جائزة المغرب للآداب سنة 1980

من مصادر النقد الأدبي والبلاغي في المغرب

المنزع البديع

في تجنيس أساليب البديع

لأبي محمد القاسم السجلماسي

*

تقديم وتحقيق

علال الغازي

*

مكتبة المعارف

الرباط

جائزة المغرب للآداب سنة 1980

من مصادر النقد الأدبي والبلاغي في المغرب

المنزع البديع

في تجنيس أساليب البديع

تأليف

أبي محمد القاسم الأنصاري السجلماسي

من نقاد القرن الثامن الهجري

بالمغرب

تقديم وتحقيق

علال الغازي

أستاذ الأدب والنقد

بكلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط

مكتبة المعارف

زنقة باب شالة - أمام المسجد الأعظم

ص.ب. 239. ☎: 24-265

الرباط - المغرب

نوقشت هذه الرسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة محمد بنعبد الله بفاس بتاريخ 15 دجنبر 1977 وذلك تحت إشراف ورئاسة الأستاذ الدكتور أمجد الطرابلسي وعضوية السادة الأساتذة : الدكتور عباس الجراري — الأستاذ عبد الوهاب التازي — الدكتورة فوقية حسين محمود .

الطبعة الأولى 1401 — 1980

—

تصديــر واهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير وإهداء

يصدر هذا الكتاب ليحقق الأهداف التالية :

1 — فهو أول مصدر مغربي في النقد والبلاغة يرى النور بهذا التحقيق العلمي من تراثنا .

2 — كما أنه يمثل باتجاهه الهيليني ومنهجه الفلسفي في النقد الأدبي وجها فريدا في النقد الأدبي المقارن ، ويطرح بعمق تفاعل العرب واليونان في موضوع النقد والبلاغة .

3 — يسهم بقوة في تحديد خصوصية المدرسة المغربية الفلسفية في النقد والبلاغة ، كما أسهم فيها ابن خلدون في التاريخ وعلم الاجتماع ، والمكلاتي في علم الأصول ، وابن الأزرق في علم السياسة .

4 — يحدد طبيعة الخلاف ويوقفه بين الدارسين في موضوع النقد والبلاغة بين العرب واليونان ، وذلك بجانب زميلي السجلماسي في هذا الاتجاه : حازم وابن البناء .

5 — يسد ثغرة في تراثنا النقدي والبلاغي ، ويضيف للمكتبة العربية لونا جديدا سواء في المنهاج العلمي ، أو الاتجاه الهيليني ، أو التجاوز العربي للفكر اليوناني في الثقافة العربية .

6 — يحقق بخصوصيته وشموليته وتوظيفه للفلسفة والمنطق في موضوع النقد والبلاغة ، رغبات الطالب والباحث والقارىء في ميدان النقد المقارن بين العرب واليونان من جهة ، وفي تحديد صورة التنظير للمصطلحات العلمية التي ينبغي أن ينطلق منها الباحث الأكاديمي في شجرة البلاغة العربية ولقائها التاريخي والتطوري والتجاوزي بالنقد الأدبي من خلال توظيف النظريات الأرسطية في رحاب الدرس النقدي والبلاغي .

7 — وهو بوضعه هذا في مناهجه واتجاهه ومكانته بين مصادر النقد والبلاغة المغربية يفتح أمام الباحث آفاقا من الدرس الخصب ، ويطلعه بطريقة تركيبية على البناء الهرمي لتطور المصطلح النقدي العربي من خلال المصادر العربية على اختلاف اتجاهات أصحابها وتباين رؤاهم إلى الدرس النقدي والبلاغي وتحديد وظيفته في صناعة الأدب وعلم النقد والبلاغة .

8 — وهو ، أخيرا ، نص نقدي نادر يقف بحق وبخصوصية مع قمم المصادر العربية ، من هذا الجناح العربي الذي طالما نفينا عنه كل نبوغ أو تفرد ، في عصر انفرد فيه المغرب بأعلام واتجاهات حددت فيما بعد معالم أخرى للثقافة العربية في المغرب في أصالتها وتفردها وتجاوزها للمتعارف من عناصر الصورة التي حددها التاريخ للثقافة العربية ، وأعطى للتاريخ إشارة الاستمرار في قلب عصور التأخر العربي في المشرق بما جاء به أعلام من الأندلس والمغرب كابن الخطيب وابن خلدون وحازم وابن البناء والمكلاتي والسجلماسي من إضافات وابتكارات علمية وأدبية ونقدية عدوا بها مبدعين ومجددين حتى بالنسبة للأجيال اللاحقة .

و(المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع) كتاب في النقد والبلاغة من وجهة نظر فلسفية ومنطقية ، وظف فيها السجلماسي العقل والذوق

والثقافة المتنوعة والعميقة والمتكاملة بين العربية واليونانية في الدرس النقدي والبلاغي فاطلع علينا باتجاه جديد ومنهج علمي أكثر تحديدا وفهما للنظريات الأرسطية في النقد والبلاغة من سابقيه ومن لاحقيه فيما أعلم.

لذلك كان لزاما أن يرى النور وبتحقيق علمي يكون في مستوى تطلع مؤلفه إلى وضع علم جديد بمنهاج جديد ، وأظن أنني اقتربت من ذلك وأنا أخرج هذا النص النقدي المغربي الفريد بفضل صبر دام معي سنوات ، وإشراف علمي صارم قام به أستاذي الدكتور أمجد الطرابلسي الذي أسدى للمغرب وأطره العلمية العالية خدمات لا تنسى كان فيها ومايزال الأستاذ الذي يعتبر العلم والأخلاق والتفاني والتضحية صفات العالم الوقور والباحث الرائد المسؤول ، فإذا كان لي ما أقول الآن في هذا الرجل العالم فإنما هو الشكر الخالص والتقدير الذي يليق بما بذل ويبذل من عمل لصالح هذا الوطن الذي يعتبره سوريا الثانية ضمن الأمة العربية الواحدة التي ملكت عليه في كتاباته ومحاضراته وأحاسيسه الشاعرية المتدفقة كل أفق وجعلته بحق أستاذ الكل ومثال الكل ؛ فليسلم لصحته ورسالته وأمته وطلابه. وليتقبل مني هذه التحية الخالصة الصادقة جزاء ما وفره لي من إمكانات علمية في رحلتي مع (المنزع).

كما لا يفوتني أن أجزل الثناء لأستاذي العلامة محمد المنوني نيابة عن كل باحث قصد بابه فما وجده مغلقا ، وعقله فما وجده فارغا ، وقلبه فما وجده قاسيا ، وعلمه فما وجده ضيقا أو قاصرا ، وإلى العلامة محمد ابراهيم الكتاني قبلة المحققين ، وإلى الباحث القدير الأستاذ سعيد أعراب الذي ما فارقت ابتسامته علمه وكرمه وأخلاقه وحركته العلمية الدائبة ، وإلى أستاذ الأجيال الدكتور محمد تقي الدين الهلالي العالم الموسوعي المصلح جزاء ما قدم ويقدم لخير الدنيا والدين في هذه الأرض التي يحمل فيها قلبه

وعقله وإيمانه رسالة يؤدي بها رسالة السماء لخير بني الناس علما ودينا وصلاحا ، وإلى أخيه محمد العربي الهلالي العالم الورع التقي ، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إخراج هذا السفر النقدي الخالد من رفوف النسيان إلى صيرورة الحياة واستمرارها ، وأخص بالذكر من هؤلاء الدكتور فؤاد سزكين على رسالته التي فتحت أمامي آفاقا ما كان ليفتحها إلا هو ، والصديق الكتبي الفاضل عبد الرحمن شنتور ، وكل أساتذتي الذين طالما أقلقت راحتهم بتساؤلاتي الملحة .

وإذا كان لي في الأخير قول أنهي به كلمتي التصديرية هذه فإنما هذا السفر أهديه إلى :

— الباحثين في النقد والبلاغة المقارنة . والصابرين على عمق الدراسات ، وتحديد المصطلحات .

— طلابي واخواني وأخواتي الذين نمارس معا رسالة العلم في هذه الكلية المغربية الرائدة .

— المثقف الباحث الذي تلهمه المفاجآت العلمية فتدفعه إلى المزيد من الاطلاع والاستفادة .

— وأهدي في الختام هذه الرسالة الجامعية إلى شريكتي في الحياة التي تحملت ثوراتي عندما يغيب عني شارد ، وقلقي عندما تضيق بي الرحاب وتكثر المشاكل ، فقد كانت معي في رحلة البحث والطبع والترتيب بخير معين بجانب تفردها بمسؤولية المنزل ، فإليها في ازدواجية رسالتها أهدي رسالتي العلمية الأولى هذه ، والله أسأل العون على مواصلة السير في الطريق السوي الجاد مع رفاق البحث العلمي .

تقـــديـــم

لفضيلة الأستاذ الدكتور أمجد الطرابلسي

تـقـديـم

لفضيلة

الأستاذ الدكتور أمجد الطرابلسي

بسم الله الرحمن الرحيم

عرف القرن الهجري السابع ومطلع الذي يليه مدرسة بلاغية عربية مغربية تستحق أن يوليها المهتمون بالدراسات النقدية والبلاغية المقارنة عنايتهم ، ويخصوها بتتبعاتهم . وهي مدرسة يبدو واضحا ، من خلال الآثار التي تركها لنا أعلامها ، أنهم كانوا جميعا — مع تمكنهم حق التمكن من اللغة العربية وآدابها بعامة ، ومن الدراسات النقدية والبلاغية العربية بخاصة — أحسن اطلاعا على منطق أرسطو ، وأعمق فهما لمضمون كتابيه (الشعر) و (الخطابة) ، من النقاد والبلاغيين الذين عرفتهم القرون السابقة في مشرق الوطن العربي ومغربه ، فقد تم نقل كتب أرسطو إلى العربية في أواخر القرن الهجري الثالث .

ولقد استطاع رجال هذه المدرسة ، بفضل ثقافتهم العربية العميقة والمتفتحة على التفكير الأرسطي ، أن يفيدوا الدرس البلاغي العربي ، بتلقيحه ببعض الأفكار الهيلينية تلقيحا ينم في الغالب عن فهم ووعي جديرين بالتقدير .

وأشهر أعلام هذه المدرسة ثلاثة :

أولهم : وأسبقهم زمنا الشاعر الأديب حازم القرطاجني المتوفى سنة 684 هـ (1285م) . ومعروف أن حازما ولد ونشأ في الأندلس حيث درس علوم العربية وآدابها ، كما عني بالمنطق والخطابة والشعر ومصنفات الفلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا وابن رشد . ثم نزح إلى مراكش في الثلاثينيات من القرن السابع اثر استرداد الاسبان لقرطبة وكثير غيرها من حواضر الأندلس . وبعد اقامته سنوات في عاصمة الموحدين انتقل إلى تونس حيث استقر به المقام في ظل الحفصيين إلى آخر حياته . وهو صاحب كتاب (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) الذي عني بتحقيقه ونشره أجمل عناية الأستاذ محمد الحبيب ابن الخوجة في تونس سنة 1966 .

وثانيهم : العالم الرياضي والمفكر والأديب النابغة ابن البناء العددي المراكشي المتوفّى سنة 721 هـ (1321م) . وله المصنفات الكثيرة في العلوم الرياضية من حساب وجبر ومقابلة — ومن هنا تلقيبه بالعددي — . وهو مراكشي مولدا ووفاة ، ومن أعلم أهل عصره بالمعقول والمنقول . وكتابه الذي يعنينا هنا هو (الروض المريع في صناعة البديع) ، وهو من المؤلفات البلاغية التي تحمل طابع المدرسة التي سبقت الإشارة إليها . ومايزال الكتاب مخطوطا في خزائن المغرب العامرة .

وثالثهم : أبو محمد القاسم السجلماسي الذي مازلنا نجهل الكثير من تفاصيل حياته . بل لا نكاد نعرف على وجه التأكيد إلا أنه عاش في المغرب في أواخر القرن الهجري السابع ومفتتح الثامن ، وانه انتهى سنة 704 هـ (1304م) من تأليف كتابه (المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع) وهو هذا الكتاب الذي يقدمه اليوم إلى القراء والباحثين محققه الأديب الشاب الأستاذ علال الغازي المدرس بكلية الآداب والعلوم

الانسانية بجامعة محمد الخامس برباط الفتح .

ونسبة المؤلف إلى (سجلماسة) قد تدل على أن هذه المدينة العريقة كانت مسقط رأسه ، أو مكان نشأته ودراسته ، أو كليهما معا . ولسجلماسة تاريخها المعروف بوصفها أحد مراكز العلم والتعليم في جنوبي المغرب الأقصى ، ومنطلقا من منطلقات الحضارة الإسلامية المشعّة نحو قلب القارة الافريقية. ومن يدري ؟ لعل السجلماسي جلس أيضا للدراسة والتدريس في إحدى فترات حياته في مدينة مراكش نفسها . التي لا تبعد كثيرا عن سجلماسة ، والتي عاش فيها حازم سنوات من شبابه ، كما عاش فيها ابن البناء حياته كلها ، وبذلك يكون علماؤنا الثلاثة — إذا صح افتراضنا ، وهو افتراض قريب المتناول جدا — قد تنفسوا جميعا . وفي فترات متقاربة ، في بيئة علمية وفكرية واحدة ، هي البيئة نفسها التي تنفس فيها قبلهم الفيلسوف ابن رشد الحفيد في بعض أيام حياته التي شد ما تقلبت به بين السعادة والشقاء .

والذي يغرينا بهذا الافتراض ميلنا إلى الاعتقاد أن هذه المدرسة البلاغية مدينة بظهورها في هذا الجزء من الأرض العربية إلى البذور الحية التي غرستها في هذه التربة المغربية الخصبة كتب الفيلسوف ابن رشد الحفيد وتلخيصاته لمصنفات المعلم الأول ، وذلك أولا عن طريق مقام الفيلسوف نفسه في العدوتين خلال القرن الهجري السادس ، ثم عن طريق تلاميذه ومريديه .

وقد اعتمد محقق الكتاب في نشره إياه على مخطوطتين : إحداهما محفوظة في خزانة المعهد الديني العالي بتطوان يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 990هـ ، والثانية من مخطوطات مكتبة الدولة في المملكة السويدية تم نسخها سنة 802 هـ . والمخطوطتان كلتاهما لا تسموان إلى مرتبة النسخ

العالية لكثرة ما فيها من خطا وتحريف ونقص . وهذا ما جعل جهد المحقق في سبيل تصحيح النص وتقويمه واستدراك نواقصه مضاعفا . فكان يستعين على إحدى النسختين بالأخرى حين يكون ذلك ممكنا ، وعلى النسختين معا بذخائر المكتبة العربية التي يعرف الممارس ما تقتضيه الاحاطة بمسالكها من جلد ودراية .

وإنني — وقد رافقت الأديب المحقق طوال عدة أعوام في دأبه المستمر وعمله الشاق في تقويم النص وتخريج شواهده وشرح غوامضه ومصطلحاته ، ثم في تنظيم فهارسه المتنوعة والمفيدة — لسعيد كل السعادة أن أرى هذا الكتاب يخرج اليوم إلى النور ليكون في متناول الراغبين والدارسين .

ويقيني أن الباحث المعني بتاريخ علوم العربية وتطورها سيجد في هذا النص القيم ما يفتح أمامه آفاقا جديدة للتفكير والاستنباط والمقارنة .

الرباط في 21 جمادى الثانية 1399

موافق : 18 ماي 1979

الدكتور أمجد الطرابلسي

ملحوظـة

ألفت نظر الباحث الكريم إلى أن طول الدراسة في الأصل جعلني أقتطع منها الفصول الخاصة بالمصادر التي مثلت التيارات النقدية في عصر السجلماسي — وكله مخطوط في الغالب — وأضيفه إلى كتابي الذي سيصدر قريبا حول « مصادر النقد الأدبي في المغرب » ، وذلك نظرا لحجم « المنزع » ومنهجية التقديم في تحقيق التراث . وإنني إذ أعتبر العملين مكملين لبعضهما في الكتابين ، فإنني أعتذر للقارىء الباحث الكريم آملا منه العفو والتجاوز سائلا الله أن أكون عند حسن ظنه في مشروع بحثي العلمي الكبير هذا طالبا مساعدته في تحقيق هدفي من بعث تراث النقد والبلاغة خلال عصور تطورهما بالمغرب .

فهرس موضوعات الدراسة

فهرس موضوعات الدراسة

مباحث الدراسة

تمهيد

أسباب الاختيار

تمهيد

أسباب اختيار المنزع

وراء اختيار أي موضوع للبحث ؛ تقف عدة عوامل مختلفة تمثل الدعامة الأساسية التي تحدد انتماءه إلى هذا الميدان أو ذاك من ميادين البحث العلمي الجامعي .

وإذا كانت حيرة الاختيار أول ما يفاجىء الباحث في بداية الطريق ؛ فقد أرّقتني هذه الحيرة زمنا قبل أن أقف على (المنزع) الذي تفخر المكتبة النقدية اليوم بانضمامه إليها . وهكذا وجدت نفسي منساقا إلى تحقيقه كضرورة حتمية لكل بداية علمية ؛ مدفوعا إلى ذلك بعدة أسباب منها :

السبب النفسي : نما معي هذا السبب منذ سن التلمذة ، حينما كنت أجد الأدب المغربي يكاد يكون غريبا بين الآداب العربية ؛ ولازلت أستظهر إلى اليوم كل ما قرأته من نصوص لهذا الأدب دون أن أعرف لذلك سببا إلا هذا الحنين الجارف نحو الوطن الأم ، وعزّ علي أن أنتمي لبلد عربي قام بدوره الكبير في التاريخ العربي والإنساني حضاريا وسياسيا وثقافيا عبر قرون طويلة من العز والمنعة ؛ دون أن يجد من يبحث عن تراثه الدفين ويبعثه من بين سجون المكتبات والخزانات العامة والخاصة في المغرب وفي أرجاء الدنيا ؛ حتى يتسنّى للأجيال الصاعدة أن تقف على أصالة هذا البلد وعراقته في الفكر والأدب والعلم ، وخصوصا بعد ارساء

قواعد البناء الحضاري والثقافي للدولة المغربية واقبال المثقف المغربي على تناوّل الموضوعات العلمية بروح مستقلة ومتفردة عن المشرق والأندلس. وهضمه المتين لالتحام تلك الثقافات بالفكر الهيليني؛ ذلك الالتحام العضوي الذي اكسب ثقافته مزيدا من العمق.

يضاف إلى كل هذا ما لحق المغرب من غبن سواء من المشرق والأندلس قديما أو من الباحثين والمحققين حديثا؛ وتقاعس المغاربة لظروف الأزمة التي تعيشها ثقافتنا. عن الاهتمام بتراثهم — وما أخصبه وأقواه — وبعثه اعترافا بما أسدى القدماء لصالح الثقافة العربية من هذا القطر المعطاء؛ ثم ما نجده في المصادر القديمة والحديثة من أحكام مبتورة أو خاطئة لحقت هذا البلد سواء في ثقافته أو في نسبة أعلامه لغير المغرب وطنهم الأصلي.. كل هذا وغيره عمل في نفسي عمله كمغربي؛ فأحسست معه — كما أحس غيري — بضرورة العمل على المساهمة في إعادة المياه إلى مجراها الطبيعي رحمة بماضي هذا الوطن الحبيب، وإيضاحا لتراث أعلامه الذين ما قصروا عن غيرهم رصيدا وخلقا واستقلالا.

السبب التاريخي: وقد بدأ معي يوم اطلعت على رأي ابن خلدون في المغاربة — وهو منهم — واتهامه إياهم بالقصور في البيان؛ حيث يقول في المقدمة: «.. وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة. وسببه؛ والله أعلم؛ أنه كمالي في العلوم اللسانية؛ والصنائع الكمالية توجد في العمران. والمشرق أوفر عمرانا من المغرب كما ذكرناه... وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البديع خاصة وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرّعوا له ألقابا وعددوا أبوابا ونوعوا أنواعا. وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب. وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين

الألفاظ ، وأن علم البديع سهل المأخذ . وصعبت عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارها وغموض معانيها فتجافوا عنها »[1] . وما قرأته عند المقري في ضعف المغاربة في العلوم النظرية إذ قال : « .. وأما ملكة العلوم النظرية فهي قاصرة على البلاد المشرقية ولا عناية لحذاق القرويين والافريقيين إلا بتحقيق الفقه فقط .. »[2] . وكذلك ما نراه من تهجم على المغاربة واتهامهم بضعف مستواهم في صناعة التأليف عند كل من المقري أيضا والتنبكتي[3] .

ولست هنا في معرض الرد على هؤلاء بتفصيل فلذلك فصل آخر من الدراسة ، وإنما أردت الإشارة فقط إلى بعض ما يمس هذا الجناح من العالم الإسلامي طيلة تاريخه المجيد ، وفي يدي (المنزع) وكتب نقدية وبلاغية أخرى درستها للتدليل على بطلان هذا الاتهام[4] ، والبرهنة على طول باع المغاربة في هذا الميدان مدفوعا بالعنصر التاريخي لاختيار موضوع رسالتي التي تحمل أكثر من جواب للتساؤل المطروح .

السبب العلمي : ومع هذا وذاك فلم يكن السببان السابقان سوى دافعين : خفي وظاهر دفعاني إلى الاعتصام بالسبب الموضوعي الذي تفرضه قدسية العلم وخدمة رجاله بعيدا عن الروح الاقليمية في الدراسات ، وايمانا بالبحث عن الحقيقة التي تشكل لبنات الثقافة العربية الموحدة في تكاملها القومي عبر الأجيال . لهذا كان السبب العلمي في الواقع هو المحرك الرئيسي لبعث هذا العمل المتواضع الذي يرى النور لأول مرة ، ونتمنّى أن تعقبه تحقيقات أخرى — وما أكثر المواد الخام لذلك — لتراث الفكر والأدب

(1) المقدمة : 4/1265 — 1266 .
(2) أزهار الرياض : 26 .
(3) أزهار الرياض : 23 — 24 . ونيل الابتهاج : 245 . 247 .
(4) انظر كتابنا عن (مصادر النقد الأدبي في المغرب) الذي سيصدر قريبا .

والنقد في هذا الوطن المعطاء.

ذلك أن الحلقة التاريخية التي تحتضن موضوع رسالتي هي حلقة العصر المريني الزاهر التي أغرت أكثر من باحث ومحقق من المشرق والمغرب ومن المستشرقين على تقديم الدراسات الجامعية والتآليف الممتعة التي لم تزدني إلا إيمانا بمواصلة التنقيب والبحث نظرا لما كشفت عنه من مجاهل كان (المنزع) أهم عيونها وأكملها في النقد الأدبي والبلاغي.

وإذا كانت الدراسات التي تعرضت لتطور النقد والبلاغة في المغرب تكاد تخلو من نصوص تكون حجة في يد الدارسين، فإن (المنزع) يمثل أهم النصوص النقدية والبلاغية التي وقفت عليها سواء في المنهاج أو المضمون أو الاتجاه الذي جعل منه نظرية نقدية قائمة ناضجة نزع بخصائصها السجلماسي منزعا لم يسبق به إلا عند حازم في منهاجه؛ مع تفرد صاحبنا الواضح بأكثر من خاصية، وخصوصا في تطور المصطلح النقدي وبنية المنهاج.

وبهذا الحافز العلمي حققت (المنزع) ليكون فيه بعض الجواب على ابن خلدون والتنبكتي والمقري ومن شايعهم في الرأي؛ وليحقق وجودُه تلك الرغبة التي هيمنت ومازالت على الباحثين؛ وخصوصا المغاربة منذ الثلاثينيات، فقد كتب محمد الفاسي سنة 1938 في مقدمته لكتاب (المعجب) يقول: «في تاريخ المغرب شخصيات فذة كان لها الحظ الأكبر في بناء صرح المدنية العربية الإسلامية في هذا القطر المغربي ولكن عدم اهتمام المغاربة بتخليد أخبار هؤلاء العظماء أضاعهم فنسيت أخبارهم وطويت مآثرهم واندثرت مخلفاتهم العلمية والفنية .. وأول ما يجب الاعتناء به في النهضة المغربية هو إحياء هذا الماضي الأدبي الحفيل بالبحث والتنقيب عن كتابنا وعلمائنا وأدبائنا وشعرائنا المتقدمين؛ ونشر كل ما طاول

الزمان من مؤلفاتهم وبقي رغم اهمال المهملين »[5] . وفي نفس التاريخ كتب عبد الله كنون في ثورة عارمة وهو يتحدث عن الشريف السبتي يقول : « .. شهر بالشريف الغرناطي ، ولكنا لا نعتبر هذه الشهرة ، لأنه كفى ما طمسته هذه الأندلس من مآثرنا وأتت عليه من مفاخرنا .. وسنجدّ في كشفه واظهاره للملأ بحول الله وقوته معتقدين أن ذلك من البر بهذا الوطن المبخوس الحظ المغموط القدر وخدمته التي هي من أول الواجبات على من يحترم نفسه ويريد أن يسعد هو وأمته »[6] . انطلاقا من الروح العلمية التي ينبغي أن تتوفر في الباحث المغربي — والعربي على السواء — ليقف الآخرون على تراثنا القديم وابداعاتنا الحديثة حتى يدركوا أننا أمة كان لها وزنها العلمي والحضاري والأدبي والسياسي الفريد ، كما أننا اليوم نتحرك في ضوء احساسنا بهذا الماضي ومعايشتنا للعصر وتطوراته « لأن هذا البلد بحكم موقعه بوتقة تجمعت فيها واعتملت كل الحضارات والثقافات التي عبرت منه أو انتهت إليه »[7] ؛ ومع هذا نجد أنه « بالمشرق قليل جدا من يعرف القليل جدا عن الثقافة المغربية ، وتلك حقيقة مرّة »[8] . لهذا كله كانت الدوافع العلمية أقوى من أي دافع آخر وقف وراء اختياري للمنزع موضوعا لرسالتي في النقد والبلاغة .

السبب النقدي : لكن لماذا النقد بالذات ؟ بل لماذا اخترت هذا الاتجاه الفلسفي في النقد الأدبي من بين الاتجاهات التي كانت تعج بها الساحة المرينية ؟ إن الجواب يكمن في ميلي الفطري الذي اكتشفته عبر حياتي الدراسية نحو مادة النقد الأدبي ورجاله ، ثم في إيماني بأن الأدب يجب أن ينطلق سواء على مستوى الابداع أو مستوى الدراسة الأدبية

(5) مقدمة المعجب ص : أ .

(6) ذكريات مشاهير المغرب : أبو القاسم الشريف : 5 6 ورسالة المغرب (حجي) : 1938 .

(7) الأدب المغربي : 3/1 د . عباس الجراري .

(8) المشرق لا يعرف المغرب : مقال د : محمد عزيز الحبابي : مجلة الدوحة : غشت 77 ص : 20 .

والنقدية من النظر الفلسفي للأشياء في لقائه النهائي مع الفن. ولعل (المنزع) بمنهاجه واتجاهه حقق لي هذه الرغبة في تمثله اللقاء العضوي بين العرب واليونان في ميدان الدرس النقدي كما تناوله السجلماسي بمباحثه المتراصة عمقا وأسلوبا ومنهاجا وبأستاذية نادرة وفهم واع خدم به موضوعه وحقق من مجموع ذلك نظرية النقد الأدبي في منهاج تحديد المصطلح النقدي والبلاغي.

وهكذا انطلقت مدفوعا بهذه الأسباب أستقرىء (المنزع) لعلي أجد في تحديه العلمي للأعلام الذين وقف منهم موقف المفكر والناقد الذي لا يجارى، بعض الرد عما لحق المغاربة من غبن في إحدى حلقات تاريخهم الذهبي، باحثا في مضامينه وخصائصه ومعالم منهاجه عن عناصر التفرد حتى أطمئن على الجوانب الايجابية من ماضي بلادي الفكري والأدبي والنقدي.

وقد عانقت موضوعي أكثر من أربع سنوات عذبت فيها أستاذي الصبور الدكتور أمجد الطرابلسي: كنت أزوره شابا تملأ الحيوية والنشاط جوانبي، فأخرج من صومعته العلمية الهادئة وقد تغيرت الآية فإذا الروح الشابة الممزوجة بصرامة العالم وعطف الأب هي التي أجدها فيه مع التحدي الصارخ للارهاق، مما كان يجعلني أشفق عليه جسما وأهاجمه علما وبحثا واستفسارا وزيادة عطاء جزاه الله عن الأجيال التي أعدها في المشرق والمغرب ويواصل اعدادها بكل تفان وصدق وتضحية علمية نادرة، ما يليق باخلاصه الفريد من خير الجزاء.

كما طرقت أبواب المحققين والباحثين من الشرق والغرب زيارة ومراسلة، واطلعت على عيون التراث باحثا عن شوارد المنزع وعطاآته حتى اكتمل لديّ المولود، مسترشدا في كل الخطوات بروح المنهج العلمي الذي

حدده لي أستاذي : وما حدت عنه إلا فيما تفرضه روح الحرية المسؤولة وصرامة الحقيقة وموضوعية البحث الجامعي المطلوب في نص نقدي يمثل ثورة في دنيا الدرس النقدي والبلاغي .

شجرة التركيب البنيوي
لمصطلحات المنزع ومفاهيمه

مبــاحــث

الــــدراســـــة

المبحث الأول

عصر المؤلف/حياته/شخصيته وثقافته

الفصل الأول : عصر المؤلف	الإطار السياسي . الإطار الحضاري . الإطار المذهبي . تطور التعليم . تطور العلوم النظرية . تطور العلوم الإنسانية . نهضة الأدب والشعر .
الفصل الثاني حياته/شخصيته/ثقافته	ا ـ حياته . ب ـ شخصيته وثقافته : السجلماسي الموسوعي . السجلماسي الفيلسوف . السجلماسي الناقد البلاغي . السجلماسي النحوي/العروضي/اللغوي/واضع علم المصطلحات . السجلماسي الأديب . السجلماسي الشخصية الحرة .
الفصل الثالث : تطور النقد والبلاغة في عصر المؤلف	المعركة بين الدارسين حول التفاعل العربي اليوناني في النقد والبلاغة. حازم رائد الاتجاه الجليلي وكتابه «منهاج البلغاء». الصورة العامة لتطور النقد والبلاغة في المغرب خلال هذا العصر.

المبحث الأول : عصر المؤلف/حياته/شخصيته/ثقافته

الفصل الأول : عصر المؤلف

إن الصورة المضيئة التي وصلتنا عن العصر المريني ترسم لنا معالم المستوى الحضاري والثقافي الذي بلغه المغرب في القرن الهجري الثامن. كما أن التيارات الفكرية والأدبية التي تحددت معالمها ونضجت أصولها وترعرعت فروعها في هذا العصر غنية عن كل حديث لما حملته من عناصر القوة والأصالة والتفرد رسمت خصوصية المثقف المغربي وجذبت نحوه ذلك الاهتمام البالغ قديما وحديثا من لدن الدارسين. وفي فهرس المصادر والمراجع يقف الباحث الكريم على هذا الاهتمام الكبير بالعصر من طرف الباحثين عربا ومستشرقين. فقد خصه الدكتور محمد بنشقرون بدراستين جامعيتين في الحياة الفكرية والأدبية والعقلية عموما. وكذلك فعل بروفنسال ومحمد المنوني ومحمد الفاسي وابراهيم حركات وغيرهم.

ألم يكن المغرب في ق 8 هـ عصر ابن خلدون وابن البناء والشريف السبتي وابن رشيد وابن مرزوق والسجلماسي ومن ضاهاهم من أعلام الفكر والأدب والنقد؟ لذلك سنكتفي بإحالة القارىء الكريم على الدراسات المشار إليها وغيرها كما اثبتها في الفهرس وفي مكانها من الكتاب لمن يريد التوسع في الموضوع ونكتفي الآن بوضع تصميم موجز لحالة العصر السياسية والحضارية والثقافية حتى نقف على مظاهر الجو الذي عاش فيه السجلماسي وألف (منزعه) :

1 — في الإطار السياسي : تم للمرينيين خلال مدة حكمهم وضع المقومات الأساسية للدولة . فقد انتهوا من مقاومة الموحدين وأنصارهم من المغرب المتوسط . قبل أن يستتب لهم الأمر في منطقة المغرب العربي الكبير بتونس والجزائر وليبيا . وهدوء الأحوال إلى حد ما في ربوع الأندلس . وباختصار فقد تم للنظام المريني تهييء الجو السياسي للتفرغ للبناء الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والفكري للأمة[1] .

2 — في الإطار الحضاري : وبذلك دخل المغرب مرحلة التشييد الحضاري بدءا بالعمران الذي اعتمد وجها فنيا جديدا في أسلوبه الإبداعي الخالد بشكل لم تعرفه الدولة الموحدية من قبل على الرغم من تقدم عمرانها وتفرده بالضخامة والقوة الذي مازالت بعض معالمه تتحدى الزمان وهكذا عرفت المدارس المرينية لونا جديدا من ألوان الفن الاسلامي الرفيع لدرجة أن المدرسة الفنية المرينية أصبحت لها خصائصها ومعالمها الفريدة . كما لحق هذا الفن المساجد والقصور والحمامات والمقصورات والمستشفيات التي ظلت تحمل خصوصيتها سواء فيما طاول الزمان منها أو فيما احتفظت به المصادر واستخلصته الدراسات الحديثة . مما يعطينا الصورة المتميزة لحضارة العصر في هندسة عمرانها وتفرد مدرستها الفنية بين المدارس الإسلامية والعالمية . وهذه الصورة ستزداد كمالا وهي تضيف إليها هندسة البروج والجسور والقلاع . فإذا أدركنا أن المدرسة قد ارتبطت بسياسة التعليم الجديدة للدولة كبديل للأنظمة التقليدية المعروفة آنذاك ، وأن هذه السياسة عمت مرافق التعليم في جميع أنحاء الأمبراطورية ؛ استطعنا أن ندرك السر في نبوغ أعلام العصر المريني ؛ وكذلك السر في المعركة الحادة التي قامت حول هذه السياسة التعليمية بين المحافظين والمجددين ، كما سنوضح ذلك فيما بعد .

---

(1) التعريف بالمغرب : 46 .

أما نظام الدولة وهيكلها الإداري والعسكري وغير ذلك فيمكن أخذ صورة مكبرة عنه من سلسلة المقالات القيمة التي نشرها الباحث المغربي الكبير محمد المنوني تحت هذا التصميم 1 — النظام الإداري : الإدارة العامة/الإدارة الخاصة 2 — النظام العسكري : الجيش البري/الأسطول/آلات الحصار والدفاع/العلم المريني 3 — النظام الاقتصادي[2] . وكذلك في مقال قديم للأستاذ محمد الفاسي حول نشأة الدولة المرينية[3] .

3 — **الإطار المذهبي** : عرفت الدولة المرينية تطورا ثقافيا هاما تجلى في هذه التيارات التي كانت تعج بها ساحتها الفكرية . وإذا أرجأنا الحديث عن الجانب الأدبي والنقدي . فإنه يمكننا أن نرصد هذه التيارات في الاتجاهات التالية :

ا) التفاعل المذهبي . وفيه عرف التفكير الديني نشاطه في الميادين التالية :

1 — المذهب الأشعري في المعتقدات .

2 — المذهب المالكي في الفقهيات .

3 — الصوفية السنية حسب طريقتي أبي مدين ثم أبي الحسن الشاذلي .

4 — الحركات التي وقفت ضد اليهودية والمسيحية والرد عليهما . مع مقاومة البدع ومعارضة الانحرافات الحكومية من أجل إقامة السنة وتغيير المنكر سيرا مع جوهر الإسلام وحفاظا على تماسك المجتمع واستمراره .

5 — مقاومة المد المسيحي في الأندلس والمغرب .

---

(2) مجلة البحث العلمي : الأعداد : 64/2 . 64/3 . 4 . 65/5 . 64/1 .

(3) ملحق لجريدة المغرب للثقافة المغربية : 1938/3 .

6 — مناقشة أصول الديانات التي عرفت بطابعها الفلسفي مع الدراسات الدينية المقارنة[4].

4 — **تطور التعليم** : وذلك بإعادة النظر في طرقه ونظامه الأساسي ، والتخطيط لتحقيق ذلك ببناء المدارس على أحدث طراز مع تأمين السكن للطلبة والأساتذة وصرف النفقات والمنح لهم ، واختيار المدرسين الأكفاء من سائر الأقطار وتوظيفهم بمرتبات مغرية . مع إحداث المكتبات وانتقاء الكتب الهامة لها . وإذا كانت المدرسة قد استطاعت أن تشخص لنا القواعد التعليمية الجديدة الأولى فإن في نقل هذا النص عن عالم مغربي معاصر ما يغني عن كل حديث ، يقول ابن مرزوق : (لا خفاء بفضيلة نشر العلم وبثه حسبما دللنا عليه في بابه من هذا المجموع . ولا يحفظ العلم إلا بمعونة طلابه على طلبه وبحثهم على تعليمه . فإن تعليمه وتعلمه يمنعان من التسبب ويقطعان (عنه) . فإذا حصلت المعونة وكفيت المؤونة ارتفعت المعذرة وانقطعت الحجة . وللمعين على ذلك أجر المباشر . والتبحر فيه من أربح المتاجر . فلا حاجة إلى استدلال على ذلك ..) وبعد أن يحصي عددا كبيرا من مدارس الدولة في المغرب والجزائر يواصل حديثه عن نظام هذه المدارس فيقول : (.. وكلها قد اشتمل على المباني العجيبة ، والصنائع الغريبة ، والمصانع العديدة ، والاحتفال بالبناء ، والنقش ، والجص ، والفرش على اختلاف أنواعه ، والزليج البديع والرخام المجزع ، والخشب المحكم النقش ، والمياه النهرية ، مع ما يضم إلى ذلك من الأحباس التي يقيم بها ويحفظ لها الوضع مما يصلح به ويبني ويجري في المرتبات على الطلبة ، والعولة والقيم والبواب ، والمؤذن ، والإمام ، والناظر ، والشهود ، والخدام ، ويؤجر من ذلك (كذا) يرشدك إلى قدر ما يحتاج إليه في كل مدرسة . وهذه المدارس مع ما حبس في

(4) فصلة من مجلة الثقافة المغربية لمحمد المنوني : 71/5 . ومجلة البحث العلمي : 68/13 .

جلها من إغداق الكتب النفيسة والمصنفات المفيدة . فلا جرم كثر بسبب ذلك طلبة العلم وتعدد أهله . وثواب المعلم والمتعلم في ميزان حسناته . وغاية ما يحفظ للملك من الملوك في المشرق مدرسة واحدة أو ما يقرب منها . فكم من شخص أجري عليه الرزق إلى انقضاء عمارتها ..)[5] وفي استقدام الأساتذة للتوظيف العلمي يقول ابن مرزوق متحدثا عن أبي الحسن المريني الذي خصه بكتابه (المسند الصحيح) : (... فكان رضي الله عنه أبر الناس بأهل العلم وأعرفهم بقدرهم ، استخلصهم لنفسه وجمعهم من سائر بلاده في حضرته ، إذا سمع بمن له رسوخ قدم في العلم أقدمه على حضرته وجعله من خواص أهل مجلسه ، وأجرى عليهم الجرايات التي تكفيهم حضرا وسفرا ، فاجتمع بحضرته أعلام ثم ضم إليهم من كان بتلمسان وأحوازها حين استيلائه عليها ، ثم استمر على هذا العمل في دخوله بلاد افريقية)[6] . وفي ترجمته لبعض هؤلاء الأعلام الذين أشار إليهم وحدد طبقاتهم في فهرسه المشهور ، نقف على جانب من رجالات العصر يكونون مع (تعريف)[7] ابن خلدون لوحة ساطعة لبناة ثقافة المغرب المريني الذين ترعرع بينهم السجلماسي الفيلسوف الناقد المنظر .

وفي هذا النص لابن مرزوق تنويه ضمني بالسياسة التعليمية الجديدة التي جوبهت بموقف معاد من لدن المحافظين ، ففي نظرهم أنه (إنما أفسد العلم كثرة التآليف وأذهبه بنيان المدارس) فـ (أدى ذلك لذهاب العلم بهذه المدن الغربية التي هي من بلاد العلم من قديم الزمان كفاس وغيرها ..)[8] غير أن الواقع — بالمفهوم العام للثقافة — يقول غير ذلك . اللهم إذا كان قصد التنبكتي هنا ينصرف للدراسات الدينية كما يشم من

(5) المسند الصحيح : 272 — 273 (مخط) .

(6) المصدر السابق : 141 — 142 .

(7) التعريف : الصفحات من البداية حتى نهاية : 150

(8) نيل الابتهاج : 246

قوله أيضا (حتى صار يتعاطى الاقراء على كراسيها — فاس — من لا يعرف الرسالة أصلا فضلا عن غيرها ..)[9] فإن الأمر عندئذ يصبح متعلقا بالمفهوم الضيق للثقافة ؛ ومجالنا هنا الإشارة إلى العناصر العامة لمكونات ثقافة العصر انطلاقا من تنظيمها في إطار فلسفة تعليمية تَمْلك الإمكانات لتحقيق الهدف .

5 — **تطور العلوم النظرية** : نشطت هذه العلوم وبرز فيها أعلام عبر دول المغرب العربي المريني ؛ نظرا لحاجة الدولة إليها في بناء عمرانها وجيشها واقتصادها ومجتمعها وعقلية بناة حضارتها وثقافتها . فتطورت علوم الفلسفة والمنطق والطب والهندسة والرياضيات والفلك والزراعة . وظهر أعلام يشهد بنبوغهم ما خلفوه من تراث خالد وأخبار تدل عما بعدها من خصوصية ثقافة أصحابها ، فابن الصباغ المكناسي (كان مبرزا في المنقول والمعقول .. لقي أبا عبد الله الآبلي ولازمه وأخذ عنه العلوم العقلية فاستفاد بقية طلبه عليه) وكان من نخبة أبي الحسن المختارة من العلماء . أما الآبلي المذكور فهو محمد بن ابراهيم التلمساني (757 هـ) (الإمام المجمع على إمامته ؛ أعلم خلق الله بفنون المعقول) ومع ذلك فقد (دخل مراكش في حدود عشر وسبعمائة ونزل على شيخ المعقول والمنقول المبرز في التصوف علما وحالا فقرأ عليه ..)[10] ويقصد به ابن البناء المراكشي الذي يساعد كتابه « الروض » على رسم الصورة العامة لتطور النقد ضمن اتجاه السجلماسي .

وإذا كان العصر يحمل ظاهرة جديدة تتجلى في هذه المدرسة الفلسفية المغربية التي حدد معالمها ابن خلدون في علم التاريخ والاجتماع والمكلاتي في فلسفة علم الأصول وحازم والسجلماسي وابن البناء في النقد والبلاغة وابن الأزرق — فيما بعد — في علم السياسة ؛ أفلا يحق لنا أن نحدد الجذور

(9) نيل الابتهاج : 246 .

(10) نيل الابتهاج : 245 .

رئيسية لهذه المدرسة التي وظف فيها المغاربة الفلسفة والمنطق خارج ميدانهما ونجحوا في ذلك تنظيرا وتطبيقا نجاحا كبيرا ، فهل تعود في ذلك في المشرق والأندلس ؟ أم أن وحدة المصادر عند اليونان والفلاسفة مسلمين وعلى رأسها مؤلفات الفارابي وابن سينا وابن رشد لا تعني أن مغاربة لم يضيفوا شيئا ، بل العكس هو الذي يترجمه هذا التفرد لهذه ظاهرة التي ندت عن العصور (ق 8 هـ) في المشرق وتلاحمت عناصرها الأندلسية والمصادر الأساسية اليونانية والمشرقية والجذور المحلية لتعطي خصائص المدرسة المغربية الفلسفية . فقد كان للقرويين وغيرها من مراكز المغرب الثقافية مثل مراكش وسبتة وسجلماسة دورها الفعال في تخريج مفكرين كبار نظروا تخصصاتهم اعتمادا على الفلسفة والمنطق والثقافة العربية الخصبة . وظهر كل ذلك في مؤلفاتهم التي أعطتهم وجههم الخاص بين مفكري العالم مثل ابن خلدون وابن رشد وستعطي هذا الوجه يوم يعرف المثقف العربي ما يحمله (منهاج) حازم و (منزع) السجلماسي و (روض) ابن البناء من نظر جديد في النقد والبلاغة من حيث المنهاج والتنظير والدلالة والتجاوز الكبير لنظريات أرسطو ومشائيه من العرب . فهذا الآبلي بعد شهرته الفلسفية يتتلمذ على ابن البناء ، وهذا ابن خلدون تحتضنه فاس تسع سنوات في عز أيام الطلب العلمي ، وغيرهما الكثير ممن كان لهم الشرف في التعلم والتعليم بالمدارس المغربية المنظمة ، كما كان لوجود الأعلام بين ظهراني المغاربة واستفادة طلابنا منهم دور كبير بعد أن تهيأت الظروف المناسبة للأخذ العلمي وظهور رواد ثقافة المغرب المريني الذين حددوا تياراتها وخصائصها وكان في قمتهم السجلماسي بمنزعه في موضوعه .

6 — **تطور العلوم الإنسانية** : وانطلاقا من هذه الأرضية الخصبة الواعدة عطاء واستقلالا في الرأي نما علم الاجتماع والتفكير السياسي على يد ابن خلدون وابن أبي زرع وابن مرزوق ومن سلك مسلكهم ونهج

نهجهم في التفكير والتأليف خلال هذه المرحلة الخصبة من تاريخنا الفكري في القرنين 7 ، 8 الهجريين ، كما نمت الفلسفة والمنطق وغيرهما . وإذا كان للمغرب الفضل في تنظيم امبراطوريته وحمايتها وبنائها من تونس الخضراء حتى شمال الأندلس السليبة ، فإن ما زخرت به هذه الربوع من علوم وعرفته من أعلام يعود الفضل فيه إلى السياسة الحكيمة والحازمة التي طبع بها العصر تحت ظل الحكم المريني الناجح والمتمدن .

7 — **نهضة الأدب والشعر** : أما الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية فنرجيء الحديث عنها إلى مبحث خاص ، وأما تطور الأدب والشعر فيأتي بصورة طبيعية تبعا لتطور العقلية المغربية وتحضرها وانسجام القمة مع القاعدة في الدولة المرينية التي أحب ملوكها الأدب ورجاله . ونظموا الشعر وتدارسوه مع الشعراء والدارسين ، فأبو الحسن المريني يورد له ابن الأحمر بعض الأشعار في روضة النسرين[11] ، وأبو عنان يسوق له عبد الله كنون في نبوغه أبياتا تدل عما بعدها من أصالة فنية وطاقة غنائية كبرى ، وكذلك يفعل مع أبي الحسن والأمير أبي مالك عبد الواحد المريني وأبي علي السلطان أبي سعيد المريني ، وأبي العباس بن أبي سالم المريني[12] ، هذا بالإضافة إلى أعلام العصر من الأدباء والشعراء والنقاد والبلغاء والأدباء الذين يضيق المقام بذكرهم هنا ولعل ما نجده في مؤلفات لسان الدين ابن الخطيب والمقري والخريدة وزاد المسافر وغيرهم يدل على ما للمغاربة من نبوغ في الأدب والشعر ودراسات أدبية تدل عما بعدها مما لا يزال مخطوطا .

تلك هي بعض التيارات التي عجت بها الساحة المرينية في ثبات ووعي بالمسؤولية الحضارية والفكرية والأدبية والعلمية التي أحس بها

(11) روضة النسرين : 26 .

(12) النبوغ المغربي : 64/3 . 19/3 . 63/3 . 74/3 .

المغاربة حكاما وشعبا وهم يقودون دفة الحكم والبناء لمنطقة المغرب العربي والأندلس في ظل مقومات الدولة التي اعطتها خصوصيتها بين الدول ونمى في حضنها رواد العلم والأدب والنقد انطلاقا من الايمان بدور الفكر والأدب والعلم على اختلاف صوره واتجاهاته في بناء الأمة واستمرار تطورها .

وبعد ، فهذا هو عصر السجلماسي الذي عاش في رحابه ونهل من عيون ثقافته وتأثر بمظاهر حضارته مولودا فتلميذا فطالبا ففكرا يسهم في حركة ثقافة العصر بأجمع وأنضج مؤلف في موضوع النقد والبلاغة ، وقد اكتفيت من العصر بهذا الايجاز لأقف فيما بعد عند الصورة العامة لتطور النقد والبلاغة في المغرب خلال هذا العصر من خلال مصادر مغربية ناضجة تنم عما لم يكتشف بعد من عيون تراثنا ، فماذا عن حياة هذا الناقد المنظر الكبير الذي نسيه التاريخ وخلده المنزع ؟

الفصل الثاني : حياته/شخصيته/ثقافته

حياته

تتبعت ما وقفت عليه من كتب التراجم والنقد والبلاغة والفلسفة والمنطق وما ظننت أن به وجودا للسجلماسي من قريب أو من بعيد انطلاقا من عناصر ثقافته . فما وجدت شيئا يشفي الغليل . لذلك سأحاول تتبع المصادر القديمة وبعض الدراسات الحديثة التي تكاملت في إعطاء الصورة التقريبية عن السجلماسي فيما يلي :

1 — (المنزع)
2 — (درة الحجال) لابن القاضي .
3 — (الذيل والتكملة) للمراكشي .

4 ــ (ملحق) بروكلمان .

5 ــ (أبو محمد السجلماسي وكتابه المنزع) : مقال سعيد أعراب[13] .

6 ــ (الحياة العقلية المغربية على عهد المرينيين والوطاسيين) لمحمد بنشقرون .

وما عدا هذا فلا يكاد يوجد كتاب مطبوع أو مخطوط وقفت عليه أشار للسجلماسي أو لكتابه أو لشيوخه وتلاميذه . وحتى هذه الكتب المذكورة لا تعطينا شيئا ذا بال ، ومع ذلك فسنحاول استقراءها علها تساعدنا على رسم صورة حياة السجلماسي ؛ ولنبدأ بالمنزع أول وآخر مصدر يقدم لنا لحد الآن أهم ضوء عن مؤلفه فالسجلماسي في نسختي الكتاب هو :

أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري السجلماسي . والنسبة الأخيرة إضافة من (أ) ويؤيدها ما جاء عرضا عند ابن القاضي[14] وهو يترجم لابن ليون أبي عثمان سعيد بن أبي جعفر التجيبي (750 هـ) حيث ذكر أن من كتبه (ملخص علم البديع للسجلماسي) . كما يضيف عنوان (المنزع) لاسم المؤلف صفات لا ينعت بها إلا من كان ذا منزلة كبيرة في عصره . فهو : الشيخ الأستاذ الأكمل العالم الأوحد الأفضل القدوة الصدر المتفنن المتقن الأحفل أبو محمد .. وهذه النعوت ــ وإن كانت من وضع النساخ ــ فإن اتفاق النسختين عليها مع اختلاف النسخة الأصلية التي نقلت عنها النسختان الموجودتان لحد الآن ، وكذلك الفارق الزمني بينهما (990/802 هـ) يعد استجابة لرأي الأجيال في السجلماسي ؛ خصوصا وأن عصره كان عصرا ازدحمت ساحته بالأعلام في

(13) دعوة الحق : 1960/10 ص : 67 . و1962/4 ص : 53

(14) درة الحجال : 269/2 .

كل فن ؛ وتنوعت تيارات ثقافته في عمق وجدة وتنافس .

فالمؤلف اذن هو أبو محمد ــ لا أبو القاسم كما وهم بروكلمان في ملحقه ــ[15] القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري السجلماسي .

وإذا كنا نجهل الآن أي شيء عن حياته بالنسبة لميلاده ووفاته ؛ وكذا بالنسبة لشيوخه وتلاميذه ، فإن تحديد عصر المؤلف نجده في هذه العبارة الهامة التي تنفرد بها نسخة (أ) والتي بدونها ما كنا لنعرف شيئا عن عصر هذا الناقد الكبير ؛ ففي نهاية النسخة نقرأ بوضوح هذه الفقرة : (قال الإمام أبو محمد مؤلفه ــ رضي الله عنه ــ كمل هذا الوضع وفرغ من إملائه وتأليفه بحمد الله في الحادي والعشرين لصفر سنة أربع وسبعمائة) وهو تاريخ يؤيده إلى حد ما ورد من إشارة للمؤلف عند المراكشي حيث جاء اسمه هناك مجردا من كل شيء وهو : أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري الأندلسي[16] بدل السجلماسي ، ولا عجب في تعويض السجلماسي بالأندلسي فقد عودنا المترجمون أن ينسبوا إلى هذه (الأندلس) ــ كما ينعتها عبد الله كنون ــ ما ليس منها ؛ وبذلك جردت المغرب من خير رجالاته . فإذا كانت وفاة القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في سنة 703 هـ فإن السجلماسي يكون موجودا حيا في هذه السنة ، وأن النهاية من تأليف المنزع بعد ذلك بسنة تكون صحيحة ، ومما سبق نستنتج ما يلي :

1 ــ شهرة المؤلف العلمية سواء في الأوساط المغربية أو الأندلسية ، حتى لقد اهتم بتلخيص كتابه عالم المرية الكبير ابن ليون التجيبي ؛ ذلك التلخيص الذي لم يصلنا ، وإلا لكان إضافة جديدة لشخصية السجلماسي .

---

(15) الملحق : 16/2 .

(16) الذيل والتكملة : 269/4 .

2 — وجود المؤلف حيا سنة 704 هـ وهي كل ما بأيدينا حتى الآن من تاريخ عن المؤلف وعن كتابه ، كما أن الإشارة لاسم السجلماسي مجردا من تاريخ الوفاة يسير وفق خطة الترجمة عند المراكشي حينما يترجم لمعاصريه الأحياء .

3 — ذيوع صيت السجلماسي قبل تأليف المنزع مما يدل على أنه كان ذا وزن علمي واجتماعي في عصره سواء بالمغرب أو بالأندلس رغم هذا الإنكار التاريخي لاسمه ولكتابه لأسباب نجهل تفاصيلها الآن . ولعل أهمها سيطرة الدراسات الفقهية على الساحة الفكرية ، وإقبال الناس حكاما وجمهورا على الاتجاه العربي الصرف في هذه الدراسات وفي المؤلفات النقدية والبلاغية التي تسير في نفس الخط كما سنرى . وابتعاد الجمهور عن اللون العقلي الذي بدأ يطبع الدرس النقدي والبلاغي بشكل لم تعرفه العصور السابقة ، حتى لقد اشتهر حازم بمقصورته أكثر مما اشتهر بـ (منهاجه ..) لأنه نحا فيه منحى النظريات الأرسطية ، كما اشتهر ابن البناء بمؤلفاته في الحساب والتصوف والفلك أكثر مما اشتهر بكتابه النقدي (الروض) لسلوكه فيه طريق المنطق والفلسفة في تحليل الدرس النقدي قريبا مما فعل السجلماسي الذي لم يؤلف غير المنزع — فيما نعلم — فلم يشتهر به فظلمه التاريخ ، وحرم الأجيال من هذا النص النقدي الذي قل مثيله بين الدراسات .

فإذا انتقلنا من هذه المصادر إلى المحاولات الاستقرائية التي قام بها كل من بروكلمان وسعيد أعراب ومحمد بنشقرون فإننا نجد أن الأول لم يحاول أن يقدم لنا ولو تعريفا موجزا على عادته بل اكتفى بنسخة برلين مشيرا إليها ولم يكلف نفسه حتى عناء قلب الصفحة الأولى من المخطوطة ليحقق الخطأ الذي وقع فيه وهو يكني المؤلف بأبي القاسم بدل أبي محمد القاسم . يبقى

اذن أن ننظر فيما جاء به الباحثان الكريمان : سعيد أعراب في مقاله الرائد السباق ، وبنشقرون في أطروحته عن ثقافة العصر :

أما الدكتور محمد بنشقرون فلم يضف جديدا إلى ما جاء به سعيد أعراب بل قصر عنه سيرا مع منهج كتابه . وأما الأستاذ سعيد أعراب فقد حاول في مقاله أن ينشيء صورة لترجمة السجلماسي حيث قال : (.. وأبو محمد من العائلات الأنصارية التي وردت على المغرب في فترات تاريخية ، وهي منتشرة بكثرة في الأوساط المغربية والأندلسية ، ويوجد مكتوبا على ظهر الورقة الأولى من المخطوطة — أ — في زاوية إلى اليسار بخط خفي : الأنصاري النجار السجلماسي الدار . ويبدو مما جاء عرضا في درة الحجال أن النسبة الأصلية تنوسيت وتنوسي معها أن أبا محمد ولد ونشأ بسجلماسة ورحل إلى فاس للأخذ عن علمائها ، وجلس للتدريس بها ، وهناك ، ومن أحد كراسي القرويين أملى على تلاميذه كتابه (المنزع البديع) وفرغ من إملائه أواخر صفر عام أربع وسبعمائة . وممن تلمذ له إبراهيم بن محمد الغساني الشهير بالوزير ..)[17] .. وهذه افتراضات فقط حققنا ما يتعلق منها بالناسخ وأنه ليس من تلاميذ المؤلف وإنما يكون قد نقل نسخته عن أصل لأحد تلاميذ السجلماسي . كما أن ميلاده ونشأته ورحلته إلى فاس وتأليفه المنزع بها يعد استقراء تفرضه الخريطة الجغرافية ولا يستند إلى أي أساس علمي ، ولم لا يكون ذلك كله في سجلماسة دراسة وتدريسا وتأليفا ، وقد كانت من أهم مراكز العلم والتعليم بالمغرب ، أو في مراكش موطن ابن البناء ومحطّ رحال العلماء ، ومع ذلك فإن مقال الأستاذ أعراب يعد بحق أول من أطلعنا على السجلماسي ومنزعه ، وقد استفدت منه الكثير بالإضافة إلى ما أمدني به الباحث الكريم من معلومات مختلفة جزاه الله عن كرمه العلمي والأخلاقي خير الجزاء .

---

(17) مقاله السابق .

كما أن كتابي الأستاذ محمد بنشقرون يعدان وثيقتين كبيرتين عن رصد الحالة الثقافية المرينية التي استخلصها في عملية مسح واسعة لتسجيل مؤشرات حركة الثقافة المرينية وتتبع اتجاهاتها وتياراتها الخصبة.

لهذا يبقى ما أوردناه هو البصيص من النور على هذا الإمام وعصره من حيث تصوير العصر تاريخيا وثقافيا وحضاريا. ومحاولة تتبع معالم ترجمته وتحديد صورتها. وكما نرى فإن المنزع يعتبر - الآن - أهم مصدر ترجم لصاحبه بالإضافة إلى الإشارات التكميلية التي وقفنا عليها فيما سبق من مصادر ودراسات لها وزنها العلمي.

وهناك إشارة يحسن الوقوف عندها وردت في المنزع تتعلق بشيخه أبي عبد الله[18]. فقد تتبعت كل من يحمل هذه الكنية من شيوخ العصر بالأندلس ودول المغرب العربي دون أي نتيجة نطمئن إليها.

لم تكن المصادر السابقة وحدها مرجعا لبحثي عن حياة السجلماسي وكتابه. بل اتصلت وراسلت أعلاما من المغرب وخارجه دون جدوى. ولم أخرج من هذه الجولة المتعبة مع المظان مطبوعة ومخطوطة إلا بالصورة التي حددتها سابقا. وكان علي أن أعود إلى (المنزع) أستلهمه رسم معالم شخصية السجلماسي وتحديد عناصر ثقافته. فكان لي ما أردت من ذلك في تحديد الصورة التالية :

شخصيته وثقافته

نستطيع وضع السجلماسي في إطار العناصر التي حددت لنا شخصيته وثقافته في المخطط التالي :

---

(18) المنزع : 510

السجلماسي الموسوعي : وأول ما يفاجئنا ـــ ونحن نطالع المنزع ـــ شمولية ثقافة المؤلف فهو : فيلسوف . بلاغي ناقد . لغوي . نحوي . عروضي . أديب . مشارك في القضايا الدينية ذات الصبغة الفكرية العميقة . واسع الاطلاع على علوم اللغة العربية . متمثل تمثلا عميقا للثقافة الهيلينية والفلسفة الإسلامية . قوي الدراية والرواية . متكامل التكوين في كل ما يورد من نصوص وآراء مناقشا ومحللا . وما يطرحه من قضايا مهما كان مصدرها أو مكانة صاحبها يتناول كل ذلك في عمق فكري ، وبأستاذية تتجلى في المناقشة العلمية الهادئة . والموضوعية في إصدار الأحكام.. وسوف نرى عند دراستنا للمنزع أن السجلماسي حدد لنفسه منهاجا لموضوعه يفترض في متناوله الاطلاع العميق على كل الثقافات السابقة . واستقطب لذلك مكتبة هائلة من عيون الفكر والأدب العربي واليوناني ، فلم يستعبده منها كاتب أو كتاب . وإنما استطاع أن يقف من كل القضايا التي ناقشها والأعلام الذين تعامل معهم في بحثه . والمصادر التي اعتمدها ، موقف المتمكن من نفسه وثقافته في تنوعها وشموليتها . والمستقل في آرائه وأحكامه ، واستطاع أن يذيب تلك الثقافة من خلال تلك المكتبة وأعلامها في شخصيته فيعطينا من كل ذلك صورة عن الشخصية المتكاملة في موسوعية نادرة ، ومنهجية رائدة مثل بها أصالة التأليف في هذا العصر.

السجلماسي الفيلسوف : فإذا انتقلنا إلى الجوانب الأخرى من ثقافته كان أهمها على الإطلاق شخصيته كفيلسوف منطقي متمكن من ثقافته ومتمثل لها ، وهذا الجانب يدعمه المنزع كله سواء في أسلوبه أو في منهاجه المعتمد على المصطلحات والمفاهيم النظرية قبل مناقشتها عند التطبيق ، أو في تلك المكتبة المختارة من عيون الفكر اليوناني والفلسفة الإسلامية ، فمن الخطابة والشعر والمنطق لأرسطو إلى رسائل الأسكندر الأفروديسي إلى

مؤلفات الفارابي وابن سينا .. ومن آراء المشائين وأعلام الفكر اليوناني إلى آراء الفلاسفة المسلمين وأعلامهم .. فبهذه الفلسفة والمنطق استطاع أن يتناول موضوعه من خلال مصطلحات وقياسات منطقية صارمة وتحليلات فلسفية على غرار ما نجد عند المختصين ، مع مسحة أدبية ومنهاج علمي يخضع للتصميم الجيد الذي وضعه لكتابه وما حاد عنه في كل مراحله ؛ كل ذلك في انسجام عضوي واتحاد منهجي بالثقافة النقدية والبلاغية العربية ؛ وفي تخطيط ذكي ينطلق من الكليات بوصفها أجناسا عالية قسم إليها مباحث منزعه ، تتفرع عنها تنازليا ، وفي حذر علمي ، تقسيمات يعطيها التوزيع الطبيعي لتلك الكليات ونظام المقارنة بين النقد والبلاغة عند العَرب وما يماثلها وينسجم معها في الفكر اليوناني بعد أن وظّف منطقه وفلسفته في قضاياه النقدية والبلاغية . وكل ذلك يتم عنده من خلال محورين : التحديد النظري للقضية ؛ ثم التطبيق من التراث الأدبي العربي .

وهذا العنصر الفلسفي والمنطقي الذي يغزو المنزع كله متخللا قضاياه النقدية والأدبية يشجع الباحث على تتبع جذور المدرسة السجلماسية من قبل ومن بعد ؛ تلك المدرسة التي تتلاقى في المنطلقات مع حازم وابن البناء ، وتنفرد عند صاحبنا في الخصائص التي ستأتي ؛ وتجعل من السجلماسي صاحب اتجاه خاص ما أحوجنا إليه في نهضتنا النقدية المعاصرة . خصوصا وقد تركت بصماتها فيمن جاء بعده بقرون مثلما نرى عند أحمد بن مبارك السجلماسي صاحب كتاب (إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام)[١٩] بل حتى « الروض المريع » لابن البناء الذي ينقل من المنزع نقولات تكاد تكون حرفية ويسايره في كثير من مصطلحاته وتحليلاته وشواهده .

---

(19) الخزانة العامة (مخط) رقم : ك 1092 .

السجلماسي : الناقد البلاغي : ولننتقل الآن من الجانب الفلسفي في ثقافة السجلماسي لنجد أنفسنا أمام علَم كبير من أعلام النقد والبلاغة الذين خطوا لأنفسهم طريقا خاصا امتاز بمنهجه العلمي السليم الذي انفرد به عن الدارسين بما حمل من عناصر الخلق والتجديد . فقد انتقى — كما رأيت — مكتبته النقدية والفلسفية والمنطقية والأدبية من الفكر اليوناني ومن التراث العربي ، ثم أخضع مباحث منزعه لمنهاج موضوعي متكامل بين الثقافتين داخل مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الفلسفية التحليل والمنطقية التقسيم والبلاغية الروح والنقدية التنظير والتطبيق ، فأخرج الدرسَ النقدي والبلاغي من فوضَى التحديد والتحليل وفقر المصطلح إلى وضعه في إطار (العلم) و (الصناعة) النظرية أكثر مما عهدنا عند النقاد العرب حتَّى عند الآخذين بالروح الهيلينية ، بل تفوق على أرسطو وكانت له معه جولات كان فيها المنظر الذي لا يجارى . وسوف يرَى الدارس الصبور كيف تتكامل الثقافتان العربية واليونانية وكيف يتعاون العقل والذوق في خدمة الأدب واللغة والدراسات النقدية والبلاغية والأدبية عند هذا المنظر النقدي الكبير .

السجلماسي : اللغوي/النحوي/العروضي/واضع علم المصطلحات : وتأكيدا للتكامل الثقافي وترفعه عن حرفية التخصص وليس على حسابه ؛ فقد تعامل السجلماسي مع التراث في جانبه اللغوي وفق ما يقتضيه الحال ، إذ نجده في التحليل الأدبي للشواهد ؛ مثلا ، يبتعد عن جفافية التفسير اللغوي ويتجاوزه إلى إدراج معنَى الكلمة في السياق احتراما لوحدة الأسلوب والموضوع ، ولكنه في بحثه عن المعنَى الجمهوري للكلمة كانتقال للدلالة الصناعية يعود إلى التنقيب عن أصل الكلمة لغويا في المعاجم وأمهات اللغة ، فيقف عند الكلمة باختصار وتركيز كحلقة من حلقات نموها حتى تصبح مهيأة لقبول مقاييس المصطلح ، فاللغة عنده اذن وسيلة

وليست غاية ولكنه أبدع في بناء نظرية النظم وأعطى للغة إمكانات هائلة .

كما تعامل مع النحو في تمكن من مادته استعدادا لمناقشاته الواعية والعميقة لآراء النحاة التي تعرض له . يتجلى ذلك في تحليله وتعليله للاشكالات النحوية في وضعها بين الاعراب والمعنَى الذي يفرضه السياق ، سواء وافق النحاة أو خالفهم أو رأى رأيا آخر جديدا ساقه إليه تنظيره الفلسفي الصناعي . في كل لحظة تظهر شخصيته بوضوح بين الأعلام كسيبويه وابن جني والفارسي وابن خالويه والأخفش ومن ضاهاهم ، لا ينساق مع الألغاز والحشو والتطويل والاستطراد بقدر ما يختار من ذلك ما يخدم موضوعه النقدي ..

وفي العروض يبدو السجلماسي واثقا من نفسه متمكنا من علمه ، كما تبدو شخصيته المستقلة عندما يناقش قضية الشعر والوزن[20] ، مثلا ، أو يتعرض لبعض البحور الشعرية فيرد فيها أوهام العروضيين إلى الصواب[21] ..

أما السجلماسي واضع علم المصطلحات فإن المنزع كله بكل مباحثه يشهد بانفراده بمنهاج لم يسبق به ولم يلحق فيها أعلم ، لدرجة أننا نستطيع القول بأنه يقف بها وحده مع أحدث اللغويين في وضع المصطلحات ، وسوف نرى كيف كانت منهجيته تنمو مع نمو الكلمة من اللغة إلى الجمهور قبل أن تستقر مصطلحا له دلالته ومفهومه العلمي .

السجلماسي : الأديب : ومع أن السجلماسي شخصية ذات عقلية فلسفية ومنطقية واضحة فإن ذلك لم يمنعه من أن يكون أديبا متفلسفا في

(20) المنزع 406 .
(21) المنزع : 427 .

آن واحد سواء كان ذلك في تحليلاته النظرية والأدبية . أو في سوقه لشواهد تنم عن اختيار جيد وعن ذوق فني يربط الشاهد بالسياق النظري . فهو مفكر في التحليل النظري أديب في التحليل الأدبي . وهو هذا وذلك في منهجه النقدي بين النظر والتطبيق . وإليك بعض مميزاته كأديب :

1 — التحليل الأدبي — الذي سنفصل فيه القول فيما بعد — يظهر في دراسته لبعض الصور والشواهد من القرآن والحديث والشعر وأقوال الأدباء والبلغاء . وهي صورة كان يسوقها تطبيقا لمصطلحات منزعه ومفاهيمه مستعينا على إبراز القيم الجمالية ببعض المصطلحات المعروفة في (الخطابة) و (الشعر) ونقادهما من العرب مثل : النفس . والروح . والصورة . والخيال . والانفعال . والانفعال غير الفكري .. وغير ذلك من الكلمات التي يدخل استعمالها عنده في البحث عن العلاقة بين التحليل النظري والتطبيق الذي أمتعنا في دراسته بصور أدبية بديعة ميزت الأدب عن الفلسفة والمنطق . وهي صور تزخر بها آداب اللغة العربية بشكل يجعلها تقف لغة قادرة على تقبل التحديدات العقلية والتحديات النظرية اليونانية التي تمثلها العرب في اتجاه بعض الأعلام كالجرجاني وحازم والسجلماسي وابن البناء وخرجوا منها بمعادل يجعل من اللغة العربية في تراثها الفكري والأدبي والنقدي وسيلة متفوقة أحيانا على مقولات أرسطو كما يرى حازم والسجلماسي ذلك .

2 — تعايشه الواسع مع عصور الأدب العربي شعرا ونثرا ودراسة . ينتقي من التراث خير ما فيه في تناسب مع السياق وانسجام بين العقل والذوق في سوق الشاهد للنظر . وقد عودنا النقاد العرب أن يتفقوا أحيانا كثيرة على أمثلة من الشعر والنثر ولكن السجلماسي ينفرد بايراد شواهد أخرى بالإضافة لتلك يراها مناسبة لتحديداته النظرية ولا سيما تلك التي اختارها

من المغرب والأندلس بينما رفض شواهد أخرى ندت عن تنظيراته.

3 — الاهتمام البالغ بالأدباء والشعراء والدارسين من النقاد والفلاسفة سواء كان ذلك في الاختيارات الذكية للصور، أو في الفهم العميق لما خفي من أسرار تلك الصور ودلالتها الفنية والفكرية. كما كان يهتم أحيانا بايراد الجلسات والمناظرات المتنوعة لتوضيح اشكالية تعرض له ويستنتج منها قانونا نقديا هاما..

4 — شغفه بايراد الآراء النقدية والفلسفية وتحليلها ومناقشتها، واتخاذه الموقف الذي يراه صالحا منها، لا فرق عنده بين قدامة وابن جني وابن رشيق والفارابي وأرسطو...

السجلماسي : الشخصية الحرة : بقي أن نختم هذه الجوانب من شخصية السجلماسي بالحديث عن نفسيته وموقفه من الآخرين حكاما وأدباء ومفكرين. ونستطيع استقراء ذلك من مباحث المنزع نفسه، فمنذ المقدمة حتى آخر سطر فيه نقف على الإحساس بالتفوق والاستقلال بالرأي، لا يهم السجلماسي في ذلك مكانة الشخص أو شهرته العلمية إذا وجد في رأيه ما يخالف الموضوعية العلمية التي يري هو فيها الصواب والنظر الصحيح. ففي المقدمة نطلع على الجانب الحر والمتعالي من شخصية صاحبنا: فهو لم يقدم كتابه لأمير أو وزير تبعا لسنة بعض المؤلفين، وإنما قدمه للعلم والأدب هدفه خدمة الدرس النقدي والبلاغي من زاويته الخاصة التي رأى فيها عجز النقاد عن بلوغها، فدخل موضوعه دون شعور بأدنَى تبعية لغير شخصيته والأمانة العلمية التي هيمنت على منزعه كله سواء في منهجه أو أسلوبه الفلسفي والأدبي أو في المضمون النقدي والبلاغي.

فهل تكون هذه الصفات النفسية والعلمية راجعة إلى إحساس بالتفوق تجاه ميراث عريق لماضي سجلماسة؟ إن التاريخ يحدثنا عن المدينة

ـــ الأطلال ـــ بأنها كانت من أهم المراكز الفكرية والحضارية بالمغرب خلال عهود طويلة ، وهي حتى حين فقدت مركزها الاستراتيجي الذي جعل منها ـــ عبر سنوات ـــ ميدانا للتطاحن بين الموحدين والمرينيين ، ظلت مركزا علميا كبيرا لا يقل شهرة عن فاس ومراكش وسبتة .. سواء في نسبة العلماء أو في كثرة الجلسات والمناظرات العلمية والأدبية والدينية ، والتنافس الموحدي المريني عليها لم يكن ليحدث لولا مكانتها من العصر ، لقد دخلها ابن حوقل في القرن الهجري الرابع فلم ير (بالمغرب أكثر مشايخ في حسن سمت وممازجة للعلم منهم ، إلى سعة نفوس وهمم سامية ، وسائر أرباب المغرب دُونهم في اليسار وسعة الحال ..) بالإضافة إلى موقعها التجاري بين المغرب وقلب افريقيا خصوصا يوم كان لأهلها (.. متاجر إلى بلاد السودان يخرجون إليها بالملح والنحاس والودع ، ويرجعون بالذهب التبر) ويوم كان لنسائها (يد صناع في غزل الصوف ، فهن يعملن منه كل حسن عجيب من الأزر تفوق الذي بمصر) وتباع بأغلَى الأثمان[22] ..

إن سجلماسة بمكانتها هذه قد تركت في نفوس أبنائها ميراثا ضخما من الإحساس بالتفوق تزكيه هذه الشهرة العلمية والحضارية والحضوة الجغرافية التي جعلت منها مكانا للقاء التجاري والصراع السياسي الحاد ، مع روح شهمة ونفس نبيلة لمسناها في حياة مفكريها ، وهذا الإحسَاس هو الذي يفسر لنا هذه الروح العلمية المستقلة التي تغزو المنزع ، ومعه تلك الثقافة المتينة التي رفعت من شأن السجلماسي في عيني ، لأنه بها استطاع معالجة موضوعه بهذا المنهاج العلمي الفريد ، وبتلك الشمولية والروح التي لا تتوفر إلا لباحث مثل السجلماسي .

والآن ، وقد قطعنا مع ناقدنا هذه الرحلة الممتعة ـــ على ايجازها ـــ

(22) المسالك والممالك : 22 و 65 . وانظر هامش ص : 17 من : الأنيس المطرب : ج 2 .

نجد أنفسنا أمام علَم ظلمه التاريخ وشاءت الأقدار أن يعرف به وببلاده المغرب هذا المنزع بعد 7 قرون من النسيان.

الفصل الثالث : تطور النقد والبلاغة في عصر المؤلف

نكتفي في هذا الفصل بالحديث عن :

1 — المعركة التي قامت بين الدارسين حول طبيعة التفاعل العربي اليوناني في الدرس النقدي والبلاغي.

2 — إعطاء صورة تقريبية عن تغلغل الاتجاه الهيليني في أثر معاصر للسجلماسي هو (منهاج البلغاء) لحازم القرطاجني الذي فتح هذا الباب.

3 — الإشارة إلى هذه الصورة بصفة عامة مفردين لذلك كتابا مركزا سيصدر قريبا حول (مصادر النقد الأدبي في المغرب).

1 — معركة الدارسين حول التفاعل العربي اليوناني في النقد والبلاغة : هناك نتيجة حتمية يستخلصها الدارس لتطور الأدب العربي ونقده قبل عصر السجلماسي تتجلى في المراحل التي قطعها هذا التطور ضمن التيارات التي عرفها والتي بلغت قمتها في القرن الهجري الرابع متغلغلة في القرون اللاحقة بنسب متفاوتة. بعد أن دخلت الثقافة العربية مرحلة جديدة من النضج والعمق والشمولية ممتزجة بروافد الثقافات العالمية لذلك العصر وعلى رأسها الفكر اليوناني الذي خدمه العرب بالترجمة والمدارسة والتوظيف في صلب علوم عربية أخرى أخصبها وزاد من فعاليتها.

وإذا كانت هذه النتيجة قد توجت التفاعل الثقافي بين العرب واليونان في حقل الثقافة العربية عموما وفي الأدب والنقد والبلاغة بالخصوص فإنها طرحت أكثر من سؤال عبر الأجيال عن طبيعة هذا اللقاء ومدى ما أحدثه من أثر في الدرس النقدي والبلاغي ولاسيما كتب أرسطو في المنطق

والخطابة والشعر. وانطلاقا من هذا قامت معركة بين الدارسين للفلسفة والأدب والنقد والبلاغة. واستمرت تعيش لحد الآن في دائرتين متعارضتين يمكن التساؤل في حقيقتهما قبل الوقوف على اتجاهيهما: هل النقد والبلاغة لم يكونا ليعرفا هذا التطور الماثل والذي صادف عصور ما بعد الترجمة لولا وجود كتب أرسطو المحددة لنظرياته؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون داخلا في إطار الروافد التي تسهم عادة في البناء الثقافي للأمم. وأن العرب في ميدان النقد والبلاغة كما في غيره قد تطوروا طبيعيا لأنهم يملكون الإمكانات التي جعلت منهم أمة رائدة سياسيا ودينيا وحضاريا وأدبيا عبر قرون طويلة. بل إن الدولة العربية في عصرها الذهبي كانت تمثل النموذج الفريد لأمة تقود معركة الحضارة العالمية بمفردها بعد أن أذابت في نهرها الكبير حضارات الأمم الأخرى وثقافاتها. أضف إلى ذلك كله ما تمتاز به اللغة العربية وآدابها من قوة في البناء وجمال في التصوير وعمق في الدلالة ودقة في التعبير عن أدق ما في الحياة من علم وفن وفكر.. فهم — إذن — كانوا قادرين على حمل راية التقدم والتفرد حتى ولو لم يضيفوا إلى ثقافتهم ما لدَى الأمم من ذلك.

إن وجود هذا التأثر ومدى عمقه بالقياس لخصائص الثقافة العربية في موضوع النقد والبلاغة، أو عدم وجوده مع مراعاة السمات الطبيعية التي تنشأ عن الاتصال الثقافي بين الأمم. إن هذا الوجود أو عدمه قد حدد اتجاهين اتسعا وتقاربا عند الدارسين المعاصرين انطلاقا من طبيعة موقف القدماء من هذا الفكر الوافد:

ا) الاتجاه الأول: يرَى أن الثقافة اليونانية لم تؤثر في البلاغة العربية وفي النقد الأدبي بصفة عامة. أثرا ذا شأن كما في فروع الثقافة الإسلامية كعلم الكلام وعلم الأصول والتصوف ومناهج الفرق الفلسفية. ثم الفلسفة

الإسلامية الصرفة كما نراها عند المهتمين بالموضوعات التي ناقشها فلاسفة اليونان وتناولوها هم بمنهجهم الخاص وهم يحللون ويناقشون التراث اليوناني - كالفارابي وابن سينا وابن رشد .. أي أن هذا التطور الذي عشناه مع أعلام النقد والبلاغة العرب كان عربي الروح والأسلوب والمضمون والمنهاج والمصطلح ؛ وأن ما نراه من إشارات يونانية عقلية عند بعض النقاد كقدامة مثلا لا يتجاوز السطح إلى الجوهر ؛ ولا يمثل إلا رافدا من روافد ثقافة الناقد العامة يخضع فيه للاتجاه العربي العام في روحه وأسلوبه ومنهاجه ؛ هذا الاتجاه الذي خلد لنا نقادا كبارا لم يفسحوا المجال في آثارهم لآراء أرسطو ولم يتعاملوا مع نظرياته (.. فلا عبد القاهر في (دلائل الاعجاز) و (أسرار البلاغة) ؛ ولا شهاب الدين في (سر الفصاحة) . ولا السكاكي في (مفتاح العلوم) . ولا ابن رشيق في (العمدة) .. قد تعرض لهذه النظريات وإن كانت لا تخلو من أثر لأرسطو) . (ولم نر من ناحية أخرى كتابا من كتب علوم البلاغة في القرون التالية حتى القرن السابع الهجري قد عرض لنظريات أرسطو في البلاغة والشعر ..)[23] .

ب) بينما يرى الاتجاه الثاني أن الثقافة الهيلينية قد أثرت في الأدب والنقد كثيرا بل يذهبون إلى القول أنه لولاها ما كانت الثقافة العربية في النقد والبلاغة لتبلغ هذا المستوى من الخصوبة والتطور الذي عرفته خلال عصورها ؛ ويستدلون لذلك بهذا التطور نفسه وبطبيعته التي تحمل خصائص لم تكن للدرس النقدي والبلاغي قبل عصر الترجمة سواء في تطور المصطلح أو في المنهاج أو في القضايا التي طرحت طرحا جديدا بل يعقد هذا الفريق الموازنات بين نظريات أرسطو ومعالمها في الأدب والنقد العربي بعد أن يضعوا قدامة في إطاره التاريخي مشرعا أولا لهذا التأثر

(23) بدوي : إلى طه حسين : 86 ـ 87

متجاهلين أنه (قد ثبت أن قدامة بن جعفر لم يتأثر في (نقد الشعر) بكتابي (الخطابة) و (فن الشعر) لأرسطوطاليس، كما برهن على ذلك بونيباكر[24] لكنه أخطأ. كما يستقطبون لتزكية اتجاههم ما نجده من آراء نقدية عند المهتمين بكتابي أرسطو كالفارابي وابن سينا وابن رشد ومحاولة ايجاد مقابل تطبيقي لها في الأدب العربي. و (لقد كان تصور هؤلاء المؤلفين من العرب للتشبيه، والمجاز، والمقابلة، ووزن الكلام، والفصول، قريبا مما نجده في الموضع المذكور من كتاب (الخطابة). نعم انهم تحاشوا أن ينقلوا عن المعلم الأول جميع الأمثلة التي كان يمثل بها، لا لشيء أكثر من أنهم لم يفهموا هذه الأمثلة)[25].

كانت النتيجة إذن هي قيام اتجاهين متباينين حول وجود هذا التفاعل وطبيعته ومدى استجابة النقاد العرب له سلبا أو إيجابا. ونحن هنا لا يهمنا أن نفصل الحديث في طبيعة هذه المعركة وتحديد عناصرها وهويتها واتخاذ موقف علمي منها بعد أن ظهر (منهاج) حازم ويظهر (منزع) السجلماسي وسيظهر (روض) ابن البناء ليتخذ البحث في النقد الأدبي العربي منعطفا آخر ربما سيحسم الموقف ويفتح الباب على مصراعيه لتقبل فكرة التفاعل بين عناصر الفكر البشري إيمانا بتفتحنا العربي القديم والحديث عملا بمبدا تبادل التأثر والتأثير بين الأمم كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة والإنسان نفسه دون تحجر أو شعور بالنقص، ونكتفي هنا بالإشارة فقط إلى هذه المعركة منتقلين بعدها إلى الوقوف مع رائد الاتجاه الهيليني في النقد والبلاغة العربية، ممهدين بذلك لزعامة السجلماسي بمنزعه لهذا الاتجاه في ق 8 هـ بالمغرب.

2 — حازم رائد الاتجاه اليوناني : فحازم (684 هـ) : (هو أول

(24) نفس المصدر: 87.

(25) طه حسين: مقدمة كتاب (نقد النثر) المنسوب خطأ لقدامة، بينما هو لابن وهب الكاتب.

من أدخل نظريات أرسطو وتعرض لتطبيقها في كتب البلاغة العربية الخالصة)[25] وذلك في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) . لذلك رأيت من الضروري التعرض لهذا الناقد الكبير الذي عاصر السجلماسي معاصرة الشيخ للتلميذ ، والتقى معه في كثير من الخصائص . وإن كان لكل منهما مناهجه وروحه وأسلوبه انطلاقا من اتفاقهما في توظيف نظريات أرسطو وتجاوزها أحيانا في النقد والبلاغة العربية .

تكاد كتب التراجم والدراسات النقدية والبلاغية القديمة والحديثة تجمع على الإشادة والرفع من مكانة حازم البلاغية والشعرية : فهو صاحب (المقصورة) التي خصها معاصره الشريف السبتي بدراسة واسعة تحت عنوان : (رفع الحجب المستورة في محاسن المقصورة)[27] في مجلدين كبيرين . كما أن له ديوانا شعريا مطبوعا ومؤلفات قيمة ويمكن حصرُ تراثه فيما يلي :

1 — مجموعة من الأشعار طبعت أخيرا في ديوان متوسط الحجم حققه عثمان الكعاك مع المقصورة الشهيرة التي كان قد حققها د . محمد مهدي علام ، وشرحها غير واحد من القدماء كشرح المحِبي الذي ذكره حاجي خليفة[28] ، وشرح الشريف السبتي المذكور .

2 — قصيدة في النحو تتألف من 219 بيتا من بحر البسيط ، وهي مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس تحت رقم 1610 .

3 — (شد الزّنّار على جحفلة الحمار) في الرد على ابن عصفور في كتابه (المقرب) ورد ذكره في نفح الطيب[29] .

---

(26) بدوي : إلى طه حسين : 87 .

(27) (مصادر النقد الأدبي في المغرب) للمؤلف الذي سيصدر قريبا .

(28) كشف الظنون : 323/2 .

(29) نفح الطيب : 278/5 .

4 — كتاب في التجنيس ذكره السيوطي وقال بأن لابن رشيد السبتي شرحا عليه[30] . والكتاب مفقود الآن .

5 — تأليف في العروض لازال مخطوطا .

6 — كتاب القوافي لم تصلنا إلا ورقات منه .

7 — وأخيرا (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)[31] الذي اهتم به غير واحد من القدماء وبعض المحدثين . ورغم ضياع قسم كبير منه فإن ما بقي يعبر عن المستوى الرفيع الذي بلغه حازم في ميدان النقد والبلاغة في اتجاهه الفلسفي العميق الذي فتح به الباب أمام الدارسين فيما بعد . فمن هو هذا الناقد الأندلسي الرائد ؟

ولد أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجني في بيئة غنية . وعاش بين ظروف الطلب العلمي المهيأة فأخذ من كل فن حتى أصبح لا يضاهى في ثقافته رصيدا وفهما وعطاء . ولقد تتبعت حياته في المصادر القديمة : في (رحلة ابن رشيد) وفي (البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي) وهو من نبغ تلاميذ حازم . كما رافقته في (برهان) الزركشي . و (نيل الابتهاج) للتنبكتي . و (رفع الحجب المستورة) للقاضي السبتي . و (الإحاطة) و (نفح الطيب) وغيرهما من المظان . ورافقته في الدراسات الحديثة مع إحسان عباس في (تاريخ النقد الأدبي) ورضوان الداية في (تاريخ النقد الأدبي في الأندلس) وبعض المقالات كمقالة الدكتور بدوي السابقة حول (حازم القرطاجني ونظرية أرسطو في البلاغة والشعر) . وفي التقديم الذي مهد به لتحقيق المنهاج الباحث التونسي الدكتور الحبيب بلخوجة . فوقفت على علم كبير من أعلام النقد الأدبي والبلاغة في شخص حازم . كما

---

(30) البغية : 85 .

(31) مقدمة (منهاج البلغاء) لابن الخوجة : 73 .

وقفت في (مناهجه) على اتجاه جديد ومتجدد فتح به طريقاً جديدا في ميدان النقد المقارن .

والعشرون سنة التي تفصل وفاة حازم عن نهاية تأليف (المنزع) (704/684 هـ) تؤكد المعاصرة بين الرجلين التي ربما كانت السبب في اغفال السجلماسي ذكره ، أضفْ إلى ذلك احتضان مراكش لحازم زمن نضج المدرسة الفلسفة المغربية ، ولكن التقارب الهيليني بين الرجلين واضح فقد تعرض حازم لكثير من القضايا النقدية التي عرفناها عند أرسطو انطلاقا من نظرية المحاكاة إلى آخر ما أمكن تطبيقه على البلاغة العربية[32] . أما مناهجه الذي التزم به من خلال مصطلحات وضعها لنفسه (وهي تنويعات في تسمية الأقسام لا تخلو من خذلقة لأنها غريبة)[33] فيمكن الاستئناس فيه بما حدده الداية (فقد وضع حازم كتابه على أربعة أقسام ، وجعل كل قسم في أربعة أبواب ، وَسَمَّى كل باب منهجا ، وفرع من المناهج فصولا ، سمَّى كل واحد منها معلما أو معرفا . وقد يتبع المنهج — بعد الفراغ منه — أو المعلم والمعرف داخل المنهج نفسه بملاحظات نقدية وبلاغية تتعلق بما هو في سبيله تحت عنوان مأم أو مآم . وأراد أن يضع عنوانات جانبية لرؤوس الفقر داخل المعرف أو المعلم فلم يوفق ، واهتدَى إلى التنبيه على الانتقال من فكرة إلى أخرى أو من جزئية إلى أخرى في الفكرة نفسها بكلمتين تدلان على ذلك فاستخدم كلمتي إضاءة ، وتنوير لتحقيق ذلك . فنحن نبدأ بالقسم يتلوه المنهج ، وفي المنهج : معلم أو معرف ، وفي المعلم : إضاءة وتنوير . ويلحق ببعض المناهج أو المعارف : المأم أو المآم . فهذا معنَى عباراته

(32) احسان عباس : تاريخ النقد الأدبي : 539 ، 573 . الداية : تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : 471 ، 525

(33) بدوي : إلى طه حسين : 86 .

الاصطلاحية)[34] .

وفي هذا (المنهاج) صب حازم عبقريته ناقدا يجمع بين علمية المنهاج وثقافة الناقد العلمية المطلوبة وبين الذوق الأدبي المرهف الذي تغزوه شاعرية متدفقة مزجت الذوق بالعقل فكان حازم وكان منهاجه الرائد . لقد اجتمعت في شخصيته عناصر الثقافة العربية واليونانية ، فطغت الأولَى على أغلب أسلوبه وبساطة تركيبه وتجلت في اختياراته الشعرية — رغم قلتها بالنسبة للمنزع — بينما تسربت الثانية إلى مضمون الكتاب وروحه ومصطلحاته — التي ابتكر معظمها — وإلَى تعريفاته للشعر والمحاكاة والوزن واللفظ والمعنَى وغير ذلك من القضايا النقدية والبلاغية التي خدمها المنهاج بأسلوبه المميز .

وإذا كان (المنهاج) ببنائه وأسلوبه وقضاياه لا يمكن تقديمه وتلخيصه ، فإن الوقوف على (الشعر) و (المحاكاة) اللذين أفردا لهما الحيز الرئيسي من الكتاب ، يقربنا من نماذج طرحه للقضية ، وأسلوبه في مناقشتها ، وموقفه منها : فعنده أن (الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها ، ويكره إليها ما قصد تكريهه ، لتحمل بذلك علَى طلبه أو الهرب منه ، بما يتضمن من حسن تخييل له . ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيأة تأليف الكلام ، أو قوة صدقه ، أو قوة شهرته ، أو بمجموع ذلك) و (أفضل الشعر ما حسنت محاكاته وهيأته ، وقويت شهرته أو صدقه ، أو خفي كذبه ، وقامت غرابته)[35] . ولن يتم هذا إلا في إطار عوامل الإبداع التي يلخصها إحسان عباس فيما يلي :

---

(34) تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : 475 .

(35) المنهاج : 71 .

— المهيئات : البيئة / النشأة / حفظ الكلام .

— الأدوات : العلوم التي تقوي اللفظ والمعنَى .

— البواعث : اطراب وآمال .

مع توفير ثلاث قُوى هي :

- القوى الحافظة : انتظام خيالات الفكر / معرفة طبيعة الموضوع .

— القوة المائزة : وهي التي تعين الشاعر علَى التمييز بين ما يلائم وما لا يلائم النظم والغرض .

— القوة الصانعة : التي تتولى ربط أجزاء الألفاظ والمعاني والتركيبات النظمية[36] ...

وعن علاقة التخييل بالشعر وموقعه من نظرية المحاكاة ، يقول : (الشعر كلام مخيل موزون ... لا يشترط فيها — بما هي شعر — غير التخييل . والتخييل في الشعر علَى أربعة أنحاء : من جهة المعنى ، ومن جهة الأسلوب ، ومن جهة اللفظ ، ومن جهة النظم والوزن) (وطرق وقوع التخييل في النفس : إما أن تكون بأن يتصور في الذهن شيء من طريق الفكر وخطرات البال ، أو بأن تشاهد شيئا فتذكر به شيئا ، أو بأن يحاكي لها الشيء بتصوير نحتي أو خطي أو ما يجري مجرَى ذلك . أو يحاكي لها صوته أو فعله أو هيأته بما يشبه ذلك من صوت أو فعل أو هيأة . أو بأن يحاكي لها معنًى بقول يخيله لها — وهذا هو الذي نتكلم فيه نحن في هذا المنهج — أو بأن يُوضع لها علامة من الخط تدل على القول المخيل . أو بأن تفهم ذلك بالإشارة)[37] .

---

(36) تاريخ النقد الأدبي عند العرب : 544 . وانظر المنهاج : 40 - 43 .
(37) المنهاج : 89 — 90 .

أما المحاكاة عنده فقد استغرقت منه مفردة صفحات طويلة (90 — 139) فلسفها في إطار النظر العقلي وعلاقتها بمحورها (التخييل) وبموضوعها العام الغالب (الشعر) . وأفضّل أن يعود القارىء الكريم إليها ليقف علَى صورتها في وحدة سياقها من الكتاب ككل . إذ لم يعزلها حازم عن إطارها العام بل وضعها ضمن القضايا النقدية العامة التي تغزو أبواب المنهاج وفصوله مثل : الصدق والكذب في الفن . وعلاقة الأدب بالنفس في الملائمي من الأمور والمنافري منها . وغير ذلك مما يشخص وحدة هذا الكتاب الذي لو وصلنا كاملا لانعطف به تاريخ النقد الأدبي عند العرب في القرن السابع . ولوجد عملنا هذا مع (منزع) السجلماسي . و(روض) ابن البناء فيما بعد قاعدته في عقول الباحثين منذ ذلك العصر إلى الآن خصوصا وقد كانت له جولات مع أرسطو تفوق عليه فيها[38] .

3 — الصورة العامة لتطور النقد والبلاغة في المغرب خلال هذا العصر : وبهذا التمهيد التقريبي البسيط لوجهتي نظر الدارسين حول تفاعل أو عدم تفاعل العرب مع اليونان في موضوع الدرس النقدي والبلاغي . ثم بهذه الأرضية التي يضعها حازم في (منهاجه) . وهو القريب من السجلماسي زمنا ومنهاجا وروحا واتجاها . أصل إلَى إشارة أخرى لن أطيل فيها هنا فلها كتابي (مصادر النقد الأدبي في المغرب) الذي سيتولى تقديم صورة مركزة عنها . وأكتفي في هذا الفصل بتقديم صورة عن هذا الكتاب لعلاقتها بتطور النقد والبلاغة في القرن الثامن بالمغرب . ومساهمتها في اشعار القارىء الكريم بضرورة لفت نظره إلَى هذا العصر وأعلامه في النقد الذين ما قصروا عطاء وفهما وتجاوزا للدور اليوناني والمشرقي في بلورة الدرس النقدي والبلاغي .

---

(38) المنهاج : 68 — 69

فقد تتبعت المؤلفات النقدية في هذا العصر من خلال محورين رئيسيين :

1 — محور المتخصصين وقد مارسوا نشاطهم النقدي في واجهتين مختلفين سواء في المنطلق أو الروح أو المنهاج وإن مثلوا رغم تباينهما ، بناء متكاملا في إعطاء الصورة الناصعة لتطور النقد في المغرب خلال القرن الثامن :

ا) الواجهة الأولَى تستقطب نقادا فلاسفة ومناطقة وعلماء ويمثلهم بعد حازم : السجلماسي في (منزعه) وابن البناء في (الروض المريع) وهذان الناقدان الفيلسوفان ينتميان للمدرسة الفلسفية المغربية التي يمثلها ابن خلدون من بعد والمكلاتي من قبل خلال القرنين السابع والثامن الهجريين. ويمتد أثرها مع ابن خلدون إلَى مفكرين مغاربة آخرين.

ب) أما الواجهة الثانية فقد تجمع فيها كنموذج كل من الشريف السبتي في (رفع الحجب المستورة) والثعالبي في (أنوار التجلي). وهي مدرسة عربية الروح متفردة المنهاج.

2 — محور غير المتخصصين ، وتدفعنا العجلة إلَى الاعتراف بأنهم يمثلون حقا تيارات مهما قلّت من حيث الكم فإنها تتكامل من حيث الكيف لتعطينا آراء جديدة سوف نرى ملامحها — مع أعلام التخصص — بكيفية أكبر وأوسع وأشمل في موضوع أطروحتي حول (النقد الأدبي في المغرب خلال القرن الثامن) ضمن نصوص محققة ومختصة أخرى سترَى النور لأول مرة في مكانها وزمانها ومنهجها. وأشير الآن إلَى أن أقطابا من هؤلاء مسوا النقد والبلاغة في دراساتهم العامة أو الخاصة بمادة أخرى غير النقد والأدب ، فكان لآرائهم عندي وزن كبير : فابن خلدون في (مقدمته) انطلق في منهجه البنيوي العام لتحديد بنية الفكر التاريخي

والاجتماعي ونموها في المنطلق ، والواصل ، والمنتهى ، مع ما اعترضه في هذه البنائية المتفردة من علوم وآداب ولغات ونماذج حضارية ، هذا المؤرخ والمنظر العالمي قد اهتم باللغة في كل بنياتها ودلالاتها وتوظيفها الفكري والاجتماعي والحضاري وبالتالي الأدبي والنقدي والبلاغي كانعكاس طبيعي لتسجيل تفاعل الإنسان مع حياته وأحداثها وتطورها أقول اعتبر ابن خلدون ، وهو يعقد فصولا للغة والأدب والنقد والبلاغة . ذلك كلا متداخلا بنيويا ، فكان عندي منظرا آخر لوضع اللغة والأدب والنقد في مكانها من بنية الفكر العام . وسوف أتتبع في (الأطروحة) بكيفية تركيبية عناصر النظرية الخلدونية في ميدان اللغة والأدب والنقد والبلاغة بمفهومها الخلدوني الذي يحمل عندي أكثر من دلالة . كما أن ابن رشيد السبتي الرحالة المغربي الكبير جاء في (رحلته) الموسوعية بآراء ومصطلحات وقيم نقدية وبلاغية ونصوص أدبية نادرة ، كانت تعرض له كلما اتصل بأديب أو اعترضه نص أو قضية تحتاج إلى الدرس والمناقشة ، فأبدع وأعطَى من جهته عنصرا آخر من عناصر التطور المغربي في الدرس النقدي والبلاغي ، فكانت رحلته معجما فكريا وتاريخيا وأدبيا ساهم به في النقد والبلاغة بقسط وافر استحق حيزه من هذا الكتاب وإشارته في هذا الفصل وسيستحق التوسع والعمق في الأطروحة بحول الله . لأن الرحلة ، عند ابن رشيد ، بمفاجآتها وتحركات صاحبها واتصالاته الكثيرة مع المفكرين والأدباء والنقاد والبلغاء والشعراء ، وتعامل صاحبها بهذه الثقافة المتحركة التي تنمو وتتغير وتتكامل من مكان إلى آخر ، سيعطي للدرس النقدي والبلاغي وجها آخر يضيء الطريق أمام الباحث عن دروب التطور والإبداع والتفرد لتاريخ النقد الأدبي في المغرب . ولم يغب عني — كما لن يغيب فيما بعد — أن رجالا آخرين في ثقافات أخرَى كالفقه واللغة والتاريخ والتفسير والأصول والفلسفة قد مسوا هذا الجانب في دراساتهم

بشكل أعطاني خصوصيتهم في التناول بالإضافة إلى شعراء آخرين حصروا المصطلحات النقدية والبلاغية في أراجيزهم فأبدعوا وأضافوا وتمموا الصورة أو ساهموا في بنائها . مما جعلهم يفرضون وجودهم في هذه الدراسة . والإشارة إليهم في هذا الفصل التمهيدي . والآن ماذا عن المنزع البديع ؟ .

المبحث الثاني

نسختا المنزع وعملنا في التحقيق

الفصل الأول : صورة المنزع من خلال النسختين

الفصل الثاني : منهج التحقيق

المبحث الثاني : نسختا المنزع وعملنا في التحقيق

الفصل الأول : صورة المنزع من خلال النسختين

لا يوجد للمنزع — علَى ما وصل إليه بحثي — إلا نسختان مختلفتان مأخوذتان عن أصل لا نعرف عنه شيئا : النسخة الأولى وقد رمزنا لها بحرف (أ) وتوجد بتطوان ، والثانية وقد رمزنا لها بحرف (ب) وتوجد الآن بمكتبة الدولة بالسويد بعد أن انتقلت إليها من مكتبة الدولة ببرلين بألمانيا ، وهذه النسخة هي التي اعتمدها المستشرق بروكلمان في ملحقه ، وقد أدخلها للمغرب الأستاذ الكبير محمد تقي الدين الهلالي في مكروفيلم يوجد في ملك أخيه العلاّمة محمد العربي الهلالي وعنه أخذت صورته المعتمدة مع زميلتها بتطوان . والنسختان معا تعطيان الصورة الكاملة للمنزع دون أدنى نقص :

نسخة (أ) : توجد بخزانة المعهد الديني العالي بتطوان تحت رقم : 932 ، ويعود تاريخ نسخها إلَى سنة 990 هـ بفاس علَى يد الناسخ المغربي المشهور إبراهيم بن محمد الغساني الوزير . والنسخة مكتوبة بخط مغربي جميل وواضح ، عناوينها ملونة ومكتوبة بأحرف بارزة ، كما أنها نسخة تامة كزميلتها (ب) ومشكولة بشكل يحوِي أخطاء طالما سببت لي التباسا في القراءة لما اتصفت به من تحريف وتصحيف ، ومع أن الأرضة قد أتت على بعض جوانبها إلا أن ذلك لم ينتقص من قيمة النسخة كما أنه لم يؤثر على الصورة العامة والكاملة للكتاب . ويبدو مما ورد في المقدمة من

كلام الناسخ (قال شيخنا) أن النسخة منقولة عن نسخة أخرى لأحد تلاميذ المؤلف على العرف المتداول عند النساخ والمصطلح عليه من لدن المحققين . ورغم وجود أخطاء بالنسخة فإنها تعبر عن المستوى الجيد لناسخها ويتجلى ذلك من موازنتها مع نسخة (ب) كما سنرى .

تقع (أ) في 236 صفحة من الحجم الكبير ، وتحتوي كل صفحة على 26 سطرا . وبالنسخة تعليقات وهوامش بخط مجانس لخط المتن تمثل ألحاقا من الناسخ لتوضيح بعض ما بالنص من غموض ، بالإضافة إلى وجود رموز معروفة لدى النساخ مثل (قف) و (صح) وما أشبه ذلك . وعلى صفحة العنوان إلى اليسار نلاحظ زيادة لها دلالتها الكبرى وهي عبارة (.. النجار السجلماسي الدار) توضيحا من الناسخ على ديباجة العنوان ، وقد رأينا مكانة هذه الزيادة في إلقاء الضوء على نسبة المؤلف لسجلماسة بالمغرب . وفي وسط الصفحة نقرأ عبارة حديثة تفيد تحبيس الكتاب على خزانة الجامع الأعظم بتطوان بدون ذكر للمحبّس ، ومع العبارة ثلاثة طوابع للمعهد الديني العالي ورقم الكتاب . وفي الصفحة الأخيرة تطالعنا زيادة مهمة جدا على ما في (ب) وهي عبارة : (قال الإمام أبو محمد مؤلفه — رضي الله عنه — : كمل هذا الوضع وفرغ من إملائه وتأليفه بحمد الله في الحادي والعشرين لصفر (عام) أربعة وسبعمائة) ، وبعدها إشارة إلى اسم الناسخ وتاريخ ومكان النسخ مع خطإ في تاريخ النسخ وهو 490 هـ . والصحيح أنه سنة 990 هـ كما أشرنا إلى ذلك . وحسبما تثبته تواريخ بعض الكتب التي خلدت ذكر الغساني بين النساخ : فقد نسخ كتاب (حلية المحاضرة) للحاتمي سنة 990 هـ وتوجد منه نسخة (مخط) بخزانة القرويين تحت رقم 950 . كما نسخ كتاب (غيث المواهب العلية بشرح الحكم العطائية) سنة 992 هـ وتوجد مخطوطته بالخزانة الملكية تحت رقم : 4144 . وغير هذين الأثرين من منسوخات هذا الفنان المغربي

الأصيل المبدع . ويؤكد هذا التاريخ الأستاذ المنوني[1] .

والناسخ هو : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الغساني الفاسي الشهير بالوزير من عائلة الغساني المشهورة بأطبائها وعلمائها . تبدأ النسخة — كزميلتها (ب) — بتمهيد قصير عن قيمة البيان وتحديد موضوع الكتاب ومباحثه العشرة ، بعد ذلك يدخل بنا في تفاصيل الكتاب . والنسخة تسير وفق (ب) في جميع مراحلها مع فروق بينهما أثبتها في مكانها من المنزع .

نسخة (ب) : من مخطوطات مكتبة الدولة ببرلين ، انتقلت إلى مكتبة الدولة بالسويد خلال الحرب العالمية الثانية ضمن ما انتقل منها من مخطوطات خوفا عليها من خطر الحرب ، كما أخبرني بذلك أستاذي الدكتور الهلالي . رقمها 47/2055 . نقلتها عن مكروفيلم يوجد في ملك الأستاذ العربي الهلالي كما تقدم . تقع النسخة في 120 صفحة تحتوي كل صفحة على 29 سطرا ، وهي مكتوبة بخط تونسي قريب من الخط المغربي ومغاير تماما لخط (أ) . متوسط الجودة ، ملتحم الأسطر والكلمات لدرجة أن بعض جمله تقرأ بصعوبة . وبالنسخة أخطاء تكشف عن ضعف المستوَى العلمي لصاحبها الناسخ الذي لم يثبت حتَّى اسمه في نهاية الكتاب علَى عادة النساخ ، مما يعطي للنسخة صبغة الاحتراف والتجارة . كما يلاحظ ذهاب العنوان الأصلي وتعويضه بآخر كتب بخط شرقي جميل وقع كاتبه في خطإ أضل بروكلمان حين أثبت في ملحقه أن كنية المؤلف : أبو القاسم بدل أبو محمد .

والنسخة تامة وخالية من أي أثر للأرضة ، لكننا نجد ضعفا واضحا في صفحة 100 من المخطوط أظنه من التصوير لا من أصل النسخة ، مع

---

(1) مجلة البحث العلمي : عدد : 1971/18 ص : 17 .

بياض في القِسم الأخير من الفقرة ، وهي مع هذا وذاك أتم وأفضل أحيانا منها (أ) إلا في نقصها من بعض الفقرات أثناء الكتاب الذي يمكن رده للناسخ ، لكنها عموما تتعاون مع (أ) في إعطاء الصورة العامة للمنزع. وإذا كانت هذه النسخة خالية من تاريخ تأليف الكتاب الذي انفردت به (أ) ، ومن اسم الناسخ .. فإنها لم تخل من تاريخ النسخ وهو سنة 802 هـ لأول يوم من جمادى الأولَى ، وبهذا تكون أقدم من زميلتها (أ) بنحو 188 سنة ، وتصبح بذلك أقرب زمنا من المؤلف ، لكنها مع ذلك ليست أصلا للمؤلف ولا أصلا لنسخة (أ) لعدة حجج سيراها القارىء الكريم بالموازنة بين النسختين أثناء الكتاب.

في الصفحة الأولَى كتب اسم المؤلف والعنوان بخط شرقي بعد ذهاب العنوان الأصلي المجانس لخط المتن مما تسبب في وقوع خطأ بروكلمان في الكنية فهو هنا : الشيخ أبو القاسم بن محمد .. الخ .. وقد سقطت كنيته (أبو محمد) التي سيعيدها الناسخ في بداية المنزع. ومهما يكن ففي ملحق بروكلمان تضليل لا يتمشّى مع التحري العلمي المفروض في عالم باحث كبروكلمان ، إذ لو قلب الصفحة لتأكد من الحقيقة. كما تحتوي صفحة العنوان أيضا على تسجيلات مهمة جدا تشعرنا بقيمة المنزع وشهرته عبر سنوات تبدأ من عام 1196 هـ إلى عام 1265 هـ في ملكيات تنتقل علَى يد أشخاص ورجالات العلم بلغ عددهم سبعة أفراد من بينهم : حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهري سنة 1226 هـ صاحب (الحاشية على شرح المحلى لجمع الجوامع). وعلي بن الشاهد سنة 1231 هـ. ومحمد بيرم التونسي الركيع الذي اشتراه من خالد الزهاني عام 1265 هـ. وغيرهم ممن لم أستطع قراءة اسمه كاملا. وفي الأسفل يوجد خاتم مكتبة الدولة ببرلين. وفي نهاية النسخة نقرأ عبارتين تعودان إلى سنة 1196 هـ وسنة 1231 هـ تحملان الشهادتين ، مع بعض الأشعار ، وكل هذا

بخطوط مغايرة لرسم المتن ولاحقة عنه زمنيا . والنسخة غير مشكولة بل خالية من إعجام بعض الحروف مما تسبب لي في لبس شديد أثناء قراءة الكلمات . كما أنها لا تحتوي على ألحاق توضيحية إلا فيما ندر . لكن ذلك لا ينقص من قيمتها لما سنراه من مميزات تنفرد بها .

وقد تنازعتني النسختان أيتهما أعتمد أساسا بالنسبة للأخرى ، فكل منهما تام البداية والنهاية والعرض ، وكل منهما تتمم الأخرَى ، (ب) أقدم زمنا ، و (أ) أوضح خطا وأتم نقصا من الأخرَى ، وبالتالي فالنسختان معا تتعاونان علَى تقديم (المنزع) بالتمام ، لهذا فالتقديم هنا والاعتماد سيكون اعتباريا فقط ، ومع ذلك فمن خلال الوصف السابق لهما يتبين ضرورة الاعتماد على (أ) رغم تأخرها زمنا عن (ب) نظرا للاعتبارات التالية :

1 — اشتمالها على تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب (704 هـ) وخلو (ب) من ذلك .

2 — كمالها ، ووضوحها ، وشكل كلماتها ، وتمييز عناوينها باللون وكبر الحروف ، وقصور (ب) عن ذلك .

3 — كونها منقولة عن نسخة لأحد تلاميذ المؤلف رغم تأخرها الزمني عن (ب) .

4 — ثم إنها خطية عكس (ب) المصورة ، مع ما يحدثه التصوير من هنات عند التصوير .

5 — كون ناسخها من المهتمين المختصين بنسخ عيون التراث ، ووضوح المستوى العلمي عنده ، عكس (ب) .

وما عدا هذه الأسباب فالنسختان معا متكاملتان ولا غنَى لإحداهما عن الأخرَى في تقويم المنزع وإتمام صورته ، ورغم اعتمادي (أ) فقد كانت (ب) تفاجئني بحقائق كثيرة تجعلني أثبتها في المتن وأسلم (أ) إلى الهامش .

الفصل الثاني : منهج التحقيق

تلك هي الصورة التوضيحية للمخطوطتين . فماذا عن المنهج المتبع في التحقيق ؟ .

مع النسختين من جديد : كانت رحلتي مع نسختي المنزع الوحيدتين لحد الآن رحلة ممتعة رغم ما لاقيت فيها من عناء ، فمن خلال التصوير التقريبي السابق الذي حاولت فيه تجلية ما غمض من النسختين تأليفا ونسخا وعنوانا وفروقا . ظهر لي اعتماد (أ) علَى (ب) مشيرا إلَى ميزاتهما معا . لكنه عندما كان يظهر لي خطأْ في النسختين معا كنت أحتكم إلَى السياق وإلَى ما تفرضه الحقيقة العلمية من المصادر والمراجع وبالتأْمل . أما الشكل والإعجام فطالما أضلاني عن الصواب ، ولَكِنَّ ارتباطي بالمظان وتتبعي لأسرار المتن كان يهديني إلى الصواب في تحري سلامة النص وتقويم ما اعوج منه ، كل ذلك كان يتم تحت المراقبة الجهرية لأستاذي المشرف .

ولكي يقرأ المنزع بسهولة ويسر — بعد تحقيقه — عمدت إلى الشكل التام لاسيما الآيات الكريمة والأشعار والنصوص والتراكيب الصعبة في المتن ، ومع الشكل التام كنت أشرح ما انبهم من الكلمات والتراكيب في الحاشية مع التعاليق والتراجم والتخريجات المختلفة . متوخيا الإيجاز والإحالة على المصادر اكتفاء بها .

أما المصطلحات والمفاهيم التي تغزو الكتاب كله . فقد تجاوزت شرحها في مكانها إلَى (المعجم الفلسفي) الذي هيأته لهذه الغاية وحصرت فيه المصطلحات ذات الطابع الفلسفي والمنطقي وتوظيفها النقدي والبلاغي عند المؤلف . بالإضافة إلى (شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه) كما انتهَى المؤلف إلَى تحديدها .

ولقد كان الناسخ في كلا المخطوطتين (أ) و (ب) يرسم ـ أحيانا ـ بعض الأبيات الشعرية رسم النثر ، أو يضع الجمل النثرية المسجوعة في وضع الشعر ـ وأحيانا أخرى يمزج في البيت الواحد بين فقرتين من أشعار مختلفة قولا وقائلا ـ فكنت أمام ذلك كله أدقق النظر وأعمل على إزالة كل لبس يلحق بالنص ويتسبب في غموضه.

وهكذا عشت مع إشكاليات النسختين : أثبت الأصح منها ، وأشكل كل ما غمض من تركيب أو شاهد ، شارحا ومعلقا ومترجما ومخرّجا كل ما استطعت من تخريجات الكتاب في إيجاز وتركيب بعيدا عن كل تطويل ممل ، ودفعا لكثرة الحشو والتكرار سواء تعلق الأمر بالمصادر والمراجع أو بالألفاظ والكلمات التي يغني عنها ما قدمته في صلب الهامش والفهارس ، هدفي السعي وراء الحقيقة والوضوح من أقرب سبيل رحمة بالنص في تحقيقه وتقويمه ، وبالدارس في مساعدته بالدليل البين يقوده بلا التواء ، ويفهمه بلا غموض ، ويتعاون معه أخيرا على إدراك دلالات هذا النص النقدي الجديد أسلوبا ومصطلحا ومنهجا ومضمونا.

مع المصادر والمراجع : وإذا كان كل تحقيق علمي يتطلب أساسا ، ميلا موضوعيا ، وممارسة منهجية ، ومصدرا علميا يستجيب لمتطلبات النص وتخريج غوامضه المجهولة ، وقدرة على الفهم والتوضيح في خطة تسلك أسلم سبيل وأقومه ، فإن حياتي مع المصادر والمراجع المعتمدة — وما أكثرها وأحوجها إلَى التحقيق — كانت حياة متعبة ولكنها أسعدتني ، وأنا أطمئن إلَى (المنزع) في حلته المتواضعة تحقيقا ودراسة وإخراجا . وعلَى هذا يمكن تقسيم الحديث عن هذا الجانب إلَى قسمين يفرضهما النص في مكتبة صاحبه ، وفيما دفعتني إليه تخريجاته :

1 — **مكتبة المؤلف** : وهي التي اعتمدها السجلماسي كأي باحث

يحترم موضوعه ورسالته وشخصيته ، وينسجم مع ثقافته ومناهجه ونظريته . وهي في كتبها العامة والمتنوعة جاءت عنده مختلفة من حيث النوع والعدد والزمان ، فمن حيث نوعها نجده قد اهتم بأهم عيون التراث العربي واليوناني ، ومن حيث عددها فإنه لم يترك جانبا من جوانب الثقافة العربية إلا ولج أهم آثاره سواء في اللغة أو النحو أو الإعجاز وما يرتبط بها من أدب ونقد وبلاغة .. كما أنه عايش الثقافة اليونانية معايشة المتمكن الواعي الفاهم المدرك لأسرار الفكر الهيليني حتّى أننا لنقف علَى رؤيا خاصة لهذا التراث تجاوزت مفاهيم رواده ودلالاته البعيدة ، لدرجة أننا نجده يتعامل مع مصادر ونصوص يونانية لا نجدها عند غيره . وهكذا كون لنفسه مكتبة من الثقافتين وانتقى منها ألصقها بموضوعه محققا ومحللا في جودة فهم ، وعمق إدراك ، وحسن صياغة ، بعد أن وظفها في موضوعه النقدي التنظيري بنجاح .

2 — **مكتبة المحقق** : وهي المكتبة التي وقفت عليها أو راسلت بسبيلها الأعلام توضيحا لقضية ، أو استزادة لتوضيح ، أو بحثا عن مظان أشار إليها المؤلف وناقشها ولم أقف عليها . وكانت هذه المرحلة من أتعب المراحل التي واجهتني وأنا أستجيب لرغبات النص ومتطلباته فيما يفرض من تخريجات لآيات كريمة وأحاديث شريفة وأشعار مسحت الزمان العربي ومكانه ، وأقوال ، وتراجم ومصطلحات وغير ذلك :

فمن حيث الآيات الكريمة ، وهي تربو علَى المائتين ، تحريت شكلها التام وتخريجها الصحيح في إثبات اسم السورة مع رقم الآية كما هو واضح في الفهرس . ومن حيث الأحاديث الشريفة ، وهي قليلة ، اكتفيت فيها بالمصادر النقدية والبلاغية سيرا مع سياق ورودها شاهدا للون بديعي ، أو قضية نقدية ، أو ما تعلق بهما من علوم عربية ودينية ، بعيدا عن الدخول

في مناقشات هامشية عن صحة الحديث أو عدم صحته لأن الموضوع هنا نقد وبلاغة وليس شيئا آخر . ومع ذلك فقد تحريت تحقيق النص في مظان الحديث التي اكتفيت ببعضها . أما الأشعار فتصل أبياتها مع الأشطار إلَى 672 بيتا وشطرا موزعة علَى عصور الأدب العربي في المشرق والأندلس والمغرب . ولم ينسب السجلماسي منها إلا القليل تاركا الباقي يمتحن به صبري وقدرتي الضعيفة . علما بأن التخريجات من كتب التراث غير المفهرسة ، متعب جدا إذ يقتضي من الباحث تصفح مجلدات ضخمة بحثا عن بيت أو شطر وقد يجده بالصدفة . أو يواصل مسيرة التيه المحبوب . ولقد كانت مرحلة الاستيعاب الأولَى مرهقة جدا لي كباحث مبتدىء نظرا لظنّي الساذج أن كثرة المصادر والمراجع واستقصاءها . وتتبع البيت الواحد حيثما ورد فيها ولو برواية واحدة يقوي التحقيق ويوثقه . وقد تركني أستاذي ضالا في هذه الرحلة عن قصد حتَّى إذا ما انهيت الموضوع أو كدت جاءت المرحلة الثانية بتوجيه منه . بعد أن تعلمت الكثير من الأولَى ، وأدركت عندها سر التعب الشديد الذي يتحمله الباحث في البداية ، فوجدت نفسي أبحث عن الطريق القصير الواضح ، أشذب فيه ما تكررت رواياته الواحدة معتمدا في تخريجات الأشعار على الدواوين فقط ما وجدت إليها سبيلا . ولا أثبت من المراجع إلا ما اختلفت روايتها . وكان لهذا الاختلاف شأن علمي واضح . وهكذا يمكن الاعتماد على الإحصاء التالي لمعرفة الخطوات المتواضعة التي قطعتها في تخريج أشعار المنزع الذي يضم ثروة شعرية كبيرة ومتنوعة نسب منها المؤلف 283 بيتا فقط مع بعض الأشطار وقد خرجت كل ما نسب إلا 5 أبيات لم أقف عليها سواء في دواوين أصحابها أو في المظان ، فهي بذلك تمثل زيادة من المؤلف تضاف إلى دواوين هؤلاء الشعراء . وقد فضلت تتبع هذه الدواوين رغم عسر البحث عن بعضها أو صعوبة الحصول عليها..

خصوصا إذا تعلق الأمر بديوان انتهت طبعاته القديمة ولم يعد طبعه . أو بديوان نشر في دورية جامعية . أو في كتاب لا يمت عنوانه بصلة إلى ديوان شعري . مثلما هو الحال — مثلا — بالنسبة لديوان (أبي دؤاد الإيادي) الذي وقفت عليه منشورا في كتاب (دراسات في الأدب العربي) للمستشرق غرنباوم . وديوان (الأفوه الأودي) المنشور في كتاب (الطرائف الأدبية) لعبد العزيز الميمني . وديوان (عروة بن حزام) المنشور بمجلة كلية الآداب/61 بجامعة بغداد .. وغير ذلك . وقد نسبت من الأبيات : 335 بيتا وشطرا بالإضافة إلى تخريج 23 بيتا بدون نسبة . ولم يبق مجهولا لدي إلا النزر اليسير . أضف إلى ذلك كله كثرة الشعراء عبر هذه العصور والأقطار . وعدم شهرة أغلبهم في المحافل الأدبية . وقلة الاستشهاد بأشعارهم . مما دفعني إلى تتبع المطبوع والمخطوط من كتب التراث وخصوصا في التراث المغربي الذي ينتظر التحقيق والبعث والنشر . وأن أسأل حفظة الأشعار — وما أندرهم — فلا أتلقّى منهم ما يرضيني . وطالما حققت أخطاء فادحة ونسبت تجاوزات لمحققين كبار معاصرين لم يكلفوا أنفسهم عناء في تخريج ما حققوه من أشعار . بل وجدت بعضهم يجعل من مصادره في التحقيق مصدرا مشهورا دون أن يكلف نفسه الوثوق مما به من أشعار الشاعر التي يبحث عنها . كما حدث لبعض المحققين .

مع الفهارس : قسمتها قسمين : قسما ألحقته بنهاية هذه الدراسة ويحتوي على : (المعجم الفلسفي) أو (فهرس المصطلحات) و (شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه) . وما بقي من الفهارس وعددها ثمانية جعلت مكانه الطبيعي نهاية الكتاب . وكان عملي في القسمين ترتيب الفهارس على حروف المعجم . باستثناء (الشجرة) التي رتبتها وفق التجنيس الاصطلاحي الذي نظمه عليها المؤلف فلم أضف إليها إلا ما يقتضيه الوضع العلمي الحديث للتشجير :

أما (فهرس الأعلام) فقد جعلته شطرين : شطرا أحصيت فيه أعلام المتن الذين ذكرهم المؤلف . وشطرا أفردته لمن أتيح لي الكشف عنهم أثناء التخريجات العامة والدراسة . حرصت في الفهرس بشطريه علَى تتبع الاسم الكامل والكنية أو اللقب لكل علم من الأعلام . كما جمعت فيه بين الأشخاص والقبائل لقلتها وكون معظمها يسمى باسم شخص كان أصلا لفروع أجيال التاريخ فيما بعد . كما التزمت بعدم اعتبار (أل) و (أب) و (ابن) و (بنو) ذاكرا الصفحات في مكان الاسم الكامل ومحيلا عليه ما يرد من الأسماء في وضع مختلف إما بعدم ترتيبه أو بوروده مختصرا .

وأما (فهرس المصطلحات) فقد جعلته نوعين : نوعا خاصا بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية وهو (المعجم الفلسفي) . ونوعا عاما يشمل جميع المصطلحات . كما أنني انطلقت في النوع الأول من أصل الكلمة أثبته مرتبا أبجديا . وبجانبه الاسم الكامل للمصطلح . ثم أسوق من معاني المفردة التي وردت بها في المصادر القديمة والحديثة رابطا منها ما اقتضاه مكانها من السياق في الكتاب . بينما اكتفيت في الثاني بترتيبه على حروف الهجاء الأبجدية . وإيراد الصفحات التي وردت فيها . محتفظا منها بما يشم منه الاستعمال الاصطلاحي فقط أو ما جاء مفردة شبيهة بالاصطلاح ولم تكن إياه .

وفي (فهرس الموضوعات) جابهتني صعوبة كبيرة في ترتيبه وفق وضع المؤلف الذي فرع أجناس كتابه العشرة إلى 189 فرعا بنسب متفاوتة بين هذه الأجناس . ورأيت أن أرتبه بشكل أدق وأوضح . وأقرب إلَى المنهج الحديث في وضع الفهارس . فجربت طريق الرموز . ولما أعيتني عدلت عنها إلى طريق الاحصاء حيث حصرت الفروع بالتدريج في أرقام تعود إلَى منطلقاتها الأصلية بالتسلسل حتَّى الجنس العالي . ولكني وجدت نفسي في علم الإحصاء الجاف والغامض في نفس الوقت رغم دقته وصواب تقسيمه

العلمي وذلك لبعده عن روح الأدب والنقد . وأخيرا اهتديت إلَى الطريقة المثبتة التي سلكت فيها سبيل الاختصار والتنظيم والوضوح بعد أن اصطلحت لها أسماء وزعتها علَى فروع الجنس الواحد : أضع أمام كل فرع لا يتفرع إلَى غيره صفرا (0) . وأثبت الصفحات أمام كل الموضوعات المتفرعة . وبذلك احتفظت بالصورة الأدبية والتحديد النقدي للفهرس تجنبا لجفاف لغة الإحصاء وغموض الرموز . وابتعادا عن استحالة وضعه وفق وروده عند المؤلف في المنزع . فلم أتمرد على ترتيب السجلماسي ولكني نظمته بشكل حديث ليوافق المطلوب ولا يخل بالمنهاج العام للمنزع .

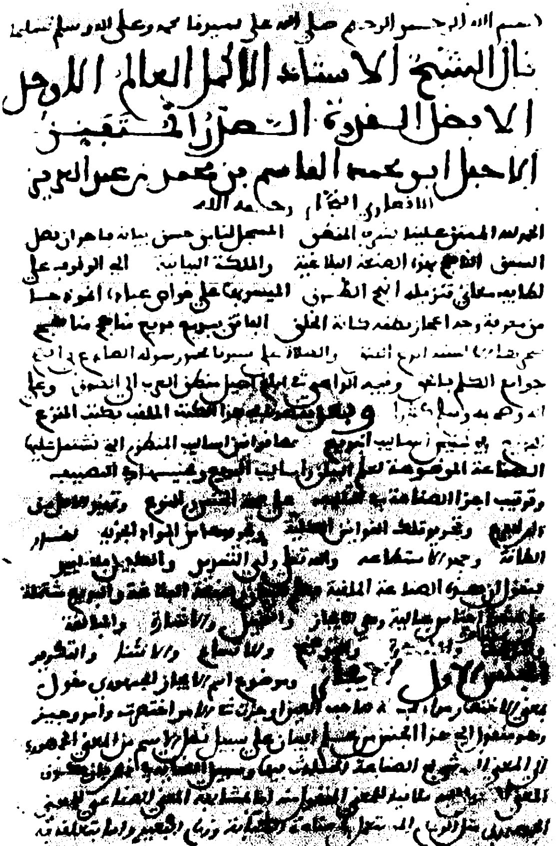
مع الرموز : إذا كانت مهمة الرموز في التحقيق هي التأكد من دلالتها على معالم النص في توضيح خطواته وإشاراته فهو عندي أيضا يمثل دليلا يوضح الطريق السليم للسير علَى هديه بثبات في فهم أدوات المحقق وهو يقربنا من عالم الكتاب . وهكذا عملت على التقليل من هذه الرموز ما أمكن حتَّى لا تمثل غموضا آخر يحتاج إلى رموز أخرَى توضحه . لذلك حرصت كل الحرص على تحديدها واختصارها كما يلي :

(ا) = نسخة تطوان .
(ب) = نسخة السويد (برلين سابقا) .
(أ رقم) = أي (أ) مع رقم صفحة النسخة .
(ب رقم) = أي (ب) مع رقم صفحة النسخة .
( ) = أي وضع كلام بين قوسين ليمثل الزيادة إما من نسخة على أخرَى ، واما من المحقق .
« » = يوضع بينهما كل قول سواء كان من القرآن والأحاديث أو من غير ذلك .

ونشير إلى أن الأرقام الرقيقة تدل على هامش الفروق بين النسختين .

بينما تدل الأرقام السوداء على هامش التخريجات

وقد تحريت ما أمكن الدقة والوضوح والترتيب المحكم اقتناعا مني بأن الفهارس تمثل العنصر الرئيسي في عملية إحياء التراث وخلقه من جديد على ضوء دليل منهجي يخضع للتطور الحديث في طرق البحث العلمي . ذلك بعد التحقيق السليم طبعا لكل جزئيات الكتاب . إذ العمليتان متكاملتان سواء في خلق المتن وتصحيحه وتقويمه . أو في تحديد فهارسه وتنظيمها .



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

قال الشيخ الأستاذ الأكمل العالم الأوحد الأفضل المفرد المحرر المتقن الأجل أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري ... رحمه الله

المقدمة من نسخة ب (برلين — السويد)



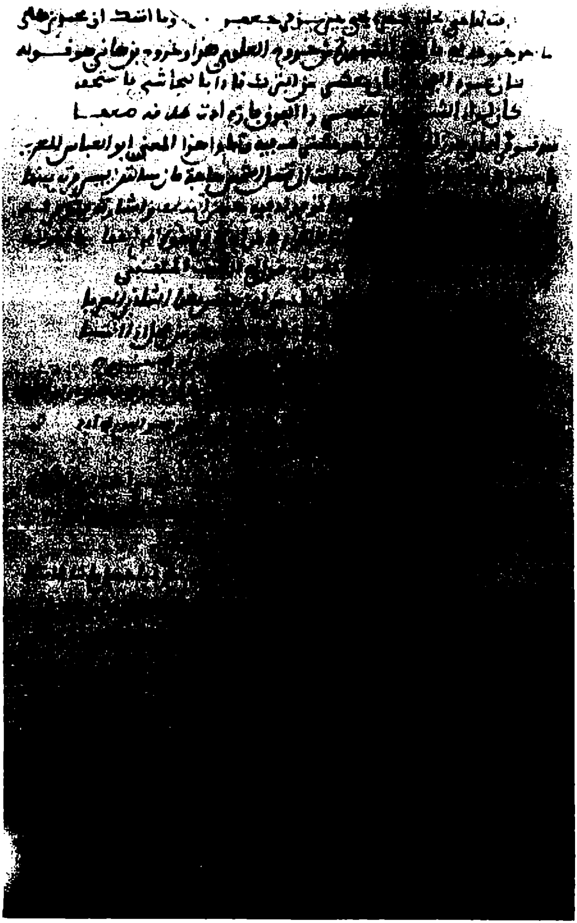
العنوان من نسخة أ (تطوان / المغرب)

إذا فيه معادلة لأنها متساوية لرجوع كل واحد منهما على صاحبه
بالتكافؤ من غير خروج عن مفعوله فحينئذ لا فائدة وما كان في علم
المعادلة فهو النوع عن [illegible] القياس [illegible] على [illegible]
[illegible] لنا معه [illegible] لا مشاكلة [illegible] بعض [illegible] معقولية
مسماه وقد آن أن نختم به القول في جنس المجاز وهو الجنس الأول
من أجناس علم البيان ولذلك يجب أن نقطع القول فيه هنا ونقول في
الجنس الثاني وهو التخييل والحمد لله وحده

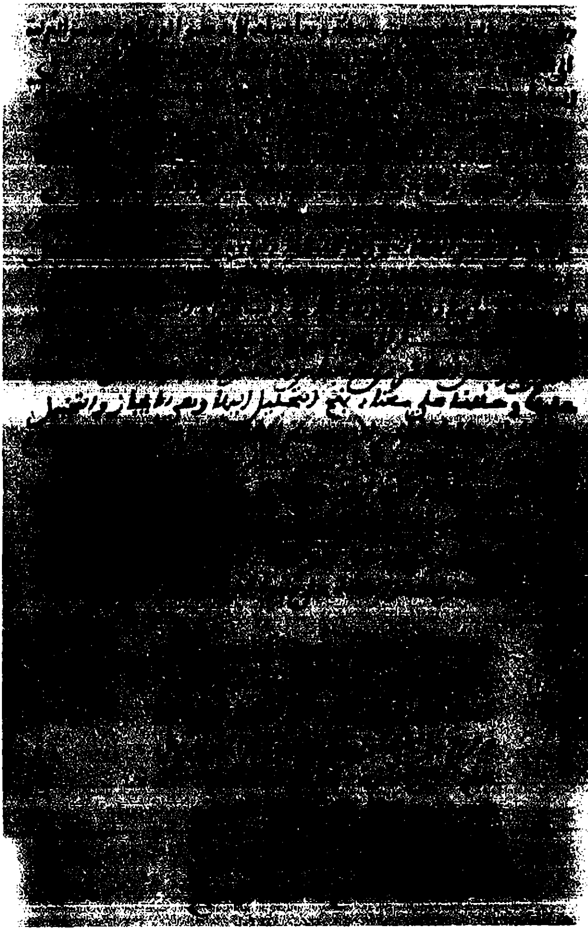
الجنس الثاني التخييل

وهذا الجنس من علم البيان يشتمل على أربعة أنواع تشترك فيه
وتحمل عليه من طريق ما حمل المتواطئ على ما تحته وهي نوع التشبيه
ونوع الاستعارة ونوع المماثلة وقوم يدعونه التمثيل ونوع
المجاز وهذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية وموضوع
الصناعة في الجملة هو الشيء الذي فيه تنظر وعن أعراضه الذاتية
تبحث إذ كان الشعر هو الكلام المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية
وعند العرب مقفاة فمعنى كونها موزونة أن يكون لها عدد إيقاعي
ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها مؤلفا من أقوال
إيقاعية فإن عدد زمانه مساو لعدد زمان الآخر ومعنى كونها
مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول منها واحدة وكل
معنى من هذه المعاني فله صناعة تنظر فيه إما بالتعريف وإما
[illegible] ولأن التخييل هو جوهر [illegible] والمشترك للجميع ينبغي أن يكون
موضوعها [illegible] وما كان [illegible] كذلك وجب في علم البيان [illegible]

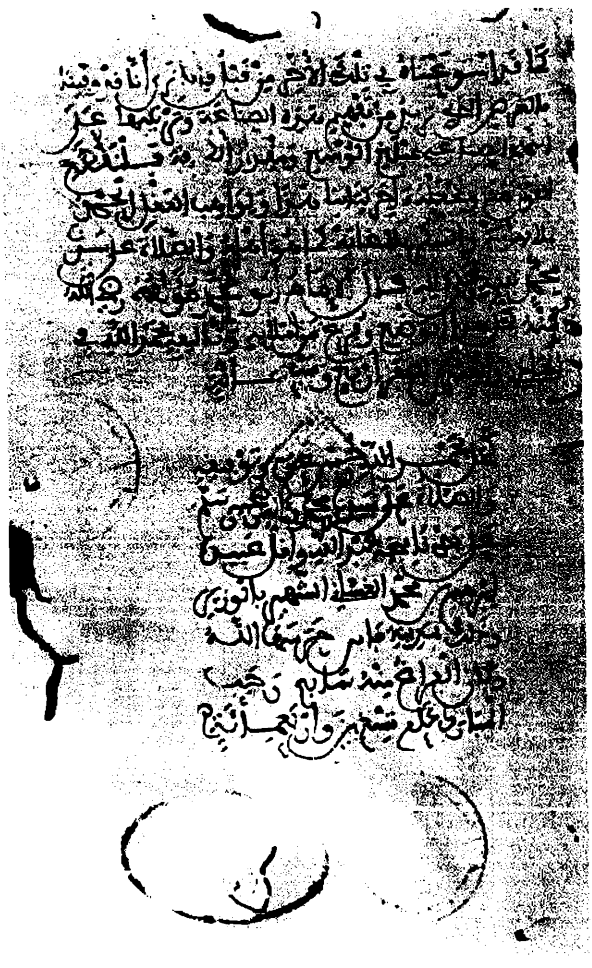
صورة من نسخة أ



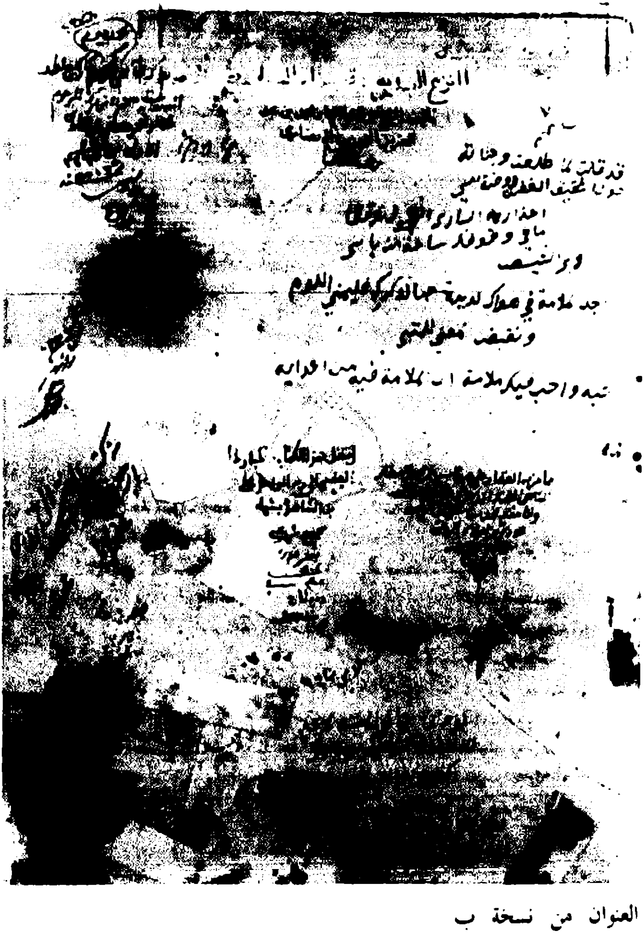
صورة من نسخة ب



الخاتمة من نسخة ب



الخاتمة من نسخة أ



العنوان من نسخة ب

المبحث الثالث

« المنــزع »
دراسـة نقـديـة

«المنزع» ثورة في تنظير النقد الأدبي والبلاغي بالمغرب

- جدلية التراث العربي
- تطور مصطلح البديع .
- المنزع : موضوعه ومنهاجه .
- تطور المصطلح النقدي والبلاغي في المنزع .
- القضايا النقدية والبلاغية في المنزع بين النظر والتطبيق .
- نماذج في التحليل الأدبي والنقدي ومناقشة الأعلام .

«المنزع» ثورة في تنظير النقد الأدبي والبلاغي بالمغرب

جدلية التراث العربي

تنطلق الدراسات المعاصرة للتراث من موقع جدليته في مواجهة المناهج الحديثة في الفكر واللغة والأدب ومن موقع قدرته علَى التحدي في امداد هذه المناهج بالمادة الخام التي تفترض قراءة جديدة لتركيب البنية المعاصرة للثقافة ، وذلك انطلاقا من البنيات الأساسية للغة والمصطلح التي تحدد استجابة التراث للمعاصرة وخصوصيته معها .

ومن هنا نرى هذا الاهتمام باعادة النظر في طرح التراث كوجود وحضور فكريين انفصل عن عصره حين أصبح ملكا للتاريخ بعد أن انفصل واضعوه أحيانا عن احتواء الماضي للاستمرار في بنية الأجيال اللاحقة . من جهة أخرَى يفرض التراث نفسه الآن بعد أن تعالَى التنظير المنهجي لبنية الأفكار علَى كافة المستويات عن كمية التراث المعاصر ، فاتسعت الهوة بين الخلق والنقد وغدا المنهاج يعيش في عزلة وفقر مادي دفعه إليها ما نراه من سيطرة وتطور للدراسات اللغوية على تعدد مصطلحاتها ونظرياتها ومناهجها من جهة ثم ما نراه من تخط تكنولوجي للعلوم الإنسانية من واجهة المساعدة إلى ميدان الاتحاد واستحالة الاستغناء ، فأصبح التراث الذي لم يعطه حقه في زمانه بعد أن سبق عصره ، قادرا على امداد التنظير العصري للأشياء والأفكار بالمادة الخام . ولوَى الدارسون عنقهم هاوين ومحترفين في الدراسات الجامعية الأكاديمية وفي المعالجات العادية للقضايا والأفكار المطروحة نحو الماضي يعيدون قراءته

بمنظور جديد وفي أيديهم آخر ما وصل إليه المنهاج العلمي — علَى اختلاف اتجاهاته — وقابلية الإنسان المعاصر للتطور والتنوع والتعامل في نسق يفرضه العصر وينفرد به عن لحظة التراث الماضوية .

وهكذا نرَى أن التراث العربي يعد أخصب تراث عالمي يملك امكانية العطاء لعملية بناء الثقافة علَى أساس كيفي وكمي معاصرين . ونرَى ذلك في اهتمام الأجانب الآن بتطبيق مناهجهم العلمية الحديثة عليه ومحاولة استخلاص بعض ملامحه كالبنيوية في كتب النحو العربي ونظريات علم الاجتماع والتاريخية في كتب المؤرخين العرب انطلاقا من ابن خلدون ورسائل ابن الأزرق التي لم تأخذ حقها من الاهتمام المطلوب وغير ذلك من العلوم التي وجدت ضالتها في التراث فاستلهمته لميدانها مقتنعة بأصالته وقدرة عطائه . من هذا المنطلق أردت النظر إلى التراث النقدي العربي محددا لذلك نصا فريدا وجديدا وكاملا متنا ومنهاجا وتنظيرا جاعلا منه منطلقي إلَى ايجاد نظرية للنقد الأدبي عند العرب باحثا عن حدودها ومقاييسها وبنياتها الأساسية كما يطرحها صاحبها .

ذلك أن كتاب (المنزع) للسجلماسي يعد لونا آخر لا نجازف إذا جردناه من الماضي للحاضر من أجل مستقبل عربي في ميدان النقد والبلاغة وفق ما يضعه العصر من أطروحات تحتاج إلى استثمار التراث فيها استثمارا يبعدها عن الانسلاخ عن هويتها كما يبعدها عن الاستيلاب الذي وقع فيه الجيل السابق وأصبح جيلنا المعاصر قادرا على القيام بعملية عكسية تتمثل في إيقاع الآخرين في استيلابنا تراثا ومعايشة .

ونترك المنزع الآن يتحدث عن نفسه ويجادلنا في طرح نظريته القديمة زمنا والمعاصرة قيمة ومنهاجا جاعلين القول في هذا المكان محصورا في القراءة الأولية التعميمية للمنزع علَى أن نتتبع في مقالات أخرَى دلالات

الكتاب علَى مستوَى الجذور التِي تشكلها مصادره في الثقافتين العربية واليونانية . ومنهجه في التخطي والالتزام بالنسبة للقضايا المطروحة علَى ضوء المنهاج الجديد الذي ادّعي تفرده به .

تطور مصطلح « البديع »

ونتساءل: إلَى أي حد يمثل المنزع نظرية قائمة الذات في النقد الأدبي وضمنه البلاغة ؟ وما هي حدود الثورة التِي أحدثها أو يمكن أن يحدثها في الدرس النقدي العربي بمذهبه العلمي المتماسك ؟ وكيف استطاع أن يوظف الفلسفة والمنطق في عمق النقد الأدبي مصطلحا ومنهاجا وقضايا ؟ وهل استطاع أن يوقف — بجانب (منهاج) حازم ، و (روض) ابن البناء — تلك المعركة التِي قامت بين الدارسين حول طبيعة التفاعل بين العرب واليونان ويتجاوزها إلَى وضع بناء جديد لنظرية النقد والبلاغة العربية على أساس من الفهم الجديد والجيد . للأدب والنقد استطاع بها خلق مذهب فريد جدا .

ونبدأ حديثنا بالإشارة إلى خطر منهجي تاريخي لحقنا من القدماء ولم ينتبه إليه المحدثون ، وهو عناوين كتب القرن الثامن في المغرب — الذي يهمنا — حيث أبعدت الدارسين عن المضامين الحقيقية التِي تمثل في بعدها ودلالاتها المضمونية والمنهجية والأسلوبية ما تهدف إليه عناوين التراث النقدي ، إذ قضَى العنوان البديعي علَى المضمون النقدي فأبعد القارىء وبالتالي أبعدنا عن الوقوف علَى عالم خاص وجديد من الدرس النقدي الجديد الممتع والهادف ، فـ (المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع) و (الروض المريع في صناعة البديع) و (منهاج البلغاء في سراج الأدباء) وغيرها جنت علَى أهداف مؤلفيها وبالتالي علَى الثورة التِي كان من الممكن أن تحدثها في الدراسة العربية الحديثة لو أن القارىء اطلع علَى هذه

الكتب ليقف علَى تمردها علَى تلك العناوين المسجوعة والموجهة أو الموحية بأنها تدور في الفلك البلاغي عموما والبديعي خصوصا في حين أنها تمثل منظورا آخر ومنهاجا فريدا وشمولية في الاصطلاح ما كانت لغيرها من كتب القدماء أو المعاصرين في الشرق كالطراز ومعاهد التنصيص وغيرهما مثلا .

وإذا كنت الآن سأقف عند المنزع مرجئا الحديث علَى غيره من المصادر التي تمثل تيارات أخرَى في دنيا النقد الأدبي بالمغرب . فإن ذلك بحكم المنهجية التي سألتزم بها تحقيقا للعنوان وسيرا مع ما يطرحه من قضايا المنهاج خدمة للتنظير الذي أردت تتبعه في (المنزع) من أجل اعطاء — الآن - صورة تقريبية عن الكتاب في هذا الإطار علَى أساس أن أتبع ذلك بسلسلة مقالات عن الميادين التي تمثل بنية الكتاب الأساسية في تعاملها مع العلوم العربية واليونانية والتي تتجمع كلها لتعطي ذلك البناء الهرمي لوحدة المنهاج ووحدة الرؤيا وفق تخطيط علمي يمثل جدلية (المنزع) في تحدي الدراسات والانسجام معها في تركيبها وقراءتها من جديد بحثا عن القاعدة التي يمكن أن ينطلق منها الناقد العربي وهو يتلمس الطريق في دنيا البحث عن الهويات الثقافية الأصيلة .

وأكاديميا نقف عند كلمة أو مصطلح (البديع) وعلاقته بالبلاغة والنقد عموما وبموضوع السجلماسي خصوصا :

إذا كانت (البديع) تعني في اللغة كل جديد محدث ومخترع لا علَى مثال . فإنها في البلاغة مصطلح علمي من المصطلحات الثلاث التي انقسم إليها علم البلاغة بعد السكاكي حيث أصبح علما « يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة »[1] فالعلاقة واضحة بين المعنى

---

(1) التلخيص 347

اللغوي والاصطلاحي لاسم البديع أو اللطيف كما يسمى أيضا .

ولقد ارتبط (البديع) بتطور جانبين متوازيين من الثقافة العربية : الشعر والنثر/والنقد والبلاغة على استبعاد الفرق بين مجموعتي المصطلحات الأربع . فبينما عرف العرب القدماء منذ الجاهلية إلى ما قبل العصر العباسي بقليل تطورا مرحليا في أدبهم امتازوا فيه بالسليقة والاعتماد على الذوق والطبيعة بعيدا عن التكلف والتصنع . كان النقد والبلاغة أيضا يغرفان من ذلك اللون الذوقي في التقييم والحكم على الأثر الأدبي . وعندما خطا الأدب والشعر بالخصوص بعد نص القرآن المعجز — كأهم موضوع للدرس النقدي والبلاغي — خطواته الجديدة وهو يتأثر باللون الحضاري والثقافي الذي عرفه المجتمع العباسي فيأتي بما أعطاه صورة العصر التي حددتها الكتب . كان النقد يتتبع تلك الخطوات فيرصد عناصرها ويتعارك الدارسون من أجل وضع اتجاهاتها كل فيما يراه الصواب حتى «كان من مجموع ما كتبوا ذلك التراث الخالد الذي سمي حينا (بيانا) وسمي أحيانا (بديعا) كما سمي بلاغة وفصاحة . وهي ألقاب ومصطلحات لا تبتعد كثيرا في مدلولها . كما لا تبتعد كثيرا في موضوعها »[2] ومعنى هذا أن الأدب العربي عرف عصرين متباينين إلى حد ما هما : عصر القدماء وعصر المحدثين . يبتدىء الثاني قبيل العهد العباسي على يد بشار وابن هرمة ومروان بن أبي حفصة ومطيع بن اياس وغيرهم من مخضرمي الدولتين ومن جاء بعدهم من صناع الشعر العربي[3] مع ما يمكن رصده من تباين بين شعراء الأحقاب اللاحقة من اعتدال أو اغراق في محسنات الصناعة الشعرية . « فلما كان القرن الثاني الهجري أخذ الشعر العربي يلبس رويدا ثوبا من الزخرف والتنسيق قصد توشيته بحلى وزخارف لا عهد له بها

---

(2) البيان العربي 15

(3) الصبغ البديعي : 15

ـــ علَى هذا النحو ـــ ... ذلك هو الذي وقع عليه فيما بعد اسم البديع أو اللطيف »[4].

ونلتمس الفرق في مدارسة التراث الأدبي الشعري بين استعمال المصطلح عفوا وبين استعماله انطلاقا من رأى الدارسين فيه فيما بعد. فقد عرف القدماء مثلا: الطباق. ومراعاة النظير. والارصاد. والمشاكلة. والاستطراد. والعكس. والتبديل. والرجوع. والتورية. والاستخدام. واللف. والنشر. والجمع. والتقسيم. والتجريد. والمبالغة. والمذهب الكلامي. والتفريع... وغير ذلك من المصطلحات التي نجدها مبثوثة في أشعارهم وأقوالهم. وكذلك في آي الذكر الحكيم[5] ومع أنهم لم يقصدوا إليه فقد جاءهم عفوا وغزا شعرهم وأقوالهم في يسر وأناة « لأن العرب لا تنظر في أعطاف شعرها بأن تجنس أو تطابق أو تقابل فتترك لفظة للفظة. أو معنًى لمعنًى، كما يفعل المحدثون، ولكن نظرها في فصاحة الكلام وجزالته، وبسط المعنَى وابرازه واتقان بنية الشعر، واحكام عقد القوافي وتلاحم الكلام بعضه ببعض »[6] كما أنها كانت تفاضل « بين الشعراء في الجودة والحسن بشرف المعنَى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته »[7] ولكن التغيير التدريجي ثم المفاجىء الذي عرفه المجتمع العربي مع صدر الإسلام والأمويين، ثم انتقاله القوي إلى العهد العباسي، هذا التغيير انعكس على الشعر كما انعكس على النقد والبلاغة، حيث بدأنا ننتقل من الشعر المطبوع إلى المصنوع فالَى لون فيه من التكلف والتصنع ما أعطاه بحق تلك الظاهرة التي عرف بها عبر أجيال طويلة بصور متفاوتة سواء في الفن أو في النقد والبلاغة التي تجاوزت أحيانا الطرح الشعري عموما لدَى

(4) نفس المصدر.
(5) الصبغ البديعي : 27 — 49.
(6) العمدة : 129/1.
(7) الوساطة 33

الشعراء بينما انفرد بعضهم بابداعات تجاوزت النظر النقدي أحيانا ، وإن كان التنظير الذي نجده عند عبد القاهر الجرجاني في (نظرية النظم) التي أبدع فيها ، والانطلاقات الكبرى في التعامل مع الرؤى الفنية ثم النقدية اليونانية وتجاوزها عند حازم والسجلماسي جعلت التنظير يتجاوز الشعر كثيرا .

وهكذا يصبح للبديع مصطلحه الخاص بين المصطلحات : فبينما كان يطلق عند الجاحظ ومن قبله فيراد منه علم البلاغة بكل أقسامها التي ستعرفها فيما بعد موزعة بعد أن عرفت على يده في بناء واحد ، إذا بالبديع بعده يحاول أن يتخذ لنفسه استقلالا نسبيا عن البلاغة ، ولكنه ظل عالقا بعلمي المعاني والبيان عند ابن المعتز « وما ذكره من البديع والمحاسن خليط عد بعضه أخيرا من علم المعاني كالالتفات ، والاعتراض ، وتجاهل العارف ، وبعضه من علم البيان كالاستعارة ، وحسن التشبيه ، والتعريض ، والكناية ، وبعضه من البديع الاصطلاحي »[8] بل لم يستطع أن يستقل حتى عند السكاكي نفسه الذي جعل منه تابعا لعلمي المعاني والبيان ولم يفرد له بابا خاصا كما سيفعل شراح (المفتاح) فيما بعد مثل الخطيب القزويني في (تلخيصه) . ومع ذلك استقل في أنواع تكاثرت واختلف النظر إلى تكاثرها وتنوعها من دارس إلى آخر حتى وقع المصطلح في يد السجلماسي فأعطاه طابعا خاصا إذ أصبح عنده يكتسي صبغة تراجعية عن الاستقلال الذي عرفه على يد المتأخرين بعد ابن المعتز ، وكذا السكاكي الذي يقف في نقطة بداية التحول من مفهوم إلى آخر في دنيا تحديد علم البلاغة ومن ضمنها (البديع) . وكان علينا أن ننتظر مجيء (المنزع) و (الروض) لنقف على إطلاق يحترس من حيث المنهج للتفريق

(8) مناهج تجديد : 258 — 259 وانظر : مقدمة محمد بناويت في تحقيقه لدلائل الإعجاز : 9 .

بين (علم البيان) في اطلاقه العام أيضا . وبين (صناعة البديع) في مفهومه الجديد بعد اعطائها المفهوم العام الذي يحمل دلالة البلاغة والنقد كما نرى ذلك انطلاقا من منهاج حازم . وتركيزا على (منزع) السجلماسي الذي وضع المصطلح في إطار التجنيس وعالجه من خلال محورين رئيسيين : التنظير الفلسفي : المنطقي . وبالطبع ما عرفه النقد والبلاغة العربية من تطور . والتطبيق العملي .

ونريد بهذا أن نصل إلى عناصر الثورة التي أحدثها المنزع في مفهوم البديع وكيف تمرد به منهاجا وأسلوبا وقضايا على عنوانه المسجوع الذي لا يتناسب مع ما يتبادر إلى الذهن عند قراءته الأولى والوقوف على معطياته الفكرية والنقدية واللغوية . ومعنى هذا أن ظاهرة العصر في التأليف النقدي والبلاغي كانت ترتبط بهذه العناوين البديعية . وهو التزام أوهم الدارسين المتعجلين أن مؤلفات هذه العناوين كانت ترتبط بذلك المصطلح (البديع) الذي خنق الذوق الشعري والأدبي . فابتعد الدارسون المعاصرون عنها وضاعت بذلك قيم نقدية ما كانت لتضيع لو أننا تجاوزنا العنوان إلى المضمون واستقرأناه على ضوء المناهج العصرية . وبهذا نرى أن منزع السجلماسي أكثر من عنوانه وأن ما به من قضايا وفلسفة لغوية وأبعاد نقدية وبلاغية أقوى وأعمق وأشمل من أن يبعدنا عنها عنوان (المنزع) البديعي .

المنزع : موضوعه ومنهاجه

وإذا كان (المنزع) قد حدد بنسختيه الفريدتين التامتين (برلين وتطوان) اسم المؤلف وعصره وتاريخه حيث قدمه بأنه أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري السجلماسي فإنه أيضا قد كفانا البحث عن تحديد موضوع الكتاب ومنهاجه في المقدمة عندما قال : « ... وبعد . فقصدنا في هذا الكتاب الملقب بالمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع

احصاء قوانين أساليب النظوم المشتملة عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع . وتجنيسها في التصنيف . وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف علَى جهة الجنس والنوع . وتمهيد الأصل من ذلك للفرع . وتحرير تلك القوانين الكلية وتجريدها من المواد الجزئية بقدر الطاقة وجهد الاستطاعة »[9] وعلى ضوء هذا التحديد المنهجي لموضوعه يحدد مباحث الكتاب في أن هذه « الصناعة الملقبة بعلم البيان وصنعة البلاغة والبديع مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي : الإيجاز . والتخييل . والإشارة . والمبالغة . والرصف ، والمظاهرة . والتوضيح . والاتساع . والانثناء . والتكرير »[10] ومنذ البداية يحدد المؤلف اتجاهه الفلسفي في تناول هذه المباحث اعتمادا علَى التنظير الفلسفي والتراث الشعري واللغوي والأدبي الذي عرفته العصور العربية ، وهو اتجاه سيغرف من الثقافتين اليونانية والعربية . ومعنى هذا أن السجلماسي يضع القضايا في شكل هرمي يمثل قمته عنوان المنزع ، بينما يمثل قاعدته تلك الأجناس العشرة التي ستتفرع عنها مصطلحات محددة ومتكاملة ومتجانسة في انطلاقها من الجنس العالي إلَى آخر ما تتفرع إليه من مصطلحات ومفاهيم تفريعا توليديا بالتنازل وتجميعيا بالتصاعد .

وأشير هنا إلى الدافع الذي حفز المؤلف إلَى تأليف المنزع ، فقد أكد غير ما مرة أنه يضع منهجا جديدا لصناعة البديع في إطار علم البيان ، ولنا أن نكلم النص بكامله لنقف حقا علَى قضايا ما بعد هذين المصطلحين البلاغيين من مقاييس أدبية ونقدية أسهمت في تحديدها كل من الفلسفة والمنطق والتراث الأدبي العربي كله ، فقد وجد السجلماسي العربَ جاهلين بالقانون العلمي الصحيح لهذه الصناعة والذي يَنبغي معرفة عناصره في

(9) مقدمة المنزع : 180 .
(10) نفس المصدر .

إطار مناقشة (البلاغة) أو فلسفة أبنية الكلام ودلالاته اللفظية والمعنوية في نسق تنظيري محكم يثبته المنزع كله . يقول السجلماسي في جنس التخييل الذي خصه بالشعر موضحا الفرق بينه وبين الخطابة ومشيرا إلَى اختلاط مفاهيمها عند العرب. وحجته في ذلك أن : « السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطا هو أنهم لم يكونوا تميزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطبية فلم يتبين لهم ما يخص صناعة صناعة منها بل كانت مختلطة عندهم . والسبب الأول في ذلك كله هو التباس كلياتها بموادها وعسر انتزاعها منها ، وغور الفحص فيها ، بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية »[11]. وهو هنا يؤكد عمليا — ومباحث المنزع كلها شاهدة — علَى أنه سيكون رائدا في منهاجه ، ولم يعر انتباها حتَّى لمعاصره حازم كما ينصب نفسه واضع نظرية قائمة الذات في تلك الوحدة الأسرية التناسلية المتكاملة بين الجنس وآخر تفريع له في بابه الخاص ، انطلاقا من قانون محدد بعد بنائه بالتنظير والصور التطبيقية لأن انعدامه في علم النقد — واطلاق النقد هنا يفرضه المنزع بكل قضاياه — «كان السبب الموجب تأخر علم البيان الذي وضعه متأدبو العرب أن يعد صناعة كاملة »[12]. وبالمنزع إشارات كثيرة تؤكد سبقه لهذا الوضع العلمي والمنهجي الفريد في توظيف محكم للفكر الهيليني وأعمق ما في التراث الأدبي العربي كي يصير للنقد العربي قانون علمي تنظيري يقوم النقد والبلاغة ويخرجها من الخلط الاصطلاحي اللذين عرفاه خلال قرون سبعة من الاجتهاد غير المبني علَى النظرية العلمية السليمة ، وهذا ما جعله لدي فيلسوفا أولا وناقدا بلاغيا ثانيا . ولكي يقف القاريء علَى عمق وصحة ما نقول فليرجع إلَى المنزع مسترشدا بالمعجم الفلسفي الذي وضعته انطلاقا من الكتاب نفسه . ثم بالمصادر المتنوعة التي اعتمدها المؤلف والتي

---

(11) المنزع : 219 .
(12) المنزع : 376 .

فرض علي منزعه الرجوع إليها لتخريج شواهده وآرائه المنقولة من العرب واليونان. أما الآن فإلى منهج المنزع :

ويمكن تحديده —كما رتبه المؤلف— في الخطوات الموجزة التالية :

. 1 — تمهيد : تناول فيه قيمة البيان في حياة الإنسان، إذ به يستطيع فهم أسرار الاعجاز القرآني بيانا ومعنى وتذوقا وادراكا لما تفتقت عنه ألسنة المبدعين، وفهم ما ينبغي أن تكون عليه «الصناعة البلاغية والملكة البيانية»(13) على حد تعبيره.

2 — تحديد موضوع المنزع من خلال مباحثه العشرة مع رصد موجز لأهم عناصره المنهجية في مناقشة قضاياها.

3 — الانتقال إلى تتبع كل جنس ورصد تفريعاته الاصطلاحية ومفاهيمه مع بيانها تنظيرا وتطبيقا.

4 — التزامه في تحديد المصطلح بالتعرض لجانبه اللغوي ثم استعماله الجمهوري قبل الوقوف على مفهومه الاصطلاحي المحدد نظريا عنده أولا ثم طرح آراء الآخرين عربا أو يونانا ثانيا مؤكدا أو رافضا مع التعليل للجهتين، قبل أن يفصل الصور التطبيقية على أساس التنظير.

5 — انطلاقه لتحديد كل جنس أو نوع.. من مصطلحين كبيرين هما : الموطيء والفاعل، قاصدا بالأول المعنَى أو القاسم المشترك الذي يضم التفريعات اللاحقة المتولدة مباشرة، وهو بذلك يعد مقدمة عامة علَى ايجازها للفاعل، بينما يقصد بالفاعل القانون العلمي النظري العام الذي يمثل القاسم المشترك بين المصطلحات التي تلتحم في وضعها الفلسفي المنطقي بدلالتها النقدية والبلاغية وفق نظام لغوي بنيوي متجذر ومحدد.

(13) مقدمة المنزع : 179.

6 — انتقاله في الجانب النظري من الموطيء إلَى الفاعل أي من الكلي العام — المقدمة — إلَى الكلي الخاص — القانون — الذي قد يمثل كليا عاما آخر إذا كان قابلا للتفريع وهكذا ، وفي كليهما كان يعتمد علَى شخصيته وثقافته الموسوعية في التخطيط لفلسفة نقدية وبلاغية مستعينا بآراء اللغويين والنحاة والأدباء والنقاد من جهة . وبالفلاسفة والمناطقة من مفكري المسلمين واليونان من جهة أخرى ، هذا مع وضع تنظيره الخاص قبل الاقدام علَى تلك الآراء إيمانا منه بأن النظام التنظيري الذي اعتمده سيوصله إلَى الصواب لا محالة .

7 — بعد التحليل النظري لمعطيات الفاعل وبديهياته المتجسدة في المصطلحات التي يحمل كل واحد منها نفس التنظير المنهجي — الموطيء ثم الفاعل — يورد الصور التطبيقية ليستخرج من مناقشتها عناصر التقابل مع ما حدده في تنظير المصطلح ، وقد يتجاوز التحليل إذا كان الجانب النظري كافيا أو العكس فيأتي بالمصطلح دون تحديد ثم يسوق الصور اعتقادا منه بأن المثال مثبت للقاعدة كما يقولون ، وقليلا ما فعل ، وقد يعتذر عن ايراد الصور لعدم استحضاره لها واعدا بأنه سيفعل حين الوقوف عليها ، لكن وحدته المنهجية كانت ترفض له ذلك لالتزامه بحدود مصطلح آخر له مفهومه ودلالته وصوره ، فهل فعل في غير المنزع ، اننا ننتظر باحثين . ومهما كان فإن البناء التنظيري الذي وضعه لقانونه النقدي البلاغي يعد ثورة كبرى وجديدة .

تطور المصطلح النقدي والبلاغي في المنزع

وهكذا نصل إلَى المنطلق الرئيسي لفهم المنزع وتحديد ثورته التنظيرية الكبرى بالوقوف علَى : تطور المصطلح النقدي والبلاغي عند السجلماسي . وأضع أمام القارىء تمهيدا يتجلى في فهرسين مهمين يتعلقان أيضا

بالمصطلح وهما :

ا) فهرس (شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه) : ويمثل دليلا شاملا لكل مصطلحات المنزع ومفاهيمه . رتبتها وفق نظام السجلماسي نفسه لم أضف إليها إلا التنظيم التشجيري الذي يفرضه عصرنا . وقد صممت الشجرة على شكل تنازلي انطلاقا من الجنس العالي إلى آخر تفريع اصطلاحي له. وتحتوي على 189 نوعا بديعيا أو إن شئت مصطلحا نقديا وبلاغيا . ولم أضف إليها تلك المصطلحات التي رفضها المؤلف بعد أن أثبتها وناقشها لأن الموضوعية العلمية والخط المنهجي يفرض عليه ذلك . وكذلك تلك التي أتى بها وأثبتها لكنه لم يضع لها تحديدا نظريا لأنها لم تصل عنده بعد إلى مستوى المصطلح بل لازالت شبيهة به وتفتقر إلى مقوماته . ولكنه أثبت تجنيسها التنظيري الذي مكنها من حمل دلالتها .

ب) فهرس (ملحق المصطلحات الفلسفية والمنطقية) أو (المعجم الفلسفي) : وهو ضروري لفهم مصطلحات المنزع . اعتمدت فيه على تلك التي يكثر المؤلف من استعمالها نظرا لدلالتها البعيدة في فهم أسلوب الكتاب وتنظير أطروحاته النقدية والبلاغية على ضوء الثقافتين في مجال النقد والبلاغة حيث تتعانق نظريات أرسطو وآراء الأسكندر الأفروديسي مع الفلسفة العربية المرتبطة بها عند الفارابي وابن سينا وابن رشد — الذي لم يشر إليه كحازم — ومن نهج نهجهم . وكان عملي هنا مرتبطا باستقصاء المصطلحات التي تنبني عليها قضايا الكتاب النقدية . ثم ترتيبها أبجديا . وتتبع معانيها في المصادر القديمة والحديثة تأكيدا للمعنى الذي قصده المؤلف واقتضاه السياق . ولم يكن هذا العمل بسيطا في التتبع العام للمصطلح وربطه بالنقد من حيث الاتصال المحكم بين المعنى الفلسفي والمعنى النقدي في تباعدهما وأخيرا في توظيف الأول ليخدم الثاني .

واحداث التقارب التنظيري الذي أراده السجلماسي ونجح في تحقيقه إلى حد بعيد فهما ومنهاجا ومناقشة غير مفتقر إلَى شيء في رؤياه أو رصيده الثقافي المزدوج مما جعل منه ناقدا عربيا كبيرا خدم التراث العربي في نفس الوقت الذي خدم فيه التراث اليوناني بتجاوز وإضافات يمثل بها هذه الثورة التنظيرية في النقد . وهكذا نصل إلَى الخطوات التي قطعها في بلورة المصطلح النقدي وفق المراحل النامية التالية :

1 — المصطلح بين اللغة والاستعمال الجوهري كان أول ما قام به المؤلف قبل استقرار الكلمة في أحضان الصناعة مصطلحا علميا له شروطه ومقاييسه وقدرته علَى تحمل دلالته ، وقوفه عند الكلمة لغويا وقوفا قصيرا دون تطويل أو استطراد أو جري وراء الغريب والشارد ، ويمكن الاستئناس في معرفة هذه المرحلة بالنصوص التالية للخروج بمدلول الكلمة لغويا واستعمالا جمهوريا :

ا) يحدد الإيجاز بقوله : « وموضوع اسم الايجاز . الجمهوري مقول بمعنَى الاختصار مرادف له . صاحب العين أوجزت في الأمر : اختصرت ، وأمر وجيز »[١٤] .

ب) الاختزال : « واسم الاختزال : مثال أول افتعال من خزله يخزله : قطع وسطه ، فخزل خزلا : في وسطه خُزْلَة : ذهاب سنام ، وهو الأخزل والمخزول »[١٥] .

ج) المبالغة : « واسم المبالغة عند الجمهور هو مثال أول لقولهم : بالغ في الأمر يبالغ فيه : إذا أفرط وأغرق واستفرغ الوسع . هذا هو موضوعه في اللغة وعند الجمهور »[١٦] .

---

(14) المنزع : 181 .
(15) المنزع 186 .
(16) المنزع : 271

ولا يضيف أكثر من هذا في الجانب اللغوي الجمهوري بالنسبة للمصطلحات كلها ، باستثناء بعض المفردات التي كانت تعرض له في تحليل الشواهد فقد كان يشرحها شرحا أدبيا يخضع للسياق الأدبي والنقدي دون الاخلال بوحدة الأسلوب ، ومعنَى ذلك أن السجلماسي لم تسيطر عليه اللغة رغم تضلعه فيها لأن هدفه كان أبعد من الوقوف علَى شواردها وتتبع معانيها كما فعل بعض معاصريه من أصحاب التيار العربي الصرف كالقاضي السبتي والثعالبي الفاسي .

2 — التحديد العلمي للمصطلح كان هدفه من ذلك التقديم اللغوي الجمهوري بحثا عن القاعدة التي كان يهدف إليها وحققها بثقافته ومناهجه ووضوح وعمق رؤياه النقدية التنظيرية . ويمكن رصد هذه المرحلة الصناعية في هذه النصوص نفسها كتتمة لما سبق منها أو من غيرها :

ا) الإيجاز : « .. وهو منقول إلَى هذا الجنس من علم البيان علَى سبيل نقل الاسم من المعنَى الجمهوري إلَى المعنَى الناشيء في الصناعة الحادث فيها . وسبيل النقل في ذلك بأن يكون المعنَى المنقول ملاقيا للمعنَى المنقول منه اما لمشابهة المعنَى الصناعي للمعنَى الجمهوري .. مثل الزمام المستعمل في صناعة الكتابة .. وإما لتعلقه به بوجه آخر من وجوه التعلق مثل أن يسمَّى الشيء باسم فاعله عند الجمهور ، أو غايته ، أو جزئه ، أو عرض من أعراضه . وجهة الالتقاء هنا : المشابهة إذ في كل واحد منهما حذف فصول وتقريب فصول »[17] .

ب) الاختزال : « .. ثم هو منقول إلى هذه الصناعة كما نقل في صناعة العروض إلى الزحاف الذي هو سكون الثاني وسقوط الرابع من (متفاعلن) . وكلاهما على نهج نقل الاسم من الوضع الجمهوري إلَى

(17) المنزع 181

الوضع الصناعي ولا التفات إلَى الوضع الجمهوري بعد»[18].

ج) الحذف : « .. الحذف ، والاختزال ، والاصطلام ، بحسب الوضع الجمهوري : مترادفة . أو متداخلة . وأما بحسب الصناعة فمتباينة . لنقْلِ اسم اسم منها إلى نوع نوع منها وسيطٍ أو أخيرٍ من هذا الجنس»[19].

د) الاستعارة : « والاستعارة مثال أول من استعار من العارية مصوغ لأحد موضوعات الاستفعال وهو الطلب هاهنا ، فهذا هو موضوعها الجمهوري . ثم نقلها أهل صناعة البلاغة والبيان إلَى نوع من التخييل علَى سبيل نقل الأسامي المشهورة إلَى المعاني الناشئة في الصنائع ، والأمور الحادثة فيها . وهو أسهل عليهم من اختراع الاسم لها»[20].

هـ) الإشارة : « .. وهو منقول إلَى هذه الصناعة وموضوع فيها على العبارة عن المعنَى بلوازمه وعوارضه المتقدمة أو المتأخرة ، أو المساوقة ، من غير أن يصرح لذلك المعنَى بلفظ أو قول يخص ذاته وحقيقته في موضوع اللسان»[21].

و) الرصف : « .. وجهة التعلق هاهنا هي جهة المشابهة ، من قِبَل أن في كل واحد من المعنَى الجمهوري والصناعي ضمَّ شيء إلى شيء ، ونَضْدَ أمر بأمر . فهذه فلتكن جهة التقاء الرصف الجمهوري والصناعي . إلا أن المعنَى الجمهوري أعم وصفا ، والصناعي أخص . فلذلك ينبغي في مثل هذه الأسماء ، أعني المنقولة ، ألا يلتفت فيها إلَى دلالتها الجمهورية عند استعمالها في الصنائع»[22].

---

(18) المنزع : 186 .
(19) المنزع : 201 .
(20) المنزع : 235 .
(21) المنزع : 262 .
(22) المنزع : 337 .

ونتكتفي بهذه النصوص المتتابعة والمتلاحقة والمتكاملة التي تغني عن غيرها مستخلصين منها العناصر العلمية العامة التي ينبغي أن تكون في يد واضعي علم المصطلحات عموما والنقدية علَى الخصوص . وهي :

— ضرورة الانطلاق في تحديد المصطلح من الأصل اللغوي للكلمة فالاستعمالِ الجمهوري الشائع حتَّى لا يكون هناك انفصال بين الوضع والاستعمال عند اللغويين المنظرين وعند سائر الناس الممثلين للجمهور .

— تحديد أوجه الاستعمال والعلاقة بين : المعنَى اللغوي الجمهوري للكلمة ، وبين المعنَى الصناعي النظري في تبلور الكلمة واستعدادها لتقبل وتحمل الدلالات التي حددت من أجل خدمتها . ويمكن رصد ذلك في المقاييس التالية :

ا) علاقة المشابهة بين الاسمين : اما في الشكل ، أو في المضمون الصناعي أو الجمهوري نفسه كـ « أن يسمى الشيء باسم فاعله عند الجمهور . أو غايته . أو جزئه ، أو عرض من أعراضه » وذلك عندما تتم العلاقة بين الاسمين جوهرا وعرضا . إذ المهم هو التأكد من دلالة المفرد في كلا الاستعمالين ورصد عناصر وأبعاد هذه الدلالة في التحديد النظري الصناعي .

ب) تجاوز الاستعمال الجمهوري في موضعين : أولا : إذا برهن نقله إلَى صناعة أخرَى علَى صلاحية استعماله فيها شكلا فقط . كصواب انتقال الاختزال « إلَى هذه الصناعة كما نقل في صناعة العروض ... » ففي هذه الحالة يحتفظ بالاسم شكلا وتعطاه دلالته في المصطلح النظري في التجنيس التنظيري لشجرة الجنس . وثانيا : إذا كانت علاقة المشابهة بين الاستعمالين لا تؤدي المدلول الصناعي كأن يكون « المعنَى الجمهوري أعم وصفاً . والصناعي أخص » فينبغي تجاوز دلالته الجمهورية .

ج) التزام المعنَى الصناعي الموحد إذا تمت العلاقة بين الاسمين وكثرت المترادفات أو حدث التداخل بين مصطلحات متقاربة في المعنَى الجمهوري بينما اختلفت مدلولاتها في الاستعمال الاصطلاحي المطلوب فينبغي في هذه الحال الالتزام بما يفرضه الوضع الصناعي العلمي علَى ضوء عمومية الموطيء وتنظير الفاعل في التحديد القانوني.

وأخيراً نجد أنفسنا أمام معجمي تمكن من ثقافته فوضع علَى ضوئها مناهجه العلمي للمصطلح النقدي.

3 — المصطلح الصناعي : مفهومه ودلالته : وبهذا نكون قد وصلنا إلى البداية مطمئنين للمقدمة التي حددها الموطيء فلسفيا وللتنظير التحليلي الذي مهد به إلَى الوضع القانوني العلمي الذي سنعرفه في (الفاعل). حيث مثل تجميعا ذكيا وواعيا — في كل أجناس المنزع — للدلالات التي يخدم النقد من خلالها. وعلينا أيضا أن نكلم النصوص فهي بنفسها تنطق بعبقرية الناقد المغربي الفيلسوف المنظّر، وذلك كي نستخلص — منهجيا — حدود هذا المصطلح وأبعاده الفنية والفكرية، فلنتتبع بعض هذه النصوص وقد نضجت فيها الكلمة فأصبحت مصطلحا يمثل قاعدة للانطلاق في مجال التنظير النقدي، يقول السجلماسي :

ا) الإيجاز : «واسم الايجاز هو اسم لمحمول يشابه به شيء شيئا في جوهر مشترك لها محمول عليهما من طريق ما هو حمل تعريف الماهية، والمحمول كذلك هو الجنس»[23].

ب) وفي حديثه الممتع عن المساواة والمفاضلة كنوعين متفرعين أساسا عن جنس الإيجاز يقول : «.. إن الأقاويل وبالجملة الألفاظ المركبة بالنسبة إلَى المعاني قسمان : أحدهما :

---

(23) المنزع : 182.

— مساوقة القول . وبالجملة اللفظ . للمعنَى المدلول عليه . ومطابقته له وهذا هو النوع الأول المدعو مساواة .

— والآخر تفاضلهما وزيادة أحدهما علَى الآخر . وهذا بحسب ما تعطيه القسمة قسمان : ما فضل فيه المعنَى علَى اللفظ . وهذا هو المدعو مفاضلة ، وربما فضل اللفظ على المعنَى وهذا النوع ، وإن كان نوعا يسوق إليه التقسيم فهو مرذول غير معرج في الدلالة عليه ، ولا مرجوع في العبارة إليه . وهو المسمَّى في نهج النقد فضلا وهذرا . والحشو الفارغ . وهو مما يعد في سبب استغلاق القول »[24] .

ج) المساواة : « والفاعل هو قول مركب من أجزاء فيه مساوقة لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان »[25] .

د) الاكتفاء : « .. وبعد تقرير الموطيء فالفاعل هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين ترك منهما للدلالة عليه جزء شأنه أن يصرح به ؛ وقد نرسمه أيضا بما هو الاجتزاء من أحد المرتبطين بالثاني . والارتباط علَى خمسة أنحاء : الارتباط الوجودي ، والارتباط اللزومي ، والارتباط الخبري ، والارتباط الجوابي ، والارتباط العطفي »[26] .

هـ) التضمين : وقبل تحديد فاعله يزيل التباسا يمكن أن يقع للدارس في فهم موطئه فيقول : « .. لكن الموطيء من بيان اشتراك اسم التضمين أو تشكيكه في هذه الصناعة مفتقر إلَى البيان : أما أولا فللعلم بذوات المعَاني المقول عليها الاسم . وأما ثانيا فلما تقرر في النظريات من الوصاة بأنه متَى قصدنا إلَى تصور المعنَى المدلول عليه بالاسم المشترك أو المشكك ،

---

(24) المنزع : 182 .
(25) المنزع : 183 .
(26) المنزع : 188 .

فينبغي أن نقسم الاسم إلَى جميع المعاني التي يدل عليها ، ونلخص المعنَى المقصود منها ، ونطلب تصوره بما يخصه ، والا غلطنا فأخذنا المعاني الكثيرة علَى أنها معنًى واحد فنقول : إن التضمين مقول على ثلاثة معان ..»[27] وبعد أن يحدد هذه المعاني ويمثل لها يصل إلَى المعنَى الثالث فيقول : «وهو المقصود في هذا الموضع ، فأما الموطيء فقد تقرر ، والفاعل هو قول يدل علَى معنيين دلالتين مختلفتين احداهما بالقصد الأول صريحية ، والأخرى بالقصد الثاني لزومية أو كاللزومية»[28].

ونكتفي بهذه الأمثلة فهي بتسلسلها وتكاملها تعطينا عناصر القانون الأساسي الذي جاء المصطلح النظري قاعدة له تستطيع حمل المباحث الهامة في جانبيها النظري والتطبيقي ، ويمكن من خلالها رصد المميزات التالية التي تدعم المصطلح النقدي بناء علَى تنظيره الجديد في وضعه النهائي :

1 — يمتاز المصطلح عند السجلماسي عما عهدناه عند النقاد والبلغاء العرب أو اليونان ، بخاصية التحديد العلمي والدقة المتناهية في مفهومه الذاتي الخاص ، وفيما يرمي إليه من دلالات فكرية وفنية من حيث وضعه في إطار النقد والبلاغة . فهو جوهر قد يضم أنواعا أخرَى تتفرع عنه كسلالة متتابعة لا يمكن أن تخرج عن وحدتها في تسلسلها المنطقي ودلالتها النقدية والبلاغية دون أي تعارض بين النظر والتطبيق .

2 — مرونة هذا المصطلح في إطار التنظير العلمي الصارم ليستطيع ضمن ذلك أن يحمل أكثر من معنًى من معاني أنواعه في إطار الجنس أو التفريعات التي يسوق إليها التقسيم والتحديد البلاغي المضبوط ، وهذه

(27) المنزع : 210 .
(28) المنزع : 212 — 213

الحركية داخل المصطلح تساعدنا علَى مناقشة الصور في علاقتها بالنظر لترصد أبعاد اللون الفني الذي سيق المصطلح من أجله.

3 — تخليص المصطلح من خلط المترادفات التي عهدناها عند القدماء قبل السجلماسي، حتَّى يمكن اخضاع مصطلحات المنزع إلَى القوانين العلمية العامة التي تكون جميع مباحثه.

4 — مراعاة جانبي اللفظ والمعنَى في بلورة المصطلح: وضعا، وتصورا، ودلالة. ففي المساواة والمفاضلة — مثلا — وفيما سيرد من قضايا نذكرها في مكانها من الدراسة، نلمح رأي المؤلف الصريح والواضح وهو يتتبع جزئيات اللفظ ودلالته المعنوية ليزيل كل غموض والتباس.

5 — الاعتماد على الفلسفة والمنطق في تحديد مفهوم المصطلح وتطوره الدلالي وذلك ما أعطَى فرصة للتعاون بين الفلسفة والأدب خدمة للغة والفكر، من أجل إرساء قاعدة للتنظير النقدي المبني علَى أساس علمي «فكل صوت وكلمة وجملة يتطلب تأييدا منطقيا يكفل وجوده لأن كل واحد منها تعبير عن الفكر المطلق، وبالخضوع لأحكام العقل تفسر اللغة من حيث هي كائن حي»[29] وهذا التأييد المنطقي نراه في جميع فصول المنزع.

6 — ولوعه بالدلالة انطلاقا من تفريقه الحاسم والأساسي بين دلالة الاسم الحملية ودلالة الحد التفصيلية وسيرا مع جميع أنواع الدلالات علَى الكيفية التي عهدت عند النظار بعد أن يوفر لها تلك العلاقة الصميمة بالنقد والبلاغة وروافدهما من العلوم التي تكون بنياتها الأساسية والمستمرة.

وبهذا نرى أن السجلماسي لم يصدر في منهجه ومنزعه عن تبعية في

(29) دراسات في الأدب العربي (غرنباوم): 16.

الاتجاه أو تقليد في الرأي بقدر ما انطلق من ثقافة ذات جذر ثنائي هضمها فلسفة ونقدا وأدبا ولغة ، ومن رصيدها استطاع رصد المعالم الأساسية لمنهجه الجديد كي يعطي للأجيال الناقدة القادمة فكرة علمية دقيقة عن نظرية التنظير اللغوي والنقدي في وحدة لم يسبق بها وإن تلاقَى ، وتبقَى له مع كل ذلك خصوصيته السجلماسية النادرة كناقد مغربي أصيل .

القضايا النقدية والبلاغية في المنزع بين النظر والتطبيق

تعرض المنزع خلال مباحثه العشرة لعدة قضايا نقدية تجاوزت الحدود البلاغية كما يجد الناظر إليها من خلال هذا النص المغربي الفريد. وأعطانا عدة آراء في اللغة وصناعة الأديب الشاعر والناثر ، ونظرات حية متجددة في الإعجاز البياني والفكري في القرآن الكريم بشكل لم يسبق إليه ؛ ويمكن رصد بعض القضايا النقدية بناء علَى ما سبق وإضافة إليه واعدين أننا سنقوم بدراسة شاملة توزيعية لمعطيات المنزع العامة في المستقبل ، واثقين أن الكتاب عندما يصبح بين أيدي القراء سيلفت أنظارهم — كل حسب تخصصه — إلَى آفاق بعيدة ومتنوعة في مجال اللغة والأدب والنقد ؛ والفلسفة والمنطق . وسيجد هذا النص من الدارسين — وهذا إيماني — كل عناية خصوصا بعد أن يعرضوه علَى بساط المناقشة والتحليل من زاوية النظرة الجديدة إلَى التراث التي بدأت تظهر علَى يد بعض المفكرين المعاصرين والمتطورين . وهذه أهم القضايا :

1 — اللفظ والمعنَى : التي اعترك حولها النقاد والأدباء العرب كثيرا ومايزالون أخذت نصيبها الأوفر من منزع السجلماسي كلما قاده السياق إلَى لون من ألوانها في إطار فلسفة النظم ؛ وقد اعتمد في مناقشة هذه القضية علَى المصطلحات حتَّى لا يضل الطريق المنهجي الذي رسمه لنفسه ، وهو

مركب أمين ركبه نحو تحديد عناصر القضية ودلالتها الفنية والنقدية. كما أنه يستعير لذلك كل ما من شأنه أن يخدم موضوعه كالألفاظ الأرسطية بجانب مصطلحاته ومفاهيمه الخاصة. مثل الأقاويل التي تحددت مدلولاتها في الفلسفة والمنطق ومثل الألفاظ المركبة بالنسبة إلَى المعاني وغير ذلك مما نجده واضحا في تحليلاته الأدبية وصوره الفكرية ويمكن رصد معالم القضية في نقاشها الإصطلاحي في إطار الدرس النقدي من خلال هذه الآراء :

ا) ابتعاده عن المترادفات إلا إذا اتفقت في معانيها جملة وتفصيلا. وذلك دفعا لأي التباس في استعمال المفردة على غرار ما نرَى في تأكيده علَى ضرورة مساوقة القول — اللفظ — للمعنَى ولزوم مطابقته من تركيبه ودلالته، حتَّى لا يحدث تنافر بينهما أو يحس القارىء في تركيبهما نشوزا بين القول كحامل فني للفكرة، وبين الفكرة أو المعنَى وهي تلتحم بالقول وتتغذَّى من تركيبه الفني.

ب) زيادة أحدهما علَى الآخر فلا يتفوق اللفظ علَى المعنَى بالحشو والاستطراد، ولكن إذا زاد المعنَى علَى اللفظ كان ذلك من الايجاز المطلوب. وهنا يلتقي العلم والفن في تركيب الأسلوب وتحديد دلالته.

ج) الاتحاد العضوي بين اللفظ والمعنَى «فإن الألفاظ بما هي ذوات معان والمعاني بما هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقا للآخر، وإن أمكن امساس اللفظ شبه المعنَى فهو أتم وأفضل»[30] كي تتحطم الثنائية بينهما في اللفظ كوسيلة لحمل المعنَى، ويغزو اللفظ روح المعنَى فيصير اياه كاللفظ الشعري.

وبهذا التحديد النظري الممتع يسوق صورا متنوعة من القرآن والنثر والشعر ثم يأتي بهذا التعليق : «فهذه أقاويل ليس بفضل معناها علَى

---

(30) المنزع : 183.

لفظها ولا لفظها علَى معناها شيئا . والصور الخاصة الواقعة تحت الأقاويل العامة والقواعد الكلية ليست تنحصر . فليكتف بهذه المثل من هذا النوع»[31]. وهذه مقولة سمعناها من النقاد العرب ولكن طرحها عند السجلماسي يتم في هذا النسق التنظيري الموحد لصناعة الكلام أو فلسفة أبنيته في ظل الهرم التشجيري الذي يطرح بحق حدودا لنظرية نقدية يمكن أن تستثمر في الدراسات العصرية وهي نظرية تطرح أكثر من منهاج لعلوم اللسان العربي في افرادها وتلاحمها الفني نثرا وشعرا وقرآنا .

2 ـــ الدلالة : وقد أخذ علم الدلالة من السجلماسي نصيبا كبيرا من الدرس والتحليل والتنظير . فقد تعرض لجميع أنواع الدلالات بهدف تعميق مستوَى الناقد الأدبي ووضع الحدود المنهجية التي تساعده في وظيفته . فبعد أن يحدد الدلالة فلسفيا ونقديا يربطها بالصور استخلاصا للقضية التي يفرضها السياق ولنترك الدارس المتبصر أمام هذه النصوص التي تشير لغيرها دون أن تغني عنها نظرا لتكامل المنزع وتداخله في وحدة المنهج . وذلك ليقف بنفسه علَى علم الدلالة وبُعدِها الفني والمعنوي :

ففي دلالة (الاكتفاء) يقف بنا المؤلف على قاعدة لتحديد مفهوم الدلالة في وضع التعريف للمصطلح وبناء دلالته عليه ليخرج من التلاحم بينهما بما نجده من أفكار وقضايا خصبة في جانبيها النظري والتطبيقي . وهكذا نرَى أنه إذا كانت (الإضافة) ـــ مثلا ـــ تعني عنده « نسبة بين شيئين إذا وصف بها كل واحد تصورت ذاته بالقياس إلَى الثاني » فإن دلالتها تكمن في كونها الدلالة « المقتضية بالجملة أن هاهنا مضافا قد انجر في الذهن مع المضاف الملفوظ به . وهما المرتبطان في القول المنطبق عليهما حد المضافين»[32] كما أنه إذا كان « السياق هو ربط القول بغرض مقصود

(31) المنزع : 185 .
(32) المنزع : 188 - 189 .

على القصد الأول » فإن دلالته هي « الدلالة القاطعة علَى المحذوف الناصة عليه . المبرزة لتقديره الشخصي . أو لتقديره الواحد بالنوع المتنزل منزلة الشخصي من القوة إلى الفعل»[33] مع مراعاة ضرورة الرجوع بالقارىء إلَى معنَى القوة والفعل في (المعجم الفلسفي) كي يستوعب ما يرمي إليه السجلماسي بلغته العلمية الهادئة التي تجف أحيانا وتتأدب أحيانا حتَّى لا تضل الفكرة في مرونة الأسلوب الأدبي . ولا يختنق الذوق في صرامة التركيب المنطقي . فإذا انتهَى من هذا التحديد النظري انتقل مطمئنا إلَى الصور يسوقها مختارة ويعلق عليها واثقا . فهو يحلل هذه الآية ويعلق عليها : « وسيق الذين اتقوا ربهم إلَى الجنة زمرا . حتَّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها » بقوله : « فالجواب أيضا محذوف . وإنما يحذف الجواب في مثل هذه الأدوات المقتضية الجواب لقصد المبالغة . لأن السامع يترك مع أقصَى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف . وذلك حيث يسوق السياق إلَى معنَى واحد يقع علَى أنحاء كثيرة . ووجوه متعددة . وآخذة بالنوع . ولأخذ بعضها بدل بعض في زمن كأنها تقع فيه دفعة يحار الوهم ويعظم التخيل لها بذلك . ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به المعين فلا يكون له ذلك الوقع»[34] وهذا النص وغيره غني عن التعليق وفيه نلمس اهتمام المؤلف بدور التخيل في فنية الكلام . وبين (السياق) كدلالة و (الإضافة) كتعريف في التحديد النظري والتطبيقي من الصور وتحليلها . يتمثل البعد الدلالي المطلوب . ونحن لا نخفي اعجابنا بهذا التحليل الفني البعيد المدَى لأهمية الخيال والإيحاء ورفض الروح التقريرية في عملية الخلق الأدبي . لأن الفن (لمح تكفي إشارته) وعلَى القارىء أن يتتبع سهام الإشارة الموجهة نحو أقصَى التخيل « حيث يحار الوهم ويعظم

(33) المصدر السابق .
(34) المنزع : 190 .

التخيل» وهذا من شأنه أن يسهم — مع الخصائص التي تكون وحدة المنزع — في بلورة نظرية السجلماسي العميقة في الصناعة التي يضع بناءها المتين وفق منهج علمي محدد ومتكامل يعطي للفنان المبدع المادة اللغوية المنظمة. والمقاييس الفنية السليمة التي ينبغي أن يصدر عنها في عمليته الابداعية انطلاقا من هذا (المنزع) المعد بدهاء وقوة وتبصر للأسلوب المتكامل تأليفا ودلالة ومضمونا.

3 — علاقة الفن بالنفس: حيث نلمس العمق البعيد لدى السجلماسي في انطلاق العملية الابداعية من النفس كمصدر للمعاناة ومن الفكر كمقوم للصناعة في تثبيت حدود العمل الفني من أجل تتبع الوقع في نفس القاريء المتلقي فعن النفس تصدر الوحدة الفنية وإليها تعود لاستيعابها وتذوقها والتفاعل معها. فعنده أن البناء الفني الخلاق من يحمل في نفسه دلالة التأثير بالأسلوب والتركيب والتخييل والمحاكاة وبما بينهما من جهة والتصور العقلي التنظيري من جهة أخرى هو الذي يعطي للفن صورته المطلوبة. فانظر إليه في نوع (الاكتفاء بالمقابل أو الحذف المقابلي) كيف يربط بين الأدوات المتنوعة لتتم له عملية الخلق الحقيقية: «وهذا النوع بالجملة هو من القول الجميل ذي الطلاوة والبهجة والعذوبة، الجزل المقطع، الغريب المنزع، اللذيذ المسمع، لما بين أجزائه من الارتباط، ولما للنفس الناطقة من الالتذاذ بادراك النسب والوصل بين الأصياء، ثم بابراز ما في القوة من ذلك إلى الفعل وبالشعور به. فلذلك توفر له من المزية ما تراه يباين به سائر النظوم»[35] وكأنه بذلك يضيف بعدا جديدا لتتم له وحدة المقاييس الأدبية، وبالتالي النقدية، التي افتقدها الأدباء والنقاد عند غير النظار من المفكرين والدارسين العرب الذين لم يكونوا بعد قد وقفوا على ما عند المنظرين للغة والأدب والنقد فكان السجلماسي الرائد

(35) المنزع: 195.

الذي أدرك الفراغ فاستعد لملئه علما وأدبا ووضوح رؤيا ، وهكذا نرى كيف يعلل المؤلف مبكرا للعلاقة الخلاقة بين الأثر الأدبي ودلالاته وبين الشعور والنفس الناطقة أي بين الفن والوجدان والنفس التي يلتحم فيها العقل والاحساس في عملية متوازية بين قوة الشكل وعمق المضمون وبعد الدلالة وبين الادراك . ولا يغيب عن ذهننا نظرية (النظم) الجرجانية التي خلدت اسمه بين الدارسين ولازالت موضع دراسات معاصرة ولكن السجلماسي استطاع أن يتمثل نظريات أرسطو وشراحها من العرب واليونان وأن يوظفها عربيا في النقد والبلاغة ، أكثر وأقوى من نظيره حازم وإن كان الناقدان المغربيان قد انفردا مع ابن البناء بهذا الاتجاه .

وإذا كان طابع الدراسات الأدبية هو الواضح أحيانا في بعض تحليلاته الأدبية فإنه يدخل أيضا مبضعه المنطقي على أساس ممارسة النقد الأدبي وذلك عندما يرتبط بالتقسيمات لمعاني الشاهد مكتفيا بالفكرة وابرازها بدل تتبع أبعادها الفنية ، فلنستمع إليه وهو يحلل هذه الآية الكريمة : « أم يقولون افتراه ، قل ان افتريته فعلي اجرامي وأنا بريء مما تجرمون » فيقول : « فهذا قول مركب من أجزاء أربعة نسبة الأول منها إلَى الثالث كنسبة الثاني إلَى الرابع ، غير أن بعضها متروك لقطع دلالة ما بقي عليه ، وتقديره برد المحذوفات منه إلى التصريح : ان افتريته فعلي اجرامي وأنتم براء منه ، وعليكم اجرامكم وأنا بريء مما تجرمون . فنسبة قوله : فعلي اجرامي ، وهو الأول ، إلى قوله : وعليكم اجرامكم ، وهو الثالث ، كنسبة قوله : وأنتم براء منه ، وهو الثاني ، إلى قوله : وأنا بريء مما تجرمون ، وهو الرابع . واجتزأ من كل متناسبين بأحدهما »[36] .

4 — الشعر : مفهومه/علاقته بالخطابة : إذا كانت بنية الشعر قد

---

(36) المنزع : 196 .

عرفت وجهات نظر عديدة اختلفت فيما بين النقاد العرب أنفسهم ، كما اختلفت بين العرب عموما وبين اليونان ، فإن السجلماسي قد عاد بالتعريف إلَى أرسطو وشراحه من العرب ونمَّاه وأعطاه صورته التي نجدها في (المنزع) متكاملة ناضجة بين أعمق ما عند الغرب القديم وعند العرب في منهج حازم والسجلماسي وابن البناء .

وإذا كانت نظرة السجلماسي للحد الشعري تبحث عن خصوصيتها كما سنرَى فإن الضرورة تدفعنا إلَى النظر من جديد في المنزع متتبعين مباحثه جريا وراء (الشعر) في روحه وحدوده ودلالاته الفنية والنفسيّة ، ثم علاقته بالخطابة وحَدِّها أيضا في لقائها أو انفصالها عنه : يقول في جنس (التخييل) : « وهذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية ، وموضوع الصناعة في الجملة هو الشيء الذي فيه ينظر وعن أعراضه الذاتية يبحث . إذ كان الشعر هو الكلام المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية ، وعند العرب مقفاة : فمعنَى كونها موزونة : أن يكون لها عدد إيقاعي ، ومعنَى كونها متساوية : هو أن يكون كل قول منها مؤلفا من أقوال ايقاعية ، فإن عدد زمانه مساو لعدد زمان الآخر ، ومعنى كونها مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول منها واحدة»[37] . وهذا التعريف نجده عند ابن سينا وحازم نقلا عن أرسطو بتصرف مع ميزة ادراجها في سياق البنيات التي اقتضتها تنظيرات السجلماسي كما يبرهن على ذلك منزعه ، ويبرز بعضها هذا التحليل للحد السابق : « ... وكل معنًى من هذه المعاني فله صناعة تنظر فيه إما بالتجزئة وإما بالكلية . ولأن التخييل هو جوهريته والمشترك للجميع ينبغي أن يكون موضوعها ومحل نظرها ... إذ كان ذلك هو التعليم المنتظم — ولكنه تعليم أكاديمي عال — لكن السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطا هو أنهم لم

(37) المنزع : 218 . وانظر (فن الشعر : 161) و (منهاج البلغاء : 62)

يكونوا تميزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطبية ، فلم يتبين لهم ما يخص صناعة صناعة منهما بل كانت مختلطة عندهم ، والسبب الأول في ذلك كله هو التباس كلياتها بموادها وعسر انتزاعها منها ، وغور الحفص فيها ، بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية»[38] ثم يؤكد بعد هذا على مقاييس وشروط في روح أدبية وفلسفية نجملها فيما يلي :

1 — التنبيه على ضرورة عودة الدارس إلَى أخذ صورة عن « ما عليه الأمر في الصناعة النظرية » ليعرف ما تنفرد به من حدود ومصطلحات وصناعة بتفصيل .

2 — تحليل معنَى (القول المخيل) — وقد عرفنا مفهوم الخيال عنده فيما سبق — الذي عرَف به هنا في التركيب المشتمل على شروط : الارتباط ، والنسب ، والوصل بين الأشياء كضرورة حتمية لتمكين الأديب من صناعة يستطيع معها الانتقال من صورة إلَى صورة ، ومن فكرة إلَى أخرَى في تسلسل وتلاحم ووحدة ، كما يستطيع بها الأديب القارىء أن يتعاطف مع الأثر ويتتبع دلالاته الفنية والفكرية . وبالتالي نصل إلى الناقد وقد استوَى أمامه الأثر ناضجا بعْد أن رسم له الحدود وشيد له الصناعة التنظيرية ، وجاء الآن ليتتبع مدَى خضوع هذا الأثر إلَى بنية هذه الصناعة في نظرها ونظامها كي يستخرج منه قانونا أكثر متانة وإبداعا وإضافة يهتدي به المبدعون على درب الخلق الأدبي السليم ، والتناول النقدي الأسلم .

3 — علاقة النفس بالخلق الفني من حيث انسياقها مع الدلالة التخييلية وإذعانها للحدث الفني الذي يحدثه فيها احساسا واقتناعا بالنفس الناطقة ، وقد تنفر منه إذا لم يحمل ما يستجيب به لتطلعاتها ، فهي إذن

(38) المنزع : 219 .

تنبسط عن أمور وتنقبض عن أخرَى تلقائيا ومن غير روية واعمال فكر . وذلك من حيث وجود العناصر (الملائمية) أو (المنافرية) في هذا الأثر أو ذاك .

4 — إبراز السبب في سر الجاذبية الكامنة في القول المخيل وإذعان النفس له لوجود « الالتذاذ الكائن للنفس الناطقة من إدراك النسب والاشتراكات والوصل بين الأشياء »[39] وأكرر هذه المقولة هنا رغم ذكرها للتأكيد على طبيعة النفس في رد فعلها نحو هذا الأثر أو ذاك بالسلب أو بالإيجاب ، ولأن سياق الفصل يحتم علي إعادة هذا الحديث . لأن من طبيعة هذه النفس حين تدرك بشيء شيئا آخر في ذلك الدفق الملهم الخلاق بين وجودين : وجود بشري ووجود أدبي نابض من : إشارة ، وشبهة ، ونسبة ، أن « يعروها عند ذلك ما يعروها من انبساط روحاني وطرب ، وبالجملة تنفعل له النفس انفعالا نفسانيا غير فكري »[40] .

5 — تجاوز قضية الصدق والكذب في الشعر إلَى الإيمان بالتخييل كمصدر لكل وحي وإلهام « إذ كانت القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي مخيلة فقط » « كأخذ القضية الجدلية أو الخطبية من حيث الشهرة والإقناع فقط »[41] .

6 — تقرير المعاني في النفس ، بوضع تصورها في الذهن قبل الاندفاع إلى التعبير عنها « فقِدْماً جرت العادة في الصناعة النظرية بالوصية للناظر والتحذير له أن يلهج بالألفاظ ، ويَقف تصوره عليها ، وبأن يتقدم أولا فيقرر المعاني في نفسه ويتصورها أتم تصور ثم يطبق عليها

---

(39) المصدر السابق .
(40) المصدر السابق .
(41) المنزع : 220 .

الألفاظ»[42].

7 — تحديد عناصر القول الجميل عموما والقول الشعري بالخصوص. فالجمال الفني يكمن في القول المستفز، المتيقن كذبه، المركب من مقدمات مخترعة. والذي يحمل دلالات توحي بتخييل أمور، ومحاكاة أقوال. ذلك أنه «لما كانت مقدمة القول الشعري إنما نأخذها من حيث التخييل والاستفزاز فقط —كما تقدم لنا من قبل— وكان القول المخترع المتيقن كذبه أعظم تخييلا وأكثر استفزازا وإلذاذا للنفس.. كان أذهب في معناه»[43]. ويلاحظ تركيز السجلماسي على القول الشعري أما الخطبي فيتحدث عنه عرضا.

8 — عناصر الأسلوب الخطابي: ويعطيها حيزا بسيطا في التخييل ثم يكتفي بتوزيعها في سياق المباحث الأخرَى، وعلَى العموم فهي تتمثل عنده فيما سبقت الإشارة إليه من خصائص تلتقي فيها مع القول الشعري ولكنها تمتاز بأخذ قضيتها من حيث الشهرة والإقناع، رغم تلاقيها مع الشعر في التخييل وعدم وجوب عنصر الصدق في القول في الخطابة أيضا، وامتياز الشعر بصفات أخرَى تنبعث من روحه وبنائه الخاص.

9 — فالخلاصة — بالنسبة للشعر — أن التخييل هو المحاكاة والتمثيل وهو عمود الشعر «إذ كانت القضية الشعرية إنما توخذ من حيث هي مخيلة فقط دون نظر إلَى صدقها أو عدم صدقها» بشرط توفر الانفعال ولو مع غياب عنصر الصدق «فإنه يصدق بقول من الأقوال ولا ينفعل عنه، فإن قيل مرة أخرَى وعلَى هيئة أخرَى فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا»[44]. أما بالنسبة للخطابة فيشترط فيها الشهرة والإقناع دون نظر

(42) المنزع: 249.
(43) المنزع: 252.
(44) المنزع: 220.

إلى الصدق وعدمه .

5 — الشعر بين الوزن والمحاكاة : وتبعا لما ذكر عن الشعر في لقائه وَابتعاده عن الخطابة وتحديد خصائص كل منهما ، ننتقل إلَى موضوع آخر يعد معياراً للشعر علَى اختلاف الزمان والمكان والمدارس وهو (الوزن) ، وهو هنا يرتبط بالمحاكاة معيار الفن اليوناني القديم وأخطر المصطلحات التي لعبت وتلعب دورها الفعال في المدارس الروائية والفنية الحديثة والمعاصرة . ونكتفي في رصد عناصر رأي السجلماسي عن هذا الباب بأن نقف معه في نوع (التصدير) فهو يغني عن غيره تمثيلا لا انفصالا عن الوحدة التي تتداخل شرايينها وقد زرعت فيها حياة المنزع في منهج واحد ورؤيا واحدة وتكامل عضوي ، فبعد أن يعيد المؤلف على مسامعنا مناقشة قضية الشعر في طرح جديد ومكمل لما سبق في (التخييل) ينتقل إلى تناول (التصدير) وما يطرحه من قضية تتصل ببعض ما في (التخييل) ويضيف إليها من زاوية المكانة التي يحتلها هذا المصطلح في (نظرية النظم) من حيث اطلاقه العام علَى فلسفة الأسلوب مع ما يفترضه هذا الاطلاق التنظيري من مقاييس فنية دقيقة للقضية في حدها وَدلالتها بشكل لا نجد له مثيلا عند النقاد من حيث العمق والشمولية والدقة العلمية .

ونظرا للوحدة التي يمثلها (التصدير) في طرح القضية بحيث تنهار إذا هي توزعت إلى نماذج منه فقط ، فإنني أستسمح القارىء في تسجيل النص بكامله كاطار للنقد المقارن بين العرب واليونان ، أو بين النقد الفلسفي المنظر وبين النقد العادي : فبعد أن طرح الاشكالية المتباينة هنا بين العرب والنظار في تساؤل مبدئي انتقل إلَى رسم الحد في إطار مقارن فقال :

« .. والفاعل في هذا النوع هو قول مركب من جزئين متفقي المادة

والمثال كل جزء منهما يدل على معنًى هو عند الآخر بحال ملائمية ، وقد أخذا من جهتي وضعهما في الجنس الملائمي من الأمور . ووضع أحدهما صدرا والآخر عجزا مردودا على الصدر بحسب هيئة الوضع اضطرارا . ومعنًى ذلك أنه لما تقرر ينبغي أن يكون أحد الجزئين ، وهو العجز ضرورة ، كائنا من القول في الخاتمة . والنهاية . والآخر فقط دون تضاعيفه وأثنائه . وقال قوم : التصدير هُو رد أعجاز الكلام علَى صدوره . وعلماء البيان وأهل صنعة البلاغة يرون أن هذا النوع من النظوم . وهذا الأسلوب من التراكيب هو مخصوص بالقول الشعري فقط ، ويقع عندهم منه في القوافي خاصة . وهؤلاء لالتزامهم هذا الرأي فإنهم يميطونه من القرآن وبالجملة من القول غير الشعري ، ويرون أنه يوجد في الشعر فقط . وينبغي أن نتأمل ما وضعه علماء هذه الصناعة في هذا النوع من قصره على الأقاويل الشعرية . وتخصيصه منها بالقوافي هل هو صدق ؟ ويوفي النظر في ذلك حقه بعد أن تقدم الفحص بديا عن القول الشعري المأخوذ في هذا الموضع . والمراد في هذا النوع ، ليقع التوارد في النظر علَى حد واحد . وليقع الفحص على جزئي نقيض متقابلين فنقول :

إن القول الشعري — كما قد قيل — هو القول المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة ولنتأمل أجزاء هذا الحد فنقول : إن معنى كونها موزونة هو أن يكون لها عدد ايقاعي ، ومعنًى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها — وبالجملة كل جزء — مؤلفا من أقوال إيقاعية يكون عدد زمان أحدها مساويا لعدد زمان الآخر . ومعنًى كونها مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول من تلك الأقاويل واحدة . والتخييل هو المحاكاة والتمثيل ، وهو عمود الشعر إذ كان به جوهر القول الشعري ، وطبيعته ، ووجوده بالفعل ، وهو بين أنه من قبل

التزامهم ذلك أيضا في القوافي . إنما يعنون بالقول الشعري هنا القول المقفى فقط ، ولالتزامهم ذلك أيضا في الشعر ، وكان الوزن هو الفصل المقوم عندهم للشعر ، والمفهم جوهره ، لأنهم لم يشعروا بعد بالمعنَى الآخر وهو التخييل والمحاكاة ، وأنه عمود الشعر وجوهره ، تبع التقفية في هذا الغرض الوزنُ . وهذا أيضا قد صرحوا به في أوضاعهم وصنائعهم الَّتي استنبطوها مثل صناعة العربية ، وصناعة العروض ، وتصريحهم بذلك هو أشهر مكانا من أن يرشد إليه فلذلك القول الشعري في هذا الموضع وهذا النظر هو القول الموزون المقفَّى . وإذا تقرر هذا فليفحص عما الغرض الفحص عنه منذ أول الأمر وعلَى القصد الأول فنقول :

من أجل أن القافية هي نوع تحته جنس ، ولنسمه العجز . أو الخاتمة ، أو النهاية ، أو ما ضاهَى ذلك ورادفه في التسمية والنوع ، فهو مركب من جنس وفصل ، وكانت الأحكام والمحمولات اللاحقة له أحيانا تلحقه بما هو نوع أعني باعتبار الفصل المقوم لذاته ، فيكون الحكم أخص ، وأحيانا تلحقه باعتبار جنسه فيكون الحكم أعم . فلذلك ينبغي أن يتدبر المطلوب بحسب الجهتين ، ويفصل بحسبهما النظر تفصيلا ، فإنه ليس يؤمن أن يكون الحكم من حيث الكلي البسيط المحمول على الشيء من طريق ما هو ، وهو الجنس ، والناظر ينوطه بالفعل الذي تميز به النوع في جوهره عن النوع المشارك له في جنسه أو بالعكس ، وذلك كما عرض هاهنا ، فإنه يظهر من هذا النوع من البلاغة أنه غير مقصور على القول الشعري ، ولا مخصوص بالقوافي . والنظر في إمكانه ووجوده : فأما إمكانه فلو فحص قول غير شعري مردود العجز عَلَى الصدر دون وزن وقافية لم يكن ممتنعا ، وذلك كأن نقول مثلا : فلان سريع إلَى الشر وليس إلَى الخير بسريع ، وفلان حسن القول ، وليس فعله بحسن . وأما وجوده بالفعل فقوله تعالى : . « أنظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ، وللآخرة

أكبر درجات وأكبر تفضيلا »وقوله جل ثناؤه : « لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب . وقد خاب من افترَى » . وقوله تعالى : « واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون » . فيكون قد ظهر بهذا الاعتبار أن الحكم هاهنا والاعتبار هو للمحمول الكلي البسيط . والطبيعة السارية في الكثرة . وهو البيت الذي سميناه أولا العجز . والنهاية . والخاتمة . وذلك أن القافية هي عجز ما . فيكون الحكم لذلك أعم . وأن التصدير يقع في الأقاويل كلها شعرية كانت أو غير شعرية . والظن بمن منع ذلك أن مثار شبهتهم وسبب غلطهم دوام الأنس بالقوافي والاعتياد للأقاويل الشعرية مع وضوح هذا النوع من النظم فيها . وذلك لايراد العجزية في القافية بالفعل وحسا . وخفاء ذلك في غيرها لكونه بالقوة القريبة من الفعل . ولأن هذا النوع هو . كما قد وفي قول جوهره برد الأعجاز علَى الصدور . كان العجز مدركا . والنهاية والآخر بدلالة فاتحة القول . ومقدمته . وصدره عليه . وذلك لضرب من اللزوم . ونوع من المناسبة . فيسهل لذلك استخراج قوافي الشعر الكائن كذلك . ويكسب البيت الذي يكون فيه . والقول بالجملة . الذي يحله هذا الفن من النظم . أبهة وجمالا . ويكسوه رونقا وديباجة ويزيده ماء وطلاوة . وإذ كانت الفصول تؤخذ هاهنا باختلاف أوضاع أجزاء القول وترتيب أجزاء القول من القول . وقد تبين ذلك بالفحص أولا وكان للجزء الأول في هذا النوع . بحسب ما تقتضيه القسمة المطابقة للموجود من القول . أوضاع أربعة : لأنه إما أن يكون في فاتحة القول . ومقدمته . وصدره . وأوله . واما أن يكون في الجزء الواقع في صدر الشطر والقسم الثاني من القول . وأوله . وإما أن يكون في تضاعيف القول . وأثنائه . فبحق ما انقسم هذا النوع بحسب هذه القسمة إلى هذه الأربعة أنواع . وابن المعتز وأهل صناعة البلاغة يغفلون هنا نوعا

وهو الذي نضعه نحن نوعا ثالثا...»[45] ثم يستشهد لهذه الأنواع الأربعة وينتهي الحديث الذي نلخص أهم ملاحظاته فيما يلي :

1 — تحديد فاعل المصطلح (التصدير) كقاعدة للانطلاق في وحدة القانون . وذلك من أجل مناقشة القضية ووضع المقاييس في إطارها الصحيح وهي سنة المؤلف مع سائر مصطلحاته التي ينطلق منها ليعود إليها في طرح قضاياه النقدية .

2 — طرح القضية في واجهتين متقابلتين : الواجهة التي استقر عندها رأي نقاد العرب . وهي حصر الشعر في الوزن والقافية . وبالتالي قصر نوع (التصدير) عليه وعلى القافية خصوصا . والواجهة الثانية تكمن في التخييل والمحاكاة روح الشعر وعموده . ثم التعليل لرأي العرب وتفنيده لينتصر أخيرا لتنظيره النقدي الخاص .

3 — الوصول إلى النتيجة بعد ذلك التحليل العلمي الهادىء والهادف إلى طرح القضية في منهاجه الصحيح من النظم الكلامي وهي رفض وضع التصدير في الشعر فقط . ووضوح اشتراكه مع النثر كذلك .

4 — وضع القضية في إطار التطبيق من حيث إمكان وجود المصطلح في الأسلوبين . ثم وجوده بالفعل .

5 — وأخيراً يثبت وجود (التصدير) في الشعر والنثر وفي الأسلوب القرآني . ووجوده على أربعة أنواع لا على ثلاثة كما وهِم أدباء العرب ونقادهم ومنهم ابن المعتز . وقد حددها المؤلف ومثل لها بعد أن أشار إلى ولوع المحدثين بهذا النوع في نظمهم الشعري .

6 — مقاييس الأسلوب الجيد : ونضيف هنا إلى ما سبق من

(45) المنزع : 406 — 410 .

عناصر النظم . نقطتين هامتين هما : علاقة الفلسفة والمنطق بالأسلوب الشعري ثم تحديد خصائص البيان السليم :

1 — أما علاقة الفلسفة والمنطق بالأسلوب الشعري وبمضمونه فإننا نرى السجلماسي — رغم تشبعه بالروح الفلسفية التي لم تطمس جانبه الأدبي — يرفض سيطرة العلوم النظرية وأفكارها علَى الروح الأدبية والشعر بالخصوص . ففي نوع (الترديد) مثلا يقول : « وجزئيات هذا النوع كثيرة . وهي أكثر ذلك في أشعار المحدثين فانهم — كما قد قيل — يعنون بتعاطيهم لاستعمالهم قوَّى القوانين الصناعية . وأبو الطيب لما سمع باستحسان هذا النوع جعله نصب عينيه حتَّى مقته وزهد فيه .. والذي حمله على ذلك استحسان أهل الصناعة هذا النوع على التوسط فخرج هو إلى الإفراط »[46] وينبغي أن لا نفهم من النص هجوما على المتنبي بقدر ما يريد أن يأخذ عليه إفراطه فقط في هذا الجانب من أسلوبه . أما الواقع فإن السجلماسي جعل من الشاعر عبر شواهد منزعه منه شاعرا مهما ، وفي نهاية الكتاب يقف معه وقفة فنية نقدية هادئة ينتصر له فيها انتصارا موضوعيا برهن فيه عن حبه للشاعر وإعجابه بنظمه الشعري وبعالم أفكاره . وباختصار فهو يريد للأسلوب الشعري أن يتكيء علَى الفلسفة والمنطق لا أن يقع في استيلابها ، لأن الفن فن مهما تعقل صاحبه .

2 — أما مقاييس البيان الجيد فهو ، بناء على ما سبق وإضافة له ، ما نجده في نوع (البيان) الذي يوزع الحديث فيه من خلال طرحين : فهو يقال بالعموم ويضم بذلك أربعة أنواع : الكلام ، والإشارة ، والحال ، والعلامة . كما يقال بالخصوص في بنية الكلام فقط ويشترط فيه أن يتوفر علَى خمسة مقاييس وهي علَى حد تعبيره : « أن يكون بالأفصح من

(46) المنزع : 413 .

الألفاظ . والجزل منها . وأسهلها علَى اللسان عند النطق . وأحسنها مسموعا . وأثبتها إبانة عند النفس»[47] وبهذا النص الغني عن التعليق تتم لنا صورة الأسلوب الجيد . ولا عجب أن يضع المؤلف هذه المقاييس هنا في البيان فهو عنده المدار والمظلة التي تستظل بها علوم البلاغة كلها لأنه «هيولى سائر أساليب البديع . وجزئيات البلاغة . وسائرها صور له . فنسبة البيان إليها هو نسبة المادة إلى الصورة»[48].

نماذج في التحليل : الأدبي والنقدي ومناقشة الأعلام

ونورد هنا صورا نموذجية للتحليل الأدبي وكذا النقدي عند السجلماسي ، مع ما بين الدراسة الأدبية والنقدية من عناصر الافتراق واللقاء نظرا لانطلاقهما من نفس الأثر الأدبي وعودتهما إلى تقييمه وتقويمه ورسم صورة الرؤيا التحويلية لبعض بنياته أو الخروج منه بإضافات أضافها الخلق الفني إلَى النقد ومناهجه . كما نشير إلى رأي المؤلف في بعض الأعلام واتجاهاتهم في طرح بعض القضايا طرحا يوافقهم عليه أو يخالفهم :

1 — في النماذج الأدبية التي تمتزج بالمنحَى النقدي وتتكامل معه في صور التنظير الذي طرحه الكتاب نكتفي بالنماذج التالية ، فهي تحمل المؤشرات التي نهتدي بها في تحديد ما يتبقَّى من عناصر الدراسة :

— في تعليق السجلماسي على بيتي حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

يقول : «فإن الغرض في هذا الشعر على القصد الأول تشبيه ريق هذه

(47) المنزع : 414 415
(48) المنزع 421

الموصوفة بالسّيئة وتخييل السيئة فيه . فعكس الأمر غلوا ومبالغة في الحمل فقط . أعني أن هذا الغرض باق قائم بنفس الشاعر . إلا أنه قلب ذلك في مجرد الحمل فقط دون قلب الأمر والمعنى في نفسه»[49].

— وفي علاقة اللفظ بالمعنَى وامتزاجها العضوي في النسبة والشبه والوصلة «حتَّى لا توجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر بوجه»[50] نقرأ له هذا التحليل المتكامل بين النظر والتطبيق في هذا البيت ممهدا لذلك بهذا التزاوج بين اللفظ والمعنَى «حتَّى أنه لو حل تركيب الاستعارة إلَى تركيب التشبيه ، فقيل مثلا في قوله :

غلالة خده صبغت بورد ونون الصدغ معجمة بخال

«كأن خده غلالة وكأن صدغه نون» . لامتزج اللفظ بالمعنَى وتحققت النسبة والشبه والوصلة بين المستعار منه والمستعار له ، وبالجملة بين المخيل والمخيل فيه ، وكان المعنَى صحيحا . ومهما حل نظامها وفك تركيبها فلم تتحقق النسبة كان ذلك مردودا رذلا لا ملتفت إليه ولا معرج عليه . ولهذا استبرد قوله : «بقراط حسنك لا يرثي علَى علل» . «فلذلك ما ينبغي أن يجعل القانون الكفيل بملاك أمرها : تحليل تركيبها ، وفك نوع نظامها إلَى نوع التشبيه ، فمهما استقام القول وصح المعنَى فالاستعارة جارية علَى القانون البلاغي ، ومهما لم يستقم المعنى ولم يصح وفسد النظم خرج المتكلم إلَى فساد التعسف وقبح التكلف ، وكان في عداد من شغف وأولع بحمل شعره على الإكراه في التعمل لتنقيح المباني دون تصحيح المعاني . فلذلك لا ترَى أبرد من قوله :

فافتك بسيف الدمع مهجة ناظر
قد مات في بحر السهاد منامه»[51].

---

(49) المنزع : 228 .
(50) المنزع : 236 .
(51) المنزع : 236 — 238 .

— تفاوت استشهاداته بحسب حاجة الموضوع إلَى صور للتوضيح . أو نظرا لأهميته . أنظر إليه كيف يقف هذه الوقفة عند (المجاز) من جنس (التخييل) يقول : « .. ولأن هذا الجنس — التخييل -- هو عمود علم البيان وأساليب البديع من قبل أنه موضوع الصناعة الشعرية . وبخاصة نوع المجاز منه ، أطنبنا في صوره الخاصة من قبل أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون وفاعل بوجه ما لتصوره . وجماع القول في هذا الجنس وملاك أمره هو إعطاء التخييل وموضوع الصناعة حقه بالإلمام بالتخييل في أربعة الأنواع التي هي : التشبيه ، والاستعارة . والتمثيل ، والمجاز . بالأمور الشريفة . فإنه مما يعطي الشعر شرفا ويكسبه تخييلا واقعا ونباهة استفزاز . وروحاني اطراب . وبحسب الإلمام بهذا القانون وتنكبه تتفاوت نهايات الاقدام في الشرف والخسة وبحسب مرتقَى القول إلَى واحد واحد من أنواع هذا الجنس مرتبته ونهاية قدم صاحبه ، وبعد ارتقائه إلَى نوعه علَى أتمه ، ينبغي التحفظ بهذا الأمر ، فهو الشريطة فيه . ألا ترَى ما أحسن قول ابن المعتز في صفة الهلال :

وبدا الهلال كزورق من فضة　　　قد أثقلته حمولة من عنبر

وقول أبي العلاء :

ولاح هلال مثل نون أجادها　　　بذوب النضار الكاتب ابن هلال

فإنهما في النهاية من الشرف والجلالة للمخيل به وجلالته . وما أخس ما جاء به غيرهما فيه حيث قال : « كأنه حزّة بطيخ » فإنه على نهاية المقابلة للتخييل الأول ، وذاهب في النهاية من الخساسة إلَى أبعد غاياتها ، وهو في ذلك كله صحيح المعنَى إلا أنه لما أخل بالشريطة في التخييل خرج إلَى الخمول والخسة وهو المقول فيه : ولعمري إن التخييل لصحيح ولكن

الخيال خسيس»[52]. ثم لاحظ هنا كيف يميز بين التخييل كعملية قد تتم دون أن تحمل معها روح الخيال الذي يعطي الدفق والإلهام للعمل الفني. وبين البناء الجاف.

— وقد يعلق بإيجاز أو يلقي بالحُكم تاركا للقارىء استنتاج عناصر القوة الفنية التي دفعته لذلك كما فعل في هذين الشاهدين: يعلق علَى قوله تعالى: «وإنا أو إياكم لعلَى هدىً أو في ضلال مبين» بهذا التركيز المختصر: «ومعناه: وأنا أعلم أني علَى هدىً وأنكم علَى ضلال مبين. لكنه أخرج الكلام مخرج الشك والتجاهل تغاضيا ومسامحة، وليس فيه على الحقيقة شك ولا ارتياب»[53]. وبإصدار الحكم دون تحليل كما نراه في هذا التعليق علَى بيت حسان:

أتهجوه ولست له بكفء ... فشركما لخيركما الفداء

«وهو من أبدع صور هذا النوع — المجاز — من الشعر»[54].

— ولكنه يستفيض أحيانا في التحليل إذا وجد في ذلك دافعا توضيحيا ودعما لرأي سيعطيه كما فعل مع الدؤلي:

أحب محمدا حبا شديدا ... وعباسا وجعفر والوصيا

فإن يك حبهم رشدا أصبه ... وليس بضائري إن كان غيا

فإنه يطرح هذا التوضيح ويشفعه برأيه التعليلي الذي جمع فيه بين قوة المعنَى وسلامة النظم كما قال: «بلغ ذلك معاوية فقال: شك أبو الأسود، فقال أبو الأسود: ليس كما قال، وإن الله عز وجل يقول في

(52) المنزع: 260 — 261.
(53) المنزع: 277.
(54) نفس المصدر.

كتابه : « وإنا أو إياكم لعلَى هدىً أو في ضلال مبين » أترَى أنه كان شك في ضلال الكفار؟ وهذا التمثيل من أبي الأسود صحيح -لاتحاد الصورتين . وارتقائهما معا إلى هذا النوع من اجراء الكلام على الشك في اللفظ فقط دون الحقيقة لقصد الإغضاء وحسم العناد . فلذلك هذا النوع من علم البيان وأساليب البديع أيضا هو من الكلام الرائق ، والمبالغة الحسنة . والقول الجزل . وبليغ الحجاج ، القاطع للنزاع ، والحاسم للعناد ، الهاجم بما فيه من التعريض والتورية بالمجادل إلَى الغرض والغلبة ، وفل شوكة المخالفين بأهون الهوينَى وأقل العمل»[55] فجمع هنا بين تحليل البيت وتحليل جدال الشاعر لمعاوية بالأسلوب القرآني .

— وقد يمزج بين التحليل الفلسفي العميق وبين انعكاسه فكريا من أجل تنظير العمل الأدبي كما فعل مع بيت بشار :

إذا أيقظتك حروب العدَى فنبه لها عمرا ثم نم

فقد حلل هذا البيت في بعده الفكري والأدبي تحليلا بديعا وعميقا أبرز فيه قدرته علَى التحليق في الأجواء الفلسفية والمنطقية دون التخلي عن المنطلق النقدي والبلاغي الذي يستقطب لخدمته كل شيء ويستغل لتقويته كل شاهد أو تجنيس تنظيري ، فقد طرح البيت في إطار وضع عمر مواجها للحرب في الميزان من خلال التضاد بينهما في القوة والفعالية والتقابل أي في الملائمي والمنافري من الأمور بلغة الفلسفة والمنطق ، وانتهَى أخيرا إلَى عجز عمر أمام الحرب بمفرده ، لذلك ركز علَى الجانب المعنوي في الفكرة فكان الحل عنده في أن نوقظ للحرب (صواب رأي عمر) إذ الرأي والتخطيط والتدبير هو الذي يجعل من عمر قوة قادرة علَى المواجهة والانتصار علَى الحرب وظروفها المعقدة وملابساتها . وقد أخذ منه هذا

(55) المنزع : 278 .

التحليل أربع صفحات أعجزني طولها — علَى جمالها ووحدة بنائها وتسلسل عناصرها المنهجية — عن إيرادها كاملة .

— وهذا لون آخر من ألوان التناول الأدبي في تحليلات السجلماسي للشواهد كما في هذا البيت :

تغير وقتي بعدكم فكأنما صباحي مساء والمساء صباح

الذي يدرجه شاهدا من شواهده في تحديده لشريطة (المقايظة) كنوع من النظم الكلامي الكامن في (دلالة السياق) إذ يقول : « فإن بهذه الشريطة يتوفر علَى هذا النَّوع صحة المعنَى ، وسلامة النظم ، وحسن البيان . وذلك بين من معقول اسم العكس والتبديل . وللإخلال بها خرج قوله (البيت) إلى حد المستوخم الغث ، وحيز المسترهم الرث ، وجانب التعمل لتنقيح المباني دون تصحيح المعاني ، وكان من اختلال المعنَى وفساد النظم بحيث لا يخفَى ، وذلك لعدم تساوي طرفي القضيتين وهما : المساء والصباح في انعكاسِ أحدهما على الآخر وفي حمل أحدهما على الآخر ، أو وضعه له بحسب السياق ، وذلك هو قبوله وصفه وموضعه ، وذلك أن دلالة السياق هي الإخبار بشدة الحزن الموجب تغير وقته فصار الصباح مساء أي أظلم له الصبح ، فهذا صحيح مناسب . فأما عكس هذا وهو وضع المساء للصباح وحمل الصباح عليه ، وقبول كل واحد منهما موضع صاحبه ، وهو أن المساء صباح فبمعزل عن الحزن مناقض له»[56] . ولنا أن نرصد هنا أثر تدخل الفلسفة في حرم الشعر لبلورة دلالته الفنية في البحث عن جوهر التخييل لا الوقوف عند السطحية ، وكل من الفكر والشعر في حاجة إلَى الآخر في التقويم والابداع والمتعَة الخيالية .

— ونختم هذه النماذج التحليلية للدراسة والنقد برأيه في المتنبي

(56) المنزع : 387 .

والدلالة المنهجية من وراء ذلك فقد عاب أحدهم أبا الطيب بأنه يكرر المعاني بمجاورة الأبيات ، فيأتي رد ناقدنا مركزا مختصرا « ... وإن كان في جملة ديوان شعر الرجل فهو أخف وأبعد عن النقد لاستقلال كل قصيدة بنفسها وانفرادها بذاتها»(57) ومع هذا فقد انتقده غير ما مرة لأن الموضوعية كانت تدفعه لذلك ، والذي يهمنا هنا هو أن السجلماسي يلتزم في النص الشاهد صمودَه للتنظير الصناعي الذي يأتي به يمتحنه ويقومه ويحكم له أو عليه بعيدا عن التعصب والهوَى وعن الزمان والمكان وشهرة القائل .

2 — ولست أريد هنا أن أقف مع كل آرائه في الأعلام الذين تعرض لهم فلذلك موضوع آخر نعالجه فيه بل إن رأيي الآن يدخل في إطار نموذجي لإبراز كيفية الطريقة التي اتبعها مع أعلام الفلسفة والنقد واللغويين والنحاة في سبيل إرساء قواعد نظريته النقدية .

لذلك سأكتفي هنا بإيراد نصوص مكملة للسابقة نسجل من خلالها جانبا منهجيا آخر في مناقشته للأعلام من خلال أقوالهم ومصادرهم التي حدد منها أزيد من ثلاثين مصدرا من عيون المكتبة العربية واليونانية يضاف إليها ما استطعت الاهتداء إليه بفضل نصوص كثيرة لم ينسبها لأصحابها . وهي نصوص ساقها مؤيدا أو مناقضا أو معدلا ، همه أن يجد فيها ما يدعم بناءه أو ما يطرح علَى أنقاضه بديلا يراه أصح :

— اعتدنا من السجلماسي تحديده الخاص للمصطلح اعتمادا علَى ثقافته العربية بكل علومها ، واليونانية بكل ما عرف العرب من مصادرها ، وقد يأتي تدعيما لرأيه بآراء الأعلام في الجزئيات التي تمس موضوعه ، فاستمع إليه مثلا في نوع (الاكتفاء بالمقابل) كيف يورد رأي

(57) المنزع 518 .

أرسطو وسيبويه في الموضوع ويناقشه من خلال هذا التحليل : « .. وجزئيات هذا النوع كثيرة ، وقد ألم بها النظار في أوضاعهم واستعمله فصحاء العرب في تصانيفهم علما منهم بشرفه في جنس الإيجاز ، وإحرازه مع الإيجاز المعنَى ، وأدائه له ، وإنبائه عنه ، فمن ذلك قول أرسطو في كتاب المقولات من كتاب الثمانية : المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف ، فحذف من الثاني وهو قوله (خاص) وأثبت مناسبه في الأول وهو قوله (عام) . وحذف من الأول قوله (وواحد بعينه) ، وأثبت مناسبه في الثاني وهو قوله (ومخالف) . وقال سيبويه في باب ترجمته : هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية..»[58] ثم يحلل الرأيين تحليلا مقارنا « على نهج (الحذف) في هذا المنزع»[59] .

— وفي مجال التحديد النظري لنوع (التسوير) يثير هذا النقاش في قوله : « وإن كان بعض البلاغيين ينكر هذا النحو من النظم : أبو علي الفارسي في بعض أوضاعه قال : وقد رأيت بعض من يتعاطَى البلاغة ينكر هذا النحو ، وإذا جاء في التنزيل وفي الشعر ثبت أنه ليس بموضع عيب . قلت : والظن بمن أنكره أنه لما سمع انكار النظار لهذا النحو من النظم في الحدود وفي البرهان في الصنائع البرهانية ظن ذلك علَى الاطلاق ، فأنكره هنا وأغفل الفرق بين العبارة البرهانية والعبارة البلاغية ، فإن البرهانية يشترط فيها من الاستعمال الألفاظ الأصلية ، والنظوم الأصلية غير المغيرة والمستعارة ، مع ما يشترط فيها ، ما لا يشترط في البلاغية ، فإنه يعرض في البلاغية بحسب موضوعها من الإبدال والتغيير في الألفاظ والنظوم عوارض توجب استعمال النظوم غير الأصلية المغيرة ،

(58) المنزع : 199 — 200 .

(59) المنزع : 200 .

وإيراد الأخص بعد الأعم ، والأعم بعد الأخص وغير ذلك ..»[60].

ـــ و(الرصف) جنس خامس يحسن أن نقف عنده وقفة أخرى . لأن السجلماسي عودنا الاتكاء علَى أرسطو عندما يستشهد به وبغيره في تزكية رأي من الآراء أو تقييده ؛ ولكنه هنا يخالفه عندما رآه تنكب عن الصواب وهو أحد مشائيه من العرب . ومع أن الضرورة تفرض علينا مراجعة النص كله لتتم لنا صورة المناقشة في أرضيتها وبعدها وعناصرها العامة . فإنني أكتفي بنقل هذه الفقرة منه فقطْ : «... وقول جوهر الرصف هو تركيب القول ، والقول المركب من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض ، واقتضاء بعضها وترتيب لبعض . وحاصل هذا الجنس هو وضع في القول . والوضع هو النوع السادس من الجنس الثاني المدعو العرض من كتاب المقولات . وقد تقرر هنالك أنه أعني الوضع : إما أن يكون للشيء بالإضافة إلَى ذاته كالأجزاء للإنسان فإنه لو لم يكن جنس غيره لكان وضع أجزائه معقولا ؛ وإما أن يكون له بالإضافة إلى شيء آخر وأنه لا يمكن أن يكون للشيء وضع بالإضافة ما لم يكن له وضع بذاته . والوضع بالمعنَى الأول هو الموجود للقول واللفظ مطلقا . وبالمعنَى الأول والثاني معا هو الموجود للقول في هذا الجنس . ولما تقرر أيضا في النوع الأول وهو المدعو (الكم) من هذا الجنس أيضا من كتاب المقولات أن منه ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض ، وما قوامه من أجزاء ليس لها وضع بعضها عند بعض[61] وتقرر أن الألفاظ والأقاويل هي من هذا النوع الثاني أعني مَا قوامه من أجزاء فيه ليس لها وضع بعضها عند بعض ، لزم في ذلك شك ورأي بديع منا لما في ظاهر الأمر من مخالفة لأرسطو وذلك أن نقول :

---

(60) المنزع : 327 ـ 328 .

(61) المنطق : 15/1 وما بعدها

ان القول وحروفه ينقضي بتقضي الأنات إذا كانت الحروف غير مقيمة ، وإنما يقع كل حرف في (انَ) من الزمان والأنات تنقضي أولا فتتقضّى بتقضيها الحروف فتنتهي إلَى آخر حرف من القول وقد تقضت الحروف المتقدمة فكيف يحصل القول قولا من أجزاء ليست موجودة فضلا عن أن يكون دالا ، وكيف يكون دالا فضلا عن أن يكون لها الوضع ، وإذ ذاك كذلك فالقول بالوضع للقول رأي خطأ وبديع ، والجواب أنه :

إن كان النوع من الكم الذي يكون لأجزائه وضع بعضها عند بعض هو الذي تكون أجزاؤه موجودة معا ، ويكون كل جزء منها في جهة ما ، وتكون تلك الجهة محدودة ، ويكون الجزء الذي يلي هذا في المرتبة محدودا ، فإنا نجد هذا بعينه في القول ، إلا أن وجود القول هو كنحو وجود الأشياء التي في التقضي الدائم والتغير الدائم . والوجه الذي يقال في تلك الأشياء إنها موجودة ينبغي أن يقال به في القول انه موجود ، وذلك كما نقول في النهار انه موجود وفي الليل إنه موجود ، وبالجملة في الزمان وفي الحرب إنها موجودة ، وجميع ما جرَى هذا المجرَى . والنظر في (كيف) وجود كل واحد من هذه الأشياء الموجودة ليس لها موضعه ، وحال القول في وجود هذا وثباته كحاله في دلالته علَى الأمر...»(62). وهكذا يستمر في هذا التحليل الذي يجمع بين الفلسفة والمنطق من جهة وتوظيفها الموجه بذكاء ومنهجية في رحاب الدرس النقدي من جهة أخرَى ، وعلَى القاريء أن يتتبع الجنس كله في تنظيره وصوره عبر خمس وعشرين صفحة لتتم له وحدة الصورة .

ــ أما أسلوبه في مناقشة النقاد العرب المتفلسفين فيتجلّى في هذا الرد القوي علَى قدامة بن جعفر في (نوع المطابقة) الذي نقتطف منه هذا

(62) المنزع : 337 ــ 339 .

الجزء نظرا لطوله ، يقول السجلماسي : « .. وعلى هذه الجهة نقل قوم من حذاق أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة — ومن هؤلاء الخليل بن أحمد ، والأصمعي ومن متأخريهم عبد الله بن المعتز — اسم المطابقة علَى معنَى المنافرة والمخالفة إلَى هذا النوع من علم البيان ... وقوم — ومنهم قدامة بن جعفر الكاتب — يرون أن المطابقة هي اشتراك المعنيين في اللفظ الواحد بعينه فيجمعها اللفظ لا المعنَى .. وليس الرأي الثاني عند قدامة فيما حكي عنه بشيء .. والنظر العدل المنزل للأشياء منازلها ، والموفيها حقوقها ، موجب ألا يشاح في التغيير والأسامي أصلا . ولا بوجه من الوجوه مع قيام المعاني وتصور جوهرياتها وطبائعها .. وأن يتقدم قبل فينعم الفحص عن المعاني ، ويبالغ ويستفرغ الوسع في البحث والتنقيب عن أبياتها وجوهرياتها وطبائعها .. لأنه قد تقرر أنه ليس من موضوع اللغة الأصيل ، وإنما هو مولّد لهج به قوم من الكتاب وناس من العلماء . إما لعدم البصر بلغة العرب . وإما للتساهل وترك التحقيق في استعمال هذه الأمور لاستمرار فيه كذلك بهذه الجهة ، وهو غلط ولحن غير مأبوه له ... وإن نكير قدامة هذا المعنَى وتلقيبه بهذا اللقب معا أو اللقب فقط ، محض التنكب عن النظر والتحقيق ، فإن كان قدامة ينكر وجود هذا المعنَى ، فإن ما عليه الأمر في نفسه والوجود وشهادة الحس والعقل قواض بتنقيض ما يقول ، وإن كان يرَى أن الشرف هو للمعنَى الذي يرَى هو تلقيبه باسم الطباق ونحن نلقبه بالتجنيس ، فهو لعمر الله مما ليس يقضي منه العجب الآخرون من قول : قلب الوجود وخالف الحقائق ، فإنه إن كان المعنَى الذي نلقبه نحن بالطباق مما يرجع إلَى المعاني ، والمعنَى الذي يلقبه هو به وهو التجنيس مما يرجع أمره إلَى مجرد اللفظ فقط ، وكانت المعاني ، كما قد أقر به جميع الأمم ، وشهد به كل الناس وأطبق عليه النظار ، وهو ما عليه الوجود والأمر في نفسه هي مقصودة علَى القصد الثاني وذلك من الأمر البين بنفسه . وقد قيل في ذلك في صنائع عدة ، فأنت تعلم ضرورة

فساد ما ذهب إليه قدامة وغيره في هذا الأمر..»[63] ثم يستعين على تزكية رأيه بـ (خطابة) أرسطو و (شفاء) ابن سينا. وله مع قدامة جولات كان فيها الناقد المنظر الذي لا يجارى في منهجه وقوة اطلاعه واستقلاله بالرأي عن كل المصادر والأعلام.

ولو أحصينا الوقفات الدقيقة والموضوعية التي وقفها ناقدنا من أعلام الثقافتين خدمة لمنهجه وتنظيره الاصطلاحي الفريد في سبيل وضع نظرية للنقد لاستطعنا الارتقاء بالمنزع إلَى مستوَى «المذهب» الجديد الذي جاء به السجلماسي وحَدد مقاييسه ورسم مناهجه، ولا يمكننا بحال أن نعطي لأنفسنا الإلمام الكامل بمضمون المنزع وتسجيل قضاياه المتنوعة، ولكننا نرجيء ذلك لوقفات أخرى نقفها ويقفها معنا القارىء بعد أن يقع الكتاب بين يديه ليجد فيه ما لم يجده في مضادر النقد الأدبي عند العرب إلَى الآن ـ ق هـ 8 ـ ويتتبع على ضوئها تركيبه الجديد للنقد الأدبي عند العرب الذي لم يدرس بعد الدراسة العلمية التي تقتضيها المناهج الحديثة ليتحدد المنظور المطلوب للبلاغة المطلوبة.

وإني لعلَى يقين أن (المنزع) سيدفع بالدارس الصبور إلَى إعادة النظر في أكثر من قضية من قضايا اللغة والنقد والبلاغة شريطة أن يفهم الفهم الواعي والموضوعي المطلوب في إطار منهجه ومصطلحاته من جهة وعلى ضوء المناهج الحديثة اللغوية والنقدية والأدبية من جهة أخرى.

كما أنني أخيرا لا أدعي الإحاطة بقضايا المنزع، فهو أكبر من أن يتحكم فيه تمهيد كهذا، لأنه مشروع متعدد التخصصات في اللغة والنقد والبلاغة والأدب والفلسفة والمنطق، لذلك أقف هنا مقدما للقراء هذه التحفة النقدية والبلاغية من المغرب وخصوصا للجامعيين وللباحثين المختصين.

---

(63) المنزع : 370 ـ 375.

المعجم الفلسفي

فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية

المعجم الفلسفي

فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية

— ا —

أراد الإرادة

النزوع عن إحساس أو تخيل ، كما أنها قوة فيها إمكان فعل أحد المتقابلين علَى السواء . وهي في المنطق تعني الانتقال من النتائج إلَى المبادىء ، ومن المعلولات إلَى العلل ، ومن المركب إلَى البسيط . ويفرق المؤلف بينهما وبين الوضع « علَى ما عهد في النظريات وفي الأصول » .

أسطقس الإسطقسات

لفظ يوناني بمعنَى الأصل ، ويرادفه العنصر ، وهي العناصر الأربعة التي تمثل المركبات . « والاسطقسات بسائط أول » كما يقول المؤلف . كما أنها عند القدماء قسم من الداخل لأن الداخل باعتبار كونه جزءا يسمَّى ركنا ، وباعتبار كونه جزءا بحيث ينتهي إليه التحليل يسمَّى اسطقسا ، وهكذا فالإسطقسات تعرف من تعريف الداخل . وانظر التفصيل في وجه العلاقة الأسلوبية في (المنزع) مستعينا بكتاب (الشعر) لأرسطو ص : 126 ترجمة بشر حيث نجد أن الأسطقسات تتركب من : الاقتضاب (المقطع) والرباط ، والفاصلة ، والاسم ، والكلمة ، والتصريف ، والقول .

اسم الاسم

لفظة دالة بتواطىء . مجردة من الزمان . وليس واحد من أجزائها دالا علَى انفراده . والجزء من الاسم البسيط ليس يدل علَى شيء أصلا . وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل علَى شيء ليس علَى الانفراد .

أشار الإشارة

شيء يخبر بشيء آخر أو يعرف به ويحل محله . ويبرز معناها الفلسفي عند المؤلف في وضعه إياها ضمن أربعة أنواع (أنظر : الكلام ..) وهي قسمان : حسية وذهنية ، وابن سينا يسمي الفصل المشتمل علَى حكم يحتاج في إثباته إلى دليل بالإشارة .

أصل الأصل

يقابل الفرع وهو الأول والمبدأ الأول الذي ليس مسبوقا بشيء إما زمانيا وإما منطقيا وإما معرفيا . فهو الذي يثبت حكمه بنفسه ويبني عليه غيره ، وجمعه أصول بمعنًى مبادئ . واللفظان مترادفان ، ويسمًّى الأصل أيضا بالموضوع مصادرة .

ألف التأليف

مرادف التركيب ، ولكنه أخص منه ، وهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، أو هو جمع أشياء متناسبة ، ويشعر بها انتسابه من الألفة .

ألي الآلة

وهي عند المؤلف بسائط ثواني بالقياس إلَى الأسطقسات كبسائط أول ، وتعني الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه كانتقال

الأسطقسات . أصول المركبات . إلَى أخلاط فإلى أعضاء آلية (أنظر ورودها عند المؤلف في أماكنها من المنزع) وتعني الحواس عند أرسطو وعلاقتها بالمنطق أن إطلاقها علَى العلوم الآلية جاء لتكون تلك العلوم واسطة في وصول أثرها إليها .

أن الأنـا

تجمع علَى الأنات . وتعني عند فلاسفة العرب القدماء الإشارة إلَى النفس المدركة التي يراد بها ما يشير إليه كل واحد بقوله (أنا) . يقول المؤلف : «إن القول وحروفه ينقضي بتقضي الأنات إذا كانت الحروف غير مقيمة . وإنما يقع كل حرف في أن من الزمان» وانظر بقية النص حينما يفصل القول في انتقاد رأي أرسطو في مقولة (الكم) .

أني الأنية

اصطلاح فلسفي معناه تحقق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية في تأكيد وقوة الوجود .

— ب —

برهن البرهان

ومنه العبارة البرهانية : قياس منطقي مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني . ويطلق عند القدماء على الاستنتاج العقلي الذي تلزم فيه النتيجة عن المبادىء اضطرارا . وبهذا التحديد يظهر التفسير الفاصل بين العبارة البرهانية والعبارة البلاغية عند المؤلف .

بسط البسيط

في اصطلاح الفلاسفة هو الشيء الذي لا جزء له أصلا كالوحدة . والنقطة ، وهو لفظ مولد يقابله المركب . والبسيط ، إما حقيقي ، أو عقلي ، أو خارجي ، أو عرفي ، أو إضافي ، وانظر التفصيل في (المنزع) .

بني البنيـة

ترتيب الأجزاء المؤلف منها الشيء . ولها معنًى خاص هو اطلاقها على الكل المؤلف من الظواهر المتضامنة . وينسب إليها المذهب البني أو البنيوي .

بين البين

عند المناطقة يطلق علَى قسمٍ من اللازم وهو أعم وأخص ، ويرد عند المؤلف في استعمالات عدة تثبت طابعها المنطقي . والبين من الدلالة بطريق الالتزام ، فإذا كان اللزوم قسمين : ذهني ، وخارجي ، فإن الذهني قسمان : بين ، وغير بين .

— ج —

جرد التجريد

انتزاع النفس للكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق المادة ولواحقها ، فيحدث للنفس من ذلك مبادىء للتصور وذلك بمعاونة استعمالها للخيال والوهم . وهو أصناف ومراتب مختلفة ومتباينة .

جزأ الجزء

ما يتركب الشيء منه ومن غيره سواء كان موجودا في الخارج أو العقل كالأجناس والفصول. والأجزاء هنا هي أدوات الصناعة التي يضعها المؤلف مرتبة في المنزع على جهة الجنس والنوع وتمهيد الأصل من ذلك للفرع، كما أن الجزئي يقابل الكلي.

ومنه تجزئة النسبة — الواردة بهذا الاسم عند المؤلف — وهي قسمة قدر نسبة على قدر نسبة أخرَى. وهذه التجزئة المعطية لهذه القسمة والمعروفة عند أرسطو هي التي سيطبقها المؤلف في (المنزع).

جمهر المعنَى الجمهوري

يرادف الموضوع الجمهوري للفظة من الألفاظ في معناها الأصلي الشائع عند الجمهور قبل تبلور دلالته في الصناعة النظرية، ويشكل الاختلاف.

جنس الجنس

قسم من الألفاظ الخمسة المركبة التي هي: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام. ومعنَى الجنس: المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع وبالحقيقة في جواب ما هو، وقد يرتقي الجنس إلَى جنس الأجناس وهو جنس ما لا جنس فوقه وإلى الجنس المتوسط وهو ما فوقه وتحته جنس، وإلى الجنس السافل أو الأخير وهو ما ليس تحته جنس.

ويرد في الكتاب أحيانا بمعنَى النوع كما هو الشأن عند الفارابي، فهو نوع بالنسبة لما فوقه. جنس بالنسبة لما تحته. وهو أيضا عند المؤلف: «أصل لكل شيء تتفرع منه أنواعه، وتعود كلها إليه كالإنسان فهو جنس. وأنواعه: رومي وعربي وزنجي وأشباه ذلك».

جهت الجهة

في ذوات الجهة هي اللفظ الدال على كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية. والألفاظ الدالة على الجهة ثلاثة وهي : واجب، وممتنع، وممكن، وتعني أيضا عند المؤلف «الجهة على ما عرف في المنطق».

جهل التجاهل

يطلق في اصطلاح المناطقة على تجاهل المطلوب. وهو قياس مغالطي يقوم على إثبات أمر غير المتنازع فيه أو رفضه. وهو ما يعنيه المؤلف بقوله «لكنه أخرج الكلام مخرج الشك والتجاهل».

جوهر الجوهر

يقابله العرض. وهو إما صورة، أو هيولى. أو جسم. أو نفس، أو عقل. والجوهر هو أصل المركبات. ويطلق على معان منها أنه هو الذي يحمل المتضادات في أنواعه من غير تبدل يلحقه في ذاته.

— ح —

حاكى المحاكاة

تطلق عموما على التقليد والمشابهة في القول أو الفعل أو غيرهما. ومن ذلك قول أرسطو بأن الفن محاكاة للطبيعة، ومن طرق المحاكاة التمثيل. وعند المؤلف أيضا «أن التخييل هو المحاكاة والتمثيل».

حال الحال

أعم من الصورة لصدقه على العرض أيضا، وكون الصورة لا تصدق إلا على الجوهر، وإذا أطلق لفظ الحال على الهيئة النفسانية دل عليها أول

زمان حدوثها قبل أن ترتسخ. فإذا ارتسخت سميت ملكة إذا ثبتت. وحالا إذا كانت سريعة الزوال ؛ وبهذا كانت الصفة أعم من الملكة ؛ وهذا التفسير هو الذي يبرز استعمال المؤلف لها ضمن أربعة أنواع (أنظر الكلام..) كتفريق بين البيان النظري الصناعي والبيان البلاغي.

حدد الحـد

في اصطلاح المنطقيين هو ما تنحل إليه القضية كالموضوع والمحمول إذ منهما تتألف القضية والحدود بهذا المعنَى إما أن تكون مشخصة ، أو مجردة ، أو عامة ، أو خاصة ، أو مفردة ، أو جمعية ، أو موجبة ، أو سالبة . وفي كل قياس ثلاث قضايا : مقدمتان ، ونتيجة..

حسس الحـس

هو الحركة . وعند الفلاسفة هو الإدراك أو الفعل بإحدَى الحواس ؛ والحواس عند أرسطو هي المشاعر الخمس : البصر ، والسمع ، واللمس ، والذوق ، والشم ، وهي حواس ظاهرة تقابلها خمس باطنة هي : الحس المشترك ، والخيال ، والوهم ، والحافظة ، والمتصرفة .

حصَى الإحصاء

هو العلم الذي يجمع عددا كبيرا من ظواهر كل نوع من الموجودات لتنسيقها وكشف علاقتها الدالة علَى أسبابها .

حقق الحقيقة

هي الماهية أو الذات . فحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة ، وباعتبار تشخصه هوية ، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية ، وهذا هو ما يقتضيه معناها في سياق عبارة المؤلف « فإن اللزوم

ليس هو موفيا قول جوهر هذا النوع بل أخلق به أن يكون من لواحق الحقيقة » .

حمل المحمول

هو المحكوم به في القضية الحملية دون الشرطية التي تقابلها ، وهي تتألف من إيقاع النسبة بين شيئين هما الموضوع والمحمول اللذان يمثلان المسند والمسند إليه عند النحاة مثلا ..

حمل الحمل

إلحاق الشيء بشيء في حكمه ، أو نسبة أمر لأمر إيجابا وسلبا . والمحمولات هي : المحمول ، والموضوع ، والماهية ، والذاتي ، والعرضي . كما أنه من جهة ينقسم إلى حمل المواطأة والاشتقاق — كما هو الحال عند المؤلف — فالأول أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة ، والثاني — أي حمل الاشتقاق — أن ينسب إلى الشيء دون أن يحمل عليه .

— خ —

خصص الأخص

أو التخصيص والمخصص ، يعرفه المؤلف بأنه هو ما يعني جزئيا إما نوعا أو شخصا ، وهو — في الفاعل — إما كلي أو جزئي ، وانظر تفصيل ذلك في المنزع .

خطب الخطابة

قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه ، أو مظنونة .

خيل التخييل

والتخيل هو المحاكاة والتمثيل كما مر بنّا عند المؤلف ، وهو قوة مصورة أو ممثلة للأشياء الغائية . ويقول المؤلف : « إن القول المخيل هو القول المركب من نسبة أو نسب الشيء إلى الشيء دون اغتراق » .

— د —

دلل الاستدلال

وينقسم عند الفلاسفة القدماء إلى ثلاثة أنواع : القياس ، والاستقراء . والتمثيل . لأنه إما أن يحكم على الجزئي لثبوت ذلك الحكم في الكلي وهو القياس . أو يحكم على الكلي لثبوته في الجزئي لثبوت الحكم في جزئي آخر وهو التمثيل .

دلل الدلالة

هي لزوم العلم بشيء علم بشيء آخر ، فالأول دال ، والثاني مدلول ، فإن كان الدال لفظا كانت الدلالة لفظية ، وإلا فهي غير ذلك . وكل منها ينقسم إلى : عقلية ، وطبيعية ، ووضعية ، وتهمنا هنا الوضعية التي تعني أن يكون بين الدال والمدلول علاقة الوضع على المعنَى ، وهي تنقسم إلَى دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام . وانظر الأنواع الأخرَى كالظهورية والنصوصية في (المنزع) .

— ذ —

ذوت الذات

هو الموضوع ويقابله المحمول ، ولها عدة معان ، أنظر تفصيلاتها في معجم صليبا (الذات) .

ذهب المذهب

الطريقة ؛ وهو مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية ارتبطت ببعضها ارتباطا منطقيا حتَّى صارت ذات وحدة عضوية منسقة ومتماسكة وهو أعم من النظرية .

— ر —

ركب التركيب

يرادف الترتيب والتأليف ، إلا أن الترتيب أخص ، يقول ابن سينا : وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذي يدل على معنًى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ، ومن معانيها يلتئم معنًى الجملة . وهو التركيب الذي لا يصدق ولا يكذب ، كما يشير إلى ذلك المؤلف كثيرا .

— س —

سبب السبب

هو ما يكون الشيء محتاجا إليه في ماهيته أو في وجوده ؛ وهو مرادف للعلة ، ولكن النظار يفرقون بينهما من وجهين : أحدهما أن السبب ما يحصل الشيء عنده لا به ، والعلة ما يحصل به . والثاني أن المعلول ينشأ عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط . وينقسم السبب إلى تام وهو الذي يوجد السبب بوجوده ويرادف العلة ، وغير تام وهو الذي يتوقف وجوده المسبب عليه . لكن المسبب لا يوجد بوجود السبب وحده .

سفسط السفسطة

والسفسطائية تطلق فلسفيا على الحكمة المموهة . وتطلق على القياس الذي تكون مقدماته صحيحة ونتائجه كاذبة رغم مطابقته لقواعد المنطق.

فالقياس المركب من المشبهات بالواجبة القبول يسمّى قياسا سفسطائيا .

سلب الأسلوب

عند الفلاسفة هو الكيفية التي يتم بها التعبير على الأفكار وعلى نوع الحركة التي يحملها فيها .

سلب السلب

يقابل الإيجاب . والمراد به مطلقا رفع النسبة الوجودية بين شيئين ، وقد يراد بالايجاب والسلب الثبوت واللاثبوت ، فثبوت شيء لشيء إيجاب ، وانتفاؤه عنه سلب . والسلب في القضية الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع ، فالقضية الموجبة ما اشتملت على الايجاب والقضية السالبة ما اشتملت على السلب .

سوق المساوقة

هي التلازم بين الشيئين بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر في مرتبة ، كما تستعمل المساوقة فيما يعم الاتحاد في المفهوم ، والمساواة في الصدق ، فتشمل الألفاظ المرادفة والمساوية .

— ش —

شرك الاشتراك

قسمان : معنوي ولفظي ، فالأول كون اللفظ المفرد موضوعا لمفهوم عام مشترك بين الأفراد ، وينقسم إلى المتواطيء والمشكك : أما المتواطيء فهو الموضوع لأمر عام بين الأفراد على السواء ، وأما المشكك فهو اللفظ الموضوع لأمر عام مشترك بين الأفراد لا على السواء بل على التقارب .

والاشتراك اللفظي هو كون اللفظ المفرد موضوعا لمعان مختلفة كلفظ العين . أو لمعان متقاربة كلفظ العقل .

شعر الشعر

قياس مؤلف من مقدمات تنبسط معه النفس وتنقبض ، وانظر مفهوم الشعر كصناعة نظرية في المنزع .

شك المشكك

أو التشكيك هو كون اللفظ موضوعا لأمر عام مشترك بين الأفراد لا على السواء بل على التفاوت ويقابله التواطؤ (وانظر الاشتراك) .

— ص —

صدق التصديق

هو التصور المصحوب بحكم ، والتصور يكتسب بالحد وما يجري مجراه ، كما أنه إدراك للماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات ، وهو إما تصديق مركب أو بسيط .

صنع الصناعة

والصنعة هي العلم المتعلق بكيفية العمل ، ومنه صناعة المنطق . وتصير العلوم والأفكار صنائع عندما تنحصر في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم كما فعل السجلماسي في مجموع (المنزع) . والصناعات الخمس عند المنطقيين هي : البرهان ، والجدل ، والخطابة ، والشعر ، والمغالطة .

صنف التصنيف

هو التأليف والترتيب ، وهو في المنطق يبدأ بالأفراد التي تجمع حسب الصفات المشتركة بينهما ، وتفرق حسب صفاتها أو خواصها المختلفة فتوضع المتفقة منها في فآت ، والفآت في أنواع ، والأنواع في أجناس .

صور الصورة

هي الشيء الذي تدركه النفس الباطنة والحس الظاهر معا ، وهي فعل أول للهيولَى من حيث هي قوة صرفة تعطي للهيولَى الوجود بالفعل في ماهية معينة وهي أنواع .

— ض —

ضدد الضد

يطلق على كل وجود في الخارج مساو في قوته لموجود آخر مانع له ؛ أو على موجود مشارك لموجود آخر في الموضوع معاقب له .
ويطلق اسم القضيتين المتضادتين على الكليتين المشتركتين في الموضوع والمحمول والمختلفتين في السلب والإيجاب .

ضدد التضاد

هو التباين والتباين التام . والقضيتان — كما يحدد المؤلف — المتضادتان هما الكليتان المختلفتان في الكيفية أي السلب والإيجاب ، وسميتا كذلك لأنهما لا تصدقان معا ولكن قد تكذبان معا .

— ط —

طلق المطلق

ما يطلق على واحد معين ، ومنه المطلقة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، وكذلك المطلقة الاعتبارية وهي الماهية التي اعتبرها المعتبر ولا تحقق لها في نفس الوقت .

— ع —

عرض العارض

أعم من العرض العام إذ يقال للجوهر عارض كالصورة تعرض على الهيولى ، ولا يقال له عرض والعارض للشيء هو ما يكون محمولا عليه خارجا عنه .

عرض العرض

يقابل الجوهر ، ومنه العرض العام ، وهو كل كلي مفرد عرضي أي غير ذاتي يشترك في معناه أنواع كثيرة كالبياض للثلج مثلا بعد ألا يكون مفهوما للماهية ، فإن وقوع العرض على هذا وعلى الذي هو قسم للجوهر في الوجود وقوع معنيين مختلفين ، وبهذا فإن (عارض) ليس مرادفا للعرض لأن الأول أعم من الثاني . والعرض — بسكون الراء — من الزمام يساوي الزمان الحاضر .

عقل العقل

له معان كثيرة ، منها أنه جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها ، وهو جوهر ليس مركبا من قوة قابلة للفساد ، وإنما هو مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله . ورابع المعاني أنه قوة النفس التي بها يحصل تصور

المعاني . والفرق بينه وبين الحس أن العقل يستطيع أن يجرد الصورة عن المادة ولواحقها .. وعدم استطاعة الحس ذلك .

علم العلامة

يضعها المؤلف ضمن أربعة أنواع (الكلام . والإشارة . والحال . والعلامة) وهي وسيلة من وسائل عدة لتعريف المجهول مثل الحد . والرسم ، والمثال ، والاسم . والعلامة كالاسم ليست تعريفا لمجهول بل تنبيها وإخطارا .

— غ —

غي الغاية

أو الغائية : ما لأجله وجود الشيء ، والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واستئناف فهو الغاية . وهي علة العلل لأنها الفاعل الأول والمحرك في كل شيء .

— ف —

فرع الفرع

خلاف الأصل فهو اسم لشيء يبنَى على غيره ، فالأصل محتاج إليه والفرع محتاج .

فصل الفصل

يطلق عموما على جملة الموضوعات التي تربط صفات مشتركة ، وهو الكلي الذاتي الذي يقال على نوع تحت جنس في جواب أي شيء هو منه . وللفصل معنيان : ما يتميز به شيء عن شيء ذاتيا كان أو عرضيا .

لازما أو مفارقا ، شخصيا أو كليا ، وهو مرادف للفرق . وما يتميز به الشيء في ذاته وهو الجزء الداخل في الماهية .

فعل الفاعل

هو الذي يفيد الشيء وجوداً بعد عدمه ، وهو إما علة للصورة وحدها أو للصورة والمادة ، ثم يصير بتوسط ما هو علة له منهما علة للمركب . وهو بهذا قوة فعلية بها يصير الشيء مقوما للآخر أو متغيرا أو ثابتا وهو بهذا يصح أن يصدر عنه الفعل مع قصد وإرادة ، كما أنه بهذا المفهوم يمثل القاعدة التي تحدد معنَى المصطلح وتفريعاته في (المنزع) .

فعل الانفعال

مقولة أن ينفعل ضد مقولة أن يفعل فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثير أولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع مادام منقطعا . وهو أنواع منها شيء يجري على خلاف ما يجري به الأمر الذي هو بالتمييز والفكر ، وهو أنواع وهذا هو النوع المقصود في استعمال المؤلف والذي ينعته « بالانفعال التخييلي وهو بالجملة غير فكري » .

فعل الفعل

مرتبط بالفاعل وهو الهيئة الحاصلة بسبب التأثير والوجود بالفعل — كما عند أرسطو — مقابل للوجود بالقوة ، وهو قسم من أقسام العرض لأن الوجود ينقسم إلى ما هو بالقوة وما هو بالفعل ، فإذا قلت إن الشيء كان موجودا بالقوة ثم صار موجودا بالفعل عنيت به أنه يمر بثلاث حالات وهي : الإمكان ، والتهيؤ ، والتحقق ، فقولك : ان الشيء موجود بالفعل مضاد لقولك انه موجود بالقوة .

— ق —

قبل التقابل

— والمتقابلات — في المنطق له وجهان : تقابل الحدود ، وتقابل القضايا . فالأول متقابلاه لا يجتمعان في شيء واحد في زمن واحد وهو أربعة أقسام : تقابل السلب والايجاب ، تقابل المتضايفين ، تقابل الضدين ، تقابل العدم والملكة . والثاني يطلق على القضيتين المختلفتين بالكم أو بالكيف أو بهما معا ، وموضوعهما ومحمولهما واحد . وهو أربعة أقسام اكتفينا بما سبق .

قرأ الاستقراء

عند المنطقيين هو الحكم على الكلي لثبوت ذلك الحكم في الجزئي ، وفي (النجاة : 90) لابن سينا : « الاستقراء هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي ، إما كلها وهو الاستقراء التام ، وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور » أي الاستقراء الناقص ، وهذا بحسب النظر إلى الجنس وإلى أنواعه » .

قرن الاقتران

اقتران الشيء بالشيء : اتصاله ومصاحبته له إما لوجودهما معا في الزمان أو المكان ، واما لتغير أحدهما بتغير الآخر . وقانون الاقتران هو أحد القوانين الثلاثة التي وضعها أرسطو لتفسير تداعي الأفكار ، ومن ذلك الارتباط الاقتراني الناتج عن وجود حالتين في النفس .

قدم المقدمة

قول يوجب شيئا لشيء ، أو يسلب شيئا عن شيء جعلت جزء قياس . فالمقدمات اذن مبادىء الاستدلال . والمقدمة أعم من المبدا لأن

المبدأ ما تتوقف عليه المسائل بلا واسطة . والمقدمة ما تتوقف عليه المسائل بواسطة أو بلا واسطة . وهي عند المؤلف تعني المقدمة الكلية وغيرها .

قسم القسم

وكذا القسيم : من الشيء ما يكون مندرجا تحته وأخص منه كالاسم فإنه أخص من الكلمة ومندرج تحتها . والجزئيات المندرجة تحت الكلي إما أن يكون تباينها بالذاتيات أو بالعرضيات أو بهما . فالأول أنواع ، والثاني أصناف ، والثالث أقسام . وقسيم الشيء هو ما يكون مقابلا للشيء ومندرجا معه تحت شيء آخر كالاسم فإنه مقابل للفعل ومندرجان معا تحت الكلمة التي هي أعم .

قضي القضية

ومنها القضية الشعرية والخطبية : تعني في المنطق قولا يصح أن يقال لقائله انه صادق أو كاذب ، أو هي كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب ، وهي إما جملية أو شرطية ، كما أنها أنواع يهمنا منها القضية النظرية التي يسأل عنها وتثبت في العلم بالدليل ، وهي في أوضاعها المختلفة مسألة ، ومطلب ، ونتيجة ، وأصل ، وقاعدة ، ومقدمة ، وخبر .

قنن القانون

هو القاعدة المنطقية التي يجب أن تؤدّى إلى بلوغ الحقيقة . ومعرفة القياسات هي الطريق ــ الآلة ــ المؤدية إلى اكتساب العلوم البرهانية . وهي أصناف تقتضيها أصناف العلوم ومناهجها ومنها : القوانين الكلية ، وهي الكليات الخمس المعروفة في المنطق .

قوة القوة

هي مبدأ الفعل سواء كان بشعور وإرادة أولا . كما أنها مقابلة للفعل . ومعناها الاستعداد الذي في الشيء ، والامكان الذي فيه لأن يوجد بالفعل . فالشيء الذي وجوده في حيز الإمكان موجود بالقوة ، والشيء الذي خرج من حيز الامكان إلَى حيز الفعل موجود بالفعل ، والفرق بين القوة على الفعل ، والقوة المقابلة له بالفعل : أن هذه القوة الأولَى تبقَى موجودة عندما يفعل ، والثانية انما تكون موجودة مع عدم الذي هو بالفعل . وتكون القوة إما باعثة . أو فاعلة . أو عاقلة ، أو مفكرة ، أو حافظة .

قول القول

— والأقاويل — هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة ، أو المفهوم المركب العقلي في القضية المعقولة ، وعلم الألفاظ المركبة هو علم الأقاويل التي تصادف مركبة . فالقول عملية عقلية منظمة تنظما منطقيا . وعلم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان : ما يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب ، وما يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه ، واللفظ إما اسم أو فعل أو حرف ، ولكل واحد حده عند المناطقة فليطلب .

قول المقولة

هي المحمول ، ووجه إطلاقها علَى المحمول كون المحمول في القضية مقولا على الموضوع ، وجمعها مقولات وهي الأجناس العشرة العالية التي وضعها أرسطو وهي : الجوهر ، والإضافة ، والكم ، والكيف ، والمكان

(الأين) . والزمان (متَى) . والوضع . والملك . والفعل ، والانفعال .

قيس القياس

منطقيا هو قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها ، بذاتها . لا بالعرض ، قول آخر غيرها اضطرارا وهو أنواع منها عند المؤلف : القياس الحملي أو الاقتراني وهو الذي يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه ما . بل بالقوة . وكذلك القياس الجملي الوارد بكثرة في المنزع .

— ك —

كلم الكلام

يضعه المؤلف ضمن أربعة أنواع (الاشارة .. الخ) تحت جنس كلي ، فالكلام إذن صناعة . وعلم ، أو كما يقول الفارابي : إن الكلام صناعة يقتدر بها الانسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة ، وانظر التفصيل الفلسفي كما يضعه المؤلف مقابل الاستعمال البلاغي .

كلي الكلية

تقابل الجزئية أو التجزئة . وهي صفة لما هو كلي ، والكلي هو الشامل لجميع الأفراد الداخلين في صنف معين ، واللفظ المفرد الكلي — كما يقول ابن سينا — هو الذي يدل على كثيرين بمعنًى واحد متفق وهو قسمان : حقيقي ، وإضافي . والكليات الخمس التي تكون القضية الكلية في المنطق هي : الجنس . والنوع . والفصل . والخاصة . والعرض العام .

كمي الكم

والكمية : اسم لما يجاب به عن السؤال بكم . والكمية إما متصلة أو منفصلة . وكمية الحد في المنطق هي : ما صدقه . والحدود تنقسم بحسب الكم إلَى كلية . وجزئية . ومنفردة .

كيف الكيف

والكيفية : اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف . ومعناها صفة الشيء وصورته وحاله وهي إحدَى مقولات أرسطو . وتعرف بأنها هيئة قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته (أنظر الكم) .

— ل —

لأم الملائمي

يضعه فلاسفة العرب — ومنهم المؤلف — في مقابل المنافري . وهو في (المنزع) جنس من الأجناس ومعناه الشيء المتفق والمتسق الأجزاء المتناسبة مع بعضها البعض .

لزم اللزوم

حصول شيء عن شيء . وهو ذهني . وخارجي . فالذهني : ما يلزم من تصوره في الذهن تصور شيء آخر . والخارجي : ما يلزم من تحققه في الخارج تحقق شيء آخر معه . فاللزوم إذن علاقة منطقية بين المبادىء والنتائج في قضيتين .

— م —

مثل المثال

يعرفه المؤلف بأنه « هو اللفظ الدال علَى المعنَى المجرد في الذهن عن كل ما من شأنه أن يقترن به » فهو النموذج أو الجزئي الذي يذكر لايضاح القاعدة. وينعت المصدر بالمثال الأول.

مثل التمثيل

قياسا هو اثبات حكم في أمر لثبوته في آخر لعلة مشتركة بينهما ، وسمي الشيء المحكوم عليه فرعا والشيء المنقول منه الحكم أصلا أو مثالا ، والعلة المشتركة بينهما جامعة. والتمثيل أيضا يعني : الاستيعاب ، والمشاكلة ، والموافقة ، والمشابهة ، وكلها اصطلاحات يستعملها السجلماسي.

محل المحال

ما يمتنع وجوده في الخارج ، والممتنع ما يستحيل وجوده منطقيا ، ويقول ابن سينا : ان كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكنا أن يوجد ، أو محالا أن يوجد ، والمحال أن يوجد أو لا يوجد.

مدد المادة

تقابل الصورة ، وهي التي يحصل الشيء معها بالقوة ، أو أنها تعني الزيادة المتصلة. والمواد الجزئية هي عناصر الصناعة المقصودة هنا ، وتدل المادة هنا أيضا على المعطيات الطبيعية والفعلية المعينة التي يتألف منها الفكر.

مشى المشاؤون

هم الأرسطيون . سموا بذلك لأن أستاذهم أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشيا . يقول ابن سينا : وان كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصه ، ومتشوق معشوق يخصه علَى ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصلي الحكمة المشائية .

معد المعاداة

هي عبارة عما يتوقف عليه الشيء ولا يجامعه في الوجود كالخطوات الموصلة إلَى المقاصد فإنها لا تجامع الوجود .

مكن الممكن

عند المؤلف جنس عال وهو ما يساوى فيه الوجود والعدم ، كما أنه إحدَى مقولات الجهة . ويقابله الممتنع . ويستعمله المؤلف بجانب الوجود ، يقول ابن سينا : إن الواجب الوجود هو الموجود الذي متَى فرض غير موجود أو موجودا لم يعرض منه محال .

مهي الماهية

أو المائية : تقابل الوجود وتسبقه ، وتطلق غالبا علَى الأمر المتعلق من الانسان وهو الحيوان الناطق ، بقطع النظر عن الوجود الخارجي ، وهي أنواع وتتحقق بمجموع الذاتيات المقومة للشيء .

— ن —

نزع المنزع

جمع منازع وهي الهيئات الحاصلة عن كيفيات مآخذ الشعراء في أغراضهم ، وأنحاء اعتماداتهم فيها ، وما يميلون بالكلام نحوه أبدا أو

يدهبون به إليه حتّى يحصل بذلك الكلام صورة تقبلها النفس أو تمتنع من قبولها . والمؤلف في (منزعه) يقصد هذا المنحَى المنطقي في الكلام .

نسب النسبة

هي إيقاع التعلق بين الشيئين . وهي إما نسبة توافق . أو تشابه . أو تماثل ، أو تعلق ، والنسبة الثبوتية ثبوت شيء لشيء كثبوت المحمول للموضوع وهو الإيجاب . والنسبة السلبية انتفاء شيء عن شيء كانتفاء المحمول عن الموضوع وهو السلب . والشيء الأول يسمًّى منسوبا ومحكوما به ؛ والشيء الثاني يسمًّى منسوبا ومحكوما عليه . وإدراك تلك النسبة يسمًّى حكما ، والاتحاد في النسبة يسمًّى مناسبة أو تناسبا .

نشأ المعنَى الناشيء

أو الحادث يقابل المعنَى الجمهوري وهو المعنَى الذي يكتسبه المصطلح عند خضوعه لقانون المنطق والنظر الفلسفي بصفة علمية محددة .

نفر المنافري

مصطلح يستعمله المؤلف كغيره من الفلاسفة بمعنَى الشيء غير المقبول أو المكروه أو المرغوب عنه أو المنافي . وهو عند المؤلف جنس من الأجناس ينعته بالجنس المنافري في مقابل الجنس الملائمي ، ويعني عنده المضادة والمخالفة .

نفس النفس الناطقة

أو الإنسانية ، أو المفكرة ، سميت بذلك من جهة ما تدرك الكليات وتفعل الأفعال الفكرية ، أو هي الجوهر المجرد عن المادة القابل للمعقولات ، وتنقسم قوة النفس إلَى قوة عاملة ، وقوة عالمة ، وكل

واحدة تسمَّى عقلا باشتراك الاسم ، فالقوة العاملة هي العقل العملي ، والقوة العالمة هي القوة النظرية ، أو العقل النظري .

نظم النظم

ويجمع على نظوم : صناعة تقتضي منهجا من التأليف يهدف تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات علَى حسب ما يقتضيه العقل في الانتقال من موضوع الطلب إلَى الحد الأوسط ثم منه إلَى محموله حتَّى يلزم منه النتيجة .

نظر النظر

والنظرية : قضية تثبت ببرهان ، وهي عند الفلاسفة تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسقة تهدف إلَى ربط النتائج بالمبادىء ، ولها اطلاقات خمس تنظر في معجم صليبا (النظر) .

نهج المنهج

والمنهاج على العموم هو الطريق الواضح في التعبير عن شيء ، أو في عمل شيء ، أو في تعليم شيء طبقا لمباديء معينة وقواعد مؤكدة تراعى بدقة بغية الوصول إلَى غاية معينة ، وهذا ما قام به السجلماسي في فصول منزعه .

نوع النوع

قسم من الألفاظ الكلية الخمسة ، وهو اسم دال على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص ، كما أنه نوعان : حقيقي وهو : كلي على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ، ومنه الكلي أي الجنس . والنوع الثاني : إضافي وهو : ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولا أوليا أي

بلا واسطة تهربا من الصنف فإنه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو.

وبينما يرتقي الجنس إلى جنس الأجناس ، ينتهي الانحطاط بالنوع إلى نوع لا نوع تحته ويسمًّى نوع الأنواع ؛ ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو. وبهذا التنازل والتصاعد يقسم المؤلف منزعه انطلاقا من الجنس.

— هـ —

هوَى الهوية

كلمة أجنبية ترجمها العرب لتدل على المحمول في ارتباطه بالموضوع في جوهره ، وهو حرف (هو) في قولهم : زيد هو حيوان أو إنسان. وهو مرادف لاسم الوحدة والوجود ، وهوية الشيء أو عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كل واحد.

هيل الهيولى

تعني الأصل والمادة وفي الاصطلاح هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال ، وليس لهذا الجوهر صورة تخصه إلا معنًى القوة وهي الهيولَى المطلقة.

— و —

وجب الإيجاب

هو إيقاع النسبة وإيجادها. وفي الجملة هو الحكم بوجود محمول لموضوع ، وهو مع السلب — عند المؤلف — جنس عال للقول مقول لكون الممكن والواجب جنسين للمعاني.

وجب الواجد

عند المؤلف جنس عال للمعاني وهو ما تقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما . كما أنه مرادف للضروري وأخص منه أحيانا .

و

العقلي والحسي : مقابل للعدم وهو كون شيء حاصلا في التجربة إما حصولا فعليا فيكون موضوع إدراك حسي أو وجداني ، وإما حصولا تصوريا فيكون موضوع استدلال ، ما يعنيه المؤلف بقوله : الوجود العقلي والحسي .

وصل الوصلة

عطف بعض الجمل علَى بعض ، أو إضافة بعض الألفاظ علَى النص لتوضيح معناه وذلك بادراك النسب والوصل بين الأشياء كما يقول المؤلف .

وضع الموضوع

عموما هو مادة الكلام . وموضوع كل علم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، والموضوع في المنطق هو الذي يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له أو ليس بموجود له كالمبتدأ في النحو في مقابل الخبر كمحمول .

وضع الوضع

تعيين الشيء للدلالة على شيء ، والشيء الأول لفظا كان أو إشارة أو هيئة ، والثاني هو المعنَى الموضوع له ، ويجاري المؤلف أرسطو باعتبار الموضوع عندهما مقولة من المقولات .

وطيء الموطيء

من المتواطيء وهو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه علَى أفراده الذهنية والخارجية على السوية ، كما أنها من التواطؤ وهي التوافق والانطباق بمعنًى واحد كما ينطبق اسم الجنس على كل نوع من أنواعه ، واسم النوع على كل فرد من أفراده . ويعرف الغزالي المتواطئة بأنها هي التي تدل على أعيان متعددة بمعنىً واحد مشترك بينهما كدلالة اسم الانسان على زيد وعمرو . وبهذا تكون المتواطئة من الكليات الخمسة فإنها بالنسبة إلى جزئياتها متواطئة واقعة عليها بالسوية . ويعرفها صاحب الطراز بأنها من الألفاظ المطلقة على معان متغايرة يجمعها أمر واحد معنوي تكون مشتركة فيه ، وبهذا التحديد المتكامل يتضح مصطلح الموطيء في استعمال المنزع كله .

الكتاب

المنزع البديع

في تجنيس أساليب البديع

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على مولانا محمد وآله وسلم[1].

قال شيخنا[2] الأستاذ الأكمل، العالم الأوحد الأفضل، القدوة الصدر المتفنن (المتقن)[3] الأحفل، أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الأنصاري (السجلماسي)[4] (رحمه الله)[5]:

الحمدُ للَّهِ المُمْتَنِّ علينا بشَرَف النُّطق[6]، المُسْجِلِ (1) لنا من حسن بيانه بإحراز خَصْلِ[7] السَّبْق (2) الناهجِ بهذه الصَّنعة البلاغية والمَلَكةِ البيانية إلى الوقوف على لطائف معاني تنزيله أنهجَ الطُّرق، الميسِّرِ بها على خواص عباده أنموذجاً من معرفة وجه إعجاز نَظْمه كافَّةَ الخَلْق، الفاتِقِ (3) ببديعِ بديعِ مباهجِ[8] مناهجِ (4) سحرِها الألسنة أبدعَ الفَتْق، والصلاةُ على سيدنا محمد رسولِه الصادعِ — في أفصح جوامع

---

(1) — ب: صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما.
(2) — ب: قال الشيخ.
(3) — ساقطة من ب.
(4) — ساقطة من أ ومن ب. والزيادة من عنوان أ.
(5) — ساقطة من أ.
(6) — ب: المنطق.
(7) — ب: نصل. وسيرد اتفاق النسختين على (خصل) في نوع (الموازنة). والخصل في النضال: الخطر الذي يخاطر عليه. يقال: رمى فأخصل: أي أصاب في الرمي وغلب.
(8) — أ: مناهج.

---

(1) المعطي بسخاء. من أسجل الرجل: كثر خيره (اللسان: سجل).
(2) كناية عن الظفر.
(3) فتق الألسنة: جعلها تفصح وتبين.
(4) أنظر ملحق المصطلحات.

الكلم — (5) بالحق ، ونبيِّه الداعي في أبلغ أصيل منطق العرب إلى الصِّدق ، وعلى آله وصحبه وسلَّم كثيراً .

وبعدُ ، فقصْدُنا في هذا الكتاب الملقبِ بكتاب « المَنْزَع (6) البديع في تجنيس أساليب البديع » إحصاء (7) قوانينِ (8) أساليبِ (9) النُّظُوم[9] (10) التي تشتمل عليها الصناعة (11) الموضوعةُ لعلم البيان وأساليبِ البديع ، وتجنيسُها في التصنيف (12) ، وترتيبُ أجزاء (13) الصناعة في التأليف (14) ، على جهة الجنس (15) والنوع (16) ، وتمهيدِ الأصل (17) من ذلك للفرع (18) ، وتحريرُ تلك القوانين الكلية ، وتجريدُها (19) من المواد[10] الجزئية (20) بقدر الطاقة ، وجهد الاستطاعة ، واللّهُ تعالى وليُّ التسديد (أ 2) ، والكفيلُ بالتأييد ، فنقول :

إن هذه الصناعة الملقبةَ بعلم البيان ، وصنعةِ البلاغة والبديع ، مشتملةٌ على عشرة أجناس (عالية)[11] (21) وهي : الإيجاز ، والتخييل ، والإشارة ، والمبالغة ، والرصف ، والمظاهرة ، والتوضيح ، والاتساع ، والانثناء[12] ، والتكرير :

---

(9) — ب : المنظوم .
(10) أ : المراد .
(11) — ساقطة من أ .
(12) — أ : الاكتناء .

---

(5) جوامع الكلم عِند الشعراء : أن يضمن الشاعر شعره الموعظة والحكمة والشكوى من الزمان ويأتي بمعنى الكلام الموجز البليغ . وهو ما عناه الرسول بقوله : (أوتيت جوامع الكلم) .
(6 — 21) أنظر ملحق المصطلحات .

الجنس الأول : (الإيجاز)[1]

وموضوعُ اسمِ الإيجاز الجمهوري مَقُولٌ بمعنى الاختصار مرادفٌ له . صاحبُ العين (1) : أوجزت في الأمر : اختصرت ، وأمر وجيز . وهو منقول إلى هذا الجنس من علم البيان على سبيل نقل الاسم من المعنى الجمهوري (2) إلى المعنى الناشيء في الصناعة الحادثِ فيها (3) . وسبيلُ (النقل)[2] العنايةُ في ذلك بأن يكون المعنى المنقولُ إليه ملاقيا للمعنى المنقول منه ، إما لِمشابهة[3] المعنى الصناعي للمعنى الجمهوري مثلِ الزِّمام (4) المستعمَلِ في صناعة الكتابة وزمامِ البعير ، وإما لتعلقه[4] به (ب 2) بوجه آخر من وجوه التعلق مثل أنَ يُسمى الشيءُ في الصناعة باسم فاعله (5) عند الجمهور ، أو غايتِه (6) أو جُزْئِه (7) ، أو عَرَضٍ (8) من أعراضه . وجهةُ الالتقاء هنا المشابهةُ ، إذ في كل واحد منها حَذْفُ فصولٍ (9) وتقريبُ فصول . وإذ قد تقرر أمرُ المُوَطِّيء (10) . فالفاعل (11) هو قولٌ مركب من أجزاء فيه مشتملةٍ بمجموعها على مضمون تَدُلُّ عليه

---

[1] ــ ساقطة من أ .

[2] ـ ساقطة من ب .

[3] ــ ب : بمشابهة .

[4] ــ ب : بتعلقه .

---

(1) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 ـــ 170 هـ) ومعجمه (العين) قيد الطبع حاليا في بغداد بتحقيق عبد الله درويش . وقد طبعت بعض أقسام منه (معجم المؤلفين : 112/4) .

(2) أنظر ملحق المصطلحات .

(3) أنظر ملحق المصطلحات .

(4) زمام البعير : مِقودُه . وفي صناعة الكتابة يطلق (ديوان الزمام) على أحد دواوين الدولة في العصر العباسي (قدامة بن جعفر والنقد الأدبي : 64 ـــ 69) .

(5 ـ 11) أنظر ملحق المصطلحات .

من غير مزيد. وقال قوم: «هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف» (12).

واسمُ الإيجاز هو اسمٌ لمحمولٍ (13) يشابِه به شيءٌ شيئاً في جوهرٍ (14) مشترِكٍ لهما محمولٍ عليهما من طريقِ ما هو حمْلُ تعريفِ الماهية (15)، والمحمولُ كذلك هو الجنس، فلذلك هو جنسٌ عالٍ تحته نوعان: أحدُهما: المساواة، والثاني: المفاضلة. وذلك (أ 3) أن الأقاويل — وبالجملة الألفاظ المركبة — بالنسبة إلى المعاني قسمان: أحدهما: مُسَاوَقَةُ (16) القول — وبالجملة اللفظ — للمعنى المدلولِ عليه به، ومطابقتُه (له)[4]، وهذا هو النوع الأول المدعو مساواة. والآخَرُ: تَفاضُلُهما وزيادةُ أحدِهما على الآخَر، وهذا، بحسب ما تُعطيه القسمةُ، قسمان[5]: أحدُهما: ما فَضَلَ فيه المعنى على اللفظ. وهذا هو المدعو مفاضلة. وربما فَضَلَ اللفظُ على المعنى، وهذا النوع، وإن كان نوعاً يسوق إليه التقسيم، فهو مرذول بغيرُ معرَّجٍ في الدَّلالة (17) عليه، ولا مرجوعٍ [illegible] في العبارة إليه، وهو المسمى في نَهْج النقد فَضْلاً وهذَراً والحشوَ الفارغ، وهو مما يُعد في أسبابِ[6] استغلاق القول، ولذلك لم نَحفِل به، فلم نضع له مع قَسِيمِهِ (18) شِرْكَةً أصلا، فلا باب له يخصه (بوجه)[7]، وخصصنا الآخر باسم المفاضلة وهو النوع الثاني. فلذلك هذا الجنس — كما قلنا — تحته نوعان: الأول: المساواة، والثاني: المفاضلة:

---

[4] — ساقطة من ب.
[5] — ب: نوعان.
[6] — أ: بسبب.
[7] — ساقطة من ب.

---

(12) أنظر (العمدة: 250/1) نقلا عن الرماني بتصرف في (النكت: 74).
(13 — 18) أنظر ملحق المصطلحات.

النوع الأول : المساواة : والموطيء فيه بيِّنٌ ، والفاعل هو قول مركب من أجزاء فيه مساوِقةٍ لمضمونها مطابقةٍ له من غير زيادة ولا نقصان. وهذا النوع هو من الدلالة (19) في المرتبة العالية والطبقة الرفيعة ، فإن الألفاظ بما هي ذواتُ معان ، والمعانيَ بما هي ذواتُ ألفاظ : ينبغي لكل منهما أن يكون طِبقا للآخر ، وإن أمكن إمساسُ اللفظ شِبْهَ المعنى فهو أتم وأفضل. مثاله قول[٥] الخليل في قول العرب « صَرَّ الجُندُبُ ، وصَرْصَرَ البازي ، كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالةً فقالوا : صَرَّ ، فمَدُّوا ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرصر » (20). وفي المصادر التي جاءت على الفَعَلَانِ أنها للاضطراب (أ 4) والحركةِ كالنَّزَوَانِ والغَلَيَانِ والهَيَمَانِ[١٥] فقابلوا بتوالي حركات المثال حركاتِ الأفعال (21). وهو شرطٌ في اللغة بَطِينٌ (22) ، وإن كان ليس بشرطِ صحةٍ بل شَرْطَ كمال.

ومن صور هذا النوع (23) في القرآن كثيرٌ كقوله عز وجل : « قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ، ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » (24) وكقوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ » (25). إلى غير ذلك مما لا يُعَدُّ. ومن ذلك قولُ زهير (ب 3) :

---

[٥] — ب : قال.

[١٥] — ب : والغشيان.

---

(19) انظر ملحق المصطلحات.

(20) أنظر (الخصائص : 152/2) مع تغيير بسيط في اللفظ. في : باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني

(21) أنظر (الخصائص : 152/2) مع تغيير بسيط نقلا عن (الكتاب : 218/2) بتصرف.

(22) بطين : خفي (اللسان : بطن).

(23) أي نوع المساواة.

(24) الإخلاص : 1 — 4.

(25) الكوثر : 1 - 3.

وَمَهْمَا تكُنْ عندَ امرئٍ من خليقَةٍ
ولَو خالَها تَخفَى على الناس تُعْلَمِ (26)

وقولُ جرير :

فلو شاء قومي كان حِلميَ فيهمُ
وكان على جُهَّالِ أعدائهم[11] جهلي (27)

(وقولُ الآخر (28) :

إذا أنت لم تُقْصِرْ عن الجهل والخنَا
أَصَبْتَ حليما أو أصابكَ جاهل)[12]

وقولُ هشامِ بنِ عبد الملك :

إذَا أنت لم تَعْصِ الهوى قادكَ الهوى
إلَى بعض ما فيه عليك مَقَالُ (29)

وزعم (30) ابن المعتز أنْ هشام بنَ عبد الملك لم يقل غيرَ هذا البيت . وقولُ الهذلي (31) :

---

(11) ـ أ : أعداء جهالهم .
(12) ـ ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(26) (ديوانه : 88) .
(27) (ديوانه : 371) .
(28) ينسب البيت لزهير (ديوانه : 300) . ولأوس بن حجر (ديوانه : 99) .
(29) أنظر (الفاضل : 123) و (عيون الأخبار : 37/1) . وورد برواية مختلفة في (البيان والتبيين : 187/3) . وهشام بن عبد الملك هو الخليفة الأموي المتوفى سنة 125 هـ (تاريخ الإسلام : 332/1) .
(30) لم أقف على زعم ابن المعتز فيما رجعت إليه من كتبه . ويؤكد المبرد في (الفاضل : 123) أن هشاما لم يقل غير هذا البيت . وانظر أيضاً (الكامل : 3/2).
(31) خالد بن محرث ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين : 156/1 ـ 157) وفي (نقد الشعر : 173) أنه خالد بن زهير ابن أخي أبي ذؤيب الهذلي .

لا تَجْزَعَنْ من سِيرةٍ أنتَ سرتَها
فأولُ راضٍ سيرةً مَن يَسِيرُهَا

وقولُ الآخر (32) :

فإن هم طاوَعوكِ فطاوِعيهِمْ
وإن عاصَوْكِ فاعصَيْ مَن عصاكِ

وقولُ أبي العتاهية ، وقد نُسب إلى الحطيئة ، وإن كان لأبي العتاهية فشرفٌ عظيم له بهذه المجاذَبَةِ ، وعلوُّ قَدَمٍ بهذه المُنَاصَبَةِ (33) :

الحمدُ للَّهِ إني في جِوار فتىً
حامي الحقيقةِ نَفَّاعٍ وضَرَّارِ
لا يرفع الطرف إلا عند مكرمة
من الحياء ، ولا يغضي على عار (34)

فهذِهِ أقاويل ليس يفضُلُ معناها على لفظها ، ولا لفظُها على معناها شيئا . والصور الخاصة الواقعةُ تحت الأقاويل العامة والقواعدِ الكلية (أ 5) ليست تنحصر ، فليُكتفَ بهذه المُثُلِ من هذا النوع .

النوع الثاني : المفاضلة : والموطيء فيه بين أيضاً ، والفاعل هو قول مركب من أجزاءٍ فيه مساوقةٍ لمضمونها ناقصةٍ عنه . والمفاضلة جنسٌ متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاختزال ، والثاني : التضمين وذلك

---

(32) ابن الدمينة (ديوانه : 182) وينسب لخليد مولى أبي العباس (حماسة أبي تمام : 207/2) .

(33) من النصب في القوافي غير المجزوءة وهو : أن تسلم القافية من الفساد وتكون تامة البناء وانظر (اللسان : نصب) .

(34) البيتان للحطيئة (ديوانه : 254) وليسا في ديوان أبي العتاهية . وقد نقل المؤلف حكمه المشكوك فيه من (العمدة : 250/1) دون تحقيق .

لأنه[13] إما أن لا يخرج أحدُ جزئَي القولِ من القوة (35) إلى الفعل (36) ، وهو مَنْ معه وبصدده ، أي شأنه أن يصرَّح به فلم يصرَّح ، وهذا هو النوع الأول المدعو الاختزال . وإما أن يبقى بالقوة القريبة من الفعل وليس بمن معه وبصدده ، أي ليس شأنه أن يصرح به ؛ وهذا هو النوع الثاني المدعو التضمين . فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : الاختزال ، الثاني : التضمين :

النوع الأول : الاختزال : واسم الاختزال مثال أول (37) افتعال من خَزَلَه يَخزِله : قطع وسطه ، فخَزِلَ خَزَلاً ، في وسطه خُزْلَة : ذهابُ سَنَامٍ ، وهو الأخزل والمخزول . ثم هو منقول إلى هذه الصناعة كما نقل في صناعة العروض إلى الزحاف الذي هو سكون الثاني وسقوط الرابع من « متفاعلن ». وكلاهما على نهج نقل الاسم من الوضع الجمهوري (إلى الوضع الصناعي . ولا التفات إلى الوضع الجمهوري)[14] بَعْد . والفاعل هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمون تَنْقُصُ عنه بطرح جزء منها شأنه أن يصرَّح به . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاِصْطِلَامُ ؛ والثاني : الحذف . وذلك أنه لما كان القولُ مركباً من عُمَدٍ وَفَضَلَاتٍ[15] (38) — كما قد استقر في صناعة العربية — وكان الحذف يَعرِضُ لكل واحد من الصنفين ما عدا عمدةَ الفاعل عند

---

(13) — ب : أنه .

(14) .. ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(15) أ : وفضله .

(35 . 36) أنظر ملحق المصطلحات .

(37) المثال الأول هو المصدر . وسيفصل المؤلف فيه القول في (نوع المواطأة) .

(38) العمدة : الفاعل والمبتدأ . وترادف المسند عند البلغاء . والمحمول عند المناطقة . والفضلة هي : الظرف . والحال . والتمييز . والاستثناء . وما شابه هذا ...

سيبويه (39)، وكان إن عَرَضَ في العُمَدِ أو ما حكمُه حكمُ العُمَد بحكم[16] الارتباط بأحد (ب 4) وجوه الارتباطات[17] التي (أ 6) سنذكرها فيما بعد بحول الله تعالى، سميناه اصطلاماً، وإن عرض في الفَضَلَات سميناه حذفاً، انقسم[18] هذا الجنس المتوسط إلى نوعين — كما قررناه — : أحدهما : الاصطلام، والثاني : الحذف :

النوع الأول الاصطلام : واسمُ الاصطلام هو مثالٌ أولٌ لقولهم : اصْطَلَمَ — افْتَعَلَ — من الصَّلْمِ وهو القطع. وإبدالُ الطاء فيه من تاء من مشهور مسائل علم البدل (40). وبعدَ تقرير الموطيء، فتَوْفِيَةُ الفاعل هو : قول مركب من أجزاء فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمون تَنْقُصُ عنه بطرح جزء منها هو عُمدة أو في حكم العُمدة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون. وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاكتفاء، والثاني : الحذف المقابلي أو الاكتفاء بالمقابل، وذلك لأنه إما أن يعرض الحذف لا على التقابل (41)، أو على التقابل، فإنْ عرض لا على التقابل فهو النوع الأول الملقب بالاكتفاء، وإن عرض على التقابل فهو النوع الثاني الملقب بالاكتفاء بالمقابل أو بالحذف المقابلي فلذلك هذا النوع — كما قلنا — جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاكتفاء، والثاني : الاكتفاءُ بالمُقابِل أو الحذفُ المقابِلي بحسب الاسمين :

---

[16] — أ : فحكم.

[17] — ب : الارتباط.

[18] — ب : فانقسم.

---

(39) أنظر أبواب الفاعل في (الكتاب : 13/1 — 19).

(40) علم البدل هو : الإبدال ومعناه : إبدال حرف بآخر صحيح أو معتل. وحروفه اثنا عشر حرفا يجمعها (أنجدته يوم طال). وهو على ثلاثة أضرب : بدل من أصل. وبدل من زائد. وبدل من بدل (مخط الإيضاح : ق 290/222) و (جامع الدروس العربية : 123/2).

(41) أنظر ملحق المصطلحات.

النوع الأول : الاكتفاء : واسمُ الاكتفاء هو مثالٌ أولٌ افتعالٌ من الكفاية ، وبعدَ تقرير[15] الموطيء فالفاعل هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين ، تُرِكَ منهما للدلالة عليه جزءٌ شأنُه أن يُصَرَّحَ به . وقد نَرْسُمُه[20] أيضا بما هو الاجتِزَاءُ من أحد المرتبطَيْن بالثاني . والارتباط على خمسة أنحاء وهي[21] : الارتباطُ الوجودي ، والارتباط اللزومي ؛ والارتباط الخبري ؛ والارتباط الجوابي ؛ والارتباط العطفي . وهذِه تَرِدُ في المواد (أ 7) بسيطة ، وتَرِدُ مركبةً . وشرطُ الاختزال الذي هو جنس متوسط بالجملة اكتفاءً ، أو حَذْفاً مقابِلِيّاً ، وغيرَه ، شرطُ الصحة فيه المسوِّغُ[22] له ؛ هو قطْعُ الدلالة على المختَزَلِ المتروكِ حيث الحذفُ أجْزَلُ[23] مبنىً ؛ وأشرفُ مقطعا ، وأنوَهُ دلالة ؛ وأشد مبالغة ، وأفصح لفظا . والدلالةُ القاطعةِ في هذا النحو من النظْم ضربان : سياق ؛ وإضافة ؛ والسياق هو : ربْط القول بغرض مقصود على القصد الأول ، والإضافة هي : نسبة بين شيئين إذا وُصف بهما كلٌّ واحد منهما تُصُوِّرَتْ ذاتُه بالقياس إلى الثاني ، وذلك أن المضاف من حيث هو مضافٌ (يقتضي مضافاً إليه ؛ والمضاف إليه من حيث هو مضافٌ)[24] إليه يقتضي مضافا بينهما نسبة واشتراكٌ من هذه الجهة ، فمتى أُخذَ أحدُهما ملفوظا به انجرَّ الثاني معه في الذهن ، ولهذا ما قيل إن أحد المضَافين في الثاني[25] . فالدليل المسوِّغُ[20] للاختزال هو إما دلالةُ سياق ، وإما دلالة إضافة . فربما انفردتا في الدلالة

---

(15) أ : تقدير .
(20) ـ أ : رسمه .
(21) ـ أ : وهو .
(22) ـ أ : المسموع .
(23) ... ب : أختزل .
(24) ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(25) ـ ب : للثاني .
(20) ـ أ : المسموع .

والمواد الجزئية ، وربما تركبتا أكثر (من)[27] ذلك ، وسيرد في مواد[28] هذا النوع الوسيط[29] تفصيلُ ما ذكرناه من جملتي هاتين الدلالتين بحول الله تعالى .

(ب د) فدلالةُ هذا النوع (الأول)[30] المدعوِّ[31] اكتفاءً هي مركبة من دلالتي إضافة وسياق : أما الإضافة فالدلالة المقتضيةُ بالجملة أنّ هاهنا مضافاً قد انجرَّ في الذهن مع المضاف الملفوظ به ، وهما المرتبطان في القول المنطبِق عليهما حدُّ المضافين من جهة[32] النحو الذي أُخذا مرتبطين منه ، ودلالةُ حَرْفِ[33] الشرطية[34] المقتضي الربطَ الاتصاليَ ، أو غيرُ ذلك من القرائن اللفظية والأدلة المقالية . وأما السياقُ فالدلالة القاطعة على المحذوف ، النّاصّةُ عليه ، المبرزةُ[35] لتقديره الشخصي أو لتقديره الواحد بالنوع المتنزِّل منزلةَ الشخصي (أ 8) من القوة إلى الفعل .

ومن صور هذا النوع قولُه عز وجل : « وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ، أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ ، أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ » (42)، كأنه[36] قال : « لكان هذا القرآن » . وقولُه عز وجل : « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ، لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ » (43) ، كأنه قال : « لأقلعتم عن باطلكم » ،

---

(27) ـ ساقطة من أ .
(28) ـ أ : موارد .
(29) ـ ب : الوسط .
(30) ـ ساقطة من ب .
(31) ـ ب : المدعوة .
(32) ـ أ : من جهتي .
(33) ـ ب : حذف .
(34) ـ أ : الشريطة .
(35) ـ ب : المميزة .
(36) ـ ب : بل كأنه .

---

(42) الرعد : 31 .
(43) التكاثر 5 ـ 6 .

أو « لتحققتم مصداق ما تحذرونه » . وما هو نحو ذلك مما تقطع الدلالة[37] عليه . وقوله عز وجل : « وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً ، حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا » (44) ، فالجواب أيضا محذوف ، وإنما يُحذَفُ الجوابُ في مثل هذه الأدوات المقتضيةِ الجوابَ لقصد المبالغة ، لأن السامع يترك مع أقصى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف ، وذلك حيث يسوق السياق إلى معنى واحد يقع على أنحاء كثيرة ، ووجوهٍ متعددة وآخذَةٍ بالنوع ، وَلأَخْذِ بعضِها بدل بعض في زمن كأنها تقع فيه دفعة يَحَارُ الوهمُ ويعظُمُ التخيُّلُ لها بذلك . ولو صُرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به المعين فلا يكون له ذلك الوقعُ . وتقديرُه في الآية : « حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابُها » أي وقد فتحت ، والواو واو الحال .

وفي هذا ما حُكي أنه اجتمع أبو علي الفارسي (45) مع أبي عبد الله ابن خالَوَيْه (46) في مجلس سيف الدولة ، فسُئل ابنُ خالويه عن[38] قوله سبحانه : « حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا » (47) في النار بغير واو ، وفي الجنة : « وَفُتِّحَتْ » بالواو ، فقال ابنُ خالويه : « هذه الواو هي واو الثَّمانية (48) ، لأن العَرب لا تعطف الثمانية إلا بالواو »، فقال :

---

(37) ــ ب : الأدلة .

(38) ب : في .

---

(44) الزمر : 73 .

(45) أبو علي الفارسي : الحسين بن أحمد (288 ــ 337هـ) أحد الأئمة في علم العربية (الأعلام : 193/2) .

(46) أبو عبد الله ابن خالويه : الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ) من كبار النحاة (الفهرست : 130) .

(47) الزمر : 71 .

(48) ذهب بعض المفسرين إلى أن الواو هنا تدل على أن للجنة ثمانية أبواب . والعرب تستعمل الواو فيما بعد السبعة . ويحتج على هذا بقوله تعالى : « ويقولون سبعة . وثامنهم كلبهم » . وقوله تعالى : « التائبون . العابدون . الحامدون . السائحون . الراكعون . الساجدون . الآمرون بالمعروف . والناهون عن المنكر » . (معاني الحروف : 63 64) وانظر البحث الضافي عن كل ما يتعلق بهذه الواو في مقال للدكتور سيد عبد الرحمن العبيدي بمجلة الكتاب العراقية عدد : 1975/1 ص : 57 ــ 69 .

« فنظر سيف الدولة إلى أبي علي وقال : أحق هذا ؟ فقال أبو علي : لا أقول كما قال ، قال سيف الدولة : فكيف تقول ؟ فقال (أ 9) : أقول في قوله تعالى : « فُتِّحَتْ » بغير واو ، وإنما ذلك لأنها مُغْلَقَةٌ ، فكان مجيئهم شرطاً في فتحها ، فقوله : « فُتِّحَتْ » فيه معنى الشرط . وأما قوله : « وَفُتِّحَتْ » في الجنة بالواو فهذه واو الحال ، كأنه قال : « جاؤوها وهي مُفَتَّحَةُ الأبواب » أي هذه حالها ». وهذا قول في غاية الحسن ، صادرٌ عن تحقيقِ مثلِ أبي علي . ويشهد له أمران : أحدُهما : العادةُ المطردة شاهداً في إهانة المعذبين بالسجون من إغلاقها حتى يَرِدُوا (ب 6) عليها ، وإكرامِ المنعمين بإعداد فتح الأبواب لهم مبادرةً واهتماماً . والثاني : النظيرُ من قوله تعالى : « جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ » (49) ، وقوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ » (50) . وقوله تعالى : « بِيَدِكَ الْخَيْرُ » (51) ، فأحدُ المرتبطين أيضاً محذوفٌ تقديرُه : « بيدك الخير والشر » إذ مصادرُ الأمور كلُّها بيده جل جلاله . فاكتفى بذكر الخير لجواز الاكتفاء في ذاته ، ولأنه يجب في باب حسن الأدب ألاَّ يضاف إلى الله تعالى إلا معالي الأمور ، وقوله عز وجل : « فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ، مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » (52) ، ففسَّر جمْعاً بواحد وهو قولهُ : « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » اكتفاءً به وحَوَالَةً (53) على ما استقر في النفوس منها . وقوله تعالى[35] : « وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ » (54) ولم يذكر البرد اكتفاء[45] بذكر الحر للعلم به . وقوله تعالى : « ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ

---

(35) ـــ ب : وقوله عز وجل .

(45) ـــ ب : اكتفاء منه .

---

(49) ص : 50 .

(50) الصافات : 103 .

(51) آل عمران : 26 .

(52) آل عمران : 97 .

(53) من الإحالة والتحويل على ما استقر في النفوس ، والرجوع إليه .

(54) النحل : 81 .

أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ » (55) فاكتفى هنا[41] بذكر الجهات الأربع من جهتين فقط على ما تقدم ، وفي قوله تعالى : « إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ » (56) الاكتفاءُ بجهتين من سائرها . وهو كله مَهْيَعٌ (57) بلاغي ، ونهْج بياني ، ومثلُه في القرآن (أ 10) كثير ، وهذا مهيعُه وقانونه . وَقولِ النبي ﷺ للمهاجرين في حق الأنصار : « أَلستُمْ تعرفون ذلك لهم ؟ » قالوا : « بلى » ، قال : « فإن ذاك » (58) .

وجاء رجل من قريش إلى عمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنهُ يُكلمه[42] في حاجة ، فجعل يَمُتُّ بقرابته[43] فقال عمر : « فإن ذلك » ، ثم ذكر حاجته فقال : « لعَلَّ ذَلك » كأنه قال : « فإن ذاك معروف » « ولعل ذاك كانَ » . ومنهُ قولُ امرىء القيس :

فأُقْسِمُ لو شيءٌ أتانا رسولُه
سِوَاكَ ، ولكنْ لم نجدْ لك مدفعا (59)

فحذَف الجواب كما ذكرناه[44] . وقولُه أيضا :

---

(41) ــ أ : هناك .
(42) ب : فكلمه .
(43) ــ أ : لقرابته .
(44) ــ ب : على ما ذكرناه .

---

(55) الأعراف : 17
(56) فصلت : 14 .
(57) الطريق الواضح البين .
(58) أنظر (المغني اللبيب : 383/1) .
(59) أنظر (ديوانه : 242) برواية : أجدك لو شيء .

فَلَمَّا أجزْنا ساحةَ الحي وانتحَى
بنا بطنُ حِقْفٍ ذِي رُكامٍ عَقَنْقَلِ (60)

وقال[54] جرير :

كانت حَنِيفَةُ أَثلاثاً فثُلْثُهُمُ
من العبيد ، وثُلْثٌ من مَوَالِيها (61)

فالمعنَى : وثلث صرحاء . لأنه لو عُلم حكمُ الثلثين وتَحَقَّقَ وصفُها فقد تحقق حكمُ الثلث الباقي قطعاً . والارتباطُ فيه كبعض الآيات المتقدم ذكرُها . وتقول : « ليت شعري » فتكتفي عن الخبر.

قال سيبويه : « هذا باب ما يَحسُن السكوتُ عليه من هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا[55] لو أظهرته » (62) ثم قال : « وذلك قولك : إنَّ مالا ، وإنَّ ولداً ، وإنَّ عدداً ، وأدخل للأعشى :

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مرتحَلاً (البيت) (63) .

أي : إن لنا » (64) .

الأخطـل :

---

[54] ـــ ب : وقول .
[55] ـــ أ : وموضعا لها .

---

(60) امرؤ القيس (ديوانه : 15) وتفسير البيت في (معاني الحروف : 63 ـــ 64) .
(61) (ديوانه : 600).
(62) أنظر الباب في (الكتاب : 283/1) .
(63) عجز البيت :
وان في السفر ما مضى مهلا
(ديوانه : 233) .والمعنى : إن لنا حلولا في الدنيا . وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة . وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا (المغني : 87/1) . والبيت مطلع قصيدة في مدح سلامة ذي فائش .
(64) أنظر الباب السابق في (الكتاب : 284/1) .

كـانت مـنـازلَ أُلّافٍ عـهِـدتُـهـمُ
إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا (65)

خبر « نحن » محذوف تقديره : عهدتهم إخواناً إذ نحن متآخون أو متآلفون إذ ذاك كائنٌ .

الفرزدق (أ 11) :

وَإِنّيَ من قومٍ بهم يُتَّقَى العِدَا
وَرَأْبُ الثَّأى ، والجانبُ المتخوَّفُ (66)

وقال[47] أبو علي : رأب الثأى لا يستقيم أن يُحملَ على يُتَّقَى ، فإذا لم يستقم ذلك (ب 7) أضمرت « له » خبرا وجعلته مبتدأ . ولا يستقيم أن تُضْمِرَ « بهم » لتقدم ذكرِ (بهم)[48] ، ولكن تضمر « لهم ». ودل على ذلك قولُه : بهم يُتّقى العدا . لأن هذا الكلام يدل على (أن)[49] لهم البأسَ والنجدة ، فأضمرت « لهم » لذلك . وأنشد سيبويه[50] :

فلو كنتَ ضَبّيّاً عرفتَ مكانتي
ولكنَّ زنجياً عظيمَ المَشَافِرِ (67)

---

(47) ـــ ب : قال أبو علي .
(48) ـــ ب : ذكرهم .
(49) ـــ ساقطة من ب .
(50) ـــ أ و ب : لسيبويه . والصحيح أنه للفرزدق كما سيأتي .

---

(65) أنظر ملحق (ديوانه : 399) نقلا عن (المغني : 90/1) .
(66) (ديوانه : 561) برواية : وإني لمن قوم . ورأب الثأى : إصلاح الصدع . وانظر البيت وشرحه في (اللسان : رأب) .
(67) الفرزدق (ديوانه : 481) .

برفع زنجي ونصبه ، فالنصب على الاكتفاء بالاسم من الخبر ، والرفع على الاكتفاء بالخبر من الاسم ، والتقدير : ولكنك زنجيٌّ .

النوع الثاني من النوع الأول المسمى اصطلاما من النوع الأول المسمى اختزالا من النوع الثاني المسمى مفاضلة من الجنس العالي المسمى بالإيجاز :

الاكتفاء بالمقابل : والحذف المقابلي اسمان له عندنا في هذه الصناعة مترادفان ، والموطيء[51] فيه بيِّنٌ ، والفاعل هو القول المركب من أجزاء فيه متناسبة ، نسبةَ الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع ، أوْ ما كانت النسبةُ فيه كنحو ذلك ، فاجتُزِيء من كل متناسبين بأحدهما لقطع الدلالة مما ذُكر على ما تُرك . وقولُنا في الفاعل أو ما[52] كانت النسبة فيه كنحو ذلك ، لنحوي به ما كان نسبةَ الأول فيه إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع (كما)[53] في بعض صور هذا النوع أقلُّ ذلك ، والأولُ أكثرُه وأعمُّه . وهذا النوع (أ 12) بالجملة هو من القول[54] الجميل ذي الطلاوة والبهجة (والماء)[55] والعذوبة ، الجزْلِ[56] المقطع . الغريبِ المنزع ، اللذيذ المسموع ، لِما بين أجزائه من الارتباط ، لِما للنفس الناطقة (68) من الالتذاذ بإدراك النِّسَبِ (69) والوُصَلِ (70) بين الأشياء ، ثم بإبراز ما في القوة من ذلك إلى الفعل ، وبالشعور به . فلذلك تَوفَّرَ عليه من المزية ما تراه يباين به سائرَ النظوم .

---

(51) — أ : المواطيء .
(52) — ب : وما .
(53) — ساقطة من ب .
(54) — ب : القليل .
(55) ساقطة من أ .
(56) — أ : والجزل .

---

(68) (69) أنظر ملحق المصطلحات .
(70) أنظر ملحق المصطلحات .

ومن صور هذا النوع قوله عز وجل : « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي ، وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » (71) ، فهذا قولٌ مركب من أجزاء أربعة : نسبةُ الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع ؛ غيرَ أَنَّ بعضَها متروك لقطعِ دلالة ما بقي عليه ، وتقديرُه برد المحذوفات منه إلى التصريح : « إن افتريته فعلي إجرامي وأنتم بَرَاءٌ منه ، وعليكم إجرامُكم وأنا بريء مما تجرمون » ، فنسبةُ قوله : « فعلي إجرامي » — وهو الأول — إلى قوله : « وعليكم إجرامكم » — وهو الثالث — كنسبة قوله : « وأنتم براء منه » — وهو الثاني — إلى قوله : « وأنا بريء مما تجرمون » — وهو الرابع — . واجتُزِىء من كل متناسبين بأحدهما . وقولُه عز وجل : « فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ » (72) ؛ وتقديرُ محذوفاته : « إن أرسل فليأتنا بآية كما أرسل الأولون فأتوا بآية » ، فنسبةُ قوله : « إن أرسل » — وهو المحذوف الأول — إلى قوله : « كما أرسل الأولون » — وهو المثبت الثالث — كنسبة قوله : « فليأتنا بآية » — وهو الثاني المثبت — إلى قوله : « فأتوا بآية » — وهو الرابع المحذوف — ، فاجتزىء من كل متناسبين بأحدهما لقطع الدلالة (ب 8) عليه ، وذلك أنه اجتُزِىء من الأول المحذوف وهو قوله : « أن أرسل » بالثالث المثبت (وهو قوله)[57] : « كما أرسل الأولون » ؛ كما اجتزىء (أ 13) من الرابع المحذوف وهو قوله : « فأتوا بآية » بالثاني المثبت وهو قوله : « فليأتنا بآية » ، فحذف من الأول ما أثبت في الثاني ومن الثاني ما أثبت في الأول . وقوله عز وجل : « وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ » (73) تقديرُ محذوفاته — كما قال المفسرون — : « ويعذب المنافقين إن شاء

---

(57) — ساقطة من ب .

---

(71) هود : 35 .
(72) الأنبياء : 5 .
(73) الأحزاب : 24 .

فلا يتوب عليهم ، أو يتوبُ عليهم فلا يعذبُهم » وعند ذلك يكون مطلقُ قوله : « فلا يتوب عليهم أو يتوب عليهم » مقيدا بمدة الحياة الدنيا . وقوله عز وجل : « فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » (74) تقديرُه : « (ولا تقربوهن)[54] حتى يطهرن ويتطهرن فإذا طهَرن وتطَهَّرن فأتوهن » فهو قول مركب من أجزاء أربعة : نسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع ، وذلك أن قوله : « حتى يطهرن » — وهو الأول — مناسب للثالث وهو قوله : « فإذا طهرن »[55] ، وقوله : « ويتطهرن » — وهو الثاني — مناسب لقوله : « وتطهرن » — وهو الرابع — فحُذف الثاني لدلالة الرابع عليه لأنه مثبت ، وحُذف الثالث لدلالة الأول المثبت عليه ؛ فحذف من الأول ما أُثبت في الثاني ، وحذف من الثالث ما أثبت في الأول ، ودلالةُ السياق قاطعةٌ بهذه المحذوفات . ويُبرِزُها التقديرُ من القوة إلى الفعل بحسب دلالةٍ معينةِ التقدير بحسب الموادّ الجزئية ، وبهذا يعتضِدُ القولُ بالمنع من وطء الحائض إلا بعد الطهر والتطهر معا .

وقولُه تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ » (75) هو أيضا داخلٌ في هذا النوع ، وتقديرُ محذوفاته مصرَّحاً بها : « وأدخل يدك في جيبك تدخل وأخرجها تخرج » ، إلا أنه قد عَرَضَ في هذه المادة تَناسُبٌ (أ 14) بالطباق ، فلذلك بقِيَ القانونُ فيه الذي هو نسبة الأول إلى الثالث ونسبة الثاني إلى الرابع على حالة الأكثرية ، فلم يتغير عن وضعه ، ولم نَحفِلْ بالنسبة التي بين الأول والثاني ، وبين الثالث والرابع ، وهي[56]

---

(54) — ساقطة من أ .

(55) — أ : تطهرن .

(56) — أ : وهو .

---

(74) البقرة : 222 .

(75) النمل : 12 .

نسبة النظير. ومنه قولُ الشاعر (76) :

وَإِني لَتَعْرُونِي لِذِكراكِ فَتْرَةٌ
كما انتفَضَ العصفور بَلَّلَهُ القَطْرُ

تقدير محذوفاته : « وإني لتعروني لذكراكِ فترة بعد انتفاضة كما انتفض العصفور بلله القطر ثم فَتَرَ » . فنسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع ، وهي نسبة طباق . وذلك أنه عَرَضَ لهذا النوع في هذه المادة ما عَرَضَ له في الآية المتقدمةِ الذكر من مناسبة الطباق دون مناسبة النظير ، فلذلك لم نَحفِل بها وأجرينا القانون على أكثرية وضعه . وإن حَمَلْنَا على نسبة النظير — وهي النسبة[61] الأخرى — كانت نسبةُ الأول[62] إلى الثاني كنسبة الثالث إلى (ب 9) الرابع ، وهو المراد في توفية الفاعل بقولنا[63] : « أو ما كانت النسبة فيه كنحو ذلك ». وقومٌ يَزعُمُون أن سيبويه يَزعُم أن قوله عز وجل : « وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً » (77) من نوع الحذف المقابلي ، وذلك أنه قال في بابٍ ترجمتُه : « هذا بابُ استعمال الفعلِ في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار » : ومِثْله في الاتساع : « وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً » فلم يُشبِّهوا بالناعق وإنما شبَّهوا بالمنعوق به . وإنما[64] المعنَى : وَمَثَلُكم ومَثَلُ الذين

---

[61] — أ : نسبة .
[62] — ب : الأولى .
[63] — أ : لقولنا .
[64] — أ : انما .

---

(76) أبو صخر الهذلي (أمالي القالي : 148/1) و (اليتيمة : 285/4) و (خزانة الأدب : 230/3) . والبيت غير موجود بديوان الهذليين . وورد منسوبا إلى صخر أخي الخنساء في (أنوار التجلي : 28 خط) مكنيا إياه بأبي صخر تارة . وصخر أخرى . وبرواية (هزة) .

(77) البقرة : 171 .

كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سَعَةِ الكلام (أ 15) والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى (78) ؛ فهذا قولُه ؛ وليس فيه ما يقطع على أن الآية في هذا النوع ، إلا في أحد أجزاء القول . فإنه اكتفى من الأول بالثالث فقط للنسبة بينهما . وذلك أنه اكتفى بـ « الذي ينعق » وهو الثالثُ المشبَّهُ به من المشبه وهو الكناية المضافُ إليها في قوله : « ومثلكم » وهو الأول . واقتَرَن إلى هذا الجزئي في هذه المادة : التشبيهُ المركبُ والمقابَلةُ على ما ستقف عليه فيما[65] يَرِدُ من الكتاب بحول الله تعالى . وهذا هو الذي غَلَّطَ مَن وضعه في هذا النوع ؛ وإنما هو في نوع الاكتفاء للارتباط العطفي على ما سلف من قولنا . وجزئياتُ هذا النوع كثيرة ، وقد أَلَمَّ بها[66] النُّظَّارُ في أوضاعهم ، واستعمله فصحاء[67] العلماء في تصانيفهم . عِلْماً منهم بشرفه في جنس الإيجاز ، وإحرازِه مع الإيجاز المعنى ، وآدائه له ، وإبانته عنه . فمن ذلك قولُ أرسطو في صدر كتاب « المقولات » من كتاب « الثمانية المتفقة أسماؤها » : « يقال إنها التي الاسمُ فقط عامٌّ لها ؛ فأما قولُ الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف »[68] (79) تقديره — كما قيل — : « الأمورُ المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عامٌّ لها وواحدٌ بعينه ؛ فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاصٌّ ومخالف ». فحذَف من الثاني قولَه : « خاصٌّ » وأَثْبَتَ مناسبَه[69] في الأول وهو قوله : « عامٌّ ». وحذَف من الأول قولَه : « وواحدٌ بعينه »

---

(65) — أ : مما .

(66) — ب : به .

(67) — ب : الفصحاء .

(68) — ب : فخالفه .

(69) — أ : مناسبة .

---

(78) (الكتاب : 108/1 — 109) .

(79) (المنطق : 3/1) أي أن المعنى الذي يدل عليه هذا الاسم مختلف .

وأثبت مناسبه في الثاني وهو قولُه : « ومخالف ». وقولُ سيبويه في بابِ ترجمتُه -: « هذا باب مجاري أواخر الكَلِمِ من العربية » : « وإنما ذكرتُ ثمانيةَ مَجَارٍ لأفرق بين ما يدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يحدث فيها العاملُ وليس شيءٌ منها (أ 16) إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبْنَى[٦٥] عليه الحرفُ[٧١] بناءً لا يزول (عنه)[٧٢] » (80) ، والمعنى : أراد التفريق بين حرف الإعراب وحركته ، وبين حرف البناء وحركته ، فحذَفَ من الأول ما أثبتَ في الثاني ، ومن الثاني ما أثبتَ في الأول ، كأنه قال : « لأفرِّقَ بين الحرف الذي يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وحركتِه ، وبين الحركة التي يُبنى عليها الحرفُ وحرفِها » على نهج الحذف في هذا المنزع[٧٣] كقوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ » (81) . وهذا أحدُ التأويلات الأربعة (ب 10) التي أُجيب بها عن إشكال أبي العباس (82) هنا وهو أصَحُّها وأنفسُها على ما تقرر .

النوع الثاني من النوع الأول المدعو اختزالا من النوع الثاني المدعو مفاضلة من الجنس العالي المدعو الإيجاز :

الحذف : والحذفُ قَسِيم[٧٤] (83) الاصطلام في جنس الاختزال ،

---

(٦٥) — ب : بني .

(٧١) . . ب : الحذف .

(٧٢) — ساقطة من أ .

(٧٣) — ب : النوع .

(٧٤) — أ : قسم .

---

(80) (الكتاب : 3/1) بزيادة (لك) بعد (ذكرت) .

(81) النمل : 12 .

(82) محمد بن يزيد المبرد ، أديب لغوي ، نسابة ، وصاحب المساجلات مع ثعلب . توفي سنة 285 هـ (معجم المؤلفين : 114/12) . رد على سيبويه في بعض المسائل النحوية المقصودة هنا بالإشكال ، وهذا بعضها ، أنظر (الكامل : 364/1 و : 20/2 و : 345/3) مع تتمة النص لسيبويه هنالك .

(83) أنظر ملحق المصطلحات .

وقد تَمَّ القول في نوع الاصطلام بتمام القول في نوعيْه وهما : الاكتفاء ، والحذف المقابلي . فلنقل الآن في قَسِيمه وهو الحذف . والحذف ، والاختزال ، والاصطلام — بحسب الوضع الجمهوري — مترادفةٌ أو متداخلة . وأمّا بحسب الصناعة فتبايِنةٌ لنقْلِ اسم اسمٍ منها إلى نوعٍ نوعٍ منها وسيطٍ أو أخيرٍ من هذا الجنس فلذلك لاَ خَفَاءَ بالموطىء في نوع الحذف ، فلنقل في الفاعل ؛ والفاعلُ له على ما اطَّرَدَ من أول هذا الجنس وفي نهْجه هو : قول مركب من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمونٍ تنقُص عنه بطرحِ جزءٍ منها هو فضْلَةٌ أو في حُكم الفضلة في الاقتران لإفادةِ ذلك المضمون . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : الإطلاق (أ 17) والثاني : الإنتِهاك ، وذلك لأنه إما أن تُترَكَ الفضْلةُ نفسُها من قولٍ تكُونُ الفضلة فيه قيْداً للفعل وهي المسماةُ المفعولَ به ، وهذا هو النوع الأول المدعو الإطلاق . وإما أن يترَكَ ما يجري مجرى الفضلة وهوٍ قيدُ الاسمِ المفرد . وقلنا فيه : « يجري مجرى الفضلة » من حيث زيادةً على معقول الاسم المزمع تقييدُه ، وهذا هو النوع الثاني المدعو الإنتهاك . فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : الإطلاق ، والثاني : الانتهاك :

النوع[75] **الأول : الإطلاق** : والموطِّىء فيه بيِّنٌ ، والفاعل هو قول مركب من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمونٍ تَنقصُ عنه بطرحِ جزءٍ منها هو فضلة في الاقتران لإفادةِ ذلك المضمون . وحَذْفُ الفضلةِ الواقعةِ في هذا القول هو حذفُ القيدِ المسمى مفعولاً به . وساغَ حذفُه لأنه فضلة يَستقِلُّ القولُ دونَها على ما تقرر في فنِّ النحو ، وحذْفُه مَهْيع من كلام العرب ، طافِحةٌ[76] به اللغةُ والقرآنُ ، وليس يُحصى كثرةً ، كقوله

---

(75) — أ : والنوع .
(76) — ب : طافح .

تعالى : «كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ» (84) ، فدلالة السياق قاطعةٌ على أن الواقعَ عليه العلمُ متروكٌ كأنه قال : «عاقبة أمرِكم» لأنَّ سياق القول التهديدُ والوعيدُ ، وهو مُعْطٍ[77] شخصيةَ التقدير بالفعل من القوة . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاخترام ؛ والثاني : الإهمال : وذلك لأنه إما أن يُحذَف القيدُ والمَحَلُّ يَقتضيه لحكمٍ من أحكام اللفظ ؛ وهذا هو النوع الأول المدعو الاخترام ؛ وإما أن يُحذف من دونِ أن يَقتضيَه المحلُّ ويُرَادَ فيه . وهذا هو النوع الثاني المدعو الإهمال . فلذلك هذا النوع — كما قلنا — هو جنس متوسط (أ 18) تحته نوعان (ب 11) : أحدهما : الاخترام . والثاني : الإهمال :

النوع الأول : الاخترام : والموطيء فيه من أولية مثالية الاسم وأنه مَقُولٌ إما بمعنى القَطْع من قولهم : «رجل أخْرَمُ : مقطوع الأنف ، وامرأة خَرْمَاءُ» (85) ، وإما بمعنى القِصَرِ ، حَكَى أحمدُ بنُ يحيى (86) : «خرمتَ البيت : إذا قصرتَ بوتِدٍ منه عن سائر أوتاده» ، وأنه منقول ، وبحسب هذين الوضعين الجمهوريين (بيِّنٌ)[78] . والفاعل — مما قيل — لا يَعْسُرُ ؛ ولْنرسُمْه تقريباً بحذف قيدِ القول المدعُوِّ مفعولاً به ، والمحلُّ مقتضٍ له ؛ فإذا حُذِف والمعنى عليه قاطعٌ به حيثُ المحَلُّ مقتضٍ لتقديمه فكأنه مصرَّحٌ به . ومن صوره قولُه عز وجل : «أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً» (87) ، فلابد لهذا الموصول من راجع من صلته كالذي في قوله

[77] — أ : معطي .
[78] — ساقطة من ب .

(84) التكاثر : 3 — 4 .
(85) أنظر (اللسان : خرم) .
(86) أحمد بن يحيى : أبو العباس ثعلب . إمام الكوفيين في النحو . واللغة . والحديث . كانت له مطارحات مع المبرد . وتوفي سنة 291 هـ (معجم المؤلفين : 203/2) .
(87) الفرقان : 41 .

تعالى : « الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » (88) ، وكالذي في قوله تعالى : « وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ » (89) في أحد الوجهين . وحكمُه من جهة اللفظ مُحالٌ به على فن النحو فلا نطيلُ به .

النوع الثاني : الإهمال : والموطيء فيه بيّن ، والفاعل — وإن رسمناه تقريباً قلنا — هو : حذفُ قيدِ القول المدعوِّ مفعولاً به حيث المحل غيرُ مقتضٍ له ، وإذَا حُذِف ، والمحل غيرُ مقتضٍ له فذلك لأنه حينئذ متناسىً جملةً ، والذهنُ معرِضٌ عن تقديره بالشخص ، وإن كان لا بد من مضاف جُمَليّ أبعدَ ما يمكن ، وعلى غير التخصيص[79] على[80] ما قيل : إن أحد المضافين في الثاني ولذلك يُجعلُ فعلُه كأنه غيرُ متعدٍّ ، أي يجعلُ كأنه من جنس اللازم كتناسي الفاعِلِ عند بناء الفعل للمفعول ، ولذلك مَنَاطُ الغرض في حذف هذا القيد في هذا النوع هو مجرَّدُ الحَدَثِ المأخوذ من غير ملاحظةِ إضافةٍ محصلةٍ أصلا ، وذلك أنه يجوز للذهن الإعراضُ من المضافين عن أحدهما (أ 19) ولا يجوز له الاختراعُ والكَذِبُ بتقدير إضافةٍ غيرِ مطابقةٍ للوجود ، وأعني بالمضافين : الفعلَ والمفعولَ به ، وإن كان الأخصُّ بمفعول الفعل إنما هو اسمُ النسبة الإضافية .

ومن صور هذا النوع قولُهم : « نُصِبَ لفلان » أي العداوة ، « ويصِلُ ، ويقطع ، ويمنع ». ومنه قولُه تعالى : « هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ » (90) ، وقولُه تعالى : « كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » (91) أي يعلمون الأشياء والحقائق ، وينظرون بحسب ذلك ،

---

(79) ـ أ : التحصيل .
(80) — ب : وعلى .

---

(88) البقرة : 275 .
(89) يس : 35 .
(90) غافر : 68 .
(91) فصلت : 3 .

وقولُه تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى » (92) ، وليس منه قولُه تعالى : « وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ، إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ » (93) لوجود الغرض من المفعول به لفظاً ، أو هو للمفعول به وهو قوله : « في ذُرِّيَّتِي »، ومعنى الوِعائية (94) : قَصْدُ الاصطلاح[81] له على الذُرِّيَّةِ إشعاراً بعنايته بهم .
وكذلك قولُ ذِي الرُّمَّةِ (95) :

وإن تعتذرْ بالمَحْلِ من ذي ضُرُوعها
إلى الضيف، يَجْرَحْ في[82] عراقِيبِهَا نَصْلِي (96)

لأنَّ قوله : « في عراقيبها » هو المفعولُ به ، وحَرْفُ الوعاء للإشعار بأن نصله غيرُ مزايِلٍ عراقيبَها لتقييدها للنحر[83] . وإليه يَنظُر قولُ أبي العلاء :

ولَوْلاَ حِفَاظي قلتُ للمرءِ صاحبي
بسيفكَ قَيِّدْها فلستُ أبالي (97)

النوع الثاني : **الانتهاك** : والموطيء من موضوع النَّهْكِ ، والانتهاكُ مثالٌ أولٌ لقولهم : « نهَكَه وانتَهَكه نَهْكاً وانتهاكاً : بالَغ في إضعافه ». ونَقْلُه إلى هذا النوع من البلاغة والبديع ــ وهو حذْفُ ما يجري مجرَى

---

[81] ــ أ : الاصطلام .
[82] ــ أ : من .
[83] ــ ب : لتقييدها للعقر .

---

(92) الليل : 5
(93) الأحقاف : 15 .
(94) الوعائية هو القصد من استعماله حرف الجر (في) الدال على الوعائية .
(95) هو غيلان بن عقبة . شاعر راجز بدوي إسلامي توفي سنة 117 هـ (الأعلام : 319/5) .
(96) (ديوانه : 490) .
(97) (سقط الزند : 1170/3) . وقيدها : من قيد راحلته : إذا ضربها بالسيف لأنه يمنعها من المشي إذا عقرها فكأنها مقيدة .

الفضلة — بيّنٌ أيضاً . والفاعل هو : قول مركب من أجزاء فيه مشتملةٍ على مضمونٍ تنقُصُ عنه بطرح جزء منها يجري مجرى الفضلة في الاقتران (ب 12) لإفادة ذلك المضمون . وإنما قلنا : « يجري مجرى الفضلة » لأمرين : أحدِهما من حيث هو زيادةٌ على مطلقِ معقولِ الاسم المُزْمَعِ تقييدُه (أ 20) . والثاني : أنَّ المضاف الأول ، وإن كان لا يجري مجرى الفضلة بالذات وذلك حيث يَتَّفِقُ أن يكون عُمدةً في قضيةٍ فاعلاً مثلاً ، فقد يجري مجرى الفضلة بالعَرَضِ[54] ، وذلك لانتهاكه بالحذف كثيراً وركوبِه بالطرح أبداً ، حتى لقد خرج عن الإحصاء فقال أبو الفتح بن جني رحمه الله : « إنه في ألف موضع من القرآن » وإن الاستقراء لعمري يُبرز أكثرَ من ذلك كله . ولكون القيدِ في هذا النوع[55] يجري مجرَى جزء الاسمِ ، سُمِّيَ حذفُه بالانتهاك ، وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : ما يقع في تركيب الإضافة ؛ والثاني : ما يقع في تركيب الصفة ، وذلك بيِّنٌ بذاته :

النوع الأول : **ما يقع في تركيب الإضافة** : والموطيء فيه بين ؛ والفاعل ، وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : حذفُ المضاف وإبقاء المضاف إليه ، والثاني : حذفُ المضاف إليه وإبقاء المضاف :

النوع الأول : **حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه** : وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مَجَازٌ واسعٌ كثيرٌ ، ومهيَعٌ لاَحِبٌ ، اللغةُ طافحة به ، وكثرتُه خارجةٌ عن[56] الإحصاء حتى لقد ظن قومٌ أنه حقيقةٌ لا مجاز .

ومن صور هذا النوع قولُ العرب : « الليلةُ الهلالُ » ، ومن ذلك قولُه

---

(54) — أ : بالغرض .
(55) — ب : الموضع .
(56) — أ : من .

تعالى : « وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ » (98) ومنه قولُ الشاعر (99) :

أَمِـنْكِ البرقُ أَرقُبـه فـهَـاجَـا
فبِتُّ إخالُه دُهْماً خِلَاجَا (100)

وفيه حذفَ المضافُ في ثلاثة مواضِعَ : أحدُها قولُه : « أمنك البرق » أي من ناحيتك ، والثاني قولُه : « فبت إخاله » أي إخال صوته ، وإنما أراد صوتَ رعدِه فأضمر ذكرَ المصاحب لتقدم ذكرِ مصاحبِه وهو مهيعٌ من كلامهم . والثالثُ قولُه : « دهماً » أي أصواتَ دهمٍ خلاجٍ . ولا نطيل بها الوصف (أ 21) لايراد أبي علي منها جزئياتٍ كثيرةً في « كتاب الأبيات المشكلة الإعراب » (101) المعمولةِ على نظْم كتاب « الايضاح » (102) — ولا معابةَ في ذلك - في بابٍ[87] عقَدَه في خاصَّةِ هذا النوع .

النوع الثاني : حذْف المضاف إليه : وهذا النوع ، وإن كان ظاهرُ النظر وبادي الرأي[88] مانعاً منه ، فإن مسوِّغي[89] الشرط — من قطع الدلالة وشهادة السَّماع — يُبيحانه ، فمنه قولُه تعالى : « لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ

---

[87] - ب : بباب .
[88] — أ : النظر .
[89] — ب : مسوغ .

---

(98) الأحزاب : 6 .
(99) أبو ذؤيب الهذلي . وسوف تأتي ترجمته .
(100) والبيت أحد أبيات ثلاثة في رثاء أبنائه (ديوان الهذليين : 164/1) . والدهم : النوق السود . والخلاج : جمع خلوج وهي الناقة التي أبعد عنها ولدها فهي دائما تحن إليه .
(101) لم أقف عليه . وقد أخبرني فؤاد سيزكين بوجود نسخة في مكتبة برلين تحت رقم : 6465 .
(102) توجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم : ق 222 . وأخرى بالقاهرة نسخها حسن الشاذلي سنة 1969 . وانظر عن الكتاب (تاريخ الأدب العربي : 191/2 — 192) وأيضا أنظر عن (الايضاح) و (تكملة الايضاح) : (كشف الظنون : 211/1 و 470) .

وَمِنْ بَعْدُ» (103)، وقولُه تعالى: «تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» (104)، فدلالة السياق والإضافة قاطعةٌ فساغ ذلك.

النوع الثاني من قسمة نوع الانتهاك: ما يقع في تركيب الصفة: والموطيء فيه بين أيضا، والفاعل وهو متوسط تحته نوعان: أحدهما: حذفُ الموصوف وإبقاءُ الصفة. والثاني: حذفُ الصفة وإبقاءُ الموصوفِ:

النوع الأول: حذفُ الموصوف وإبقاءُ الصفة: وهو (أيضا)[55] مهيع رحْبٌ، وسبيلٌ نهْجٌ، غير أن له شرائِطَ جماع القول فيها أن الموصوف يُحذف (بأحد)[51] شرطين: أحدهما: متى لم تكن الصفةُ عامةً مبهمة. (وتَخَصَّصَ الموصوفُ من نفس الصفة كقولك: «رأيتُ ضاحكاً» فإنك تُخصص الموصوفَ وهو الإنسان)[52]، والثاني: متى نِيط الاعتمادُ في القول على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق بها (ب 13) كقوله تعالى: «وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ» (105) و«عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ» (106) فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح إلى الذم بها، فمتى حُذف الموصوفُ مع عموم الصفة وإبهامِها لم يَسُغْ وهو ممنوع. وأرسطو يصرح بمنعه في كتاب (الخطابة) وهو عنده أحدُ الأصناف الأربعة المدعوةِ بالأسماء

---

[55] — ساقطة من ب.

[51] — ب: بشرطين.

[52] — ما بين المعقوفتين ساقطة من ب.

---

(103) الروم: 4.

(104) البقرة: 253.

(105) آل عمران: 115.

(106) — البقرة: 95 والجمعة: 7.

الباردة (107) . وسيبويه أيضا قد صرح به في (أُخريات)[93] بابٍ ترجمتُه : « هذا (باب)[94] مجاري أواخر (أ 22)الكَلِمِ من العربية » (108) .

النوع الثاني : **حذفُ الصفة وإبقاءُ الموصوف** : وهو ، وإن كان أيضا بحكم بادِي الرأي مندفعَ الظاهر مردودَه ، فشرطا[95] قطعِ الدلالة وشهادةِ السماع ، مسوِّغٌ وشاهدٌ . وورودُه[96] أكثر ذلك للتفخيم والتعظيم في النكرات ، وكأن التنكير إذ ذاك عَلَمٌ عليه منادٍ به[97] ، وكأنه موضعٌ من البلاغة تضافرَ عليه عدةُ أساليب وهي : الإشارة ، والمبالغة ، والتضمين . ومن صوره قولُه تعالى[98] : « (وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَاباً » (109) أي متاباً أيَّ متاب ، وليس منه ما قد أُولِعَ بعضُ الأشياعِ أن يُصَوِّرَه فيه من قوله عز وجل)[99] : « فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَزْناً » (110) أي وزناً نافعاً (لأن النكرة فيه في سياق النفي فهي مستغرقة . ومنه)[100] قوله[101] (تعالى)[102] : « ٱلَّذِي أَطْعَمَهُمْ

---

(93) — ساقطة من ب .
(94) — ساقطة من أ .
(95) — ب : فشرطا .
(96) — أ : وورود .
(97) — أ : ميادبه .
(98) — ب : قوله عز وجل .
(99) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(100) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(101) — ب : وقوله .
(102) — ساقطة من ب .

---

(107) (الخطابة : 19) .
(108) (الكتاب : 2/1) .
(109) الفرقان : 71 .
(110) الكهف : 105 .

مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» (111) أي (من)[103] جوع شديد وخوف عظيم . وقولُه تعالى : «أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ» (112) . ومنه قولُ الشاعر (113) :

أَمَا وَأَبِي الطيرِ المُرِبَّة بالضُّحى
على خالدٍ ، لقد وَقَعْنَ[104] على لحْمٍ

أي على لحم عظيم أو كثيرٍ . وينبغي أن تَعْلَم أن الحذف الواقع هنا في هذا الجنس إسْماءً لهذا النوع المتوسط هو اسمٌ مشترَك أو مشكِّك لأنه مَقُولٌ عليه وعلى أحد أنواع جنس الإشارة — كما سيردُ بحول الله تعالى — إما باشتراكٍ محضٍ ، وإما بتشكيكٍ من قِبَلِ أنه مَقُولٌ في هذا الجنس العالي على نوع من أنواعه لغرض الاختصار والإيجاز والاتساع بالمجاز (في القول)[105] لقطع الدلالة من سياق أو غيره على المراد ، ولفهم المعنى . وأما في الجنس العالي الآخر الذي هو الإشارة فإنه مَقُول منه على نوع منه لغرض الوحي والإشارة لضرْب من المحاجاة[106] والرمز (أ 23) من غير ملاحظةِ إحدى الدلالتَيْن فهما معنيان متباينان لأن قولَ الجوهر الذي بحسب الاِسم مخالفٌ . فلذلك لم أضعْه في التصنيف في هذا الجنس ، ولم أضمُمه إلى هذا النوع . وينبغي أن تَتَحفَّظ[107] بما تقرر لنا في صدر هذا الجنس

---

(103) — ساقطة من أ .
(104) — أ و ب : لقد وقعت . والتغيير من الديوان .
(105) — ساقطة من ب .
(106) — ب : المحاجات .
(107) — أ : يتحفظ .

---

(111) قريش : 4 .
(112) البقرة : 19 .
(113) أبو خراش . أو خراشة . الهذلي خويلد بن مرة (ديوان الهذليين : 154/2) برواية أخرى .

من اشتراطِ قطعِ الدلالة وفهمِ(١٠٨) المعنى لِجواز الحذف ، ومِن تقدير قسمَي الدلالة من سياقٍ وإضافةٍ . فلا تُقدمْ(١٠٩) على الحذف تَعَجُّفاً من غير وجود الشريطة المعتَبَرة ، ولا تُحجمْ(١١٠) عنه جموداً مع وجودها . فذلك هو المهيع في هذا الجنس بأسره ، والقانونُ الكفيل(١١١) بالصواب وبِدفعِ(١١٢) كلِّ ما يرِدُ من شُبَهٍ بحول الله وتوفيقه .

النوع الثاني من النوع الثاني المدعو مفاضلة من الجنس العالي المدعو الإيجاز : التضمين : والموطيء من أوّليَّةِ مثالية الاسم (ب 14) ومَقُولِيَّتِهِ بمعنى الايداع في الضِّمْن ، بيِّنٌ بذاته ، لكن الموطيء — من بيانِ اشتراكِ اسمِ التضمين أو تشكيكِهِ في هذه الصناعة — مفتقِرٌ إلى البيان : أمَّا أولاً : فللعلم بذوات المعاني المقولِ(١١٣) عليها الاسمُ ، وأمَّا ثانيا : فلِمَا تقرر في النظريات من الوُصَاةِ بأنه متى قَصَدْنا إلى تصور المعنى المدلولِ عليه بالاسم المشتَرَكِ أو المشكَّكِ ، فينبغي أن نَقْسِمَ(١١٤) الاسمَ إلى جميع المعاني التي يدل عليها ، ونلَخِّص المعنى المقصودَ منها ، ونطلُبَ تصوره بما يخصه ، وإلا غلطنا فأخذنا المعاني الكثيرة على أنها معنى واحد . فنقول : إن اسمَ التضمين مَقُولٌ على ثلاثةِ معانٍ : أحدُها : افتقارُ البيت إلى غيره مما قبلَه أو بعده ، والجمهورُ على ثَلْبه وعَدِّه من معايب الشعر ، وذهب أبو الحسن (144) فيما حَكَى عنه أبو علي في التَّذكرة (115) إلى جوازه من

---

(١٠٨) — أ : أوفهم .
(١٠٩) — أ : تقدم .
(١١٠) — أ : يحجم .
(١١١) — ب : الكثير .
(١١٢) — أ : وبدفع .
(١١٣) — ب : والمقول .
(١١٤) — أ : أن تقسم .

---

(114) أبو الحسن هو : سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط . أحد أئمة النحو واللغة والعروض توفي سنة 215هـ (معجم المؤلفين : 231/4) وانظر له كتاب (القوافي : 65) .

(115) لم أقف عليه . ويوجد مخطوطه في (زنجان) (تاريخ الأدب العربي : 193/2 — 194) و (مجلة المخطوطات : 35/3) .

غير قبح محتجاً بما ورد عليه[114] لفحول (أ 24) الشعراء كحسان وغيره كقوله (16-1) :

كـأنَّ سـبـيـئـةً مـن بيت رأسٍ
يــكـون مــزاجـهـا عَــسـلٌ ومـاءُ
على أنيـابها أو طعـمَ غضٍّ[115]
من الـتـفـاح هَصَّـره اجْـتِـنَـاءُ

وكقول الآخر (117) :

ولما قضـينا مِن منىً كلَّ حاجة
ومَسَّحَ بالأركان مَن هـو ماسحُ
أخَذْنا بأطراف الأحاديث بينـنا
وسالت بأعـناق المَـطيِّ الأباطحُ

وكَثرتُه خارجةٌ عن الإحصاء. والمعنى الثاني : قصدُكَ البيتَ أو القسيمَ[116] منه فتأتي (به)[117] في آخر شعرك كالمتمثِّل به كقول كُشَاجم (118) :

---

[114] ـ ب : منه.
[115] ـ ب : عص.
[116] ـ أ : القسم.
[117] ـ ساقطة من أ.

---

(116) (ديوانه : 8) والسبيئة : الخمر. وبيت رأس : مكان. والهصر : الكسر والجذب. ومزاج بالرفع والنصب.

(117) ينسب الشعر ليزيد بن الطثرية (ديوانه : 64) ولكثير (ديوانه : 79/1) ولعقبة بن كعب بن زهير. مع نسبته أيضا لكثير في (معاهد التنصيص : 134/2).

(118) كشاجم هو : محمود بن الحسين أبو الفتح من شعراء البلاط الحمداني. توفي نحو سنة 360 هـ (الأعلام : 43/8) وانظر (ديوانه : 336) مع تغيير يسير في اللفظ.

يا خاضِبَ الشيب[115] والأيامُ تُظهرُه
هـذا شبـابٌ لعمرُ اللّهِ مصنوعُ
ذكَّـرتَني قـولَ ذي لُبٍّ وتجربـةٍ
في مثله لكَ تأديبٌ وتوريعُ[120]
إن الجديد إذا ما زِيدَ في خَلَقٍ
تَبَيَّـنَ النـاسُ أن الثـوب مرقوعُ

ومن أبدعها قولُ أبي فراس (الحمداني)[121] :

وكـمْ مِن لـيـلة لم أُرْوَ منها
حَـنَـنْـتُ لها وأرَّقـنِـي ادِّكَـارُ
عَـسَـفْـتُ بها عواريَّ الـلـيـالي
أحقُّ الخيلِ[122] بالركْضِ المِعَارُ (119)

وقول أبي العلاء :

وأطرَبَني ، بعدَ النُّهى ، قولُ قائلٍ :
سَقَى بارقاً من جانب الغَوْرِ بارقُ (120)

والمعنى الثالثُ وهو المقصود في هذا الموضع ، فأما الموطيء فقد تقرر .
والفاعل هو : قول يَدُلُّ على معنيين دلالتين مختلفتين : إحداهما — بالقصد

---

(115) — أ : الشعر .
(120) — ب : توريع .
(121) — ساقطة من أ .
(122) — أ : الليل .

---

(119) (ديوانه : 176/1) بتغيير وضع البيتين . والعسف : ركوب المفازة . والعواري : الطريق الموحشة . والمعار : صفة للفرس . أو شعر الناصية .
(120) (اللزوميات : 179/2) وبارق الأول : جبل بالسواد قرب الكوفة . والثاني : السحاب .

الأول ـــ صَرِيحِيَّةٌ ، والأخرى ـــ بالقصد الثاني ـــ لُزُومية أو كاللزومية . والرُّمَّاني (121) يَحُدُّه بأنه : « حصولُ معنى في الكلام من غير ذكرٍ له باسمٍ أو صفةٍ هي عبارة عنه » (122) ، وإنما قلنا : « أو كاللزومية » لنحويَ بذلك دَلالتَي (أ 25) التضمين واللزوم إذ هُما في مقابلة دَلالة المطابقة (ب 15) على ما عُهِدَ في النظريات مِن أنَّ الدلالةَ على ثلاثة أوجُهٍ : دلالةُ المُطابقة وهي : دلالةُ الكل (على الكل)[123] كدلالة اسمِ البيت على البيت . ودلالةُ التضمين وهي : دلالةُ الكل على الجزء كدلالة اسم البيت على الحائط ؛ ودلالة المعنى الأخص على المعنى الأعم من حيث هو جزءُ ماهيته كدلالة النوع على الجنس ، والدلالة الثانية[124] : دَلالةُ اللزوم وهي : دلالة الانْجِرَارِ كدلالة السقف على الحائط ، والحائط على الأساسِ . ولنحويَ أيضا بذلك ما يتشكك به بعضُ الناس من أنَّ هَاهُنَا دلالةً أخرى وهي دلالة الأعم على الأخص ، وأنها خارجة عن دلالة التضمين (وهذا فيه نَظَرٌ)[125] لأن الحيوان وصْفٌ أعم لا يجب بإثباته إثباتُ الإنسان الذي هو أخص . ودلالةُ التضمين هي دلالة الوصف الأخص على الأعم الجوهري الذي هو جزءُ ماهيةِ الأخص . ويجب بإثباته إثباتُ الأعم . فلذلك هي دلالةٌ خارجةٌ عن دلالة التضمين ، وكذلك هي خارجة عن دلالة المطابقة ، ولا خفاء به ، وفي هذا نَظَرٌ ، وإن فَرَضْنا صحتَه فقد حَوَيْنَاه[126] بالقول . وإلى

---

(123) ـــ ساقطة من أ .

(124) ـــ ب : الثالثة .

(125) ـــ ساقطة من ب .

(126) ب : وفيناه .

---

(121) أبو الحسن علي بن عيسى الفقيه المعتزلي المشهور . توفي سنة 386 هـ (الأعلام 134/6) .

(122) أنظر (النكت : 94) مع تصرف بسيط في العبارة .

الوجه الثاني والثالث من الدلالة — وهما دلالة التضمين واللزوم — ترْتَقِي جميعُ جزئياتِ هذا النوع الذي هو التضمين ، فلذلك فصولُه الأُوَلُ التي بها ينقسم هذا النوعُ قسمةً أُولَى (هما)[127] هذان المعنَيان من التضمين واللزوم ، فهو جنس متوسط تحته نوعان بحسب هذين الفصلين : فالنوع الأول ينقسم إلى صنفين : أحدُهما : دلالةُ الكل على الجزء ، والثاني : دلالةُ المعنى الأخص على المعنى الأعم كما سلفَ . والنوعُ الثاني ينقسم إلى أربعة أصناف : الأول : أن يَلزَم وجودُ كلٍّ واحدٍ من المتلازِميْن وجودَ الآخر ، وذلك لانعكاسها في الحَمْلِ ، ولذلك يتلازمان في (أ 26) الدلالة اللفظية تَلازُمَها في الوجود . والصنف الثاني : أنْ يكونَ المتقدمُ يَلْزَمُ عن وجود المتأخِّرِ ولا ينعكس ، فلذلك يلزم في الدلالة لزومَه في الوجود وذلك من طرفٍ واحدٍ . مثالُه : لزومُ النار عن وجود الدُّخَان . والصنف الثالث : لزومُ المتأخِّر عن وجود المتقدم ، ولا يلزم المتقدم عن وجود المتأخرِ ، فيَلزمُ أيضا — بحسب ذلك — في الدلالة لزومَه في الوجود ، مثالُه : أن النار يَتبعُها اللمعان والضوء ، وليس يلزم عن وجود اللمعان والضوء وجودُ النارِ لأنه قد يوجد لغير[128] النار . والصنف الرابع : تُعْطِيهِ[129] القسمةُ وهو أن لا يلزمَ عن وجود واحدٍ منهما صاحبُه ، وهذا لا يلزم دلالةً كما لا يلزم وجوداً فلا تترتب[130] فيه دلالةٌ لفظية ، كما لا يترتب فيه وجودٌ لزومي . والغرضُ إجراءُ تضميناتِ الأقاويل عند استنباطها في هذا النوع ، والفحص عنها مجرَى معقولِ أصناف الدلالتين من التضمينية واللزومية على ما عُقِلَ فيها وعُهِدَ منها .

---

(127) — ساقطة من أ .

(128) — ب : بغير .

(129) — أ : تعطية .

(130) ب : تتركب .

ومن (صور)[131] هذا النوع قوله عز وجل : « بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » (123) فإنه قد تضمَّن معنيين تَنَاولَها بدلالتين (ب 16) مختلفتين : إحداهما : صريحيةٌ وهي افتتاحُ الأمر المشرُوع فيه بهذا الكلام فقط . والأخرى : لزوميةٌ وانجراريةٌ وهي أنه (قد)[132] تضمن التعليمَ لافتتاح الأمر[133] على جهة التبرك به والتعظيم لله عز وجل بذكره . ولأنه أدبٌ من آداب[134] الدين . وشعارُ الإسلام . وأنه إقرارٌ بالعبودية . واعْتِرافٌ بالنعمة التي هي أجَلُّ[135] نعمته . وأنه مَلْجأُ الخائف . ومعتمَدُ المُسْتَنْجِحِ (124) . إلى غير هذه المعاني مما يُخرجُه البحثُ ويُبرزُه من[136] القوة . وليس يَعْسُرُ ذلك في كل آية وفي كل قولٍ مسموعٍ فلا نطيل به (أ 27) الوصف . ولا نُطْنِبُ به في القول . وقد ينقسم بوجه آخر من وُجُوه القسمة إلى تقسيمين آخَرين ذكرهما الرماني في كتاب (النكت) له في الإعجاز (125) :

التقسيم الأول : قولُه (126) : « التضمين على وجهين : أحدُهما : ما كان يدل عليه الكلامُ دلالةَ الإخبار . والآخَرُ : ما يدل عليه دلالَةَ القياس » . فالأول كذكرك الشيء بأنه محدَثٌ ، فهذا يدل على المحدِثِ دلالةَ الإخبار فأما حادث فيدل على المحدِث دلالة القياس دون دلالة

---

(131) ـ ساقطة من أ .
(132) ـ ساقطة من أ .
(133) ـ ب : الأمور .
(134) ـ أ : أدب .
(135) ـ أ : لأجل .
(136) ـ ب : إلى .

---

(123) الفاتحة : 1 والنمل : 30 .
(124) المستنجح : الذي يرجو النجاح والظفر
(125) (النكت : 94 95)
(126) يثبت المؤلف هنا بأمانة ما جاء في (النكت : 94 ـ 95) .

الإخبارِ ، والتضمين فيهما جميعاً ، « وكذلك سبيلُ مكسورٍ ومنكسِرٍ ، وساقطٍ ومَسقِطٍ ».

التقسيم الثاني : قولُه : « التضمين على وجهين : تضمينٌ تُوجبُه البِنْيَة[137] ، وتضمينٌ يوجبُه معنى العبارة ». وهذا أيضا قسمان : أحدُهما : « من حيث لا تصح إلاّ به » ، والثاني : « من حيث جَرَت العادةُ أن يُعقَدَ به » ، فالأول : « الصفةُ بمعلوم يوجِبُ[138] أنه لا بد من عالِمٍ » وبمكرِمٍ[139] فلا بد من مكرَمٍ . والأول من الثاني « الصفة بقاتل تدل على مقتولٍ من حيث لا يصحُّ معنًى قاتلٍ ولا مقتول (الا)[140] به . فهو دلالةُ تضمين ». والثاني منه وهو « التضمين الذي يوجِبُه معنى العبارة من جهة جَرَيان العادة قولُهم : « الكُرُّ (127) بستين » المعنى ديناراً ، فحُذِف وضُمِّنَ في الكلام » (128) . ومحصولُ التقسيمين راجعٌ إلى دلالة الإضافة ودلالة الإضافة راجعة إلى دلالة اللزوم لأنّا قد تقررَ لنا أن أحدَ المضافين في الثاني لأنه مهما أُخذَ أحدُهما ملفوظاً به انجرَّ الآخَرُ معه ذهناً . وينبغي أن تَتأملَ[141] ما ذُكِرَ من دَلالة الإخبارِ ودلالةِ القياس ، ومعنى ذلك أنه قد تقرر للنُظّار[142] أن الإضافة منقسمةٌ إلى إضافةٍ معادلةٍ وإلى غير معادلة ، فما كان في المعادلة فهو الذي يدل الكلامُ عليه عنده دَلالَةَ الإخبار كدلالة محدَثٍ على محدِثٍ ، وذلك أنَّ (أ 28) إضافتَها

---

(137) — ب : النسبة .

(138) — ب : توجب .

(139) — ب : ومكرم .

(140) — ساقطة من ب .

(141) — ب : يتأمل .

(142) — أ : النظار .

---

(127) الكر بالضم : من أنواع المكاييل القديمة .

(128) انتهى ما نقله المؤلف عن الرماني مع تغيير بسيط في العبارة (المصدر السابق) .

معادَلَةٌ لأنها مساويةٌ لرجوع كلٍّ واحدٍ منهما على صاحبه بالتكافؤ من غير خروج عن معقوله من حيث الإضافةُ ؛ وما كان في غير المعادلة فهو الذي يَدُلُّ عنده دلالةَ القياس كدلالة حادث على محدِثٍ ؛ ولا نظَرَ لنا معه فما ذُكر لأنه لا مشاحَّة في الاسم بعدَ تقرير معقوليةِ مُسَمَّاه . وقد نرى أن نكتفي بما قلناه في جنس الإيجاز وهو الجنس الأول من أجناس علم البيان ، ولذلك يجب أن نقطع القولَ فيه هنا ونَقُولَ في الجنس الثاني وهو التخييل . والحمدُ لله (وحده)[143] (كما هو أهلُه بلا نهاية)[144]. (ب 17).

(143) ـ ساقطة من أ.
(144) ـ ساقطة من ب.

الجنس الثاني : التخييل

هذا الجنس من علم البيان يشتملُ على أربعةِ أنواعٍ تَشْتَرِكُ فيه ويُحمَلُ عليها من طريق ما يُحمَلُ المتواطيءُ على ما تحته ، وهي : نوعُ التشبيه ، ونوعُ الاستعارة ، ونوع المماثلة — وقوم يدعونه التمثيل — ، ونوع المجاز . وهذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية ، وموضوعُ الصناعة في الجملة هو الشيءُ الذي فيه يُنظَرُ ، وعن أعراضه الذاتيةِ يُبْحَثُ . إذ كان « الشعر هو الكلام المخيل المؤلَّف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مُقَفَّاةٍ ، فمعنى كونها موزونةً : أن يكون لها عددٌ إيقاعي ، ومعنى كونها متساويةً هو : أن يكون كلُّ قول منها مؤلَّفاً من أقوال إيقاعية . فإن عدد زمانه مساوٍ لعدد[1] زمان الآخر ، ومعنى كونها مقفاةً هو : أن تكون الحروفُ التي يُختَمُ بها كلُّ قولٍ منها واحدةً » (1) ، وكلُّ معنى من هذه المعاني فله صناعةٌ تَنظُرُ فيه إمَّا بالتجزئة ، وإما بالكلية ولأن التخييل هو جَوْهَرِيَّته والمشتَرِكُ للجميع ، ينبغي أن يكون موضوعَها ومحلَّ نظرِها . ولَمَّا كان ذلك كذلك وَجَبَ في علم البيان من (أ 29) قِبلِ عموم نَظَرِه للخطابة والشعر (إذ كان نَظَرُه في العبارة البلاغية إعطاءَ القوانين العامة للخطابة والشعر)[2] من حيث العبارةُ البلاغية فقط ، ألاَّ يلتفتَ فيه إلى ما يخص

---

[1] — ب : بعدد .

[2] — ما بين المعقوفين ساقط من ب .

---

(1) أنظر (فن الشعر : 161) وما بعدها . و (منهاج البلغاء : 62) وما بعدها .

صناعةً صناعةً منهما إلا بعدَ القول فيما يَعُمُّ منهما أكثرَ من صنفٍ واحد ، إذ كان ذلك هو التعليمَ المنتظَمَ . لكنّ السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنسَ مختلطاً هو أنهم لم يكونوا تميزتْ لهم الأقاويلُ الشعرية من الأقاويل الخُطبية ، فلم يَتَبَيَّنْ لهم ما يخص صناعةً صناعةً منهما[3] . بل كانتْ مختلطةً عندهم . والسببُ الأول في ذلك هو التباسُ كلِّيَّاتِها بموادِّها ، وعُسْرُ انتزاعِها منها ، وغَوْرُ الفحصِ فيها ، بخلاف ما عليه الأمرُ في الصناعة النظرية . وليس يمكننا — بعدَ التنبيه على ذلك — تَنكُّبُ ما عليه الأمرُ في الصناعة ، فجديرٌ أنْ نقولَ في ذلك بحسب غرضنا في هذا القول فنقول : إن القول المخيَّلَ هو القول المركب من نِسبةٍ أو نِسَبِ الشيء إلى الشيء دون اغْتِرَاقِها (2) ، تركيباً « تُذْعِنُ له[4] النفسُ فتنبسِط عن أمورٍ وتنقَبِضُ عن أمور من غير رَوِيَّةٍ وفكر » (3) . وقلنا : « دون اغتراقها » لأنها لو اغْتَرَقَتْ لكان إياه . والسببُ في هذا الإذعان والانبساط : الالتذاذ[5] الكائنُ للنفس الناطقة من إدراك النِّسَبِ والاشتراكات والوُصَلِ بين الأشياء ، وفي الواحد — بالنسبة — الموضوعِ للصناعة الشعرية من غرابة الاشتراك والنسبةِ غيرِ الجنسية كأنها بطريقِ قياسٍ وتمثيلِ إحدى الجَنَبَتَيْنِ بالأخرى ، إذ كان في طبيعة النفس الناطقة أن تُدرِكَ بشيء شيءٍ شيئاً شيئاً له إليه نسبةٌ وفيه منه إشارةٌ وشُبْهَةٌ ، ويَعْرُوها عند ذلك ما يعروها من انبساط روحاني وطرَبٍ ، « وبالجملة تنفعل له النفس انفعالا (أ 30) نفسانيا غيرَ فكري سواءٌ كان القول مصدَّقاً به أو

---

[3] — ب : منها .
[4] — أ : إليه .
[5] — أ : الالداد .

---

(2) اغتراقها : استيعابها .
(3) (فن الشعر : 161) .

غيرَ مصدَّق به ، فإن كونَه مصدقاً به غيرُ كونه مخيَّلاً أو غيرَ مخيَّلٍ » (4) ؛ إذ كانت القضيةُ الشعريةُ إنما تُؤخذ من حيث هي مخيَّلةٌ (ب 18) فقط دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها كأخْذِ القضية الجَدَلِيَّةِ أو الخطبية[6] من حيث الشهرةُ والإقناعُ فقط دون نظرٍ إلى غير ذلك من الصدق وعدمِه ؛ فانه يُصدَّقُ بقولٍ من الأقوال ولا ينفعِلُ عنه ؛ فإنْ قيل مرةً أخرى وعلى هيئةٍ أخرى فكثيراً ما يُؤثِّرُ الانفعالُ ولا يحْدِثُ تصديقاً . وربما كان المتيقَّن كذِبُه مخيَّلا لما قلناه ، فالقول المخَيَّلُ هو مَحْمُولٌ يشابِه (به)[7] شيءٌ[8] شيئاً في جوهرِهِ المشترِك لهما ، ومَقُولٌ بتواطيءٍ على أربعة أنواع[9] : الأول : التشبيه ، الثاني : الاستعارة . الثالث : التمثيل . الرابع : المجاز :

النوع الأول : التشبيه : والتشبيه هو القولُ المخيِّلُ وجودَ شيء في شيء إما بأحدِ أدواتِ التشبيه الموضوعةِ له كالكاف وحرفِ كأنَّ أو مثل . وإما على جهة التبديل[10] والتنزيل كقوله :

وليلٍ كموج البحر........ (البيت) (5) .

وقوله (6) :

---

[6] ـــ ب : والخطية .
[7] ـــ ساقطة من ب .
[8] ـــ أ : شيئا فشيئا .
[9] ـــ ب : أقسام .
[10] ـــ أ : التذييل .

---

(4) المصدر السابق .

(5) امرؤ القيس من معلقته (ديوانه : 18) وتتمة البيت :
....أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلي

(6) أبو تمام (ديوانه : 29/3) وتتمة البيت :
.... فلجته المعروف والبحر ساحله

هو البحرُ من أيِّ النواحي أتيتَه (البيت)

وقال قوم : « التشبيه هو صِفةُ الشيء بما قارَبَه وشاكَلَه[11] من جهةٍ واحدةٍ أو من جهاتٍ كثيرةٍ لا من جميع جهاته ، لأنه لو ناسَبَه مناسبةً كليةً لكان إياه » (7) . وقال قوم : « هو العَقد على أنَّ أحدَ الشيئين يَسُدُّ مَسَدَّ الآخر في حِسٍّ[12] أو عقلٍ » (8) . ونوعُ التشبيه هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التشبيه البسيط ؛ والثاني : التشبيه المركب . ومَقُولٌ[13] بتواطُيء على نوعين (فصلُ)[14] أحدِهما : البساطةُ ، وفصلُ الآخَرِ : التركيبُ . فلأنَّ[15] البساطةَ والتركيب فصلانَ مقسِّمانِ نوعَ (أ 31) التشبيه إلى نوعين مقوِّمين لها ، انقسم هذا النوعُ المتوسط إلى النوعين[16] المذكورين : أحدُهما : التشبيه البسيط ، الثاني : التشبيه المركب :

النوع الأول : التشبيه البسيط : والتشبيه البسيط هو القولُ المخيَّلُ المشبَّهُ والممثَّلُ[17] فيه شيءٌ بشيء ، أعني ذاتاً مفردةً بذاتٍ مفردةٍ على الشريطة المتقدمة ؛ أعني أن يمثَّل شيءٌ بشيء من جهةٍ واحدةٍ أو أكثرَ فقط دون الاغتراق إما[18] بالأداة ؛ وإما[19] بالتنزيل كما[20] قد قيل . وهذا النوع جنس متوسط تحته نوعان : الأول : الجرْيُ على المجرَى الطبيعي ؛

---

(11) ــ ب : أو شاكله .
(12) ــ ب : جنس .
(13) ــ ب : مقول .
(14) ساقطة من ب .
(15) ــ أ : أفان .
(16) ــ ب : نوعين .
(17) أ : والمخيل .
(18) ــ أ : وأما .
(19) ــ أ : أو .
(20) ــ ب : (بل) كما .

---

(7) (العمدة : 286/1) .
(8) (النكت : 74) .

والثاني : الجري على غير المجرى الطبيعي :

النوع الأول : الجري على المجرى الطبيعي : والجري على المجرى الطبيعي في التخييل والتمثيل هو أن يُبدأ بما يُؤَمُّ تخييلُه وتشبيهُه ، ثم يُردَفَ بما يُؤَمُّ تخييلُه فيه وتشبيهُه به إمَّا بالأداة وإما بالتبديل[21] والتنزيل كما قد قيل أولاً . ومن صوره قوله جَلَّ ثناؤه : « وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنْشَآتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَامِ » (9) ، وقولُهُ : « كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ » (10) ، وقولُه : « كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ » (11) ، وقولُه : « وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ » (12) ، وقولُه : « تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » (13) ، وقولُه : « فَإِذَا انْشَقَّتِ ٱلسَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ » (14) ، وقولُه : « كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ » (15) ، وقولُه : « خَلَقَ ٱلْإِنْسَانَ (ب 19) مِنْ صَلْصَالٍ كَٱلْفَخَّارِ » (16) . وقولُه : « وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ » (17) .

عنتــرة :

وخَلَا الـذبـابُ بها فـليس ببارِحٍ
غَـرِداً كـفـعـل الشـارب المترنِّـمِ

---

(21) ـــ أ : التذييل .

---

(9) الرحمن : 24 .
(10) الرحمن : 58 .
(11) الصافات : 49 .
(12) الأعراف : 171 .
(13) القمر : 20 .
(14) الرحمن : 37 .
(15) الحاقة : 7 .
(16) الرحمن : 14 .
(17) الواقعة : 23 .

هَـزِجـاً يـحُكُّ ذِرَاعَـه بـذراعـه
فِعْلَ المُكِبِّ على الزِّنَادِ الأجْذَمِ (18)

ذو الرُّمَّـة :

وَدَوِيَّـةٍ مـثلِ السماء اعْتَسَفْتُها
وقد صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَا بسَوَادِ (19)

(أ 32) ومِن بديعها قولُه عز وجل : «كَٱلْأَعْلَامِ» في صفة السفن ، وقولُه : «كَأَمْثَالِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ» .

ومنه قولُه (20) :

تَبِيتُ النجومُ الزُّهْرُ في حُجُرَاتِه[22]
شوارِعَ[23] مـثلَ اللؤلؤ المتبـدِّدِ

وقولُه (21) :

تَغَنَّى عن الورْدِ إنْ سَلُّوا صوارمَهم
أمـامَهَا لاشتبـاهِ البـيضِ بـالغُدُرِ

وقولُه (22) :

وأناخَ حيثُ دموعُ عيني مَنْهَلٌ
يَرْوِي ، وحيثُ حَشَايَ مَوْقِدُ نَارِ

---

(22) ـــ أ : حجراتها .
(23) ـــ ب : سوارع .

---

(18) من معلقته (ديوانه : 145) .
(19) (ديوانه : 139) والدوية : الفلاة . واعتسفتها : سرت فيها على غير هداية .
(20) المعري (سقط الزند : 171/1) والزهر : البيض . وحجراته : نواحيه . وشوارع : متداخلة .
(21) المعري (سقط الزند : 148/1) .
(22) ابن خفاجة (ديوانه : 33) .

وقوله (23) :

والصبحُ قد مدَّ عَمُودَ نُوره
والليلُ مثلُ الأدْهَمِ المقفَّزِ

وقوله (24) :

قُرَيْطِيَّةُ الاخوال[24] ألمعَ قُرطُها
فسَرَّ الثريا أنها أبداً قُرطُ

وقوله (25) :

وَلَاحَ هلالٌ مثلُ نونٍ[25] أجَادَها
بذَوْبِ النُّضَار، الكاتبُ ابنُ هلالِ

وقوله (26) :

فاسقِنيها مثلَ مَا يلفُظُه الديكُ الذبيحُ

وقوله (27) :

فكمْ[26] من جوادٍ قد حسِبناه بعدَمَا
أبدناهُمُ[27] من كثرةِ النَّبْلِ شيْهَمَا

---

(24) ـــ أ : قرطبة الأحوال .
(25) ـــ ب : نور .
(26) ـــ أ : وكم .
(27) ـــ أ : أبدناهما .

---

(23) المعري (سقط الزند : 422/1) مع تغيير بسيط في اللفظ . والمقفز : صفة للفرس المحجل ومعناها الذي ألبس القفاز .
(24) المعري (سقط الزند : 1613/4) وقريطية الأخوال : أي أخوالها من بني قريظ .
(25) المعري (سقط الزند : 1197/3) وابن هلال : علي بن هلال البواب الوراق (314 هـ) .
(26) بديع الزمان الهمداني (اليتيمة : 294/4) .
(27) عبد الله بن إبراهيم . أبو محمد الرقاشي (اليتيمة : 245/4) والبيت في (اليتيمة : 247/4) . والشيهم : القنفذ .

وقولُه في مِعْوَزِ الحيَّةِ المُلْقَى (28) :

إن نَفَخَتْ فيه الصَّبا رأيتَه
مثلَ عَمودِ الفضةِ المحزَّزِ

وقولُه (29) :

والبدرُ يجْنَحُ للأفول كأنه
قد سَلَّ فوق الماء سيفا مذْهَبَا

وقولُه :

وشارفَنا نجمُ الثريا كأنه
طليعةُ جيشٍ أو لواءُ أميرِ

وقولُه (30) :

كأنَّ الثريا في أواخرِ ليلِها
تَفَتُّحُ نَوْرٍ أو لِجامٌ مفضَّضُ

وقولُه (31) :

ومَلِيحةٍ تَرْنُو بِنَرْ جِسَةٍ وتَسْفِرُ عن أَقَاحِ

وقولُه (32) :(أ 33)

فَنَاوَلَنِيها والثريا كأنها
جَنَى نَرجسٍ حيَّا النَّدامى به الساقي

---

(28) المعري (سقط الزند : 418/1). ومعوز الحية : سلخُها من المعاوز وهي الثياب البالية.

(29) منصور بن كيغلغ (اليتيمة : 108/1) و (معاهد التنصيص : 100/2) وانظر مزيد ترجمته في (تاريخ الأدب العربي : 79/2 ــ 80).

(30) ابن المعتز (زهر الآداب : 363/2) و (معاهد التنصيص : 25/2) وليس بديوانه.

(31) بديع الزمان الهمداني (اليتيمة : 295/4).

(32) ابن المعتز (ديوانه : 302).

وقولُه (33) :

أرَى الليلَ يمضي والنجومُ كأنها
عيونُ النَّدامى حينَ مالت إلى الغَمْضِ
وقد[28] لَاحَ فجرٌ يغمُرُ الجوَّ نُورُه
كما انفجرتْ بالماء عَيْنٌ على الأرْضِ

وقولُه (34) :

كأنما يَبْسَمُ عن لؤلؤ
مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أقَاحْ

وقولُه (35) :

رنَا ظَبْياً وَغَنَّى عندليبًا ولاحَ شقائقاً ومشى قضِيبًا

وقولُه (36) :

فَهَا أنا[29] قد حلَّى[30] الزمانُ مَفَارِقي
وتَوَّجَنِي بالشيب تاجاً مُرَصَّعَا

وقولُه (37) :

ولاحت لسَارِيهَا الثريا كأنها
لَدَى الأُفقِ الغَرْبيِّ قُرطٌ مُسلسلُ

---

(28) — ب : وقولُه.
(29) — أ : فما.
(30) — ب : حل.

---

(33) أبو القاسم الزاهي (اليتيمة : 250/1).
(34) البحتري (ديوانه : 435/1).
(35) أبو القاسم الزاهي (اليتيمة : 250/1).
(36) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 247/1).
(37) الأشهب بن رميلة (إعجاز القرآن : 265).

وقولُه (38) :

طيِّبٌ ريقُه إذا ذُقتَ فَاهُ   والثريا بجانب الغرب قُرطُ

وقولُه (39) :

ومـيَّـلتْ رأسَـهـا الثريا بإصـ
ـرارٍ إلى الغرب وهي تحتشِمُ
في[31] الشرق[32] كأسٌ وفي مغاربها
قُرطٌ وفي أوْسَطِ السَّمَا قَدَمُ

وقولُه (40) :

وليـلٌ كما مَدَّ الغرابُ جَناحَه
وسالَ على وجه السِّجلِ مدادُ (ب 20)

وقولُه من النثر : « ليلة كغراب[33] الشباب . وحَدَقِ الحِسان . وذَوائب العذارى » ؛ وقولُه (41) :

قد سقاني المُدَامَ والـ   ـليـلُ بالصبحِ مُؤتَزِرْ
والثريـا كـنوْرِ غصـ   ـنٍ على الغرب قد نُثِرْ

النوع الثاني : الجرْيُ على غير المجرَى الطبيعي : والجري على غير المجرى الطبيعي في التخييل والتشبيهِ هو عكسُ التشبيه ؛ وذلك أن يُؤخذَ الشيءُ الذي يُؤَمُّ تشبيهُه وتخييلُ أمرٍ فيه فيُجْعَلَ في الحَمْلِ (42) فقط جزءاً أخيراً

---

(31) ـــ ب : وقوله .
(32) ـــ ب : في الغرب .
(33) ـــ ب : غراب .

---

(38) ابن الرومي (ديوان المعاني : 335/1) و (إعجاز القرآن : 265) .
(39) الصنوبري (ديوانه : 488) .
(40) ابن خفاجة (ديوانه : 132) .
(41) ابن المعتز (ديوانه : 226) .
(42) أنظر ملحق المصطلحات .

من القول . ويؤخذ الأمر الذي يؤمُّ تخييله في الشيء[34] وتشبيه الشيء به فيُجعَلَ في الحَمل فقط جزءاً أوّلَ من القول لنوع من قصد الغُلُوّ والمبالغة في الوصف[35] مثل أن نقول : « الشمس فلانة ». ومن صوره قولُه (43) : (أ 34)

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماءُ
على أنيابها أو طعمَ غض من التفاح هصره اجتناءُ

فإن الغرضَ في هذا الشعر — على القصد الأول — تشبيهُ رِيقِ هذه الموصوفة بالسبيئة ، وتخييلُ السبيئة فيه ؛ فعكَسَ الأمرَ غُلُوّاً ومبالغةً في الحمل فقط ، أعني أن هذا الغرض باقٍ قائمٌ بنفس الشاعر[36] ، إلا أنه قَلَبَ ذلك في مجرد الحمل فقط دون قَلب[37] الأمر والمعنى في نفسه. وقولُه (44) :

في طَلْعَةِ الشمس شيءٌ من محاسنها
وفي القضيب نَصِيبٌ من تَثَنِّيها

فهذا أيضا كالأول في استصحاب غَرضِ تشبيهِ هذه المحاسن بالشمس والتثنّي بالقضيب . وقلْبِ الغرض في مجرد الحمل فقط دون قلْب الأمر في نفسه . والشريطةُ في عكس التشبيه هي أن يكون الجزء الأخيرُ من القول التشبيهي — وهو المحمول — هو المشبَّهُ والموصوفُ ، والجزء الأول — وهو الموضوع — (45) هو المشبهُ به والصفةُ لقلْب الأمر وعكْسِ التشبيه في

---

(34) — أ : بالشيء .
(35) — ب : في الوصل .
(36) — ب : الشعر .
(37) — أ : انقلاب .

---

(43) حسان بن ثابت . وقد سبق ذكر البيتين .
(44) البحتري (ديوانه : 2410/4) مع تغيير بسيط في اللفظ .
(45) أنظر ملحق المصطلحات .

الحمل فقط لغرض المبالغة في التخييل دون خروجِ الأمر في نفسه إلى الانعكاس والقلبْ ، ولذلك لم يكن قولُه (46) :

ورملٍ كأوْرَاكِ العَذَارى قطعتُه (البيت) (47) .

من هذا النوع[38] لخُرُوجِ الأمرِ في نفسه إلى الانعكاس بحسب القصد ، لأنه إنما قصَدَ تشبيهَ الرملِ بأوراك العذارى فهو تشبيه غيرُ معكوس على ما عليه كلُّ تشبيه . وكان قولُ من أُولع بوضعه في نوع عكس التشبيه غلَطاً سببُه أنَّ مِن المعلوم بنفسه أنَّ ما أَشبَهَ شيئاً فقد أشبهَهُ الشيءُ ويتعاكسان بينهما التشبيهَ ، على أن كل واحد مشبَّهٌ بالآخرِ تشبيهاً بحسب القصد على المجرى الطبيعي لا في الحَملِ فقط ، وكأنَّ اسمَ العكس على هذا المعنى وعلى المعنى الذي نضعه نحن (أ 35) في هذا النوعِ مَقولٌ باشتراك . ولِخفَاء هذا الاشتراكِ وقع لهُم الغَلَطُ .

(النوع الثاني من)[39] **القسمة الأولى لنوع التشبيه : التشبيهُ المركَّبُ :** والتشبيه المركب هو أن يقع التخييلُ في القول والتشبيهُ والتمثيلُ فيه لشيئين بشيئين ، وذاتين بذاتين . والمشبهُ والممثل والمشبهُ (به)[40] والممثلُ (به)[41] ذواتٌ كثيرة[42] ، وذواتُ المشبَّهِ إليه على نِسَبِ ذوات المشبه

---

(38) ـــ أ : الأمر .
(39) ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(40) ـــ ساقط من أ .
(41) ـــ ساقط من أ .
(42) أ : كثرة .

---

(46) ذو الرمة . وقد سبقت ترجمته
(47) (ديوانه : 318) وتتمة البيت :

.... وقـد جللتـه المظـلمات الحنادس

به إليه ، وإجراء[٤٣] إحدى[٤٤] الجنبتين على نسب إجراء[٤٥] الأخرى . فينتظم التخييل بالمناظرة بين الجنبتين[٤٦] لإشكالها[٤٧] واشتباهها في النسبة التي قصد التشبيه منها[٤٨] . فهذا القول المنبىء عن جوهريته (ب 21) ومائيته بحسب الأمر والنظر يقتضي أنه جنس متوسط يشتمل على نوعين كما اقتضى ذلك في نوع التشبيه البسيط .

ومن صوره قولُهُ عز وجل : « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً » (48) ، وقوله : « مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً » (49) .

ومن بديعها في الشعر قولُ بشار :

كأنَّ مُثارَ النقْع فوق رؤوسِهم[٤٩]
وأسيافَنا ليلٌ تَهَاوَى كواكبُه (50)

[٤٣] ـ ب : أجزاء .
[٤٤] ـ أ : أحد .
[٤٥] ـ ب : أجزاء .
[٤٦] ـ أ : الجهتين .
[٤٧] ـ ب : لاشكالها .
[٤٨] ـ ب : منها .
[٤٩] ـ أ : رؤوسنا .

(48) الجمعة : 5 .
(49) العنكبوت : 41 .
(50) (ديوانه : 46) برواية : فوق رؤوسنا ، وورد برواية : فينا وفيهم (الفاضل : 45) .

فالمشبَّهُ والممثَّلُ فيه هو النقع وأسيافُه ووقْعُها . والمشبهُ به هو الليل وكواكبُه وهُوِيُّها . وإجراءُ[50] المشبَّهِ إليه على نسبة إجراءِ المشبَّه به إليه . وانتظَمَ التشبيهُ بمناظرة[51] إحدى الجهتين بالأخرى . وقولُه (51) :

مِن أيْنَ للظبي الغريرِ الأحْوَرِ في الخد مثلُ عِذاره المتخيَّرِ ؟
قمرٌ كـأن بعَـارِضَيْـهِ كليْهِمَا مِسْكاً تَسَاقَطَ فوقَ وردٍ أحمرِ

فالمشبه هاهنا أيضاً هو العارضُ وعِذارُه . والمشبَّه (به)[52] هو الوردُ ومسكُه المتساقِط عليه . وقولُه (52) :

(أ 36) : وبدا الهلالُ كزورق من فضة
قـد أثـقـلتْـه حَمولةٌ من عنبرِ[53]

وقولُه (53) :

قـام الـغلامُ يُـديـرُهـا في كـفـه
فـحسِبتُ .بـدْرَ الـتَّمِّ يحمِلُ كوكَبا

وقولُه (54) :

والـبـدرُ فـوق دجـلـةٍ والصـبـحُ لما يُشـرِقِ
كـحِـلـيـةٍ من ذهب على بسـاطٍ أزرقِ

وقولُهُ (55) :

---

(50) — ب : واجزاء .
(51) — ب : بمشابهة .
(52) — إضافة اقتضاها السياق .
(53) — أ : قد أثقلوه بشحنة من عنبر .

---

(51) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 202/1) .
(52) ابن المعتز (ديوانه : 247) برواية : أنظر إليه .
(53) منصور بن كيغلغ (اليتيمة : 108/1) و (معاهد التنصيص : 100/2) .
(54) كشاجم (ديوانه : 369) .
(55) القاضي التنوخي أبو القاسم علي بن محمد (اليتيمة : 169/1) و (معاهد التنصيص : 100/2) .

أخْـِـن بـدجـلـةَ والـدجى متصوِّبٌ
والـبـدرُ في أُفُـقِ الـسـمـاء مُغَرِّبُ
فـــكـــأنها فـــيـــه بِـســاطٌ أزرقٌ
وكـــأنـــه فـيهـــا طـــرازٌ مُـــذْهَبُ

وقولُه (56) :

نَـقَّـبَـتْ وجـهَـهـا بـخَزٍّ وجـاءت
بـــمُـــدامٍ مُـــنَـــقَّـبٍ بـــزُجـــاجِ
فـــتـــأمـــلتُ في الـــنـــقـــابين منهـــا
قمراً طـــــالـــــعـــــاً وضـوءَ سراج

وقولُه (57) :

أبصرتُـــه ، والـــكـــأسُ بين يـــدٍ
مـــنْـــهُ وبـــيـــنَ أنـــامِـــلٍ خَـــمسِ
فـــكـــأنها وكـــأن شـــاربَـــهـــا
قمرٌ يُـــقَـــبِّـــلُ عـــارِضَ الشـــمس

وقولُه (58) :

ولـيـلٍ أقَمْـنَـا فـيـه نُـعمِلُ كأسَنَا
إلى أن بَدا للصبحِ[٥٥] في الليل عسْكَرُ
ونجمُ الثريـــا في الـــســـمـــاء كـــأنـــه
على حُـلَّـةٍ زرقـاءَ جَـيْـبٌ مُـدَنَّرُ

---

[٥٥] ـــ ب : في الصبح .

---

(56) الأمير تميم بن معد أبو علي (ديوانه : 87) .
(57) ابن الرومي (رفع الحجب المستورة : 42/2) برواية : بين فم .
(58) أبو علي الحاتمي محمد بن الحسن (معجم الأدباء : 156/18) .

وقولُه (59) :

كـأنَّ المديـرَ لها بـاليمين إذا قام للسقي أو باليسارِ
تَدَرَّعَ ثوباً من الياسمين له فَرْدُ كُمٍّ من الجُلَّنَارِ

وقولُه (60) :

كـأنما الماءُ عـليه الجِسْرُ دَرْجُ بياضٍ خُطَّ فيه سَطْرُ

وقولُه (61) :

وجُـلَّـنَـارٍ مشـرِقٍ[54] على أعـالي شـجـرَهْ
كـأنَّ في رؤوسـه أحـمـرَه وأصـفَـرَهْ
قُـراضـةٌ من ذهب في خِـرقٍ مـعصْـفـرهْ

(وقولُه (62) :

وجُـلَّـنَـارٍ بـهِـيٍّ في دوحةٍ يتوقَّدْ (أ 37)
يَحكِي فُصوصَ عقيقٍ في قُبَّةٍ من زبرجَدْ)[55]

وقولُه (63) :

أنظرْ[56] إلى زهر الربيع والماءُ في بِـركِ البديعِ

---

(54) ــ أ و ب : مشرف : والتغيير من الديوان .
(55) ــ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(56) ــ أ : وانظر .

---

(59) أبو النضر المصري محمد بن اسحاق (معجم الأدباء : 16/18) . وقد حقق ياقوت ورود البيتين خطأ في ديوان التنوخي . وفي (زهر الآداب : 937/4) أنهما للتنوخي هذا . بينما ينسبان إلى الصابي في (الطراز : 302/1) .
(60) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 228/1) .
(61) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 194/1) .
(62) ابن وكيع التنيسي (اليتيمة : 398/1) .
(63) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 254/1) .

وإذا الرياحُ جرتْ علـيـ . ـه في الذهاب وفي الرجوعِ
نَثَرتْ[58] على - بِيض الصفا ئح بيننا حَلَقَ الدروعِ

المقطوعةُ لأبي فراس ، والبديع. بستان له . وقوله (64) :

كأنَّ الدجى نقعٌ وفي الجوِّ حَوْمَةٌ
كواكبُهَا جُنْدٌ طوائرُها رُسْلُ
(ب 22) كأنَّ مطايانا سماءٌ ـ كأننا
نجومٌ على أقْتَابِهَا[59] بُرْجُنَا الرَّحْلُ
كأن السُّرَى ساقٍ ، كأن الكَرَى طَلاً
كأنَّا لها شَرْبٌ ، كأن المُنَى نَقْلُ
كأنَّ الفَلَا نادٍ به الجن فتيةٌ
عليه الثرى[60] فَرْشٌ حَشِيَّتُه الرَّمْلُ

وقولُه (65) :

وكــأنما نجمُ الثريـــا سُـــخْـــرَةٌ
كفٌّ تَمَسَّحُ عن معاطفِ أشْهَبِ

وربما انتهى التركيبُ في هذا النوع إلى ثلاثة أجزاء كقوله (66) :

رأيت الحُمَيَّا[61] في الزجاج بكفه
فشبهتُها بالشمس في البدر في البحر

---

[58] ـــ ب : وقوله .
[59] ـــ أ و ب : أقتابنا . والتصحيح من اليتيمة .
[60] ـــ ب : النوى .
[61] ـــ ب : الحمى .

---

(64) بديع الزمان الهمداني (اليتيمة : 300/4) .
(65) ابن خفاجة (ديوانه : 74) ومعاطف أشهب : جوانب الفرس الأشقر .
(66) المتنبي (ديوانه : 240/2) والحميا : من أسماء الخمر .

وموادُّه الأكثريةُ هي[62] نوع المقابلة كقوله :

رأيت الحميا...... (البيت)

وكقوله (67) :

كأن قلوبَ الطير رطباً ويابسا
لدى وكرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

النوع الثاني من القسمة الأولى للجنس العالي وهو التخييل : **الاستعارة** : والاستعارة مثالٌ أولٌ مِن استعار من العارية ، مَصُوغٌ لأحد موضوعات الاستفعال وهو الطَّلَبُ هاهنا ، فهذا هو موضوعها الجمهوري . ثم نقلَها أهلُ صناعة البلاغة وعِلم البيان إلى نوعٍ من التخييل على سبيل نقلِ الأسامي المشهورة الجمهورية إلى المعاني الناشئة في الصنائع والأمورِ الحادثة فيها ، وهو أسهل عليهم من اختراع الاسم لها . فالاستعارة هي أن يكون اسم[63] ما دالاً (أ 38) على ذات (معنى)[64] راتباً (68) عليه دائماً من أول ما وُضِعَ ، ثم يُلَقَّبَ به الحينَ بعد الحِينِ شيءٌ آخرُ لمُوَاصَلَتِهِ للأول بنحوٍ مَا من أنحاء المواصلة أيِّ نحوٍ كان ، تخييلا لذات المعنى الأول الموضوعِ عليه الاسمُ في الشيء الثاني الملقَّبِ به حين اللقب ، واستفزازاً ، من غير أن يُجْعل راتباً للثاني دالاً على ذاته . وقالَ قوم : « الاستعارة هي أن يُستعار للمعنى لفظٌ غيرُ لفظه ». وحاصلُها المبالغة في التخييل والتشبيه مع الإيجاز غيرِ المخلِّ بالمعنى والتوسعةِ على المتكلم في العبارة . والشريطة فيها ومِلَاكُ الأمر قُرْبُ الشَّبَهِ[65] بين المستعار منه

(62) ـــ أ : هو .
(63) ـــ أ : اسما .
(64) ـــ ساقطة من أ .
(65) ـــ ب : الأمر .

(67) امرؤ القيس (ديوانه : 38) .
(68) راتبا : مثبتا (اللسان : رتب) .

والمستعار له ، وتحقُّقُ النسبة أو النِّسب على ما قد قيل مراراً شتّى . وامتزاج[55] اللفظ بالمعنى حتى لا توجد بينهما مُنافَرَةٌ ، ولا يُتَبَيَّنُ في أحدهما إعراضٌ عَن الآخر بوجه حتى إنه لو حُلَّ تركيبُ الاستعارة إلى تركب التشبيه فقيل — مثلا — في قوله (69) :

غُلالَـةُ خَـدِّه صُـبِـغتْ[56] بـوَرد
ونـونُ الصُّـدْغِ مُـعْـجَـمَـةٌ بخال

«كأن خَدَّه غُلالةٌ ، وكأن صُدْغَهُ نونٌ» لامتَزَجَ[57] اللفظ بالمعنى وتحققتِ النسبةُ والشَّبَهُ والوُصْلَةُ بين المستعار منه والمستعار له . وبالجملة بين المخيِّلِ والمخيَّلِ فيه ، وكان المعنى صحيحا . ومهما حُلَّ نِظامُها وفُكَّ تركيبُها فلم تتحققِ[58] النسبةُ ، كان ذلك مردوداً رذْلاً لا مُلْتَفَتَ إليه ولا مُعَرَّجَ عليه ، ولهذا استُبْرِدَ قولُه (70) :

بُقُراطُ حُسْنِكِ لا يَرْثي على عِلَلٍ.. (البيت)

وكان قوله (71) :

إلا يَشِبْ فلقد شابت له كَبِدٌ
شيباً إذا خَضَّبَتْه سَلْوَةٌ نَصَلا

وقولُه (72) :

---

(55) — ب : امترج .
(56) — ب : طبعت .
(57) — ب : لامتزاج .
(58) — ب : تحقق .

---

(69) ابن المعتز (ديوانه : 380) .
(70) أبو محمد ابن الطلاء المهدوي (مخط الذخيرة/القسم الرابع ورقة : 375) والبيت غير تام هناك . وفي (فهرس الفهارس : 355/1) أنه الإمام المحدث أبو الحسن عبد الملك بن محمد القيسي المعروف بابن الطلاء دون تحديد لتاريخ وفاته .
(71) المتنبي (ديوانه : 283/3) ونصل الخطاب : ذهب .
(72) المتنبي (ديوانه : 219/1) والمفرق : موضع افتراق الشعر في الرأس . والبلب : الدروع من الجلد .

مسَرَّةٌ في قلوبِ الطيرِ مَفْرِقُها
وحَسْرَةٌ في قلوب البِيضِ واليَلَبِ

فجعل للكبد شيئاً . وللطيب واليلبِ والبيضِ قلوباً على غيرِ نِسبةٍ ولا شُبْهة (أ 39) : مُجْمَعاً على ترذيله ، مُسْتَمْرَها[٧٠] (73) (ب 23) رَثّاً ومستوْخَماً غَثّاً . وإنما تَحسُن الاستعارة — كما قيل وقلنا من قبل — على وجهٍ من وجوه المناسبة ، وطَرَفٍ من أطراف[٧١] المقاربة ، ولهذا ما قال الصاحبُ في قوله (74) :

وقد ذُقتُ حَلْوَاء البنينَ على الصِّبا (البيت)

وما (زلنا)[٧٢] نَتَعَجَّبُ[٧٣] من قول أبي تمام :

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلَامِ.. (البيت) (75) .

فقد خفَّ علينا بحلوَاء البنين (76) . فلذلك[٧٤] ما ينبغي أن يُجعلَ القانونُ فيها الكفيلُ بمِلاك أمرها تحليلَ تركيبها وفَكُّ نوعِ نِظامِها إلى نوعٍ

---

(٧٠) — أ : مستهرما .
(٧١) — أ : أخبار .
(٧٢) — ساقطة من أ و ب . والتصحيح من (رسالة الكشف عن مساوىء المتنبي) .
(٧٣) — أ : نعجب .
(٧٤) — أ : فذلك .

---

(73) مستمرها : فاسدا (اللسان : مره) .
(74) المتنبي (ديوانه : 178/3) وعجز البيت :
.... فلا تحسَبَنّي قلت ما قلت عن جهل
والحلواء : الحلاوة . وعلى الصبا : أي في حال صبا البنين .
(75) أبو تمام (ديوانه : 22/1) وتتمة البيت :
.... فـــــــــإنني صب قد استعذبت ماء بكائي
(76) أنظر (رسالة الكشف عن مساوىء المتنبي (الإبانة : 235) و(اليتيمة : 178/1) برواية (فخف) .

تركيب التشبيه ، فمها استقام القولُ[٧٤] وصحَّ[٧٥] المعنى فالاستعارةُ جاريةٌ على القانون البلاغي . ومهما لم يستقم المعنى ولم يَصِحَّ وفسَدَ النظْمُ ، خرجَ المتكلمُ إلى فساد التعسف وقُبح التكلم ، وكان في عِداد من شُغِفَ وأُولِعَ بحمل شعرِه على الإكراه في التَّعمُّلِ[٧٧] لتنقيح المباني دون تصحيح المعاني ، فلذلك لا ترى أبرد من قوله :

فـافـتـكْ بسيف الدمع مُهْجَةَ ناظرٍ
قد مات في بحر السُّهاد مَنَامُهُ[٧٨]

فمن صور الاستعارة البديعةِ قولُه عز وجل : «وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ» (77) ، وقولُه تعالى : «أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا» (78) . ومنها[٧٩] قولُه (في الشعر)[٨٠] (79) :

أقـولُ وقــدطــال[٨١] لــيلي عــليَّ
أمَا لشبـاب الـدجى من مشيبِ

وقولُه (80) :

يـا دهـرُ بـالـلّـه أَذِقْ غُرابَها
مَوْتـاً من الصـبـح بـبـازٍ كُـرَّزِ

(٧٤) — ب : المعنى .
(٧٥) — ب : صح .
(٧٧) — ب : العمل .
(٧٨) — ب : منامها .
(٧٩) — ب : ومنه .
(٨٠) — ساقطة من ب .
(٨١) — أ : أهال .

(77) الاسراء : 24 .
(78) الكهف : 29 .
(79) المعري (سقط الزند : 651/2) .
(80) المعري (سقط الزند : 423/1) والكرز من الطير : الذي ذهب ريشه . وقد شبه الشاعر الليل بالغراب ، والصبح بالبازي .

وقوله (81) :

لبِسْنَا رِداءَ الليل والليلُ راضِعٌ
إلى أن تَرَدَّى رأسُه بمشيبِ

وقوله (82) :

لا[82] ورمانِ النهود فوق أغصان القدودِ
وعناقيد لأصدا غ وورد[83] من خدودِ (أ 40)

وقوله :

عجَباً وأنتِ البحر كيف تلاءمتْ
قطع الضلوع عليكِ وهي حِرَارُ(83)
وسراجُ طيفكِ كيف حل بمقلتي
والدمعُ في عَرَصَاتها مِدْرَارُ

وقوله (84) :

أشْفقتُ من عِبْءِ البقاء وَعَابِهِ
وَمَلِلْتُ من أَرْيِ الزمان وَصَابِهِ

وقوله (85) :

---

(82) ... أ : ألا .
(83) — ب : الاصداغ ورذ

---

(81) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 39/1) .
(82) ابن المعتز (ديوانه : 173) برواية : وعناقيد من الصدغ .
(83) حرار : من الحرارة (اللسان : حرر) .
(84) المعري (سقط الزند : 715/2) والأري : العسل . والصاب : المر .
(85) ابن المعتز (ديوانه : 174) برواية : أسد حديد .

جـاءهـم بحرُ حـديـدٍ تحت أطلالِ الـبـنُـودِ
فـيـه عِـقْـبانُ خيولٍ فوقـهـا أُسْـدُ جُـنُـودِ

وقولُه (86) :

سرَى بين نُوَّارٍ لزُرْق[84] أسِنَّةٍ
حـدادٍ ، وأوراق لـرايـاتِـه خُضْـرِ
فـهزَّتْ إليـه عِـطفَـها كـلُّ رابةٍ
تَهزُّ[85] عليه[86] الغُصْنَ في الوَرَقِ النَّضْرِ

وقولُه (87) :

سـمَحَ الخيالُ على النَّوَى بِمزَارِ
والليـلُ يَـمْسَحُ عن جبينِ نَهَارِ

وقولُه (88) :

ومَـفَـازَةٍ لا نجمَ في ظَـلْـمَائِـها
يَسْـري ، ولا فَـلكٌ بها دَوَّارُ
تَـتَـلَـهَّبُ الشِّـعْـرَى بها فـكـأنها
في كَـفِّ زِنْـجِيٍّ الـدجى دِيـنَـارُ

وقولُه (89) :

---

(84) ـ أ : لزورق .
(85) ـ أ : يهز .
(86) ـ أ و ب : عليا ، والتصحيح من الديوان .

---

(86) ابن خفاجة (ديوانه : 26) .
(87) ابن خفاجة (ديوانه : 33) برواية : والصبح يمسح .
(88) ابن خفاجة (ديوانه : 85) والشعرى : كوكب نير يقال له المرزم .
(89) المعري (سقط الزند : 1514/4) والكور : الرحل . والعراقين : البصرة والكوفة .

بَلَى . وَرُبَّمَا[٨٧] باتت تُحَرِّقُ كُورَهَا
ذُيُولُ بُرُوقٍ بالعِرَاقيْنِ لُمَّعِ

وقوله (90) :

والليلُ قد نَضَحَ النَّدَى سِرْبَالَه
فانْهَلَّ دمعُ الطَّلِّ فوقَ صِدَارِ

وقوله (91) :

وكأنَّ حبَّكِ قال : حَظُّكَ في السُّرَى
فالْطُمْ بأيْدِي[٨٨] العِيسِ[٨٩] وجهَ السَّبْسَبِ

(وقوله (92) :

ومَجَرِّ ذَيْلِ غمامةٍ لبِسَتْ به
وشيَ الحَبَابِ مَعَاطِفُ الأنهار)[٩٠]

وقوله (93) :

ليالِيَ لم نَحْذَرْ[٩١] حُزُونَ قطيعةٍ
ولم نَمْشِ[٩٢] إلا في سهول وِصَالِ

---

(٨٧) ــ أ : وربما .
(٨٨) ــ ب : بوجه. وفوقها علامة تشطيب. وبالهامش كتبت عبارة (لعلها بكف).
(٨٩) ــ أ : العيش .
(٩٠) ــ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(٩١) ــ أ : تحذر .
(٩٢) ــ أ : تمش .

---

(90) ابن خفاجة (ديوانه : 33) والصدار : ثوب خاص تلبسه المرأة .
(91) المعري (سقط الزند : 1131/3) .
(92) ابن خفاجة (ديوانه : 34) .
(93) أنظر (اليتيمة : 25/1) بدون نسبة .

وقولُه (94) :

واهتزَّ عِطْفُ الغصن من طَرَبٍ بنا
وافتَرَّ عن ثغرِ الهلال المَغْرِبُ

وقولُه (95) :

وَمِلْنَا بها ولضوءِ الصباحِ
على عَنْبرِ الفجرِ منه خَلُوقُ (ب 24)

وقولُه (96) :

وقد فَضَّ عِقْدَ القَطْرِ في كل تَلْعَةٍ
نسيمٌ تَمَشَّى بينها فتضوَّعَا

وقولُه (97) :

أثَرْنَا سَحَابَ النَّقْعِ لَمَّا تجاوَبَتْ
رُعُودُ صَهِيلِ الخَيْلِ تَسْتَمْطِرُ الدِّمَا

وقولُه (98) :

غُضّي جفونَكِ يا ريا ضُ فقد فَتَنْتِ الحُورَ غَمْزَا
واقْنَيْ حياءَكِ يا ريا حُ فقد كَدَدْتِ الغُصن هَزَّا
(أ 41) وارفُقْ بجفنِكَ يا غمَا مُ فقد خَدَشْتَ الوردَ وخزَّا[103]

[103] ـ ب : خزا.

(94) ابن خفاجة (ديوانه : 290).
(95) الوأواء الدمشقي (ديوانه : 158) برواية : وقلنا لها.
(96) ابن خفاجة (ديوانه : 128).
(97) عبد الله بن ابراهيم. أبو محمد الرفاشي (اليتيمة : 247/4).
(98) بديع الزمان الهمداني (اليتيمة: 293/4) و (معاهد التنصيص : 127/3).

وقوله (99) :

سماء[٩٤] الدجى ما هذه الحَدَقُ النُّجْلُ
أصدرُ الدجى حالٍ وجِيدُ الضحى عُطْلُ

وقوله :

أمَـا وبـارِقِ قـلبٍ هـاجَ فـالتهبـا
مدى شآبيبِ دمعٍ فاضَ فانسكبا

وقولُه[٩٥] (100) :

ألاَ قــلَّصتْ ذيــلَــهــا لــيــلــةٌ
يَــجُــرُّ[٩٦] الــربــابُ بها هــيــدَبَــا
وقد[٩٧] برقعَ[٩٨] الثلجُ وجهَ الربى
وألْــحَــفَ غصنَ الــنــقــا فــاجتبى
فشــابت[٩٩] وراء قــنــاع الــدجى
نــواصي الـــفـــروع وهـــامُ الــربى

---

(٩٤) ب : سميا .
(٩٥) ساقطة من أ .
(٩٦) — ب : يجري .
(٩٧) — ب : وقوله .
(٩٨) — أ : رقع .
(٩٩) — ب : وقوله .

---

(99) بديع الزمان الهمداني (اليتيمة : 300/4) و (معاهد التنصيص : 111/3) .
(100) ابن خفاجة (ديوانه : 262) مع اختلاف بسيط . والرّباب : السحاب الأبيض . ألحف : كسى . اجتبى بالثوب : التف به . النواصي : الفروع . النقا : من كثبان الرمل .

النوع الثالث من القسمة (الأولى)[100] : **(المماثلة)**[101] **وهي المدعوة**[102] **أيضا التمثيل (101)** : والمماثلةُ هي النوع الثالث من جنس التخييل ؛ وحقيقتُها التخييلُ والتمثيلُ[103] للشيء بشيء له إليه نِسبةٌ وفيه منه إشارة وشُبْهةٌ ؛ والعبارةُ عنه به ؛ وذلك أن يقصِد الدلالَةَ على معنى فيضعَ ألفاظاً تدل على معنى آخر ، ذلك المعنى بألفاظه مثالٌ للمعنى الذي قَصد الدلالةَ عليه . فمِن قِبَلِ ذلك كان له في النفس حلاوةٌ ومزيد إلذاذ لأنه داخلٌ بوجه ما في نوع الكناية من جنس الإشارة . والكنايةُ أبدا أحلى موقعا من التصريح . ويُشْبه أن يكون السببُ في ذلك هو أن التصريح إنما هو الدلالة على الشيء باسمه الموضوع له بالتواطُىء كما قد تقرر في دلالة اللفظ ، والدلالةُ على الشيء بالكناية وطريقِ المَثَلِ إنما هو بطريق الشَّبَه ؛ والشَّبَهُ — كما قد قيل مراراً — هو أن يكون في الشيء نِسبةٌ من شيء أو نِسَبٌ ؛ وبالجملة هو أن يكون الشيئان في الواحد — بالمشابهة أو المناسبة — الموضوع للصناعة الشعرية فيوضَع أحدُهما مكان الآخر ويُدَلَّ عليه ، ويُكَنَّى به عنه ؛ وفيه — أعني في الواحد بالمشابهة أو بالمناسبة — (أ 42) المُكَنَّى به . ما فيه من غرابة النسبة والاشتراك وحسنِ التلطف لسياقة[104] التشبيه على غير جهة التشبيه . وفي التخييل (بذلك)[105] كذلك ما فيه من بسْط النفس وإطرابِها للإلذاذ والاستفزازِ الذي في التخييل . فقُلْ — وإن كان[106] بطريق المَثَلِ — وتلطفْ في سياقته على وجه يَلْطُفُ .

---

(100) — ساقطة من ب .
(101) — ساقطة من أ .
(102) — ب : وهي المدعو .
(103) — ب : التمثيل والتخييل .
(104) — ب : لسياق .
(105) — ساقطة من أ .
(106) — أ : ان كان .

---

(101) (نقد الشعر 181) و (إعجاز القرآن : 119)

ومن صورها قوله عز وجل : « وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ » (102) . الأصمعي (103) : « أراد نفسك لقولهم : فدى لك ثوباي أي نفسي » ، وعليه قولُ عنترة :

فشككتُ بالرمح الأصم ثيابَه
ليس الكريمُ على القنا بمحرَّم (104)

وأنشد الأصمعي عليه :

فِدَى لكَ من أخي ثقةٍ إزاري (البيت) (105) .

وقوله عز وجل : « فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ » (106) قال القاضي أبو بكر (107) (رحمه الله)[107] : « هو من صور المماثلة » (108) .

والنوعُ الأول من النوع الأول من الجنس الثالث (109) أَوْلَى به . وفي الخبر (ب 25) أن يزيد بنَ الوليد بَلَغَه أن مروان بنَ محمد يَتَلَكَّأُ عن بيعته فكتب إليه : « أما بعد ، فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاعتمد

---

(107) — ساقطة من ب .

---

(102) المدثر : 4 .

(103) الأصمعي : عبد الملك بن قريب . من أئمة العربية . توفي سنة 216 هـ (معجم المؤلفين : 187/6) .

(104) من معلقته (ديوانه : 150) .

(105) أبو المنهال بقيلة الأكبر (إعجاز القرآن : 122) و (الايضاح : ورقة : 43) وتمة البيت :
ألا أبلغ أبا حفص رسولا فـــــــدى لك ....
والإزار : المرأة .

(106) البقرة : 175 .

(107) القاضي أبو بكر هو : محمد بن الطيب الباقلاني ، عالم . متكلم . وبلاغي كبير : توفي سنة 403 هـ (معجم المؤلفين : 109/10) .

(108) (اعجاز القرآن : 119) .

(109) أي نوع التتبيع من نوع الاقتضاب من جنس الإشارة .

على أيتها شئت » (110) . وكتب الحجاج إلى المهلب : « فإن أنت فعلت ذلك وإلاَّ أشرعتُ إليك الرمح ». فأجابه المهلب : « فإن أشرع الأميرُ الرمحَ قلبتُ له ظَهْرَ المِجَنِّ » (111) . قالوا وأولُ من ابتكره امرؤ القيس قال :

وما ذرفتْ عيناكِ إلا لتقدحي
بسهميْكِ في أعشارِ قلبٍ مُقَتَّلِ (112)

فتمثلَ عينيها بسهمَي الميسر يعني المُعَلَّى وله سبعةُ أنصباء . والرَّقيبُ وله ثلاثةُ أنصباء فصار جميعَ أعشار قلبه للسهمين اللذين مَثَّلَ بهما عينيْها . ومَثَّلَ قلبَه[108] بأعشار الجَزُورِ فتمتْ له جهاتُ المماثلة . ومنها قولُه (113) :

ومن يعص أطراف الزِّجَاجِ فإنه
يُطيع العوالي رُكِّبَتْ كلَّ لَهْذَمِ

وقولُه (114) :

فلو أن قومي أنطقتْني رماحُهم
نطقتُ . ولكنَّ الرماحَ أَجَرَّتِ (أ 43)

ومن صورها البديعة المليحة[109] قوله (115) :

---

(108) — ب : قلبها .
(109) — أ : المليحة البديعة .

---

(110) (اعجاز القرآن : 119) .
(111) (اعجاز القرآن : 119) . والمهلب هو : المهلب بن أحمد بن أبي صفرة . فقيه مقاتل .
(112) من معلقته (ديوانه : 13) برواية : الا لتضربي .
(113) زهير (ديوانه : 88) والزجاج جمع زج : حديدة في أسفل الرمح . واللهذم : السنان .
(114) عمْرو بن معدي كرب (ديوانه : 45) وأجرت لساني : شقته حتى لا يتكلم . اشارة إلى صمته بعد أن خذله قومه .
(115) المتنبي (ديوانه : 154/4) والعنم : شجر ذو نبت أحمر تشبه به أصابع الحسان .

تـرنـو إلـيك بـعين الـظبي مُجْهِشَةً
وتمسحُ الطَّلَّ فوقَ الوَرْدِ بالعَنَمِ

وقولُه :

فـيـالَـغُصْنِ نَـقَـا لَـوْنٍ مَـعَـاطِفُـه
سَقَّيْتُه[115] الدمعَ حتى أثمرَ القُبَلَا
ويـالَـبـدرِ تَـمَامٍ بات في عضدي
حتَّى إذا طلعتْ شمسُ الضحى أفَلَا

وقولُه (116) :

فأمطرتْ لؤلؤاً من نرجسٍ وسقتْ[116]
وَرداً ، وعضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

وقولُه (117) :

سَقَى اللَّهُ قصراً بالرُّصافة شاقَني
بـأعلاه قصري الـدلال رصـافي
أشـارَ بـقضـبـان من الدُّرِّ قُمِّعَتْ
يَـواقيتَ حُـمراً فـاستـبـاح عَـفـافي

وقولُه (118) :

وقـد أخـذَ الـتَّـمَـامَ الـبـدرُ منهم
وأعـطـاني مـن الـسُّـقْـمِ الـمُـحَـاقَا

---

(115) — ب : سقيت .
(116) — أ : فسقت .

---

(116) الوأواء الدمشقي (ديوانه : 84) وينسب في (البديع في نقد الشعر : 75) لعبد المحسن الصوري .
(117) ابن الرومي (العمدة : 226/1) .
(118) المتنبي (ديوانه : 40/3) برواية : البدر فيهم . والمحاق : نقصان القمر آخر الشهر ضد التمام .

وقوله (119) :

يا حبَّذَا ، والطيفُ ضيف[112] طارقٌ ،
طيفٌ على شَحط أجدَّ مَزارَا
تَلْوِي الشَّمولُ به قضيباً رُبَّما
عاطَى بسُوسانٍ هناكَ عَرَارَا

يُشير بالسوسان إلى بياض أطرافه ، وبالعَرَار إلى صفرةِ كأسِ سُلافه . وقولُه :

عاطيتُه كأسَ العُقار وبيننا
قُبَلٌ تدورُ مع العُقار عُقَارا
حتى التوى طربا ولاعَبَ ظلَّه
مُهْرٌ يَشُنُّ على القلوب مُغَارا
عجباً له حَمَلَ الوَضَاءة عندها
جلا[113] ، وما حملَ العِذار عِذَارا

وفي هذا النوع تدخل الأقاويلُ المَثَلِيَّةُ أعني المَثل السائر في ثاني حالَيْه ، أعني إذا نُقِلَ عن أصله متمثَّلا[114] به كقولهم : « تسمع بالمُعَيْدي لا أن تراه » (أ 44) لمطابقة حد المماثلة له في تلك الحال فقط دون اعتبار أصلِه وأولِ حالَيْه . لأن قول جوهر المماثلة ليس مَقُولاً عليه مهْمَا لم يكن اسمُ المَثَل مَقُولاً عليه ، واسمُ المَثَلِ إنما هو مقولٌ عليه في

---

(112) ـــ ب : طيف .
(113) ـــ ب : عندما انجلا .
(114) ـــ ب : ممثلا .

---

(119) ابن خفاجة (ديوانه : 113) والشحط : البعد .

ثاني حاليه (فقط)[115] ، فالمماثلة إنما ينطبق عليه قولُ جوهرها في تلك الحال فقط ولانطباق قول جوهرها عليه لم يكن قولُه (120) :

كلٌّ آتٍ لابُدَّ آتٍ وذو الجهـ ـل مُعَنًّى ، والغَمُّ والحُزنُ فضْلُ

من المَثَلِ مِن قِبَلِ ما تقرر في قول جوهر المماثلة من قصد الإشارة إلى معنى فيوضع (ب 26) معنى آخر بألفاظه مثالا للمعنى الأول المقصود بالإشارة إليه ، وهذا ليس موجوداً في هذا البيت فليس من المثل . وكذلك كثير من الأقاويل التي يعددها متأدبو العرب من قِبَلِ أنهم ذهبوا إلى أشياء وأقاويل حِكَمِيَّةٍ فعدوها من المثل ، وهو لعمري غَلَطٌ ، إلا أن يكون اسمُ المثل مقولا على كل ذلك باشتراك الاسم المحْض غير المشكِّكِ ولا المشابَه ، أو يكونَ مقولا عليه بتشكيك من حيث هذه المقدمة الكلية يتماثل بها جزئيان فصاعداً فيقال « الكلي » حينئذ باعتبار تحقيق المَنَاطِ ، فلا مُشاحَّةَ[116] في العبارة بعد تحقُّقِ المعاني وقياسِها في النفس وتصوُّرِها في الذهن فقِدْماً جرت العادةُ في الصناعة النظرية بالوصية للناظر والتحذيرِ له أن يلمح[117] بالألفاظ ويقف تصوره عليها ، وبأن يتقدم أولا فيقرر المعاني في نفسه ويتصورها أتم تصور يمْكنه ؛ ثم يطبق عليها[118] الألفاظ . ولعمري إنها لوصية من[119] قد أزمع تعريفَ طُرُقِ النظر الصادق[120] ، وأخذ باليد إلى الكمال .

---

(115) — ساقطة من أ .
(116) — ب : فلا مشابهة .
(117) — أ : أن يلهج .
(118) — ب : عليه .
(119) — ب : مع .
(120) — أ : الصدق .

---

(120) صالح بن عبد القدوس (حلية المحاضرة : ورقة : 25) و (الكامل : 7/2) .

فمن صورها البديعة قوله (121) :

رَدَّتْ لَطافتُه وحدةُ[121] ذِهنه
وحْشَ اللُّغَاتِ أوانساً بخطابهِ (أ 45)
والنحلُ يَجني المُرَّ من نَوْر الربى
فيعودُ شَهْداً في طريق رُضابهِ

وقوله (122) :

خذ ما تراه ودعْ شيئاً سمعتَ به
في طَلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحَلِ

وقوله (123) :

بجبهة العَيْرِ يُفْدى حافِرُ الفَرَس (البيت) .

وقوله (124) :

أنا الغريق فما خوفي من البَلَلِ (البيت) .

وقوله (125) :

---

(121) — ب : وحدث .

---

(121) المعري (سقط الزند : 720/2) .

(122) المتنبي (ديوانه : 205/1) وورد البيت ضمن قصيدة لابن خفاجة (ديوانه : 142) وأما ما أكده أكرم البستاني من نسبة البيت للطغرائي في تحقيقه لـ (ديوان ابن خفاجة : 119) فهو خطأ وتضمين فقط لاختلاف بيت الطغرائي عن هذا في المعنى . وانظر الطغرائي في (جواهر الأدب : 442/2) .

(123) المتنبي (ديوانه : 298/2) وتتمة البيت :

يفدي بنيك عبد الله حاسدهم   بجبهة ....

(124) المتنبي (ديوانه : 200/3) وصدر البيت :

والهجر أقتل لي مما أكابده   أنا الغريق .....

(125) المعري (سقط الزند : 552/2) .

وتَرجعُ أعقابُ الرماحِ سليمةً
وقد حُطِّمَتْ في الدارِعِينَ العواملُ
تُوَقَّى[122] البدورُ النقصَ وهْي أهِلَّةٌ[123]
ويُدركها النقصانُ وهْي كَوَامِلُ

وقولُه (126) :

ذريني أنَلْ ما لا ينالُ من العُلَى
فصعبُ العلى في الصعبِ والسهلُ في السهلِ
تريدين إدراكَ المعالي رخيصةً
ولا بد دون الشَّهد من إبَرِ النَّحلِ

وقولُه (127) :

وغَيْظٌ على الأيام كالنار في الحَشَا
ولكنه غيظُ الأسيرِ على القِدِّ

وقولُه :

والشمسُ في كبدِ السماء ونُورُها
ما بين أكنافِ الجنوبِ مَنَارُ[124]

وقولُه (128) :

---

(122) ـ أ : وقوله .
(123) ـ أ : آهلة .
(124) ـ ب : مثار .

---

(126) المتنبي (ديوانه : 4/4) .
(127) المتنبي (ديوانه : 162/2) والقد : سير يشد به الأسير .
(128) المعري (سقط الزند : 1073/3) وأحل : أنزل . الخرصان : الأسنة .

لِأمْرٍ أُحِلَّ الزُّجُّ في عَقِبِ القَنَا
ورُفِّعَتِ الخِرصانُ فوقَ العوامِلِ

النوع الرابع من القسمة الأولى للجنس العالي وهو التخييل : المجاز :

واسم المجاز مأخوذ في[125] هذا الموضع من علم البيان بخصوص ؛ ففيه استعمالٌ عُرْفيٌّ بحسب الصناعة ؛ وقولٌ جوهره هو القول المستفزُّ للنفس المتيقَّنُ كذبُه ؛ المركَّبُ من مقدمات مخترَعَةٍ كاذبة تَخَيَّلُ أموراً وتُحاكي أقوالاً[126] . ولمَّا كانت المقدمةُ الشعريةُ إنما نأخذُها[127] من حيثُ التخييلُ والاستفزاز فقط كما تقدم لنا من قبل ؛ وكان القولُ المخترَعُ المتيقَّنُ كذبُه أعظمَ تخييلا وأكثرَ استفزازاً (والذاذاً للنفس من قِبَلِ أنه كلما (أ 46) كانت مقدمة القول الشعري أكذبَ ، كانت أعظمَ تخييلا واستفزازا)[128] للسبب المذكور في صدر الجنس وخاصةً في هذا النوع لِمزيدِ الغرابة لطَرَاءَتِهِ ؛ ولولوع[129] النفس بذلك ، كان أذهبَ في معناه وأقعدَ (ب 27) أنواع الجنس بفعل التخييل والاستفزاز . ومن صوره قولُه (129) :

تَوَهَّمَ كلُّ سابغة غديرا
فَرَنَّقَ يشرَبُ الحَلَقَ الدِّخَالا

وقولُه (130) :

---

[125] ـ أ : من .
[126] ـ ب : أحوالا .
[127] ـ ب : تأخذها .
[128] ـ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
[129] ـ ب : وولوع .

---

(129) المعري (سقط الزند : 107/1) والسابغة : الدرع . رنق : حام . الدخال : المتداخلة .
(130) ابن خفاجة (ديوانه : 355) والنيق : أعلى الجبل . الشقيق : شقائق النعمان .

يا حَبَّذا ، والبردُ يزحَفُ بكرةً
جيشًا رحيقٍ ، دُونَه وحريقِ
حتى إذا ولّى وأسلمَ عُنْوَةً
ما شئتَ من سهلٍ وذِرْوَةِ نِيقِ
أخَذَ(130) الربيعُ عليه كل ثَنِيَّةٍ
فبكلِّ مَرْقَبَةٍ لواءُ شَقِيقِ

وقولُه (131) :

ومُهَفْهَفٍ غَنِجِ الشمائلِ أزعجَتْ
قلبي محاسنُ وجهِه إزعاجا
دَرَتِ الطبيعةُ أنَّ فاحِمَ شعرِه
ليلٌ ، فأذكتْ وجنتيه سِراجا

وقولُه (132) :

يا ليلةً لستُ أنسى طِيبَها أبداً
كأن كل سرورٍ حاضرٌ فيها
باتت وبِتُّ وبات الزِّقُّ ثالثَنا
حتى الصباحِ تُسَقِّيني وَأسْقِيهَا
كأن سودَ عناقيدٍ بِلِمَّتِها
أهدتْ سُلافتَها خمراً إلى فِيهَا

---

(130) ب : وقوله .

---

(131) أبو الفتح البستي علي بن محمد الكاتب (اليتيمة : 308/4) .
(132) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 428/2) .

وقولُه :

وافى وقد أتلَعَ السوسانُ سالفةً
بيضاءَ . واطَّلَعَ النمَّامُ مرتقِبا
وحدَّقَ النرجسُ المطلولُ ملتفِتاً
واستشرَفَ الغُصُنُ الريانُ منتصبا (133)

وقولُه (134) :

تَخَيَّلتِ الصباحَ مَعِينَ ماء
فما صدقَتْ ولا كذب العِيانُ
فكاد الفجرُ تشرَبُه المَطايا
وتُملأُ منه أسقيةٌ شِنَانُ

وقولُه (135) :

والشمسُ تَجنح[131] للغروب مريضةً
والرعد يَرْقِي والغمامةُ تَنْفُثُ

وقولُه (136) :

كأنَّ رسولَ الصبح يَخلِطُ في الدجى
شجاعةَ مِقدامٍ بِجُبن هَيُوبِ[132]

وقولُه (137) :

---

(131) ب : يجنح .
(132) ـ أ : هبوب .

---

(133) اتلع : ارتفع . السوسان : نبات . النمام : الواشي .
(134) المعري (سقط الزند : 1818/1) وشنان : جمع شن : الأديم الخلق .
(135) ابن خفاجة (ديوانه : 285) ويرقي : من الرقي : السحر .
(136) علي بن محمد الكوفي العلوي (زهر الآداب : 808/3) و (سقط الزند : 30/1) .
(137) ابن خفاجة (ديوانه : 142) .

وافَى بِنَا ولَهُ صحيفة[133] صفحة
جعَلَ العِذَار بها يسيل مدادا (أ 47)
منجهها[134] نُكل الشباب كأنما[135]
لبِسَ العذارَ على الشباب حِدادا

وقولُه (138) :

أأبَا العَشَائِرِ إن أُسِرتَ فَطَالَمَا
أَسَرَتْ لَكَ البِيضُ الخِفَافُ رِجَالا
لَمَّا[136] أجَلْتَ المُهْرَ فوق رؤوسهم
نسَجتْ له حمرُ[137] الشعور عقالا

وقولُه (139) :

ما للضَّرِيبِ. وقد مَارَ الهواءُ به
يَهْوِي فِراشاً. ونارُ الكأسِ تَسْتَعِرُ
كأنَّ في الجو أشجاراً منَوَّرَةً
هبَّ النسيمُ عليها فهْي تنتثر

وقولُه (140) :

قالوا: بكيتَ دماً؟ فقلـ
ـتُ: مَسحتُ من خدي خَلُوقا

---

(133) ـ أ: صفيحة.
(134) ـ ب: وقوله.
(135) ـ أ. ب: قائما.
(136) ـ ب: ما.
(137) ـ ب: حمى.

---

(138) أبو فراس الحمداني (ديوانه: 303/1) وأبو العشائر هو: الحسين بن علي الحمداني.
(139) ورد البيت الثاني لابن خفاجة ضمن خمسة أبيات ليس بينها البيت الأول (ديوانه: 372) وانظر أيضا (الخريدة: 155/2).
(140) أبو الفتح البكري (اليتيمة: 120/1) و (معاهد التنصيص: 247/1) مع ترجمته.

أبْصرتُ لؤلؤَ ثـــغـــرِه
فـنثرتُ من جـفـنِي عَـقِـيـقـا

وقولُه (141) :

وَمَنهـلٍ تـرِدُ الجوزاءُ غـمـرتَـه
إذا السِّمَاكَانِ شَطْرَ المغربِ اعتَرَضَا
وردتُـه ونُجومُ الأفـق وانِـيـةٌ
تشكو إلى الصبح أن لَم تَطعم الغُمُضَا

وقولُه (142) :

قُمْ سَقِّنِي بين خفق الناي والعُودِ
ولا تَبِعْ طِيب موجود بمفقودِ
كأساً إذَا أَبصرتْ في القوم محتَشِماً
قال السرورُ له : قم غيرَ مطرود
نحنُ الشهودُ وخَفْقُ العودِ خاطبُنا
نُزَوِّجُ ابن سَحابٍ بنتَ عنقود (ب 28)

وقولُه (143) :

كـأنَّ الـلـيـل حـارَبَـهـا فـفـيـه
هلالٌ مثـلُ مـا انـعـطـف السِّنَانُ
ومِنْ أُمِّ الـنـجـوم عـلـيـه دِرْعٌ
يُـحـاذِرُ أن يمزقـهـا[138] الـطـعـانُ

---

(138) . ـ أ : يمزقه .

---

(141) المعري (سقط الزند : 660/2 ـ 661) والسماكان : الرامح والأعزل . والغمض : النوم .
(142) أبو محمد عبد الله بن عمرو القباص (اليتيمة : 118/1) وترجمته في (اليتيمة : 117/1) .
(143) المعري (سقط الزند : 212/1) .

وقولُه :

غُلامٌ[139] تعاطى الشعرَ يوماً هِجاءه
وما كان يدري ما الهجاءُ فجوَّدَهْ (أ 48)
فأنكرتُ دعواه وأكذبتُ زَعْمَه
فأقرأني من عارِضَيْه مسوَّدَهْ

وقولُه :

وَسَنَا الصباحِ تريكةٌ
والليلُ يُلحِفُها جَنَاحَهْ

وقولُه[140] (144) في شجرة منورة :

نَضحَ[141] الندى[142] نُوارَها فكأنما
مَسحتْ معاطفَها يمينُ سَمَاحِ
ولَوَى الخليجُ هناكَ صفحةَ مُعرِضٍ
لتَمتْ سوالفُها ثغورَ أقَاحِ

وقولُه (145) :

نَسِيتِ[143] مكانَ العِقد من دَهَشِ النَّوى
فعلَّقتِه في وَجْنَةٍ وَمَسِيلِ

---

(139) — أ : على م .
(140) — ب : مثمرة .
(141) — ب : نصح .
(142) .. أ : النوى .
(143) — ب : نسير .

---

(144) ابن خفاجة (ديوانه : 282) وسوالف الخليج : ضفافه .
(145) المعري (سقط الزند : 1042/3) برواية : بمسيل .

وقولُه (146) :

كـأنَّ أرَاقِـمـاً نَـفَـثَـتْ سِماماً
عـلـيـه فَـآض مُـبْـيَـضّـاً نَحِيلا
تَـرَدَّد مـاؤه عُـلْـواً وسُـفْـلاً
وَهَـمَّ فما تَـمـكّـنَ أن يَسِـيلا

وقولُه (147) .

سَـرَى بـرقُ المعَـرَّة بـعـدَ وهْنٍ
فـبـاتَ بِرَامَةٍ يصِفُ الكَلَالا[144]

وقولُه :

نظـرت بها خُضْرَ الرُّبَـى سَحَراً
عن أعْـيُنٍ قد أُوقِدَتْ غَضَبا

هو في صفة الشقيق . وقولُه (148) :

تَنَاعَسَ البرقُ أي لا[145] أستطيع سُرىً
فنامَ صحبِي وأمْسَى يَقطعُ البِيدا
كـأنـه غَـارَ مِـنـا أنْ نصاحِبَه
وخافَ[146] أن نَـتَـقَـضَّاكِ المواعِيدَا

---

(144) ب : الكلاءة .
(145) ـ ب : لولا يستطيع .
(146) ـ أ . ب : أو خاف . والتصحيح من الديوان .

---

(146) المعري (سقط الزند : 1388/3 ـ 1390) .
(147) المعري (سقط الزند : 78/1) ووهن : قسم من الليل . ورامة : مكان .
(148) المعري (سقط الزند : 1098/3) .

وقولُه (149) :

وَيَـبـكِي رِقَّـةً لكَ كـلُّ نَوْءٍ
فـتَـملأُ مـن مَـدَامِـعِـهِ الـمَـزَادا

وقولُه (150) :

ولـيلٍ خَافَ قولَ الناس لـمَّا
تولَّى ســارَ منهــزِمــاً فـعــادَا
دَجَـا[147] فَـتَـلَـهَّبَ المريخُ فيه
فألْبَسَ جَمرةَ الشُّهْبِ[148] الرَّمَادَا

وقولُه (151) :

ولَم يَثْبُتِ القُطبانِ[149] فيه تَخَيُّراً
ومـا تلك إلا وَقفةٌ عن تبلُّدِ

وقولُه (152) :

ولَمّا رأتـنـا نـذْكـرُ الماءَ بـيـنـنا
ــ ولا ماءَ ــ غارت من حِذارٍ عيونُها
كـأنّا تَوَقَّتْ وِردَنا ثَمْد عـيـنِها
فضمَّ إليها ناظرَيْها جبينُها (أ 49)

---

[147] ــ ب : وقوله .
[148] ــ أ : وألبس حمرة الشمس .
[149] ــ أ . ب : القضبان . والتصحيح من الديوان .

---

(149) المعري (سقط الزند : 776/2) .
(150) المعري (سقط الزند : 792/2 ــ 793) .
(151) المعري (سقط الزند : 378/1) والقطبان : قطبا الشمال والجنوب .
(152) المعري (سقط الزند : 896/2) والثمد : الماء القليل .

وقوله (153) :

(أ 49) (جَالَ في أنجم من الحَلْيِ بيضٍ
وقميصٍ من الصباح مُذَالِ)[150]
فبدا الصبحُ مُلجَمًا[151] بالثريا
وجرى البرقُ مسرَجاً بالهلال

ولأنَّ هذا الجنسَ هو عمودُ علم البيان وأساليبِ البديع من قِبَلِ أنه موضوع الصناعة الشعرية وبخاصة نوعُ المجاز منه ، أطنبنا في صُوَره الخاصة ، ومُثُلِهِ الجزئية من قِبل أن المثال مثبِتٌ للقاعدة الكلية والقانون . وفاعلٌ بوجهٍ ما لتصوره . وجمَاعُ القول في هذا الجنس ومِلَاك أمره هو إعطاءُ التخييلِ وموضوعِ الصناعة حقَّه بالإلمامِ بالتخييل في أربعة الأنواع التي هي : التشبيه . والاستعارة . والتمثيل . والمجاز . بالأمور الشريفة . فانه مِمَّا يُعطي الشعرَ شرفاً ويُكسِبُه تخييلا واقعاً ، ونَبَاهَةَ استفزازٍ[152] وروْحاني إطراب[153] . وبحَسَبِ الإلمام بهذا القانون وتنكُّبِه . تتفاوت نهاياتُ الاقدام في الشرف والخسة ، وبحسب مُرْتَقَى القول إلى واحدٍ واحدٍ من أنواع هذا الجنس مرتَبَته ونهاية[154] قَدَم (ب 29) صاحبه . وبُعدَ ارتقائه إلى نوعه على أتمه ، ينبغي التحفظُ بهذا الأمر فهو الشريطة فيه . ألاَ ترى ما أحسنَ قولَ ابنِ المعتز في صفة الهلال :

---

(150) ـــ البيت ساقط من ب .
(151) أ : ملحفا .
(152) ـــ أ : الاستفزاز .
(153) ـــ ب : اضطراب .
(154) ـــ أ : ونهايته .

---

(153) ابن خفاجة (ديوانه : 140) ومذال : الطويل الذيل .

وبـدَا الهلالُ كـزورق مـن فضـة
قد أثقلَتْه حَمولةٌ[١٥٥] من عنبرِ (154)

وقولَ أبي العلاء (فيه)[١٥٦] :

ولاحَ هلالٌ مـثلُ نـونٍ أجادَها
بذَوْبِ النُّضَارِ الكاتبُ ابنُ هلال (155)

فإنهما في النهاية من الشَرَف والجلالة (لشرف)[١٥٧] المخيَّل[١٥٨] به وجلالتِه . وما أخس ما جاء به غيرُهما فيه حيث قال : «كأنه حزَّةٌ[١٥٩] بَطِّيخٍ » فإنه على نهاية المقابلة للتخييل الأولِ وذاهبٌ[١٦٠] في النهاية من الخساسة إلى أبعد غاياتها ، وهو في ذلك (أ 50) كله صحيح المعنى إلا أنه لما أخَلَّ بالشريطة في التخييل خرج إلى[١٦١] الخُمول والخسة . وهو المقُول فيه : « ولعمري إن التخييل لصحيح ولكن الخيال خسيس ». وإذا انتهينا[١٦٢] إلى هذا الموضع وأوضحنا هذا الجنس أتم إيضَاحٍ يمكنُنا حِينَنَا[١٦٣] هذا ، وأتينا على إحصاء أنواعه وأساليبه الأربعة التي هي : أسلوبُ التشبيه ، وأسلوب الاستعارة ، وأسلوب التمثيل ، وأسلوب المجاز ، فإنَّا نرى أنَّا قد أتينا على الغرض الذي نؤَمُّه . ونحن واضعُو القولِ في الجنس الثالث من علم البيان وصنعةِ البلاغة وهو الإشارة بمشيئة الله سبحانه .

---

(١٥٥) ــ أ : ــد أثقلوه بشحنة .
(١٥٦) ــ ساقطة من أ .
(١٥٧) ــ ساقطة من أ .
(١٥٨) ــ أ : للمخيل .
(١٥٩) ــ أ : خدة .
(١٦٠) ــ ب : وذهاب .
(١٦١) ــ أ : عن .
(١٦٢) ــ أ : واذ أتينا .
(١٦٣) ب : حينا .

---

(154) (ديوانه : 247) برواية : أنظر إليه . وقد سبق ذكره .
(155) (سقط الزند : 1193/3) .

الجنس الثالث : الإشارة

والإشارة عند الجمهور مثالٌ أولٌ لقولهم : أشار يشير كأنه الإيماء إلى الشيء والإلماع نحوَه . وهو منقولٌ إلى هذه الصناعة وموضوعٌ فيها على العبارة عن[1] المعنى بلوازمه وعوارضه المتقدِّمة ، أو المتأخِّرة ، أو المساوِقَة ، من غَير أن يصرِّح لذلك المعنى بلفظٍ أو قولٍ يخُصُّ ذاتَه وحقيقَتَه في موضوع اللسان . واسمُ الإشارة هو اسمٌ لمحمول[2] يشابه (به)[3] شيءٌ شيئاً في جوهره[4] المشترك لهما ، إذ كان جنسا عاليا يُحمَلُ على نوعين — تحته — متوسِّطَيْن : الأولُ : الاقتضاب ، والثاني : الإبهامُ :

النوع الأول : الاقتضاب : والاقتضاب هو اقتضابُ الدلالة ، وذلك أن يَقصِدَ الدلالةَ على ذات معنىً فيترقَّى عن[5] التعبير[6] المعتاد ، وعبارةِ التأخر من الجمود على مسلكٍ وأسلوبٍ واحدٍ ، من أساليب العبارة ؛ ونحوٍ واحدٍ من أنحاء[7] الدلالة ، فيُظهِرَ المقدرَةَ على العبارة عن المعاني ، ويُبْعِدُ مَرماهُ في التصرف في مجال القول ، وتوسعَه (في)[8] نطاق الكلام

---

(1) — ب : على .
(2) — ب : محمول .
(3) — ساقطة من ب .
(4) — ب : جوهر .
(5) ب : على .
(6) — أ : التغيير .
(7) — أ : آداء .
(8) — ساقطة من أ

فيقتضِبَ في الدلالة على ذات المعنى والدلالةِ[٥] (أ 51) عليه باللوازم والعوارض المتقدمة ، أو المتأخرة ، أو المساوقة ، اعتماداً على ظهور النسبة بين اللوازم وبين الملزوم ، وقوةِ الوُصْلَةِ والاشتراك بينهما . وفي ذلك ما فيه من الإلذاذ للنفس والإطراب لها بالغرابة والطَّراءة التي لهذا النوع من الدلالة . والسببُ في ذلك كله هو ما جُبِلتِ النفسُ عليه وعُنِيَتْ به وجُعِلَ[١٥] لها من إدراك النِّسَبِ ، والوُصَلِ ، والاشتراكات بين الأشياء . وما يَلحقُها عند ذلكِ ويعرِضُ لها من انبساطٍ رَوْحانيٍّ وطَرَبٍ . وقد تقدَّم هذا السببُ مستوعَباً في نوع التمثيل ، من جنس التخييل ، وهذا النوع هو جنس متوسط يشتمل على أربعة أنواع : الأولُ (ب 30) : التَّتْبيعُ . الثاني : الكِناية ، الثالث : التعريض ، الرابع : التلويح :

النوع الأول : التتبيع : والتتبيعُ هو المدعوُّ الإردافَ ، والمدعو عند قوم التجاوُز (1) . وقولُ جوهرِه وحقيقتِه هو اقتضابٌ (في)[١١] الدلالة على الشيء بلازِم من لوازمه في الوجود ، وتابعٍ من توابعه في الصفة . وقال قوم : « هو أن يُريدَ الدلالةَ على ذَاتِ معنىً فلا يأتي باللفظ الدالِّ على ذلك المعنى لكنْ بلفظٍ هو تابعٌ ورِدْفٌ » (2) . وقال قوم : « هو أن يريدَ (ذكرَ)[١٢] الشيء فيَتجاوزَه ويَذكرَ ما يتبعُه في الصفة وينوبُ عنه في الدلالة » (3) . ومن صوره قولُه (4) :

---

[٥] ـ أ : الدلالة .
[١٥] ـ أ : وفعل .
[١١] ـ ساقطة من أ .
[١٢] ساقطة من أ .

---

(1) (العمدة : 313/1) .
(2) (الصناعتين : 360) و (حلية المحاضرة : ورقة 9) .
(3) (العمدة : 313/1) مع تصرف بسيط في العبارة .
(4) امرؤ القيس من معلقته (ديوانه : 17) ولم تنطق : لم نشد عليها نطاقا .

وَيُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فوقَ فراشِها
نَؤُومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

فإنما أراد أن يصفها بالترف[13] والنعمة وقلةِ الامتهان في الخدمة ، وأنها شريفة مَكفيةُ المؤونة ، فجاء بما يَتْبَعُ ذلك وعبَّر عن الشيء بلازمه. وقولُه (5) :

(بعيدةُ مَهْوَى القُرْطِ إمَّا لنوْفلٍ
أبوها ، وإما عبدُ شمسٍ وهاشمُ

ذَهَب إلى طول العنقِ فلم يذكره بلفظه الخاص به ، بل (عبر)[14] عنه بلازمه)[15] . وقولُه (6) :

نُعَلِّقُ في مثلِ السَّوَارِي سيوفَنا
وما بينَها ، والكَفِّ مَهْوىً نَفَانِفُ

وقولُه (7) :

تَجُولُ خلاخيلُ النساء ولا أَرى
لِرَمْلَةَ خلخالاً يَجُولُ ولا قلبا

ومن بديعها (المستحسَن)[16] قَوْلُ (أبي محمد)[17] بن مطران

---

(13) — أ : الترفه.
(14) — اضافة يقتضيها السياق.
(15) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ.
(16) — ساقطة من أ.
(17) — ساقطة من أ.

---

(5) عمر بن أبي ربيعة (ديوانه : 348) وبعيدة مهوى القرط : صفة للجمال في طول العنق وتدلي القرط عليه. والأعلام من بطون قبيلة قريش.
(6) (شرح الأشموني : 430/2) بدون نسبة. وورد برواية أخرى للأنباري في (الإنصاف : 193) وبدون نسبة أيضا :
تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف
(7) خالد بن يزيد بن معاوية (الأغاني : 340/17) و (سقط الزند : 1233/3) و (زهر الآداب : 446/2) ورملة هي بنت الزبير بن العوام. والقلب بالضم : السوار.

(أ 52) (8) :

ظباءٌ أعارتْها المها حُسْنَ مشيها
كما قد أعارتها العيونَ الجآذِرُ
فمِن حسن ذَاكَ المشي جاءت فقبلتْ
مواطيءَ من أقدامهن الضَّفائِرُ

وقولُ ابن زيدون . وقد ألمَّ به بقول ابنِ أبي ربيعة المتقدم :

وفي الرَّبْرَبِ الإنْسيِّ أحْوَى . كِنَاسُه
نواحي ضميري . لا الكثيبُ ولاِ السَّقْطُ
كأن فؤادي يومَ أَهْوَى مودِّعاً .
هوى خافقاً منه بحيث هَوَى القُرْط (9)

النوع الثاني : الكناية : والكناية هي[١٤] اقتضابُ الدلالة على ذات معنى بما (له)[١٥] إليه نِسْبَةٌ . وأكثرُ ذلك جنسيةً . ومن صورها قولُه عز وجل : «وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ» (10) يعني فروجَهم . وقولُه : «كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ» (11) ، وقولُه تعالى : «أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» (12) ، وقولُه تعالى : «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الغَائِطِ» (13).

---

(١٤) ـ أ : وهو.
(١٥) ـ ساقطة من أ.

---

(8) (اليتيمة : 118/4) وأبو محمد بن مطران هو : الحسن بن علي المطراني من معاصري الصاحب بن عباد (اليتيمة : 115/4) .

(9) (ديوانه : 286 287) والربرب : سرب البقر الوحشي . أحوى : في شفتيه حمرة ضاربة للسواد . كناس الظبي : مأواه . الكثيب : الرمل المكدس . السقط : رقة الرمل حتى ينقطع . ومعنى البيت الثاني : سقط قلبي خافقا مضطربا كما اضطرب قرطه حين مال علي للوداع .

(10) فصلت : 21 .

(11) المائدة : 75 .

(12) البقرة : 187 .

(13) النساء : 43 .

النوع الثالث : التعريضُ : والتعريض هو اقتضابُ الدلالة على الشيء بضده ونقيضِه منَ قِبلِ أنَّ في ظاهرِ إثباتِ الحكم لشيء نفيَه عن ضده ونقيضِه ، فقِدْماً قيل : « وبضدِّها تتبينُ الأشياء » (14) . ومن صُوَرِهِ قولُه عز وجل : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ » (15) . وقولُه تعالى : « إِنَّكَ لَأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ » (16).

النوع الرابع : التلويح : والتلويحُ هو اقتضابُ الدلالة على الشيء بنظيره ، واقامتُه مَقَامَه ، ومن صوره قولُه (17) :

تَطَاوَلَ حتى قلتُ : ليس بمنقضٍ
وليس الذي يَرْعَى النجومَ بِآيِبِ

يَعني الصبحَ أَقامَه مَقَامَ الراعي الذي يغدو فيُهيبُ بالماشية على جهة النظير.

النوع الثاني من القسمة الأولى : الإبهام[20] : والإبهام هو نوع متوسط (ب 31) تحته نوعان : الأول : التنويه ، والثاني : التَّعْمِية :

---

(20) ـ أ : الابهام.

---

(14) ورد هذا القول مضمنا في بيت شعري لأمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي (الخريدة : 190/1) وعند غيره . وتتمته :

ياهاجرا سموه عمدا واصلا وبضدها ....

(15) الدخان : 49 .

(16) هود : 87 .

(17) النابغة الذبياني (ديوانه : 9) .

النوع الأول : التنويه : والتنويه هو الإشادة (أ 53) بذكر الشيء والإعظام[21] والإكبار له (وذلك لِمَا في إبهام الشيء من التهويل والإكبار له)[22] والتفخيم لشأنه لطُموح النفس فيه كلَّ مَطمح . وذهابِها في شأنه[23] كلَّ مذهب . والسببُ في ذلك وُلُوعُ النفس بتصور المعاني . وعنايتُها بتحصيلها[24] وتفهمِها ، فتى[25] ورد عليها اللفظ — والألفاظ ، كما قد قيل ، خَدَمَةُ المعاني والجسرُ[26] المنصوب إليها والى تعريفها — اشرأَبَّتْ وَنَزَعَتْ[27] إلى تصوُّر المعنى المدلولِ عليه باللفظ ، فإذا حاولَتْه فانْبَهَمَ عليها ، هالَها الأمْرُ وطمَحتْ فيه كلَّ مطمح وذهبت في تأويله — (لاتّساعه)[28] عليها — كلَّ مذهب . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : التفخيم . والثاني : الإيماء :

النوع الأول : التفخيم : والتفخيم صورتُه قولُه عز وجل : « ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ » (18) ، وقولُه : « ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ » (19) وقولُه (20) :

دعْ عنكَ نَهْباً صِيحَ[29] في حَجَرَاتِهِ
ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرَّوَاحِلِ

---

(21) — أ : والإعظام (له) .
(22) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(23) — ب : شأنها .
(24) — ب : بتخليصها .
(25) — ب : فيها .
(26) — ء : والجنس .
(27) — ب : وترغب .
(28) — ساقطة من أ .
(29) — ب : نهبا صيغ .

---

(18) الحاقة : 1 — 2 .
(19) القارعة : 1 - 2 .
(20) امرؤ القيس (ديوانه : 94) والحجرات : النواحي .

النوع الثاني : الإيماء : والإيماء جمهورته قوله عز وجل : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » (21) ، وقول[30] (كثير)[31] :

وخلَّفتِ ما خلَّفتِ بينَ الجوانِح (البيت) (22) .

فقولُه : « ما غشيهم » وما « خلفت » إيماء .

النوع الثاني : التعمية : هذا النوع هو جنس متوسط تحته أربعة أنواع : الأول : اللحن . الثاني : الرمز . الثالث : التورية . الرابع : الحذف :

النوع الأول : اللحن : واللحن — وقوم يدعونه المحاجاة (23) — هو أن[32] تخاطب صاحبَكَ بما يفهمه دون الحاضرين كقوله (24) :

منطقٌ صائب وتَلْحَنُ أحيا
نا . وخيرُ الكلام ما كان لحْنا

ومن صوره قولُه (أ 54) (25) :

أُحاجيكَ عبَّادٌ كزينبَ في الورى
ولَمْ تُؤتَ إلا من صديق وصاحبِ

---

(30) — ب : وقوله .
(31) — ساقطة من ب .
(32) — ا : وهو .

---

(21) طه : 78 .
(22) (ديوانه : 108/1) برواية :
تناهيت عني حين لا لي حيلة وخلفت ما غادرت بين الجوانح
(23) (العمدة : 308/1) .
(24) مالك بن أسماء (الشعر والشعراء : 666) و (البيان والتبيين : 147/1) والترجمة في (الأغاني : 230/17) واللحن هنا الوحي والتورية : ولحن بالفتح : أخطأ . وبالكسر : أصاب .
(25) أبو عبد الله التيمي محمد بن جعفر القزاز (معجم الأدباء : 106/18) و (العمدة : 309/1) وانظر ترجمته في (معجم الأدباء : 105/18) .

وقولُه جواباً (26) :

سأكتمُ حتى ما تجس مدامعي
بما انهلَّ منها من دموعي السواكب

فقوله : « عباد كزينب » مصحفه[33] مقلوبا : « سِرُّكَ ذَائِع » ، وجوابُه : « سأكتم » مصحفه كذلك : « ضَكَ أُوتيت » وهو من بديع المحاجاة (27) .

النوع الثاني : الرمز : والرمز هو (من[34] الأقاويل اللُّغزية ؛ وصورتُه[35] قولُه (28) :

وشمسه حُرة مخدَّرة
ليس لها من ضبابه نُورُ

أراد أن من شأن القِيان التبذلَ ؛ ومن شأن الحرة الخفر والحياء ؛ ولذلك جعلها مخدرة .

النوع الثالث : التورية : ومن صورها قولُه (29)

---

(33) — ب : مصحفة .
(34) — ساقطة من أ .
(35) — ب : ومن صورته .
(36) — أ : من .

---

(26) لأحد تلاميذ القزاز المذكور (المراجع السابقة) وانظر أيضا (القزاز القيرواني : حياته وآثاره : 84) .
(27) (العمدة : 308/1 — 309) .
(28) أبو نواس (العمدة : 307/1) والبيت غير موجود بديوان الشاعر .
(29) علية بنت المهدي ، أخت ابراهيم المهدي (الأغاني : 164/10 ؛ برواية : أبا سروة . وترجمتها في (الأغاني : 162/10 — 185) .

أيا سرحةَ البستان طال تشوقي
فهل لي إلى ظِلٍّ إليكِ[37] سبيلُ

النوع الرابع : **الحذف** : ومن صوره قولُه (30) :

بالخير خيراتٍ وإنْ شراً فآ
ولا يريدُ الشرَّ إلَّا أن تآ

وقولُه (31) :

قلنا لها : قفي لنا . قالت : قاف (البيت) .

وقد نرى أن نكتفي بما قلناه في[38] جنس الإشارة وهو الجنس الثالث من أجناس علم البيان . وإذ ذاك كذلك فنحن قائلون ، بعون الله وتوفيقه ، في الجنس الرابع وهو المبالغة وبالله توفيقنا وعليه توكّلنا[39]

[37] ــ أ : لديك .
[38] ــ ب : بالإيجاز من .
[39] ــ ب : زيادة (كمل الجنس الثالث) .

(30) نعيم بن أوس يخاطب زوجته (القوافي : 51) وورد برواية أخرى في (العمدة : 310/1) .

(31) الوليد بن عقبة بن أبي معيط (الخصائص : 30/1) برواية :

قلت لها : قفي . فقالت : قاف   لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

وفي الشاهد بعض المخالفة . وقاف . أي إني واقفة . أو وقفت .

الجنس الرابع : المبالغة

واسمُ المبالغة عند الجمهور هو مثالٌ أولٌ (ب 32) لقولهم : « بالغ في الأمر يبالغ فيه إذا أفرط وأغرق واستفرغ الوُسعَ ». هذا هو موضوعه في اللغة وعند الجمهور . وهو منقول من ذلك الحَدِّ والاستعمالِ على ذلك المعنى إلى صنعة البلاغة وعلمِ البيان على سبيل نقلِ الأسامي الجمهورية (أ 55) إلى الصنائع الناشئة والمعاني الحادثة فيها على المتقرِّرِ في النقل مِن أن يكون المعنى المنقولُ إليه مشابِها للمعنى المنقولِ منه ، وموضوعٌ في ذلك على زيادة إغراقٍ في الوصف ، وتمثيلِ الشيء الممثَّلِ أو الموصوفِ في كَمِّيَّته (1) أو كيفيته (2) أو غيرِ ذلك . مثالُ ذلك قولُه (3) :

صبَبْنا عليها — ظالمين — سياطَنا
فطارت بها أيدٍ سِراعٌ وأرجلُ

فإنه مبالغة وزيادةُ وصفِ كيفيةِ الضرب حتى جعله صبّاً ، وكيفيةِ[(1)] جريها حتى جعله طيَرَاناً . وقال قوم : « المبالغةُ هي تأكيدُ معاني القولِ » (4) . ولَمَّا كانت الألفاظُ الدالةُ منها اللفظُ المفردُ الدالُّ على المعنى المفرد ، واللفظُ المركب الدالُّ على المعنى المركب ، وكانت المبالغة تقع في الصِّنْفين معاً ، انقسم هذا الجنس ، بحسَب انقسام العبارة في نفسها ،

(1) — ب : وفي كيفية جريها .

(1 ـ 2) أنظر ملحق المصطلحات .
(3) ابن المعتز (ديوانه : 364) .
(4) (اعجاز القرآن : 137) .

وبحسَب وُقوعِ المبالغة في واحدٍ واحدٍ من القِسمين المذكورين باضطرارٍ. إلى قسمين. فلذلك مَا أنواعُ هذا الجنس. الأول نوعان : الأول : وقوعُ المبالغةِ في اللفظ المفرد ؛ الثاني : وقوع المبالغة في اللفظ المركب أعني الأقاويلَ . فالأول يُدعَى العدلَ ، والثاني يُدعى المبالَغة باسمِ جنسه ؛ فاسمُ المبالغة هو اسمُ جنسٍ مقول بتواطيء وبعموم وخصوصٍ على النوعين المذكورين ؛ وقد يَظهرُ أنّ الاسمَ المقولَ بعموم وخصوص هو من جنس الاسم المشتركِ :

النوع الأول : العَدْلُ : والغَرَضُ من هذا النوع يتم بإحصاء أبنية المبالغة في الألفاظ المفردة وهيَ — على ما أحصاها أحدُ متأخّري النحاة — تَرجعُ إلى أحدٍ وعشرين بناءً ليس يَشِذُّ عنها إلا القليلُ ؛ فمنها ثلاثةُ أبنية مختصة[2] بالنداء وهي : مَفْعَلَانُ ؛ وَفَعَالِ ؛ وفُعَلُ ؛ كقولهم : يَا مَلْأَمَانُ[3] ويا مَخْبَثَانُ[4] ، ويَا لَكَاعِ ، (وَاخَبَاثِ)[5] ، ويَا لُكَعُ . ويَا خُبَثُ[6] وفَعْلَانُ نَحوُ : رَحْمَانُ ، وَغَضْبَان (أ 56) . وَفَعَلَانٌ نحو : النَّزَوَانِ ، والْغَلَيَانِ . ومِفْعَالٌ نحو : مِعْطَارٍ ، وَمِذْكَارٍ ، وَمِفْعِيلٌ نحو : فرسٍ مِخْضِيرٍ ، وَرَجُلٍ مِئْشِيرٍ ، للكثيرِ الحُضْرِ والأَشرِ ، وفِعِّيلٌ نحو : سِكِّيرٍ ، وشِرِّيبٍ ، للكثير السُّكْرِ والشُّرْبِ . وفَعَّالٌ نحو : كَرَّامٍ ، وَحَسَّانٍ ، للكَثير الكَرَم والحُسْنِ . وفُعَالٌ نحو : طُوَالٍ ؛ وخُفَافٍ ، للكَثير الطُّولِ وَالْخفّةِ ، وَمِفْعَلٌ نحو : مِدْعَسٍ للكثير المُدَاعَسَةِ (5) . وَمُفَعَّلٌ نحو : مُكَسَّرٍ ؛ ومُقَتَّلٍ ؛ للذي يَكثُرُ ذلك منه . وَمُفَعَّلٌ نحو : مُكَرَّمٍ ، وَمُحَمَّدٍ للذي

---

(2) — ب : مختصة .
(3) — ب : ياملثان .
(4) — أ : ومخبثان .
(5) — ساقطة من أ .
(6) — أ : وياخبث وبالكع .

---

(5) المداعسة من الدعس : الطعن بالرمح (اللسان : دعس)

يُكْرَمُ ويُحْمَدُ كثيراً . ومُفَعْلِلٌ نحو : مُصَرْصِرٍ ، للذي يكثر تصويته . وَمُفْعَوْعِلٌ نحو : مُخْشَوْشِنٍ . ومُعْشَوْشِبٍ للذي تكثر خُشُونَتُه وعُشْبُه . وفُعَّيْلٌ نحو : سُرَّيْطٍ للذي يسْتَرِطُ كلَّ شيء أي يبتلِعُه . فهذه ستةَ عشرَ بناءً ، ومنها الأمثلةُ الخمسةُ وهي من مشهور أجزاء صناعة العربية . فجملتُها أحدٌ وعشرون بناءً .

النوع الثاني : **المبالغةُ** : واسمُ المبالغةِ ها هنا مستعمَلٌ على الخصوص ومقُولٌ على إيقاع المبالغة في القول المركب ، وهو جنس متوسط تحته خمسةُ أنواع : الأول : الإغراق . الثاني : التداخُلُ . الثالث : الاستظهار . الرابع : الإطناب . الخامس (ب 33) : السلبُ والإيجاب :

النوع الأول : **الإغراق** : هذا النوع (هو)[7] جنس متوسط تحته أربعة أنواع : الأول : الغُلُوّ . الثاني : التجاهل . الثالث : التجريد . الرابع : الاستثناء :

النوع الأول : **الغلو** : والغلو : — وهو المدعوُّ الافراطَ عند قومٍ (6) في صناعة الاشتقاق — هو[8] من قولهم : « غلا في الأمر يغلو غُلُوّاً » ، وهو يرادف (أ 57) الإفراط . ثم نُقل من ذلك الحد إلى علم البيان على ذلك الاستعمال والوضع ، فيُوضَعُ فيه على الافراط في الاخبار عن الشيء والوصفِ له ، ومجاوزةِ الحقيقة فيه إلى المحال المحض ، والكذب المخترَع لغرض المبالغة ، وبالجملة هو أن يكون المحمولُ ليس في طبيعته أن يَصدُقَ

---

(7) — ساقطة من ب .
(8) — ب : وهو .

---

(6) (الوساطة : 427) و (العمدة : 2/60) .

على الموضوع وليس في طبيعة الموضوع ولا في وقتٍ ولا على جهةٍ أن يصدُقَ عليه المحمولُ ، لكنْ إذا حُمِلَ عليه وأُنزِلَ خبراً عنه ، ووُضِعَ وصفاً له لقصد المبالغة . واختيارُ هذا النوع من طرق[٩] البلاغة وأساليب البديع هو أمرٌ بالإضافة والحكم غير المطلق من قِبل أن لأهْلِ هذه الصناعة فيه رأيَيْن : فقوم — وهم الأكثرون — يرون (أن)[١٠] الشريطة فيه ومِلَاكَ أمره هو أن يُتجاوز فيه حالُ نوعَي الوجودِ العقلي والحسي (7) إلى المحال والكذبِ والاختراع . وقوم يرون التوسط فيه آثَرَ وأحمدَ وأفضلَ في الصناعة إحجاما ورهبةً للاختراع والكذب . ونقولُ : إن مَنْ أحب الوقوف على الأرجح من الرأيين ، وعلى الأدخل في[١١] الأمر الصناعي ، فليس به غنىً عن الفحص عن موضوع الصناعة الشعرية فنقول : إن الذي استقر[١٢] عليه الأمر في صناعة المنطق عند محققي الأوائل هو أن موضوع الصناعة الشعرية هو[١٣] التخييلُ والاستفزازُ والقول المخيل المستفزّ من قِبل أن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث التخييل والاستفزاز فقط . دون نظر إلى صدقها وعدم صدقها . وقوم يرون أن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث الامتناعُ[١٤] ، فالموضوع[١٥] للصناعة الشعرية (أ 58) عندهم المُمْتَنِعَاتُ[١٦] ، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه ، مرذُولٌ[١٧] عند محققي الأوائل ، وقد صرح بترذيله[١٨] أبو علي بنُ سينا (رحمه الله)[١٩] في

---

[٩] — أ : طريق .
[١٠] — ساقطة من أ .
[١١] — ب : من .
[١٢] — أ : استقل .
[١٣] — ب : من .
[١٤] — ب : الاتساع .
[١٥] — ب : والموضوع .
[١٦] — ب : المستغاث .
[١٧] — ب : مردود .
[١٨] — أ : على ترذيله .
[١٩] — ساقطة من ب .

---

(7) انظر ملحق المصطلحات

صدر كتاب « القياس » من كتابه (8) . ونحن فقد قلنا في ذلك في الجنس الثاني ، وليس بنا حاجة حينَنَا هذا إلى تحقيق ذلك من قِبَلِ أنه كيفما كان الأمرُ فليس بضارٍّ لنا في هذا الغرض الخاص مِن طلَبِ الأرجح من الرأيين هاهنا . وإذ ذلك كذلك فمن البين بنفسه أن الرأي الأول آثَرُ وأدخلُ في الأمر الصناعي أَخَذْنَا القولَ الشعري مخيَّلا أو ممتنعا . وإن رهبة الفريق الثاني من الإقدام على الكذب المحضِ والقول المختَرَع والمحال ، خارجٌ عن الأمْر الصناعي ، والحق هو الأول . ومن صور هذا النوع قولُ النابغة (9) :

تَقُدُّ السَّلُوقِيَّ المضاعَفَ نسجُه
وتُوقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُباحِبِ

وقولُه (10) :

فلو أنَّ ما أبقيتِ مني معلَّقٌ
بعُودِ ثُمَامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُها

وقولُه (11) :

مِنَ الْهِيفِ لَوْ أن الخلاخلَ صُيِّرَتْ
لها وُشُحاً جَالَتْ عليها الخلاخلُ

النوع الثاني : التجاهل : والتجاهُلُ هو جنس[20] متوسط تحته

---

(20) ـــ أ : نوع .

---

(8) أي (الشفاء) وانظر (القياس : 55) .

(9) النابغة الذبياني (ديوانه : 11) والسلوقي : الدرع المنسوبة إلى سلوق وهي قرية باليمن . والصفاح : الحجر العريض . ونار الحباحب : النار التي تقدح من احتكاك الحجارة .

(10) الأعشى (العمدة : 61/2) برواية : أبقين . والثمام : نبت ضعيف شبيه بالخوص . وينسب البيت أيضا إلى قيس بن الملوح (الرسالة الموضحة : 126) .

(11) أبو تمام (ديوانه : 115/3) .

نوعان : الأول : التشكيك . الثاني : التجاهل :

النوع الأول : التشكيك : والتشكيك هو إقامة الذهن بين طرفَيْ شكٍّ وجزئَيْ نقيضٍ ، « وهو من مُلَحِ الشعر وطُرَفِ الكلام » (12) ، وأحدُ الوجوه التي احْتِيلَ بها (ب 34) لإدخال[21] الكلام في القلوب وتمكينِ الاستفزاز من النفوس (أ 59) ، وفائدتُه الدلالةُ على قرب الشَّبْهَيْنِ حتى لا يُفرَّق بينهما ولا يميَّز أحدُهما من الآخر ، فلذلك كان له في النفس حلاوةٌ وحسنُ موقع . بخلاف نوع الغلو[22]. والسبب في ذلك أن المتكلم مُوهَم أن ذهنه قد قام متحيِّراً بين طرفَيْ شكٍّ وجزئَيْ نقيضٍ . ومن الأمر الواضح بنفسه أن النفس انما تَتَحيَّرُ في طرفَي الشك وجزئَي النقيض لشدة الالتباس والاختلاطِ بينهما ، وعدمِ التمييز بين الأمرين[23] لخفَائه على النفسِ على القصد الأول في طرفَي النقيض ودَأْبِهما . فلذلك فالقولُ[24] المشكِّكُ هو في النهاية من المبالغة ، والغايةِ في التلطف للتشبيه . وتقريبِ الشيئين أحدِهما من الآخر لتمكينِ عدم الفرق والفصل والتباينِ بينهما . ومن صور هذا النوع قولُه تعالى : « أَتَوَاصَّوْا بِهِ ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ » (13) ، وقوله (14) :

أيا ظبيةَ الوعساء بين جُلَاجلٍ
وبين النَّقَا . ءَأَنتِ أَمْ أُمُّ سالم ؟

---

(21) — ب : إلى ادخال .
(22) — أ : نوع الغلو (في ذلك) .
(23) — ب : الأمور .
(24) — أما : ما القول .

---

(12) (العمدة : 66/2) .
(13) الذاريات : 53 .
(14) ذو الرمة (ديوانه : 622) وجلاجل : موضع . الوعساء : الرابية من الرمل . النقا : قطعة رمل .

وقولُه (15) :

أَرِيقُكِ أمْ ماءُ الغمامة أم خمرُ
بِفيَّ بَرُودٌ وَهْوَ في كبدي جَمرُ؟

النوع الثاني : **التجاهل** : ويُسمى أيضا تجاهلَ العارف (16) . وإرخاءَ العِنان . والتجاهلُ مَقُولٌ على هذا النوع من جهةِ أن فيه ضرباً من التغاضي[25] والمسامحة والمجاملة . وقولُ جوهره هو إخراجُ القولِ مخرَجَ الجهل وإيرادُه مَوْرِدَ التشكيك في اللفظ دون الحقيقة لضرب من المسامحة وحسمِ العناد . ومن صوره قولُه عز وجل : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (17) ، (ومعناه)[26] : « وأنا أعلم أني على هدى وأنكم (أ 60) على ضلال مبين » ، لكنه أخرج الكلام مُخرجَ الشك والتجاهل تغاضياً ومسامحة ، وليس فيه على الحقيقة شكٌّ ولا ارتيابٌ . وقولُه تعالى : « قُلْ إِنْ كان للرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ العَابِدِينَ » (18) ، وقولُ حسان :

أَتهجوه ولستَ لـه بـكـفء[27]
فشـرُّكما لخيركما الـفِـداء (19)

---

[25] — ب : التقاضي .
[26] — ساقطة من ب .
[27] — ب : بند .

---

(15) المتنبي (ديوانه : 226/2) .
(16) (الصناعتين : 412) و (البديع : 694) .
(17) سبأ : 24 .
(18) الزخرف : 81 .
(19) (ديوانه : 9) .

وهو من أبدع صور هذا النوع من الشعر. وقول أبي الأسود (20).

أحب محمداً حبا شديدا
وعباساً وجعفَرَ والوَصِيّا

فإن يكُ حبُّهم رُشداً أُصِبْه
وليس بِضَائِري إن كان غيا

بلغ ذلك معاويةَ فقال: «شك أبو الأسود». فقال أبو الأسود: «ليس كما قال. وإن الله عز وجل يقول في كتابه: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ». أترى أنه كان شكٌّ في ضلال الكفار»(21). وهذا التمثيلُ من أبي الأسود صحيح لاتحاد الصورتين وارتقائهما معاً إلى هذا النوع من إجراء الكلام على الشك في اللفظ فقط دون الحقيقة لقصد الإغضاء وحسمِ العناد. فلذلك هذا النوع من علم البيان وأساليب البديع أيضاً هو من الكلام الرائق. والمبالغةِ الحسنةِ، والقولِ الجزْل الفصيح، وبليغِ الحِجَاجِ القاطعِ للنزاع، والحاسم للعناد، الهاجم بما فيه من التعريض والتوريةِ بالمجادِلِ إلى الغرض والغلبةِ وفَلّ شوكة المخَالِفِ بأهوَنِ الهُوَيْنَى وأقلّ العمل (ب 35).

النوع الثالث: **التجريد**: والتجريدُ مثالٌ أولٌ من جرَّدَ بمعنى(٢٥) الإفراد. جرَّدَ الشيء أخذَه مفرداً بسيطا. وفاعلُه هو العَقد على أن في الشيء من نفسه معنىً كأنه حقيقته ومحصولُه. ومعنى ذلك — كما قيل —

---

(٢٥) — ب: من معنى.

---

(20) أبو الأسود هو: ظالم بن عمْرو الدؤلي واضع علم النحو. توفي سنة 99 هـ (خزانة الأدب: 256/1) وانظر (ديوانه: 177) و (الأغاني: 321/12) برواية حمزة عوض جعفر. والأعلام هم: عباس ابن عبد المطلب. وجعفر بن محمد الصادق. والوصي علي: هو علي بن أبي طالب.

(21) (الأغاني: 321/12 — 322) بنسبة الرواية إلى بني قشير. ومعاوية أيضا.

أن العرب (أ 61) قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنىً آخر كأنه مباينٌ له ، فتُخْرِجُ ذلك إلى ألفاظها لِمَا عَقَدَتْ عليه معانيها ، وذلك قولُهم : « لئن لقيتَ زيداً لتلقينَّ[29] منه الأسدَ ، ولئن سألتَه لتسألنَّ منه البحر ». فظاهر هذا أن فيه من نفسه أَسداً وبحْراً ، وهو[30] عينُه الأسدُ والبحرُ . إلا أن هاهنا[31] شيئاً منفصلا عنه مباينا له وممتازا منه وهو يَرِدُ في الأسلوب إمَّا بحرف « مِنْ » كما تقدم في المثال السابق ، وإما « بالباء » كقولك : « لتلقين به الأسدَ ولتسألن به البحر ». ومسألة الكتاب (22) : « أما أبوك فلك أبٌ » تحتمل الوجهين أي « لك منهُ أو بهِ بِمَكَانِهِ أبٌ » (23) . وكذلك قد يَرِدُ مصرَّحاً به ، وقد يرد محذوفا لقطع الدلالة عليه كقوله[32] : « جاودتُه ونازلتُه فجاودتُ بحراً ونازلتُ أسداً ». وكالمسألة أي « (جاودت)[33] به ومنه » ، وفي المسألة كما تقدم ، أي « منه » أو « بمكانه » ، وهو أحد الاحتيالات التي تُوهِمُ الاتّحادَ في التشبيه كالإبدال ، والاستعارةِ ، والتمثيلِ ، والتشكيكِ ، وغيرِ ذلك ، وكالاستثناء الذي في قوله :

وغاضَ مياهَنا إلا فِرِنْداً (البيت)

وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : بسيط ، والثاني[34] : مركب . وذلك أنه إما أن يرِد بمجرده (من غير مقارنةِ معنىً آخرَ ، وهذا

---

(29) — ب : لتلقين .
(30) — ب : هنا .
(31) — ب : لأن هناك شيئا .
(32) — ب : كقولك ؛
(33) — ساقطة من ب .
(34) — ب : والآخر .

---

(22) (الكتاب : 195/1) .
(23) (الخصائص : 475/2) .

هو النوع الأول المدعو البسيط . وإما أن يرد لا بمجرده)[34] بل بمقارنة[35] (معنى)[37] التشبيه ، فقوته[38] إذاً قوة التشبيه وهو معنى التركيب الذي أردناه . وهذا هو النوع الثاني المدعو المركب . فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التجريد البسيط . والثاني : التجريد المركب :

النوع الأول : التجريد البسيط : ومن صوره قوله عز وجل : « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ (أ 62) اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ » (24) ، فظاهرُ هذا أن في العالَم من نفسه آياتٍ ، وهو عينُه ونفسُه تلك الآيات . وقولُه عز وجل : « وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ » (25) . وقولُه : « وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » (26) ؛ وقولُه عز وجل[39] : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » (27) . وقولُه : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ » (28) . وقولُه : « لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ » (29) . في أحد وجهَي التفسير أعني من حقيقة الوِعَائِيَةِ أو في مجازِيتها من جوهر التجريد . ومنه قولُ الشاعر (30) :

---

(34) — ما بين المعقوفين ساقط من أ .
(35) — ب : بمقاربة .
(37) — ساقطة من أ .
(38) — أ : أو قوته .
(39) — ما بين المعقوفين ساقط من ب .

---

(24) آل عمران : 190 .
(25) العنكبوت : 35 .
(26) الذاريات : 37 .
(27) ق : 37 .
(28) الأحزاب : 21 .
(29) فصلت : 28 .
(30) أبو الخطار بن ضرار الكلبي (الخصائص : 475/2) و (الحلة السيراء : 64/1) وانظر ترجمته في (الحلة السيراء : 61/1) .

أفاءتْ بنو مروان — ظُلْماً — دِماءنا
وفي اللّهِ — إنْ لم يَعْدِلُوا — حَكَمٌ عَدْلُ

وتجريدُ هذه الجزئية على حذف مضافٍ كأنه قال : « وفي عدل الله حكم عدل »، وظاهرُ هذا أن في عدل الله حَكَماً عَدْلاً . وهو[45] نفسه وعينُه ذلك الحكم . وقولُه (31) :

لَاتِ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ ، أَوْ مَنْ[41]
جَـاءَ منهـا بـطَـائِفِ الأهـوال

وهي نفسها طائفُ الأهوال . ومن محذوفه قولُه :

كأني أنادي أو أكلمُ أخْرَسا (البيت)

وقولُه (32) :

ظَلَّتْ أمورُ الناس يغشَيْنَ عالَماً
بما يُتَّقَى منها وما يُتَعَمَّدُ

المعنى : «كأني أنادِي به أو أكلم أخرسا » و « يغشين مني عالَماً ».

النوع الثاني : التجريد المركب : ومن صوره قولُهم : « جاودتُه فجاودت به البحر ونازلته (ب 36) فنازلت منه الأسد ». وقولُه (33) :

جـازتِ الـبِـيـدَ إلى أرحُـلِـنـا
آخِرَ الليل بيَعْفُورٍ خَدِرْ (أ 63)

---

(45) — ب : هو .
(41) — ب : أم من ، والتصحيح من الديوان .

---

(31) الأعشى ميمون بن قيس (ديوانه : 3) ولات هنا : أي ليس وقت ذكر جبيرة .
(32) (حماسة أبي تمام : 29/2)بدون نسبة وبرواية : أضحت أمور .
(33) طرفة (ديوانه : 50) وورد برواية : جازت القوم في (الخصائص : 177/2) .

وقولُ أبي العلاء :

فكأنَّ حبْكِ قال[42] : حظُّكَ في السُّرى
فالْطُمْ بأيدي العِيسِ وجهَ السَّبْسَبِ
واهجُمْ على جُنْحِ[43] الدجى ولو أنه
أسَدٌ يصول مِن الهِلَال بمِخْلَبِ (34)

وقولُ أبي فراس :

وأنْـقَـذَ من ثِـقْـلِ الحديد ومَسِّه
« أبا وَائِلٍ » والدهرُ أجدَعُ صاغِرُ
وآبَ ورأسُ الـقِـرْمِـطِيِّ[44] أمـامَه
له جسد ، من أكْعُبِ الرمح ، ضامِرُ (35)

والتجريد في الثاني . وقولُ أبي الطيب :

بناها فأعلى والقَنا تقرَعُ القَنَا
وموجُ المطايا حولَـها[45] متلاطِمُ
وكان بها مثلُ الجنون فأصبحتْ
ومن جثث[46] القتلى عليها تمائِمُ (36)

---

(42) ـــ أ : نال .
(43) ـــ ب : هول .
(44) ـــ أ : القرطبي .
(45) ـــ أ : حوله .
(46) ـــ ب : جيف .

---

(34) (سقط الزند : 1131/3 ـــ 1132) والسبب : البرية .
(35) (ديوانه : 159/1) برواية : برأس مع تقديم (مس) على (ثقل) في البيت الأول .
(36) (ديوانه : 96/3) .

والتجريد في الثاني . وقولُ أبي فراس :

فبتُّ أُعَلُّ خمراً من رُضاب
لها سُكْرٌ وليس لها خُمَارُ
إلى أنْ رَقَّ ثوبُ الليل عنَّا
ونادت : « قُمْ فقد بَرَدَ السُّوَارُ » (37)

والتجريد في الأول . وقولُ أبي فراس :

وروضةٌ من رياض الفكر دبَّجَها
صوبُ القرائح لا صوبٌ من المطَرِ
كأنما نشَرتْ أيدي الربيع بها
بُرْداً من الوشْيِ أو ثوباً[47] من الحِبَرِ (38)

والتجريد في الثاني . ومن محذوفه قولُ أبي الطيب (المتنبي)[48] :

كَشَفتْ ثلاثَ ذوائبٍ من شَعْرِها
في ليلة ، فأَرَتْ لياليَ أربَعَا
واستَقبلتْ قَمَرَ السماء بوجهها
فأَرَتْنِيَ القمريْن في وقتٍ مَعا (39)

تقديره : « فأرت ذوائبَ أربعاً بِثلاثِ ذوائبِها والليلة ، وأرتني القمرين بوجهها والقمر » ؛ ويعني بالقمرين الشمسَ والقمرَ على ما عهدَ

---

(47) — أ ، ب : بردا ، والتغيير من الديوان .
(48) — ساقطة من أ .

---

(37) (ديوانه : 176/1) . برواية : (وقالت قم) . والسوار : الخمرة .
(38) (ديوانه : 201/1) برواية : أو ثوبا .
(39) (ديوانه : 4/3) .

فيهما من تغليب التثنية ؛ فوجهها عنده هو الشمس إثباتُ مزيةٍ (أ 64) لوجهها على القمر بكونها[49] شمْساً ؛ ولذلك أوْرَدَ الاسمَ مَعْرِفَةً بالألف واللام ، ولولا ذلك لنكَّرهُ لأنه محَلٌّ تنكير ؛ والتجريد فيهما معاً . أبو أحمد اليمامي (40) (وقد جمع تجريدات)[50] :

أقولُ ، ونَوَّارُ المَشيب بعارِضي
قَد افترَّ لي عن نابِ أسودَ سالخِ :
أشَيْباً وحاجاتُ الفؤاد كأنما
يجيشُ بها في الصدر مِرْجَلُ طَابِخِ
وما كلُّ حزني للشباب وإن هَوَى
به الشيبُ عن طَوْدٍ من الأنس شامخِ
ولكنْ لقول الناس : شيخٌ، وليس لي
على نائبات الدهر صبرُ المشايِخِ

(والأول من هذه التجريدات في قسم المحذوف منه)[51] ؛ وتقديرُه : « قد افتر لي منه عن ناب أسود سالخ » . والتجريد فيها سوى الرابع . أبو طالب الماموني (41) :

---

(49) — أ : بكونه .
(50) — ساقطة من ب .
(51) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(40) أبو أحمد اليمامي البوشنجي من رجال النصف الأول من ق 4 هـ ، عاصر عبد الحميد الحاكم والوزير أبا الفضل محمد بن عبد الله البلعمي . والأبيات من خائية كان يحفظها الصاحب ويعجب بها (اليتيمة : 93/4 — 94) و (الأعلام : 139/7) .

(41) أبو طالب المأموني هو : عبد السلام بن الحسين . شاعر قوي الخاطرة . صاحب الصاحب وتوفي سنة 383 هـ (اليتيمة : 161/4) و (معجم الأدباء : 223/5) والأبيات من قصيدة في صاحب الجيش أبي الحسن بن سيمجور (اليتيمة : 163/4) والمذاكي : الخيل السريعة .

إلى الله أشكو مُنىً في الحشى
تَضَمَّنَ جنبايَ منها سعيرًا

ومن قصيدة البيت :

ثَرَى في ذراهُ[32] لسانَ المُنَى
طويلاً ، وباعَ الليالى قصِيرا
تَضُمُّ الأسنةُ منها ذُكَا
ءً وتَحْمِلُ منه المَذَاكي ثَبِيرا

والتجريد في الثاني . وقولُه (42) :

إذا ما طَمَى لُجُّ المُنَى بين أضلُعي
تَعسَّفتُ لُجَاً من دجى الليل طاميا
فأمسي شَجاً في ثَغْرةِ الليل رائحاً
وأُضْحي قذى في مُقلةِ الصبح غاديا

والتجريد في الأول . وقولُه (43) :

وبهماء لا يخْطُو بها الليلُ خُطوةً
تعسَّفتُها بالمُرْقِلاتِ الرواسمِ (ب 37)
وقد نشَرتْ أيدي الدجى من سمائها
رداءَ عَرُوسٍ نُقِّطَتْ بالدراهم

والتجريد في الثاني . المُطَّوِّعي (44) :

---

(32) — أ : في داره .

---

(42) أبو طالب المأموني (اليتيمة : 164/4) مع بعض التغيير في اللفظ .
(43) أبو طالب المأموني (اليتيمة : 166/4) و (معاهد التنصيص : 250/1) والمرقلة : الناقة من الإرقال : ضرب من العدو . الرواسم : المفترسة العارقة بالطريق .
(44) المطوعي هو : أبو حفص عمر بن علي . أديب وشاعر . خدم الميكالي وتوفي سنة 440 هـ (معجم المؤلفين : 302/7) وانظر (اليتيمة : 435/4) والعبر : القاطلة .

لَمَّا استقلَّتْ بهم عِيرُ النَّوى أُصُلاً
وشتَّتهم صُروفُ الدهر تشتيتا (أ 65)
جلستُ أَنظُمُ في سِلكِ الهوى دُرَراً[53]
والعينُ تنثُر من دمعي يواقيتا

والتجريد في الثاني . وقولُ السَّرِي :

حضرْنَا والملوكُ له[54] قِيامٌ
تُغُضُّ نواظراً فيها انكِسَارُ
وزُرنا منه[55] ليثَ الغاب طَلْقاً
ولم نَرَ قبلَه[56] ليثاً يزار (45) .

والتجريد في الثاني .

النوع الرابع من النوع الأول من النوع الثاني من جنس المبالغة : الاستثناء : والاستثناء المستعمل في هذه الصناعة ليس هو على ما يتعارفه النحاةُ في صناعة العربية ، وإنما هو اصطلاحٌ من أصحاب علم البيان ، ومواضعةٌ من الحاتمي (46) وأصحابه . ويُشبِهُ أن يكون المعنى المقصود عندهم من هذا الاسم معنىً مستعاراً من المعنى المقصود في وضع الصنائع الأُخَرِ كالنظر ، والأصول ، (والنحو)[57] ، (والجدل)[58] ،

---

(53) — أ : درا .
(54) — أ : لنا .
(55) — أ : يوم .
(56) — أ : ولم نرقب له .
(57) — ساقطة من ب .
(58) — ساقطة من أ .

---

(45) السري هو : السري بن أحمد بن السري الرفاء . أبو الحسن . شاعر وأديب ، مدح سيف الدولة وتوفي سنة 312 هـ (معجم المؤلفين : 204/4) وانظر (اليتيمة : 30/1) و (معجم الأدباء : 186/11) .
(46) الحاتمي هو : أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر البغدادي ، أديب ، كاتب ، شاعر ، لغوي . له مؤلفات نقدية توفي سنة 388 هـ (معجم المؤلفين : 222/9) .

(بل)[59] وفي الوضع الجمهوري . فهذا فليكن الموطيء هنا . فأما[60] الفاعل فقد جرتِ العَادةُ في صنْعَة[61] البلاغة أن يُرسَم بأنه تأْكيدُ المدح بما يُشْبه الذم . وفي هذا الحد نَظَرٌ من قِبلِ أنه ظاهرُ أمره أنه مأخوذ من الموادّ ، والحد المأخوذ ليس يُطابقُ الموادَّ كلَّها ولا الجزئياتِ بأسرها لأنه إن طابقَ بعضَها قَصُرَ عن بعض ، فليس له ، بحسب الغرض الصناعي غناء ، فلئن طابق قولَه (47) :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
بهن فُـلولٌ.. (البـيـت)

لأنه تأْكيدُ المدح بما يُشْبِه الذم ، لم يطابق قولَه (48) :

هيَ الكلبُ إلا أن فيها مَلَالَةً (البيت)

لأن (أ 66) هذا إنما هو تأكيدُ الذم بما يشبه المدح . فلذلك ينبغي أن تتأمل هذا الموضعَ بطريق التركيب فتنتزعَ عن مادتَي المدح المؤكَّد بما يشبه الذم ، والذمِّ المؤكدِ بما يشبه المدح ، معنىً كلياً بسيطاً ، وذلك بأن نُسقط[62] من كل واحد منهما المعنى الذي هو به ما هو بالنسبة إلى الآخرَ (وَهُو الفصل المقسِّمُ)[63] فيبقى لنا المقابلُ من حيث هو وهو الكلي البسيط ، ثم نقولَ بحسب ذلك : « هو تأكيد أحد المتقابلين بما يشبه

---

(59) — ساقطة من ب .
(60) ب : وأما .
(61) — ب : صناعة .
(62) — ب : يسقط .
(63) — ساقطة من ب .

---

(47) النابغة الذبياني (ديوانه : 11) وتتمته :

....من قــراع الـكـتـائـب

(48) (زهر الآداب : 774/2) بدون نسبة وبضمير الغائب . وتتمته :

.... وسوء مراعاة وما ذاك في الكلب

الآخر » فنكونَ قد عثرنا على ما ينبغي أن يكون الفاعلَ وهو الحد المحرَّر بحسب الأمر الصناعي .

ومن صور هذا النوع قوله عز وجل : « ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا ٱللَّهُ » (49) . وقوله تعالى : « وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ الْحَمِيدِ »[54]) (50) . وقوله : « قُلْ يَا أَهْلَ ٱلْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِٱللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ » (51) .

وقال النابغة :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قِراع الكتائب (52)

وقال الجعدي :

فتىً كان فيه ما يَسُرُّ صديقَه
على أن فيه ما يَسُوءُ الأعاديا
(فتىً كَمُلَتْ خيراتُه غير أنه
جوادٌ فما يُبقي من المال باقيا)[65] (53)

أبو تمام :

مَهَا الوحش إلا أنَّ هَاتا أوانِسٌ
قَنَا الخَطِّ إلا أن تلكَ ذوابلُ (54)

---

[54] ــ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

[65] ــ البيت ساقط من ب .

---

(49) الحج : 40 .

(50) البروج : 8 .

(51) المائدة : 59 .

(52) النابغة الذبياني (ديوانه : 11) وقد سبق ذكر البيت .

(53) (الكتاب : 367/1) و (البديع في نقد الشعر : 121) .

(54) (ديوانه : 116/3) .

البديع أبو الفضل الهَمداني (55) :

هو البدرُ إلا أنهُ البحرُ زاخراً - سِوَى أنه الضرغامُ لكنه الوبلُ

آخر (أ 67) (56) :

هي الكلب إلا أن فيها ملالةً وسوء مراعاة ، وما ذاك في الكلب

النوع الثاني : التداخل : إن المتقابلين هما اللذان لا يمكن أن يوجَدا معاً في موضع واحد من جهة واحدة (ب 38) في وقت واحد . ثم إنْ كَانَا جنسين فهما جنسان عاليان لِمَا تَحتهما من الأنواع الوسيطة[66] والأخيرة من قِبل ارتقاء كل نوع من تلك الأنواع المُرَتَّبة تحت واحدٍ واحدٍ منهما إلى جنسٍ غيرِ الجنسِ الذي يرتقي إليه الآخَرُ . وقد تَقرر في الصناعة النظرية أن الأجناس العالية ليس يُحمَلُ بعضُها على بعض ولا يَدخُلُ بعضُها ولا يَتَرَتَّبُ تحت بعض لتَقَابُلِ الطبيعتين والحقيقتين والذاتَيْن وقولَي الجوهر وتبايُنِها[67] ، ولأنه ليس أن يَترَتَّبَ أحدُهما تحت الآخر (وأن يُحملَ أحدُهما على الآخَر)[68] ، بأَوْلَى من دخول الآخر تحته وحَمْلِه عليه . والمعاني من جهة نسبتها إلى الألفاظ بوجه ما تَنقسمُ قسمين : فمنها ما ليس له لفظ وقولٌ هو عبارةٌ عنه ودلالةٌ عليه مختصٍ

---

(66) — ب : البسيطة .
(67) — أ : تباينها .
(68) — ساقطة من أ .

---

(55) البديع أبو الفضل الهمداني هو : أحمد بن الحسين الملقب ببديع الزمان (358 — 398) كاتب وشاعر ، صاحب المقامات (معجم الأدباء : 161/2) وانظر (اليتيمة : 300/4) و (معاهد التنصيص : 111/3) .
(56) أنظر ص : 287 من هذا الكتاب .

به . أعني الصيغة الدالة باختصاص . ومنها ما له لفظٌ وقولٌ هو عبارة ودلالة عليه . أعني الصيغة الدالة باختصاص أيضاً . فالأول كالمدح . والذم . والواجب . والممكن . والممتنع . والمحال . والسبب . والمسبب . وما أشبهَ ذلك مما ليس يدل عليه لفظٌ باختصاص . أعني (أنه)[69] ليس له صيغةٌ وشكلٌ لفظٍ أو قولٍ يدل عليه . والثاني كالإيجاب . والسلب . وأشكال الأجناس . وأشكال الأعداد . وألفاظ التقليل والتكثير . والطلب . والخبر . وغيرِ ذلك مما ليس له صيغةٌ وشكلُ لفظٍ أو قولٍ يدل عليه باختصاص . وإذ ذاك كذلك (أ 68) فمن البين بنفسه متداولِ الأمر . ومن الواجب في أصْل منهج العبارة وغرضِ الدلالة ألاَّ يعبَّر عن المدح بالذم . ولا عن الواجب بالمحال . ولا عن المحال بالواجب . ولا بالممكن عنهما . ولا بهما عن الممكن . ولا عن السبب بالمسبب . ولا عن المسبب بالسبب . ولا عن الإيجاب بالسلب . ولا عن السلب بالإيجاب . ولا عن الأكثر بالأقل . ولا عن الأقل بالأكثر . وبالجملة ألا يعبَّر عن المقابِل باللفظ أو القولِ الموضوع لمقابِله أو الدالِّ على مقابِله من غيرِ اختصاصٍ وضعٍ كالواجب والممتنِعِ من قِبلِ أن واحداً واحداً من هذه فإما أن يكون جنساً عالياً أو نوعا متوسطا قَسِيما لمتوسِّط أو أخيرِ[70] . فالجنس العالي لا يَترتَّب تحت شيء ولا يُحملُ على جنس آخرَ عالٍ أصلا لِما قد سبق بيانُهُ . والنوع القسيم[71] لا يُحملُ على قسيمه ولا على نوع آخر تحت جنس آخر . ولا يَترتبُ تحته من قِبل ارتقائهما معاً إلى جنسٍ يعمُّهما معاً . وارتقاءِ واحد واحدٍ من النوعين اللذين تحت جنسين عاليينْ إلى جنسٍ غيرِ الجنس الذي يَرتقي إليه الآخرُ . وقد تقرر ذلك كلُّه

(69) ساقطة من ب .
(70) أ : أو أخيرا .
(71) ــ أ : التقسيم .

في النظريات . ومن البين بنفسه أيضا أن الممكن والواجب جنسان عاليان للمعاني . وكذلك المدح والذم . وأن الإيجاب والسلب جنسان عاليان للقول . فالعبارة عن أحد الجنسين بالآخر والدلالةُ عليه به ممتنعٌ بديهاً وضرورةً إذ كان على نهاية المقابلة له . وقد قلنا إن المتقابلين[٧٢] هما اللذان لا يمكن أن يوجَدا معاً في موضع[٧٣] واحد من جهة واحدة في وقت واحد . ولَمَّا ساغ أيضا من جهة أخرى في نفس أصلِ منهجِ العبارة (أ69) وقانونِ الدلالة من قِبل انقسامِ القول من تلك الجهة إلى الحقيقة والمجاز[٧٤] . التعبيرُ المجازي . والخروجُ عن الحقيقة أحيانا على نسبةٍ ما اتساعاً في الكلام واختياراً للأفصح من أشكال الأقاويل وطَلَباً للأجزل منها[٧٥] . فإنهم مما يَعدِلُون عن الشكل الفصيح من القول إلى الشكل الأفصح . وكذلك في اللفظ المفرد جريا على مقتضى غرض (ب 39) علمِ البيان وغايةِ صنْعة البلاغة التي نَؤُمُّ معرفتها في هذا الكتاب . ساغَ وُقوعُ أحدِ القولين الدالين على المتقابلين موقعَ الآخر . ووضعُه موضعَه لغرض الاتساع والمبالغة اعتماداً على قوة الدلالة من قرينةٍ لفظية مَقَالِيَةٍ أو حاليةٍ وجُودية . ولهذا النوع من الدلالة موضوعُ هذا النوع الوسيط من النوع الثاني من جنس المبالغة من علم البيان . والشريطةُ فيه حفظُ أصلِ الوضع . والاستمساكُ به . والاعتصامُ بِرَبْقَتِهِ من قِبل أن ذلك هو منهج المجاز وقانونه لأنه عارِضٌ يَعرِضُ في بعض المواضع — وأحيانا — للَّفظ والقول لغرضٍ ما فيُجعلُ للفظ حكمٌ ليس له في الوضع الحقيقي مثلِ أن يُدَلَّ باللفظ والقول على مقابل المعنى الموضوع له[٧٦] (اللفظ

---

(٧٢) — أ : المتقابلين بدون (أن) .
(٧٣) — ب : موضوع .
(٧٤) — ب : المحال .
(٧٥) — أ : منهما .
(٧٦) ب : الموضوع هو له .

والقول)[٦٦](من غير إبطالِ لحقيقةِ موضوعِه ولا إخلال به)[٦٨] .
ولذلك مهما زال العارضُ رُوجعَ الأصلُ . ووجهُ المبالغة عندهم في هذا هو أن المتقابلين والنقيضين إنما بينهما حدٌّ يَفصِلُ بعضَها من بعض ، فإذا زاد أحدُهما على حدِّه انعكس إلى ضده لأنه لا مذهب له يذهب إليه ولا واسطة بينهما ، ولهذا قال (57) :

وشرُّ الشدائد ما يُضحِكُ (البيت)

وقال أبو العلاء :

وقد تَدمعُ العينان من شدة الضِّحْكِ (البيت) (58)

وبهذا (أ 70) المعنى علَّلَ بعضُهم ، وهو عندي غيرُ مرتضىً مِن قِبلِ أنَّ انعكاس الضِّدِّ إلى ضده ، وبالجملة انعكاس المقابِل إلى مقابله أمرٌ غيرُ معقول ، فإنَّا لم نر الحرارة مهما تناهت انعكستْ إلى (البرودة ، والبرودَةَ مهما تناهت انعكستْ إلى)[٧٥] الحرارة ، فإن الضدين هما الأمران اللذان البُعْدُ بينهما في الوجود غايةُ البُعد ، وكلٌّ واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين . وإذ ذاك كذلك فمن البين بنفسه أن انعكاس الضد إلى ضده أمرٌ غيرُ ممكن ولا معقولٍ ، فينبغي إذاً أن يكون قولُهم : « فإذا زاد أحدُهما على حده انعكس إلى ضده » ناقص العبارة ، وتمامُه (أن يقال)[٥٥] : « انعكاساً وضعياً لا ذاتيا لغرض ما من أغراض الناطق في

---

(٦٦) — ساقطة من ب .
(٦٨) — عبارة ب : من غير الاخلال وابطال بحقيقة موضوعة .
(٧٥) — ما بين المعقوفين ساقط من ب .
(٥٥) — ساقطة من أ .

---

(57) (الموازنة : 191/2) بدون تتمة ولا نسبة .
(58) (سقط الزند : 1984/4) برواية :
فلا تحسبوا دمعي لوجد وجدته   فقد تدمع الأحداق من كثرة الضحك

واحدٍ (واحدٍ)[81] من أنواع هذا الجنس المتوسِّطِ في الاتساع والاستعارة » . وينبغي أن يُفْحَصَ ها هنا عن واحد واحد من تلك الأغراض ، فمِن قبل ذلك ساغ لهم وضعُ المعاني المتقابِلةِ بعضِها موضعَ بعض ، والألفاظِ والأقاويلِ الموضوعة للمتقابلين كذلك مع حفظ أصل الوضع والإعْصَامِ به (59) ، فوضعوا المدح موضع الذم ، والذمَّ موضع المدحَ ، وأخرجوا الواجب بصورة الممكن ، والممكنَ بصورة الواجب استعارةَ الألفاظِ للمعاني بعضِها من بعض على شريطة الاستمساك بالوضع . ومن الأمر[82] الواضح مِن قِبل ما قد قيل من الأسباب . وبخاصةٍ السببِ المذكورِ من اختيارهم الأفصحَ ، أنَّ الأنواع التي يشتمل عليها هذا النوع الوسيطُ من النوع الثاني من هذا الجنس هي من الكلام الأفصح ، واللفظِ الجزل الرائق ، والقولِ البهي الشريف . وإذا انتهينا إلى هذا الموضِع من كلامنا (أ 71) فنحن (بعون الله)[83] قائلون في الأنواع التي تحت هذا النوع المدعوِّ التداخلِ فنقول : إن هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان وسيطان : الأول : الملابسة . الثاني : المزايلة :

النوع الأول : **الملابسة** : والملابسة هو تداخلُ المعاني غيرِ ذات الصيَغ ، أعني التي ليس لها صيغة ولا شكلُ لفظٍ أو قولٍ (ب 40) يَدلُّ عليها باختصاصِ وضعٍ . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته أربعةُ أنواع : الأول : إخراجُ إحدى الجهات بصورة الأخرى ، والجهة (60) على ما عُرف في المنطق ، الثاني : تسميةُ السبب باسم المسبب ومقابلُه ، الثالث : وضْع المدح موضع الذم ومقابِلُهُ ، الرابع : تسمية الشيء بما كان لَهُ وَأولاه :

---

(81) — ساقطة من ب .

(82) — ب : أمر .

(83) — ساقطة من أ .

---

(59) أعصم واعتصم بمعنى (اللسان : عصم) .

(60) أنظر ملحق المصطلحات .

النوع الأول : **(إخراج إحدى الجهات بصورة الأخرى)**[٨٤] : وهذا النوع هو جنس متوسط تحته ثلاثة أنواع : الأول : إخراج الممكن بصورة الواجب . الثاني : إخراج الواجب بصورة الممكن . الثالث : إخراج المحال بصورة الممكن والواجبِ وإخراجُها معاً بصورة المُحال :

النوع الأول : **إخراج الممكن بصورة الواجب** : ولم نقف بعدُ على صُورَه الخاصة . وعسى أن نستدركها بعد الفحص عنها[٨٥] بحول الله (تعالى)[٨٦] .

النوع الثاني : **إخراج الواجب بصورة الممكن** : ومن صوره قوله عز وجل : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً » (61) . وقوله : « فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ » (62) . وقوله : « عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ » (63) . وقوله : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ . وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ » (64) . فإن هذا كلّه من الأمر الواجب الثابتِ[٨٧] قد أُخرِجَ في صورة الممكن . وقولُ الشاعر (72أ)(65) :

لعلّي إذا مالت بي الريحُ مَيْلَةً
على ابنِ أبي ذُبْيَان أن يَتَنَدَّمَا

---

(٨٤) — زيادة اقتضاها السياق .

(٨٥) — ب : أن يفحص .

(٨٦) — ساقطة من ب .

(٨٧) ب : الثالث .

---

(61) الاسراء : 79 .

(62) المائدة : 52 .

(63) الاسراء : 8 .

(64) البقرة : 216 .

(65) أنظر (اللسان : ذبب) بدون نسبة وبرواية : ابن أبي الذبان وهو هشام بن عبد الملك . وذب : نحى

فاخرج كلامه مُخْرَجَ الإمكان . وإنما يريد أن يتندَّم لا محالة .

النوع الثالث : إخراج المحال بصورة الممكن والواجب واخراجها معا بصورة المحال : فلذلك هذا النوع بحسب[٨٨] استيفاء القسمة جنس متوسط تحته أنواعٌ عدادٌ لم نقف بعدُ لَهَا على صورة خاصةٍ مستعملةٍ إلا النوعُ الذي هو منها إخراجُ المحال بصورة الممكن . ومن صوره قوله :

لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أبْؤساً (البيت)

فهذا[٨٩] من المحال الممتنع جاء به في صورة الممكن واخراجه مُخرجَه .

النوع الثاني : هذا النوع هو : تسمية السبب باسم المسبب وتسمية المسبب باسم السبب : فلذلك هو جنس متوسط تحته نوعان :

النوع الأول : تسمية السبب باسم المسبب : ومن صوره قوله عز وجل : « وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ » (66) . وقوله أنشده أبو الفتح بنُ جِنِّي في كتاب الخصائص (له رحمه الله تعالى)[٩٠] (67) :

قد عَلِمَتْ إن لم أجِدْ مُعِينا
لَتَخْلِطَنْ بالخَلُوقِ طِينا

النوع الثاني : تسمية المسبب باسم السبب : ومن صوره قولُ[٩١]

---

(٨٨) ـ ب : بسبب .
(٨٩) ب : فهو .
(٩٠) ـ ساقطة من أ .
(٩١) ـ ب : قوله .

---

(66) غافر : 41 .
(67) أنشده أبو بكر بن دريد في (الخصائص : 173/3) وانظر (الأمالي : 144/2) برواية : لأخلطن . والخلوق : الطيب .

(الشاعر)[52] (68) :

تَعَلَّى[53] الندى في مَتْنِه وتَحدَّرَا (البيت)

فسمَّى الشحم ندىً لأنه سببٌ فيه .

النوع الثالث ، هذا النوع هو : إما وضْعُ المدح موضعَ الذم وإخراجُه مُخرجَه ، وإما وضعُ الذم موضع المدح وإخراجُه مخرجَه : فلذلك هذا النوع الثالث هو أيضاً جنس متوسط تحته نوعان : الأول : ورودُ المدح في صورة الذم . الثاني : (أ 73) ورودُ الذم في صورة المدح :

النوع الأول : ورود المدح في صورة الذم : وورودُ المدح في صورة الذم هو إشعارٌ (بأن الممدوح قد حَصَلَ في رتبةٍ مَن يُشْتَمُ حسداً له على فضله ، وبَذَّه أبناء جنسه ، لأن الفاضلَ هو الذي يُحْسَدُ ويُوقَعُ)[54] في عِرضه ، والناقص لا يُلتفَتُ إليه ، وقد صَرَّحَ الشاعرُ بهذا فقال :

ولا خَلَوْتُ الدهرَ من حاسد
فـإنما الـفـاضـلُ مَن يُـحسَـدُ

فمِن قِبل هذا كان له من المبالغة (ب 41) أكثرُ مما لو جرى الأمر في ذلك على المجرى الطبيعي وذلك قولُهم : « قاتله الله ما أشعرَه ، ولعنه الله ما أفصحَه » وما أشبهَ ذلك .

---

(52) — ساقطة من ب .
(53) — أ . ب : تعالى . والتغيير من (رفع الحجب المستورة) .
(54) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

---

(68) (رفع الحجب المستورة : 110/1) وصدر البيت :
كثور العداب الفرد يضربه الندى تــــــعلَّ ....
والندى : الشحم . بينما الندى الأول : المطر .

النوع الثاني : ورود الذم في صورة المدح : (وورودُ الذم)[54] أيضا (في صورة المدح)[55] هو أشدُّ على المذموم من لفظ الذم بعينه ، فإن في ذلك مع الذم نوعاً من الهُزْء ، وذلك قولُهم لغير العاقل . « ياعاقل » ، وللجاهل : « يا عالم ». ومن صور هذا النوع قولُه عز وجل : « ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ » (69) . وقولُ الشاعر (70) :

يَجْزُونَ من ظلم أهْلِ الظُّلْم مَغفِرَةً
ومن إساءة أهلِ السُّوء إحسانا

النوع الرابع : تسمية الشيء بأَولَاه أو بعُقْباه : ونوعُ تسميةِ الشيء بأُولاه أو بعقباه[56] هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول تسميته بأولاه . الثاني : تسميته بعقباه :

النوع الأول : تسمية[57] **(الشيء)**[58] **بأولاه** : وتسميةُ الشيء بأُولاه ، أعني بما كان له مِن قَبل فاستَصْحَبَ ذلكَ الاسمَ في حالٍ أُخرى صارَ إليها ، ومن صوره قولُ الشاعر (71) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ (أ 74)

---

[54] — ساقطة من ب .
[55] — ساقطة من ب .
[56] — ب : عقباه .
[57] — أ : تسميته .
[58] — ساقطة من أ .

---

(69) الدخان : 49 .
(70) قريط بن أنيف . أنظر البيت والترجمة في (حماسة أبي تمام : 19/1) .
(71) الربيع بن ضبع الفزاري (الكتاب : 106/1) و (مقامات الحريري : 348) و (الأمالي : 214/3) بروايات مختلفة . بينما ينسبه (الكتاب : 293/1) إلى : يزيد بن ضبة .

النوع الثاني : تسمية الشيء بعقباه : أعني بمآلِهِ[100] وما يصيرُ إليه في حالٍ لم يكن بعدُ متصِفا[101] بها ومن صوره قوله عز وجل : « إني أراني أعْصِرُ خَمْراً » (72) (فسَمَّى العنب خمرا)[102] بمآله وعُقْباه إذا كان سَائِراً إلى ذلك .

النوع الثاني من قسمة نوع التداخل : المُزَايَلَةُ : والمزايلة هو تداخلُ المعاني ذواتِ الصِّيَغِ أعني التي قد جعَلَ الواضعُ الأولُ لها أبنيةَ ألفاظٍ وأشكالَ أقاويلَ تَدل عليها باختصاصِ وضعٍ . ولأن تداخلَ هذه الصيغ يكون إما في كيفيتها بعضِها مع بعض . وإما في كميتها كذلك . وأعني بتداخل كيفيات الصيغ دخولَ الإيجاب على السلب . ودخولَ السلب على الإيجاب . ودخولَ أشكال الأجناس بعضِها على بعض . وأشكالِ الأعداد كذلك . وأعني بأشكال الأجناس شكلَ التذكيرِ والتأنيث . وبشكل[103] العدد شكلَ الإفراد والتثنية والجمع . وأعني بتداخل كمية الصيغ دخولَ ألفاظِ[104] التكثير والتقليل وصيغِها بعضِها على بعض . صارَ هذا النوعُ (جنساً متوسطاً)[105] تحته نوعان : الأول : تداخلُ كيفية الصيغ . الثاني : تداخلُ كميتها :

النوع الأول : تداخل كيفية الصيغ : وتداخلُ الكيفيةِ هو ما قلناه مِن قَبل وهو إما تداخلُ كيفية القولِ المركب . وإما تداخلُ كيفيةِ الألفاظ

---

(100) ـــ ب : مآله .
(101) ـــ ب : منصلا .
(102) ـــ ساقطة من أ .
(103) ـــ ب : وشكل .
(104) ب : الالفاظ .
(105) عبارة ب : هو جنس متوسط .

---

(72) يوسف : 36 .

المفردةِ بعضِها[106] على بعض . فإذن هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : تداخلُ كيفية القولِ المركب . والثاني : تداخلُ كيفيةِ الألفاظِ المفردة :

النوع الأول : تداخل كيفية القول المركب : (أ 75) وأشهرُ أنواع هذا النوع نوعان : الأول : تداخل الإيجاب والسلب . الثاني : تداخل شكلي الطلب والخبر :

النوع الأول : تداخل شكلي الإيجاب والسلب : وذلك هو إبدال الإيجاب ووضعُه موضعَ السلب . وإبدالُ السلب ووضعُه موضعَ الإيجاب (فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : إبدالُ السلب ووضعُه موضعَ الإيجاب)[107] (ب 42) . الثاني : إبدال الإيجاب ووضعُه موضع السلب :

النوع الأول : (إبدالُ السلب ووضعُه موضعَ الإيجاب)[108] :
وإبدالُ السلب ووضعُه موضعَ الإيجاب هو المدعوُّ عند أهل البيان بالتجريد[109] . وهذه التسميةُ منسوبةٌ إلى أبي علي الفارسي (رحمه الله تعالى)[110] . فإنْ صَحَّ ذلك عنه فالتجريد اسمٌ مشترك بين هذا النوع وبين النوع الثالث من النوع الأول الملقَّب بالإغراق . وهو نفيُ الشيء بإيجابه (أي)[111] أنه ورودُ السلبِ في صورة الإيجاب أعني أنه إذا تأملتَه وجدت ظاهره إيجابا وباطنَه سلباً . وهو من محاسن الكلام . وجزْلِ

---

(106) — ب : وبعضها .
(107) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(108) — زيادة اقتضاها السياق .
(109) — ب : التجريد .
(110) — ساقطة من ب .
(111) — ساقطة من أ .

الأشكال ، وفصيح الأقاويل . ومن صوره قوله عز وجل : « لا يَسْأَلُون النَّاسِ إِلْحَافاً » (73) أي لا يكون منهم سؤال فيكون (منهم)[112] إلحاف ؛ (وإن كان في هذه الصورة وفي انطباق قولِ جوهر التجريد عليها نَظَرٌ ذكره بعضهم)[113] . وقوله : « فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ »(74) ؛ فليس المرادُ إثباتَ شفاعةٍ غير نافعة ولا إيجابَها . وقد قال في موضع آخر : « فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ » (75) . بل المعنى : « ليس تكون لهم شفاعةٌ فتكون نافعة ». ومنه قوله عز وجل : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ » (76) . وقولُ[114] (امرىء القيس)[115] :

على لاحِبٍ لا يُهتدَى بمَنَاره
إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرَا (77)

فليس المرادُ إثباتَ مَنارٍ لا يُهْتَدى به ولا إيجابَه وإنما المعنى : « ليس له منار فيُهتدى به ». (أ 76)

النوع الثاني : ورود[116] الإيجاب في صورة السلب : هو نوع يعطيه استيفاءُ التقسيم ولم أقف له بعدُ على صورة خاصة مستعملة إلا ما أورد

---

(112) — ساقطة من ب .
(113) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(114) — ب : وقوله .
(115) — ساقطة من ب .
(116) — أ : ورود .

---

(73) البقرة : 273 . والألحاف : شدة الالحاح في المسألة .
(74) المدثر : 48 .
(75) الشعراء : 100 .
(76) الاسراء : 111 .
(77) (ديوانه : 66) واللاحب : الطريق الواضح . سافه : شمه . النباطي : نسبة إلى النبط

بعضهم (منها)[117] ولم أرتضِها، قالوا: «من صور هذا النوع قولُهُمْ: لو لم يجيءْ زيدٌ لم أكرمه. وقولُهم: ما انفك عبد الله قائماً، وما زال زيد عالما». والأشبه أن تكون هذه الصور[118] غيرَ جزئيةٍ لهذا الكلي. وغيرَ شَخصٍ من هذا النوع.

النوع الثاني: تداخلُ شكلي الخبر والطلب: وهذا النوع (أيضا)[119] هو جنس متوسط تحته نوعان: الأول: وضعُ شكلِ الخبر موضعَ شكلِ الطلب. الثاني: وضعُ شكلِ الطلب موضعَ شكلِ الخبر:

النوع الأول: وضع شكل الخبر موضع شكل الطلب[120]: والطلبُ في هذا الموضع مَقُولٌ على الأمر بخصوص. ومن صوره قولُه عز وجل: «وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ» (78). فالمعنى: «لِيُرْضِع الوالداتُ» لأن دلالة السياق قَطَعَتْ بأنه عز وجل آمِرٌ لنا لا مُخبر. وقولُه: «وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ منكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ» (79) (الآية)[121] أي «ليتربصن». وقولُ امرىء القيس:

فَتُوسِعُ أهلَها أقِطاً وَسَمْناً
وحسبُكَ من غِنىً شِبَعٌ وَرِيٌّ (80)

وقالوا: «حسبكَ زيد»، فهذا كلُّه (شكلُه)[122] شكلُ الخبر،

---

(117) ـ ساقطة من ب.
(118) ـ أ: الصورة.
(119) ـ ساقطة من ب.
(120) ـ ما بين المعقوفتين ساقط من ب.
(121) ـ ساقطة من أ.
(122) ـ ساقطة من أ.

---

(78) البقرة: 233.
(79) البقرة: 234.
(80) (ديوانه: 137). والأقط: مثل الجبن.

ومعناه الطلبُ والأمر. ودليله قولهم: «حسبك ينمِ الناسُ». وقولُهم: «اتقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه» أي ليتقِ الله امرؤ وليفعلْ خيراً يُثَبْ عليه.

النوع الثاني: وضعُ شكل الطلب موضعَ شكل الخبر: ومن صوره قولُه عز وجل: «قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ (أ 77) مَدّاً» (81). وقولُه تعالى: «فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ» (82). وقولُهم: «أحسِنْ بزيد في التعجُّبِ». ومنه قولُه عز وجل: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» (83). فإن الذي استقر عليه الأمر في العربية أن هذا الشكل هو شكلُ الطلب موضوعٌ موضعَ شكلِ الخبر. وقد بانَ ذلك في صناعة النحو.

النوع الثاني: تداخلُ كيفية الألفاظ المفردة: وإنما وُضِعَ تداخلُ الألفاظ المفردةِ في جنس تداخلِ الأقاويلِ (ب 43) المركبةِ لأنه إنما يُعقلُ هذا التداخلُ في الألفاظ المفردة متى أُخذتْ جزءَ قولٍ مركبٍ وإلاَّ فلا يُعقَلُ. لأنه لو أُخذتْ — مثلا — أشكالُ الأعداد وأشكالُ الأجناس بانفرادِ كلٍّ واحدٍ منها لكان على وَضعه الأولِ من غير تداخل. وتداخلُ كيفية الألفاظ المفردة هو جنس متوسط تحته ثلاثة أنواع: الأول: تداخلُ أشكال الأجناس. الثاني: تداخل أشكال الأعداد. الثالث: تداخل شكلي المثال الأول وهو المدعوُّ عند النحاة مصدَراً والمشتقُّ منه أي من المثال الأول:

النوع الأول: تداخلُ أشكال الأجناس: وتداخُل أشكال الأجناس هو إما وضعُ شكلِ التذكير للتأنيث (وإما وضعُ شكل التأنيث للتذكير.

---

(81) مريم: 75.
(82) طه: 39.
(83) مريم: 38.

فهو إذاً جنس متوسط تحته نوعان : الأول : (وضعُ)[123] شكلِ التذكير للتأنيث)[124] . الثاني : وضعُ شكلِ التأنيث للتذكير :

النوع الأول : وضعُ شكل التذكير للتأنيث : ومن صوره قولُهم : « امرأة طالقٌ . وحائض . وحامل . وعاشق . وحاسِرٌ . وامرأة زَوْرٌ ».

النوع الثاني : وضع شكلِ التأنيث للتذكير : ومن صوره قولُهم : « رجلٌ علَّامةٌ . ونسَّابة ». وقوله عز وجل : « خَالِصَةٌ لِذُكُورِنا » (84) . وهو كقولهم : « هذا الأمر خالصةٌ لك » أي دون ذلك .

النوع الثاني : (أ 78) تداخلُ أشكال الأعداد : وتداخل أشكال الأعداد هو (أيضا)[125] جنس متوسط تحته أنواع أشهرُها نوعان : الأول : وضعُ شكلِ المفرد موضعَ شكلِ الجمع . الثاني : وضعُ شكل الجمع موضِعَ شكل المفرد :

النوع الأول : وضع شكل المفرد موضع شكل الجمع : ومن صوره قولُهم : « قومٌ عدوٌّ . وقومٌ صديقٌ . وهم حربٌ لنا وسِلْمٌ ». جرير :

بِأَسْهُمِ أعداء وهُنَّ صَدِيقُ (البيت) (85)

وقالوا : « مررت برجل قائمٌ آباؤه وخارجٌ إخوتُه ».

النوع الثاني : وضع شكل الجمع موضع شكل المفرد : قالوا : « بُرْدٌ

---

(123) ـــ زيادة يقتضيها السياق .
(124) ـــ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(125) ساقطة من ب .

---

(84) الأنعام 139.
(85) (ديوانه : 315) وتتمة البيت
دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا

أخلاقٌ ، وثوبٌ أسمالٌ . وبُرْمَةٌ أعشارٍ . وثوبٌ شَرَاذِمٌ . وشَبَارِقُ[126] . ونعلٌ أسماطٌ ، وسراويلُ أسماطٌ ».

النوع الثالث : تداخلُ شكلَي المثالِ الأول والمشتقِّ : هذا النوع هو أيضاً إما وضعُ شكلِ المثال الأولِ موضعَ شكل المشتق ، وإما وضعُ شكل المشتق موضعَ شكل المثال الأول . فلذلك هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : وضعُ شكلِ المثال الأول موضعَ المشتق . الثاني : وضعُ شكلِ المشتق موضعَ المثال الأول :

النوع الأول : وضع شكل المثال الأول موضع المشتق : ووَضْعُ[127] شكلِ المثال الأول موضعَ شكلِ المشتق يكون لغَرَضِ المبالغة على ما عليه وضعُ هذا الجنس . ومن صوره قولُهم : « رجلٌ كَرْمٌ ، ودرهمٌ ضَرْبُ الأميرِ . وامرأةٌ زَوْرٌ . وإنسانٌ ضَيْفٌ . ورجلٌ عَدْلٌ . ورِضىً . وصَوْمٌ » فإنهم يَعْنُونَ « بالرجل الكَرْم » (الكريم)[128] و« الدرهم الضرب » يعنون به المضروب و « امرأة زور » يعنون[129] به زائرة ، و« إنسان ضيف » يعنون به ضائفا[130] . وكذلك الآخرُ من قِبَلِ انها كلّها مِثالاتٌ أول[131] أي مصادر جُعِلت أوصافاً للأسماء ومحمولاتٍ عليها ، وتُنْزَلُ (أ 79) إخباراً عنها لغرض المبالغة ، وهي في معنى الاسم المشتقّ أعني في معنى اسمِ مَنْ توجدُ له هذه الأسماء[132] .

النوع الثاني : وضعُ شكل المشتق موضعَ شكل المثال الأول : ووضعُ

---

(126) — أ : بشارق .
(127) — عبارة ب : الثاني : وضع شكل المثال ..
(128) — زيادة يقتضيها السياق .
(129) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(130) — ب : ضائفة .
(131) — ب : أولى .
(132) — ب : الأشياء .

شكلِ الاسم المشتق موضعَ (ب 44) شكل المثال الأول هو — بقياسهِ(86) إلى وضع المثال الأول موضعَه — نَزْرٌ يَسِيرٌ. ومن صوره — على رأيي — قولُه تعالى: «إنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ» (87) أي لصدق. ومنها قولُهم: «قُمْ قائماً» يعنون (به)[133] قياما. وقولُهم: «خرج خارجا» يعنون (به)[134] خروجا. الفرزدق:

على حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدهرَ مُسْلِماً
ولا خارجاً من فِيَّ زُورُ كَلامِ (88)

فوضعَ شكل المشتق موضعَ شكل المثال الأول كأنه قال: «ولا يخرج خروجاً». وقالوا: «ليس له معقولٌ، ودَعْ معسوره وخُذْ ميسورَهُ».

النوع الثاني من تداخل صيغ المعاني (ذوات الصيغ)[135]: تداخل كَميتها: وتداخلُ كَمِّيَّة[136] الصيغ[137] هو إبدال اللفظ الدالِّ على الأكثر ووضعُه موضعَ اللفظ الدالِّ على الأقل، وإبدالُ اللفظ الدالِّ على الأقل ووضعُه موضعَ اللفظ الدال على الأكثر. وذلك مثل: «كم» و «رب» عند الحذاق (فانهما)[138] بنيا على التناقض في أصل وضعهما، لأن أصل وضع «كم» للتكثير، وأصلَ وضع «رب» للتقليل، ثم يَعرِضُ لهما — من جهة العبارة البلاغية والدلالة المجازية — المجازُ، واستعارةُ إحداهما مكانَ الأخرى، وإبدالُ كل واحد من شكلَي القولين

(133 _ 134) — ساقطتان من ب.
(135) — ساقطة من ب.
(136) — ب: كميتها.
(137) - ب: لصيغ.
(138) — ساقطة من ب.

---

(86) أنظر ملحق المصطلحات.
(87) الذاريات: 5.
(88) (ديوانه: 769) برواية أخرى.

اللذين يقعان فيه موقع[139] الآخر على الشريطة الموضوعة من الاستمساك بأصل الوضع والاعتمادِ عليه والاعتصام به ، فإذَنْ هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : وضعُ اللفظ الدالِّ على الأكثر موضعَ اللفظ الدال على (أ 80) الأقل . الثاني : وضع اللفظ الدال على الأقل موضع اللفظ الدال على الأكثر :

النوع الأول : إبدالُ اللفظ الدال على الأكثر ووضعُه موضع اللفظ الدال على الأقل : والدلالة به عليه مبالغةً وتوكيداً للغرض الذي فيه القولُ ، وذلك —كما قلنا— مثل «كم» الموضوعةِ في أصل وضعها للتكثير ثم يدخلُها بالمجاز معنَى التقليل بوضعها موضعَ «رب» ، أعني أنها لفظٌ يدلُّ به على الكثرة بالوضع الأول ، ثم ينقلُ ويبدَّلُ بالمجاز فيوضعُ موضعَ «رب» التي هي لفظ يُدَلُّ به على القلة بالوضع الأول ويدل به على ذلك . ومن صوره قولُهم : «كم بطلٍ قَتَلَ زيدٌ ، وكم ضيفٍ نزل عليه» ، والمرادُ أنه لم يقتل (بطلا)[140] ولا قَرَى ضيفا قط ، فوضَعَ اللفظَ الدالَّ على الكثرة بالوضع الأول موضعَ اللفظ الدال على القلة بالوضع الأول أيضا لضرْب من المبالغة .

النوع الثاني : وضعُ اللفظ الدال على الأقل موضع اللفظ الدال على الأكثر والدلالةُ عليه به : هذا النوع هو إبدال اللفظ الدال على القلة بالوضع الأول ووضعُه موضع اللفظ الدال على الكثرة بالوضع الأول أيضا والدلالةُ عليه به مبالغةً وتوكيداً للغرض الذي فيه القول . (ووجهُ المبالغة به عكْسُ القولِ إلى النقيض للإشعار بنقيضه قطعا ، وذلك أنه من عكس كلامهم الذي يَقصدون به الإفراط فيما يُعْكَسُ عنه كقوله تعالى : «رُبَّمَا

---

[139] — ب : موضع .
[140] — ساقطة من أ .

يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (89) ومعناه : « كم ». وقولِ القائل :

قد أترُكُ القِرْنَ مصفرّاً أنامِلُه (البيت)

وكما يقال لبعض قواد العسكر (أ 81) : « هل عندكَ من فرسان »؟ فيقول : « ربَّ فارس عندي » أو « لانعدم عندي فارساً »، و « عنده المَقَانِبُ (90) والجحافل » وإنما قصدُه بذلك التباهي[141] والمبالغةَ في تكثير فرسانه ، ولكنه أراد — كما قيل — إظهارَ براءته من التزيد ، وتقريرَ أنه معلَّلٌ كثيرٌ ما عنده فضلاً أن يتزيَّد على أبلغ وجه وعلى القطع فجاء بلفظ التقليل ففُهِم منه معنى الكثرة على الصحة واليقين والقطع . ومن صور هذا النوع قولُه عز وجل : « عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ » (91) في الآيتين ، وذلك أن الإتيان بلفظ النكرة الواحدة عكس النقيض الذي هو التكثير إلى النقيض الذي هو التقليلُ للإشعار قطعاً بالتكثير ، وللإفراط في الدلالة على ما عُكِسَ عنه والمبالغة ، ولو جيء به على غير هذا النهج من قصد هذا الافراط والمبالغة لجاء على مثل ما جاء عليه قولُه تعالى : « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً »)[142] (92) وكذلك[143] — كما قلنا — « رب » التي موضوعُها في أصل وضعها التقليل[144] ثم يعرضُ لها في العبارة المجازية معنى التكثير (مِن قِبَل عكس

---

[141] — أ : التناهي . والسياق يقتضي ما أثبتناه .

[142] — ما بين المعقوفتين ساقط كله من ب .

[143] — ب : وذلك .

[144] ب : للتقليل .

---

(89) الحجر : 15 .

(90) المقانب : جمع مقنب : وهو جماعة الفرسان يجتمعون للغارة .

(91) الانفطار : 5 . والآية الثانية قوله تعالى : « علمت نفس ما أحضرت » (التكوير : 81) .

(92) آل عمران : 30 .

النقيض إلى النقيض — كما تقرر —)[144] ، فتوضعُ موضِعَ «كم». و (من صور هذا النوع)[145] قولُه (93) :

فإنْ أُمْسِ مكروباً فيارُبَّ بُهْمَةٍ
كَشفتُ إذا ما اسودَّ وجهُ الجبَّان
وَإنْ أُمْسِ مكروباً فيارُبَّ قَيْنَةٍ
مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُها بِكِرَانِ (ب 45)

وقولُهم : «رُبَّ عالِمٍ لقيتُ ، ورُبَّ يوم سرورٍ شهدت». وهو كثير في الشعر جداً . وجِمَاعُه كلُّ موضع كان غرضُ المتكلم فيه الاستكثارَ من الأمر كالافتخار والمباهاة ، لأن الافتخار لا يكون إلا بما كَثُرَ من الأمور في أكثر أحواله ، ولظهور القرائن في النوعين (أ 82) ينبغي الحمْلُ عليها لكن بَنَيْنَا نحن في («كم» و «رب»)[146] على المشهور.

النوع الثالث : الاستظهار : والاستظهار مثالٌ أولٌ استفعالٌ من مادة لفظ الظَّهر ، كما أن التظاهر تَفاعلٌ من ذلك . والفاعل هو قول مركب من جزئين فيه أحدهما : يَجري مجرَى (المقدمة ، والآخَرُ : يجري مجرى التكملة للمقدمة)[148] بحيث يمكن استقلالُ القول دون تلك التكملة . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاشْتِراطُ . والثاني : الارفاد ، وذلك انه إما أن يُستظهَر لمعنى اللفظ المفرد وهو النوع الأول المدعو الاشتراطَ . واما لمعنى القول المركب وهو النوع الثاني المدعو الإرفادَ ، فلذلك[149] هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان :

---

[144] — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
[145] — ساقطة من أ .
[146] — ب : فيها .
[148] — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
[149] — أ : ولذلك .

---

(93) امرؤ القيس (ديوانه : 86) وبهمة : امر مبهم . واسود وجه الجبان : اشكل عليه الأمر . والقينة : الجارية المغنية . وكران : العود الذي يضرب به .

أحدُهما : الاشتراط ، الثاني : الإرفاد :

النوع الأول : الاشتراط : وتركيبُ الاشتراط هو تركيبُ التقييدِ وهو التركيب الذي لا يُصدَّقُ ولا يُكذَّبُ والفاعل فيه هو : القولُ المركب من أجزاء فيه بسيطةٍ قُيِّدَ بعضُها ببعض . وأُخذَ بعضُها كالجزء للبعض وإنما لم يُصدَّقْ ولم يكذَّب لأن قوتَه بجملته قوةُ اللفظ المفرد ، ومن البيِّن بنفسه أن اللفظَ الواحدَ والمعنى الواحدَ لا يصدَّقُ ولا يكذَّبَ . والمعنى الواحد قد يكون واحدا بأن يَدُلَّ عليه لفظٌ مفردٌ . وقد يكون واحداً بأن يكون مركبا تركيبَ تقييد واشتراطٍ يدل عليه لفظ كذلك[150] يتنزَّل في القوة والإخبار عنه منزلةَ المفرد . والغرضُ من هذا التركيب أعني تركيبَ (التقييد)[151] والاشتراطِ هو انعطافُ الجزء المأخوذِ قيداً شريطة[152] في المقيد به وفصلا ينفصِل به عن المشارِك له (أ 83) في الاسم . مثال ذلك قولُنا : « الإنسان الأبيض ، والحيوان الناطق » فإن الإنسان قُيِّد بالأبيض وأُخذ الأبيض كالجزء منه فانعطف عليه قيداً وشريطة[153] انفصلَ[154] به عن المشارِك له في الاسم ، وكذلك الحيوان قُيِّدَ بالناطق وأُخذ الناطق كالجزء منه فانعطَفَ عليه قيداً انفصَلَ به عن المشارِك (له)[155] في الاسم . وحَصَلَ من الجزئين[156] — القيدِ والمقيَّدِ (به)[157] — معنى واحدٌ مركبٌ من أجزاء قُيِّدَ بعضُها ببعض . واشتُرط بعضُها في بعض ، تركيبَ

(150) — أ : كما.

(151) — ساقطة من أ .

(152) — ب : بشريطة .

(153) — ب : لشريطة .

(154) — ب : الفصل .

(155) — ساقطة من ب .

(156) — ب : من الجزء أي .

(157) — ساقطة من ب .

تقييد واشتراطٍ يَدُلُّ عليه لفظٌ[١٥٨] كذلك . وسواء كان ذلك مما تقييدُ بعضِه لبعض بالذات أو كان مما تقييدُ بعضه لبعض بالعَرَض . ونوعُ الاشتراط هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : الفرق . والثاني : ما يجْرِي مجْرى الفرْقِ وليس به :

النوع الأول : **الفَرْقُ** : وهو إما بَيَانٌ كقولك : « رأيتُ زيداً الكاتبَ » بيَّنتَه[١٥٩] بالفرق[١٦٠] (بينه)[١٦١] وبين المشارِك في الاسم . وبعضُهم يسميه التلخيصَ وبابُه المَعارف[١٦٢] . وإما تخصيصٌ كقولك : « (مررت)[١٦٣] برجل ظريف » وبابُه النكرات . وليس يَعْسُرُ إيرادُ صُوَرِه بحسب البابيْن .

النوع الثاني : **ما يجري مجرى الفرق وليس به** : وهوَ إما ثناءٌ كقوله (ب 46) : « بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » (94) وإما مدحٌ كقوله : « يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا » (95) ، وإما ذمٌّ كقوله : « أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ » وإما توكيدٌ كقوله[١٦٤] : « ذَهَابُ أمسِ الدابر ». ومنه قولُه تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ » (96) ، و « نُفِخَ

---

(١٥٨) — ب : لفظا .
(١٥٩) — أ : بنه .
(١٦٠) — أ : الفرق .
(١٦١) — ساقطة من ب .
(١٦٢) — ب : التعارف .
(١٦٣) — ساقطة من أ .
(١٦٤) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(94) الفاتحة : 1 والنمل : 30 .
(95) المائدة : 44 .
(96) النحل : 51 .

الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » (97) . وليس يَعْسُرُ أيضا إيرادُ صور هذه الأنواع الأخيرة . والغرضُ : الإيجازُ . وكأن هذه[١٥٥] أخصُّ بموضوع فن العربية .

النوع الثاني من نوع الاستظهار : الإرفاد : وهو مثالٌ أولٌ لقولهم (أ 84) : « أرفدتُه ورفدتُه : جعلتُ له رِفَادَةً » . والفاعل فيه هو القول المركب من جزئين مركبين : أحدُهما : يجري مجرى المقدمة . والآخرُ : يجري مجرى التَّكْمِلَةِ بحيث يمكن استقلالُ القولِ (به)[١٥٦] بدون تلك التكملة . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التعقيب . والثاني : التتميم (وذلك لأنه إما أن يقع جزءُ التكملة بعد تمام جزء المقدمة وكمالها وهو النوع الأول المدعو التعقيب . وإما أن يقع جزء التكلمة في أثناء جزء المقدمة وهو النوع الثاني المدعو التتميمَ . فلذلك نوع الإرفاد هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التعقيب . والثاني : التتميم)[١٥٧] :

النوع الأول : التعقيب : وَمُوَطَّئُهُ بَيِّنٌ ، والفاعل وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التذييل . والثاني : الإيغال . وذلك أن جزء التكملة — بعدَ فراغ جزء المقدمة — إما أن يكون حُجَّةً ، وإما أن يكون لا حُجَّةً فإن كان حجةً فهو النوع الأول المدعوُّ التذييلَ . وإن كان لا حجةً فهو النوع الثاني المدعو الايغال . (فلذلك (هذا النوع)[١٥٨] تحته نوعان : أحدهما : التذييل ، الثاني : الايغال)[١٥٩] :

النوع الأول : التذييل : والتذييل مثال أول من قولهم : « ذَيَّلَهُ

---

(١٥٥) — ب : هذا .

(١٥٦) — ساقطة من ب .

(١٥٧) — ما بين المعقوفتين ساقط كله من ب .

(١٥٨) — زيادة يقتضيها السياق .

(١٥٩) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(97) الحاقة : 13 .

تَذْيِيلا » من مادة الذَّيْلِ . ومثْلُه الإِذَالَةُ مِنْ أَذَالَ . ومنقولٌ على هذا إلى هذا النوع للالتقاء في النسبة الشُّبْهِيَّةِ[170] بين المعنى المنقولِ منه والمعنى المنقولِ إليه . فأما الموطيء فقد تقرر . والفاعل هو قول مركب من جزئين فيه أولُها : يجري مجرى الوضع ، والآخرُ يجري مجرى حُجَّةِ الوضع . وقد نَرسمه بأنه قضيةٌ كليةٌ تُؤَكَّد بها قضيةٌ جزئية . واسمُ التذييل قد يقال بالتحقيق والأولية على ما يجري من الجزئين مجْرى حجة الوضع (أ 85) فقط ، وبخاصةٍ متى أُخذ منفردا[171] وبمجَرَّدِه ، وقد يقال بالمجاز والتوسيعِ على مجموع الجزئين متى أُخِذَا معاً مقترِنَيْن[172] وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : بسيط ، والثاني : مركب ، وذلك إما أن يَرِدَ[173] الجزءُ منه الذي هو حجة الوضع والبيانِ له في صورةِ مقدمةٍ كليةٍ كبرىَ في شكلِ قياسٍ حَمْلي بالقوةِ يُعْطي — في الجزء منه الذي يجري مجرى الوضع — البيانَ والتصديقَ من جهةِ انطواء تلك المقدمة الكلية على المَقُول (على)[174] الكل الذي هو عمودُ القياس وهو النوع الأول البسيط ، وهو الذي من شأننا أن نسميه قياساً أي تذييلاً قياسيا ، وإما أن يَرِدَ مع ذلك كله في صورة القول المثالي أعني أن يَتركب في المقدمة الكلية الكبرى مع ما تنطوي عليه من معنى القول[175] على الكلِّ شبهُ مثالٍ قوتُه قوةُ قياسٍ حملي يُعطي في جزء الوضعِ التصديقَ . ويَفْعَلُه بالوجه الذي يفعلُه القولُ المثالي ، وهذا هو النوع الثاني المركب وهو الذي من شأننا أن نسميه مِثالاً أي تذييلا مثاليا ، فلذلك هو جنس متوسط تحته

---

(170) — ب : الشبهة .
(171) — ب : مفردا .
(172) — أ : ومقترنين .
(173) — ب : يراد .
(174) — ساقطة من أ .
(175) — ب : المقول .

نوعان : أحدُهما : القياس ، والثاني : المِثال (ب 47) :

النوع الأول : **القياس** : وموطنه بين ، والفاعل ، ومن صوره قولُه عز وجل : « وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ . إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ، وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » (98) ، فقولُه (عز وجل)[176] : « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » هو[177] المقدمةُ الكلية المنطوية على المَقُولِ[178] على الكل ، الواقعةُ بهذا المعنى المدعوِّ تذييلا ، وقولُه : « فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْماً عَالِينَ » (99) . (أ 86) وقولُه : « فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْماً مُجْرِمِينَ » (100) . وقولُه : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهم يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ، إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ » (101) . وقولُه تعالى : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ، إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ » (102) ، ذَهَبَ القاضي في « الإعجاز » إلى أنهما تذييل (103) ، وقد يَحْتملان التعليلَ ، والفرقُ بينهما أن التذييلَ هو ما قوتُه قوةُ المقدمةِ الكليةِ من القياس ، والتعليلَ هو ما قوتُه قوةُ الحدِّ الأوسطِ منه . وقولُه تعالى : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا على آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ . وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ

---

(176) — ساقطة من ب .
(177) — ب : هي .
(178) — أ : القول .

---

(98) فاطر : 13 — 14 .
(99) المؤمنون : 46 .
(100) الأعراف : 133 .
(101) القصص : 4 .
(102) القصص : 8
(103) (اعجاز القرآن : 155 — 156) . و(الصناعتين : 387) .

مُقْتَدُونَ » (104) ، فقولُه : « وَكَذَٰلِكَ » تَذييلٌ أي « وكذلك شأنُ الأُممِ والرسل أو مع الرسل » .- وقولُه بعدَه : « مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ نَذِيرٍ » تفسيرُ التذييل . فحاصلُ التذييلِ هنا من التفسيرِ والمفسَّرِ . و(منه)[179] قولُ[180] امرىء القيس :

ولـكِـنَّما أَسْـعى لمجدٍ مُؤَثَّـلٍ
وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي (105)

وقولُه (106) :

إذا قلتُ : هذا صاحبٌ قد رَضِيتُه
وقَرَّتْ بـه العينان ، بُدِّلْتُ آخَرَا
كذلك جَدِّي ، ما أُصاحب صاحباً
من الـنـاس إلا خانني وتـغـيَّـرَا

فقولُه : « كذلك » تذييلٌ ، والمعنى « جدي » أي « أمري[181] وشأني كذلك » . وقد عَرَض في هذا التذييل ما عرضَ فيه في الآية من قولِه تعالى : « وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا » وفي التآمِه أيضاً من تَلَبُّسٍ[182] معنىً آخرَ وهو التضمين على ما سَلَفَ[183] بالمعنى الأول من معاني التضمين في نوع التضمين من جنس الإيجاز (أ 87) .

---

(179) — ساقطة من ب .
(180) — ب : وقال .
(181) — ساقطة من أ .
(182) — أ : من شيئين .
(183) — ب : بالمعنى على ما سلف .

---

(104) الزخرف : 22 — 28 .
(105) (ديوانه : 39) . والمؤثل : المثمر الكثير والأصيل .
(106) امرؤ القيس (ديوانه : 69) .

وقولُ النابغة :

وما رأيتُكِ إلا نظرةً عرَضَتْ
يومَ النِّمَارَةِ ، والمأمورُ مأمورُ (107)

فقولُه : (والمأمورُ مأمور) تذييل ومعناه[184] : « والمقدَّرُ من الأمر كائنٌ لا محالة ». وقولُه (108) :

دعاكَ الهوى واسْتَجْهَلَتْكَ المَنَازِلُ
وكيف تصابِي المرءِ والشيبُ شامِلُ ؟!

على معنى : « واستجهلتك المنازلُ فصَبَوْتَ ، ولا تصابِي للمرء والشيبُ شامل ». وقولُ الطِرِمَّاح (109) :

لقد زادني حُبّاً لنفسِيَ أنني
بغيضٌ إلى كلِّ امرىءٍ غيرِ طائِلِ
وأني شقيٌّ باللئام ولن تَرَى
شقياً بهم إلّا كريمَ الشمائِلِ

وفي الحماسة (110) :

وكلهمُ قد نالَ شِبْعاً لبطنه
وشِبْعُ الفتى لؤمٌ إذا جاع صاحبُهْ

---

[184] ـ ب : معناه .

---

(107) النابغة الذبياني (ديوانه : 71) .
(108) النابغة الذبياني (ديوانه : 87) وتصابي المرء من الصبابة .
(109) الطرماح بن حكيم شاعر خارجي توفي سنة 105 هـ (تاريخ الأدب العربي : 244/1) (ديوانه : 346 ـ 347) و (حماسة البحتري : 250) ولم يثبته احسان عباس في (شعر الخوارج) .
(110) بشر بن المغيرة (حماسة أبي تمام : 140/1) .

ومنه قولُ تأبَّطَ شرّاً (111) :

هُـمَـا خُـطَّتَا إمَّا إسارٌ وَمِنَّةٌ
وإمَّا دَمٌ ، والقـتـلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

(وقولُه)[103] (112) :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كنتُ آيِباً
وكَمْ مثلها فارقتُها وهْي تَصْفِرُ

وقولُ عمرو بنِ معدِي كرِب (113) :

مـا إنْ جَـزِعتُ ولا هـلِـعـ
ـتُ ولا يَـرُدُّ بُـكـايَ زَيْـداً
ألـبـسـتُـه أثـوابَـه
وخُلقتُ ـ يومَ خلقتُ ـ جلْداً (ب 48)

النوع الثاني : المثال : وموطنه بين أيضاً ، والفاعل . ومن صوره قولُ جرير :

لـقـد كـنـتَ فيـهـا يـا فـرزدقُ تـابـعـاً
وريشُ الـذُّنَـابَـى تابعٌ للقَوَادِمِ (114)(أ88)

---

(103) ـ ساقطة من ب .

---

(111) تأبط شرا هو : أبو زهير ثابت بن جابر ، شاعر جاهلي وأحد صعاليك العرب . توفي سنة 80ق.هـ/540م (معجم المؤلفين : 99/3) وانظر (الأغاني : 127/21) .

(112) تأبط شرا (الأغاني : 141/21)

(113) (ديوانه : 69) برواية مخالفة ، وورد بأخرى في (حماسة البحتري . 128) .

(114) (ديوانه : 561) ، والذنابى : الذنب .

وقولُ أبي فراس :

سيطلبُني قومي إذا جَدَّ جِدُّهم[156]
وفي الليلة الظلماء يفتَقَدُ البدرُ
ولو سَدَّ غيري ما سَدَدْتُ اكتَفَوْا به
وما كان يغلُو التِّبْرُ لو نَفَقَ الصُّفرُ (115)

وهو مما الْتَفَّ فيه النوعانِ (أحدُهما بالآخر)[157] . (وقولُه)[158] : (116)

وَوَلَّى على الرسمِ الدُّمُسْتُقُ هارباً
وفي وجهه عُذْرٌ من السيف عاذِرُ
فَدَى نفسَه بابنٍ عليه كنفسه
ولِلشِّدَّةِ[159] الصَّمَّاء تُخْبَى[160] الذخائِرُ
وقد يُقطعُ الغصْنُ النفيسُ لغيره
وتُدفع بالأمر الكبير الكبائِرُ

وقولُ أبي الطيب :

---

(156) — ب : جودهم .
(157) — ساقطة من ب .
(158) — زيادة يقتضيها السياق .
(159) — ب : ولشدة .
(160) — أ : تحمى .

---

(115) (ديوانه : 213/1 — 214) ، والتبر : ضرب من الذهب ، والصفر : نوع من النحاس .
(116) أبو فراس الحمداني (ديوانه : 118/1) برواية : تقنى .

كَــرَمٌ تَـبَـيَّـنَ في كلامكَ مـاثلاً
وَيَبِينُ عِتْقُ الخيلِ في أصواتِهَا
أَغْـبِـيَا زوالُكَ عـن مَحَـلٍّ نِلْـتَـه
هلْ تَخرُج الأقمارُ عن هالاتِهَا (117)

وقولُ أبي العلاء :

أَنَا أقدمُ الخِلّانِ فارضَ نصيحتي[191]
إن الفضيلة للحسام الأقدمِ (118)

وقولُه (119) :

مَـغَـافرُهـم تـيـجانُـهـم ، وحُـبَـاهُـمُ
حَمَائلُهم ، والفرعُ يُنمَى إلى الجِذْمِ

وقولُه (120) :

رَدَّتْ لَـطَـافتُـه وحِـدَّةُ[192] ذِهْـنِـهِ
وحشَ الـلـغـات أوانسـاً بخطـابِـهِ
والنحلُ يَجْني[193] المُرَّ من نَوْر الرُّبَا
فـيـعـودُ شَـهْـداً في طريق رُضابِهِ

---

(191) ـــ ب : بصحبتي .
(192) ـــ ب : وجودة .
(193) ـــ أ : تجني .

---

(117) (ديوانه : 355/1) برواية : لا تخرج .
(118) (سقط الزند : 328/1).
(119) المعري (سقط الزند : 959/3) ومغافرهم : جمع مغفر : الزرد يقي الفارس . وحباهم : من الحبوة : شدهم . والجذم : الأصل (اللسان : جذم) .
(120) المعري (سقط الزند : 720/2) برواية : فيصير بدل : (فيعود) ووحش اللغات : غير المستعمل منها . والرضاب : الريق .

وقولُه (121) :

عَجِبَ الأنامُ لطولِ همَّةِ ماجِدٍ
أوْفَى بِــهِ قِصَــرٌ على أتْــرَابِــهِ
سهْمُ الفتى أقْصَى مَدىً من سيفه
والــرمحِ يومَ طِـعـانِـهِ وضرابِـهِ

وقولُه (122) :

هــجــرَ الــعــراقَ تَــطـرُّباً وتـغَـرُّباً
لِيفوزَ من سِمْطِ العُلَا بغِرَابِهِ (أ 89)
والسَّمْهَرِيَّةُ ليسَ يَشْرُف[١٥٤] قدرُها
حتَّى يسافِرَ لَدْنُهَا عن غَابِهِ
والعضبُ لا يَشْفِي امرأً من ثأْرِهِ
إلا بــفــقــدِ نِــجــادِهِ وقِـرَابِــهِ

وقولُه (123) :

جُهّالَ ذا الناسِ كانوا في الحياة وهم
بعدَ المماتِ[١٥٥] جُهّالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ
وافَقْتُهُمْ في اختلافٍ من زمانِكُمُ
والبدرُ في الوَهْنِ مثلُ البدرِ في السَّحَرِ

---

(١٥٤) ــ ب : يعزف .
(١٥٥) ــ أ : الوفاة .

---

(121) المعري (سقط الزند : 721/2) .
(122) المعري (سقط الزند : 723/2) والغراب : السيف . والسمهرية : القناة نسبة إلى سمهر مقوم السيوف والرماح المشهور . والعضب : السيف . والنجاد : الحمالة . والقراب : غمد السيف من الجلد . ويروى على أضرابه بدل أترابه .
(123) المعري (سقط الزند : 141/1 ــ 142) مع اختلاف بسيط . والوهن : قطعة من الليل .

وقولُه (124) :

ماجتْ[١٥٦] نُمَيْرٌ فهاجت منكَ ذا لُبَدٍ
والليثُ أفتكُ أفعالاً من النَّمِرِ

وقولُه (125) :

أفْنَى قُواها قليلُ السيرِ تُدمِنُه
والغَمْرُ يُفْنِيهِ طولُ الغَرْفِ بالغُمَرِ

وقولُه (126) :

وَالكِبْرُ والحَمْدُ ضِدَّانِ اتفاقُهما
مثلُ اتفاقِ فَتَاءِ السِّنِّ والكِبَرِ
يُجْنَى تناقُصُ هذا من تزايُدِ ذا
والليلُ إن طال غَالَ اليومَ بالقِصَرِ

وقولُه (127) :

خَفَّ الورَى وأقرَّتْكم حُلُومُكمُ
والجمرُ تُعدَمُ فيه[١٥٧] خِفَّةُ الشرَرِ

وقولُه (128) :

تَلَاقٍ تَفَرَّى عن فِراقٍ تذُمُّه
مآقٍ ، وتَكسيرُ الصَّحائحِ[١٥٨] في الجَمْعِ

---

[١٥٦] ـ أ : هاجت .
[١٥٧] ـ أ : منه .
[١٥٨] ـ ب : الصفائح .

---

(124) المعري (سقط الزند : 152/1) ولبد : الشعر الكثيف على الكف .
(125) المعري (سقط الزند : 165/1) والغمر : الماء الكثير . والغمر : القدح الصغير .
(126) المعري (سقط الزند : 167/1 ـ 168) وغال : أهلك ومنه الغول .
(127) المعري (سقط الزند : 168/1) برواية : يعدم فيه .
(128) المعري (سقط الزند : 1335/3) .

وينبغي أن تَعلمَ أن الحذف يقعُ كثيراً في الجزء الأول الذي يجري مجرى الوضع وهو المذيَّلُ . لأن نسبتَه في القول نسبةُ المقدمة الجزئيةِ من القياس . وقد تُحذفُ وتَبقى الكبرى لانطوائها عليها . وهو مُسوِّغُ الحذفِ . إذ لا بد من دليله القاطعِ عليه . وأكثرُ صوره هي كذلك . قال : (129)

ولـــكنما أســـعَى لمجد مؤثـــل
وقد يدرك المجدَ المؤثَّل أمثالي (ب 49)

تقديرُه : « ولكنما أسعى لمجد مؤثل فربما[199] أدركتُه . وقد يدرك المجدَ المؤثلَ أمثالي » . وقال أبو العلاء (أ 90) :

كـأنَ بَـنَـانَـهـا سرقـتكَ شـيـئـاً
ومقطوعٌ على السَّرِقِ البَنَانُ (130)

تقديره : « سرقتك شيئا فقُطعت . ومقطوعٌ على السرق البنان »

النوع الثاني من نوع التعقيب : الإيغال : والحاتمي يسميه التبليغ (131) ، وهو مثالٌ أولٌ لقولهم : « أوْغَلَ (القوم)[200] أمعنوا في سيرهم » . والتبليغُ من بَلَغَ كأنه من معنى المبالغة . وكأنه في النوع مَقولٌ بخصوص . ولبيان موطنِه فالفاعل : قول مركب من جزئين مركبين أو في حكم المركبين : أحدُهما هو[201] الثاني لمزيدِ معنى في الأول على وجه

---

(199) — ب : وربما .
(200) — ساقطة من أ .
(201) — ب : وهو .

---

(129) امرؤ القيس (ديوانه : 39) وقد سبق ذكر البيت .
(130) (سقط الزند : 215/1) .
(131) (حلية المحاضرة : ورقة 9) .

الاجتماع بحيث يمكن استقلالَه بدونه . وخاصتُه الاختصاصُ بالقوافي . ومن صوره قول امرىء القيس :

كأن عيونَ الوحش حول خبائنا
وأرحُلِنا ، الجزعُ الذي لم يُثقَّبِ (132)

فالجزء الثاني وهو[202] قوله[203] : « (لم)[204] يثقب » إيغالٌ ، وهو لمزيدِ معنى في الجزء الأول بعدَ كمالِه واستقلالِه بدون الثاني ، وذلك أن مضمون القول قد تم عند قوله : « الجزع » فلما احتاج إلى القافية قال : « لم يثقب » فزاد بها معنى مبالَغِيّاً يستقِلُّ بدونه ، فجعل الجزع غيرَ مثقب لأن ذلك أصفى له وأتمُّ لحسنه ، مع أن التشبيه على هذه الحال أصح وأتم إذ كانت عيون الوحش غيرَ مثقبة . قال بعض أرباب المعاني : (وإنما[205] شبَّه عيونها ، وهي سودٌ كلُّها لا يبدو فيها بياضٌ . والجزع أسود مجزع ببياض ، لأنه أراد أن عيونها — وهي ميتة — قد انقلبتْ فبدا فيها السوادُ والبياض » . وقولُ[206] الأعشى :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليَفلِقَها[207]
فلم يَضِرْها وأوهى قَرنَه الوَعِلُ (133)

---

(202) — أ : هو .
(203) — ب : قولهم .
(204) — ساقطة من ب .
(205) — ب : انما .
(206) — أ : انما .
(207) — أ : ليقلعها .

---

(132) (ديوانه : 53) . والجزع — بفتح وكسر الجيم — : ضرب من الخرز أو هو من الخرز اليماني . وهو الذي فيه بياض وسواد . وتشبه به الأعين .
(133) الأعشى ميمون (ديوانه : 61) .

فقد تم (المعنى بقوله)[208] : « وأوهَى قَرنَه » ، فلما احتاج إلى القافية قال : « الوعل » (أ 91) فزاد معنى لأن الوعل مفضل على كل ما يَنطَحُ لأنه يَنْحَطُّ من قُنَّةِ الجبل على قَرنه فلا يضِرْه . وقولُ[209] زهير :

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ[210] في كل منزل
نزلنَ به ، حبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ (134)

النوع الثاني : التتميم : وموطنه بيّنٌ ، وأما الفاعلِ فهو : قول مركب من جزئين أحدُهما — وهو الثاني — تكمِلةُ الأولِ واقعةٌ في أثنائه إما مبالغةً وإما احتياطاً واحترازا من التقصير . ونرسمه بأن يحاول المتكلمُ معنىً فلا يدعُ شيئاً يتم به إلا أوردَه (135) (إما)[211] مبالغة[212] (وإما احتياطا واحترازا من التقصير . وهذا النوع هو المدعو أيضاً عند قوم التكميل)[213] (136) . ومن صوره قولُه عز وجل : « وَيُطعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً » (137) ، فقوله عز وجل : « عَلَى حُبِّهِ » تتميمٌ على طريق المبالغة على كون الطعام مرجعَ الضمير من قوله : « عَلَى حُبِّهِ » . وقولُهُ عز وجل : « وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ » (138) فتمم واحتاط بقوله : « وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . ومنه قولُ الشاعر :

---

(208) ... ساقطة من ب وعبارتها : فقد تم بقرنه .
(209) — أ : قال .
(210) أ : العين .
(211) .. ساقطة من أ .
(212) — ب : لمبالغة .
(213) — ما بين المعقوفين ساقط من أ .

---

(134) (ديوانه : 77) . والعهن : الصوف المصبوغ . وحب الفنا : عنب الثعلب .
(135) (حلية المحاضرة : ورقة 8) .
(136) (اعجاز القرآن 143) .
(137) الانسان : 8 .
(138) غافر : 40 .

فسقى دِيارَكِ[214] غيرَ مُفْسِدِها
صَوْبُ الربيع وديمَةٌ تَهْمي (139)

فتمَّمَ واحتاط بقوله : « غيرَ مُفْسِدِها » احترازاً من التقصير اللاحقِ من الإطلاق بالتقييد . وفي الحماسة (140) :

هِجَانُ اللونِ كالذهب المصفَّى
صبيحةَ مُزنَةٍ يَجْنيه جانِ

فتمم بقوله : « صبيحة مزنة » على طريق المبالغة . وذلك أنَّ معدن[215] الذهب بناحية اليمن إذا اشتد المطرُ عليه جَلَاهُ فصار له بريقٌ من بعيد ، وسَهُل على ملتمِسِه لقطه . وذلك في أحد وجهَي الاحتمال وهو (ب 50) أن يكون الذهبُ مرجعَ الضمير إلى الممدوح .

النوع الرابع[216] من قسمة النوع الثاني من جنس المبالغة :
الإطناب : والإطناب (أ 92) هو ترديدُ اللفظ الواحِدِ بعينه ، وبالعدد أو النوعِ (أو المعنى الواحدِ بعينه ، وبالعدد أو بالنوع)[217] مرتين فصاعداً في القول لقصد المبالغة . وقلنا : « هو ترديد اللفظ أو المعنى وبالعدد أو بالنوع » لنحويَ الأنواعَ المَقُولَ عليها اسمُ الإطناب بتواطئ» . واسمُ

---

(214) ـــ ب : بلادك .
(215) ـــ أ : مفرز .
(216) ـــ ب : النوع الثاني .
(217) ـــ ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(139) طرفة (ديوانه : 88) وينسب البيت لعدى بن الرقاع في (البديع في نقد الشعر : 56) وتهمي : تسيل وتذهب .
(140) الربيع بن مقروم الضبي (حماسة أبي تمام : 2/19 ـ 20)

الإطناب هو اسمُ جنسٍ متوسطٍ تحته نوعان : الأول : الإشادة . والثاني : المرادفة :

النوع الأول : الإشادة : والإشادة (هي)[218] ترديدُ اللفظ الواحدِ بعينه وبالعدد أو بالنوع أو المعنى الواحدِ بعينه وبالعدد أو بالنوع مرتين فصاعداً لغرض المبالغة والإطنابِ في القول . وهو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : التأكيد . والثاني : التَّسْوِيرُ :

النوع الأول : التأكيد : وهو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : الإسماع . والثاني : الإشباع :

النوع الأول : الإسماع : وهو تأكيدٌ في القول لفظيٌّ . ومن صوره قولُه عز وجل : « فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً » (141) . ومنه قولُ المهلهل :

يـا لَـبكرٍ أنشِرُوا لِي كلَيْباً
يا لَبكرٍ أينَ أينَ الفِرَار؟ (142)

وقولُ الآخر (143) :

هَلَّا ســألتَ جُـموعَ كِـنـ
ـدةَ يوم ولَّوْا أينَ أيْـنَـا ؟

وقولُ الآخر (144) :

---

(218) . ساقطة من أ . وهي في ب برواية : هو .

---

(141) الشرح : 5 ـ 6 .
(142) (معاني الحروف : 142).
(143) عبيد بن الأبرص (ديوانه : 136) وينسب في (الحماسة لابن الشجري : 31) لامرىء القيس . وغير موجود بديوانه .
(144) عوف بن الحرع الرباني (اعجاز القرآن : 160) و (الكتاب : 331/1) .

وكانت فزارة تَصْلى بنا
فأَوْلى فزارةُ أولى فزارا

النوع الثاني : الإشباع : وهو تأكيدٌ في النوع معنويٌ . ومن صوره قوله عز وجل : « فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ » (145) . وقوله عز وجل : « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً (أ 93) وَاحِدَةً[219] » (146) . وقوله سبحانه : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » (147) . وقوله جل ثناؤه : « يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ » (148) . وقوله تعالى : « فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ » (149) . وقال الشاعر (150) :

إنَّ امـرءاً مَوْلَاهُ أدنَى دَارِهِ
فيما ألَمَّ . وشرُّه لكَ بادِي[220]
إنْ قلتَ خيراً قال شرّاً غَيْرَهُ
أو قلتَ شراً مَدَّهُ بمِدَادِ[221]

فقوله : « غيره » صفةٌ مؤكدةٌ على جهة الإشباع كقوله : « تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ » ، وقوله « نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ولو لم يذكر « الكاملة » و « الواحدة » أفادت « العشرةُ » و « النفخة » ذلك . وكذلك « الشرُّ غيرُ الخير » . وهذا

---

(219) — رواية أ : فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة . وقوله جل ثناؤه : فدكتا دكة واحدة .
(220) — أ : باد .
(221) — ب : بمدادي .

---

(145) البقرة : 196 .
(146) الحاقة : 13 — 14 .
(147) النساء : 1 .
(148) محمد : 38 .
(149) البقرة : 59 .
(150) الأسود بن يعفر (خزانة الأدب : 156/4) وانظر ترجمته في (الأغاني : 15/13) و (خزانة الأدب : 366/1) . وأدنى : مسهلة من : أدنأ : أي أذل .

هو المراد بقولنا : «تأكيد معنويٌّ» لا ما يراد به في صناعة النحو.

النوع الثاني من قسمة نوع الإشادة : التسوير : والتسويرُ من لفظ السُّورِ . فمنه مأخَذُه ونقْلُه . ومعنى[222] السور من مُضَمَّنِ[223] الكلية والجزئية . أمرٌ قد بَانَ في النظريات فلا نطيلُ به الوصف . فأما الموطِيء فما قيلَ . والفاعل هو : القولُ المركبُ من جزئين : أحدهما : كُلِّيٌّ . والآخر : جُزْئِيٌّ ، لقصد المبالغة والإبانةِ بالشيء في الذِّكْر . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : التخصيص . والثاني : التعميم . وذلك لأنه إما أن يُبدأ في القول بكلي ثم يُظَفَّر بجزئي إما نوع ، وإما[224] شخص . وهذا هو النوع الأول المسمى تخصيصاً . وإما أن يُبدأ بجزئي ثم يظفر بكلي وهذا هو النوع الثاني المسمَّى تعميماً . وكلاهما مَهْيَعٌ من كلام العرب ونَهْجٌ من أساليب النظوم (ب 51) البلاغيةِ وأفانينِ البديع . وإن كان بعضُ البلاغيين يُنكر هذا النحو من النظم[225] . أبو علي الفارسي في بعض أوضاعه قال : «وقد رأيتُ بعضَ من يتعاطى (أ 94) البلاغةَ ينكر هذا النحو . وإن جاء في التنزيل وفي الشعر ثَبَتَ أنه ليس بِمَوْضِعِ عيب». قلت : والظن ممن أنكره أنه لما سمع إنكارَ النُّظَّار لهذا النحو من النظم في الحدود وفي البرهان وفي الصنائع البرهانية . ظن ذلك على الإطلاق فأنكره هنا وأغفلَ الفرقَ بين العبارة البرهانية والعبارة البلاغية . فإن البرهانية يُشترط فيها من استعمال[226] الألفاظ الأصلية والنظوم الأصلية غيرِ المغيَّرة والمستعارةِ مع سائر ما يُشترطُ فيها . ما لا يُشترط في البلاغية ، فإنه يَعرض في البلاغِية بحسب موضوعها من الإبدال والتغيير في

---

(222) ــ أ : معنى .
(223) ــ ب : تضمن .
(224) ــ ب : أو .
(225) ــ ب : النوع .
(226) ــ أ : الاستعمال .

الألفاظ والنظوم ، عَوَارِضَ تُوجِب استعمالَ النظوم غيرِ الأصلية المغيّرة . وإيرادَ الأخصِّ بعد الأعمِّ والأعمِّ بعد الأخصِّ وغيرَ ذلك . وأيضا أنه لم يُعثرْ عليه بالاستقراء في محالِّه الطافحة به كقوله عز وجل : « مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ » (151) فخصَّصهما — عليهما الصلاةُ والسلام — بالذكر وإن كانا داخليْن في جملة الملائكة المتقدم ذكرُهم ، إلى غير ذلك من مواضعَ لا تُحصى كثرةً . غير أن ها هنا موضعَ شكٍّ في دخول الأخص ، وهو الجزئي ، في الأعم ، وهو الكلي . وقد تُنُوزِعَ في ذلك على رأيين : الرأي الأول : أن الأخص هو داخل في الأعم غيرَ أنه خُصِّص بالذكر لإفادة مزيدِ مزيةٍ لا يَشعُرُ بها مطلقُ الأعم . والرأي الثاني — وهو مذهب الفقهاء العراقيين — : أن الأخصَّ غيرُ داخل في الأعم . قالوا : لأنه لو كان داخلا فيه لما جاز عطفُه عليه في نحو قوله تعالى : « وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ » ، وفي نحو قوله تعالى : « وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » (152) (أ 95) وهو مع ذلك أيضا تكريرٌ . والتنازُعُ في ذلك (هو)[227] بحسب الإرادة لا بحسب الوضعِ . فإنه لا نَظَرَ في دخوله بحسب الوضع . وإنما النظر في الإرادة . وفُرِّقَ بين الوضع والإرادة ، في هذا ، على ما عهد في النظريات وفي الأصول . والصحيح من الرأيين هو الأول . والدليل عليه — كما قيل — قولُ الشاعر (153) :

أكُرُّ عليهم دِعْلَجاً وَلَبَانُهُ (البيت) .

---

(227) — ساقطة من ب .

---

(151) البقرة : 98 .

(152) الرحمن : 68 .

(153) عامر بن الطفيل (ديوانه : 134) وتتمة البيت :

.... إذا ما اشتكى وقع الرماح تحمحما

ودعلج : اسم فرس الشاعر . واللبان : اسم لما جرى عليه اللبب من الصدر . والتحمحم : التصويت دون الصهيل .

فإنه لا يجوزُ أن يكون « لبانُه » غيرَ داخل فيه ، وإن كان لقائل أن يقول في البيت : « إنه من الكم[228] المتَّصِل ، فلذلك لم يُمكنِ فيه خروجُ « لبانه » منه ، وإنما كان يكونُ حجةً لو كان في المنفصل ، غيرَ أن الأظهرَ عدمُ تأثيرِ فصلِ الاتصال والانفصال بحسب هذا الغرض فلا عبرة به . واستِرْوَاحُ المُخَالِفِ إلى ما ذُكر من امتناع العطف ، فإن اختلاف الاسمين في ذاتِها واختلافَ المعنيَيْن بالكلية والجزئية مسوَّغَةٌ ، وكذلك إذا كان التكرير لمزيدِ فائدةٍ على ما تقدم لم يَمتنِع ، وما قررناه من ذلك منسحِبٌ على النوعين ، فليس لقائل أن يقول : (إنه قد يمكن أن)[229] يقال[230] في النوع الثاني وهو التعميم : إن الأخص فيه غيرُ داخل في الأعم منه لأن الأخص مدلولٌ عليه بطريق[231] النُّصُوصِيَّةِ ، فإدخالُه بعدُ في الأعم نقْضُ غَرَضٍ بإدخاله[232] في دلالة الظُّهُورية بعدَ النصوصية وهو قبيحٌ ، وتَعمُّدُ مثلِه محالٌ لأنَّا لا نُسلّمه بل نقول : إن إفادة مزيدِ المَزِيةِ بتخصيصه بالذِّكْرِ أولاً وآخِراً سواءٌ وبمثابةٍ واحدةٍ ، فلا عبرةَ بهذه التفرقة والتفصيل ، والمزيةُ الواقعةُ في ذلك هي بحسب الجزئيات الواقعةِ[233] فيها (ب 52) هذا النحوَ في موطنٍ موطنٍ بحسب السياق . فإذا تقرر ذلك وانقسم هذا النوع بحسب هذا الفصل المقسَّم (أ 96) فقد بانَ بالضرورة اشتمالُه على النوعين اللذين أحدهما : التخصيص ، والثاني : التعميم :

النوع الأول : التخصيص : والتخصيص مثال أول لقولهم : خصَّصَ

---

(228) — ب : انه في النظم المتصل .
(229) — ساقطة من ب .
(230) — ب : يقول .
(231) — ب : بطروق .
(232) — أ : فادخاله .
(233) — أ : الواقع .

أمراً يُخَصِّصُ إما قولاً وإما فعلا ، أي يعيِّن جزئياً إما نوعاً وإما شخصاً . فأما الموطيء فما قلناه . وأما الفاعل فهو : قول مركب من جزئين : أولها كلّي ، وآخرهما : جزئي ، لغَرَضٍ في السياق يُفيد فيه الجزئيُّ مزيدَ مزيةٍ لا يفيدها الكلي بمطلَقِهِ من حيث هو وبمجرَّدِهِ ، وقد نَرسمه بأنه إيرادُ الأخص بعد الأعم لزيادة[234] فائدة في الأخص . ومن صوره قولُه تعالى : « مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ » (154) فقولُه : « وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ » تخصيصٌ والمزيةُ التشريفُ في النوع . وقولُه تعالى : « فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » (155) فقولُه تعالى : « وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » تخصيصٌ ، والمزيةُ أيضاً — بحسب السياق — تفضيلٌ في النوع . وقولُه تعالى : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ » (156) ، فقولُه تعالى : « خَلَقَ الْإِنْسَانَ » تخصيصٌ ، والمزيةُ ، بحسب (السياق)[235] الامتنانُ على الأخص الذي هو هنا[236] النوعُ بنعمة الإيجاد ، والتشريفُ[237] في جنس المخلوقات الأرْضية لأن ذهن السامع الأكثري منصرفٌ في العموم الأولِ الكليّ إلى الأرْضية ، والمزيةُ ، بحسب السياق الإشعارُ[238] بأنه[239] من أَدَلِّ المصنوعات على الصَّانِعِ ، وهو الأظهرُ كما تقرر في الكلام . وقولُه تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

(234) — ب : لمزية .

(235) — أ و ب : الانسان ، ولعله خطأ في النسختين .

(236) — ب : ها هنا .

(237) ب : أو التشريف .

(238) — ب : والاشعار .

(239) — أ : فانه .

---

(154) البقرة : 98 .

(155) الرحمن : 68 .

(156) العلق : 1 — 2 .

ٱلصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » (157) (فقولُه تعالى : « وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ »(240)) تخصيصٌ ، وإيرادُ أخصٌ بعدَ أعمٍّ ، والمزيةُ ، بحسب السياق ، تفضيلُ النبي محمد ﷺ وما نُزِّل عليه ، إذ لا يتمّ الإيمان (أ 97) إلا به ، وتشريفٌ . وجزئياتُ هذا النوع كثيرةٌ ، والقرآنُ العزيز(241) طافِحٌ به . قال (158) :

أكُــرُّ عــليهــم دِعْــلَــجــاً ولَــبَــانُــه
إذا ما اشتكى وقعَ الرماحِ تَحَمْحَمَا

فقوله : « ولبانُه » تخصيص ، والمزية تفضيلُ الصدر على الجملة ، كما قيل : « الذكورُ بصدورها ، والإناثُ بأعجازها »، والإعلام(242) بأنه أبداً (كما قيل)(243) لشجاعته ليس يُوَلِّي الأعادي في الحرب إلا صدرَه كما قال (159) :

عشــيــةَ أرمي جــمعَــهــم بلَــبَــانِــه
ونــفسِــي ، وقــد وطَّــنــتُــها فاطمأنَّتِ

وأحسنُ في هذا المعنى من تمّمه في قوله :

يُغْشِي الوَغَى أبداً صدرَ الجواد فقد
ظَــنَّ العِدى أنه صدرٌ بلا كَفَلِ

---

(240) — ساقطة من أ.
(241) — ب : العربي .
(242) — أ : أو الاعلام.
(243) — ساقطة من أ.

---

(157) محمد : 2 .
(158) عامر بن الطفيل (ديوانه : 134) وقد سبق ذكر البيت .
(159) سيار بن قصير الطائي (حماسة أبي تمام : 75/1) .

النوع الثاني : التعميم : والموطّىء فيه كالموطّىء في النوع قبله . والفاعلُ كالفاعل فيه غيرَ ما لا بد من تغييره بحسب تضادّ النوعين القسيمين أبداً . فلنقل هنا : أنّى أمرا يَعُمُّ أي ذكر كليّا . ولنقل : هو قول مركّب من جزئين : أولها : جزئي . والآخر : كلّيّ ، لغرض في السياق يُفيدُ فيه الجزئي مزيدَ مزية لا يفيدُها الكلي بمطلقه وبمجرّده . (ومن صور التعميم قولُه تعالى : « وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَٱلصَّابِرِينَ وَنَبْلُوا أَخْبَارَكُمْ » (160) فقولُه تعالى جَدُّهُ (161) : « وَٱلصَّابِرِينَ » عمومٌ بعدَ خصوصِ المجاهدين يشتمل على المجاهدين وغيرهم . ومزيّةُ تشخيصِ المجاهدين الإشعارُ بفضلِ الجهاد في عملِ البر . وقولُه تعالى : « وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْمُنَافِقَاتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَاتِ » (162) عمومٌ بعدَ خصوص المنافقين يشتمل على المنافق والمجلّح (163) . ومزيّتُه أنَّ النفاق أخبثُ الكفرين)[244] . ومن صوره قولُ لبيد (أ 98) :

وهُمُ العشيرةُ أن يبطّىء حاسدٌ
أو أن يَلُومَ مع العدى لُوّامُهَا (164)

وفي الحماسة (165) :

هُمُ قطعوا الأرحام بيني وبينهم
وأجزوْا إليها واستحلّوا المَحَارِمَا

[244] — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(160) محمد : 31 .
(161) تعالى جده : عظمته . وفي سورة الجن : « وانه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا » .
(162) الفتح : 6 .
(163) المجلح : المشرك والمكاشف للعداوة .
(164) (ديوانه : 321) . ويروى عجز البيت برواية أخرى في الديوان أيضا .
(165) علاق بن الحكم بن زنباع (حماسة أبي تمام : 255/1) .

وقال (166) :

يَـظَـلُّ بـمَـوْمَـاةٍ ويُـمسِـي بـغـيرهـا
جَـحِـيشاً . ويَعْرَوْرِي ظهورَ المسالِكِ

فإن قوله : « أو أن يلوم[245] مع العدى لوامها » تعميمٌ ، لأن التَّبَطِّي ضربٌ مما يُلام به ، واللومُ يشمَلُه وغيرَه . وكذلك « استحْلالُ[246] المحارم » يعم قطعَ الأرحام وغيرَه ، وكذلك « اعْرِيرَاءُ[247] ظهور المهالك » يعم ما ذُكِرَ قبله والمزية (ب 53) في التبطِّي شدةُ وقْعِهِ على المذموم به ، وقطعُ الأرحام أقبحُ جنسٍ استحلالِ المحارم والظُّلُولُ بمَوْمَاةٍ للمهالك[248] أعظمُ مَظِنَّةٍ . فهذه فائدةُ التخصيص أولاً كما هي فائدته آخراً كما تقرَّر .

النوع الثاني من قسمة النوع الرابع من قسمة النوع الثاني من جنس المبالغة : المُرَادَفَةُ : والمرادفة — وهي المدعوةُ عند قوم المماثلة — (167) هي ترديد المعنى الواحدِ بعينه وبالعَدَدِ مرتين فصاعداً بلفظين متفقي الدلالة ترادُفاً أو تداخلاً . وقد نَرسُمه بالمجيء بكلمتين[249] مختلفَتَي اللفظ متفقتَي المعنى وقوّتُها واحدةٌ . وحاصلُ هذا النوع راجعٌ إلى جنسِ دلالةِ اللفظ المترادِفِ والمتداخِلِ على ما عهد في النظريات . ومن صوره قوله تعالى : « وَغَرَابِيبُ سُودٌ » (168) ، والغرابيبُ هي السود اسمان متداخلان على

---

(245) — أ : لو أن . ب : وأن .
(246) — ب : استهال .
(247) — أ و ب : اعروراه .
(248) — أ : للهلاك .
(249) — ب : بلفظتين .

---

(166) تأبط شرا (زهر الآداب : 358/2) والموماة : المفازة ينعدم فيها الماء . وجحيش : منفرد .
(167) (العمدة : 321/1) .
(168) فاطر : 27 .

معقول واحدٍ. وقال الشاعر (169) :

فَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْناً (البيت)

وقال (170) :

أَلاَ حَبَّذَا هندٌ وأرضٌ بها هند
وهند أَتَى من دُونِها النأيُ والبُعْدُ (أ 99)

ومنها إتيانُك[250]. في القول الواحد بعينه، بالقرب. والدُّنُوّ. والعُلُوّ، والسمو، والقرار، والهُدُوّ، والليث، والأسد، وشبهِ ذلك.

النوع الخامس من قسمة النوع الثاني من جنس المبالغة: السلب والإيجاب: والسلب والإيجاب من الأنواع الواقعة تحت النوع الثاني من هذا الجنس. ولذلك (ينبغي)[251] أن يُفهَم من هذه الترجمة عن هذا النوع اقترانُ الاسمين من السلب والإيجاب معاً في الدلالة عليه. وذلكَ[252] لَمَّا لَمْ يَكنْ نقلُ[253] اسمٍ من استعمال الجمهور يَجمعُ طرفَي نقيضِ الاسمين، وإن كان قد يُمكنُ اختراعُه مع أنه عَدَميٌّ.[254] وهذا النوع، وإن كان قد تبين أيضاً أنه نوع داخل تحت جنس المطابقة. فلا خفاء بدخوله في هذا الجنس لِما قرّرناه، وهو واضح بذاته، ولا غَروَ من دخول الجزئيِّ الواحدِ تحت كلّيين اثنين فصاعداً لكن من جهتين أو

---

(250) — أ: أتيناك.
(251) — ساقطة من ب.
(252) — ب: ولذلك.
(253) — أ: فعل.
(254) — أ: عسير.

---

(169) عدى بن زيد العبادي في ذكر غدر الزباء بجذيمة الأبرص (ديوانه: 183) وتتمته:
وقــددت الأديم بـــراهشـــيــه والفى........
(170) الحطيئة (ديوانه: 39) وأتى من دونها: حال دونها.

جهات لا من جهة واحدة ، كما عَرَضَ في هذا الموطن من دخول هذا النوع الذي هو السلب والإيجاب تحت جنس المطابقة والمبالغة ، أمّا دخولُه تحت المطابقة فبِكونه أحدَ أنواعِ التقابُلِ ، وأنواعُ التقابل تُعَادُّهَا[255] أنواعُ المطابقة ، إذ كان ينبغي أن ينقسم جنسُ المطابقة في البلاغة — بحسب انقسام التقابل في النظريات — إلى الأنواع الأربعة التي هي : السلب والإيجاب ، والعدم والمَلَكَة ، والمضافان ، والأضداد (171) ، كما سيُقَرِّر هذا المعنى في الجنس السادس بحول الله تعالى ، وأمّا دخولُه في جنس المبالغة فلِما قرّرناه في صدر النوع ، وذلك واضحٌ بذاته . ومن صور هذا النوع (أ 100) قولُه تعالى : « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ ، وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ ٱلظَّالِمِينَ » (172) . وقولُه : « وَمَا ظَلَمُونَا ، ولَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ » (173) . وقولُه : « وَاعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً » (174) من قبلِ تَنَزُّلِ الأمرِ منزلة[256] الإيجاب ، والنهي منزلة[257] النفي . وقولُ[258] الشاعر (175) :

ونُنكِرُ إن شئنا على الناس قولَهم
ولا يُنكرون القولَ حين نقولُ

---

(255) — ب : تعاهدها .
(256) — (257) - ب : بمنزلة .
(258) — ب : قال .

---

(171) (المنطق : 39/1).
(172) الزخرف : 76 .
(173) البقرة : 57 .
(174) النساء : 36 .
(175) السموءل : (ديوانه : 91) .

وفي الحماسة[259] (176) :

أنَـــا ابـنَ زَيـابَـة إن تـلـقَـنِي
لا تَـلـقَني في الـنَّـعَم النعَازِبِ
وتَـلــقَني يَشْـتَــدُّ بي أجْــرَدٌ
مُسْـتَـقْدِمُ البِرْكَةِ كالراكِبِ (177)

وفي الحماسة أيضاً (178) :

تَأَخَّرتُ أَستبقي الحياةَ فلم أجد
لنفسي حياةً مثلَ أن أتقدَّمَا
فلسنا على الأعقاب تَدْمَى كُلُومُنا
ولكنْ على أعقابنا تَقْطُرُ الدِّمَا

وإذ[260] انتهينا إلى هذا الموضع من كلامنا ، وأوضحنا هذا الجنس وهو الجنس الرابع من أجناس[261] علم البيان المدعوَّ المبالغَة ، الايضاحَ الممكنَ بحسب (ب 54) ما اقتضتْه ضرورةُ الحال وطبيعةُ الوقت ، فقد نرى أن نكتفي بهذا القدر الذي قلناه فيه ، لأنّا قد رأينا أنه يَفِي[262] بغرضنا منه ونقولَ — بعون الله وتوفيقه — في الجنس الخامس وهو الرَّصْفُ .

---

(259) — ب : وفي الحماسة أيضا .
(260) — ب : وإذا انتهينا .
(261) — ب : أنواع .
(262) — أ : أن نفي .

---

(176) الحارث بن همام الشيباني (حماسة أبي تمام : 66/1 — 67) و (معجم الشعراء : 15) برواية : أنا ابن .
(177) ابن زيابة — أو زبابة — سلمة بن ذهل الشاعر الجاهلي (حماسة أبي تمام : 64/1) ويسمى أيضا عمرو بن الحارث بن همام (معجم الشعراء : 15) . والعازب : البعيد . ولا تلقني : اي لا تلقني فيها راعيا . ويشتد : يعدو . والبركة : الصدر
(178) الحصين بن الحمام المري (حماسة أبي تمام : 95/1 — 96) و (زهر الآداب : 1139/4) و (العقد الفريد : 104/1) ، وينسب لحسان بن ثابت في (العقد الفريد : 100/1) .

الجنس الخامس : الرَّصف

وأصلُ[1] الرصفِ عند الجمهور هو[2] مثالٌ أولٌ لقولهم : « رَصَفَ بين شيئْين : ضمَّ بينهما ». صاحبُ العين : « رَصَفَ قدَمَيْه : ضمَّها ؛ والرصفُ : حجارةٌ مَضمومةٌ في مَسِيلٍ »[3] وهو يرادف النَّضْدَ . وذلك للاحظةِ الترتيب والنِّظام فيه ؛ ثم نقِل إلى علم البيان على سبيل نقلِ الأَسَامي الجمهورية إلى (أ 101) الصنائع الحادثة والمعاني الناشئة فيها من أجزائها لمناسبةٍ موجودةٍ بين المعاني الجمهورية والصناعية ، وأن يكون المعنى الصناعي المنقولُ إليه الاسمُ مشابِهاً للمعنى الجمهوري المنقولِ عنه[4] الاسمُ أو متعلقاً به بوجه آخرَ من وجوه التعلق مثلِ أن يُسمَّى الشيءُ في الصناعة باسمِ فاعِله عند الجمهور أو غايتِه أو جزئيِّه أو عَرَضٍ من أعراضه . وجهةُ التعلُّقِ هاهنا هي جهةُ المشابَهة مِن قِبَلِ أنَّ في كلِ واحدٍ واحدٍ من المعنى الجمهوري والصناعي ضمَّ شيءٍ إلى شيءٍ ونَضْدَ أمْرٍ إلى أمر ؛ فهذه فلتكُنْ جهةَ التقاءِ الرصفِ[5] الجمهوري والصناعي . إلّا أنَّ المعنى الجمهوري منهما أعمُّ وَصْفاً[6] ؛ والصناعي أخصُّ ؛ فلذلك فلينبغي في مثل هذه الأسماء — أعني المنقولةَ — ألاَّ يُلتفَتَ فيها إلى دلالتها الجمهورية عند استعمالها في الصنائع . وقولُ جوهرِ الرصفِ هو (تركيبُ القولِ)[7] ، والقولُ المركب[8] من أجزاء فيه لها وضعُ بعضِها عند

---

(1) — ب : واسم .
(2) — ب : وهو .
(3) — أ : مسيد .
(4) — أ : إليه .
(5) — ب : المرصف .
(6) — ب : وضعا .
(7) — ساقطة من ب .
(8) — ب : هو قول مركب من أجزاء .

بعضٍ ، واقتضاءُ بعضِها[9] وترتيبٌ لبعض . وحاصلُ هذا الجنسِ هو وضعٌ في القول ؛ والوضعُ هو النوعُ السادسُ من الجنس[10] الثاني المدعوِّ العَرَضَ من كتاب « المَقولَاتِ »[11] (1) ؛ وقد تقرر هنالكَ (أنه)[12] — أعني الوضعَ — إما أن يكونَ للشيء بالإضافة إلى ذاته كالأجزاء للإنسان فإنه لو لم يكن جنسٌ[13] غيرَه لكانَ وضعُ أجزائه معقولاً ، وإما أن يكون له[14] بالإضافة إلى شيء آخرَ وأنه لا يمكن أن يكون للشيء وضعٌ بالإضافة ما لم يكن له وضعٌ بذاته ، والوضعُ بالمعنى الأول هو الموجودُ للفظ والقولِ مطلقا ؛ وبالمعنى الأول والثاني معاً هو الموجودُ للقول في هذا الجنس (2) ؛ ولِمَا تقرر أيضاً في (أ 102) النوع الأول ؛ وهو المدعو « الكَمّ » من هذا الجنس أيضاً من كتاب « المقولات » أن منه ما قِوامُه من أجزاءٍ (فيه لها وضعُ بعضِها عند بعض ؛ وما قِوامُه من أجزاءٍ)[15] ليس لها وضعُ بعضِها عند بعض (3) وتقرر أنَّ الألفاظَ والأقاويلَ هي من هذا النوع الثاني أعني ما[16] قِوامُه من أجزاءٍ فيه ليس[17] لها وضعُ بعضِها عند بعضٍ ، لزم في ذلك شكٌّ ورأيٌ بديع مِنَّا لِمَا في ظاهرِ الأمرِ من مخالَفَةِ أرِسْطُو وذلك أن نقول : إن القولَ وحروفَه يَنْقَضِي بِتَقَضِّي الأَنَاتِ إذًا[18] كانت الحروفُ غيرَ مُقِيمَةٍ ؛ وإنما يقع كلٌّ

---

(9) — أ : واقتضاء بعضها لبعض وترتيب .
(10) — أ : النوع .
(11) — ب : المقالات .
(12) — ساقطة من ب .
(13) — أ : جسم .
(14) — ب : لها .
(15) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(16) — أ : مما .
(17) — أ : فليس .
(18) — أ : إذ .

(1، 2، 3) (المنطق : 15/1) وما بعدها .

حرف في «أنَ» من الزمان ، والأنات (تنقضي أولا)[19] فتنقضي بتقضّيها الحروفُ فتنتهي إلى آخر حرفٍ من القول وقد تَقَضَّتِ الحروفُ المتقدمةُ فكيف يَحصُلُ القولُ قولاً من أجزاء ليست موجودةً فضلا عن أن يَكون دالاًّ ، وكيف يكونُ دالاً فضلاً عن أن يكون لها الوضعُ ، وإذ ذاك كذلك فالقولُ بالوضع للقول رأيٌ خطأٌ وبديعٌ ، والجوابُ أنه إن كان النوعُ من الكَمّ الذي يكون لأجزائه وضعُ بعضِها عند بعضٍ هو الذي تكون أجزاؤه موجودةً معاً ، ويكونُ كُلُّ جزء منها في جهةٍ مَا[20] ، وتكونُ تلك الجهةُ محدودةً ، ويكونُ الجزءُ الذي يلي هذا في المرتبة محدوداً ، فإنّا[21] نجد هذا بعينه في القول ، إلاّ أنّ وجودَ القولِ هو كنحْوِ وجودِ الأشياء التي في التَّقَضِّي الدائِم والتغيُّرِ الدائم. والوجهُ الذي يقالُ في تلك الأشياء إنها موجودةٌ ينبغي أنْ يُقال به في القولِ إنه موجودٌ ، وذلك كما نقول في النهار إنه موجودٌ وفي الليلِ إنه موجود ، وبالجملة (أ 103) في الزمان وفي الحرب[22] إنها موجودةٌ ، وجميع ما جرى هذا المجرى. والنظرُ في «كيف» وجودُ كلٍّ واحدٍ من هذه الأشياء الموجودةِ ليس لها موضعُه (ب 55) وحالُ القولِ في وجود[23] هذا وثَبَاتِه كحاله في دلالته على الأمر ، فإنه بالوجه الذي يقال فيه مع تقضّي أجزائه أوّلاً فأوّلاً : إنه دالٌّ على شيء ما من الأشياء ، فبذلك الوجه بعينه يُقَالُ فيه : «إنه ثابتٌ وموجودٌ». وبذلك الوجه بعينه يقال فيه : «إنه في مَقُولَةِ الوضع». وكذلك الوجهُ الذي يحْصُلُ به موجوداً به يكون دالا ، وبالوجه الذي يكون دالاًّ يكون في مَقُولة الوضع ، فإذن هذا الجنس من

---

(19) ــ ساقطة من أ.
(20) ــ ب : منها.
(21) ــ أ : فأما.
(22) ــ أ : الحدث.
(23) ــ أ : وجوده.

علم البيان هو وضعٌ في القول الواقعِ فيه بالنحو الذي له من الوجود . ولابُدَّ من زيادة هذا القيد لنخرُجَ به من إلزام الوجود المطلَق ، وبهذا (النوع من)[24] النظر حلَّ أبو نصر بعضَ شكوك مقولة الجوهرِ من كتاب أرسطوطاليس (4) . واسمُ الرَّصف هو اسمٌ لمحمول يشابِهُ (بِهِ)[25] (شيءٌ)[26] (شيئاً)[27] في جوهره المشترِك لها ، إذ كان الرصفُ جنساً عالياً يُحمَلُ على نوعين تحته وسيطين : الأول : الإرصاد ، والثاني : التحليل :

النوع الأول : **الإرصاد** : وموطِنُه ، من معنى الرَّصْدِ[28] المُعَدَّى بالهمزة ، بيِّنٌ . والفاعلُ هو : قولٌ مركب من جزئيْن بسيطين (ثانيَّيْنِ . كلُّ جزء منهما مركبٌ من جزئين بسيطين)[29] أوَّلَيْنِ ، والجزء[30] جزء مَن البسيطة الأولى التي من أحد الجزئَيْن البسيطين الثانيين إلى جزءٍ جزءٍ من البسيطة الأولى[31] أيضاً التي من البسيط الآخرِ الثاني ، وضعٌ ونسبةٌ . والفصلُ هاهنا هو التركيبُ من الأجزاء البسيطةَ والأجزاء الثَّواني[32] . والنسبةُ المخصوصةُ بين الأجزاء البسائط (بإرصاد)[33] بعضِها لبعض

---

[24] — ساقطة من ب .
[25] — ساقطة من ب .
[26] — ساقطة من أ .
[27] — زيادة يقتضيها السياق .
[28] — ب : الرصف .
[29] — ساقطة من أ .
[30] . أ : الجزء جزء .
[31] — أ : الأول .
[32] — ب : التوالي .
[33] — ساقطة من أ .

---

(4) انظر للفارابي (قاطاغورياس أي المقولات) نشرة دنلوب . وكذلك نشرة ككلك . ولم أقف عليهما . راجع ذلك في (كتاب الألفاظ : 117) . وانظر (المنطق : 7/1 و 16 ــ 17) .

(إمَّا)[34] على الترتيب الأصلي والنظام (أ 104) الطبيعي ، وإما (لا)[35] على الترتيب والنظام ، على ما ستراه إن شاء الله . والبسائطُ الأُوَلُ والبسائِطُ الثواني[36] مقُولَةٌ على أجزاء القول التامِّ المركَّبِ من أجزاءٍ (فيه)[37] أُخَرٍ . وأجزاءُ القول المركبِ هذا النحوَ من التركيب هي : إما الألفاظُ المفردةُ الدالَّةُ على المعاني المفردة وهي ثلاثةُ أجناس[38] التي منها يتركب القولُ وإليها ينحَلُّ وهي : الاسمُ ، والكلمةُ ، والأداةُ ، وهي (التي)[39] يَتركَّبُ القولُ منها تركيباً أولياً . وإما الألفاظُ المركبةُ تركيبَ تقييدٍ واشتراطٍ ، المنزلةُ[40] في القوة والدلالة منزلةَ اللفظ[41] المفرد ، فإن ما كان من الألفاظ مركباً هذا النحوَ من التركيب يقَعُ جزءاً من[42] القول التام ، ويتركبُ القولُ منها تركيباً ثانياً . فالقسمُ الأول وهو الألفاظُ المفردةُ ، والثاني وهو الألفاظُ المركبة باشتراطٍ مقولٍ عليهما البسائطُ الأُوَلُ والثواني في الجملة ، أعني أنّ واحداً واحداً من (اللَّقَبَيْنِ مَقُولٌ على واحدٍ واحدٍ من)[43] القسمَين من غيرِ اختصاصِ أحدِ القسمَيْنِ بلقب ما ، وذلك من جهتين مختلفتين إذ كان يقال للألفاظ المفردة ، لا بما هي جزء من قول ما ، لكن بما هي جزء من القول التام ، بسائطُ أولٌ . وللألفاظ[44] المركبة تركيبَ تقييدٍ واشتراطٍ ، بسائطُ ثوان ، أمَّا بساطتُها

---

(34) — ساقطة من أ .
(35) — ساقطة من أ .
(36) ب : التوالي .
(37) — ساقطة من ب .
(38) — أ : ثلاثة الأجناس .
(39) ساقطة من ب .
(40) — أ : المتنزلة .
(41) — أ : القول .
(42) — أ : في .
(43) — ساقطة من ب .
(44) — ب : والألفاظ .

فبقياسها إلى ما هي جزء منه وهو القولُ التامُّ إذ كانت أقلَّ تركيباً منه ؛ وأما ثنويَّتها فبقياسها إلى الأجزاء المفردة إذ كانت ثانيةً عنها في التركيب ؛ وذلك بالنظر إلى طريق التركيب ، وطريقُ التركيب هو أن يُبتَدَأ في الشيء المنظور فيه — أولاً — فيُفحَصَ عن أبسطِ ما منه تَرَكَّبَ ، ثم — ثانيا — عمَّا تَرَكَّبَ منه (أ 105) وهلم جرا . إلى أن يَكْمُلَ الشيءُ المنظورُ فيه ويَحْصُلَ موجوداً على ترتيبٍ ونظام . مثالُ ذلك : بَدَنُ الحيوان فإن أبسط ما منه تَرَكَّبَ (هي)[45] الإسْطِقْسَاتُ (5) ، ثم تركبتْ[46] من الاسطقسات الأخلاطُ ، ثم تركبتْ[47] من الأخلاط الأعضاءُ (ب 56) المتشابهةُ الأجزاء ، ثم المتشابهةُ الأجزاء تركبتْ منها الأعضاءُ الآليةُ[48] ، فتركَّبَ منها جُملةُ البدن . فالاسطقساتُ يُقَالُ فيها بسائطُ أُوَلٌ إذ كانت أبسطَ[49] ما منه تركَّبَ البدنُ وأوَّلَ ، والآليةُ يقالُ فيها بسائطُ ثوانٍ مِنْ قِبَلِ أنَّها أقلُّ تركيباً من جملة[50] البدن ، وثانيةٌ عن الاسطقسات ، والأجزاءُ المتوسطةُ بينهما يقال فيها أُوَلٌ وثوانٍ بالقياس والإضافة . وفي القول التام : أمَّا أبسَطُ[51] (ما)[52] تركبَ منه فالألفاظُ المفردةُ الدالَّةُ على المعاني المفردة ، ثم تركبتْ من الألفاظ المفردةِ الألفاظُ المركبة تركيبَ تقييدٍ واشتراطٍ ، ثم تركبَ من هذه القولُ التامُّ ، فأجزاءُ (القول من الألفاظ المفردة يقال فيها بسائطُ أُوَلٌ إذَا كانت أبسطَ ما منه تركَّبَ القولُ

---

(45) — ساقطة من ب .
(46) — ب : تركب .
(47) — ب : تركب .
(48) — أ : الأولية .
(49) — ب : أول .
(50) — ب : من جهة .
(51) — أ : أبسطها .
(52) — ساقطة من أ .

---

(5) انظر ملحق المصطلحات .

وأُوَّلَ ، وأجزاءُ القول من المركبةِ تركيبَ تقييدٍ واشتراطٍ يقال فيها بسائطُ ثوانٍ مِن قِبَلِ أنها أقلُّ تركيباً من جملة القول . وثانيةٌ عن المفردة وهذا هو فيها بطريق التركيب . وكذلك يقالُ أيضاً للمركبة تركيبَ تقييدٍ واشتراط)[53] : بسائطُ أُوَلٌ ، وللمفردة بسائطُ ثوانٍ ، وذلك أيضاً بالنظر إلى طريق التحليل بالعكس ، وطريقُ التحليل بالعكس هو مقابلٌ طريقَ التركيبِ وذلك أن يُؤخَذَ الشيءُ المنظورُ فيه متصوَّراً بكليته مُقاماً في الذهن بجملته ، ثم يُبتدَأُ من آخره بالتحليل بالعكس ، فأولُ جزءٍ يلقاكَ في التحليل فهو الجزء الأول البسيطُ ، أما أوليتُه فلقاؤه التحليلَ أولا ، وأما بَساطتُه فبقياسه إلى الجملة المحلَّلةِ ، إذ كانت أقلَّ تركيباً ، وما بعدَ ذلك من الأجزاء فهي بسائطُ ثوانٍ ، أما بساطتُها فبيِّنَةٌ بنفسها ، وأما ثَنويَّتُهَا فلِقاؤُها التحليلَ ثانياً . مقالُ ذلك أيضاً : المِثالُ نفسُه من بدنِ الحيوان فإنَّا نُقيمُ جملتَه في الذهنِ ، ثم نحلله إلى الأعضاء الآلية وهي بهذا النحو من النظر (أ 106) بسائطُ أُوَلٌ على ما تقدم ، وإلى الاسطقسات وهي البسائطُ الثواني ، والأجزاءُ المتوسطةُ بينهما على نحو ما تقدم أعني بالقياسِ والإضافة . وفي القول التام الذي تقدَّمَ وصفُه ، أمَّا الأجزاءُ البسائطُ الأُوَلُ فالمركبةُ باشتراطٍ إذ كانت تَلْقَى التحليلَ أوَّلاً وهي أبسطُ من جملة القولِ أي أقلُّ تركيباً منه ، وأما الأجزاء البسائطُ الثواني فالألفاظُ المفردةُ ، أما بساطتُها فبينةٌ بنفسها ، وأما ثنويتُها فلقاؤُها التحليلَ ثانياً ، فإذنْ البساطةُ الأوليةُ والثَّنويةُ مقولةٌ على قسمَي[54] أحدِ أجزاءِ القولِ الذي تَقدمَ وصفُه . ونحن فقد استعملْنا في هذا الموضع في العبارةِ والقولِ النحوَ الذي بطريق التركيب ، فلذلك سمينا الأجزاءَ المفردةَ البسيطةَ الأُوَلَ ، وسمينا الأجزاءَ التي هي مركبةٌ باشتراطٍ[55] البسيطةَ الثواني ، نظراً

---

(53) — ما بين المعقوفين ساقط كله من أ .

(54) — أ : على قسمين .

(55) — أ : باشتراك .

إلى طريق التركيب الذي وصفْنَاه . وهذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : الأولُ : المُقابَلَةُ . الثاني : الإلْتِفَاتُ[56] ، وذلك لأنه إما أن يحاذِيَ[57] ببسائطِ (أحدِ الجزئين الثانيين بسائطَ)[58] الآخَرِ ، ويوازِيَ بوضعِ أجزاء أحدِ الجَنْبَتَيْنِ وضعَ أجزاء الأخرى فيَرْصُدَ الأولَ للأول ، والثاني للثاني على الترتيب الأصلي والنظام الطبيعي ، وهذا هو (النوع)[59] المدعوُّ المقابلةَ ، وإما أن تُحاذِيَ[60] البسائطُ البسائطَ ، ولا يوازِيَ الوضعُ الوضعَ فيَرصُدَ (ما)[61] في إحدى الجَنْبَتَيْنِ لِمَا في الأخرى ، لها على الترتيب الأصلي والنظام الطبيعي ، وهذا هو المدعو الالتفاتَ[62] . فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته (ب 57) نوعان : الأول : المقابلة . الثاني : الالتفاف[63] :

النوع الأول : المقابلة : والمقابلة هي (تركيبُ القول أو)[64] (أ 107) القولُ المركبُ[65] من جزئيْن بسيطيْن ثانييْن كلٌّ جزء منها[66] مركَّبٌ من جزئين أولَيْن ، ولجزء جزء من البسيطة الأُوَلِ التي من (أحد الجزئين البسيطين الثانيين إلى جزء جزء من البسيطة الأُوَلِ التي من)[67] البسيطة[68] الأُخَرِ الثاني ، وضعٌ ونسبةٌ ، فحُوذِيَ ببسائطِ أحدِ الجزئين

---

(56) — ب : للالتفات .
(57) — ب : يجازي .
(58) — ما بين المعقوفتين ساقطة من ب .
(59) — ساقطة من أ .
(60) — أ : يحاذي .
(61) — ساقطة من ب .
(62) — (63) — ا : الالتفات .
(64) — ساقطة من ب .
(65) — ب : قول مركب .
(66) — أ : منها .
(67) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(68) — أ : البسيط .

بسائطَ الأُخَرِ ، وقُوبِلَ بأجزاءِ إحدى[٦٩] الجُنَبَتَيْنِ أجزاءَ الأخرى ، (فأُرْصِدَ الأولُ للأول وقُوبِلَ به)[٧٠] ، وأُرْصِدَ الثاني للثاني وقوبِلَ به على الترتيب الواجبِ والنظامِ الطبيعي . وقال قوم : « المقابلةُ هي ترتيبُ الكلامِ على ما يَجِبُ فيُعْطَى أولُ الكلام ما يَلِيقُ به أولاً ، وآخرُه ما يليق به آخراً » (6) والقولُ ها هنا في قوة الرسمَيْنِ أي قوةٍ هي قوةُ واحدٍ منهما وأيُّها أشدُّ[٧١] وفاءً بالغرض ، وإعطاءَ التصوُّرِ الأكملِ ، وأجدرُ أن يكون قولُ الجوهر هو بَيِّنٌ بنفسه ، غيرَ أنَّا إنما نريد أن لا نُخْلِيَ أيدِيَنا مما جرتْ[72] به عادةُ الصناعة عند أهلها من الأقاويلِ . ومن صور هذا النوعِ قولُه عز وجلِ : « وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ جَعَلَ لَكُمُ ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ » (7) فالبسائطُ الثواني[73] في هذه الصورة هي قولُه : « جَعَلَ لَكُمُ ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ » وهي الجُنَبَةُ الأولَى ، وقولُه : « لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ » وهي الجُنَبَةُ الأُخْرَى والبسائطُ الأُوَلُ المركَّبُ منها البسائطُ الثواني فهي : أمَّا من البسيط الأوَّلِ الثاني والجنبة الأولى ، فقولُه : « جَعَلَ لَكُمُ ٱللَّيْلَ »[74] وقولُه : « وَٱلنَّهَارَ » أي « وجَعَلَ النَّهارَ » فأقيمتِ الأداةُ الموضوعةُ للاشتراك[٧٥] مُقامَ العامِلِ فلَم يصرَّحْ به . وأمَّا من البسيط الثاني الأخير والجنبة الأخيرة ، فقولُه : « لِتَسْكُنُوا

---

(٦٩) — أحد .
(٧٠) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(٧١) — ب : شد .
(٧٢) — ب : بما .
(٧٣) — ب : والثواني .
(٧٤) — ب : جعل لكم الليل والنهار .
(٧٥) — ا : للاشراك .

---

(6) (العمدة : 15/2) .
(7) القصص : 73 .

فِيهِ » . وقولُه : « وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ » . ولَمَّا تقرر أنَّ لجزء جزء من إحدى الجنبتين إلى جزء جزء من الأخرى ، وضعاً ونسبةً[76] ، وأنْ (أ 108) يحاذِيَ وضعُ[77] أجزاء إحدى الجنبتين وضعَ أجزاء الأخرى على الترتيب والنظام ؛ أُرْصِدَ للجزء الأول من الجنبة الأولى وهو[78] قوله : « جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ » الجزءُ الأوَّلُ من الجنبة الثانية وهو قولُه : « لِتَسْكُنُوا فِيهِ » وقوبِلَ به ؛ وأُرْصِدَ للجزء الثاني من الجنبة الأولى أيضاً وهو قولُه : « وَالنَّهَارَ » أي : « وجعل النهار » الجزءُ[79] الثاني من الجنبة الثانية وهو قولُه : « وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ » وذلك على الترتيب الواجب والنظام الطبيعي . ومن صور المقابلة أيضاً قولُه عز وجل : « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ » (8) فإنه قابَلَ قولَه : « نَفْعاً » وهو البسيطُ الأوَّلُ من الجنبةِ الأولى بقوله : « وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ » من الجنبة الثانية . وقابَلَ قولَه : « وَلَا ضَرّاً » وهو البسيطُ الثاني من (الجنبة الأولى أيضاً بقوله : « وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ » وهو البسيطُ الثاني من الجنبة)[80] الثانية على الترتيب والنظام ، فهذا القول ، على ما قد رآه بعضُهم ، من صور المقابلة . ومن صور المقابلة قولُه (عز وجل)[81] : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَائِكَ (ب 58) حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَائِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (9) فإنه قابل بقوله : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ » بقوله : « فَأُولَائِكَ

---

(76) — ب : وضع ونسب .
(77) — أ : بوضع .
(78) — أ : وهي .
(79) — أ : والجزء .
(80) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(81) — ساقطة من ب .

---

(8) الأعراف : 188 .
(9) البقرة : 217 .

حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ »، وقابل[82] قولَه : « فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ » بقوله : « وَأُوْلَائِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ». وبهذا يَعْتَضِدُ قولُ مالِكٍ — رحمهُ اللَّهُ — : « إنَ مجردَ الرِّدَّةِ يُحْبِطُ[83] العملَ دون الوفاةِ على الكفر » (10) على قولِ الشافعي — رحمه الله — : « إنها بمجردها لا تُحبط العملَ حتى تَقتَرِنَ بها الوفاةُ على الكفر » (11) فإنه إذًا (أ 109) نَزَّلْنَا[84] قولَه : « حبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ » مقابلاً لقوله : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ » كان جواباً له متوقّفاً عليه فيكون معناه لمعنى[85] قوله : « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ » (12) إعمالاً للآيتين وَجَمْعاً بينهما في التناوُلِ لأمريْن متباينيْن : أحدهما : (تعليقُ إحباط)[86] العملِ على الرِّدَّةِ في قوله : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ »، وفي قوله : « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ ». والثاني : تعليقُ الخلود في قوله : « فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ » على الوفاة[87]. وهذا مذكورٌ في موضعه، وإنما قلنا فيه بالعَرَضِ.

امرؤُ القيس :

كأنَّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً
لَدَى وكْرِها العنابُ والحَشَفُ البالي (13)

---

[82] — ب : فقابل.
[83] — ب : تحبط.
[84] — ب : أنزلنا.
[85] — أ : كمعنى.
[86] — ساقطة من ب.
[87] — ب : الموافاة.

---

(10) (الجامع لأحكام القرآن : 48/3). ومالك هو : أبو عبد الله مالك بن أنس أحد الأئمة المشهورين في العالم الاسلامي توفي سنة 93 هـ (معجم المؤلفين : 168/8).
(11) (الفقه على المذاهب الأربعة : 440/5). والشافعي هو : محمد بن ادريس ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، توفي سنة 204 هـ (معجم المؤلفين : 32/9).
(12) الزمر : 65.
(13) (ديوانه : 38) وقد سبق ذكر البيت.

(ومن صوره البديعة غيرِ المتميِّزة إلا للمُرتاضِ بقوانينِ البيان وأساليب البديع الرَّيَّانِ من ذلك قوله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ، إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ . ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ . وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ . وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (14) ، فقولُه : « أَلْقَى الشَّيْطَانُ » مقابَلةٌ أُخرى (لقوله)(**) : « لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » ، وقولُه : « وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ » مقابِلٌ لقوله : « فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » . والتقسيمُ منادٍ على ذلك . وبما قررناه من حمْلِ الآية على أسلوب المقابلة يَنْبَلِجُ معنى الآيةِ ويتَّضِحُ متعلقَا اللامَيْنِ من قوله : « لِيَجْعَلَ » « وَلِيَعْلَمَ » إذ هُمَا مَنْسُوقَانِ أحدُهما على الآخر فأجرَوْهُما في نَهْجٍ واحدٍ من متعلَّقٍ « أَلْقَى » ، أو (أ 110) « يَنْسَخُ » متناقضٍ ومتدافعٍ حتى ينزلَا على أسلوب المقابلة فيرتفعَ التناقضُ والتدافعُ ، واللَّهُ الموفِّقُ)(**) . وأنشدَ أبو منصور (15) لتميمٍ الأميرِ (16) :

نَقَّبَتْ وجهَها بخَزٍّ وجاءت
بمُدامٍ منقَّبٍ بزُجَاجِ
فتأملتُ في النِّقابيْن منها
قمراً طالعاً وضوءَ سِراجِ

(*) -- زيادة يقتضيها السياق .

(**) — ما بين المعقوفتين ساقط كله من ب .

---

(14) الحج : 54 .

(15) أبو منصور الثعالبي ، عبد الملك بن محمد . كاتب ومترجم وناثر توفي سنة 429 هـ تاركا مؤلفات على رأسها يتيمة الدهر (تاريخ آداب اللغة العربية : 320/2) .

(16) (ديوانه : 87) . ولم أقف على البيتين فيما رجعت إليه من كتب الثعالبي . وتميم الأمير هو : تميم بن المعز ثاني أولاد الخليفة المعز الفاطمي . توفي سنة 374 هـ (تاريخ الأدب العربي : 102/2) .

وفي شعر الخفَّاجِي أبي إسحاق :

فـــــإِذَا رنَـــــا وإذَا شَـــدَا
وإِذَا مشى وإذا سَـــــــــفَـــــــرْ
فضَـحَ الـــمُـدامـةَ والـــحَـمـــا
مـــةَ والـغَمامـةَ والـقـمَـرْ (17)

(وقال)[٥٥] الآخرُ (18) :

ما أنْسَ لَا أنسَ ذَاتَ الخالِ إذ حَسَرَتْ
قِـنـاعَـهـا فـبدَتْ تـلك العناقِيدُ
وأطلَعتْ من مُحَيَّاها وجُمَّتِهَا
شَمْساً عليها رِواقُ الليل ممدُودُ

الآخر (19) :

خـدٌّ وثـغرٌ ونهدٌ واختِضابُ يـدِ
كـالورد . والطَّلع[٥٦] والرُّمَّانِ والبَلَحِ

وذلك كلُّه مقابَلَةٌ على الترتيب الأصلي والنظام الطبيعي . وظاهرُ القول

---

(٥٥) ـ ساقطة من ب .
(٥٦) ـ ب : والطلح .

---

(17) (ديوانه : 141 و 359) برواية فيها تقديم وتأخير . والخفاجي أبو اسحاق هو : ابراهيم بن أبي الفتح ابن عبد الله بن خفاجة الشاعر الأندلسي المشهور (450 ـ 533هـ) أنظر : (وفيات الأعيان : 16/1 ـ 17) .

(18) أحمد بن محمد اللجيمي . أبو منصور (اليتيمة : 410/4) وانظر ترجمته في (اليتيمة : 408/4) .

(19) ابن الحاجب عبد العزيز (العمدة : 293/1) وورد بدون نسبة في (البديع في نقد الشعر : 73) و(معاهد التنصيص : 275/2) والطلع : نور النخلة (اللسان : طلع) .

بترتيبِ المقابلة[92] — بخلاف ما تقرر لنا من إعطاء الأولِ للأول والآخرِ للآخرِ ، وهو أن يُعطَى الأولُ للأخير والأخيرُ للأول — أنه ليس قِسْماً زائداً على نوعَي الباب ، فإن هذا بعينه أسلوبُ الالتفافِ[93] لأنه إن كان هذا الأسلوبُ على الترتيب فهو المقابلةُ ، وإلا فهو الالتفافُ[94] .

النوع الثاني[95] : **الالتفاف**[96] : وموَطِّيءُ الالتفاف[97] بيِّنٌ وفاعلُه هو : قول مركب من جزئين بسيطين ثانيَيْنِ كلُّ جزء منهما مركبٌ من جزئين (بسيطين)[98] أوَّلَيْنِ ، ولجزء جزءٍ من البسيطة الأُوَلِ التي من أحد الجزئين البسيطينِ الثانيين إلى جزءٍ جزءٍ من البسيطة الأُوَلِ[99] أيضاً التي من البسيطة الأُخَرِ الثاني ، وضعٌ ونسبةٌ من (أ 111) غيرِ محاذاةِ بسائطِ إحدَى الجَنَبَتَيْنِ (وضعَ)[100] بسائطِ الأخرى ، ولا موازاةِ وضعِ أجزاءِ[101] إحدى الجنبتين وضعَ أجزاءِ الأخرى على الترتيب والنظامِ الطبيعي ثِقَةً بعِبْرةِ[102] الناظر ، وظهورِ النسبة ، وفهمِ المعنى . فهذا هو الفصلُ المقوِّمُ له القاسمُ لجنسه الوسيطِ ووظيفةِ الناظرِ بعدَ أن يُرَدَّ بالفحص والعبرةِ جزءاً جزءاً من الأجزاء البسيطة الأُوَلِ (التي)[103] من إحدى الجنبتين إلى جزءٍ جزءٍ (التي)[104] من الجنبة الأخرى (ب 59) فيعطيَها

---

(92) — ب : البالغة .

(93) (94) — ا : الالتفات .

(95) — أ : النوع الثالث .

(96) — (97) — ا : الالتفات .

(98) — ساقطة من أ .

(99) — ب : الأولى .

(100) ساقطة من ب .

(101) — ب : الأجزاء .

(102) — ب : لعبرة .

(103) — ساقطة من أ .

(104) — ساقطة من أ .

الوضعَ الذي يَجِبُ لها على الترتيب الواجبِ والنظامِ الطبيعي ، ويَرْصُدَ لكل أفقٍ أفقَه الذي يقْتَضِيه . ولَمَّا كَانتِ الأوضاعُ في النوعِ الأول جاريةً على المجرَى الطبيعي ، كانت النسبةُ أشدَّ ظهوراً وشُهرةً ، ووفَى بها التَّزرُ[١٠٥] من الفحص والعبرةِ لظهور النسبة وشهرتِها . ومن صور هذا النوعِ قولُه عز وجل : « وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِٱلْغَدَاةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » (20) ، فالبسائطُ الثَّواني أيضاً من هذا القول هي[١٠٦] قولُه : « وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِٱلْغَدَاةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ » وهذه هي الجنبةُ الأولى وأحدُ[١٠٧] البسيطين الثانيين وهو الأوَّلُ منهما ، وقولُه : « فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » هذه[١٠٨] هي الجنبةُ الثانية وأحدُ البسيطين الثانيين وهو الأخيرُ[١٠٩] منهما . والبسائطُ الأُوَلُ المركَّبُ منها[١١٠] البسائطُ الثواني : أمَّا من الجنبة الأولى فقولُه : « وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِٱلْغَدَاةِ وَٱلْعَشِيِّ » (أ 112) وقولُه : « مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » فهذان جزآن بسيطان أُوَّلَانِ ، وأمَّا من الجنبة الثانية فقولُه : « فَتَطْرُدَهُمْ » وقولُه : « فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » ، وهذانِ جزآنِ أُوَّلَانِ أيضاً ، ولِمَا تقرر أيضاً أنَّ لجزءٍ جزءٍ من إحدى الجنبتين إلى جزءٍ جزءٍ من الجنبة الأخرى ، وضعاً ونسبةً على غيرِ الترتيب

---

(١٠٥) ـ ب : الستر .
(١٠٦) ـ ب : من .
(١٠٧) ـ ب : احدى .
(١٠٨) ـ أ : وهذه .
(١٠٩) ـ ب : الآخر .
(١١٠) ـ أ : منها .

---

(20) الأنعام : 52 .

والنظام ، وَجَبَ أن يُرَدَّ — بالفحص والعبرة والنظر — الجزءُ الأَوَّلُ البسيطُ من الجَنْبَةِ الثانيةِ وهو قولُه : « فَتَطْرُدَهُمْ » إلى الجزء الثاني البسيطِ من الجنبة الأولى وهو قولُه : « مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيْءٍ » لأنه لِفْقُهُ[111] (21) الذي يقتضيه إن كان نفياً يقتضي الجوابَ وليس يمكن أن يقعَ وينزلَ جواباً له غيرُ قولِه : « فَتَطْرُدَهُمْ » ، ولو جُعِلَ قولَه : « فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » جواباً له لتَفَاوتَ النظمُ وتنافرَ إذ كان قوةُ القول : « فَلِمَ تطردهم وليس عليك من حسابهم (من)[112] شيء » « وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيْءٍ » . وَنَرُدُّ أيضا الجزءَ الثاني البسيطَ من الجنبة الثانية — وهو قولُه : « فتكون من الظالمين » — إلى الجزء الأول البسيط من الجنبة الأولى وهو قوله : « وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَاةِ وَٱلْعَشِيِّ » لأنه أيضاً لِفْقُهُ[113] الذي يقتضيه إذ كان قولُه : « وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ » نَهْياً يَقْتَضِي الجوابَ أعني مُجَاباً ها هنا وليس يمكن أن ينزلَ جواباً له ويوضعَ لِفْقاً إلا قولُه : « فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » ، ولو جُعِلَ مكانَه « فَتَطْرُدَهُمْ » وأُنزِلَ جواباً للنهي لتَفَاوَتَ النظمُ أيضاً وتَنافَرَ وأدَّى إلى الإحالة ، إذ كانت قوةُ القول « إنْ طردتَهم كنتَ من الظالمين » فإنَّ تركيبَ قولِ[114] الطَّلَبِ — على ما تَحَصَّلَ عليه الأمر في (أ 113) صناعةِ العربية — إنما يُجابُ على تضمينِ تركيبِ الشريطة فيه ، فالأولُ سببٌ في الثاني إذ ليس معنَى الجوابِ عند النحاة إلا أن يكون القولُ الأخيرُ متوقفاً[115] على الأول ، لأنَّ الأولَ سببٌ له ، وليس ينبغي أن يكون السبَب في الشيء إلا الأمرَ

---

(111) — ب : نفقه .
(112) — ساقطة من ب .
(113) — ب : نفقه .
(114) — ب :شكل .
(115) — ب : متوقف .

---

(21) اللفق من لفق الملاءة : ضم شقيها (اللسان : لفق) .

المناسبُ الخاصُّ الجوهريُّ ، وأنتَ تعلمُ بديهاً مناسبةَ قولِه : « فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ » لقولِهِ : « وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ » أو بأدنى تأملٍ أو تنبيهٍ[116] عليه وخصوصِيَّتِهِ[117] به دونَ غيرِه . ومن صور هذا النوع أيضاً قولُه عز وجل : « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ ٱللَّهِ . أَلَا إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ » (22) (ب 60) فإنه (قد)[118] أَلَّفَ[119] بين أجزاء هذا القولِ على غير الترتيبِ الطبيعي ثقةً بظهور النسبة وفهمِ المعنى . فإن نسبةَ قولِهِ : « مَتَى نَصْرُ ٱللَّهِ » ظَاهِرٌ أنها لقوله : « وَٱلَّذِينَ آمَنُوا » ، ونسبةَ قولِه : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ » ظاهرٌ أنها لقوله : « حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ » لأنَّ القولَيْن إنما يصدُرَان عن[120] مَقَامَيْن متبايِنَيْن .

النوع الثاني : التحليلُ : ولْنَقُلِ الآنَ في النوع الثاني من القسمة الأولَى لهذا الجنس المدعوِّ الرصفَ وهو التحليلُ . واسمُ التحليل هو اسمُ مِثَالٌ أولٌ لقولهم : « حَلَّلَ وَمُحَلَّلٌ : فرَّق بين أجزاءِ ملتئمةٍ » . فلذلك ما هو خليقٌ أن يَلْحَقَ الشكُّ في قول اسمِ التحليل على هذا النوع من جنس الرصفِ مِن قِبَلِ أنه قد كان — وفي قولِ جوهر الرصف في وضعَي[121] الجمهور والصناعة — بمعنى ما يدُلُّ عليه اسمُ التأليف والتركيبِ وهو شكٌّ يُمكنُ[122] التحرُّزُ منه وإزالتُه بسهولة . وذلك بصَرْفِ التناقضِ إلَى جهتَيْ تحليلِ الجملة ورصفِ الأجزاء التي حُلِّلَتْ إليها من بَعْدُ . فالموطيءُ ما

---

(116) — أ : نبيه .
(117) — أ : وخصوصية .
(118) ساقطة من ب .
(119) — ب : فإنه يؤلف بين أجزائها .
(120) — ب : على .
(121) — ب : وصفي .
(122) ب : يميز .

---

(22) البقرة : 214 .

تقرر (أ 114) . والفاعلَ هو قولٌ مركبٌ من جزئيْن أو أجزاء كلّ جزء منها يدُلُّ على معنىً هو نوعٌ قسيمٌ[123] في نوع[124] ما كلّيّ مدلولٍ عليه بجملة القول ، وقد أخذا لا من جهةِ انقسام الأمرِ الكلي إليهما وارتقائهما[125] إليه فقط . لكن ، ومن جهةِ نسبةٍ أخرى بينهما من وجوهِ النِّسَبِ ، وبنحوٍ آخر من أنحاء الارتباطات[126] والوُصَلِ . وأنتَ فليس يذهبُ عليكَ أخْذُ الفصلِ المقابلِ للفصْل الموضوعِ في النوع الأول المدعوِّ الإرصادَ ممَّا قد قيل[127] مِن قَبل . وهذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : التقسيم . الثاني : التسهيم ، وذلك لأنه إما أن يُؤخَذَ الأمرُ الكلي والطبيعةُ الساريةُ في الكثرة ، أو ما هو كالأمر الكلي والطبيعةِ السارية في الكثرة فتُقْرَنَ[128] بها أمورٌ متقابلةٌ . وتُحمَلَ عليها حَمْلاً غيرَ مطلَقٍ ، ويصَرَّحَ بالأداة الدالةِ على التحليل أعني أن يُوضَعَ بيْن كلٍّ اثنين منها حرف « إما » أو حرفٌ قوتُه قوةُ[129] « إما » : كقولنا : « الحيوانُ إما مَشَّاءٌ وإمَّا لا مَشَّاءٌ » . وهذا النوع هو المدعوُّ التقسيمَ . وإما أن لا يُصرَّحَ بينَ الأمورِ المتقابلةِ بالأداة أعني أن لا يُوضَعَ بين كل اثنين منها حرفُ « إما » ، ولا بالأمر الكلي ، وهذا النوع هو المدعوُّ التسهيمَ[130] . وبالجملة إما أن يكون التحليلُ في هذا النوع هو بالقوة أو أن يكون بالفعل ، والذي بالقوة هو النوع المدعوُّ التسهيمَ ، والذي بالفعل هو التقسيمُ ، فلذلك هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول :

---

(123) — ب : قسم .
(124) — ب : أمر .
(125) — ب : اليها وارتقائها .
(126) — ب : الارتباط .
(127) — أ : مما قيل فيها من قبل .
(128) — ب : فتقترن .
(129) — ب : كقوة .
(130) — ب : التقسيم .

التقسيم . الثاني : التسهيم :

النوع الأول : **التقسيم** : والتقسيم هو قولٌ مركب (أ 115) من جزئين كلُّ جزء منهما يدلُّ على معنىً هو نوعٌ قسيمٌ في أمر ما ، كليٍّ مدلولٌ عليه بجملة[131] القول ، مصرَّحٌ فيه بأداة التحليل والأمرِ الكلي معاً . وقد أُخِذَا لا من جهة انقسام الأمر الكلي إليهما وارتقائهما إليه فقط ، بل ومن جهةِ نسبةٍ أخرى بينهما من وجوه النِّسَبِ ، ونحوِ آخَرَ من أنحاء الارتباطاتِ[132] والوُصَلِ ، والشريطةُ في هذا النوع من البلاغة التي بها مَلَاكُ[133] الأمرِ فيه هي[134] صحَّةُ التقسيم . واستيفاءُ الأقسام ، وحسنُ سياقةِ الأَعْدَادِ ، واستقصاءُ الأمور الحادثةِ عن القسمةِ والأشياء التي إليها انقسمَ الكلي . وليس بمَظْنُونٍ بهذه الشريطة أنَّ النظرياتِ أَقْعَدُ بها ، كما أنه ليس بمظنون بالخصَالِ الأربعِ التي هي : التداخُلُ ، والتنافرُ ، والزيادةُ ، والنُّقصانُ ، أَقْعَدِيَّةُ[135] النظرياتِ أيضاً بتجنُّبها مِن قِبَلِ أن الغرضَ الذي نؤمُّه في كلاَ الأمرين ها هنا هو واحدٌ بعينه أو كالواحد . وقال قومٌ : « التقسيمُ هو أن يستوفي[136] المتكلمُ جميعَ أقسامِ ما ابتدأ به » (23) (ب 61) . ومن صور هذا النوع قولُه عز وجل : « فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : رَبَّنَا آتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي ٱلآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : رَبَّنَا آتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ » (24) . وقومٌ يزعُمُون أن قولَه عز وجلٍ : « وَلِيُّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ

---

(131) — أ : جملة .
(132) — ب : الارتباط .
(133) — ب : مالك .
(134) — أ : هو .
(135) — أ : أقعد به .
(136) — ب : أن يستوي .

---

(23) (حلية المحاضرة : ورقة : 7) . و(العمدة : 20/2) بتصرف .
(24) البقرة : 200 201 .

ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ ، وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ » (25) من هذا النوع (26) ، وليس منه ، بلِ النوعُ الأولُ أولَى به لقَبُوله (قولَ)[١٣٧] جوهرِه . ومن هذا النوع قولُه (27) :

فقال فريقُ القوم : لَا ، وفريقُهم[١٣٨]
نعم ، وفريقٌ : لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْرِي (أ 116)

المبردُ (28) قال : « لَمْ أسمعْ أحسنَ من تقسيمٍ لقيس بنِ ذُرَيْح[١٣٩] (29) وهو قولُه :

لقد كان فيها للأمانةِ موضِعٌ
وللكَفِّ مرتادٌ وللعينِ مَنْظَرٌ » (30)

الآمِدِي في كتاب « الموازنةُ بين شعر الطائيَيْنِ » قال : « سمِعَ بعضُ الشيوخ من نَقَدَةِ الشعر قولَ العباس بنِ الأحنف (31) :

---

(١٣٧) ـــ ساقطة من ب .
(١٣٨) ـــ ب : فقال فريق القوم لما نشدتهم .
(١٣٩) ـــ ب : لقيس بن الذريح .

---

(25) البقرة : 257
(26) (اعجاز القرآن : 142 ـــ 143).
(27) نصيب بن رباح الأكبر (اعجاز القرآن : 142) و (نقد الشعر : 149) و (الصناعتين : 350) وورد برواية (ب) في (حلية المحاضرة : ورقة : 7) وترجمته في (الأغاني : 324/1 ـ 377) .
(28) المبرد سبقت ترجمته .
(29) وقيس بن ذريح بن سنة الكناني ، من شعراء العصر الأموي ومجنون لبنى . توفي سنة 68 هـ (معجم المؤلفين : 138/8) . ولم أقف على نص المبرد فيما رجعت إليه من كتبه .
(30) (الأغاني : 205/9) .
(31) العباس بن الأحنف أشهر شعراء الغزل في عصر بني العباس ، شاعر مطبوع توفي سنة 188 هـ أو 198 هـ (تاريخ الأدب العربي 23/2) .

وِصَالُكمُ هَجْرٌ، وَحُبُّكُمُ قِلىً،
وعطفُكم صَدٌّ، وَسِلمكم حرْبُ
وأنتُمْ — بحمدِ الله — فيكم فَظَاظَةٌ
وكلٌّ ذَلولٍ من مراكِبِكُمْ صَعْبُ (32)

فقال: هذا والله أحسنُ من تقسيمات أُقليدس» (33).

الثعالبي (34) — بعدَ الإلمام بقول الآمدي هذا نفسِه في كتاب (يتيمة الدهر) (له)[140] — (قال)[141]: «وقولُ أبي الطيب في هذا (الفن)[142] (أبْيَنُ)[143] وأولَى بهذا الوصف:

فنحن في جَذَلٍ، والروم في وَجَلٍ
والبَرُّ في شُغُلٍ، والبحرُ في خَجَلٍ» (35)

(ولعمري إن قولَ المصري المتأخر (36) لجديرٌ بهذا الوصف وأولى به. قال:

---

(140) — ساقطة من ب.
(141) — ساقطة من أ.
(142) — ساقطة من ب.
(143) — ساقطة من أ.

---

(32) (ديوانه: 19) برواية: «فكل ذلول في جوانبكم صعب» و(اليتيمة: 210/1) و(الموازنة: 135/2). وانظر رواية أخرى في (العمدة: 25/2) و (معاهد التنصيص: 309/2).
(33) أقليدس فيلسوف رياضي ومهندس يوناني مشهور (الفهرس: 385).
(34) الثعالبي: تقدمت ترجمته. والآمدي هو: أبو القاسم الحسن بن بشر، الناقد المعروف توفي سنة 370 هـ أو 371 هـ (تاريخ الأدب العربي: 176/2). وانظر كتابه الموازنة.
(35) (ديوانه: 204/3)، و(اليتيمة: 210/1 — 211) بتصرف.
(36) ابن الفارض (ديوانه: 26) برواية بها تقديم وتأخير. و (عدوي) بدل (عذولي).

غَرامِي أقِمْ. صبْرِي انصرِمْ. دمعي انسَجِمْ
عَذُولِي انتقِمْ. دهري احتَكِمْ. حاسِدِي اشمُتِ)[144]

وقولُـــه (37) :

الـدهرُ معتـذرٌ والسـيفُ منتظِرٌ
وأرضُـهُـمْ لكَ مُصـطافٌ ومرتَبَعُ
للسبي ما نَكَحُوا والقتلِ ما وَلَدُوا
والنهبِ ما جَمَعُوا والنارِ ما زَرَعُوا

(وقومٌ يزعمون أنَّ قولَه (38) :

فـكـأنها فيهـا نهارٌ سـاطـعٌ
وكـأنـه لـيـلٌ عـليها مـظـلِمُ

وقولَـه (39) :

يَجِلُّ عن التشبيه لا الكَفُّ لُجَّةٌ
ولا هو ضِرغامٌ ولا الرأيُ مِخْذَمُ
مَحَلُّكَ مقصودٌ، وشانِيكَ مُفْحَمٌ
ومـثلُكَ مفـقـودٌ، وبحرُكَ خِضْرِمُ

وقولَـه (40) :

---

(144) ـ ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

---

(37) المتنبي (ديوانه : 343/2 ـ 334). والمصطاف والمرتبع : السكن في الصيف والربيع.
(38) بكر بن النطاح (حماسة أبي تمام : 134/2) و (زهر الآداب : 650/3) وينسب لأبي الشيص في (البديع في نقد الشعر : 129).
(39) المتنبي (ديوانه : 206/4 ـ 213) برواية (نيلك) بدل (بحرك) والمخذم : السيف والشاني : المبغض. والخضرم : الكثير.
(40) عروة بن حزام (ديوانه : 18) بقافية : لكفاني. وانظر ترجمته في (الشعر والشعراء : 519)

فمَن لَوْ أراهُ عَانِياً لفديتُه
وَمن لو رَآني عانياً لفداني)[154]

(أ 117) من هذا النوع . وليس منه . بل النوعُ الثاني أوْلَى به أيضاً لانطباق حدِّهِ عليه .

النوع الثاني : التَّسْهِيمُ : والتسهيمُ هو المدعوُّ عند قوم — ومنهم قُدامة (41) — التوشيحَ والموشَّحَ (42) وعند قوم — ومنهم ابنُ وَكيع (43) — المُطْمِعَ . وعليُّ بنُ هارون المنجِّمُ (44) هو الذي يسميه التسهيمَ والمسهَّمَ . أما اسمُ التَّوْشِيحِ والموشَّحِ فمن لفظ الوِشاحِ . فإنَّ له فواصلَ معروفَةَ الأماكنِ فيمكنُ أن يكونوا قد شبَّهوا فواصلَ هذا النوع من النظْم إذ كان ذا فواصلَ معروفةِ الأماكِنِ أيضاً بتلك الفواصِلِ من الوِشاح أوْ مِنْ تَعَطُّفِ أثناء الوِشاحِ بعضِها على[155] بعض عند (جَمْعِ)[156] طرَفَيْه . وأمَّا اسمُ التسهيمِ والمسهَّم فلِأنَّ التسهيمَ عند الجمهور هو مثالٌ أولٌ لقولهم : « سهَّم الثوبَ . وثوبٌ مُسَهَّمٌ أي مخطَّطٌ بألوان على ترتيبٍ ونظام . فيُعْلَمُ إذَا أتي أحدُهما . ما يأتي بعده » قِيل في هذا النوع من

[154] — ما بين المعقوفتين وقع فيه تقديم وتأخير في النسختين . وقد أثبت عبارة (أ) أما عبارة (ب) فتبتدىء من (وقوله : يجل عن التشبيه... (البيتان) ثم قوله : وقوم يزعمون أن قوله : كأنها ... إلى... لفداني (البيت)) .
[155] — أ : عند .
[156] — ساقطة من أ .

(41) قدامة بن جعفر الكاتب . ناقد وكاتب صاحب كتاب (نقد الشعر) توفي سنة 337 هـ (معجم الأدباء : 12/17) .
(42) (نقد الشعر : 191) و(اعجاز القرآن : 139) و(العمدة : 31/2).
(43) ابن وكيع هو : الحسن بن علي بن أحمد التنيسي . أبو محمد . شاعر بارع وعالم جامع توفي سنة 393 هـ (تاريخ الأدب العربي : 103/2) و (اليتيمة : 372/1 400) .
(44) علي بن هارون المنجم . أبو الحسن راوية وشاعر وأديب ومتكلم توفي سنة 352 هـ (معجم الأدباء : 112/15) . وانظر نفس العبارة في (العمدة : 31/2) و (رفع الحجب المستورة : 29/1)

النظم أيضا تسهيمَ ومسهمَ إذ كان ذا أجزاء يؤذن متقدِّمُها بمتأخِّرِها ، وفاتحتُها بخاتمتها . وإلى هذين المعنيين التفتَ مُحَدِّدُه[148] بأنه هو أن يَشهَدَ أولُ البيت بقافيته ، وأولُ الكلام بآخره ، ولِمَا فيه من سُهولَةِ الظاهر وقلةِ الكُلفةِ ، فإذا حُوِّل[149] عَسُرَ وَبَعُدَ مرامُه سَمَّاهُ قومٌ المطمعَ . فهذا فليكن الموطِّيء . فأما الفاعلُ فهو : قول مركب من جزئين كلُّ جزء منهما يدلُّ على معنىً هو نوعٌ قَسيمٌ في أمر ما ، كُلِّيٌّ مدلولٌ عليه بجملة القول ، غيرُ مصرَّحٍ فيه بالأمر الكلي ولا بالأداة الدالة على التحليل . وقد أُخِذَا لَا مِنْ جهةِ (ب 62) انقسامِ الأمر الكلي إليهما وارتقائهما إليه فقط ، بل ومن جهةِ نسبةٍ أخرى بينهما (أ 118) من وجوه النِّسَبِ ونحوِ آخرَ من أنحاء[150] الارتباطات[151] والوُصَلِ . وقال[152] قوم : « التوشيح هو أن يَشهَدَ أولُ البيت بقافيته ، وأولُ الكلام بآخره » (45) . ومن صور هذا النوعِ قولُه عز وجل : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ » (46) ، وَإِنْ كان قد يُظَنُّ بهذا الموضع أنه قد صُرِّحَ فيه بالأمرِ الكُلِّي في قوله : « يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ » (47) وأنَّ التقسيمَ فيه هو بالفعل ، فإنَّ ها هنا تقسيماً آخرَ بالقوة لأمرٍ ما كلي (آخر)[153] لم يُصرَّحْ به وكأنه قيل : « همْ إما عاملُ خيرٍ وإما عاملُ شرٍّ » فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ »

---

(148) — ب : بجدده .
(149) — أ : حوول .
(150) — ب : الأنحاء .
(151) — ب : والارتباطات .
(152) — أ : قال .
(153) — ساقطة من أ .

---

(45) (اعجاز القرآن : 139).
(46) الزلزلة : 7 — 8 .
(47) الزلزلة : 6 .

فإن قوله : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ » هما الجزآن الدَّالُّ كلُّ واحدٍ منهما على معنى هو نوعٌ قَسِيمٌ في الأمر الكلي الكائن بالقوة ، المقدرِ المدلولِ عليه بجملة القول ، وقد أُخذَا لا من جهة تَقاسُمِهما هذَا الأمرَ الكليَّ فقط ، لكن من جهة[154] ترتيبِ حكم حكمٍ وهما قولُه : « يَرَهُ » وَ « يَرَهُ » في الموضعين على نوع نوع من عاملِ خيرٍ وعاملِ شرٍّ . وقد يزعمون أنَّ قولَه عز وجل : « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ » (48) من هذا النوع مِن قِبَلِ اللُّزوم بينَهُما أعني (بين)[155] جزئَي القضيةِ ، وذلك غَلَطٌ مِن قِبَلِ أن اللزوم في هذا الموضع ليس هو لزومُ نوعٍ قسيمٍ لقسيمِه كما قد قيل ، لكن هو للشريطة المقتضيةِ الجوابَ[156] ، وأيضاً فإن اللزومَ ليس هو موَفِّياً[157] قولَ جوهرِ هذا النوع بلْ أخلقُ به أن يكونَ من لواحقِ الحقيقةِ (49) ، ومن صور هذا النوع من الشعر قولُه (50) (أ 119) :

ولو أَنَّني أُعْطِيتُ من دهرِيَ المُنَى
وما كلُّ مَن يُعْطَى المُنَى بمُسَدَّدِ
لَقُلتُ لأيَّامٍ مضيْنَ : ألاَ ارجِعِي
وقلتُ لأيامٍ أتيْنَ : ألا ابْعُدِي

فإن قولَه من البيت الثاني : « لَقلتُ لأيام مضين » وقَوْلَه منه :

---

(154) — ب : وهذه .
(155) — ساقطة من ب .
(156) — ب : للجواب .
(157) — أ : موفي .

---

(48) المائدة : 39 .
(49) أنظر ملحق المصطلحات .
(50) الحسين بن عبد الله بن يوسف البغدادي . أبو علي (العمدة : 34/2) و (معاهد التنصيص : 238/2 — 239) وانظر مزيد ترجمته في (معجم الأدباء : 23/10 — 45) .

« وقلت لأيام أتين » هما الجزآن الدالُّ كلٌّ واحدٍ منهما على معنىً هو نوعٌ قَسيمٌ في أمر ما كلي وهما : الأيامُ الماضية والأيام الآتية المتقاسمة في الأيام بالجنس . وهو الأمر الكلي المدلولُ عليه بجملة القول . وقد أُخذَا من جهة تقاسُمِهِمَا هذا الأمرَ الكلي . ومن جهة ترتيبِ حكمٍ حكمٍ وهما قولُه : « ارجِعِي » و « ابعُدِي » على نوعٍ (نوعٍ)[158] من الماضية والآتية . وحاصلُ البيت ومضمونُه هو قسمةُ الأيامِ إلى جهتين إحداهما إلى الماضية والآتيةِ . والثانيةُ إلى مطلوبٍ منه الرجعةُ وإلى مطلوبٍ منه البُعْدُ . وهذه النسبةُ من جهة القِسْمَتَيْنِ[159] هي الموجِبَةُ لها الاقتضاءَ والوضعَ بينهما . والقاضيةُ بشهادةِ أوَّلِ القولِ بآخِرِه . وصدرِ البيتِ بقافيته .

البحتــري :

(أَحَلَّتْ دمي من غير جُرْمٍ . وحرَّمتْ
بلا سببٍ يومَ اللقاءِ . سلامِي)[160]
فليس[161] الذي حَلَّلتِهِ بمُحَلَّلٍ
وليس الذي حرَّمْتِهِ بحَرَامِ (51)

وقد قيل في قول الخنساء :

بِبِيضِ الصِّفَاحِ وسُمْرِ الرِّمَاحِ
فبالبيضِ ضَرْباً وبالسُّمْرِ وَخْزاً

(158) ـــ ساقطة من أ .
(159) ـــ أ : القسمتين .
(160) ـــ البيت ساقط من ب .
(161) ـــ أ : وليس .

(51) (ديوانه : 3/2000 2001) .

ونلبَسُ في الحَربَ نسْجَ الحدِيدِ[162]
ونلبسُ في السِّلْم خزّاً وَقزّاً : (52)

« إنه من صور هذا النوع ». ويُشبِهُ أن يكون ذلك منه إنما هو في البيت الثاني فقط . فأما الأولُ فإن النوع الأول من النوع الأول من هذا الجنس أولَى به أعني المقابلةَ . وإذ[163] انتهَيْنا إلى هذا الموضع (أ 120) من كلامنا وأوضحْنا هذا الجنس وهو الجنس الخامس المدعوُّ الرصفَ من أجناس علم البيان . الإيضاحَ الذي هو ممكنُنَا حينَنا هذا . فقد نرى أن القولَ قد انتهَى بنا[164] في ذلك (ب 63) منتهَاهُ . فلنجعلْ هذا الموضعَ من كلامنا آخرَ ما نقولُه في هذا الجنس ولنقُلْ — بعون الله تعالى وتوفيقه — في الجنس السادس .

(162) — ب : الحرير .
(163) — ب : وإذا انتهينا .
(164) — ب : لنا .

(52) (ديوانها : 81 — 82) مع اختلاف في اللفظ . والخز والقز : نوع من الثياب . والكلمة الأولى عربية . والثانية أعجمية .

الجنس السادس : المُظاهَرةُ

وَيَنبغِي أنْ نُقدِّمَ[١] الفحْصَ أولاً في هذا الجنس عن المُزَايَلَةِ والمُوَاطأةِ ، هل يمكنُ إرقاؤُهما إلى جنسٍ واحدٍ يَعمُّهُما ويُحمَلُ عليهما حملاً تُعرَفُ به ماهيتُهُا ويشترِكَانِ في جوهرِه المشترِك لهما . فيمكنُ إثباتُ هذا الجنس (على الوضعِ)[2] الذي نَرومُ فيه وهو إنزالُه جنساً عالياً تحته نوعان : أحدُهما : المزايلةُ ، والثاني : المواطأةُ . ثم النزولُ في كل واحدٍ من نوعيْه الوسيطيْن إلى ما تحتها من الأنواع الوسيطةِ أيضاً والأخيرةِ على النحوِ الذي مرَّ لنا في سائر الأجناس مِن قَبْلُ ؛ وذلك كلُّه على الشريطة التي التزمناها في الوفاء بهذه الصناعة التي نَؤمُّ معرفتَها في هذا الكتاب فنقولُ : من أجْلِ المزايلةِ والمواطأةِ يُوَفَّى[٣] قولُ جوهرِ كلٍّ (واحدٍ)[٤] منهما بمعنى ما يُضادُّ[٥] الآخرَ ، أعني أن المزايلَةَ يوفَّى[٥] قولُ جوهرِها في هذه الصناعة بمعنى ما يُضَادُّ المواطأةَ ، وذلك من البيِّنِ بحسب دلالةِ اسميْها ، فقد يكونُ خليقاً أن نَتَدبَّرَ[٦] ذلك بالنحو الذي قد قالَهُ الحكيم (1) في أُخْرَيَاتِ قولِه في المُتَقَابِلَاتِ[٨] من كتاب « قاطغورياس » وهو كتاب «المَقُولَاتِ»، فانه قد قال هناك: «وقد (121أ) يجبُ

---

[١] ـــ أ : يقدم .
[٢] ـــ ساقطة من أ .
[٣] ـــ ب : توفى .
[٤] ـــ ساقطة من أ وعبارتها : قول كل جوهر منها .
[٥] ـــ عبارة ب : بمعنى انهاها لا يضاد الأخر...
[٥] ـــ ب : توفى .
[٦] ـــ ب : أن تتدبر .
[٨] ـــ أ : المقابلات .

---

(1) أرسطو .

في كل متضادَّيْن إمَّا أنْ يكونَا في جنسٍ واحدٍ بعينه، وإما أن يكونا في جنسيْن متضاديْن . وإما أن يكونا أنفسهُما جنسيْن[9] . فالأبيضُ والأسودُ في جنسٍ واحدٍ بعينه ، وذلك أن جنسَهُما اللونُ ، فأمَّا العَدْلُ والجَوْرُ ففي[10] جنسيْن متضادين ، فإن الجنس لذاك[11] الفضيلةُ ، ولهذا الرذيلةُ . وأما الخيرُ والشرُّ فليسَا في جنسٍ واحدٍ ، بل هما أنفسُهما جنسانِ للأشياء » (2) ، فالمزايلةُ والمواطأةُ ليس يَخْلُو أمرُهما من أن يكونَا إمَّا على النحو الأولِ على مثالِ ما عليه الأمرُ (في السواد والبياض ، وإمَّا على النحو الثاني على مثالِ ما عليه الأمرُ في)[12] العدْلِ والجَوْرِ ، وإما على النحو الثالثِ على (نحوِ)[13] ما عليه الأمرُ في الخير والشرِّ ، متى أنزلنا الخيرَ في جنسٍ ما مِنَ الأجناس العَشَرَةِ . والشرَّ في جنس ما آخَرَ ، فيكونُ الخيرُ الموجودُ في الجوهرِ مثلاً يَعُمُّ أنواعَ الخير ، وأصنافَ الخير التي في الجوهر فيكونُ جنساً لها[14] . والشر الذي في الكَيْفِيَّةِ يعمُّ أنواعَ الشرور التي في الكَيفيةِ ، فالخيرُ الذي في الجوهر ، والشرُّ الذي في الكيفية ليس يوجَدُ جنسٌ واحدٌ يعمُّهُا ، فإنه بهذه الشريطة وعلى هذا الوجهِ يكونُ الخيرُ والشرُّ جنسيْن ليس فوقَهما جنسٌ ، وإلى هذا التحديد التفتَ أرسطوطاليس فجعلَهما جنسيْن ليس فوقَهما جنسٌ (3) . وأمَّا إذَا أنزَلْنا أنَّ جنساً من الأجناس المتوسِّطَةِ التي تحتَ الكيفيةِ هو خيرٌ ، وجنساً آخَرَ تحتها هو شرٌّ ، وكان كلٌّ واحدٍ منهما يعمُّ أنواعاً كثيرةً ، فأمَّا الخير فأنواعُ خيراتٍ

---

[9] — أ و ب : في جنسين ، والتصحيح من منطق أرسطو .

[10] — ب : في جنسين .

[11] — أ و ب : لذلك ، والتصحيح من المنطق .

[12] — ما بين المعقوفين ساقط من ب .

[13] — ساقطة من أ .

[14] — أ : لها .

---

(2) (المنطق : 48/1) في (الأضداد) حسب ترتيب طبعة بدوي .

(3) المصدر السابق .

(أ 122) من الكيفية . وأمّا الشرُّ فأنواعُ شرورٍ من الكيفية أيضاً . فليس يكون الخيرُ والشرُّ حينئذٍ جنسيْن ليس فوقهما جنسٌ واحدٌ . بل هما في جنس الكيفية ، والكيفيةُ تعمُّها جميعاً ، فقد يَظهرُ من هذيْن النوعين من علم البيان (أنهما)[15] على النحو الأول أعني أن يكونَا[16] في جنسٍ واحدٍ بعينه على مثالِ ما عليه الأمر في البياض والسواد . فإنهما في جنسٍ واحدٍ بعينه يعمُّهما وهو اللونُ مِن قِبَلِ أنّا[17] نُنزِّلُ كليّاً بسيطا يُحمل على (ب 64) أشياء كثيرةٍ حملاً تُعرَفُ به ماهياتُها ، وتَشتركُ هي في جوهره المشترك لها ينفصِلُ أولاً بالتزايُلِ والتواطُؤ . وذلك أنّا نَنتزِعُ من النوعين كِلَيْهما – المزايلةِ والمواطأةِ – كليّاً بسيطاً يُحملُ عليهما حمْلاً تُعرَف به ماهياتُها ، ويشترِكانِ في جوهره المشترِك (لها)[18] وذلك أنّا[19] أنزلْناه فليس يعرِضُ منه مُحَالٌ ، بل هو أمرٌ معقولٌ وبمنزلةِ اللونِ الذي هو جنسٌ وكليٌّ بسيطٌ يُحملُ على البياض والسواد حملاً تُعرَفُ (به)[20] ماهياتُها ويشترِكَان في جوهره ، وإنما يَعترِضُ الشكُّ فيه مِن قِبَل خفَائه في ذاته . وأنه ليس (له)[21] اسمٌ يَدُلُّ عليه ولا قولُ جوهرٍ بحسب دلالة الاسم في هذه الصناعة . فاعترَضَ الشكُّ لأجْلِ خفَاء الأمرِ الكلي لَمَّا لَمْ يُوضَعْ له اسمٌ ولا قولُ جوهرٍ بحسبه . فيكونُ قد ظَهَرَ إمكانُ حَمْلِ المزايلة والمواطأة على النحو الأولِ من الأنحَاء المثبَتَةِ عن صاحب المنطق[22] (4)

---

(15) – ساقطة من ب .
(16) – ب : يكون .
(17) – ب : أن .
(18) – ساقطة من أ .
(19) – ب : إذا .
(20) – زيادة يقتضيها السياق .
(21) – ساقطة من أ .
(22) – ب : المنظوم .

---

(4) أي أرسطو . وانظر (المنطق : 47/1)

للأضداد . وانتزاعِ أمرٍ ما كليٍّ بسيطٍ من مادتَّي التزايُلِ والتواطُؤ . وهو كونُ القولِ بهما مركَّباً من جزئَيْن كلُّ جزء[23] منهما (هو)[24] عند الآخَرِ بحال ما . فهذا فلْيكُنْ (أ 123) الأمرُ الكلّيُّ المُنتَزَعُ هاهنا . واذْ صِرْنَا إلى هذا الموضِعِ (من كلامنا)[25] ، وظهَرَ وَوَضُحَ أنَّ هاهنا أمراً كلياً بسيطاً منتزَعاً من نوعَي المزايلة والمواطأة . فلْنَضَعْه جنساً من أجناس علم البيان . ولننقُلْ إليه الاسمَ من استعمال الجمهور . ثم نَصيرُ بعدَ ذلك إلى توفيةِ قولِ الجوهرِ الذي بحسب الاسمِ فنقول : إنه ينبغي أن نَنْقُلَ[26] إليه لفظَ المظاهَرةِ . فإن الجمهورَ يستعمِلُونَ في الدلالة على مثلِ هذا المعنَى لفظَ المظاهرةِ . والمظاهرةُ فإنها تُقَالُ عندهم بمعنى ما يرادِفُ النَّضْدَ[27] والمضاعَفَةَ والمطارَقَةَ أيضاً . وطارقْتُ (النعل)[28] : ضاعفتُ بينَ طبقاتِهِ فهو مُطارَقٌ . فالمظاهرةُ عندهم مستعمَلَةٌ ومَقُولَةٌ بهذا المعنى . قالَ (5) :

مُظَاهِرُ سِمْطَيْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ (البيت)

والمظاهَرةُ فإنها مِثَالٌ أوَّلٌ للمظاهِرِ والمظاهَرِ وسائِرِ المُشْتَقَّةِ أسماؤُها من المِثَالِ كظاهَرَ ويُظاهِرُ وغيرِ ذلك مرادِفُ النَّضْدِ والتَّضْعِيفِ . فلذلك ينبغي أن نَنْقُلَ[29] إليه اسمَ المظاهَرة لتوفُّرِ شريطةِ نقلِ الاسم الجمهوري

---

(23) ـ أ : جوهر .
(24) ـ ساقطة من أ .
(25) ـ ساقطة من أ .
(26) ـ ب : تنقل .
(27) ـ ب : القصد .
(28) ساقطة من ب .
(29) ـ أ : ينقل .

---

(5) طرفة من معلقته (ديوانه : 20) وتتمة البيت :
وفي الحي أحوى ينفض المرد شادن مظاهر ......
والمظاهر : اللابس لدرع فوق درع أو ثوب فوق ثوب . سمطي مثنى سمط : خيط تنظم فيه الجواهر .

إلى[30] المعنى الصناعي على ما قد قيل في الصناعة النظرية . وجهةُ التعلّقِ بينَ المعنى الجمهوري والمعنى الصناعي والتقاؤهما في هذا الموطن هي جهةُ المشابَهةِ مِن قِبل أنَّ في كل واحد من المعنيين الجمهوري والصناعي تضمينَ شيئيْنِ معاً في أمر ما ، وتركيبَ أمر ما مِن شيئين ، وبهذه الجهةِ[31] فلْيكُنْ أخذُ مدلولِ اسمِ المظاهَرة في هذا الموضع أعني بأبسَطِ ما يمكن أن يُتَصَوَّرَ لا بجهة تركيبِ أمرٍ ما من شيئين متباينَيْنِ أو متفقَيْنِ أو غير ذلك من الأوصاف بلِ (أ 124) بتركيبِ أمر ما من شيئين وتضمينِ شيئين في أمر ما فقط . إلّا أنَّ المعنى الجمهوري أبداً هو أعمُّ وضعاً . والصناعي هو أخص ، فلذلك ينبغي في أمثال هذه الأمور ألَّا يُلتفَتَ فيها إلى الدلالة الجمهورية عند استعمالها في الصنائع . وللوفاء بالموطِّيء[32] فلنتخَطَّ إلى الفاعل وهو : قولٌ مركب من جزئيْن كلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنىً هو عند الآخَرِ بحالٍ مَا . ومن البيِّنِ بنفسه من تَوْفِيَةِ (قولٍ)[33] جوهرِ (هذا)[34] الجنسِ أنه جنسٌ عالٍ ينفصل أولاً بفصلَي المُنَافِرِيَّةِ (6) والمُلَائِمِيَّةِ (7) فتُقَوِّمُ[35] بهما نوعا المزايلةِ والمواطأة ، فهو جنسٌ عالٍ تحته أولاً نوعان : أحدُهما : المزايلةُ ، والثاني : المواطأة ، وذلك لأنه إما أن يُرَكَّبَ (ب 65) القولُ من جنس المنافِرِي فهو النوع المدعوُّ المزايلةَ . وإما أن يُرَكَّبَ[36] من جنس الملائمي وهو[37] النوعُ المدعوُّ المواطأةَ :

---

(30) — أ : على .
(31) — ب : الجملة .
(32) — ب : بالموطا .
(33) — ساقطة من أ .
(34) — ساقطة من ب .
(35) — ب : بتقدم .
(36) — أ : بتركب .
(37) — أ : وهذا .

(6 — 7) أنظر ملحق المصطلحات .

النوعِ الأول : **المزايلة** : أمّا أنَّ اسمَ المزايلة هو مثالٌ أوّلٌ موضوعٌ بمعنى ما يرادِفُ المباينةَ والمخالفَةَ ، فهو من البيِّنِ بنفسه . فلْنقُلْ في الفاعل وهو : قولٌ مركب من جزئيْن كلُّ جزءٍ منهما هو عند الآخَرِ بحالٍ مُنافِرِيَّةٍ[38] . وهذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان أحدُهما : المباينةُ ، والثاني : المقايضَةُ ، وذلك لأنه إما أن يُرَكَّبَ القولُ مما يقعُ في هذا النوع من جزئيْن كلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنىً هو عند الآخر بحال منافِرِيَّةٍ[39] وهو مع ذلك محفوظُ الوضعِ أعني أنْ يَبْقَى محمولُه محمولاً وموضوعُه موضوعاً على الوضع الكائنِ منذُ[40] أوّلِ الأمرِ وعلى القصدِ في القول . وهذا النوعُ هو المدعوُّ المباينةَ ، وإما أنْ يَتَرَكَّبَ القولُ فيما يَقَعُ (أ 125) في هذا النوع من جزئيْن كلُّ جزء منهما هو عند الآخر بحال منافرية أيضاً لكنْ ليس محفوظَ الوضعِ بل يَتَبَدَّلُ فيصيرُ الموضوعُ محمولاً والمحمولُ موضوعاً ، ولأجْلِ تبدُّلِ الوضعِ بصيرورةِ الموضوعِ محمولاً والمحمولِ موضوعاً يَلْزَمُ أن يكونَ ذلك في قضيتَيْنِ من قِبل أنّه لا بد من قوليْن موضوعُ أحدِهما محمولُ الآخَرِ ، ومحمولُ أحدِهما موضوعُ الآخر . فلذلك يَلزَمُ أن يكونَ في قضيتينِ لاقتضاء الأمرِ فيه ذلك . وأمَّا النوعُ الأول فليس يبالَى كيف كان (الأمر)[41] فيه ، وهذا النوعُ هو المدعوُّ المقايضةَ ، والعكسَ ، والتبديل ، مِن قِبَلِ تبدُّلِ وضعِه وانقلابِ ترتيبِهِ وهيئتِه . فلذلك هذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : المُبَايَنَةُ ، الثاني : المُقَايَضَةُ :

النوع الأول : **المباينة** : والمباينةُ . فقد تَبَيَّنَ ممَّا قيل[42] ما الفاعلُ فيه وهو قولٌ مركَّبٌ من جزئين كلُّ جزء منهما هو عند الآخر بحالٍ منافريةٍ

---

(38) ـــ (39) ـــ ب : بحال منافرية .

(40) ـــ أ : هذا .

(41) ـــ ساقطة من أ .

(42) ب : مما قبل .

محفوظِ الوضعِ غيرِ مُتَبَدِّلِهِ ، وهذا وَاضِحٌ مما (قد)[43] قيل أولاً ؛ وهو جنسٌ متوسطٌ تحته نوعان : أحدُهما : المُطَابَقَةُ ، والثاني : المُكَافَأَةُ . وذلك لأنه إما أن يكون الجزآنِ قد أُخذَا من جهتَيْ وضعِهما في جنس المنافِري من الأمور وحَمْلِ أمرٍ ما (آخَرَ)[44] عليهما فقط ، وهذا النوعُ هو المدعو (المطابقةَ والطباقَ ، وإما أن يكونَا قد أُخذَا لا من جهتَي وضعِهما في الجنس المنافِري من الأمور وحَمْلِ أمرٍ ما عليهما فقط لكن من جهة المُدَانَاةِ في منصِبٍ ما ، وقَصْدِ المقاومةِ ، وهذا هو النوعُ المدعو)[45] المكافأةَ والتكافُؤ ، ففصْلُ النوعِ الأولِ أَخْذُه بالجهتينِ فقط ، وفصْلُ الثاني أخْذُهُ لا بالجهتَيْنِ فقط ، لكن وبالجهة الأخرى ؛ فلذلك هذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : المطابقة ، الثاني : المكافأة :

النوع الأول : المطابقة : واسمُ المطابقة في الوَضعِ الفصيحِ عند الجمهور هو (أ 126) مثالٌ أَوَّلٌ لقولهم : « طَابَقَ ومُطَابِقٌ : خَالَفَ[46] ونَافَرَ ومنافِرٌ » ، لا شاكَلَ وَوَافَقَ ولَاءَمَ على ما يظُنُّه قومٌ من العلماء ، ويَغْلِطُ فيه كثيرٌ من الناس وجماعةٌ من أهل الأدب ، بل المطابقةُ في موضوعِ اللغة العربية : المخالفةُ والمنافَرَةُ ، وعلى هذه الجهة نقَلَ[47] قومٌ من حُذّاقِ أهلِ علمِ البيان ومنتحِلِي صَنْعَةِ البلاغة — ومِنْ هؤلاء الخليلُ ابنُ أحمدَ والأصمعي ومن متأخِّرِيهِمْ عبدُ الله بنُ المعتز — اسمَ المطابقة على معنى المنافَرة والمخالفةِ إلى هذا النوع (ب 66) من علم البيان ، إذ

---

(43) — ساقطة من ب .

(44) — ساقطة من أ .

(45) — ما بين المعقوفتين ساقط كله من أ .

(46) — ب : خالفه .

(47) — أ : نقد .

كانوا يُوَفُّونَ قولَ جوهرِهِ بمعنى المضَادَّةِ والمخالفةِ . وبالجملة بالمنافري من الأمور على ما مضَى عليه الأمرُ عندنا نحن في هذا الجنسِ حتى قال أحدُهم وهو الملقَّبُ بالأصمعي : « أصلُها وضعُ الرِّجْلِ مع اليد » (8) وقومٌ — ومنهم قدامةُ بنُ جعفر الكاتب — يروْنَ « أنَّ المطابقةَ هي اشتراكُ المعنَيَيْنِ في اللفظ الواحدِ بعينه فيجمَعُها اللفظُ لا المعنى » (9) ، ومثالُ ذلك قولُه (10) :

وأَقطَعُ الهَوْجَلَ مستأنِساً ... بهوجَلٍ عَيْرَانَةٍ(٤٨) عَنْتَرِيسْ

فالهوجلُ الأول : الأرضُ ، والثاني : الناقةُ . وقولُه (11) :

ونُبِّئْتُهُمْ(٤٩) يستنصِرُونَ بكاهلٍ
ولِلُّؤْمِ فيهِمْ كاهِلٌ وَسَنَامُ

فالكاهلُ الأول : القبيلةُ ، والثاني : العُضْوُ . وهذا المعنَى هو الملقبُ عند أصحاب الرَّأْي بالتجنيس ، وحاصِلُه يَرجعُ إلى اللفظ المشترِك ، واللفظُ المشترِكُ هو الدالُّ على أشياءَ كثيرةٍ . وليس يَدُلُّ على معنىً واحدٍ يعمُّها ، وسنقول فيه فيما نَستأنِفُ من القولِ على باقي أجناسِ هذه الصناعة بحول الله (أ 127) ، وليس الرأيُ الأولُ عند قدامة فيما حُكِيَ عنه بشيء .

---

(٤٨) — أ : مستأنس .
(٤٩) — ب : وخبرتهم .

---

(8) (العمدة : 7/2) نقلا عن الأصمعي .
(9) (نقد الشعر : 183) .
(10) الأفوه الأودي (ديوانه : 16) وورد برواية عيطموس في (العمدة : 322/1) والعيرانة : الناقة الصلبة . والعنتريس : الناقة الغليظة .
(11) زياد بن سليمان الأعجم (نقد الشعر : 185) و (الصناعتين : 316) والسنام : حدبة البعير . وتستعمل مجازا بمعنى السيادة .

أبو الفَرَج عليٌّ بنُ الحسين القُرَشِي (12) قال : « قلتُ لعلي بنِ سليمان الأخفشِ (13) — وكان أعلمَ من شاهدتُه بالشِّعْر — : طائفةٌ — وهم الأكثرون — تَزعُم أنَّ الطباق ذكرُ الشيء وضِدِّهِ (14) وطائفةٌ تقولُ : هو اشتراكُ المعنيين في اللفظ الواحد (15). فقال : مَنِ الذي يقول هذا ؟ قلتُ : قدامة وغيرُه ، قال : هذا يا بني التجنيسُ ، ومَنِ ادَّعى أنه طباق فقد أتى خلافاً على الخليل والأصمعي ، قلت : أفكانا يعرفان هذا ؟ فقال : سبحان الله ، وهل غيرُهما في علم الشعر وتمييزِ خبيثِه من طيِّبه ، قلتُ : فأنشِدْني أحسنَ طباقٍ للعرب ، قال : قولُ عبدِ الله بنِ الزَّبِيرِ الأَسَدي (16) :

فَـرَدَّ شـعورَهُنَّ السودَ بـيضـاً
ورَدَّ وجوهَهُن البيضَ سُوداً » (17)

والنظرُ العَدْلُ المنزِّلُ للأشياء منازلَها ، والمُوَفِّيهَا حقوقَها ، موجِبٌ ألَّا يُشَاحَّ في التغييرِ والأَسَامي أصلاً ولَا بوَجْهٍ من الوجوه مع قيام المعاني وتصوُّرِ جَوْهَرِيَّاتِها وَطَبَائِعِها ، فقِدْماً جَرَتِ العادةُ في الصناعة النظرية : الوَصِيَّةُ للناظر وتَحذِيرُه أنْ يَلْهَجَ[55] بالألفاظ وَيَقِفَ تَصَوُّرَه عليها ويجعلَها

---

[55] — ب : ينهج .

---

(12) أبو الفرج علي بن الحسين القرشي الأصبهاني صاحب الأغاني وبه اشتهر توفي سنة 356 هـ (معجم الأدباء : 94/13) .

(13) علي بن سليمان ، أبو الحسن الأخفش الصغير من أئمة النحو واللغة توفي سنة 315 هـ (معجم الأدباء : 246/18) .

(14) (الصناعتين : 316) .

(15) (نقد الشعر : 183) و (إعجاز القرآن : 123) .

(16) عبد الله بن الزبير الأسدي ، أبو كثير ، شاعر كوفي من شعراء الأمويين ، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان (خزانة الأدب : 229/2 ـ 300) و وانظر البيت في (الصناعتين : 321) و (العمدة : 6/2) .

(17) أنظر النص كاملا في (حلية المحاضرة : ورقة : 9 — 10) وستأتي مصادر البيت فيما بعد .

نفسَ الأمر المنظورِ فيه ، فهو الضَّلالُ البعيدُ وأن يتقَدَّمَ قبلُ فيُنْعِمَ الفَحْصَ عن المعاني ، ويُبَالغَ ويَستفرِغَ الوُسْعَ في البحث والتنقير عن إثباتها[51] وجوهَرِيَّاتِهَا وطبَائِعِهَا ، وبالجملة : يُوَفِّي جهاتِ المَطَالِبِ حقوقَها ، وأعني بالمَطَالِبِ هل هو؟ وما هو؟ وكيف هو؟ ولِم هو؟ وهذه فقد قيل فيها في موضعِ القولِ فيها من النظريات . فإذا استوفَى الفحصَ عن هذه (أ 128) الجهات ، وأنْعَمَ النظرَ في البحثِ عن هذه الأمورِ ، جعَلَ الألفاظَ من بعدُ تَبَعاً لها . ولسْنَا لتمهيد القوانين النظريةِ فنقولُ في هذه المَطَالِبِ ها هنا ، لكنْ لِنَؤُمَّ ما كان الغَرَضُ منذُ أول الأمرِ في هذا الموضع ، ونَنْظُرَ في هذيْن الرأيَيْنِ أيُّهما (هو)[52] الحقُّ فنقولُ : (إنه)[53] إن كان وضعُ الشيئَيْنِ المنافِرَيْنِ في القول وتركيبِ القولِ من متضادَّيْنِ أمراً موجودَ الآنِيَّةِ (18) وكان كذلك أيضاً اشتراكُ المعنيَيْنِ في اللفظ الواحد بعينه وهو اللفظُ المشترِك ، فلا حِجْرَ ولا نَكِيرَ في تلقيب المعنى الأول أو المعنى الثاني باسم المطابقة والطباقِ على جهةِ[54] نقلِ الاسم من[55] الأوضاع الجمهورية إلى المعاني الصناعية إذَا تُحُفِّظَ بشريطة النقلِ على الأمرِ الواجبِ ، ولا في اختراع الاسم لها ، لكنْ إن كانت (ب 67) الشريطةُ في النقلِ — كما قد قيل — هي أن يكون المعنى الصناعي المنقولُ إليه الاسمُ مشابِهاً للمعنى الجمهوري المنقولِ عنه الاسمُ ، أو متعلِّقاً به بوجه ما آخرَ من وجوه التعلق كما قد قيل مراراً كثيرةً ، وكان اسمُ الطباق اسماً منقُولاً إلَى علم البيان على طريق المشابَهةِ وهو الطريقُ الأعمُّ في طُرُقِ النقل ، وتقرَّرَ أنه في الوضع الأصيل الأفصحِ عند أصحاب اللسان العربي

---

(51) — أ : أبياتها .

(52) — ساقطة من ب .

(53) — ساقطة من أ .

(54) ب : سبيل .

(55) — أ : إلى .

---

(18) أنظر ملحق المصطلحات .

يُقالُ بمعنى المخالَفة والمنافَرة[56] . وكان المعنى الأولُ . أعني تركيبَ القولِ من أمريْن متضادَّين ، كذلك . فأصحابُ الرأي الأولِ (أولَى)[57] بقصَبِ[58] السبْقِ وسِهامِ الفَلْجِ (19) ، ذلك لتوفُّرِ شريطةِ النقل في الاسم لوجود الشَّبَهِ وتَمَامِ النِّسبةِ بين المعنى الجمهوري المنقولِ عنه الاسمُ والمعنى الصناعي المنقولِ إليه الاسمُ ، وذلك من البيِّن بنفسه (أ 129) وليس لقائل أن يقول : إنَّ اسمَ المطابقة والطباق ، وهو بمعنى الموافقةِ ، فيسُوغُ نقلُه بهذه الجهة إلى ما يراه الفريقُ الآخَرُ لأنه قد تقرر أنه ليس من موضوع اللغة الأصيل ، وإنما هو مُوَلَّدٌ لَهَجَ[59] به قومٌ من الكُتَّاب ، وناسٌ من العلماء إما لِعَدَمِ البصَرِ بلغة العرب ، وإما للتساهل وترْكِ التحقيق في استعمال هذه الأمور لاستمرار الاستعمالِ فيه كذلك بهذه[60] الجهة ، وهو غَلَطٌ ولحْنٌ[61] غيرُ مأبوهٍ له . فيكونُ قد ظهَرَ[62] صوابُ الرأي الأولِ الظهورَ الذي لا خفاء به . وإنَّ نَكيرَ قدامة هذا المعنى وتلقيبَه بهذا اللقب معا أو اللقبِ فقط ، مَحْضُ التَّنَكُّبِ عن النظر والتحقيق ، فإن كان قدامةُ يُنكِرُ وجودَ (هذا)[63] المعنى ، فإن ما عليه الأمرُ في نفسه والوجودِ وشهادةِ الحِسِّ والعقلِ قَوَاضٍ بِتَنْقِيضِ[64] ما يقولُ ، وإن كان يَرَى أن الشرفَ هو للمعنى الذي يَرَى هو تلقيبَه باسم الطِّباق ونحن نُلقِّبُه بالتجنيس ، فهو لَعَمْرُ اللهِ مما ليس يقضِي[65] منه العَجَبَ الآخَرُونَ من قولِ : « قَلَبَ الوجودَ وخَالَفَ الحقَائقَ » ، فإنه إن كان المعنى الذي نلقبه

---

(56) — ب : المنافرة والمخالفة .
(57) — زيادة يقتضيها السياق .
(58) — أ : لقصب .
(59) — ب : نهج .
(60) — ب : بجهة الجهة .
(61) — ب : ونحن .
(62) — ب : أظهر .
(63) — ساقطة من أ .
(64) — ب : بنقيض .
(65) — أ : نقضي .

---

(19) الفلج : الظفر والفوز .

نحن بالطباق مما يَرجعُ إلى المعاني . والمعنى الذي يلقبه هو به وهو التجنيس مما يرجع أمرُه إلى مُجرَّدِ اللفظ فقط . وكانت المعاني ، كما قد أقرَّ به جميعُ الأمم . وشهِدَ به كلُّ الناس وأطبَقَ عليه النُّظَّارُ ، وهو ما عليه الوجودُ والأمرُ في نفسه هي مقصودةٌ على القصْدِ الأولِ وأشرفُ من الألفاظ المقصودةِ على القصد الثاني وذلك من الأمر البيِّن بنفسه . وقد قيل في ذلك في صنائع عدةٍ ، فأنت تعلم ضرورةَ فسادِ ما ذهب إليه قدامة وغيرُه (أ 130) في هذا الأمر . وقد قال أرسطو في الثانية[66] من الخطابة في هذا النوع — وأرسطو يُسمِّيه الإرادةَ —[67] (20) ما إن وقفَ عليه مُنْصِفٌ أذْعَنَ له . وصرَّحَ الرئيس أبو علي بنُ سينا في شرف هذا النوع الملقبِ عندنا بالمطابقة في كتابه الملقب « بالشفاء » بما يَهدي الناظرَ . وجِمَاعُ[68] ذلك وضعُ الأشياء المتقابلةِ بعضِها بحِذَاء بعضٍ ، والدلالةُ على قوةِ مِنّةِ المتكلم ، وحسنِ تصوُّرِه للمعاني ، وإيرادِه لها بالعبارة (21) . وأينَ التجنيس من هذا الشرف ؟ ، فهذا ما يقتضيه النظرُ العدلُ والإنصافُ . وإذا تقررَ ذلك فلنقُلْ — بعدَ الموطيء — في الفاعل وهو : قولٌ مركب من جزئيْن كلُّ جزء منهما هو عند الآخر بحال منافِرِيَّةٍ ، وقد أخذَا من جهتَي[69] وضعِها في الجنس المنافري من الأمور ، وحَمْلِ أمرٍ ما آخَرَ وصفةٍ ما أخرى عليهما فقط . وقال قومٌ : « المطابقة هي جمعُك بينَ الضِّدَّيْن في كلام أو بيتِ شعرٍ » (22) . وقال قومٌ : « (هي)[70] ذكرُ

---

(66) — أ : الثالثة .
(67) — أ : الادارة .
(68) — أ : جماع .
(69) — أ : وقد أخذ من جهة .
(70) — ساقطة من ب .

---

(20) (الخطابة : 80) وما بعدها (المقالة الثانية والثالثة) .
(21) (الخطابة) : المصدر السابق (الثالثة) .
(22) (العمدة : 5/2).

الشيء وضدّه » (23) . وقال قوم : « المطابقةُ هي أن تأتي بالكلمة مع ضِدِّها وتجتَلِبَها[71] (ب 68) مع نِدِّها »[72] (24) . وهذه الأقاويلُ هي متقَارِبَةٌ وليس يَخْفَى مقدارُ قوتِها[73] على متأمِّلِها . وقوةُ تمثيلِ الأصمعي قوةُ القانون أعني القولَ الكلي الجامعَ وهو قولُه : « أصلُها وضعُ الرجل مع اليد »[74] ؛ وكأنه قال : «جماعُها التقابلُ والحالُ المنافِريَّةُ» إلا أنه لم تَفِ الفِطرَةُ وقوتُها المنطقيةُ بالتصريح بالقانون المنتزَع من المادَّةِ والمجرَّدِ منها ؛ وذلك — كما يقول أبو نصر في كتاب « القياس » (25) من شرح الحكيم — كانَ السبَبَ الموجِبَ تأخُّرَ علمِ البيان (أ 131) الذي وضعه متأدبو العرب أن يُعَدَّ صناعةً كاملةً لأنه لم يَؤُمَّ الغرضَ المقصودَ على الواجب في المجرى الصناعي . ويظهرُ أنه ينبغي أن يُفْهَمَ من اسمِ المطابقةِ في هذه الصناعة ما يُفْهَمُ من اسمِ التقابُلِ (26) في صناعة المنطق ؛ إذ كان ما يُعْنَونَ باسم المطابقة مَقولاً على واحدٍ واحدٍ من أنواع المقابَلاتِ على جهةِ التواطُؤ باسم المطابقة هو رَدِيفُ التقابُلِ على هذه (الجهة)[75] لا (ما)[76] يُفهَمُ من المُضَادَّةِ في صناعة المنطق أيضاً فقط ؛ وإن كانوا يَوَفُّونَ على (قول)[77] جوهر المطابقةِ بالمضادَّةِ لأنهم يُعْنُونَ بالمضادة في

---

[71] — أ : وتجلبنا .
[72] — ب : زردها .
[73] — ب : وليس يخفى هذا ، وقوتها .
[74] — ب : وضع اليد مع الرجل .
[75] — ساقطة من ب .
[76] — ساقطة من ب .
[77] — ساقطة من ب .

---

(23) (الصناعتين : 316). و (اعجاز القرآن : 122).
(24) (البديع في نقد الشعر : 36) مع اختلاف بسيط في العبارة .
(25) لم أقف عليه . وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة مجلس شوراي ملّي بطهران تحت رقم 949 ونسخة أخرى في مكتبة ملّي في طهران تحت رقم 270 . ونشر توركر في (منطق الفارابي) (كتاب القياس الصّغير) ص : 244 — 286 . أنظر هذا في (كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق : 116 — 117) .
(26) أنظر ملحق المصطلحات . وانظر (المنطق : 38/1 — 47).

تَوْفِيَةِ قولِ الجوهر للمطابقة[78] التقابُلَ أيضاً والصناعةَ النظرية ، فإن شأْنَها أبداً في الاسم المترادِفِ الوَصَاةِ ألا يُلْتَفَتَ (فيها)[79] إلى كثرة الأسماء . وإنْ كان داعيةَ الغَلَطِ في النظر . فلذلك ينبغي أن يُفهَمَ من اسم المطابقة في هذه الصناعة ما يفهَمُ بعينه من اسم التقابُلِ في صناعة أخرى كما قيل أولاً . وعلى ذلك التَّنْزِيلِ ، فإنَّ أنواعَ هذا النوع — لتوسُّطِهِ — هي بعينها أنواعُ المتقابلات (27) ، وقد قيل في ذلك في صناعة أخرى . واتصالُ النظر في هذا (الموضع تقسيمُ هذا)[80] النوع الوسيطِ إلى هذه الأنواع التي هي مُعَادَّةٌ (28) لِأنواعِ[81] المتقابلات النظريةِ ، وإيرادُ[82] صُوَرِ واحدٍ واحدٍ منها على الوَتِيرَةِ والنهْجِ الملتزَم في الوفاء بهذه الصناعة في هذا الكتاب ، لكنْ أَخْلَقُ بذلك أنْ يُدْرِكَهُ الناظرُ من قِبل نفسه فلْنَتْرُكْنَهُ ولأنه إطَالَةٌ . وكما أنَّ النظرَ مُقْتَضٍ ذلكَ من التقسيم لهذا النوعِ إلى الأنواع المذكورة ، أعني أنواعَ المتقابلات (أ 132) فقد يقضِي أيضاً تقسيمَ هذا النوعِ من جهة أخرى إلى ما تنقَسِمُ إليه المتضاداتُ إلى ما بينها[83] متوسِّطٌ ، وإلى ما لا متوسطَ بينها[84] فيحدُثُ أيضاً ها هنا[85] نوعان مُعَادَّانِ لانقسام المتضادات إلى هذا النحو من الانقسام . لكنِ السببُ المانعُ مما قد قيل أولاً (هو)[86] بعينه المانعُ ها هنا . وينبغي أن تَعْلَمَ أنه

---

(78) — ب : المطابقة .
(79) — ساقطة من أ .
(80) — ساقطة من ب .
(81) — ب : الأنواع .
(82) — ب : ايراد .
(83) — ب : بينهما .
(84) — أ : بينهما .
(85) — ب : هاهنا أيضا نوعان .
(86) — ساقطة من أ .

---

(27) أنظر ملحق المصطلحات .
(28) أنظر ملحق المصطلحات .

قد يُتَوَهَّمُ أنَّ الشرفَ في هذا الموْضِعِ (٥٢) هو للنوعِ الذي ليس بين ضِدَّيْهِ متوسطٌ وذلك إنما هو بالعَرَضِ حيثُ تكُونُ قوةَ الفعل قوةَ التقسيمِ. فلاسْتِيفَاءِ التقسيمِ فيه قَطْعاً يكون كذلك ، وإنْ نَزَلَ عن ذلك فلتتَحقَّقِ الضِّدِّيَّةُ إما بالذاتِ وإما باللزوم ، أمَّا بالذات فمقَولٌ عليه اسمُ الطباقِ بإطلاقٍ ، وأما باللزوم فيُسَمَّى الطباقَ اللزومي ، وذلك بوضْعِ لازِمِ الضِّدِّ موضِعَ الضِّدِّ ، وبالجملة المقابلِ ، موضعَ المقابلِ ، أو الشبيه(٥٣) والنظير . فإنَّ لازِمَ المقابلِ مقابلٌ ، وشبيهَ المقابلِ مقابلٌ . ومن صور هذا النوعِ في الجملة قولُه عز وجل : « وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ . وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ . وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَاءُ وَلَا ٱلْأَمْوَاتُ » (29) . فإن موفَّياً إن وَفَّى هذا القولَ ما هو ، كان ما يُوَفِّيه هو(٥٤) القول المركَّبُ من جزئيْن كلُّ جزء منهما هو عند الآخَرِ بحالٍ منافِرِيَّةٍ ، وقد أُخذَا(٥٥) من جهتَيْ وضعِهِما (ب 69) في الجنس المنافري من الأمورِ . وحَمْلِ صِفةٍ ما وأمْرٍ ما آخَرَ عليهما فقط ، فإنَّ قولَه : « وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَى وٱلْبَصِيرُ » هو قَولٌ مركب من جزئين وهما : « الأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ » وكلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنىً هو عند الآخَرِ بحالٍ منافِرِيَّةٍ ، إذ كان البصرُ — كما قد قيل — يقابلُ العَمَى على طريق (أ 133) العدمِ والمَلَكَةِ ، وقد أُخذَا من جهتَي هذه الحالِ من التقابُلِ وحمْلِ سَلْبِ الاستواء عليهما . وقولُه عزَّ وجلَّ : « ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ » (30) (الآية) . وقولُه ﷺ : « فَلْيَأْخُذِ

---

(٥٢) ــ أ : النوع .
(٥٣) ــ أ : التشبيه .
(٥٤) ــ أ : هذا .
(٥٥) ــ أ : أخذ .

---

(29) فاطر : 19 ــ 20 .
(30) الروم : 54 . وتتمة الآية : « ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة . يخلق ما يشاء وهو العليم القدير » .

العبدُ مِن نفسه لنفسه . ومِن دنياه لآخرته . ومِنَ الشبيبة قبلَ الهَرَمِ . ومن الحياة قبل المَمَاتِ » (31) . ومِن صور هذا النوعِ (من الشعر)[٥١] قولُه (32) :

فوَاللّهِ ما قاربتُ إلا تباعدَتْ
بصُرْمٍ ، ولا أكثَرتُ إلّا أقلّتِ

وأهلُ هذه الصناعة يَعُدُّونَ إيرادَ مطابقاتٍ كثيرةٍ في البيت الواحد من التبريزِ وفَرْطِ المَقدرةِ . البحتري :

يا أمةً كان قُبحُ الجوْرِ يُسْخطُهَا
دهراً ، فأَصْبحَ حُسْنُ العَدلِ يُرْضِيهَا (33)

فهذه — على ما قيل — ثلاثُ مطابَقَاتٍ . وللمتنبي أربعُ مطابقات (قال)[٥٢] :

أزورُهُمْ ، وسَوادُ الليلِ يشفعُ لي
وأنْثني ، وبَياضُ الصُّبْحِ يُغْرِي بِي (34)

الثعالبي في كتاب « يتيمة الدهرِ » قال : « فَلِلّهِ درُّه ، وناهيكَ بشرَفِ لفْظِه وفضْلِه وبراعَةِ نَسْجِهِ ، وَمَا أَحسنَ ما جَمَعَ[٥٣] أربعَ مطابقاتٍ في

---

[٥١] — ساقطة من ب .
[٥٢] — ساقطة من أ .
[٥٣] — أ و ب : اجتمع . والتصحيح من اليتيمة .

---

(31) (البيان والتبيين : 302/1 — 303) . و (البرهان في وجوه البيان : 197) . مع اختلاف بسيط في اللفظ .
(32) كثير (ديوانه : 50/1) .
(33) (ديوانه : 1421/4) .
(34) (ديوانه : 290/1) .

بيتٍ واحدٍ ، وما أراهُ سُبِقَ إلى مثلها[٩٤] . وما زالَ الناسُ يتعجَّبونَ من جمعِ البحتريِ ثلاثَ مطابقات (حتى جاء أبو الطيب فأربَى عليه)[٩٥] معَ عذوبةِ اللَّفْظِ ورَشَاقَةِ الصنْعة » (35) . فهذا ما يقولُه الثعالبي في هذا المَوْضِعِ ، ولعَمْري إنَّ القولَ لَغيرُ ما يقُول ، فإنَّ بيتَ البحتري مستوفٍ أربعَ مطابقاتٍ[٩٦] كما في بيت المتنبي ، لكنَّ وَسْنَانَ جَفْنِ المُتَعَصِّبِ غَفَلَ في المُعَادَةِ بالكَوْنِ الذي دلَّتِ القَرِينَةُ على انْصِرَامِهِ ، وبالإصباحِ الصَّائِرِ إليهِ الأمرُ . وهما طباقٌ صَحِيحٌ ، ولَم يُغْفَلْ في بيت المتنبي بالزُّوْرِ والانثِناء . الثعالبي (قال)[٩٧] : « ولبعض (أ 134) أهلِ العصرِ بيتٌ يجمعُ خمسَ مطابقاتٍ ، ولكنه لا يَستقِلُّ إلاَّ بإنشادِ بيتَيْن قبلَه ، وهي[٩٨] :

عـذيـري من الأيام مـدَّتْ صروفُها
إلى وجهِ مَنْ أهوَى يدَ النَّسْخِ والمَحوِ
وأبْـدَتْ[٩٩] بـوجـهي طالعاتٍ أرى بها
سِـهَـامَ أبِـي يحيَـى مُـسَـدَّدَةً نـحْوِي
فـذاكَ سَوادُ الحَظِّ يَنْهَى عَنِ الهَوى
(وهذا بياض الوخط يأمر بالصحوِ)[١٠٠] (36).

أبو فراس الحمداني :

---

[٩٤] ــ أ : سبق إليها .
[٩٥] ــ ساقطة من أ .
[٩٦] ــ أ : المطابقات .
[٩٧] ــ ساقطة من أ .
[٩٨] ــ أ و ب : وهما . والتصحيح من اليتيمة .
[٩٩] ــ ب : فائدة .
[١٠٠] ــ ساقطة من أ .

---

(35) (اليتيمة : 1/153 ــ 154).
(36) (اليتيمة : 1/154).

(أيضحك مأسور)[١٠١] ، وتبكي[١٠٢] طليقةٌ
وَيَسكُتُ مَحْزُونٌ ، ويندُب سَالِ ؟ (37)

وهذا النوعُ فإنَّ صُوَره أوْضَحُ وأكْثَرُ مِنْ أنْ تُحصَى وأوسعُ .

النوع الثاني : المُكَافَأةُ : ومن البيِّنِ أيضاً في استعمال الجمهور وما يَدُلُّ عليه باسمِ المكافأةِ من معنًى[١٠٣] المداناةِ والمقاومةِ ، فلنقصِدْ - (بعدَ)[١٠٤] بيانِ[١٠٥] الموطِّيء - إلى توفيَةِ الفاعِلِ : فالتكافؤُ قولٌ مركبٌ من جزئيْن كلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنىً هو عند الآخَرِ بحالِ منافِرِيَّةٍ . وقد أُخذَا لا مِن جهتَي[١٠٦] وضْعِهِما في الجنس المنافِرِيِّ من الأمور ، وحمْلِ أمرٍ ما آخرَ وصفةٍ ما أُخرى عليهما فقط ، لكن ومن جهة المداناة في منصب ما وقصْدِ المقاومة.وخَلِيقٌ أيضاً أن يَلحَقَ[١٠٧] الشكُّ في تسميةِ هذا النوعِ لُحُوقَهُ في تسمية النوع الثاني من الجنس الخامس المدعوِّ الرصفَ بالتحليل ، وذلك أنه قد كان في[١٠٨] قولِ جوهرِهِ (ب 70) بأنه وضعُ جزئين منافرين في القول . واسمُ التكافُؤ المنقولِ إليه هو موضوعٌ بمعنى ما يدُلُّ عليه بالمداناة[١٠٩] ، والمماثلةِ ، والمساواة . فالتقابُلُ بينَ المعنى الجمهوري المنقولِ عنه الاسمُ والمعنى الصناعي المنقولِ إليه الاسمُ قائمٌ

---

(١٠١) — ساقطة من أ .
(١٠٢) — ب : ويبكي .
(١٠٣) — أ : نوع .
(١٠٤) — ساقطة من ب .
(١٠٥) — ب : ببيان .
(١٠٦) — أ : جهة .
(١٠٧) — ب : يعلق .
(١٠٨) — ب : وفي .
(١٠٩) — ب : المداناة .

---

(37) (ديوانه : 325/2).

فيكونُ قد ظَهرَ أنه ليس ينبغي أن يُلَقَّبَ هذا النوعَ بالمكافأةِ والتكافؤِ أصلاً (أ 135) ، والقولُ في حلِّ هذا الشكِّ وإزالتِه هو من الأمر السهْلِ ، وذلك أنَّا إنَّما نعني بالمكافأةِ وتكافؤِ الجزئين : المقاومةَ في أمر ما من الأمور والمداناةَ في منصب ما من المناصب ، والتدافعَ في حال من الأحوال ، والمغالبةَ : وهذا إنما يكونُ حيثُ يُوجَدُ[115] المعنَيَانِ متضادَّيْنِ . وبالجملة متقابلَيْنِ ، وذلك كما تُنَزَّلُ مثلاً في صناعة أُخرى أنَّ السقمونيا[111] (38) مكافِئَةٌ[112] للصَّفْراء ، وشَحْمَ الحنْظَلِ مكافىءٌ للبَلْغَم (39) خاصةً أو قوةً فهُما مأخوذَانِ بهذه النسبة ضِدَّيْنِ مِن قِبَلِ أنَّ شِفَاءَ الضِّدِّ — كما قيل — في الضِّدِّ ، فهما متكافآن بحسب ذلك على جهة المُغَالَبَةِ والمقاوَمَةِ . فاسمُ المكافأةِ مَقُولٌ عليه بهذه الجهة التي هي المصادَمَةُ في أمر ما يكون أحدُهُما كُفْءُ[113] الآخَرَ فيه وفي الوفاء به ، وقد يُظَنُّ بهذا النوعِ أنه ليس ينبغي أن يقاسِمَ المطابقةَ في جنس المنافري (فقط ، لكِنْ أَخْلَقُ به أن يكونَ في المنافري)[114] والملائمي معاً كقوله (40) :

إذَا أيقَظَتْكَ حروبُ العِدَا فنَبِّهْ لها عُمَراً ثُمَّ نَمْ

فإن عمرَ ليس يُوضَعُ هنا مُضَاداً للحروب وهما الجزآن المتركِّبُ منهما القولُ الدالُّ كلُّ واحدٍ منهما على معنىً هو عند الآخَرِ بحالٍ — كما قيل —

---

(115) — أ : تؤخذ

(111) — أ و ب : السفمونيا ، والتصحيح من (النجاة : 212) .

(112) — ب : مكافئا .

(113) — أ : كفول الآخر .

(114) — ما بين المعقوفين ساقط من أ .

---

(38) السقمونيا : نبات ملتف من جنس العليق . مادة طبية (الموسوعة العربية : 986) .

(39) البلغم : خلط من أخلاط الجسد ، وهو من الطبائع الأربعة (اللسان : بلغم) .

(40) بشار (ديوانه : 217) وورد البيت بروايات مختلفة ، أنظر (الأغاني : 266/19) و (طبقات الشعراء : 25) . وعمر هو : عمر بن العلاء القائد العباسي المشهور .

منافِريَّةٍ ، وليس ها هنا في جنس المنافري ، إذ كان ليس يوضَعُ عمرُ مضاداً للحروب ولا مقابلاً لها بوجهٍ من الوجوه -لاختلافِ مَقُولَتِها ، ولأنّ عُمَرَ في مَقُولةِ الجوهر ، وليس في مقولة الجوهر تضادٌ (41) فنقول : في حلِّ هذا الشَّكِّ وجهان : أحدُهما : أن ما وَضَعْناهُ مِنْ مقاسَمَةِ هذا النوعِ لنوع المطابقة في جنسِ المزايلة من جنسِ المنافري من الأمور ، هو كما وُضِعَ . والتشكيكاتُ (أ 136) الواردةُ على هذا الوضع هي مِثالاتٌ جزئيةٌ سوفسطائية[115] (42) استعمَلَ المشكِّكُ فيها من المَغْلَطاتِ أَخْذَ المقيَّدِ مطلَقاً . وذلك أن عُمَرَ والحروبَ لَم نأخذْهُما في هذا القول بإطلاقٍ بل إنما أخذناهما في تركيب القول منهما على جهة المنافِريَّة والمغالَبَةِ بالضِّدِّيَّةِ ووفاء أحدِهما بدفعِ الآخَرِ . والأمرُ إنما يُدفَعُ بضِدِّه لأنه حينًا يُدفَعُ به ليس إلا ضدُّه ، وأمَّا قبلَ التركيب الواقعِ في هذا النوع فليس نبالي كيف كان الأمرُ فيهما . والمثالُ في ذلك القولُ المتقدِّمُ نفسُهُ : فإن عمَرَ لم يوضَعْ في هذا الجزئي مقاوماً للحروب ومكافئاً لها إلا وهو مضادُّها ومكافئُها وقاهِرُها وغالِبُها ، إذ كان غلبةُ الضِّدِّ — كما قيل — بضِدِّهِ : فهو وإن لم يَكُن مضادَّها قبل التركيب ، فهو قد أُنزِلَ مضادَّها ، وقد أُنزِلَا معاً في الجنس المنافري من الأمور . وأُخِذَا بهذا النوع من الأخذِ وهو التقابُلُ والتضادُّ . والسببُ في ذلك أنَّ المُنْزَلَيْنِ في جنس المنافري بالتحقيق هما الضررُ المَخُوفُ والأمرُ المقاوِمُ له المغالِبُ : وعُمَرُ هنا موضوعٌ — وهو جزئي[116] — موضع كليةٍ وهو الأمرُ المغالِبُ المقاوِمُ للضرر المَخُوفِ ، لكن قُصِدَ هَا هُنَا قَصْدَ الجزئي لكون القاهِرِ والمقاوِمِ في هذا الجزئي على غاية الغرض المقصود ، فأُنزِلَ مقاوماً ومنافراً للضرر (ب 71) المَخُوفِ

---

[115] — أ و ب : سفسطانية .

[116] — ب : جزء .

(41 ، 42) أنظر ملحق المصطلحات .

والشرُّ المتوقَّع . فيكونُ قد ظهَرَ بالفحص عن هذا الكلي ، الذي أُبْدِلَ[117] جزئيُّهُ مكانَه ، التقييدُ الذي مهْمَا أهملْناه لَحِقَ الشَّكُّ السوفسطائي[118] الموهِمُ الإطلاقَ . والوجهُ الثاني أنَّ الجوهرَ لا يُضَادُّ الجوهَرَ ولا غيرَه لوجوب اتِّحادِ المَقُولَةِ في المتضادَّيْنِ (أ 137) ، غيرَ أنَّ المتضادَّ[119] في عُمَر كيفيةٌ من كيفياته وهو (صوابُ)[120] رأيِه ، فهو على حذفِ مضافٍ ، كأنه قال : « فأيقظْ لها (صوابَ)[121] رأيِ عُمَر » ، فهو المأخوذُ هنا مضاداً فكأَنَّ حاصلَه راجعٌ إلى تكافؤٍ لُزوميَ لأنَّ الرأيَ سببُ نجاحِ الحربِ والظفَرِ ، فيكون قد ظَهر أن هذا النوعَ المدعوَّ المكافأةَ والتكافؤَ هو قسيمُ النوعِ الآخَرِ المدعو المطابقةَ كما وضعناه نحن في هذا الموضع .

ومن صور هذا النوع قولُ المنصور : « لا تخرجُوا من عِزِّ الطاعة إلى ذُلِّ المعصية » (43) .

وقولُ الآخر (44) : « إنَّا لم نجدْ — إذ عصيتَ الله فينا — خيْراً من أن نُطِيعَه فيك » ، فإن هذه الأقاويلِ إن وُفِّيَ قولُ جوهرها بحسب صنعة البلاغة ، كان ما يُوَفَّى به أنها أقاويلُ مركبةٌ من جزئين كلٌّ جزء منهما يدلُّ على معنى هو عند الآخر بحال منافريَّةٍ ، وقد أُخذَا لَا من جهةِ وضعِها في جنس المنافري ، وحمْلِ أمر ما (آخر)[122] عليهما فقط ، لكن ومن جهةِ

---

[117] — أ : بدل .
[118] — أ و ب : السفسطاني .
[119] — ب : المضاد .
[120] — ساقطة من ب .
[121] — ساقطة من ب .
[122] — ساقطة من ب .

---

(43) (الصناعتين : 321) . و (إعجاز القرآن : 147) . والمنصور هو أحمد المنصور الخليفة العباسي .
(44) هو عمر بن ذر لعبد الله بن عياش المتوف (البيان والتبيين : 260/1) .

المقاوَمَةِ والمغالبةِ والمداناة[123] ، وذلك بيِّنٌ بنفسه ، وقولُ بشار :

إذَا أيقظَتْكَ حروبُ العدا[124] فنبِّهْ لها عُـمَـراً ثُمَّ نَمْ

(وفي الحماسة (45) :

فلوْ أنَّ حيّاً يَقبَلُ المالَ فِدْيَةً
لسُقْنَا لهمْ سَيْلاً من المال مَغْنَمَا
ولكنْ أبَى قومٌ أُصِيبَ أخُوهُمُ
رضا العارِ، واختاروا على اللبن الدما)[125]

وفي هذا النوع يدخُلُ المعنى الذي يقتضيه الباءُ المُسَمَّاةُ عند أربابِ المعاني (باءَ العِوَضِ)[126] كقوله تعالى : « الشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ » (46) . وقوله تعالى : « كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي ٱلْأَيَّامِ (أ 138) الخَالِيَةِ » (47) ، ومنه قولُ أبي العلاء :

غَذَاهُنَّ مُخَمَّرَ النَّجِيعِ قَوَارِحاً
بما كُنَّ يُغْذَيْنَ الضَّرِيبَ مِهَارَا(48)

وقد تُسمَّى هذه الباءُ أيضاً « بَاء المُجَازَاةِ »[127] .

النوع الثاني : المقايضَةُ : ولْنَقلْ في النوع الثاني من جنس المزايلة وهو

---

(123) — ب : والمداناة والمغالبة .
(124) — ب : السوى .
(125) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(126) — ب : عند أرباب المعاني بالعوض .
(127) — ب : أيضا بالمجازاة .

---

(45) (حماسة أبي تمام : 109/1) بدون نسبة وبرواية : من المال مفعما . والمال هنا : الابل . واللبن : كناية عن الابل تؤدى في الدية .
(46) البقرة : 194 .
(47) الحاقة : 24 .
(48) (سقط الزند : 640/2). والنجيع : الدم الطري . والضريب : اللبن المخلوط .

المدعوَّ المقايضة ، وعند قوم (العكس والتبديل) (49) . فأمَّا أنَّ لفظَ المقايضةِ في موضوعِ [128] اللغة هو رديفُ المعاوَضَةِ [129] والتبادُلِ فهو مما قدِ استَقرَّ الأمرُ عليه ، فلنقُلْ في الفاعل وهو : قولٌ مركب من جزئين كلُّ جزء منهما يدُلُّ على معنىً هو عند الآخر بحالٍ [130] منافريةٍ غيرِ محفوظِ الوضعِ متبدِّلِه . وهذا أيضاً واضحٌ مِن قِبَلِ ما وُضِعَ في هذا الجنس وهلُمَّ جرّاً إلى هذه الغاية . ونوعُ تركيبِ القولِ ها هنا مِن قِبل تبدُّلِ الوضعِ فيه أعني صَيْرورَةَ الموضوعِ محمولاً والمحمولِ موضوعاً [131] هو من قضِيَّتَيْنِ تَشترِكَانِ في الجزئين بكون موضوعِ [132] إحداهما (محمولَ الأُخرى ، ومحمولِ إحداهما) [133] موضوعَ الأُخرى . وأمَّا نوعُ تَركيبِ النوع الأوَّلِ أعني المباينَة ، فليس نبالي كيفَ كان الأمرُ فيه فإنه ليس يُلتَزَمُ فيه ما التُزِمَ في نوعِ المقايضةِ ، والشريطةُ في هذا النوع من البلاغة [134] والأسلوبِ من النظْمِ تَساوِي طَرَفَي القضيتين في انعكاس أحدِهما على الآخَرِ وصِحَّةِ قَبولِ كُلٍّ واحدٍ من الطرفين حالَ الآخر وموضعَه ، حتى إنه إن كان أحدُهما في الأولَى موضوعا وبالجملة مقدَّماً وصدْراً ، لم يَمتنِعْ أن يكون في الثانية محمولاً وبالجملة تالياً وعجزاً ، وإن كان في الأولى محمولاً وبالجملة تالياً وعجُزاً لم يَمتنِعْ (أ 139) أن يكونَ في الثانية موضوعاً وبالجملة (مقدَّماً وصدراً ، حتى يَصدُقَ حملُ كلٍّ واحدٍ منهما على الآخَرِ ، ووضْعُ كلٍّ واحِدٍ منهما لِلآخر ، وبالجملة) [135] وضعُ أحدِهما موضعَ الآخَرِ

---

(128) — أ : موضع .
(129) — ب : المواضعة .
(130) — أ : بخلاف .
(131) — ب : صيرورة المحمول موضوعا والموضوع محمولا هو ..
(132) ب : يكون موضع .
(133) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(134) — أ : المبالغة .
(135) ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(49) الباقلاني في (إعجاز القرآن : 148 ؛

بحسب غرضٍ غرضٍ (ب 72) في قولٍ قولٍ، وهو المدعو بدلالة السياقِ. فإنَّ بهذه الشريطة يُتَوَفَّرُ على هذا النوع صحَّةُ المعنى وسلامةُ النظْم وحسنُ البيان. وذلك بيِّنٌ من معقولِ اسمِ العكسِ والتبديلِ. وللإخلال بها خرَجَ قولُه (50):

تغيَّرَ وقتي بعدَكُمْ فكأنما صباحي مساءٌ والمساءُ صباحُ

إلى حدِّ المُسْتَوْخَمِ الغَثِّ، وحيِّزِ المستهْرَمِ[136] الرَّثِّ، وجانِبِ التَّعَمُّلِ لتنقيح المباني دونَ تصحيح المعاني، وكان من اختلاف المعنى وفسادِ النظْم بحيث لا يَخْفَى. وذلك لعدم تَساوي طرفَي القضيتين وهما المساءُ والصباحُ[137] في انعكاس أحدِهما على الآخَرِ. وفي حمْلِ أحدِهما على الآخَرِ أو وضعِه له بحسب السياق، وذلك هو قَبُولُه وصفَهُ وموضعَه. وذلك أنَّ دلالة السياق فيه هي الإخبارُ بشدة الحُزْن الموجبِ تَغَيُّرَ وقتِه. فصارَ الصباحُ مساءً أي أظلَمَ له الصُّبْحُ. فهذا صحيحٌ مناسِبٌ. فأما عكْسُ هذا وهو وضْعُ المساءِ للصباح وحملُ الصباح عليه وقبولُ كلٍّ واحدٍ منهما موضعَ صاحبه وهو أن المساءَ صباحٌ فبمعزلٍ عن الحزن مناقضٍ له، فقد قَصَرَ أحدَ الجزئَيْن بحسب دلالة السياق على[138] الآخَرِ في الحَمْلِ وَقَبُولِ وصفِه وموضِعِهِ لفساد المعنى. فلذلك ينبغي أن يُتَحَفَّظَ بهذه الشريطة وإلَّا غَلَطْنَا فأَدْخَلْنَا في هذا النوع ما ليس منه. وحاصِلُ هذا التركيبِ هو وضعٌ في القولِ، وقد قيل في الوضع للقول وحلٍّ شكوكِهِ في الجنس الخامس.

---

(136) ـــ ب: المستزهم.
(137) أ: الصباح والمساء.
(138) ـــ ب: عن.

---

(50) البيت لأبي عبد الله بن الخلي السبتي (النبوغ المغربي: 57/3).

ومن صور هذا النوع قوله عز وجل : « يُولِجُ ٱللَّيْلَ فِي (أ 140) النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي ٱللَّيْلِ » (51) . ويُؤْثَرُ عن[139] عن الحسن (52) (قوله)[140] : « إن مَن خوَّفك لتأمَنَ خيرٌ ممن[141] أمَّنكَ لتخافَ » (53) وقوله : « ٱللَّهُمَّ أغنني بالفقر ولا تُفقِرْني بالاستغناء عنك » (54) .
أبو الأسود (55) :

وما[142] كلُّ ذي لُبٍّ بمُؤْتيكَ[143] نُصْحَه
ولا[144] كلُّ مُؤْتٍ نُصحَه بلَبيبِ

عبدُ الله بن الزَّبير الأسدي :

رمَى الحدثـانِ نسوةَ آلِ زيـدٍ
بمقـدارٍ سَـمَـدْنَ لـه سُـمُـودَا
فـردَّ شـعورَهن السودَ بـيضـاً
وردَّ وجوهَهُن البيضَ سُودَا (56)

---

(139) — ب : على .
(140) — ساقطة من أ .
(141) — ب : من .
(142) — ب : لما .
(143) — أ : بموتك .
(144) — أ : وما .

---

(51) الحديد : 6 .
(52) هو : الحسن بن علي بن أبي طالب (أنظر المرجع اللاحق) .
(53) (الصناعتين : 318) . و (اعجاز القرآن : 148) .
(54) (اعجاز القرآن : 149) .
(55) أبو الأسود الدؤلي (ديوانه : 208) .
(56) (العمدة : 6/2) . و (البديع في نقد الشعر : 47) . و (حلية المحاضرة : ورقة 10) برواية : آل حرب . وآل عمرو . وينسب البيتان في (معجم الشعراء : 177) لفضالة بن شريك الأسدي وبهامش الصفحة ينسب أيضا له . ولابن الزبير . وللكميت .

وهذا النوعُ أقعَدُ بهذا البيت ، ولذلك كان وضعُه في الأول غَلَطاً .

أبو تمام :

بِـقَـاعِـيَّـةٍ تَـجْـرِي عـلـيـنـا كؤوسُـهـا
فتُبْدِي الذي نُخْفِي ، وَتُخْفِي الذِي نُبْدِي[145] (57)

أبو العلاء المعري :

ورائي أمَـــامٌ والأَمَـــامُ وراءٌ
إذَا أنـا لَـمْ تُكْبِرْنيَ الكُبَرَاءُ (58)

الآخرُ (59) :

وإذا الـــدُّرُّ زانَ حسنَ وجوهٍ
كـانَ لـلـدرِّ حسنُ وجهِكَ زَيْـنـاً

وقال آخرُ[146] في وصف حَبَبِ الكأس ونَوْرِ الشَّجَرِ (60) :

إنما الـعـيشُ مُـدَامٌ أحـمـرُ
قـامَ يَسْـقِـيـهِ غلامٌ أحـورْ
وعلى الأقـــداح والأدْوَاح مِنْ
حَـبَـبٍ ، تِـبْـرٌ ونورٌ جوهـرُ

(145) — أ و ب : أفعال البيت كلها بالتاء ، والتصحيح من الديوان .
(146) — ب : الآخر .

(57) (ديوانه : 63/2). وبقاعية : خمرة نسبة إلى بقاع دمشق .
(58) (سقط الزند : 392/1). تكبرني : تنزلني منزلتي .
(59) الحسين بن أحمد بن بطويه . أبو عبد الله (البيان والتبيين : 195/1) و (معجم الأدب 200/9) وانظر مزيدا لترجمته في (بغية الوعاة : 231) .
(60) ابن خفاجة (ديوانه : 135) مع تغيير بسيط .

فكأنَّ الدوحَ كأسٌ أُزْبِدَتْ
وكأنَّ الكأسَ دَوْحٌ مُزْهِرُ[147]

وقولُه (61) :

أخْبِنْ بدِجلةَ والدُّجَى مَتَصَوِّبُ
والبدرُ في أُفقِ السماء مغرِّبُ
فكأنها فيه بساطٌ أزْرَقٌ
وكأنه فيهَا طِرازٌ مُذْهَبُ (أ 141)

وصوَرُ هذا النوع أيضاً كثيرة .

النوع الثاني : المواطَأةُ : وَلنقُلِ الآن في النوع الثاني لجنس[148] المظاهرة وهو الذي منْ شأننا أن نُسَمِّيَه مواطأةً ، ومن البيِّنِ بنفسه أيضاً في الموطيء ما يُدَلُّ عليه باسم المواطأة من مرادَفَةِ المشاكلةِ والموافَقةِ . فأما الفاعلُ — وهو قولُ الجوهر الذي بحسب (ب 73) الاسم أعني المساويةَ دلالتُه دلالةَ الاسم — فإن المواطأةَ قولٌ مركب من جزئين متفقَي اللقَبِ والمثالِ الأوَّلِ ، كلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنى هو عند الآخَرِ بحال ملائمةٍ . وذلك ظاهرٌ من قولِ جوهرِ الجنس للنوع الأول ولهذا النوع ومِن قِبل جوهرِ النوع الأول ؛ فإنه إنْ كان الفصلُ في النوعِ الأول هو الحالُ المنافريةُ ؛ فالفصلُ ها هنا هو الحالُ الملائمية وإنما اشتُرِطَ في توفيةِ الفاعلِ أن يكونَا متفقَي اللقبِ والمِثالِ الأول ، وبالجملة المادَّةِ التي منها التصريفُ ، واللقبُ ، والمِثالُ (هو)[149] اللفظُ[150] الدالُّ على المعنى

---

(147) — أ : يزهر .
(148) — ب : لحسن .
(149) — ساقطة من ب .
(150) — ب : واللفظ .

---

(61) القاضي التنوخي (اليتيمة : 336/2) .

المجرَّدِ في الذِّهْنِ عن كلِّ ما شأنُه أن يَقتَرِنَ به . والتصريفُ هو التغيير اللاحقُ لهذا المثالِ الأولِ المدلولِ به على وجود هذا المعنى المدلولِ عليه بالمثال الأول في موضوع[151] ، مثالُ ذلك لفظُ البياض الذي يُدَلُّ به أولاً على المعنى مجرَّداً في الذهن ثم يُغيَّرُ إلى الأبيضِ[152] فيُدَلُّ به على وجود معني البياض في موضوع[153] . ومثالُه أيضاً لفظُ الضرْبِ الذي يُدَلُّ به أيضاً على المعنى مجرَّداً ثم يُغَيَّرُ إلى الضارب والمضروب ويَضرِبُ وَضَرَبَ ، فيُدَلُّ بذلك على تغييرٍ لحِقَ المعنَى الأولَ المدلولَ عليه بالمثال الأول ودلالةِ كلِّ واحد من هذه المصرَّفَةِ أسماؤُها[154] من المثال الأولِ على المثال (الأول)[155] بالسَّوَاءِ (أ 142) ، ولها كلُّها لقَبُ[156] معنَى المِثَالِ الأولِ بحسب دلالةِ اسمِه عليه . غيرَ أن هذه تُخَالفُ ذلك الاسمَ الواحدَ في التصريف وإنما هو كالمادة ، وتلك الأُخَرُ صُوَرٌ لاحقةٌ لها معتَقِبَةٌ عليها فإنما اشتُرِطَ ذلك لأنَّ قصْدَ المتكلمِ متداولِ الأمرِ في هذا النوع من القول ، هو تسويةُ أحدِ المعنيَيْنِ المدلولِ عليهما بالجزئين بالآخَرِ ، ومعادلتِه به ، وتنظيرِهِ (لَه)[157] ، وتمثيلِهِ لغرضٍ غرضٍ في واحدٍ واحدٍ من أنواع هذا الجنس ، فبالواجب ما كان موافقاً له في لقَب المثال الأولِ الذي هو مادةٌ لها معاً ، وهذا النوعِ هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : المحاذاةُ ، والثاني : المناظَرَةُ ، وذلك لأنه إما أن يكونَ الجزآن مع وضعِهما في الجنس الملائِمي من الأمور قد[158] قُصِدَ بهما المقاومةُ والمداناةُ في أمر

---

(151) ـــ أ : موضع .
(152) ـــ أ : ثم تغير إلى البياض .
(153) ـــ أ : موضع .
(154) ـــ أ : أسماؤها .
(155) ـــ ساقطة من أ .
(156) ـــ ب : لقبا .
(157) ـ ساقطة من أ .
(158) ـــ أ : فقد .

ما من الأمور ومنصبٍ ما من المَناصِبِ ، وهذا النوعَ هو المدعوّ المحاذاة .
وإما أن يكونَ الجزآن قد أُخذَا من جهةِ وضعِها في الجنس الملائمي فقط .
وهذا النوع (هو)[159] المدعو المناظرةَ. ولَمَّا كَان قصدُ المقاومةِ والمداناةِ ، ولا قصْدُ المقاومةِ والمداناةِ فصليْنِ قد قَوَّمَا نوعَي النوع الأول وهو المباينةُ من النوع الأول وهو المزايلةُ من جنس المظاهرة ، أعني المطابقةَ والمكافأةَ ، وكانَا أيضاً ها هنا كذلك ، أعني مقوِّمَيْنِ لنوعَي النوع الثاني المدعو المواطأة وهما : المحاذاةُ والمناظَرَةُ ، كانَا خليقاً أن يلحَقَ الشَّكُّ الواقعُ في وضع المكافأة نوعاً قسيما للمطابقة في جنس المباينة من جنس المزايلة من جنس المنافري من الأمور. وقد قلنا فيه في النوع الأولِ وخليقاً أيضاً (أ 143) أن يلحَقَ الشَّكُّ في أمرين : أحدهما : هل تقويمُ الفصليْن للأنواع التي في هذا الجنس الذي قد يحصُلُ[160] عليه الأمرُ ، أمرٌ ممكِنُ الوجودِ.
والثاني : أنه إن كان قصدُ المقاومة والمداناةِ فصلاً يُقَوِّمُ نوعَي المكافأةِ والمحاذاةِ في جنسيْها فلِمَ لَمْ يُوضَعْ هذا المعنى العامُّ جنساً ينفصِلُ إمَّا بقصْدِ المقاومة والمداناة (ب 74) بين المنافريين ، وإما بقصْدِ المقاومةِ والمداناةِ بين الملائميين فيكونُ نوعُ المكافأة قسيمَ نَوْعِ المحاذاة والقولِ ؟ أَمَّا في الشَّكِّ الأول فإنَّ نوعي المكافأة والمطابقة هما نوعان قسِيمَانِ في جنس المزايلة ، ونوعَي المحاذاة والمناظرة هما أيضا نوعان قسيمَان في جنس المواطأة ، والمزايلةُ والمواطأةُ فهما جنسان قَسِيمَانِ في جنس المظاهرة وهو الجنسُ العالي . وإذ ذاك كذلك فنوعَا جنسٍ جنسٍ من المزايلة والمواطأة بقياس نوعَي أحدِ الجنسيْن إلى (نوعَي الجنْس)[161] الآخَرِ هي غير قسيمة ، وترتقي بأسرها إلى نوعٍ واحدٍ يَعمُّهُا ، والأجناسُ المتوسطةُ والأنواعُ الأخيرة

---

[159] — ساقطة من ب .
[160] — أ : قد تحصل .
[161] — ساقطة من ب .

غيرُ القسيمة المرتقية إلى جنسٍ واحدٍ عالٍ فإن اشتراكَها[١٦٢] في الفصول المقسِّمَةِ والمُقَوِّمَةِ مُمْكِنٌ بما يُوجِبُه ظاهرُ قَوْلِ أرسطوطاليس في صدر كتابه (62) ، وهو الذي كان يراه الأسكندرُ (63) ؛ وذلك ظاهرٌ من الاستقراء[١٦٣] (64) في الجزئيات، مثالُ[١٦٤] ذلك : الحيوانُ والنباتُ ؛ فإن الحيوانَ منه ما هو مائي ومنه ما ليس بمائي . وكذلك النباتُ ينقسم أيضاً بهذين الفصلين ، (والحيوانُ أيضاً منه ما له بُزُورٌ ومنه ما ليس له بُزورٌ ، وكذلك النباتُ ينقسِمُ أيضاً بهذيْن الفصلين)[١٦٥] . والفصلُ المُقسِّمُ فهو (أ 144) أيضاً مقوِّمٌ . فلذلك ما هو بيِّنٌ أن هذه إن كانتْ فصُولاً مقسِّمَةً في واحِدٍ واحدٍ من هذيْن الجنسين إنها أيضاً مُقوِّمَةً لأنواعها ، وأنواعُها هي متوسِّطاتٌ تحت. أجناسٍ غيرِ قسِيمَةٍ ترتقي إلى جنسٍ واحدٍ عالٍ وقد اشترَكَتْ في الفصول . وقومٌ من المشَّائِينَ[١٦٦] (65) يُنكِرُونَ ما رآه[١٦٧] الأسكندر من ذلك وينسُبونَه إلى مخالفة أرسطوطاليس إذ كانوا يرون (أن)[١٦٨] أرسطوطاليس (ليس)[١٦٩] يَرَى

---

(١٦٢) ــ ب : اشتراكها .
(١٦٣) ــ ب : الاستيفاء .
(١٦٤) ــ ب : ومثال .
(١٦٥) ــ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(١٦٦) ــ ب : المشايين .
(١٦٧) ــ ب : يراه .
(١٦٨) ساقطة من أ .
(١٦٩) ــ ساقطة من ب .

---

(62) (المنطق/المقولات : 3/1) .
(63) الافروديسي هو صاحب التآليف والرسائل العديدة . عاش بعد الأسكندر المقدوني ولحق الفيلسوف جالينوس (الفهرست : 367) .
(64) أنظر ملحق المصطلحات .
(65) جماعة من فلاسفة اليونان يذهبون مذهب أرسطو المشائي الأول الذي كان يعلم تلاميذه ماشيا .

فيها هذا الرأيَ ؛ وقد كان الأسكندرُ ناقَضَهُمْ بمقالةٍ هي معروفةٌ له (66) ، وأرسطوطاليس نفسُه فحَصَ عنه في كتاب طوبيقي[١٧٥] على سبيل الجدل فأثبتَه بقياس وأبطلَهُ بقياس . وهؤلاء يرَوْنَ أنَّ الأجناسَ المختلفة التي ليس بعضُها مرتَّباً تحت بعضٍ كيفما كانت ، فإن تلك التي يقال إنها[١٧١] فصولٌ قاسِمَةٌ لها أوْ مقوِّمَةٌ[١٧٢] ، مختلفةٌ ؛ ولا يمكن أن تَشتَرِكَ في شيء منها أصْلاً ؛ وإن كثيراً من تلك التي يقال فيها قاسمةٌ أو مقوِّمَةٌ للأجناس غيرِ القَسِيمَةِ المرتقِيَةِ إلى جنسٍ واحدٍ عالٍ ليست هي فصولاً بل أخْلَقُ بها أن تكون إما أعراضاً وإما فصولاً غيرَ ذاتيةٍ تَتَقَوَّمُ بها جواهرُ تلك الأشياء التي بها وجودُها بالفعل ، وهذا هو الذي يَتَحَصَّلُ عليه الأمرُ في الرأي[١٧٣] المعتَقَبِ[١٧٤] . ويصحِّحُ أبو نصر أنه الحقُّ . ونحن كيفما كان الأمرُ فليس بضارٍّ لنا في الغَرَضِ الذي نَؤُمُّه في هذه الصناعة ؛ ولْنُنَزِّلْ أنها فصولٌ ذاتيةٌ (أو ليست فصولاً ذاتيةً)[١٧٥] . فإن مادة القولِ الذي نَرُومُ توفيةَ هذه الصناعة به ليس يَحتمِلُ الاستقصاء ، لكن تكونُ هذه على ما هي عليه تَتَقَوَّمُ بها جواهرُ تلك الأنواعِ التي في جنسٍ جنسٍ من المزايلة (أ 145) والمواطأة المرتقيةِ إلى جنسٍ واحدٍ عالٍ . فإنْ كانت فصولاً غيرَ ذاتيةٍ فإن مادة القول الذي نَرُومُ توفيةَ هذه الصناعةِ به ونَؤُمُّ الوفاء بها بانتحائِه ليس تَحتَمِلُ الاستقصاء كما قيل أوّلاً على ما عليه كثيرٌ من العلوم[١٧٦] والصناعاتِ غيرِها وهي الصنائعُ التي يَعسُرُ انتزاعُها من الموادِّ وتجريدُها من[١٧٧] عَوَارِضِها . وقد قال الحكيم : « إنَّ الكلامَ إنما ينبغي

---

(١٧٠) — ب : طرفيق .
(١٧١) — أ : لها .
(١٧٢) — ب : ومقومة .
(١٧٣) — أ : الأمر .
(١٧٤) — ب : المعقب .
(١٧٥) — ساقطة من ب .
(١٧٦) — ب : الأمور .
(١٧٧) — أ : عن .

---

(66) لم أقف عليها فيما نشره د . بدوي من رسائله . وأكد لي د : سيزكين عدم وصولها إلينا .

(أن يُطلبَ)[178] بحسب مادتِهِ » (67) . وأما في الشكِّ الثاني فإنه ليس يَبعُدُ أن يكونَ الشيءُ في جنسين وفي (ب 75) مَقُولَتَيْن ، لكنَّ ذلك من جهتَيْنِ لا من جهةٍ واحدةٍ فإنه المستحيلُ . وإحدَى الجهتين فهي ضرورة بالذات والأخرى بالعَرَضِ . ويُشْبِه أن يكون ما وضعناه نحن أحرى أن يكون أقربَ إلى الذات ، فهذا ما نراه في حلِّ هذه الشكوك . ولنرجعْ إلى ما كنا قطعْنا عنه[179] القولَ بسببها ، وقَصدناه منذُ أولِ الأمر من سياق[180] هذا النوع الثاني المدعوِّ المواطأةَ . وظاهرٌ مما قد قِيلَ ووضعناه أولاً أن هذا النوعَ هو جنس متوسط تحته نوعان : الأول : المُحَاذَاةُ ، الثاني : المناظَرَةُ . فلْنضعِ القولَ فيهما من هذا الموطنِ (إن شاء الله تعالى)[181] :

النوعِ الأول : المحاذاة : وقومٌ يُسَمُّونَه المُجَانَسَةَ والتَّجَانُسَ (68) . (والمحاذاة)[182] عند الجمهور مفاعَلَةٌ مثالٌ أولٌ لقولهم : « حَاذَاهُ يُحَاذِيهِ » من قولهم : « حذَوْتَ له نعلا : قطعتَها على مثالٍ » ، مَنْقُولٌ إلى هذا النوع من علم البيان للشَّبَه الموجودِ بين المعنى المنقولِ عنه الاسمُ وهو الجمهوري ، والمعنى المنقولِ إليه الاسْمُ وهو الصناعي ، وذلك أنَّ في كل واحدٍ واحدٍ منهما تسويةَ أمر (أ 146) ما بأمر ، ووضعَ أمر ما على مثالِ الآخَرِ . وذلك من النظر في الموطِّئْ كافٍ . فأمَّا الفاعلُ فهو : قولٌ مركب من جزئيْنِ متفقَيْ لقَبِ المثالِ الأولِ كلُّ جزءٍ منهما يدُلُّ على معنىً هو عند الآخر بحال ملائمةٍ ، وقد أُخذَا من جهتَيْ وضعِها في الجنس الملائمي من

---

(178) ــ ساقطة من ب .
(179) ــ ب : عليه .
(180) ــ أ : سياقة .
(181) ــ ساقطة من أ .
(182) ــ ساقطة من أ .

---

(67) لم أقف على هذا القول فيما تتبعته من كتب أرسطو. وقد يكون من كلام بعض شراحه .
(68) (اعجاز القرآن : 126). و (نقد الشعر : 186). و (العمدة : 321/1).

الأمور ، وقصْدِ المعادلة والمَداناةِ في أمر ما من الأمورِ ، والمقاومةِ في منصبٍ (ما)[183] من المَنَاصِبِ . وقال قومٌ : « المجانسةُ هي بيانٌ بأنْواع الكلام الذي يَجْمَعُه أصلٌ واحدٌ في « اللغة » . وهذا النوع (هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : المُزَاوَجَةُ ، والثاني : المُنَاسَبَةُ ، وذلك لأنه إما أنْ يكون المعنى الثاني المدلولُ عليه بالجزء)[184] الثاني من القول المعادَلِ به المعنى الأولَ المدلولَ عليه بالجزء الأول منه مُسْتعاراً من المعنى الأولِ المدلولِ عليه بالجزء الأول ومشبَّهاً به ومحمولاً عليه ومساوىً به لغرضٍ تحقيقِ المعادلةِ ، وتأكيدِ الدلالةِ على المساواةِ في صورةٍ صورةٍ من الصور الجزئية ، ومادة مادةٍ من الموادِّ الخاصَّةِ وهو ، بالجملة ، المقابلةُ باللائق والجَزَاءُ به ، فيكونُ داخلاً في جنس الإستعارة والتشبيهِ . وحاصلُ الجزئين المركَّبُ منهما القولُ في هذا النوع كونُهما في الاسم المشترَكِ المحضِ الاشتراكِ ، إذ كان المعنى الثاني المدلولُ عليه بالجزء الثاني ليس يلاقي المعنى (الأولَ)[185] المدلولَ عليه بالجزء الأول إلاَّ في استعارة الأولِ (له)[186] فقط من حيثُ قصدُ المعادَلة ، وأما أن يرتقيا معاً إلى (معنى)[187] (كليٍّ)[188] واحدٍ ، وطبيعةٍ ساريةٍ فيهما واحدةٍ ، فلا . وهذا النوع[189] هو المدعو : المزاوجةَ . وإما أن يكون المعنَى الثاني المدلولُ عليه (147أ) بالجزء الثاني من القول المعادَلِ به المعنى الأوَّلَ المدلولَ عليه بالجزء الأول منه لا مستعاراً ولا مشبَّهاً (به)[190] على ذلك التنزيلِ في

---

(183) — ساقطة من ب .
(184) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(185) — ساقطة من ب .
(186) — ساقطة من أ .
(187) — ساقطة من أ .
(188) — ساقطة من ب .
(189) — ب : المعنَى .
(190) — ساقطة من ب .

النوع الأول من جهةٍ نسبةٍ أُخرى وهي الاتفاق في التصريف من المثال الأول المتنزِّلِ لها منزلةَ المادَّة على طريق المتواطِئةِ أسماؤُها ، أعني أنَّ الجزئين المدلولَ (ب 76) عليهما بالجزئين من القول(١٩١) يرتقيان معاً إلى معنىً واحدٍ يُحمَلُ عليهما معاً ثم يختلفانِ بالجهات كما سيأتي بيانُ ذلك بآخرِهِ ؛ فيكون هذا النوعُ داخلاً في المتواطئةِ أسماؤُها(١٩٢) مِن قِبل أنَّ المعنَيَيْن المدلولَ عليهما بجزئَيْه يرتقيان معاً إلى معنىً واحدٍ كليٍّ يُحمَلُ عليهما ؛ وطبيعةٍ واحدةٍ ساريةٍ فيهما ، وذلك أنه إنما يوَفِّي قولُ جوهر التواطُؤِ في النظريات بهذا المعنى من هذا اللفظ الواحدِ الدَّالِّ على أشياءَ كثيرةٍ من أول ما وُضِعَ ، ويَدُلُّ على معنىً (واحدٍ)(١٩٣) يعمُّها وهي الطبيعةُ الساريةُ في الكثرة . وهذا النوع هو المدعوُّ المناسبةَ . فمِن هذه الجهة فلْيَكنْ أحدُ الفصلين لهذيْن النوعين ، وهي وضْعُ المعنى الأوَّلِ ؛ وهي المزاوَجَةُ في جنس اللفظ المشتَرك ، إذ كان — كما قيل — مستعاراً واللفظُ المستعارُ هو اللفظ)(١٩٤) الموضوعُ من أول ما وُضع لمعنىً ، ثم يلقبُ في حينٍ آخرَ معنىً ما آخرَ لمواصلته(١٩٥) للأول ومناسبتِه إياه بجهةٍ من جهات الشَّبَهِ ، فليس له من ذاته ولا بوجه — لولا الاستعارةُ — التَّسمِّي(١٩٦) بذلك الاسمِ لأن موضوعَ اللفظِ ليس له لكنَّه منْ أولِ ما وُضِعَ لمعنىً آخرَ ليس يلاقي الآخرَ المستعارَ له إلا في غرضٍ بعيدٍ . وَوَضْعُ النوعِ الثاني المدعوِّ المناسبةَ في جنس اللفظ المتواطيء . (وقد تقدم الآن ما يوفي به قول جوهر اللفظ المتواطيء)(١٩٧) من كونه دالا على معان كثيرة ، ويدُلُّ (أ 148)

---

(١٩١) — ب : من القولين .
(١٩٢) — أ : أسماؤها .
(١٩٣) — ساقطة من أ .
(١٩٤) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(١٩٥) — ب : من مواصلته .
(١٩٦) — أ : المسمى .
(١٩٧) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

معَ ذلك على الطبيعة الكلية السارية فيها . فالجزءُ الثاني الدالُّ على المعنى الثاني هو — وإن لم يَتَرَكَّبْ في القول من الجزء الأول الدالِّ على المعنى الأول — موضوعٌ له اللفظُ الدالُّ عليه وضعاً أولياً[198] ، أعني أنَّ اللفظَ (منْ)[199] أوّلِ ما وُضعَ هو موضوعٌ للأول والثاني في حينٍ واحدٍ لتَرَقِّيهما معاً إلى طبيعة واحدةٍ كليةٍ ساريةٍ في الكثرة ، ونسبتِهما إليها معاً بجهة واحدةٍ ، فيكون قد ظهَرَ أنَّ الفرقَ والفصلَ ها هنا والمقسَّمَ هو كونُ النوعِ الأولِ غيرَ موضوعٍ فيه اللفظُ لجزئَيْه معاً في وقتٍ واحدٍ وضعاً أوّلياً للتبايُن لا بالغرضِ البعيد ، وكونُ النوع الثاني موضوعاً فيه اللفظُ للجزئَيْن[200] معاً وضعاً أوليا وفي[201] وقت واحد لارتقائهما معاً بالذات (إلى)[202] كلي[203] واحدٍ يعمهما (جميعاً)[204] بالذات لا بالعَرَضِ البعيد ، وذلك هو بعينه الفرقُ بين الاسمِ المنقولِ والاسمِ الأوّلي ، إذْ كانَ الاسمُ المستعارُ داخلاً أيضاً (بجهة ما)[205] في جنس المنقولِ . والاسمُ المنقولُ فإنَّ توفيةَ قولِ جوهره من[206] مشهور النظريات . والشريطةُ[207] في هذا[208] النوع من علم البيان ، وهذا الفنُّ من البلاغة ، والأسلوبِ من النظْم التي بها قِوامُ الأمر فيه ومَلاكُه ، هي حملُ المعنى الثاني المدلولِ عليه بالجزء الثاني من القول على المعنى الأول المدلولِ عليه بالجزء الأولِ من القول أيضاً في جهتَيْ تسويةِ معناهما ، وتشبيهِ لفظِها في المثالِ لها والمادةِ (ذلك)[209] لأن قصْدَ المتكلِّم : أَمَّا النوعُ الأولُ — وهو المزاوَجَةُ —

---

(198) — أ : كليا .

(199) — ساقطة من أ .

(200) — ب : بجزئين .

(201) — أ : في وقت .

(202) — ساقطة من أ .

(203) — ب : معنى .

(204) — ساقطة من أ .

(205) — ساقطة من ب .

(206) — ب : ومن .

(207) — ب : وشريطة .

(208) — ب : وهو .

(209) — ساقطة من أ .

فاستعارةُ المعنى الأول المدلولِ عليه (بالجزء الأول من القول للمعنى (ب 77) الثاني المدلولِ عليه بالجزء)[210] الثاني منه ، وتشبيهُه ، وتسويتُه ، ومعادلتُه به ، وذلك لأن الذي (أ 149) من شأننا الدلالةُ عليه منذُ أولِ الأمرِ وعلى القصْدِ الأول ، ومن شأنه أن يوضَعَ مدلُولاً عليه بالجزء الثاني من القول ، قد أُبْدِلَ منه معنىً مستعارٌ من القولِ الأولِ المدلولِ عليه بالجزء الأولِ (من القول)[211] ، فلذلك أُعْطِيَ (من)[212] لفظ الأولِ نفسِه وبعينه لغرضِ تحقيقِ المعادلةِ وتأكيدِ الدلالةِ على المساواة (في)[213] صورةٍ صورةٍ من الصورِ الجزئية ، ومادةٍ مادةٍ من الموادِّ الخاصّةِ ، وهو بالجملة والجنسِ المقابلةُ باللائق والجزاءُ به ، فالمعنى الأولُ المدلولُ عليه بالجزء الأول من القول هو مستعارٌ للمعنى الثاني الذي من شأنه الدلالةُ عليه منذ أول الأمر بالجزء الثاني من القول والمقابلةِ به . والمعنى الثاني المدلولُ عليه بالجزء الثاني من القول هو مستعارٌ من المعنى الأول المدلولِ عليه بالجزء الأول للمعنى الذي من شأنه المقابلةُ به . وأما في النوع الثاني المدعوِّ المناسبةَ فمناسبةُ ما باللائق وجزاءٌ وكفايةٌ[214] في صورةٍ صورةٍ من الصور الجزئية ، ومادةٍ مادةٍ من المواد الخاصة أيضاً . وذلك[215] أيضاً لتأكيد الدلالةِ على المساواة والمعادلةِ[216] على طريق الاستعارة[217] .

---

(210) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ . وعبارتها : عليه بالمعنى الثاني منه وتشبيهه ...
(211) — ساقطة من أ .
(212) — ساقطة من ب .
(213) — ساقطة من أ .
(214) — ب : وكفاء به .
(215) — ب : فذلك .
(216) — ب : والمقابلة .
(217) — أ : المد .

ولكن بإرْقَاءِ المعنيّيْنِ معاً إلى معنيً واحدٍ (يعمهما)[218] ، وطبيعةٍ كليةٍ ساريةٍ فيهما معاً ، كما قد قيلَ أولاً ، ثم يختلفان بالنِّسَبِ والأنحاء ، فقد صارُ الأولُ إذاً ، كما (قد)[219] قيل ، بمنزلة الأصلِ ، والثاني بمنزلةِ الفرعِ الذي يُحتَذَى به على الأصل ، فلذلك كان خليقاً أن يُستعارَ للثاني دونَ الأول في النوعِ الأول ، ويُحْذَى الثاني على الأول ويُحمَلُ عليه (ويساوَى)[220] ويُشَبَّهُ (به)[221] في المادة التي منها التصريفُ في النوعين كِلَيْهما ، فإن بهذه الشريطة يُتَوَفَّرُ على هذا النوعِ (أ 150) من البلاغة ، وهذا الفنُّ من البديع ، حُسْنُ البيان وشرفُ النظْمِ ، وجزالةُ المباني ، ذلك لمحاكاة الألفاظ للمعاني ، وانتظامِ الألفاظِ بحسب انتظامِ المعاني ، وشدةِ (شَبَهِ)[222] أحوالِ الألفاظ بأحوال المعاني ومساوقتِها لها ، وللإخلال بهذه الشريطة نَقَصَتْ مرتبةُ قولِ أبي تمام :

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلَامِ فانني
صَبٌّ قدِ استعْذَبْتُ ماءَ بُكَائِي (69)

عن قولـه :

لَقَتْلٌ بحدِّ السيفِ أهونُ موقعاً
على النفس من قتلٍ بحدِّ فِرَاقِ

مِنْ قِبل أنَّ أبا تمام استعارَ للأول ، وحَمَلَه على المعادلة والمساواةِ بالثاني مِن قِبَلِ أنه لمَّا قدَّرَ في آخر البيت « ماءَ بكائي »، قال في أولِ

---

(218) — ساقطة من أ و ب ، وهي في ب : يعمها ، والسياق يقتضي التثنية .
(219) — ساقطة من أ .
(220) — ساقطة من أ .
(221) ساقطة من ب .
(222) — ساقطة من ب .

---

(69) (ديوانه : 22/1).

قوله[223] : « لا تسقني ماء الملام » وذلك قلبُ ما تُوجبه الحِكمةُ في الدلالة . وتقتضِيهِ طبيعةُ الأمر الموجودِ . والآخَرُ وفَّر[224] على قوله الشريطةَ الواجبةَ في الحكمة في الدلالة وطريقِ العبارةِ . والمنتصرُ له مثلُ أبي بكر الصولي (70) بمعزلٍ عن الشُّهور بهذا الأمر وهذا النظَرِ . وإذ قد تقرر ذلك فلْنضع القولَ في النوعيْن المشتملِ عليهما هذا النوعُ الوسيطُ . إذ كان قد تقرر أنه جنسٌ متوسط تحته نوعان : الأول : المُزَاوَجَةَ . الثاني : المُنَاسَبَةُ :

النوع الأول : المزاوجة : ومن البيِّن بنفسه في النظرِ الموطيء مدلولُ لفظِها ، ويؤْثِرُ بعضُ (ب 78) أهلِ علم البيان : أنَّ العرب تقول : « مُزَاوَجَةُ الكلام » . فأمَّا الفاعل فإنَّ المزاوجة على ما مضَى عليه الأمرُ من إعطاء توفيةِ الفاعل في هذا الجنس . وما قد تقرر بالفحص من الفصول (أ 151) في جنسِ المحاذاة لنوعَيْه : المزاوجة والمناسبة ، فهو : قول مركب من جزئين متفقَي المادة والمثالِ ، كلٌّ جزء منهما يدُل على معنى هو عند الآخَر بحال ملائِمِيَّةٍ . وقد أخذَا من جهتَي[225] وضعِها في الجنس الملائمي ، وقصْدِ المقاومةِ في أمر ما من الأمور ، والمداناةِ والمعادلةِ في منصب ما من المناصب على طريقة استعارةِ المعنى الأولِ المدلولِ عليه بالجزء الأول من القولِ للمعنى الثاني المدلولِ عليه بالجزء الثاني منه . ومن صور هذا النوع قولُه عز وجل : « فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا

---

(223) ــ ب : في قوله .
(224) ــ ب : فر .
(225) ــ أ : جهة .

---

(70) أبو بكر الصولي هو : محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس ، كاتب وأديب من أبناء ملوك جرجان . ومن دعاة أبي العباس . توفي سنة 335 هـ (معجم الأدباء : 109/19) وانظر رأي الصولي هنا في (أخبار أبي تمام : 33) .

عَلَيْهِ» (71) فإنّ[226] مُوَفِّيًا إن وَفَّى قولَ جوهر هذا القول كان ما يُوَفِّيهِ هو[227] القولُ الأولُ وذلك على طريق الاستعارةِ لغَرَض تحقيق المقابَلَةِ وتأكيدِ المساواةِ في المعادلة في المقدار ؛ وبيانُ ذلك أن تأويلَ هذا القولِ : « فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » فجازُوهُ بما يستحِقُّ على طريق العدْلِ ؛ فاستُعِيرَ للثاني لفظُ الاعتداء لغرضِ تأكيدِ المساواة في المعادلة والجزاء . وتحقيقِ المقابلة باللائق والكِفايةِ[228] به ؛ ولولا ذلك لم يكنْ لهذا المعنى وهو « جازُوه بما يستحق » أنْ يُسمَّى اعتداءً لا على طريق الاستعارة ؛ كما قد قيل في استعارة المعنى الأول المدلولِ عليه بالجزء (الأولِ من القول للمعنى الثاني المدلولِ عليه)[229] بالجزء الثاني (منه)[230] . لِلغَرَض في ذلك ؛ فجاء على مُزَاوَجَةِ الكلام لحُسْنِ البيان ؛ ولتشبيهِ أحوالِ الألفاظ بأحوالِ المعاني كما سلَفَ . ومن هذا النوعِ أيضاً قولُه : « مُسْتَهْزِئُونَ . اللَّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ » (72) . « وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ » (73) . ومنه : « إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » (74) . عمْرو بنُ كلثوم : (أ 152) :

ألاَ لاَ يجهلَنْ أحدٌ علينا
فنجهَلَ فوق جهلِ الجاهِلِينَا (75)

---

(226) ـ أ : فانّ .
(227) ـ أ : هذا .
(228) ـ ب : والكفاء به .
(229) ـ ساقطة من ب .
(230) ـ ساقطة من أ .

---

(71) البقرة : 194 .
(72) البقرة : 14 ـ 15 .
(73) آل عمران : 54 .
(74) النساء : 142 .
(75) من معلقته . أنظر (شرح المعلقات العشر : 122) .

النوع الثاني : **المناسبةُ** : والفاعلُ في المناسبة هو : قولٌ مركَّبٌ من جزئين متفقَي المادة والمثال . كلٌّ جزء[231] منهما يدُلُّ على معنىً هو عند الآخر بحالٍ ملائِمِيَّةٍ ، وقد أخذَا من جهتي وضعِها في الجنس الملائمي من الأمور ، وقصْدِ المعادلةِ والمداناةِ في منصبٍ ما من المناصب لا على جهةِ الاستعارة ، لكن لنسبةٍ أخرى وهي[232] ارتقاؤُهُما معاً إلى جنسٍ واحدٍ يعُمُّهُما ، والتقاؤهما فيه على السواء . ومِنْ صور هذا النوع قولُه عز وجل[233] : « ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ » (76) ، فإن مُوَفِّيًا إنْ وَفَّى أيضاً قولَ جوهرِ هذا القولِ كان ما يُوَفِّيه هو[234] القولُ الأولُ أيضاً ، فإنَّ هذا قولٌ نُوسِبَ فيه الانصرافُ الأولُ بالثاني لا على طريقِ الاستعارةِ كما في الأول ، لكن لارتقائهما معاً إلى معنىً كليٍّ يعمُّهما جميعاً وهو الانصرافُ بالجنس والجملة ، ثم انفصَلَ بالجهات . أمَّا هُمْ فانصرَفوا عن الذِّكْرِ ، وأما قلوبُهم فصُرِفَتْ عن الخير ، والمادةُ لهما وهي الانصرافُ والمثالُ واحدٌ ، وقد اتَّفقَا فيه بالوضع (الأول)[235] أعني أنَّ المعنى الثاني له بذاته التسمِّي بهذا الاسمِ وإنْ لم تكن ثَمَّ معادَلةٌ ولا مساواةُ الثاني بالأول لأنَّ الاسمَ له (هو)[236] ، كما قد قِيل ، بالوضع الأول . ومن هذا النوعِ قولُه جلَّ ثناؤُه : « يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَارُ » (77) فإنَّ هذا أيضاً قولٌ نُوسِبَ فيه بالقلوب للتقلُّبِ[237] . والمادة

---

(231) ـ أ : كل واحد .
(232) ـ أ : وهو .
(233) ـ ب : قوله تعالى .
(234) ـ أ : ما يوافيه هنا .
(235) ـ ساقطة من أ .
(236) ـ ساقطة من ب .
(237) ـ أ : التقلب .

---

(76) التوبة : 127
(77) النور : 38 .

والمِثَالُ واحدٌ . والجنسُ المدلولُ عليه بالمثالِ . وهو التقلبُ . واحدٌ والجهاتُ مختلفة . فالقلوبِ ــ كما قد قيل ــ تتقلبُ (أ 153) بالخواطر (ب 79) . والأبصارُ تتقلَّبُ في المناظر . ومنهُ : « يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَا وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَاتِ » (78) .

النوع الثاني : المُنَاظَرَةُ : وإذْ قد تَخَلَّصَ ما قصدْنَاه في هذا النوع الأول المدعوِّ المحاذاةَ من النوع الثاني من القسمة الأولى وهو (النوع الأول)[238] المدعوُّ[239] المواطأةَ من جنسِ المظاهرةِ ، فلْنَقُلْ في قَسِيمِهِ وهوِ المدعوُّ المناظرةَ . والمناظرةُ (هي تركيبُ القولِ)[240] من قولٍ[241] مركَّبٍ من جزئَيْن كلُّ واحدٍ[242] منهما موافقٌ للآخَرِ في المادَّةِ والمثالِ . وكلُّ جزء منهما يَدُلُّ على معنىً هو عند الآخَرِ بحال ملائِمِيَّةٍ ، وقد أُخِذَا من جهتَي وضعِهِمَا في الجنسِ الملائمي من الأمورِ وتعليقِ أمرٍ ما آخَرَ ومحمولاتٍ أُخَرَ عليهما من جهة أخرى . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : التَّصْدِيرُ ، والثاني : التَّرْدِيدُ . وذلك لأنه إما أن يكون آخرُ الجزئَيْن المأخوذَيْن في هذا القول مقصوراً على خاتمة القولِ وعَجُزِهِ ونهايتِهِ فقط . وهذا النوعُ[243] هو المدعوُّ التصديرَ . وإمَّا أن يكونَ الآخَرُ مقصوراً على تضاعيفِ القولِ وأثنائِه أعني أنَّ جُزْئَيْه يحُلَّانِ من القول تضاعيفَه وخلالَه دون نهايتِه وخاتمتِه . وهذا النوعُ (هو)[244] المدعوُّ الترديدَ . وأمَّا الجزءُ الأولُ في النوعين كِلَيْهِما فليس نبالي أين وُضِعَ ، فمِنْ

---

(238) ــ ساقطة من أ .
(239) ــ عبارة أ : وهو المدعو الأول المواطأة ....
(240) ــ ساقطة من ب .
(241) ــ أ : وقول مركب .
(242) ــ ب : كل جزء .
(243) ــ أ : القول .
(244) ــ ساقطة من ب .

---

(78) البقرة : 276

هذه الجهة فليكنْ أخذُ الفصول لهذَيْنِ النوعينِ مِن قِبَلِ أنَّ التَرديدَ يَقَعُ في أضعاف القول . والتصديرَ مخصوصٌ بالأعْجاز دون التضاعيف . فإنْ كان ما تقرر في هذه الصناعة من أخذِ الفصول من هذه الجهة امراً كافياً . فقد وفَّينا[245] قولَ الجوهر لها (أ 154) على التّمام لاستيفائه من ذلك ما يستحقُّه في الجنس والفصل . وإن لم يكن كافياً فقد استوفَيْنا للجنس طبيعتَه وجوهريتَه على التحقيق . ويبقَى بعدُ النظرُ في الفصول فقط . فيُستأنَفُ الفحصُ[246] عنها من ذي قبل . لكن إن كانتِ الفصولُ في المعاني ذواتِ الأقاويلِ بما[247] هي ذواتِ أقاويلٍ في[248] الأقاويل . تكونُ بحسَبِ ترتيبِ أجزائها واختلافِ أوضاعها منها وتبايُنِ أشكالها . كما يُتَبَيَّنُ ذلك بالاستقراء في الجزئيات . ومثالُ ذلك كثيرٌ من الأقاويل التي في موضوعِ صناعةِ العربية . وتُحْصَى بها أجزاءُ صناعةِ العربية . وهذِهِ فليس يعسُرُ إدراكُها باستقراء تلك الصناعة لبيانها . وها هنا في صناعة المنطق في القياس منها ومنه في الجُمَلي . فإنه قد وضُحَ ومضى الأمرُ هنالك على التحقيقِ أن الأشكالَ الثلاثةَ التي إليها ينقسم القياسُ الجملي . إنما فصولُها باختلاف الحدّ الأوسط فيها وترتيبِه من أوضاعها فقط . وهذا من الأمر المشهور في صناعة المنطق . فإنْ كان أخْذُ الفصولِ يكون من هذه الجهة وهي تبايُنُ وضعِ الترتيب .واختلافُ الوضع في أجزاء الأقاويل . وإنزالُه فصولاً . فإن ما وضعناه نحن في ذلك . ووضعَهُ علماءُ البيان يكون فصليْن مقوِّمَيْنِ نوعَي التصديرِ والترديدِ . فيكونُ قد ظَهَرَ من هذا الفحصِ أن هذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحَدُهما : التصديرُ . والآخَرُ : الترديدُ . وأنَّ الفصولَ لها هي ما وُضِعَ أولاً من تبايُنِ الترتيب

---

(245) — ب : أمرا وافيا فقد كفانا .
(246) — أ : الفصل .
(247) — أ : انما .
(248) — ساقطة من أ .

واختلاف الوضع . وإذ قد تقرر ذلك فلنضع القول في هذين النوعين وهما (أ 155) : التصديرُ والترديدُ :

النوعُ الأول : **التصديرُ** : والفاعِلُ في هذا النوع هو : قولٌ مركبٌ من جزئين متفقَي المادة والمثالِ ، كلٌّ جزء منهما يدُلُّ على معنىً هو عند الآخَر بحال ملائمةٍ ، وقد أُخذَا[249] من جهتَي وضعِهما في الجنس الملائمي (ب 80) من الأمور ، ووُضِعَ أحَدُهُما صدراً والآخَرُ عجُزاً مردوداً على الصدر بحسب هيئة الوضع اضطراراً ، ومعنَى ذلك أنه ، لِمَا (قد)[250] تقرر ، ينبغي أن يكونَ أَحَدُ الجزئين — وهو العَجُزُ ضرورةً — كائناً من القول في الخاتمةِ ، والنهاية ، والآخرِ فقط دون تضاعِيفِه وأثنائِه . وقال قومٌ : « التصديرُ هو رَدُّ أعجازِ الكَلام على صدُورِهِ » (79) . وعلماءُ البيان وأهلُ صنْعةِ البلاغة يرَوْنَ أن هذا النوعَ من النُّظوم وهذا الأسلوبَ من التراكيب ، هو مَخصوصٌ بالقول الشعري فقط ، ويقعُ عندهم منه في القوافي خاصَّةً (80) . وهؤلاء لالتزامهم هذا الرأي فإنهم يُميطونَهُ من القرآن ، وبالجملة من القول غيرِ الشعري ، ويرون أنه (إنما)[251] يوجَدُ في الشِّعر فقط . وينبغي أن تتأمَّلَ ما وضعَهُ علماءُ هذه الصناعة في هذا النوع من قَصْرِهِ على الأقاويل الشعرية وتخصيصه منها بالقوافي فقط ، هل هو صِدْقٌ ؟ ويُوَفَّى النظرُ في ذلك حقَّهُ بعدَ أن تقَدَّمَ الفحصُ بَدِيّاً عن القَول الشعري المأخوذِ في هذا الموضعِ والمرادِ في هذا النوعِ ليقَعَ التوارُدُ في النظر على حدٍّ[252] واحدٍ ، وليقَعَ الفحْصُ على جزئَيْ نقيضَيْن[253]

---

(249) — أ : أخذ .
(250) — ساقطة من أ .
(251) — ساقطة من أ .
(252) — ب : بحر واحد .
(253) — أ : نقيض .

---

(79) (العمدة : 3/2) .
(80) (حلية المحاضرة : ورقة : 10) .

متقابليْنِ فنقول : إن القولَ الشعري — كما قد قيل — هو القولُ المخيَّلُ المؤلَّف من أقوال موزونةٍ متساويةٍ وعند العرب مُقفَّاةٍ . ولْنتأمَّلْ أجزاء هذا الحدِّ فنقول : إن معنى كونها موزونة (أ 156) هو أن يكون لها عَدَدٌ إيقاعيٌّ . ومعنَى كونها متساويةً هو أن يكون كلُّ قولٍ منها وبالجملة كلُّ جزء مؤلَّفاً من أقوالٍ إيقاعيةٍ يَكونُ عددُ زمانِ أحدِها[254] مساوياً لعدد زمان الآخَرِ ؛ ومعنى كونها مقفَّاةً هو أن تكونَ الحروف التي يُختَمُ بها كلُّ قولٍ من تلك الأقاويل واحدةً . والتخييلُ هو المحاكاةُ والتمثيل ، وهو عَمودُ الشعر إذ كان به جوهرُ القول الشعري وطبيعتُه ووجودُه بالفعل . وهو بيِّنٌ أنهُمْ[255] مِن قِبلِ التزامِهم ذلك في القوافي إنما يَعْنُونَ بالقول الشعري (هنا)[256] القولَ المقفَّى فقط ، ولالتزامهم ذلك أيضاً في الشعر . وكان الوزنُ هو الفصلُ المقوِّمُ عندهم للشعر ، والمُفْهِمُ جوهرَه لأنهم لم يشعُرُوا بعدُ بالمعنى الآخر وهو التخييلُ والمحاكاةُ ، وأنه عمودُ الشعر وجوهرُه ؛ تَبِعَ التقفيةَ في هذا الغرضِ الوزنُ[257] . وهذا أيضاً شيءٌ قد صرَّحُوا به في أوضاعهم التي استنبطوها مثلِ صناعةِ العربية وصناعةِ العروض ؛ وتصريحُهم بذلك هو أشهرُ مكاناً مِنْ أنْ يُرشَدَ إليه . فلذلك القولُ الشعريُّ في هذا الموضع وهذا النظرِ هو القولُ الموزونُ المقفى . وإذا قد تقرَّر[258] هذا فلنفحص[259] عما الغرضِ الفحص عنه منذ أول الأمر وعلى القصد الأولِ فنقول : مِنْ أجْلِ أنَّ القافيةَ هي نوعٌ تحتَهُ جنسٌ — ولْنُسَمِّه العَجُزَ أو الخاتمةَ أو النهايةَ أو ما ضاهَى ذلك ورادَفَه في التسمية

---

(254) — أ و ب : أحدهما ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(255) — أ : أنه .

(256) — ساقطة من ب .

(257) — أ : والوزن .

(258) — أ : وإذا تقرر .

(259) — أ : فليفحص .

به والنوعِ فهو — مركّبٌ من جنسٍ وفصلٍ ، وكانتِ الأحكامُ والمحمولاتُ اللاحقةُ له أحياناً تَلْحقُه بما هو نوعٌ أعني باعتبار[260] الفصل المقوِّم لذاته فيكونُ الحكمُ أخصَّ . وأحياناً (أ 157) تَلحقُه باعتبار جنسِه فيكونُ الحكمُ أعمَّ . فلذلك ينبغي أن يُتَدبَّرَ المطلوبُ بحسب الجهتَيْنِ ويفَصَّلَ بحسبها النظرُ[261] تفصيلاً ، فإنه يؤْمَنُ أن يكون الحكمُ من حيثُ الكليُّ البسيطُ المحمولُ على الشيء من طريق ما هو وهو الجنس . والناظِرُ يَنُوطه بالفصل الذي تَميَّزَ به النوع في جوهره عن النوع المشارِك له في جنسه أو بالعكس . وذلك كما قد عَرَضَ ها هنا (ب 81) فإنه يَظْهَرُ من هذا النوع من البلاغة أنه غيرُ مقصورٍ على القولِ الشعريِ . ولا مخصوصٍ بالقوافي . والنظرُ في إمكانه ووُجُودِه : فأمّا إمكانه فلو فُحِصَ[262] قولٌ غيرُ شعري مردودُ العَجُزِ على الصدر دون وَزْنٍ وقافيةٍ لم يكن ممتنِعاً وذلك كأن نقولَ - مثلا — : « فلانٌ سريعٌ إلى الشرِّ وليس إلى الخير بسريع » و « فلَانٌ حسَنُ القول وليس فعلُه بحسَنٍ » . وأما وجودُه بالفعل فقولُه تعالى : « أُنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً » (81) وقولُه جَلَّ ثَنَاؤُه : « لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكم بِعَذَابٍ . وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى » (82) ، وقولُه تعالى : « فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ » (83) . فيكونُ قد ظَهَرَ بهذا الاعتبارِ أنَّ الحُكْمَ ها هنا والاعتبارَ هو للمحمولِ الكليِّ البسيطِ والطبيعةِ السارية في الكثرة وهو الجنسُ[263] الذي سمَّيناهُ أولاً العَجُزَ والنهايةَ

---

[260] — ب : بأعيان .
[261] — ب : ويفصل النظر بحسبها .
[262] — ب : فلو فرض .
[263] — أ : وهو البيت .

---

(81) الاسراء : 21 .
(82) طه : 61 .
(83) آل عمران : 187

والخاتمة ، وذلك أن القافيةَ هي عَجُزٌ ما فيكونُ الحكمُ لذلك أعمَّ . وأنَّ التصديرَ يقعُ في الأقاويلِ كلِّها شعريةً كانت أو غيرَ شعريةٍ . والظَّنُّ بمن مَنَعَ ذلك أنَّ مَثَارَ شُبْهَتِهِمْ وسببَ (أ 158) غَلَطِهِمْ دوامُ الأُنسِ بالقوافي . والاعتيادُ للأقاويلِ الشعريةِ مع وُضُوحِ هذا النوعِ من النظْمِ فيها ، وذلك لإدراكِ العَجُزِيَّةِ في القافية بالفعل وحِسّاً . وخَفَاء ذلك في غيرها لكونه بالقوة القريبةِ من الفعل ، ولأنَّ هذا النوعَ هو — كما قد وُفِّيَ قولُ جوهره — بَرَدُّ الأعْجاز على الصدور . وكان العجُزُ مدرَكاً والنهاية والآخِرُ بدلالةِ فاتِحةِ القولِ ومقدمتِه وصدرِه عليه ، وذلك لضرْبٍ من اللزوم ونوعٍ من المناسبة ، فيسهلُ لذلك استخراجُ قوافي الشعْرِ الكائنِ كذلك ، ويُكسِبُ البيتَ الذي يكون فيه والقول بالجملة الذي يحُلُّه هذا[264] الفنُّ من النظْم ، أُبَّهةً وجمالاً ويَكْسوه رونَقاً وديباجَةً ، ويَزيدُه ماءً[265] وطلاوةً . وإذ كانت الفصولُ تُؤْخَذُ ها هنا باختلاف أوضاعِ آخِرِ القولِ[266] ، وترتيبِ أجزاءِ القولِ من القولِ ، وقد تَبَيَّنَ ذلك بالفحْصِ أوّلاً . وكان للجزء الأولِ في هذا النوعِ بحسب[267] ما تقتضيه القسمةُ المطابِقةُ للموجودِ من القول ، أوضاعٌ أربعةٌ : لأنه إما أن يكون في فاتحة القولِ ومقدمتِه وصدرِه وأوله . وإما أن يكون في الجزء الواقع في نهاية الشطرِ ، والقسيمِ الأولِ (منه)[268] ، وإمَّا أن يكون في الجزء الواقعِ في صدر الشطرِ ، والقسيمِ الثاني من القول وأولِهِ ، وإما أن يكونَ في تضاعيف القولِ وأوَّلِه ، فبِحَقٍّ ما انقَسَمَ هذا النوعُ بحسب هذه القسمةِ إلى هذه الأربعة الأنواعِ[269] . وابنُ المعتز وأهلُ صناعة البلاغة يُغْفِلُونَ

---

(264) — ب : بجمله هو .

(265) — ب : مائية .

(266) — ب : أوضاع أجزاء القول .

(267) — ب : بحساب .

(268) ساقطة من أ .

(269) — ب : أنواع .

هنا نوعاً وهو الذي نضعه نحن نوعاً ثالثاً . فلذلك ما هذا النوعُ عندَهم ينقسِمُ ثلاثةَ أقسام (84) فقط والقسمةُ — كما تقدم — (أ 159) تقتضيه ، ووجودُه بالفعل شاهدٌ به فيكونُ قد ظهرَ بالفحص أنَّ هذا النوعَ هو جنسٌ متوسط تحته أربعة أنواعٍ :

النوع الأول : ما وافَقَ الجزءُ الأخيرُ من القول الجزءَ الواقعَ[270] **في فاتحة القولِ وصدرِه** : ومن صور هذا النوع قولُه (85) :

سريعٌ إلى ابنِ العَمِّ يشتِمُ عِرْضَه
وليس إلى داعي النَّدَى بسريعِ

النوع الثاني : ما وافَقَ الجزءُ الأخيرُ من القول الجزءَ الواقعَ في نهايةِ النِّصفِ والقَسِيمِ الأولِ من القول : وهو — إن أُخِذَ القولُ شِعْرِيّاً — الجزءُ المدعوُّ العروضَ في صناعة العروض . ومن صور (ب 82) هذا النوع قولُه (86) :

يُلْفَى إذَا ما الجيشُ كان عَرَمْرَماً
في جيشِ رأيٍ — لا يُفَلُّ — عَرَمْرَمِ

النوع الثالث : ما وافَقَ الجزءُ الأخيرُ من القول (الجزء)[271] **الواقعَ في صدر القسيمِ الثاني من القول وفاتحتِه** : ومن صور هذا النوع قولُه (87) :

---

[270] — ب : والجزء الواقع .
[271] — ساقطة من ب .

---

(84) (البديع : 677).
(85) الأقيشر الأسدي ، وقد ورد بروايات مختلفة في (البديع في نقد الشعر : 51) و (العمدة 3/2) و (معاهد التنصيص : 242/3) .
(86) (البديع : 677). و (العمدة : 3/2). بدون نسبة . وبرواية مختلفة . وانظر رواية أخرى في (رفع الحجب : 21) .
(87) أشجع السلمي (أخبار الشعراء : 135) و (العمدة : 3/2) .

عـزيـزُ بَـنِي سُـلَـيْـمٍ أقْصَـدَتْـهُ
سِـهـامُ الموتِ وهْـيَ لَـه سِـهَـامُ

وقولُ الآخَرِ (88) :

وإنْ لم يـكُـنْ إلاَّ تَـعَـلُّـلُ سَاعَةٍ
قـلـيلٌ ، فـإنِّي نَـافِـعٌ لِـي قَلِيلُها

النوع الرابع : ما وافَقَ الجزءُ الأخيرُ من القول بعضَ ما في أثنائه وتضاعِيفِهِ : ومن صور هذا النوع قولُ جرير :

سـقَـى الرَّمْلَ جَوْنٌ مُـسْتَهِلٌ غَمَامهُ
وما ذاكَ إلا حُبُّ مَن حَلَّ بالرَّمْلِ (89)

ومن ذلك قولُ زُهَيْر :

كـذلك[272] خِـيـمُـهُـمْ ولكلِّ قومٍ
إذا مسَّـتْـهُـمُ الضَّـرَّاءُ خِـيمُ (90)

والمولَّدُونَ أشدُّ عنايةً بهذه الأشياء وأشدُّ طَلَباً لها من القُدَماء (أ 160) وهي في أشعارِهم — كما قد قيل — أَوْجَدُ ، وكذلك (ما)[273] في نوع الترديد .

النوع الثاني : الترديدُ : والفاعلُ في نوع الترديد هو : قولٌ مركب من جزئين متفقَي المادة والمثالِ ، كلُّ جزء منهُمَا — مع كونِهمَا في جنس

---

(272) — أ : كذاك .
(273) — ساقطة من أ .

---

(88) ذو الرمة (ديوانه : 550) مع اختلاف بسيط .
(89) (ديوانه : 370) . والجون : السحاب الأبيض أو الأسود . والرباب : السحاب الأبيض . واستهل القوم : مضوا وارتحلوا .
(90) (ديوانه : 97) . وخيم : الخلق .

الملائمي ــ محمولٌ عليه ومعلّقٌ به أمرٌ ما غيرُ الأولِ. وقال قوم : « هو أن يأتيَ الشاعرُ بلفظةٍ معلَّقَةٍ بمعنى. ثم يُردِّدُها بعينها معلقةً بمعنىً آخَرَ في البيت أو في قسيمٍ منه » (91). ومن صور هذا النوع قولُ زهير :

مَنْ يَلْقَ[274] يوماً ــعلى عِلّاتِهِــ هَرِماً
يَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدَى خُلُقاً (92)

ومثلُه (93) :

أنتَ عذري إذا رأوك. ولكنْ
كيف عذري إذا رأوكَ تَجُورُ

فالترديد : أما في قول زهير ففي قوله : « يَلْقَ »، وأما في قول الصَّنَوْبَرِي ففي قوله : « رَأَوْكَ » وذلك أنَّ مُوَفِّياً إن وَفَّى قولَ جوهرِ هذا القول كان (ما)[275] يُوَفِّيهِ هو قولٌ مركب من جزئين متفقَي المادَّةِ والمِثَالِ. وكلُّ جزء منهما فقد عَلِقَ به أمرٌ ما آخَرُ غيرُ المعلَّقِ بالآخَرِ. وذلك أن زهيراً عَلَّقَ « يلق » الأولَ بهرِم. ثم علقَ الآخَرَ بالسماحة. والآخرُ علق « رأوك » بمعنى الإبصار أي[276] أبصروك. ثم علَّقها بمعنى رؤيته جائراً. ومن بديع صور هذا النوع قوله (94) :

ألَا حَيِّ مِن أجلِ الحبيبِ المغانِيا
لبِسْنَ البِلَى مما لَبِسْنَ اللَّيَالِيَا

---

(274) ــ أ : من يكن.
(275) ــ ساقطة من ب.
(276) ــ ب : بمعنى.

---

(91) (العمدة : 33/1). مع اختلاف بسيط في العبارة.
(92) (ديوانه : 43). وعلى علاته : على قلة ماله أو عدمه.
(93) الصنوبري (تتمة ديوانه : 54) و (العمدة : 333/1) برواية : تخون.
(94) أبو حية النميري (البديع في نقد الشعر : 76) و (الأغاني : 204/18). والمغاني : المنازل الخالية من السكان.

إذا ما تَقَضَّى المرءَ يومٌ وليلةٌ
تَقَضَّاهُ[277] شيءٌ لا يَمَلُّ التقاضِيَا

وقول[278] مِهيَار (95) :

وعهدي بها ، والدمعُ يَجري بلَونه
فتُصْبِغُه مِن خدِّها بنَجيعِ (أ 161)
فإن شُعَاعَ الشمس في وَجَنَاتِها
يُطِيرُ شعاعَ النارِ بين ضُلُوعي

وجزئياتُ هذا النوع كثيرةٌ ، وهي أكثرُ ذلك في أشعار المحدَثين ، فإنهم —كما قد قيل— يُعنَون بتعاطِيهم لاستعمالهم قُوى القوانينِ الصناعيةِ . وأبو الطيب ، لمَّا سمع باستحسان هذا النوع جعلَه نصبَ عينيه حتى مقَتَه وزهَّدَ فيه ، ولو لم يكنْ ذلك ، كما قد قيل (إلا بقوله)[279] :

فقَلْقَلْتُ بالهمِّ الذي قَلْقَلَ الحشا
قَلاقِلَ عيشٍ كلُّهنَّ قَلاقِلُ (96)

فهذه ألفاظٌ —كما قال— كلُّهن قلاقِلُ ، والذي حَمَلَه على ذلك استحسانُ أهلِ الصناعة هذا النوعَ على التوسُّطِ فخَرَجَ هو إلى الإفراط .

وإذ[280] انتَهيْنا من كلامنا في جنس المظاهرة إلى[281] هذا الحدِّ . واستوْعَبْنا (ب 83) النظر فيه بحسب الحالِ والوقتِ ، فلْنَقْطَعْ عنده القولَ ولنقُلْ في الجنس السابع .

---

(277) — ب : تقاضاه .
(278) — أ : وقال .
(279) — ساقطة من أ .
(280) ب : وإذا انتهينا .
(281) — أ : في هذا .

---

(95) (ديوانه : 198/2). وهو مهيار بن مرزويه الديلمي ، شاعر ، أديب ، وكاتب ، توفي سنة 428 هـ (معجم المؤلفين : 32/13) .

(96) (ديوانه : 293/3) برواية : قلاقل همّ .

الجنس السابع : التَّوضِيحُ

والتوضيحُ اسمُ مثالٍ أوَّلٍ منقولٌ إلى هذه الصناعة . ومَقُولٌ بحكمِ تضعيفِ صِيغَةِ « فَعَّلَ » المصرَّفِ من التفعيل على المبالغة في الإشادة[1] بالمعنى ، وتقريرِه بالعبارة عنه والدلالةِ عليه . وقولُ جوهره في الصناعة هو تَوْفِيَةُ الدلالةِ على المعنى أقصَى غاياتِها والبلوغُ بها أبعدَ نهايتها . وهو اسمٌ لمحمولٍ يشابِهُ (به)[2] شيءٌ شيئاً في جوهره المشترِك لهما . فلذلك هو جنْسٌ عالٍ تحته نوعانِ متوسطانِ : أحدُهما : البيانُ . والثاني : التفسيرُ . وذلك أنه إما أنْ تقعَ العبارةُ مستقلةَ الدلالةِ بذاتها من غير حاجةٍ إلى غيرها ؛ وهذا النوعُ هو المدعوُّ البيانَ . وإما أن تَقَعَ (غيرَ)[3] مستقلةِ الدلالةِ بذاتها بلْ (أ 162) تَفتقِرُ إلى غيرها لإبهامٍ في القولِ إمَّا بالعَرَضِ وإما بالقصْدِ لغَرَضِ الجمْعِ بينَ دلالتَي الإجمالِ والتفصيلِ (كما سيُبَيَّنُ بحول الله تعالى)[4] ، وهذا النوعُ (هو)[5] المدعوُّ التفسيرَ :

النوع الأول : البيانُ : والبيانُ اسمٌ مشترَكٌ مِن قِبَلِ أنه مَقُولٌ بعمومٍ وخصوصٍ ، إذْ كان مَقُولاً بعمومٍ على (كلِّ)[6] شيءٍ وقَعَ فيه بيانٌ على الإطلاق ، فهو جنسٌ وكلِّيٌّ تحته أربعةُ أنواع وهي : الكلامُ ، والإشارةُ ، والحالُ ، والعلَامةُ . وذلك إمَّا بتشكيكٍ ، وإما بتواطُؤٍ ، ومَقُولاً بخصوصٍ على النوع الأول من هذا الجنس وهو الكلامُ فقط دون سائِر تلك الأُخَرِ

---

(1) — أ : الاشارة .
(2) — زيادة يقتضيها السياق .
(3) — ساقطة من أ .
(4) — ساقطة من أ .
(5) — ساقطة من أ .
(6) — ساقطة من أ .

بتوفُّرِ خمسة شروطٍ : أن يكونَ بالأفصحِ من الألفاظ ، والأجْزَلِ منها . وأَسْهَلِهَا على اللسان عند النُّطْقِ . وأحسنِها مَسْمُوعاً . وأثبَتِها إبانةً عند النفس . وهذا المعنى المقولُ عليه الاسمُ بخصوصٍ هو المعنى الذي يَقصِدُه عُلماءُ البيانِ في هذه الصناعة . فلذلك لم يحتاجوا — عند إطلاق اسم البيان (عليه)[٧] ولم يُضطرُّوا[٨] — إلى ما يتكلفه الرُّمَّاني من تسميته بحسن البيانِ (1) تعلُّقاً بأنَّ من البيان ما يكون حَسناً ومنه[٩] ما يكون غيرَ حَسَنٍ كالمثال الذي أورده (من قول السوادي[١٠] حين سُئِلَ عن أتانٍ معه : « ما تصنع بها ؟ فقال : أَحْبِلُها وَتُولِدُ لي »[١١] (2) فإن الذي)[١٢] ذهبَ إليه وهْمٌ (عَرَضَ له)[١٣] وَغَلَطٌ ، وإنما يمكن ما تعلَّقَ به في الجنس الأعم المطلَق ، فأمَّا النوعُ الأخَصُّ المقصودُ في الصناعة لخروجه بالقيود اللاحقةِ له ، فلا يمكنُ فيه[١٤] ، فلذلك يكون هذا غَلَطاً أوقعَه الاسمُ المشتَرَكُ بين الجنس الأعمِّ (المطلق)[١٥] وبين أحد أنواعه الذي هو النوعُ الأول ، وليس ببِدْعٍ مِن تغليط المشترك (ما بين المشترك الأعم وبين أحَدِ أنواعه الذي هو النوعُ الأول)[١٦] ، وقد اعترف هو (أ 163) نفسه بأُخَرَةٍ أنَّه : « ليس يَحْسُنُ إطلاقُ اسمِ البيان لما قَبُحَ من الكلام لأنَّ الله عز وجل قد مدَحَ البيان فاعتدَّ به مِنْ أيَادِيه الجسَام فقال

---

(٧) — ساقطة من ب .
(٨) — أ : ولم يضطر .
(٩) — ب : ومنها .
(١٠) — ب : السواد ، والتوثيق من (النكت) .
(١١) — أ و ب : وتولدني ، والتصحيح من (النكت) .
(١٢) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .
(١٣) — ساقطة من ب .
(١٤) — ب : فلا يمكن له .
(١٥) — ساقطة من أ .
(١٦) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

---

(1) (النكت : 98).
(2) (النكت : 98).

عزّ وجلّ : « اَلرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ » (3) . وقد كان سَوَّغَ أولاً إطلاقَ الاسمِ عليه . فظاهِرُ أمرِه تَنَاقُضُ قولَيْهِ ، وحَلَّ هذا الإشكالَ بصرْفِ التناقُضِ إلى جهتَيْ عُمُومِ الإطلاق وخصوصِه . فيجوز الإطلاقُ عند عُمُومِه ويمتنعُ عند خصُوصِهِ . ولذلك قال بعدُ : « ولكن إذا قُيِّدَ بما يَدُلُّ على أنه يُرادُ به إفهامُ المراد جَازَ » (4) . وأيضاً فلوْ[17] قلنا في الترجمةِ عَنْهُ حُسْنَ البيان وقد تضمَّنَ النوعُ بما[18] لحِقَه من القيود حُسْنَ الدلالةِ وحسْنَ المسموعِ لكان فضْلاً بتكرير معنىً ضِمْنِي . وذلك مما يُتَوَقَّى في الاسمِ كما يُتَوَقَّى في الحدِّ ، وإن كانت دلالةُ الاسمِ جُمَلِيَّةً ودلالةُ الحَدِّ تفصيلِيَّةً . وإذ قد تقرر هذا من أمر الموطيء[19] فلنقُلْ في الفاعل ، فقولُ جوهرِ البيان « هو[20] إحْضَارُ المعنَى للنفس بسرعةِ إدراكٍ » (5) (ب 84) . وقيل : « كَشْفٌ عن المعنى حتى تُدركَه النفسُ من غير عُقْلَةٍ » (6) . وقيل : « هو الإحضارُ[21] لِمَا يَظهَرُ به تمييزُ الشيءِ من غيره في الإدراك » (7) ، والأولُ أَشَدُّ . وقولُنا فيه « بسرعةِ إدراكٍ » هو فصلٌ واقعٌ بعدَ[22] تقدُّمِ الجنس بفصله ما يُبَيِّنُ المعنى ببُطْءٍ كالدلالة ، فإنما إحضارُ المعنى للنفس لكن بعدَ بُطْءٍ (8) .

---

(17) — ب : لو قلنا .
(18) — أ : مما .
(19) — أ : المواطيء .
(20) ب : فهو .
(21) — ب : الاخطار .
(22) — ب : بين .

---

(3) الرحمن : 1 — 4 . وانظر النص مع تغيير بسيط في (النكت : 98) .
(4) (النكت : 98) .
(5) (النكت : 98) . و (العمدة : 254/1) . نقلا عن الرماني .
(6) (العمدة : 254/1) .
(7) (النكت : 98) . و (العمدة : 254/1) نقلا عن الرماني .
(8) (العمدة : 254/1) .

وكذلك قولُنا « من غيرِ عُقْلة » لأنه قد يَعْرِضُ للقول تعقيدٌ فلا يستحِقّ اسمَ البيان لتنافيها[23] . فإن التعقيدَ من مثالِبِ[24] الألفاظ . وذلك واضِحٌ بذاته . وينبغي أن تَعْلَمَ أنه لا فرْقَ في هذه الصناعة من[25] أن تكونَ الدلالةُ في هذا النوعِ (أ 164) — صريحاً أو غيرَه — من تضمينٍ وكنايةٍ وغيرِ ذلك . ولذلك نقولُ : لا يخلُو البيانُ مِن أنْ يكونَ باسمٍ أو صفةٍ . أو تأليفٍ من غيرِ اسمٍ أو صفةٍ . مثالُه : ما يَنْجَرُّ في دلالة الإضافةِ من طرفَيْها . إذ كان . كما قد قيل . إنَّ أحدَ المُضافَيْنِ في الثاني كقولك : « قاتِلٌ » فإنه يدُلُّ على قتْلٍ ومَقْتُولٍ من غيرِ ذكرِ اسمٍ أو صفةٍ لواحدٍ منهما . ولكنْ قدِ انجرَّ مع ذكرِ أحدِ المضافينِ ذكرُ الآخَرِ وذكرُ نسبةِ الإضافة . وليس يدخلُ المِثالُ الذي ذكرَه الرُّمَّاني من دلالة قولِك : « غلامُ زيدٍ » على المِلْكِ من غيرِ ذكرِ اسمٍ للمِلْكِ أو صفةٍ بل بمجرَّدِ التأليف في هذه القاعدة لأن موضوعَ الإضافةِ لإفادة الاختصاصِ الذي المِلْكُ أحدُ أنواعه . فهو[26] بالوضعِ لا بالانجرارِ . وإن صُرِّحَ بلامِ الجرِّ في محَلِّ الإضافة فذلك أبْيَنُ في إفادة معنى المِلك بالوضعِ . وفي هذا نظَرٌ . ومن صور هذا النوع الجزئيةِ قولُه عز وجل : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » (9) وهو من البيان الموجَزِ الذي لا يُقْرَنُ به شيءٌ . وقولُه عز وجل)[27] : « كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ » (10) . وهذا بيانٌ عجيبٌ يوجبُ التحذيرَ من الاغترارِ بالإمهالِ . وقولُه

---

(23) — ب : لتنافيا .
(24) — أ : متالف .
(25) — أ : بين .
(26) — ب : فهذا .
(27) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

---

(9) البقرة : 179 .
(10) الدخان : 25 — 26 .

عز وجل : « إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ » (11) وقوله (عز وجل)[كد] : « إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ » (12) . وهذا من أحسن الوعدِ والوعيدِ . وقوله عز وجل : « وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ ، قَالَ مَنْ يُحْيِي ٱلْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ » (13) . وهذا أبلغ (ما يكون)[كه] من الحِجَاجِ . وقوله عز وجل : « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إِنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ » (14) . وهذا أشدُّ ما يكون من التقريعِ . وقوله عز وجل : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ » (15) (أ 165) . وهذا أعظمُ ما يكون من التحسينِ . وقوله عز وجل : « ٱلْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ » (16) . وهذا أشدُّ ما يكون من التنفير عن[كو] الخُلَّةِ إِلَّا على التَّقْوَى . وقوله عز وجل : « أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ » (17) . وهذا أشدُّ ما يكون من التحذيرِ من التفريطِ . وقوله عز وجل : « أَفَمَنْ يُلْقَى فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِناً يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ » (18) . وهذا أشدُّ ما يكون من التَّبْعِيدِ . وقوله عز وجل : « اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ » (19) . فهذا أعظمُ ما يكون من الوعيدِ . وقوله عز

(كد) — ساقطة من ب .
(كه) — ساقطة من أ .
(كو) — ب : على .

---

(11) الدخان : 40 .
(12) الدخان : 51 .
(13) يس : 78 — 79
(14) الزخرف : 5 .
(15) الزخرف : 39 .
(16) الزخرف : 67 .
(17) الزمر : 56 .
(18) فصلت : 40 .
(19) فصلت : 40 .

وجل : « وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ » (20) . وهذا أشدُّ ما يكونُ من التَّحْسِيرِ . وقولُه عز وجل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ . وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ . وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ . لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ » (21) . وهذا أبلغُ ما يكونُ من التَّذْكِيرِ . وقولُه عز وجل : « كَذَٰلِكَ مَا أَتَى ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ » (22) . وهذا أشدُّ ما يكون من التقْرِيعِ على التَّمادِي على الباطل . وقولُه عز وجل : « هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ » (23) . وهذا أشدُّ مَا يكون من التقريع . وَقولُه عز وجل : « وَمَا ٱلْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ » (24) . وهذا غايةُ التزْهِيد . وقولُه عز وجل : « وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ (ب 85) ٱلْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ . وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (25) . وهَذا غايةُ الترغيبِ . وقولُه (تعالى)[31] : « مَا اتَّخَذَ ٱللَّهُ مِنْ وَلَدٍ . وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (26) . وقولُه (أ 166) عز وجل[32] : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا » (27) . وهذا أبلغُ ما يكون من الحِجَاجِ وهو

---

(31) — ساقطة من أ .
(32) — ب : تعالى .

---

(20) الشورى : 44 .
(21) ق : 19 — 22 .
(22) الذاريات : 52 — 53 .
(23) الرحمن : 43 .
(24) الحديد : 20 .
(25) الزخرف : 71 .
(26) المؤمنون : 91 .
(27) الأنبياء : 22 .

الأصلُ الذي عليه انبنَت[33] دلالةُ التمانُع في الكلام . وقولُه تعالى : « قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ » (28) . فهذِهِ نهايةُ التنزيهِ . ومِن صُوَرِ البيانِ البديعةِ أيضاً قولُ النبيِّ ﷺ : « المسلمُونَ تتَكافأُ دماؤُهم . ويسعَى بذِمَّتِهم[34] أدناهُمْ . وهم يَدٌ واحدةٌ على مَنْ سِوَاهُمْ » (29) . وقولُه عليه السلام[35] : « المرءُ كثيرٌ بأخيهِ » (30) . فهذا كلامٌ في نِهايةِ البيانِ والإيجازِ . وقولُ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه في بعض مَقَامَاتِهِ : « وُلِّيتُ أُمورَكم ولستُ بخيرِكم . فأطيعوني ما أطعتُ الله ورسولَه فيكم . فإن عصيتُ الله فلا طاعةَ لي عليكم » (31) . فقد بلغ بهذا القولِ الوجيزِ غايةَ البيان . وقولُ الفاروقِ رضي الله عنه في خُطبة له : « أيُّها الناس . واللهِ ما فيكم أقوَى عندي من الضَّعيفِ حتى آخُذَ الحقَّ له . ولا أضعَفُ عندي من القوي حتى آخُذ الحقَّ منه » (32) كذا[36] نسَبَ المبرّدُ (هذا القولَ)[37] إلى أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه)[38] . وذكر الأخفشُ الصغيرُ — وهو عليُّ بنُ سليمان هذه الخطبةَ فصحَّحَ أنها للصِّدِّيق (33) . وكتب أميرُ المؤمنين

---

(33) — ب : انبنت عليه دلالة ..

(34) — أ و ب : بذمهم والتصحيح من الكامل .

(35) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ .

(36) — ب : كما .

(37) — ساقطة من ب .

(38) — ساقطة من أ .

---

(28) الاخلاص : 1 — 4 وقد تقدم ذكر السورة .

(29) (الكامل : 63/1) .

(30) (الكامل : 63/1) .

(31) ورد هذا القسم من خطبة البيعة بروايات بها اختلاف بسيط في اللفظ في (السيرة : 128/4) و (جواهر الأدب : 112/2 — 113) و (جمهرة خطب العرب : 67/1) .

(32) (الكامل : 12/1) .

(33) أنظر هذا التحقيق في (الكامل : 12/1) .

عثمان رضي الله عنه إلى أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه)[39] وكرم الله وجهه يوم الدار : « أما بعدُ فقد جاوَزَ الماءُ الزُّبَى . وبلغ الحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ . وتجاوزَ الأمرُ بي[40] قدرَه . وطمعَ فيَّ مَن لا يدفعُ عن نفسه :

فإن كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكِلٍ
وإلَّا فـأدركني ولَـمَّا أُمَزَّقِ » (34)

والبيتُ للممزق العبدي . وبه سُمِّيَ الممزق . وخاطَبَ عثمان علياً (يعاتبه)[41] وهو مطرق[42] فقال : « ما لكَ لا تقول ؟ فقال علي : إن قلتُ لم أقل إلا ما تكره . وليس لك عندي إلا ما تحب » (35) . والصورْ الجزئيةُ والموادُّ (أ 167) الشخصيةُ أكثرُ من أن يَأتيَ عليها الإحصاء . ولا سيما (في)[43] هذا النوع فإنه مادة البدائع وموضوعُ النكت الروائع . وذلك أنه هيولى (36) سائرِ أساليب البديع وجزئياتِ البلاغة . وسائرُها صورٌ له . فنِسبةُ البيان إليها هي[44] نسبةُ المادة إلى الصورة . وقد رَامَ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ استيفاءَ ذلك بكتابه « البيان والتبيين » وهو كتابٌ خلَعَ به على الدهر ثوباً لا يلحقه الإخْلَاق[45] . ولا يُتَاحُ[46] لأسرَى مِنَنِهِ[47] بإفادة الإطلاق[48] .

---

(39) — ساقطة من أ .
(40) — أ : في قدره .
(41) — ساقطة من أ .
(42) — أ : وهو يطرق .
(43) — ساقطة من ب .
(44) — أ : اليها هو نسبة .
(45) — ب : أخلاق .
(46) — أ : يباح . ب : يناح .
(47) — أ : منه .
(48) — ب : اطلاق .

---

(34) (الكامل : 17/1). والممزق العبدي هو : شأس بن نهار الشاعر الجاهلي المشهور (الشعر والشعراء : 314) مع ثبت بمصادر ترجمته .
(35) (الكامل : 19/1). و (العمدة : 256/1).
(36) أنظر ملحق المصطلحات .

وذلك غَرَضٌ لا يسَعُه الدهرُ ولا يحيطَ به العُمُرُ ، ونسبتُه نسبة الأنفاسِ التي لا تُعَدُّ والخَطَرَاتِ التي لا تُحَدُّ.

النوع الثاني : التَّفْسِيرُ : ولا خَفَاء بالموطِّيء لِلتصوُّر فيه ، فلْنتخَطَّهُ إلى الفاعل وهو أن يَستوفِيَ المتكلمُ شرحَ ما ابتدأ به مُجْمَلاً ، وذلك لوقوع العبارة في هذا النوع غيرَ مستقلةِ الدلالةِ لإبهامٍ في الجزء الأولِ وهو المفسَّر إما بالعَرَضِ[45] وإما بالقصْدِ لغرض الجمع في القول بين دلالتَي الإجمالِ والتفصيلِ . ولا خفاء بكونِها[50] أنْوَهَ للمدلول عليه ، وأبلغَ إشادةً بذِكْرِه ، وأجمعَ للنفس إلى الإصغاء . وأصرَفَ إلى الوجوه[51] إليه مِن قِبلِ أن إبهامَ الشيء حاملٌ على الطموح إليه وباعثٌ على اشتداد[52] الحِرْصِ عليه لِولُوعِ النفس أبداً بإخراجِ مَا في القوة إلى الفعل ، ومنه تفصيلُ المُجْمَلِ وبيانُ المُبْهَمِ . والتفسيرُ بالجملة ليس يقعُ أبداً إلّا جوابَ سؤالٍ إما بالقوة وإما بالفعل ، ولمَّا كان السؤالُ طلباً ، وكانت المَطالِبُ متعدِّدةً[53] . وكانت أمَّهَاتُها بنظرٍ ثلاثةً . وبنظرٍ آخرَ ستةً : أما الثلاثةُ فمَطلبُ « مَا » ومَطلبُ « هَلْ » ومَطْلَبُ « لَمْ » . وأمَّا الستةُ فإن (أ 168) مَطْلَبَ « ما » قسمان : أحدُهما الذي بحسب الاسمِ أي الذي يُطلَبُ به مدلولُ الاسم فقط[54] كقولنا : « ما الخَلَاءُ وما العَنْقَاء » ، والثاني الذي يُطلبُ به حقيقةُ الذات كقولنا : « ما الحركة (ب 86) وما المكانُ » . ومطلبُ « هل » قسمان : أحدُهما بسيطٌ وهو مطلب هل الشيءُ موجودٌ على الإطلاق أو ليس موجوداً على الإطلاق والآخَرُ مركَّبٌ

---

(45) ــ أ : بالغرض .

(50) ــ ب : بكونها .

(51) ــ ب : للوجود .

(52) ــ أ : اشداد .

(53) ــ أ : متعلدة .

(54) ــ ب : قط .

وهو[55] : «هل الشيء موجودٌ كذا أو ليس موجوداً كذا» فيكون الموجودُ رابطةً لا محمولاً كقولنا : «هل العالَم موجودٌ محدَثاً أو ليس موجوداً محدَثاً». ومطلب «لِمْ» قسمان : أحدُهما : الذي بحسب القول وهو الذي يُطلَبُ به الحَدُّ الأوسطُ الذي هو عِلَّةُ التصديق في قياسٍ يُنْتِجُ مطلوباً. والثاني : الذي بحسب الأمرِ في نفسه وهو الذي يُطلبُ به الحدُّ الأوسطُ الذي هو علةٌ (لِوجود)[56] الشيء في نفسه على ما هو عليه وجودُه مطلقاً أو بحال ما. فقد[57] بانَ كيف وجودُ المَطَالِبِ بنظر ثلاثة وبنظر ستةٍ وذلك بالإجمال والتفصيل. وأمَّا سائرُ المَطَالِبِ الأُخَرِ فإنها تَرجعُ إلى هذه. ومطلبُ «أي» أبسطُ سائرِ تلك الأُخَرِ. ولذلك يُلْحَقُ بنظرِ ما بأمَّهَاتِ المَطَالِبِ. فلَمَّا كان كذلك وكان التفسيرُ –كما قلنا– إنما يذكر جواباً عن سؤالٍ وطلبٍ إما بالقوة وإما بالفعل. اقتضَى أن يقع جواباً عن واحدٍ واحدٍ من هذه المَطالِبِ قوةً أو فعلاً ولا مزيةً خصوصيةً لأحدهما في ذلك دونَ سائرِ الأُخَرِ. والتفسيرُ. وإن كان يَلزَمُ فيما يقعُ به شرحُ مُجْمَلِهِ أن يُؤتَى بتلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادةٍ عليها ولا نقصانٍ منها، فهو ضربان : أحدُهما : تفسيرُ جملةٍ بجملةٍ مساويةٍ لها (أ 169 والثاني : تفسيرُ جملةٍ بجملةٍ غيرِ مساويةٍ لها. وهو تفسيرُ الأكثَرِ بالأقَلِّ، وهو داخلٌ في باب الاكتفاء من جنس الإيجاز. ومثالُه[58] قولُه عز وجل : «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إبْرَاهِيمَ» (37). فقولُه[59] عز وجل : «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ» جملةٌ بُنِيَتْ (على)[60] الإبهام[61] للجمع

---

(55) – أ : وهل هو.
(56) – ساقطة من ب.
(57) – أ : وقد.
(58) – أ : مثاله.
(59) – أ : وقوله.
(60) – ساقطة من أ.
(61) – عبارة أ : جملة بينت الابهام.

بين دلالتي الإجمال والتفصيلِ فاقتضتِ التفسيرَ . ثم فسَّرتْ بغير المساوي وهو قولُه : « مَقَامُ إبْراهِيمَ » اكتفاءً بالمذكور من المحذوف لقطْعِ الدلالةِ عليه . ولولاَ ذلك لَلَزِمَ الشرطُ المذكورُ . وله نظائرُ كثيرةٌ . ولكونِ نوعِ الاكتفاء أقعَدُ به . وإنما عَرَضَ أنْ تَرَكَّبَ هنا أسلوبُ الاكتفاء بأسلوب التفسيرِ فهو من بابِ تركيبِ الأساليبِ . ولذلك لم نَعْتَدَّ[52] به نوعاً قسيماً في هذا الموضعِ بل أجريناه في أثناء القولِ وأفردْنَا الآخَرَ البسيطَ بالاعتدادِ . فبسيطةً[53] ينبغي أن نَعْتَبِرَ[54] الأشياءَ من حيثُ هي .

والإجمالُ المفسَّرُ في هذا النوع ضربان : أحدُهما ما يَعْرِضُ للقول بوجهٍ ما مقتضٍ في الدلالة[55] عدمَ الاستقلالِ . وهذا (هو)[56] شرحُ الإبهام .

والثاني : إبهامٌ يَعْرِضُ للقولِ من قِبلِ اسمٍ مشترَكٍ فيه خاصَّةً . وهذا هو تعيينُ أحدِ مدلولاتِ الاسمِ المشتَرَكِ . وتلْخيصِ أحدِ مفهومَيْهِ حَذَراً من الوقوع في فهمِ غيرِ المرادِ لِمَا تَقررَ في النظريات . إن القضيةَ التي موضوعُها أو محمولُها اسمٌ مشتَرك قضايَا كثيرةٌ لا قضيةٌ واحدةٌ . وذلك متوقّىً أبداً وعلى الإطلاق لا سِيَمَا[57] إنْ أوهِمَ مفهوماً قبيحاً كلفظ الكَنِيفِ كما قيل مثلاً وهو أحدُ الأمور التي يُحَذَّرُ منها في البلاغة والنقدِ .

فمِن صور هذا النوع الأولِ الجزئيةِ قولُه (38) :

كُلَيْبُ لَعَمْري كَانَ أكثَرَ ناصراً
وأيسَرَ جُرْماً يومَ ضُرِّجَ بالدَّمِ (أ 170)

---

(52) ــ أ : يعتد .
(53) ــ أ : بسيطة .
(54) ــ ب : تعتبر .
(55) ــ ب : للدلة .
(56) ــ ساقطة من أ .
(57) ــ أ : و لاسيا .

---

(38) النابغة الجعدي (الأغاني : 70/21) و (سقط الزند : 1644/4) .

رَمَى ضِرعَ نابٍ فاستمرَّ بطعنَةٍ
كحاشيةِ البُرْدِ اليماني المُسَهَّمِ (ب 87)

وقولُ الفرزدق :

لقد جئتَ قوماً[68] لو لجأتَ إليهمُ
طريدَ دمٍ أو حاملاً ثِقْلَ مَغْرَمِ
لألفيت فيهمْ مُعْطِياً ومُطَاعِناً
وراءَكَ شَزْراً بالوَشِيجِ المقوَّمِ (39)

وهو مما التفَّ فيه الالتفافُ[69] بالتفسيرِ . ولذلك لم يردْ على (هذا)[70] الترتيب الذي تقتضيه المقابلةُ لأنه فَسَّرَ الآخِرَ أوّلاً والأَوّلَ آخراً على ما تَقَرَّرَ لنا في أسلوب الالتفاف[71] . وظنَّ صاحبُ « العمدة » أنّه من التِفافِ[72] المقابلةِ بالتفسيرِ . واستقْصَرَ القولَ وانتقَدَه بالإخلال بترتيبِ المقابلةِ ثم اعتذَرَ عنه بأنه على مذهبِ مَن رأى من العلماء أنَّ الأصحَّ في ترتيب المقابلةِ ردُّ الأقرَبِ للأقربِ والأبعَدِ للأبعدِ (40) . ولا نقْدَ في قول الفرزدق على كل نظَرٍ . لأنه إنْ كانَ التفاتاً على ما نراه نحنُ فلا كلامَ . وإن كان على المذهب الآخَرِ فكذلك . والأكثرُ في هذا النوعِ وُرُوده في أكثر من بَيْتٍ واحدٍ لضرورةِ تركيبِ القول من مفسَّرٍ ومفسِّرٍ .

---

(68) ـــ ب : يوما .
(69) ـــ ا : الالتفات .
(70) ـــ ساقطة من أ .
(71) ـــ ا : الالتفات .
(72) ـــ ا : التفات .

---

(39) (ديوانه : 749 ـــ 750). وورد البيتان برواية أخرى في (حماسة البحتري : 138) و (الطراز : 115/3) .
(40) (العمدة : 35/2).

فإذا اتفق مجيئُه في بيتٍ واحدٍ[73] فهو أبدعُ كقوله (41) :

فتىً كالسحاب الجونِ يُرْجَى وَيُتَّقَى
يُرجَّى الحَيَا منه وتُخْشَى الصواعِقُ

« فإنه قد أحْكَمه — كما قيل — أشدَّ إحكام ، وجاء به أحسنَ مجيء حتى لقد أرْبَى فيه على البحتريِّ في قوله :

بأَرْوَع مِنْ طَيْءٍ كأنَّ قَميصَه[74]
يُزَرُّ على الشيْخَيْنِ « زَيدٍ » و « حَاتِمِ »
سَماحاً وبَأْساً كالصواعِقِ والحَيا
إذا اجتمعنا في عارِضٍ مُتَرَاكِمِ (42)

فقد رِدَّ الكلامَ جميعا آخرَه على أوله » (43) وتمَّ له ذلك في البيتِ الواحد (أ 171) . وكذلك[75] قوله (44) .

وكالسيفِ إنْ لايَنْتَه لانَ مَتنُه
وحَدَّاهُ إن خَاشَنْتَهُ خشِنَانِ

فأمَّا ما أنشدَهُ سيبَويه من قوله (45) :

---

(73) — ب : واحدة .
(74) — ب : قيمه .
(75) — أ : وذلك .

---

(41) المتنبي (ديوانه : 86/3) وورد برواية أخرى في (العمدة : 38/2) والجون : جمع جون : الأسود والسحاب . والحيا : المطر .
(42) (ديوانه : 1971/3) . وزيد هو : زيد الخيل الطائي . وحاتم هو : حاتم الطائي .
(43) (العمدة : 38/2) .
(44) أبو الشيص (الوساطة : 300) وينسب في (عيار الشعر : 25) للراعي . وورد بدون نسبة في (حماسة البحتري : 111) و (الصناعتين : 254) .
(45) العجاج (ديوانه : 475 — 476) وخوى يقال للابل إذا خمصت بطونها وارتفعت والكركرة : رحى زور البعير والناقة . والثفنات : جمع ثفنة : ما يقع على الأرض من أعضاء البعير إذا استناخ . وتعد الكركرة احدى الثفنات الخمس .

خَوًى على مُسْتَوِيَاتٍ[76] خَمْسٍ
كِـرْكِـرَةٍ وَثَـفِـنَـاتٍ مُـلْسِ

فإنه ليس مما وردَ في بيتٍ واحدٍ لأنهما ليسا بيتاً واحداً مُصَرَّعاً[77] ؛ ولكنهما بيتَانِ من مَشْطُورِ الرَّجَزِ . وإنما استُحْسِن منه ما وَرَدَ في البيت الواحد لأنه يَسلَمُ من عيب التضمين أو لأنه يخْرُجُ من الخلاَفِ ؛ لأن الذي عليه الجمهورُ عيبُ التضمين . وذهب أبو الحسن الأخفش سعيد بنُ مسعدةَ فيما حكَى عنه أبو علي الفارسي في كتاب « التذكرة » إلى أنه ليس بعيْبٍ ؛ واحتجَّ بما ورد منه[78] لفحول الشعراء وهو كثيرٌ جدا (46) . ومما ورد منه في البيتْين قولُه (47) :

فِي فَـمِـهَـا[79] مِسْكٌ ومَشْـمُولَـةٌ
صِـرْفٌ ومَـنْـظُومٌ من الـدُّرِّ
فـالـمِسكُ للنَّكْهةِ ؛ والخَمْرُ للرِّيـ
ـقَـةِ ؛ والـلُّؤْلُؤُ لـلـثـغْـرِ

وقولُ كشاجم هذا من بديعِ ما وقَعَ في هذا الباب للمحدثين . ومن صور النوع الثاني قولُ كثير :

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ
إلَيَّ ولم تَعْلَمْ[80] بذاك القصائِرُ

---

(76) ـ ب : خر على مستوفيات .
(77) ـ ب : مصرعا واحد .
(78) ـ أ : عنه .
(79) ـ أ : فه .
(80) ـ ب : يعلم .

---

(46) (القوافي : 65).
(47) كشاجم (ديوانه : 242) .

عَـنَـيْتُ قصَيرات الـحِـجَـالِ وَلـمْ أُردْ
قِصارَ الخُطَا . شرُّ النساء البَحَاتِرُ (48)

فإنه لما أحسَّ بالاشتراك . مع كونه مفهماً معنىً مستقْبَحاً . رفع ذلك المفهومَ بتعيين[81] المفهوم المرادِ من مدلولَي المشترَك ومفهومَيْه . وذلك من حِذْق الشاعر . غيرَ أنَّ الأحسنَ عند إحساسه بقُبْح أحدِ المفهومين وأنه يُوهِمُه السامعَ . تركُ ذلك رأساً . والاعراضُ (أ 172) عنه جملةً . وإيرادُ ما لا إبهامَ[82] فيه . فإن ذلك هو المهيعُ البعيد من النقدِ . الكفيلُ بإحرازِ المَحَاسِنِ وتنكّبِ المثَالِبِ في هذا وفي غيره على الإطلاق . (ب 88) وقد انتهينا من القول في هذا الجنس إلى هذا الحدِّ . فلنقطَعِ القولَ عنده . ولنقُلْ في الجنس الثامن[83] .

---

(81) — ب : بتغيير .
(82) — أ : ابهام .
(83) — أ : الخامس .

---

(48) (ديوانه : 230). وورد بروايات أخرى في (سقط الزند : 1385/3) و (العمدة : 96/2) والبحاتر : القصيرات .

الجنس الثامن : الاتِّسَاعُ

والاتِّساعُ هو اسمُ مثالٍ أولٍ منقولٌ إلى هذه الصناعة . ومَقُولٌ بجهةِ تخصيصِ عمومِ الاسمِ على إمكانِ الاحتمالاتِ الكثيرةِ في اللفظ (الواحدِ)[1] بحيثُ يَذْهَبُ وَهْمُ (كُلٍّ)[2] سامعٍ (سامعٍ)[3] إلى احتِمَالٍ احتمالٍ من تلك الاحتمالات ، ومعنىً معنىً من تلك المعاني . وقولُ جوهرِه في صَنْعَةِ البديع والبيانِ هو صَلَاحِيةُ اللفظِ الواحدِ بالعدد للاحتمالات المتعدِّدَةِ (من غيرِ ترجيحٍ)[4] . وقيلَ : «هُوَ أن يقُولَ المتكلمُ قولاً يَتَّسِعُ فيه[5] التأويل» (1) . وقيل : «هو تَوَجُّهُ اللفظِ الواحدِ إلى معنَيَيْنِ اثنَيْنِ» . وبهذا تَرجَمَ عليه أبو الفتح في كتاب «الخصائص» (2) . والترجمةُ للباب كالحدِّ للمفرد ، فلذلك[6] ينبغي أن يُزَادَ فيه قولُنا : «فَصَاعِداً» لتَتِمَّ الترجمةُ رسْماً ، والأولُ كأنه أشدُّ . والشريطةُ في هذا النوع هو تقادُمُ الاحتمالاتِ وتكافؤُ التأويلات والأدلةِ العاضِدَةِ للتأويلات ، فإنْ تَرجَّحَ أحدُ الاحتمالَيْن واعتضَدَ أحدُ التأويلَيْن خَرجَ عن جنس الاتِّسَاعِ ، وذلك أنَّ محصولَه محصولُ المُجْمَلِ ومعقولِهِ الذي ماهيتُه تساوي الاحتمالاتِ من غير ترجيحٍ . وذلك أنَّ اللفظ الدالَّ إمَّا أن يتَّحِدَ مدلولُهُ وإمَّا أن يتعدَّدَ . فإن اتحَدَ مدلولُه فهو النصُّ . وفي قِسْمِه يدخلُ نوعُ البيانِ المتقدم . وليس لقائلٍ (أ 173) أن يقول : «قد قررتم

---

[1] — ساقطة من أ.

[2] — ساقطة من أ.

[3] — ساقطة من ب.

[4] — ساقطة من ب.

[5] — أ : به.

[6] — ب : غير أنه ينبغي.

---

(1) (العمدة : 93/2).

(2) (الخصائص : 164/3) باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين.

في نوع البيان أنه يكون صَرِيحاً وغيرَه من كناية أو تضمين وغير ذلك من المجازات . وهو يناقِضُ النُّصُوصِيَّةَ » . فإنَّا نقول : النَّصُّ ضربَانِ : نصٌ بالوضع . ونصٌّ بالقرينة . وإذَا وَرَدَ — بياناً — جزئيٌّ مَجَازٍ وَقَطَعَ الدليلَ على المرادِ بِهِ فهو نصٌّ بالقرينة . فلا تَنَاقُضَ على هذا التنزيلِ بين المَجَازِيَّةِ والنُّصُوصِيَّةِ . وإنْ كان قد يُتَوَهَّمُ ذلك . وإن تَعَدَّدَ مدلوله : فإما أن يكونَ متساويَ الدلالةِ بالنسبة إلى مدلولاته أو يكونَ أظهرَ في بعضها . فإنْ تساوَتْ دلالتُه فهو المُجْمَلُ وفي[6] قِسْمِهِ يدخُلُ هذا الجنسُ الذي من شأننا أن نُلَقِّبَهُ اتِّساعاً . وإن تفاضَلَت الدلالةُ فحَمْلُهُ على أرجَحِ مُجْمَلَيْهِ التِفَاتاً إلى الظُّهُورِيَّةِ هو الظاهِرُ . وحمله على مَرْجُوحِهِمَا التِفَاتاً إلى التأويل هو المُؤَوَّلُ . وهما جنسان يَجْرِيَانِ حيثُ اتَّفقَ من غير اختصاصٍ بنوعٍ وأسلوبٍ . واسمُ الاتِّساعِ هو اسمُ محمولٍ[8] يشابِهُ (به)[9] شيءٌ شيئاً في جوهره المشترِكِ لها . فلذلك هو جنس (عالٍ)[10] تحته نوعان : أحدُهما : الاتساعُ الأَكْثَرِيُّ . والثاني : الاتِساعُ الأَقَلِّيُّ ، وذلك أنه إما أن يتَّفِقَ اللفظُ البَتَّةَ ويُخْتَلَفَ في تأويله وهذا هو الاتِّساعُ الأكثريُّ ، وإما أن يتَّفِقَ اللفظُ من جهةٍ ويَخْتَلِفَ من جهةٍ فترى اللفظَ على صورةٍ ويُحتَمَلُ أن يكون على غيرِها وهذا هو الاتساعُ الأَقَلِّيُّ[11] :

النوع الأول : الاتساعُ الأكثري : ولا خَفَاء أيضاً بالمُوطِّيء . فلنقُلْ في الفاعل وهو — على ما تقرر — أن يتَّحِدَ اللفظُ البتةَ ويُختَلَفَ في تأويله . وإنما قيلَ فيه أكثري لِكثرةِ (أ 174) وقوعِهِ في الكلام والكِتَابِ

---

(6) — ب : في قسمه .
(8) — ب : المحمول .
(9) — زيادة يقتضيها السياق .
(10) — ساقطة من أ .
(11) — أ : الاتساع الكلي .

والسُّنَّةِ والشِّعْرِ ، وعليه[12] — كما قيل — عامَّةُ الخلافِ في القرآن وفي الحديثِ ، وفي مقابلته النوعُ الآخَرُ الأقَلِّيُّ لقلَّتِهِ ونَزَارَتِهِ . ومن صُوَر هذا النوع قولُهم : « هَذَا أَمْرٌ لا ينادَى وليدُه » فاللفظُ واحدٌ البَتَّةَ أي من كل وَجْهٍ ، ولكن (قد)[13] اختُلِفَ (ب 89) فيه على أربعة أقوالٍ : فقال قوم : « إن الانسان يَذْهَلُ عن ولده لِشِدَّةٍ بِهِ » ، فيكون هذا كقول الله عز وجل : « يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ » (3) . وقوله سبحانه : « يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ . وَأُمِّهِ وأَبِيهِ » (4) . ومثلُه في التنزيلِ كثيرٌ . وقال قومٌ : « هو[14] أمرٌ عظيمٌ فإنما[15] ينادَى فيه الرجالُ والجِلَّةُ لَا الأَبنَاءُ[16] والصِّبْيَةُ » . وقال آخرُون : « الصبيانُ إذا وَرَدَ الحيَّ كاهنٌ أو حَزَّاءٌ أو رَقَّاءٌ ، حَشَدُوا له واجتمَعُوا عليه » أي ليس هذا اليومُ يومَ أنسٍ ولهوٍ ، وإنما[17] هو يومُ تَجَرُّدٍ وجِدٍّ . وقال أصحابُ المعاني : « أي لاَ وليدَ فيه فينادَى ، وإنما فيه الكُفَاةُ والنَّهَضَةُ » ، ومنه قولُ امريءِ القيس :

على لاحِبٍ لا يُـهْتَـدَى بِمَـنَـارِهِ
(إذا سَافَهُ)[18] .... (البيت) (5)

---

(12) — أ : عليه .
(13) — ساقطة من ب .
(14) — ب : ان هو ..
(15) — ب : انما ينادى .
(16) — أ : الا الأبناء .
(17) — أ : انما هو .
(18) — ساقطة من ب .

---

(3) الحج : 2 .
(4) عبس : 35 .
(5) (ديوانه : 66) وقد تقدم ذكر البيت .

أي لا منارَ فيه فيهْتَدَى بِه . وهذا المعنَى كثيرٌ . وقد تقدم أسلوبُه في جنس المبالغة . ومن ذلك بيتا[19] الحماسةِ (6) :

الـرُّمحُ لا أمْلأُ[20] كَـفِّي بـه
والـلَّـبْـدُ لا أتْـبَـعُ تَـزْوَالَـهُ
والـدِّرْعُ لا أبـغِي بـه ثَـرْوَةً
كـلُّ امـريءٍ مُسْـتودَعٌ مَـالَـه

فقولُه : « الرمح لا أملأ[21] كفِّي به » يصفُ نفسه بالفروسية . وأنه[22] يقاتِلُ بالرمح وغيرِه من السلاحِ . وأنَّه[23] لَا يَتْبَعُ اللِّبْدَ إذا زَالَ . ويجُوزُ أن يكون المعنِي : آخُذُ رُمحِي بأطراف أصابعِي لِحِذْقِي (أ 175) واقتِدَارِي . ولا آخُذُه بجميعِ كَفِّي . وقولُه : « والدِّرْعُ لا أبغِي به ثَرْوَةً » أي دِرْعِي مَالِي الذِي أدَّخِرُه . كقول الآخَرِ (7) :

ومالِيَ دِرْعٌ غيرُ دِرْعٍ حَصِينَةٍ
وأبيضُ من ماء الحديدِ صَقِيلُ

ويُحتَمَلُ أن يريدَ « لا أبغِي به ثروةً » أي لا أبيعُها فآخُذَ العِوَضَ عنها فأثْرَى[24] به . وقولُه : « كُلُّ امريءٍ مستودع ماله » يَحتمِلُ وجهيْن : أحدُهما : أن يريدَ احتفاظَه بالدرع . وأنَّ كلَّ إنسانٍ يحفَظُ مالَه .

---

(19) ـ ب : بيت الحماسة .
(20) ـ (21) ـ أ : لا أملك .
(22) ـ ب : وانما .
(23) ـ ب : وانما .
(24) ـ أ : فاتردى به .

---

(6) ابن زيابة (حماسة أبي تمام : 64/1 ـ 65) وقد سبقت ترجمة الشاعر . وينسب البيت الأول لعمرو بن معدي كرب (ديوانه : 154) ومستودع ماله : مسترهن أجله . فما موصولة أي ماله من الأجل . وسيرد شرح المؤلف لها بوجه آخر بتفصيل .
(7) أبو الأبيض العبسي (حماسة أبي تمام : 154/1) وينسب في (العمدة : 36/2) لعروة بن الورد . ولكنه غير موجود بديوانه .

فصاحبُ الإبلِ يحُوطُها ، وكذلك ربُّ الغَنَم وغيرِها من المملوكات . فهي عنده كالوديعة التي لزِمَه حفظُها ومراعاتُها . وهذا محصُولُه تشبيهٌ بغير حرفِ التشبيه ، وإبدالٌ . والآخَرُ أنْ يريدَ تعزيةَ نفسِه إذ لا مالَ له فيقول : « كلُّ امرِيءٍ مستودع ماله » أي أنه سيُستَرَدُّ منه كما تُستَرَدُّ الوديعةُ ، وهو أيضاً تشبيهٌ بغير حرفِ التشبيه ، وإبدالٌ ، وأيضا دَلالةُ اقتضابٍ بالمتقدِّمِ على المتأخر من جنس الإشارة . هذا كلُّه على رواية فتحِ الدَّالِ من « مستودَع » ويُروَى « مستودِع » بكسر الدال ، والمعنى أن ما يجمعُهُ المرءُ ويَكْسِبُه إذا جاء محتُومُ القَضَاءِ تَرَكَهُ لغيره لا مَحَالَةَ فلِمَ أرغبُ فيه وأزهدُ في المحامد ؟ وفيه أيضاً الإبدالُ بإنزال المتروك[25] للوارث منزلةَ الوديعة المسلَّمَةِ إلى الغير ، وبيتُ الحماسة (8) :

قومٌ إذا لَبِسُوا الحديـ ـدَ تنَمَّرُوا حَلَقاً وَقِدّاً

يُروَى « حَلَقاً وَقِدّاً » بالحاء المُغفَلَةِ المفتوحة ، ولامٍ مفتوحةٍ ، وكسرِ قاف « قدّاً » . ويُروَى « خُلُقاً وَقَدّاً » بالخاء المعجمة المضمومةِ ، ولامٍ مضمومةٍ ، وفتحِ قافِ « قَدّاً » . فمعنى الرواية الأولى أنهم إذا لبِسوا الدروعَ تَشَبَّهُوا (أ 176) بالنُّمُرِ في افعالهم في الحرب . وحكَى التبريزي (9) عن أبي العلاء المعري قال : « تَنَمَّرُوهَا معناه : لبسوها فصارت عليهم كالنَّمِرَاتِ . والنَّمِرَةُ[26] : كِساءٌ فيه سوادٌ وبياضٌ » . فنصبَ قولَه : « حَلَقاً وَقِدّاً » على التأويل الأول على البدَلِ من الحديدِ ، وعلى الثاني على

---

(25) ـ أ : الترك .
(26) ـ ب : كالنميرة والنميرة .

---

(8) عمرو بن معدي كرب (ديوانه : 68) و (حماسة أبي تمام : 82/1) وتنمروا : أي يصبرون كالنمر إذا لبسوا الدروع . والحلق : الدرع المنسوجة حلقتين حلقتين .

(9) الخطيب التبريزي يحيى بن علي بن محمد . أبو زكرياء . أديب . نحوي . لغوي . وشاعر توفي سنة 502هـ (معجم المؤلفين : 214/13) .

المفعول به . ويُحتمَلُ أن يكون « تنمّروا » يراد به اختلافُ[27] ألوان ما لبسوه فيكون نصبَ « حلقاً » على التمييز . ومعنى الرواية الثانية : أيْ تشبَّهوا بالنمر في أخلاقهم وخَلْقِهِمْ (ب 90) ودَلَّ على الخَلْقِ قوله : « قداً » ، وانتصابُها في هذه الرواية على التمييز ، والاتساعُ في البيت هو بحسب الرواية الأولى . وفي البيت معنىً آخرُ لم يَذكُره لأنه مَرْجوحٌ . فسقط اعتدادُه بحسب غَرَضِ الاتساع على ما شرَطناه . وفي الحماسة أيضاً (10) :

قلتُ لغَلَّاقٍ بعِرْنَانَ[28] ما تَرَى[29]
فما كادَ لِي عن ظَهْرِ وَاضِحَةٍ يُبْدِي

قولُه : « عن ظهر واضحة » يَحْتَمِلُ أن يريدَ عن ظهر نَصْلَةٍ[30] واضحةٍ بَيِّنَةٍ . وَيَحتمِلُ أَنْ يريدَ بالواضحة « السنَّ » أي لم يكن يتهَلَّلُ ويكشفُ عن أسنانه ضاحكاً . وقولُ كثير :

وكنتُ كذي رجلين : رجلٍ صحيحةٍ
ورجلٍ رمَى فيها[31] الزَّمانُ فشَلَّتِ (11)

في تشبيهه نفسَه بذي رجلين : رجل صحيحةٍ ورجلٍ شَلَّاء . لأرباب المعاني ثلاثةُ أقوالٍ : قيل لَمَّا عاهدَتْه وواثَقَتْه على أَلَّا تَحُولَ عليه فثَبتَ هو

---

(27) ـ أ : خلاف .
(28) ـ أ : بعدنان .
(29) ـ ب : ما نرى .
(30) ـ أ : خصلة .
(31) ـ أ : بها .

---

(10) شبيب بن البرصاء المري (حماسة أبي تمام : 23/2) . وانظر ترجمته في (الأغاني : 271/12 ... 281) و (خزانة الأدب : 356/1) . وغلاق لعله : غلاق بن مروان بن الحكم بن زنباع . الشاعر الاسلامي (حماسة أبي تمام : 255/1) . وعرنان : اسم واد . والواضحة : ظهور الأسنان عند الضحك .
(11) (ديوانه : 46/1).

على عهده وحالَتْ هي عن عهدها . صارَ كذي رجلين : رجلٍ صحيحةٍ وهو ثباتُه على عهدها . ورجلٍ شلَّاء وهو حِوَلُها عن عهده[32] . وقيل إنما تَمنَّى أن تضيعَ[33] قَلوصُهُ فيجدَ سبيلاً إلى ثوابه عندها . فكان من ثوابه عندها كذي رجل (أ 177) صحيحة . ومن ذهاب قَلُوصِه الحاملةِ له وانقطاعِه عن سفره كذي رجل عَلِيلَةٍ رمَى فيها الزمانُ فشَلَّتْ . وكِلَا المعنيَيْنِ صحيحٌ . أما المعنى الأولُ فكقول النَّجَاشي (12) :

وكنتُ كذي رجلَيْن : رجل صحيحةٍ
ورجلٍ رماها صائِبُ الحَدَثَانِ
فأما التي[34] صَحَّتْ فأزْدُ شَنُوءَةٍ
وأَمَّا التي شَلَّتْ فأزد عمان

ويدُلُّ عليه قولُ كثير في القصيدة :

وكنَّا سَلَكْنا في صَعُودٍ من الهَوَى
فلمَّا توافَيْنَا ثَبَتُّ وَزَلَّتِ
وكنَّا عقَدْنا عقدةَ الوَصْلِ بيننا
فلما تواثَقْنا شددتُ وَحَلَّتِ (13)

وأما المعنى الثاني ، وهو قول من قال : « إنه داخلٌ في التمنِّي » فإنما قالوا ذلك لأنَّ قبله :

---

(32) — أ : عهدها .
(33) — ب : تضع .
(34) — ب : الذي .

---

(12) النجاشي هو : قيس بن عمرو بن مالك الحارثي . كان شاعرا هجاء فاسقا رقيق الاسلام جلده علي لافطاره في رمضان (الشعر والشعراء : 246) مع ثبت بمراجع ترجمته هناك . وورد البيت الأول في (العمدة : 287/2) برواية أخرى . وأزد شنوءة : قبيلة من اليمن .
(13) (ديوانه : 50) و (الأغاني : 30/9) و (الأمالي : 65/1).

فليتَ قلوصي عند عزّة قُيِّدتْ
بحبلٍ ضعيفٍ غرّ[35] منها فضَلَّتِ
وغُودِرَ في الحيِّ المُقِيمينَ رَحْلُها
وكان لها باغٍ سوايَ فبَلَّتِ (14)

وتقديرُه عندهم : « فليتَ قلوصي عند عزة قيدت وليتَني كنتُ » ، والقولُ الثالث قولُ عبدِ الدايم قال : « معنى البيت أنه بين خوفٍ ورجاء ، وقربٍ وتناء ، كقول أبي الطيب :

وأحلَى الهوى ما شكَّ في الوصْلِ ربه
وفي الهجر فهْو الدهرَ يرجُو ويتَّقي » (15)

وهنا قولٌ رابعٌ وهو أنه تَمنَّى أن تُشَلَّ إحدى رجليْه وهو عندها ، وتضلَّ ناقتُه فلا يرحَلُ عنها ، غيرَ أنه يَسقُط لضَعفه بحسب غرض الاِتساع . وقولُ أبي نواس[36] :

ألا فاسقني خمراً وقل لي هي الخمرُ (البيت)

فقيل : « إنما قال : وقل لي هي الخمر ليلتذَّ السمعُ ». وقيل : « ما أراد إلاَّ الخلاعة كقوله :

ولا تسقني سرّاً إذا أمكن الجهرُ (البيت) (16)

وهذا — وإن[37] عُضِدَ — (أ 178) فقد يمكن أن يكون في مقابلته

---

(35) — ب : عز .
(36) — ب : وقول أبي فراس .
(37) — أ : أن عضد .

---

(14) (ديوانه : 45/1). وبلت : يقال : بلت مطيته على وجهها : إذا ذهبت ضالة في الأرض .
(15) (ديوانه : 49/3). ولم أقف على ترجمة عبد الدايم هذا .
(16) (ديوانه : 28/1). وفي (الموشح : 289) رواية : ألا سقني ...

في الآخَرِ دليلٌ عليه يَعضِدُهُ.

النوع الثاني : الاتساعُ الأقلي : وهذا النوع - وإن كان نوعاً موجوداً مع ما تُعطيه القسمةُ فيه ، فليس مقصوداً لنا على القصد الأول في هذه الصناعة ، بل مقصودُنا على القصد الأول إنما هو معقولُ الاتِّساعِ من حيث هو . غيرَ أنه لَمَّا عَرَضَ له هذا العارضُ الذي صار به أغربَ حالاً وأضيقَ مجالاً ، رأينا ألاَّ نُخليَ الموضعَ منه ، فأنزلناه نوعاً قسيماً في هذا الجنس ونبَّهْنا عليه . فلْنَقلْ فيه وأولاً في الفاعل وهو اللفظُ يردُ على صورةٍ ويَحتمِلُ أن يكون على غيرها كقوله (ب 91) عز وجل : « وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » (17) فذهب الخليلُ وسيبويه فيه على أن « وي » مفصولةٌ ، وهي اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر وهي بمعنى « أَعْجب » ثم قال مبتدئاً : « كأنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » . وأنشد في ذلك :

وَيْ كأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ[38] يُحْـ
ـبَبْ ، ومن يَفْتَقِرْ يعِشْ عيشَ ضُرٍّ (18)

وذهب أبو الحسن (19) فيه إلى أنه : « وَيْلَكَ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أراد : « ويلك » أي « أَعْجِبْ أنه لا يفلح الكافرون » أي « أعجب لسوء[39] اختيارهم » فعلق « أن » بما في « ويلك » من معنى الفعل ، وجعل الكاف حرف خطابٍ » (20) لا محلَّ لها . وكقول امرىء القيس :

---

(38) — ب : نسب .
(39) — ب : بسوء .

---

(17) القصص : 82 .
(18) زيد بن عمرو بن نفيل (الكتاب : 290/1) و (الخصائص : 41/3) وينسب في (البيان والتبيين : 235/1) لابنه سعيد أبي الأعور . ولنبيه بن الحجاج في (الأغاني : 281/17) وانظر مزيد ترجمته في (خزانة الأدب : 95/3) والنشب : المال الأصيل .
(19) الأخفش (الخصائص : 41/3) وانظر فهرس هذا المصدر .
(20) (الخصائص : 169/3 — 170).

نَـطْـعَـنُـهُـمْ سُـلْـكَـى وَمَـخْـلُـوجَـةً
كَـرَّكَ لَأْمَيْنِ[40] على نَابِلِ (21)

فهذا يُنشَدُ على أنه ما تراه : « كرَّكَ لَأْمَيْن » أي « ردَّكَ لَأْمَيْنِ » وهما سهمان « على نابلٍ ». وذلك أن تَعْتَرِضَ من صاحب النبلِ شيئاً منها فتتأمَلَه ثم تردَّه إليه فيقع بعضُه كذا وبعضه كذا. وكذلك قولُك : « كرَّكَ (أ 179) لَأْمَيْنِ » أي طَعْناً مختلفاً بعضُه كذا وبعضُه كذا. ويُروى : « كرَّ كلامَيْن » أي (كردِ كَلَامَيْنِ)[41] على صاحب النبل كما تقول له : « ارم ارم » تريد[42] السرعة والعجلَة. ومثلُه قولُه (22) :

أفـاطـمَ قـبـلَ بـيـنِكِ مـتِّـعيني
ومـنْـعُكِ مـا سألتُ كـأنْ تَبِيني

فهذه روايةُ الأصمعي، أي « منعُك كبينِك وإن كنتِ مقيمةً » وهو في معنى قول أبي تمام :

لا أَظلِمُ النَّأْيَ قد كانت خَلَائِقُها
قبل اعتراضِ النَّوى عندي نوىً قُذُفاً (23)

---

(40) — ب : كر كلامين.
(41) — ب : كر كلامين.
(42) — ب : يريد.

---

(21) (ديوانه : 257)، وورد بروايات أخرى ، أنظر أيضا (ديوانه : 120) و (الموشح : 166) وسلكى : ضربة مستقيمة حيال الوجه. ومخلوجة : يمنة ويسرة. واللأمان : السهمان.
(22) المثقب العبدي (الشعر والشعراء : 311) و (الخصائص : 167/3). وفي (معاهد التنصيص : 339/1) ينسب لسحيم بن وثيل الرياحي.
(23) ديوانه : 361/2). والقذف : البعيدة.

ورواها ابنُ الأعرابي (24) :

ومنعُكِ ما سألتُكِ أَنْ تَبِيني (البيت)

أي « منعكُ إيايَ ما سألتُك هو بينُك ». وروايةُ الأصمعي أعلَى وأذهبُ في المعاني الشعرية . ومن ذلك أيضاً (قولُه)[43] (25) :

وأطلسَ يَهديه إلى الزاد أنفُه
أطافَ بنا والليلُ داجِي العسَاكِرِ
فقلتُ لعمرو صاحبي إذْ رأيتُه
ونحنُ على خُوصٍ عِتَاقٍ عوَاسِرِ

أيْ عَوَى هذا الذئبُ فسِرْ أنت . ومنه (26) :

نُفَلِّقُ ها مَنْ لم تَنَلْه سيوفُنا
بأَيْمانِنا هامَ الملوكِ القَمَاقِمِ

وإنما هو « ها » مَنْ لَمْ تَنَلْه سيوفُنا « فَهَا » تنبيهٌ ، و « مَن لَم تَنلْه سيوفُنا » استفهامٌ بمعنى « مَنِ الذي لم تَنله سيوفُنا ؟ » وهو اعتراضٌ على جهة التأكيد بمعنى الكلام ، وهو غَرَضُ الاعتراضِ[44] أبداً . وقال أبو الفتح : « هو نداءٌ أي : يَا مَنْ لم تنلْه سيوفُنا خَفْنَا فإنَّ مِن عادتنا أن نُفَلِّقَ بسيوفنا هَامَ الملوك فكيف مَن سِواهم ؟ » (27) . والاستفهامُ أولَى به

---

[43] ـ ساقطة من أ .
[44] ـ ب : الأغراض .

---

(24) ابن الأعرابي : أبو عبد الله محمد بن زياد . من أكبر الرواة الحفاظ . توفي سنة 231 هـ (تاريخ الأدب العربي : 203/2)

(25) (الخصائص : 89/3) مع نسبة انشاده إلى أبي زيد برواية : دقاق عواسر . وعواسر ــ كما سيشرحها المؤلف ــ : عوى الذئب فسر أنت .

(26) البيت للفرزدق (الخصائص : 169/3) و (العمدة : 260/1) و (كتاب التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : 85) ولم أقف عليه في ديوانه .

(27) (الخصائص : 169/3) .

وأذهبَ في حسن النظْم وأقلّ تكلُّفاً وأنسبَ . ومن ذلك بيتُ الحماسة (28) :

كُلُّ امرئٍ مستودَعٌ مالَه (البيت)

يَحتَمِلُ (أ 180) قولُه : « ماله » وجهَيْن : أحدُهما : أن يكون قولُه : « مالُه » اسماً مضافاً إلى الضمير وهو المال . والوجه الثاني : أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي في محلٍّ النصب على المفعول به في رواية الكَسْر في الدال من مستودِع ، وعلى المفعول الثاني في رواية الفتح . وهذا النوعُ كثيرٌ أيضاً ، وإن كان بالنسبة إلى الأول قليلاً . وأكثرُه في الشعْر . وليس يَخفَى عليك ما يرِدُ منه إذا تأمَّلْتَه . وقد انتهَيْنا إلى هذا الحد ، ووفَّينا بما التزمناه من إيراد هذا الجنس الذي هو الاتساع . فلنقل في الجنس التاسع .

(28) سبق ذكر البيت وقائله .

الجنس التاسع : الانْثِنَاءُ

والانثناء هو اسمُ مثالٍ أَوَّلٍ من قولهم : « ثَنَاهُ على القصد ، يَثْنِيهِ : صَرَفَهُ ». فانثنى هو حاملٌ من الفعل ومطاوعٌ . والانثناءُ مصدرُ المطاوع منها . ثم (هو)[1] اسمٌ منقولٌ إلى هذه الصناعة ومَقُولٌ فيها على افتنان المتكلمِ في أنحاء كلامِه وجهاتِه . ولأَنَّ هذا كافٍ من الموطِّيء ، فلنقُلْ في الفاعل . والفاعلِ فيه هو : تردد المتكلم بين[2] جهتي قول وجنبتي كلام . والانثناء هو اسمُ معنىً يشابهُ (ب 92) به شيءٌ شيئاً في جَوْهره المشترك لها . فلذلك هو جنس (متوسط)[3] تحته نوعان : أحدهما : الانْفِتَالُ ، والثاني : العُدُولُ . وذلك لأنه إما أن يَتَرَدَّدَ المتكلمُ في الوجوه وإفادةِ معنىً لم يُبْنَ القولُ عليه ، وهذا هو النوع الملقب انفتالاً . وإما أن يتردد في غيرِ ذلك وهذا هو الملقب عُدُولاً . والوجوه — كما قد تقرر عند قوم — عبارةٌ عما قد اقتضاه حرفُ المضارعة من وجه المتكلم ووجهِ (أ 181) المخاطَبِ ووجهِ الغائب :

النوع الأول : الانْفِتَالُ : والانفتالُ في أَوَّلية مثاليةِ الاسمِ والحَمْلِ والمطاوَعَةِ كما تقرر في موطيء اسم الانثناء . فلْنقُلْ في الفاعل وهو : تَرَدُّدُ المتكلمِ في الوجوه وفي إفادة معنى لم يُبْنَ (صريحُ)[4] القولِ عليه . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الالْتِفَاتُ ، والثاني : الاعْتِمَادُ . وذلك لأنه إما أن يترددَ المتكلم في الوجوه فقط فهذا

---

(1) ساقطة من ب .
(2) — أ : من جهتي .
(3) ساقطة من ب .
(4) — ساقطة من ب .

هو الالتفاتُ. وإما أن يتردد في إفادة معنىً لم يُبْنَ القولُ عليه (صريحاً وضِمْناً)[4] وهذا هو الاعتمادُ:

النوع الأول: **الإِلْتِفَاتُ**: وهو المدعو عند قوم: خطابَ التَّلَوُّنِ. والموطيء ها هنا[5] أيضاً كالموطيء في جنسه. والفاعلُ هو: ما تَقَرَّرَ عند تقسيمِ جنسِه، وهو ترددُ المتكلمِ في الوجوه. وابنُ المعتز يَرْسُمُهُ بأنه «انصراف المتكلم عن الإخبار إلى المخاطبة، وعن المخاطبة إلى الإخبار» (1)، وصاحِبُ كتاب «العمدة» مُثْنٍ على ابنِ المعتز بهذا الرَّسْمِ ومُسْتَحْسِنٌ له (2)، وقوةُ الرسمين واحدةٌ. واسمُ الالتفات هو اسمٌ مشتَرَكٌ بين هذا المعنى[6] الواقعِ في هذا النوع والمعنى الآخَرِ الذي هو النوع[7] الأول من جنس التَّتِمَّةِ وهو المُسَمَّى اعتراضاً وكأنه اعتراضُ[8] تشكيكٍ، ولذلك غَلَطَ مَن عدَّها نوعاً واحداً غيرَ[9] مُتَبَايِنٍ. ونحن فَلَمَّا أَلْفَيْنَاها هنا معنيَّيْن متباينَيْنِ معقولَيْنِ واسمَيْنِ، والأسماءُ في أصل الوضعِ هي على التبايُنِ وذلك بالذات والاشتراكُ فيها بالعَرَضِ، فصَّلنا وأنزَلْنا كلَّ واحدٍ منها نوعاً في (أ 182) الجنس الذي يرتقي إليه ويقتضي الدخولَ تحته، وخصَّصناه بأنسَبِ الاسمين إليه فخصصنا هذا النوعَ باسمِ الالتفات، وخصصنا النوعَ الآخَرَ باسم الاعتراض كما سيرِدُ وِفَاقاً في الأول لاستعمال الاسمِ عند الجمهور عند النقل، وفي الثاني لموضوع صناعةِ النحو لمشابهة

---

[4] — ساقطة من ب. وعبارة أ: وصريحا ضمنيا.

[5] — ب: والموطئ هنا.

[6] — أ: النوع.

[7] — ب: المعنَى.

[8] — ب: اشتراك.

[9] — أ: واحدا وغير متباينين.

---

(1) (البديع: 689).

(2) (العمدة: 46/2).

هذا المعنَى الملقَّبِ اعتراضاً للمعنى الذي يلقبه النحويون كذلك ، وإن كان المعنى البلاغيِ أعمَّ وضعاً كما سَيَبِينُ بعدُ بحولِ الله تعالى . وفائدةُ هذا الأسلوب من النظْم والفنِّ من البلاغة استقرارُ[11] السامع والأخذُ بوجهه ، وحملُ النفس بتنويع الأسلوب وطَرَاءةِ الافتِنَانِ على الإصغاء للقول والارتباطِ بمفهومه قالَ (3) :

لا يُصْلِحُ النفسَ إن[12] كانت مُصَرَّفَةً
إلَّا التَّنَقُّلُ من حالٍ إلى حالِ

ولو كان أسلوبُ القول على نهْجٍ واحدٍ لم يكن له هذا الوقعُ وهذا التأثير . ومن صوره[13] الجزئيةِ من المعجزِ قولُه عز وجل : « ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ، ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ، مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (4) فقولُه : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » التفاتٌ لأنه انصرافٌ من إخبارٍ إلى مخاطبةٍ . وقولُه عز وجل : « وَٱللَّهُ ٱلَّذِي أَرْسَلَ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » (5) ؛ وقولُه (عز وجل)[14] : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا » (6) ، وقد التفتَ امرؤُ القيس ثلاثَ التفاتاتٍ في ثلاثةِ أبيات قَالَ :

تطاوَلَ ليلُكَ بالأثْمُدِ ونامَ الخليُّ ولمْ تَرْقُدِ (أ 183)
وباتَ وباتَتْ له ليلَةٌ كليلةِ ذِي العَائِرِ الأرْمَدِ

---

[11] — أ : استمرار .
[12] — أ : إذ كانت .
[13] — أ : ومن صور الجزئية .
[14] — ساقطة من أ .

---

(3) أبو العتاهية (ديوانه : 321) برواية : لن يصلح : كما ورد برواية أخرى في (زهر الآداب 35/1) .
(4) الفاتحة : 2 — 5 .
(5) فاطر : 9 .
(6) فاطر : 27 .

وذلك مِنْ نـبـإٍ جـاءني وَخُبِّرْته عن أبِي الأسْوَدِ (7)

والالتفاتاتُ بينةٌ فيه (ب 93) . ومن شرط هذا الفن من الكلام والأسلوب من البديع — وهو الانصرافُ في[15] الوجوه — أن يكون في كلامين لا في كلام واحد ، فأما قوله (8) :

أَلَمْ تَعْلَمِي يادَارَ بَلْجَاءَ أنني
إذا أخصَبَتْ أو كان جدْباً جَنَابُها

فإنَّه أَضمَرَ بلجاء لا[16] الدار أي « إذا أخصبت بلجاءُ » ولم يضمرِ الدارَ لأنه بعدُ في خطابها . ولا يجوز الانصرافُ إلا في كلامين . فأما في كلام واحد (فلا)[17] ، وكذلك لا يجوز الانصراف إلا عند قطع الدلالة والعلم .

النوع الثاني : **الاعْتِمَادُ** : والموطيء هنا أيضاً من أولية المثال[18] — وإنَّ اعْتَمَدَ إما بمعنى عَمَدَ مما جاء من افتَعَلَ بمعنى فَعَلَ ، وإما بملاحظةِ مزيدِ معنى الافتعالِ في الاعتماد — بيِّنٌ بذاته ، فلنقُلْ في الفاعلِ وهو : تَرَدُّدُ المتكلمِ لإفادة معنى لم يُبْنَ القولُ عليه (صريحاً بل ضمناً)[19] .

---

(15) — ب : من .
(16) — ب : إلى .
(17) — ساقطة من أ .
(18) — ب : من أولية مثال .
(19) — ساقطة من ب .

---

(7) (ديوانه : 185) . وتنسب الأبيات لعمرو بن معدي كرب الزبيدي (ديوانه : 92) . كما تنسب في (معاهد التنصيص : 170/1 — 171) لامريء القيس بن عابس الكندي الصحابي الجليل . وانظر تفصيل هذه النسبة في مقال عن ابن عانس لمحمد فهيم الحمداني (مجلة الفيصل عدد 78/10 ص 120 — 125) .

والأثمد : موضع . والخلي : الخالي من الهموم . والعائر : الموجع في عينيه .

(8) أعرابي (الكامل : 230/1) وورد برواية مختلفة في (الكامل : 380/3) .

ومن صوره الجزئية (قوله عز وجل : «قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ» (9). وقوله تعالى : «فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ» (10). وقوله تعالى : «وَمَنْ يُطِعِ ٱللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَائِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ أُوْلَائِكَ رَفِيقاً» (11). وقوله تعالى : «وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ، فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ، وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلى شُرَكَائِهِمْ (أ 184) ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» (12) ، فقوله تعالى : «يَحْكُمُونَ» اعتمادٌ ، ومنه)[20] قولُ جرير :

مَتَى كانَ الخيامُ بذي طُلُوحٍ ... سُقيتِ الغَيْثَ أيتُها الخِيامُ؟ (13)

وقولُه فيما[21] حكى إسحاق (الموصلي)[22] (14) قال : «قَال لي الأصمعي : أتعرفُ التفاتاتِ[23] جرير؟ قلت : لا ، فأنشدَني :

---

(20) ــ ما بين المعقوفتين ساقط كله من ب.

(21) ــ أ : كما.

(22) ــ ساقطة من ب.

(23) ــ أ : التفات.

---

(9) البقرة : 126.

(10) آل عمران : 187.

(11) النساء : 69.

(12) الأنعام : 136.

(13) (ديوانه : 278/1). وذو طلوح : واد به كثير من شجر الطلح.

(14) اسحاق الموصلي هو : اسحاق بن ابراهيم الموصلي الشاعر الأديب والموسيقار المعروف. توفي سنة 235 هـ (تاريخ الأدب العربي : 65/3).

أتنسى إذ تودّعنا سليمى
بفرعِ بشامةٍ؟ سُقِيَ البشامُ»! (15)

وإنما سمّاهُ التفاتاً باسم قسيمِهِ لأنّهم لم يكونوا تميّزَ لهم هذانِ النوعان اللذانِ[24] ينقسِمُ جنسُ الانفِتَالِ إليهما، فكانوا يسمونهما[25] (باسم)[26] الالتفات. وكذلك كان ابنُ المعتز يفعَلُ. وذلك كلّه نَظَرٌ بحسبِ بادِيءِ الأمرِ، لكن تَعَقُّبُ النظرِ يقتضي تقسيمَ جنسِ الانفتال إلى جزئَي الالتفاتِ والاعتمادِ، ووضعِها نوعيْن تحته قسيمَيْن[27] تحصيلاً للمعاني، وإبرازاً لما في القوة منها إلى الفعل. وليت شعري ما الذي يصنَعُ ابنُ المعتز عند نُبُوِّ حَدِّهِ للالتفاتِ[28] أن يَنطبِقَ له على هذا النوع الذي نُسَمِّيه[29] اعتماداً وبالله التوفيق. ومِن الاعتماد قولُ امريءِ القيس:

أَبَعْدَ الحارثِ الملكِ ابنِ عمرٍو
لـه مُـلْكُ العِـرَاقِ إلى عُـمَـانِ
مُجَاوِرَةً بنِي شَمْجَى بْنِ جَرْمٍ
هَوَاناً مَا أُتِيحَ مِنَ الهَوَانِ
وَيَمْنَحُهَا[30] بَنُو شَمْجَى بنِ جَرْمٍ
مَعِيزَهُمُ. حَنَانك ذا الحَنَانِ (16)

---

(24) — ب: اللذالان.
(25) — ب: يسمونها.
(26) — ساقطة من أ.
(27) ب: قسمين.
(28) — أ: لالتفات.
(29) — أ: يسميه.
(30) — ب: وتمنحها.

---

(15) (ديوانه: 279/1). وانظر النص في (حلية المحاضرة: ورقة: 10) و (العمدة: 46/2) والبشام: شجر طيب الرائحة يستاك به.
(16) (ديوانه: 143) و الحارث بن عمرو بن حجر الأكبر. هو أحد أجداد امرىء القيس. وبنو شمجي: حي من جرم.

فقولُه : « ما أتيح من الهوان » وقولُه : « حنانك ذا الحنان » اعتمادٌ ، وإفادةُ القول معنىً لم يكن بُنِيَ عليه القولُ كقوله : « سقي البشام » و « سقيت الغيث أيتها الخيام ». (ومن صور الاعتماد البديعة قولُ الآخر ، وهو عبدُ بني الحَسْحَاسِ (17) (أ 185) :

تَجَمَّعْنَ في شيءٍ ثلاثاً وأَرْبَعاً
وَوَاحِدَةً حَتَّى كَمَلْنَ ثَمَانِيَا
وأَقْبَلْنَ من أقصَى البيوت يَعُدْنَني
بقيةَ ماءِ العينِ سَيْفاً يَمَانِيَا
يَعُدْنَ مَريضاً هُنَّ هَيَّجْنَ دَاءَه
ألا إنما بعضُ العَوَائدِ دائِيا (18)

فقولُه : « ألا إنما بعضُ العوائد دائيا » هو اعتمادٌ بديعٌ . ومن ذلك قولُ الشريف في كافيته :

سَهْمٌ أَصَابَ وَرَامِيهِ بِذِي سَلَمٍ
مَنْ بِالعراق لقد أَبْعَدْتِ مَرْمَاكِ (19)

وكذلك قولُه :

أَدَلَّتْ فلم أَحْمِلْ ، وقالتْ فَلَمْ أُجِبْ
لَعَمْرُ أبيها إنَّني لَظَلُومُ)[31]

---

[31] — ما بين المعقوفين ساقط كله من ب .

---

(17) عبد بني الحسحاس هو : أبو عبد الله سحيم . كان عبدا حبشيا به لكنة . أدرك النبي وقد تمثل من شعره . شاعر محسن . وأستاذ في الغزل لعمر بن أبي ربيعة . قتل في خلافة عثمان (خزانة الادب : 242/1) .

(18) (ديوانه : 23) .

(19) (ديوانه : 593/2) .

النوع الثاني من الجنس التاسع[32] **العُدُولُ** : والموطِّئ من أوَّليةِ مثاليةِ الاسمِ والحَمْلِ والمطاوَعةِ بيِّنٌ[33] . أَعْدَلَهُ فَعَدَلَ[34] كالذي تَقَدَّمَ في صدر هذا الجنس . فالعُدُولُ مثالٌ أولٌ مصدَرُ عَدَلَ عُدُولاً ، وجهةُ تلاقي النقلِ فيه أيضاً النسبةُ ، فلنقل في الفاعل وهو : افْتِنَانُ إرادةِ[35] وصْفِ المتكلمِ شيئَيْنِ إلى القصد الأول أو[36] الثاني . والعُدُولُ اسمٌ محمولٌ يشابِهُ به شيءٌ شيئاً في جوهره المشترِك لهما ، فلذلك هُوَ جنسٌ متوسط تحته نوعان : أحدُهما : التَّتِمَّةُ ، والثاني : التَّوْجِيهُ . وذلك لأنه إما أن يكون الأولُ من الشيئين الموصوفَيْن هو المقصودُ على القصد الأول . وذِكْرُ الآخَرِ معه (إنما)[37] هو بالانجرار مع الأول تأكيداً أو تَلَاقِياً أو غيرَ[38] ذلك من أغراضِ القولِ . وهذا هو النوعُ الأولُ الذي من شأننا أنْ نُلَقِّبَه تَتِمَّةً . وإما أنْ يكون الثاني منهما هو المقصود على القصد الأولِ . والأولُ إنما هو من أجله كالذَّرِيعَةِ والتَّوْطِئَةِ أو غيرِ ذلك من (أ 186) أغراض القول . وهذا هو النوع الثاني الذي نلقبه توجيهاً :

النوع الأول : **التَّتِمَّةُ** : والفاعِلُ في هذا النوع هو إرادةُ المتكلم وصفَ شيئَيْن ، وأحدُهما — وهو الأولُ - - مقصودٌ على القصد الأول . وذُكِرَ الثاني لضَرْبٍ (ب 94) من التأكيد أو التَّلَاقِي ، أعني أن يكون أحدُهما مما يشُدُّ الأولَ أو يعطي فيه تلاقياً . فلذلك من كون الغَرَض في هذا النوع منقسماً إلى التأكيد أو التلاقي[39] ، كان هذا النوعُ هو جنس متوسط تحته

---

[32] — أ و ب : من الجنس الأول .

[33] — ب : يبين .

[34] — ب : فعدلا .

[35] ب : وهو ارادة افتنان ارادة وصف .

[36] — أ : والثاني .

[37] — ب : معناه هو بالانجرار .

[38] — أ : وغير ذلك .

[39] — ب : التلاقي .

نوعان : أحدهما : الاِعْتِرَاضُ ، والثاني : الاِسْتِدْرَاكُ :

النوع الأول : الاِعْتراضُ : والفاعلُ فيه هو : إرادةُ المتكلم وصفَ شيئين : الأولُ منهما على القَصْدِ الأولِ ، والثَّاني بالانجرار (أو)[40] لضرْب من التأكيد فقط ، ولذلك قيل فيه هو أن يأخُذَ المتكلمُ في معنىً فيعرضَ له معنىً آخرُ فيَعْدِلَ عن الأول إلى الثاني فيأتي به ثم يعودَ إلى الأول من غير أن يُخِلَّ بالثاني في شيء ، وبهذا رَسَمُوهُ (20) والاعتراضُ ممَّا تضافرَ على استعماله صِناعةُ البلاغة والنحو ، غيرَ أن الذي وقع في البلاغة هو أعمُّ وضعاً لأنه يكونُ جُملةً بمعنَى (الجملة في صناعة النحو ، ويكُونُ كلاماً أزيدَ من الجملة ، وقِصَّةً ، والنحويُّ هو أخصٌّ وضعاً لأنه يَكُونُ جملةً)[41] بالمعنى الأولِ النحوي فقط ولذلك معناه عند النحاة جملةٌ صغرى تتخلَّلُ جُملةً كُبرى على جهة التأكيد . ومن صور الاعتراض قولُه (تعالى)[42] : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » (21) . وقولُه عز وجل : « وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ (أ 187) الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ، وإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ . قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا افْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ، وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا ، وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ

---

(40) — ب : ولضرب .
(41) — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(42) — ساقطة من ب .

---

(20) (حلية المحاضرة : ورقة : 9). ويسميه الحاتمي هناك : الالتفات مشيرا إلى تسمية قوم له بالاعتراض .
(21) الواقعة : 75 — 77 .

يَسْتَهْزِئُونَ . فإذا مَسَّ ٱلإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانا ، ثُمَّ إذا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قال : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ ، بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » (22) ، فقولُه عز وجل : « قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَٱلأَرْضِ عَالِمَ ٱلْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ » إلى قوله : « وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » اعتراضٌ في أثناء كلام وهو قولُه : « وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلآخِرَةِ ، وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ، فَإِذَا مَسَّ ٱلإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا » (وذلك أن قولَه : « فَإِذَا مسَّ الانسانَ ضُرٌّ »)[43] مسبَّبٌ عن قوله : « وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ » على معنى أنهم يشمئزون من توحيد الله تعالى . ويستبشرون بالشِّرْكِ الذي هو ذِكْرُ الآلهة . فإذَا مَسَّ أحدَهُم ضُرٌّ أو حَزَبَتْهُ شِدَّةٌ ، تَنَاقَضَ في دعواه فدعَا مَن اشمَأَزَّ مِن ذكْرِه ، وانقَبَضَ من توحيده فلجأ إليه دون الآلهة ، فهو اعتراضٌ بَيْنَ السَّبَب والمسبَّبِ يفيدُ القولَ بما فيه من دعاء النبيِّ ﷺ ربَّه بأمره بذلك وبيْنَ قولِه : « أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ » ، ثم بما عقبَه من الوعيد العظيم أشدَّ التأكيد وأعظَمَه[44] وأبلغَه ، ولذلك كان اتصالُ قولِه : « فَإِذَا مَسَّ ٱلإِنْسَانَ ضُرٌّ » هنا بفاء التَّسْبِيبِ دون اتصالِ (أ 188) نظيرِه في أول السُّورةِ من قوله : « وَإِذَا مَسَّ ٱلإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ » (23) للتسبيب الواقعِ هنا وخُلُوِّ الأولِ منه إلا مِن اشتراكِ جملةٍ مع جملة ومناسبَةٍ أَوْجَبَتِ العطفَ بالواو الموضوعةِ لمطلَقِ الجمع كقوله : « قام زيدٌ وعمرٌو » . ويستَتِبُّ التسبيبُ مَعَ (ما)[45] في ظاهر الأمر من[46] أنَّ اشمئزازَهم

---

(43) — ساقطة من ب .
(44) — ب : وأعظم وأبلغه .
(45) — ساقطة من أ .
(46) — ب : الأمرين .

---

(22) الزمر : 45 - 49 .
(23) الزمر : 8 .

ليس يقتضي التجاءهم إلى الله تعالى وانما يقتضي ضِدَّهُ من إعراضِهم عنه من جهةِ أنَّ سياقَ الآيةِ يقتضِي[47] إثباتَ التناقضِ وذلك (ب 95) أن[48] تقول : « زيدٌ مؤمنٌ بالله تعالى فإذا مسه ضُرٌّ لجأَ إليه »، فهذا سببٌ ظاهرٌ مبنيٌّ على اطِّرادِ الأمر وقَودِهِ. وتقولُ : « زيدٌ كافرٌ بالله فإذا مسَّه ضُرٌّ لجأ إليه » فتجيء بالفاء هنا لغرض إلزام التناقض أو العكس[49]. حيث أنزلَ الكافرَ كُفرُه منزلَةَ الايمَانِ في جعله سبَبَ الالتجاء، فأنتَ تُلزِمُه العكْسَ، فإنك (إنما)[50] تَقصِدُ بهذا الكلام الانكارَ والتعجبَ[51] من فعله. وقولُه عز وجل : « وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ، لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ، وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُوْلَائِكَ هُمُ ٱلْخَاسِرُونَ » (24) فقولُه عز وجل : « ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ. لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ » اعتراضٌ واقعٌ في أثناء الكلام متصلٌ وهو قولُه (تعالى)[52] : « وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ ٱللَّهِ أُوْلَائِكَ هُمُ ٱلْخَاسِرُونَ »، ومركَّبٌ[53] على نهجِ أسلوبِ الإدارة من جزئين أحدُهما : صِفَةُ السعادةِ، والآخَرُ : صِفَةُ الشقاء. وهو (على)[54] مهيع أسلوبِ القرآن من ذكْرِ الضِّدِّ (أ 189) عقِبَ الضد

---

(47) — أ : تقتضي.

(48) أ : أنك تقول.

(49) — ب : والعكس.

(50) — ساقطة من أ.

(51) — ب : والتعجيب.

(52) — ساقطة من أ.

(53) — ب : مركب.

(54) — ساقطة من أ.

---

(24) الزمر : 61 — 63.

لِيَبَينَ[55] بِهِ كما قيل «وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ ٱلْأَشْيَاءُ» (25) وذِكْرُ أحدِ الضدين بمفرده هو الاستدلالُ (26)- على ما استقر في الثالثة من الخطابة (27).

ومن صوره الجزئيةِ في الشعر قولُ كثير:

لَوْ أنَّ الباخلين —وأنتِ منهمْ— رأوكِ، تعلَّموا منكِ المِطَالَا (28)

وكذلك قولُ عوفِ بنِ المحلَّم لابنِ طاهر (29):

إن الثمانين —وبُلِّغْتَها— قد أحوجتْ سمعي إلى تُرْجُمانْ

وهذا، لانطباق حدِّ الاعتراض عليه، هو أَوْلَى به وأقعدُ بمَعْقُوله، وإن كان قد ذُكِرَ عن قوم أنهم يَرَوْنَه[56] تَتْمِيماً، وهو في غاية السُّقُوط، وقال النابغةُ، قيل هو الذبياني، وقيل هو الجعدي (وهو أظهرُ)[57]:

أَلَا زعمَتْ بَنُو عبْسٍ بأنّي
—أَلا كَذَبَتْ— كبيرُ السِّنِّ فَاني (30)

---

(55) — ب: فيبين.
(56) — ب: علوه.
(57) — ساقطة من أ.

---

(25) ورد هذا القول شطرا في بيت شعر لأمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي (الخريدة: 190/1) كما ورد عند غيره. وتمته هناك:
يا هاجرا سموه عمدا واصلا وبضدها....

(26) أنظر ملحق المصطلحات.

(27) (الخطابة: 247).

(28) (ديوانه: 150/1). والمطالا: من المطل بالدين.

(29) عوف بن المحلم هو: أبو المنهال عوف بن محلم الخزاعي، عالم جامع وشاعر فصيح، توفي سنة 214 هـ (معجم الأدباء: 139/16) مع البيت ضمن مقطوعة من 13 بيتا ومناسبته. وانظر (رسالة الغفران: 576) و (ومنهاج البلغاء: 315). وسيأتي ترجمة ابن طاهر.

(30) النابغة الذبياني (ديوانه: 125) و (العمدة: 45/2) برواية: ألا كذبوا مع النسبتين. بينما ينسب إلى الجعدي في (البديع: 691) و (البديع في نقد الشعر: 131) وليس بديوان الذبياني تحقيق دشكري فيصل.

فقولُه : « ألا كذبت » اعتراضُ كلامٍ على جهة التشديد للأول والتأكيد . ومن مليح الاعتراضِ قولُ بعضِ العرب :

فظلُّوا بيومٍ — دعْ أخاكَ بمِثْله —
على مَنْزَعٍ يُوفِي وَلَمَّا يُصَرَّدِ (31)

فقوله : « دع أخاك بمثله » اعتراضٌ مَلِيحٌ ، وكذلك قولُ جرير :

نِعْمَ القَرِينُ[58] — وكنتِ عِلْقَ مَضِنَّةٍ —
وَارَى بِنَعْفِ بَلِيَّةَ[59] الأَحجارُ (32)

فقولُه : « وكنتِ عِلْقَ مَضِنَّةٍ » اعتراضٌ مليحٌ شريفٌ ، ومن شأنِ الاعتراضِ وُقُوعُه في أثناء القول وتضاعيفِ الكلام كقول العباس بنِ الأحْنَف :

قد كنتُ أَبكي — وأنتِ راضيةٌ —
حِذَارَ هذا الصُّدُودِ والغَضَبِ
إنْ تَمَّ ذَا الهجر ياظلوم — ولا
تَمَّ — فَما في العيش مِن أَرَبِ (33)

ومنه قولُ نُصَيْبٍ (34) (أ 190) :

---

[58] — أ : الفريق .
[59] — أ و ب : ثلاثة .

---

(31) (الصناعتين : 410) بدون نسبة . وورد بروايات مختلفة (في العمدة : 45/2) و (البديع : 60) ويصرد من التصريد : البرد وهو في السقي دون الري ، والتصريد أيضا : التقليل .

(32) (ديوانه : 154) . وعلق مضنة : النفيس الذي يبخل به . ونعف : أسفل الجبل وأعلى الوادي . وبلية : بلد .

(33) (ديوانه : 33) برواية : « إن دام .... ولا دام » و (العمدة : 47/2) و (زهر الآداب : 1105/4) و (معاهد التنصيص : 371/1) ، وقد سبقت ترجمة الشاعر .

(34) نصيب هو : نصيب بن رباح ، أبو محجن مولى عبد العزيز ، شاعر فحل ، كان يعد مع جرير وكثير عزة (الأعلام : 355/8) وانظر البيت في (العمدة : 47/2) وانظر رواية أخرى بها اختلاف بسيط في (الأغاني : 364/1) .

فكِدْتُ ـــ ولَمْ أُخلَقْ من الطيرِ إنْ بَدَا
سنَى بارقٍ نَحْوَ الحِجَازِ ـــ أطِيرُ

فقولُه : « ولم أخلق من الطير » اعتراضُ كلامٍ في كلام وقولٍ في أثناء قولٍ . كما أنَّ من شأن الاستطراد وُقُوعَه في آخرِ القولِ وخاتمَتِه ؛ وذلك لِمَا[60] تقرر بينهما بالفَرْقِ بين جنسيْهما وهما التتمةُ والتوجيهُ ، مِنْ أَنَّ التتمةَ يُقصدُ فيها الأولُ من الشيئَيْن المَوْصُوفَيْن على القصدِ الأول ، ويأتي (ب 96) الآخَرُ بعدَ[61] القصْدِ الثاني فلَمْ يكُنْ لَكَ ـــ كما قيل ـــ في خَلَدٍ فتَقطعَ له كلامَك ، بل يأتي عفْواً وانتهازا لإفادة القولِ معنىً يشُدُّ مضمونَه ويؤكِّدُ مقصودَه بالقصد الأول ؛ فإنَّ[62] التوجيهَ الذي هو جنس الاستطرادِ يُقْصَدُ فيه الثاني من الشيئيْن الموصوفيْن على القصد الأول لأنكَ تَقْصِدُهُ في نفسك وأنتَ تَحِيدُ عنه في لفظكَ حتى تصِلَ به كلامَك عند انقطاع آخِرِهِ ، أو تُلْقِيَهُ إلقاءً وتعودَ[63] إلى ما أنتَ فيه ؛ ولهذا كلِّه لمْ نحفِلْ بما قرره صاحبُ كتاب « العمدة » من أنَّ الاعتراض ـــ وإنْ كَانَ مبناهُ على وقوعه في أثناء القول ـــ فقد يقعُ في آخر القول وعَجُزِهِ كقوله : « سُقِيَ البشام » وقولِه : « سُقِيتِ الغيثَ أيتُها الخيامُ » (35) لأن هذا كلَّه وما أُنشِدَ في هذا المعنى جميعاً ليس باعتراض وليس بداخلٍ في جنسه بل داخلٌ في نوع الاعتماد من جنس الانفتال على ما تقرر ، وعلى تبايُنِ المعنيَيْن وطرحِ الاشتراك .

النوع الثاني : **الاِسْتِدْرَاكُ** : والفاعلُ أيضا في هذا النوع هو إرادة

[60] ـــ ب : مما .
[61] ـــ ب : بعده الآخر .
[62] ـــ ب : وإن .
[63] ـــ ب : أو تلقيه القاء أو تعود .

(35) (العمدة : 46/2).

المتكلم وصفَ شيئين : الأول منهما على القصد الأول ، والثاني بالانجرار لضرب من التلاقي . ومن صوره الجزئية قولُ أبي العطاء السِّنْدِي يَرثي (أ 191) عمرَ بنَ هُبَيْرَةَ (36) :

وإنك لم تَبْعَدْ على متعهِّدٍ
بَلَى ، كُلُّ من تحت الترابِ بَعِيدُ

فقولُه : « بلى كل من تحت التراب بعيد » هو استدراك . وقال زهير :

قفْ بالديار التي لم يَعْفُها القِدَمُ
بلَى ، وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ (37)

فقوله : « بلى وغيرها الأرواح والديم » استدراك . وقال جرير :

غداً باجتماع الحيِّ نَقْضِي لُبَانَةً
وأُقْسِمُ لا تُقضَى لُبَانَاتُنَا غَداً (38)

وأنشد ابنُ المعتز في ذلك :

نُبِّئتُ فاضحَ نفسِه يغتابني
عند الأمير ، وهل عليٌّ أميرُ (39)

فقولُه : « وهل علي أمير » استدراكٌ حَسَنٌ . وربما تركَّبَ الاستدراكُ بالتصدير كالذي هنا من قوله في بيت جرير : « غداً وأُقسم لا تُقضَى

---

(36) هو أفلح — أو مرزوق — بن سيار . شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية (الاغاني : 327/17) والمرثي قائد مشهور من بني أمية . وفي (العمدة : 46/2) أنه يزيد بن عمر بن هبيرة وقد نسب في (أمالي المرتضي : 223/1) لمعن بن زائدة في رثاء ابن هبيرة .

(37) (ديوانه : 90). وورد برواية أخرى في (البديع في نقد الشعر : 163) والأرواح جمع ريح .

(38) (ديوانه : 143). برواية : نقضي لبانة .

(39) البيت لبشار (ديوانه : 111) وورد بروايات أخرى في (البديع : 60) و (العمدة : 47/2) و (البديع في نقد الشعر : 121) و (حماسة ابن الشجري : 51) و (الصناعتين : 411) .

غداً »، وهو فيه أظهرُ من قوله : « عند الأمير وهل علي أميرُ ».

النوعُ الثاني من النوع[64] الثاني من القسمة الأولى : التَّوْجِيهُ : ومُوَطِّيءُ التَّصَوُّرِ من أوليةِ مثاليةِ الاسم ، ونَقْلُه إلى إفادة الشيء (من)[65] وجهين بَيِّنٌ أيضاً . فلنقُلْ في الفاعل وهو : إرادةُ المتكلمِ وصفَ شيئين أحدُهما وهو الثاني على القَصْدِ الأول ، والأولُ منهما إنما هو من أجْلِ الثاني . والتوجيهُ اسمُ معنىً ومحمولٌ يُشابِه به شيءٌ شيئاً في جوهره[66] المشترَكِ لهما فلذلك هو جنسٌ متوسط تحته نوعان : أحدهما : الملاحظة ، والثاني : الخُرُوجُ ، وذلك لأنه إما أن يأتي المتكلمُ بالمعنى المقصود له بعدَ ذِكْرِ التوطِئَةِ والذَّرِيعَةِ ثم يَقطعَه ويَرجعَ إلى ما كان فيه ، وهذا هو الملقَّبُ بالملاحظة ، وإما أن يأتي به بعدَ التوطئة والذريعةِ (أ 192) ثم يتمادَى في صَوْبِهِ[67] ويستمِرَّ في نَهْجِ جَرَيَانِهِ ، وهذا هو الملقَّبُ بالخُرُوج :

النوع الأول : الملاحظة : والموطِّيءُ من أولية مثالية الاسم ، ونقلُه إلى صَرْفِ القصْدِ إلى موصوف ـــ والمرادُ أخذُ مَلْحُوظٍ (ب 97) من طَرَفٍ خَفِيٍّ ـــ بَيِّنٌ أيضاً . والفاعلُ (هو)[68] : إرادةُ المتكلمِ وصفَ شيئين واحِدُهما وهو الثاني بالقصد الأول ، ثم قَطْعُ القول عنه والرجوعُ إلى ما بُنِيَ عليه القولُ منذ أول الأمر . وهذا النوعِ هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما الاِقْتِصَاصُ ، والثاني : التَّفْرِيعُ . وذلك لأنه إما أن يأتي المتكلمُ بما يقصِدُهُ[69] كالحائد عن ذكره ، وإن[70] كان هو مقصودُه في

---

(64) ـــ أ و ب : الجنس .
(65) ـــ ساقطة من ب .
(66) ـــ ب : في جوهر المشترك .
(67) ـــ ب : صرفه .
(68) ـــ ساقطة من أ .
(69) ـــ ب : بما يقصد .
(70) ـــ أ : فان .

الحقيقة وهذا هو الاقتصاص ، وإما أن يُلقِيَه ، لإفادة الموصوفِ تأكيداً ، القاءً وهذا هو التفريع :

النوع الأول : **الاقتصاصُ** : والموطِّيءُ من أولية الاسم ، والنقلُ بَيِّنٌ أيضاً بذاته . والفاعلُ هو : إرادة المتكلم وصفَ شيئين : أحدهما[71] وهو الثاني المقصودُ على القصد الأول المقطوعُ عنه القولُ كالمَحِيدِ عنه في القول والمُعْرَضِ عن ذكره[72] . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الاستطراد ، والثاني : الإدماج ، وذلك لأنه إما أن يأتي المتكلمُ بما يقصِدُه على القصد الأول كالمعرَض عنه والمصفوح عن ذكره مصرَّحاً مع ذلك بذكره تأنُّقاً وإزعاجاً ، وهذا هو الاستطراد ، وإما أن يأتي به في قوله[73] مضمَّناً تلطُّفاً وإدراجا وهذا هو الإدماج :

النوع الأول : **الاستطراد** : والموطِّيءُ من أولية الاسم بَيِّنٌ بذاته ، وظهورُ النسبة في نقله من قول « استطرد[74] الفارسُ : إذا أظهر الفرَّ » وهو (أ 193) يريد الكرَّ ، إلى هذا المعنى المتأتِّي[75] به في القول كالمعرض عنه والمَحِيد ، وهذا هو المقصودُ حقيقةً في غاية الوضوح فلنقل في الفاعل وهو : أن يريد المتكلم أنه يريد وصفَ شيء وهو إنما يريد غيرَه ثم يَقْطَعَ ويعودَ إلى ما قصَدَه من أول الأمر . ومن صوره الجزئية عند القاضي أبي بكر في « كتاب الاعْجاز » له : « قولُه عز وجل : « أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَائِلِ سُجَّداً لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَٱلْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » (40) كأنَّ المرادَ[76] — كما تأوَّلَه — أن

---

(71) — ب : واحدها .
(72) — ب : ذلك .
(73) ب : قولهم .
(74) — ب : استطراد .
(75) — ب : المتأتي .
(76) — (إذ) زائدة في : أ ، ولا ضرورة لزيادتها .

---

(40) النحل : 48 — 49 .

يُجْرِيَ القولَ الأولَ إلى الإخبار عن أنَّ كلَّ شيء يَسجُدُ لله عز وجل. وإن كان ابتداءُ الكلام في أمر خاصٍ» (41). وفي هذا المثال نظرٌ فتأمله، والأظهرُ في النظر أنه إما من بابِ ورودِ الأعمِّ بعدَ الأخصِّ. وإما من باب ورود الأخص بعدَ الأعمِّ، وكلاهُما مهيَعٌ من كلام العرب وهو طافحٌ به. فمِن ورودِ الأعمِّ بعد الأخص قولُه (42):

وهُمُ العَشِيرَةُ أن يُبَطِّيءَ حاسدٌ
أوْ أنْ يَلُومَ مع العِدَى لُوَّامُها

فإن قولَه: «أو أن يلوم» عُمومٌ بعدَ خصوصٍ لأنَّ التبطِّي ضربٌ مما[77] يُلَامُ به واللوم يشمَلُهُ. وغيرُه (الأخصُّ بعد الأعم)[78] (والأعمُّ بعد الأخص)[79] بادي الشُّهرةِ. وإن كان بعضُ مَن سمع إنكارَ النُّظَّارِ لهذا النوع من النظْم في الحدود في الصنائع البرهانية قد أنكره لِظَنِّه[80] أن ذلك هو على الإطلاق، وإغفالِه الفرقَ بين العبارة البرهانية (والعبارة البلاغية)[81]، وقد ذُكِرَ هذا في بابٍ آخَرَ، والظنُّ بمن أنكره أنه (أ 194) لم يَعثُرْ عليه في مواقعه. ومن صور الإستطرادِ الجزئيةِ في الشعر قولُ السموءل (43):

ونحن أُناسٌ ما نَرَى القتلَ سُبَّةً
إذا ما رأتْه عامرٌ وسَلُولُ (ب 98)

---

(77) — ب: بما.
(78) — ساقطة من ب.
(79) — ساقطة من أ.
(80) — أ: أظنه.
(81) — ساقطة من ب.

---

(41) (اعجاز القرآن: 159 — 160).
(42) لبيد من معلقته (ديوانه: 321).
(43) (ديوانه: 91) برواية: «انا لقوم».

يُقَرِّبُ حُبُّ الموت آجالَنَا (لَنَا)[82]
وَتَــكــرَهُــه آجــالُــهــم فــتــطُولُ

وقولُ الفرزدق :

كأنَّ فُقَاحَ الأَزْدِ حولَ ابنِ مَسْمَعٍ
إذا اجتمعوا ، أفواهُ بَكْرِ بنِ وَائِلِ (44)

ثم أتَى جرير فأربَى وزاد بقوله :

لــمَّــا وضــعت على الــفــرزدق مــيــسمي
وضغا البعيث ، جدعت أنف الأخطل(45) .

فهجا واحدا واستطرد باثنين . وقال مخارق بن شهاب المازني يصف معزى :

ترى ضـيـفـهـا فيها يـبيت بغبطة
وضيف ابن قيس جائع متخوف (46)

قيل (ان)[83] ابنَ قيس هذا وفد على النعمان فقال[84] : « (كيف)[85] المخارق بن شهاب فيكم ؟ فقال : سيد شريف

(82) — ساقطة من أ .
(83) — ساقطة من أ .
(84) — ساقطة من ب .
(85) — ب : قال .

(44) (زهر الآداب : 1086/4) . و (العمدة : 36/1) والبيت غير موجود بديوانه .
(45) (ديوانه : 357) . وضغا : صاح .
(46) (العمدة : 39/2 — 40) برواية : يتحوب أي يتوجع . ومخارق هذا أحد بني خزاعة بن مالك . أنظر أخباره مع البيت في (البيان والتبيين : 43/4) .

(حسبك)[86] من (رجل)[87] يمدح تيسه[88] ويهجو ابن عمه »
(47) . ومن جيد الاستطراد قوله (48) :

خليلي من كعب أعينا أخاكما
على دهره ، ان الكريم معين
ولا تبخلا بخل ابن قزعة انه
مخافة أن يرجى نداه حزين
إذا جئته في الفرط أغلق بابه
فلم تلقه إلا وأنت كمين

وقيل : أنشد البحتري أبو تمام[89] لنفسه في صفة فرس واستطرد يهجو عثمان بن ادريس الشامي : القاضي أبو بكر بن الطيب قال : « وفيما كتب إلي[90] الحسن بن عبد الله (49) قال : أخبرني محمد بن يحيى (50) حدثني محمد بن علي الأنباري (51) قال : سمعت البحتري يقول :

---

[86] — زيادة من العمدة : 40/2 يقتضيها السياق .
[87] — ساقطة من ب .
[88] — أ : لنفسه .
[89] — أ : أبا تمام .
[90] — أ : إليه .

---

(47) (العمدة : 39/2 — 40). وابن قيس — كما في النص — هو مخارق المذكور . وفي (البيان والتبيين : 43/4) أنه ابن قيس المازني من بني مازن . والنعمان بن المنذر أحد ملوك العرب .
(48) بشار (ديوانه : 220 — 221) ووردت الأبيات بروايات أخرى في (الشعر والشعراء : 645) و (الصناعتين : 416) وابن قزعة هو : أبو المغيرة عبيد الله المتكلم (الكامل : 3/2) .
(49) الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري . تلميذ ابن دريد وشيخ الباقلاني . توفي سنة 382 هـ (معجم الأدباء : 233/8) .
(50) محمد بن يحيى ، أبو بكر الصولي المتوفى سنة 335 هـ (معجم الأدباء : 109/19) .
(51) محمد بن علي الأنباري كما ورد في (اعجاز القرآن : 158) و (معجم الأدباء : 250/19) وورد باسم علي بن محمد الانباري مع نفس النص في (حلية المحاضرة : ورقة : 14) و (أخبار أبي تمام : 68) وفي (أخبار البحتري : 58 — 59) يصحح محققه أنه علي بن محمد . وانظر مزيدا لترجمته في (معجم البلدان : 340/1) .

أنشدني أبو تمام لنفسه :

وسَابِحٍ هَطِلِ التَّعْدَاء هَتَّانِ
على الجرَاء أمينٍ غيرِ خوَّانِ (أ 195)
أَظمَى الفُصُوصِ ولم تُظْمأْ قوائمُه
فخَلِّ عينيْكَ في ريان ظَمآنِ
ولو تَرَاهُ مُشِيحاً والحَصَى زِيَمٌ
بينَ السنابِكِ مِن مَثْنى[51] ووُحدَانِ
أيقنتَ — إن لم تَثَبَّتْ — أنَّ حافِرَهُ
من صخر تدمُرَ أو من وجهِ عُثْمانِ (52)

وقال لي : ما هذا من الشعر؟ قلت : لا أدري . قال : هذا المستطَرَدُ ، أو قال : الاستطراد ، قلت : وما معنى ذلك؟ قال : يُرِي أنه يَصِفُ الفرس وإنما يريد هجاء عثمان » (53) فقال (وقال)[52] البحتري :

ما إن يعافُ قَذىً ولو أوردتَه
يوماً خلائقَ حَمْدَوَيْهِ الأحْوَلِ (54)

قال : فقيل للبحتري : إنكَ أخذتَ هذا من أبي تمام ، فقال : ما يُعَابُ عليَّ أن آخُذَ منه وأتبعَه فيما يقول (55) وتبِعَهُما ابنُ المعتز فقال :

---

[51] — أ و ب : شتى ، والتغيير من كل ما وقفت عليه من مظان .
[52] — ساقطة من ب .

---

(52) (ديوانه : 434/4). وهتان : من هتنت السماء : إذا صبت بتتابع . والفصوص : المفاصيل . وريان : مروي . وزيم : متفرقة . والسنابك : جمع سنبك : طرف الحافر . وتدمر : مدينة بالشام .
(53) (أخبار أبي تمام : 68 — 69). و (اعجاز القرآن : 158). مع ثبت بها لمراجع القضية .
(54) (ديوانه : 1775/3). في وصف الفرس والتعريض بحمدويه الأحول وكان عدوا للشاعر .
(55) (اعجاز القرآن : 159). و (أخبار أبي تمام : 70).

يا ليتَ لي من صَحْنِ خدِّكَ رُقعةً
فأُقدُّ منها حافراً للأشهَبِ (56)

وهو استطرادٌ في غاية الحُسْن . القاضي أيضاً قال : «كتب إلي الحسنُ بنُ عبد الله قال : أنشدني أبو بكر بن دريد قال : أنشدنا أبو حاتم عن أبي عبيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه :

إن كنتِ كاذبةَ[53] الذي حدَّثتِني
فنجوتِ مَنْجَى الحارثِ بن هشام
تَرَكَ الأحِبَّةَ أنْ يقاتلَ[54] دونَهم
وَنَجَا برأسِ طِمِرَّةٍ ولِجَامِ (57)

ومنه قولُ الآخَرِ (58) :

فما ذَرَّ قَرْنُ الشمس حتى كأننا
من العَيِّ نَحْكي أحمدَ بنَ هِشَامِ

وقولُ أبي العلاء المعري :

ولاحَ هِلالٌ مثلُ نونٍ ، أجَادَها
بِذَوْبِ النُّضَارِ الكاتبُ ابنُ هِلَالِ (59)

---

[53] ــ ب : صادقة .
[54] ــ أ : يقابل .

---

(56) (الصناعتين : 415). بدون نسبة وبرواية : من جلد وجهك . والبيت غير موجود بديوانه .
(57) (ديوانه : 215). والطمر : الجواد العدّاء مؤنثه : الطمرة . والأعلام هم :
ــ الحسن بن عبد الله . وقد تقدمت ترجمته .
ــ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني اللغوي المشهور . توفي سنة 255 هـ (معجم المؤلفين : 285/4) .
ــ أبو عبيدة معمر بن المثنى من معاصري الخليل ومن أعلام اللغة والنحو والتاريخ توفي سنة 210 هـ (تاريخ الأدب العربي : 142/2) .
(58) أبو محمد اسحاق بن ابراهيم الموصلي (ديوانه : 188) وانظر قصة أحمد بن هشام هذا في (معجم الأدباء : 5/6) وذر : طلع . وقرن الشمس : أعلاها . والعي : ضد البيان .
(59) (سقط الزند : 1197/3) برواية : مجاري النضار .

وقد يَتسامَحُ البلاغيونَ فيُسَمُّونَ الخُروجَ استطراداً ، ومنه ما أنشده القاضي من قول السَّريِ الرَّفّاءِ (60) (ب : 99) :

نَـزَعَ الوُشَـاةُ لَـنَـا بِسَـهْـمِ قَـطِـيـعَـةٍ
يُـرمَى بسـهـمِ الحَيْـنِ مَنْ يُرْمَى بِـهْ

(أ 196)ليتَ الزمانَ أصابَ حَبَّ قلوبهمْ
بِـقَـنَـا ابنِ عـبـدِ اللهِ أو بِـحِـرَابِـهْ

والحاتمي يقول : « إنه قد يقع من هذا الاستطراد ما يَخرُجُ من ذمٍّ إلى مدحٍ كقول زهير :

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كان[٥٤] وَلَـ
ـكِـنَّ الجَوَادَ على عِلَّاتِهِ هَرِمُ »(61)

وجَرَى أيضاً في مهيَعِ مَن سَمَّى الخروجَ استطراداً ، وذلك كلُّه اتساعٌ في القول من بابِ ايرادِ المعنى المرادِ بغير اللفظ المعتاد . وأشهرُ ما فيه للنحاةِ تسميةُ ألقاب الإعراب بألقاب البناء . وقد استَوْفَى القولَ فيه أبُو الفتح في كتاب « الخصائص » (62) . ومما أُنشِد[٥٥] أيضاً في الخُروج بالاستطراد من مدحٍ إلى ذم قولُ بَكْرِ بنِ النَّطَّاحِ (63) :

---

(٥٤) ــ أ : حل .
(٥٥) ــ ب : أنشده .

---

(60) هو السري بن أحمد بن السري الرفاء الموصلي . شاعر رقيق توفي سنة 312 هـ (معجم المؤلفين : 208/4) وانظر البيتين في (ديوانه : 21) برواية أخرى .

(61) (ديوانه : 91). وانظر النص في (حلية المحاضرة : ورقة : 10) وعلى علاته : على عسره ويسره وهرم بن سنان جواد عربي مشهور .

(62) (الخصائص : 35/1 ــ 37). باب القول على الاعراب .

(63) شاعر فارس اتصل بأبي دلف إلى أن مات فانتقل إلى مالك بن علي الخزاعي (وفات الوفيات : 79/1) ومالك في البيت هو : مالك بن طوق من الفرسان الأجواد والأشراف . توفي سنة 259 هـ (وفات الوفيات : 142/2) . وانظر البيتين في (البديع في نقد الشعر : 81) والعفات : جمع عاف : الطالب للفضل .

فأُقْسِمُ لو أصبحتُ في عِزِّ مالِكٍ
وقُدرتِهِ ، أعيَا بمَا رُمْتِ مطلَبِي

فتىً شَقِيَتْ أموالُه بعُفَاته
كما شقِيَتْ قيسٌ بأرماحِ تَغْلِبِ

فهذا حَسَنٌ من تركيب الاستطراد والخُرُوجِ لأنَّ أَوَّلَه خروجٌ وآخرَه استطرادٌ . وتضاعَفَ حُسْنُهُ . فإنَّ مالكاً الممدوحَ هو مِن تَغْلب فصار الاستطرادُ زيادةً في مدحه . ومما استطرَدَ به أبُو الطيب — تقيَّلاً لمذهبِ ابنِ النَّطَّاح — في هجاء كافور :

يَمُوتُ به غَيْظاً على الدهر أهلُه
كما مات غَيْظاً مالكٌ وَشَبِيبُ (64)

فقيلَ إنه لم يقعْ موقعَ غيرِه من أبيات هذا الباب إذ ليستِ القصيدةُ مدحاً ولا هجاءً للرجلَيْن المذكورَيْن لكنْ للتشبيه[57] والحِكَايةِ فقط .

النوع الثاني : الإدْمَاجُ : والموطِّئ هنا من أولية مثالية (أ 197) الاسم — وإنَّ موضوعَه[58] في الدُّخُولِ أو الإدْخَالِ ، قالوا : « دَمَجَتِ المَاشِطَةُ ذَوَائِبَ المرأةِ : ضَفرَتْهَا » أيْ دَاخلَتْ بعض أجزائِها في بعض . والضَّفِيرةُ تُسمَّى دَمْجاً — بَيِّنٌ ، فلا نُطيلُ به الوصفَ . فلنقُلْ في الفاعل وهو : أن يُرِيَ المتكلم أنه يرِيدُ المصَرَّحَ به من موصوفَيْه ، وهو إنما يريد المضمَرَ[59] منهما تَلطُّفاً وإدْرَاجاً . ومن صوره — كما ذَكَر ابنُ وكيع (65)

(57) — أ : التشبيه .
(58) — أ : موضعه .
(59) — أ : المضمن .

(64) البيت موجود بملحق (ديوانه 524) . وانظر نسبته اليه في (العمدة : 41/2) و (رسالة في قلب كافوريات المتنبي من المديح إلى الهجاء : 16 و 161) برواية : فاتك وشبيب .
(65) ابن وكيع هو : الحسن بن علي التنيسي قد تقدمت ترجمته ولم أقف على كتابه « النزهة » .

في كتاب « النزهة » — قولُ عبيْدِ الله بن عبد الله بنِ طاهر (66) لعبد الله ابنِ سليمان بن وهب (67) يُهنّئه بوزارته للمعتضِدِ (68) :

أَبَى دهرُنا إسعافَنا في نفوسنا
وأسعفَنَا فيمَنْ نحبُّ ونكْرِمُ
فقلنا له : نعماكَ فيهمْ أَتِمَّها
ودَعْ أمرَنَا . إنَّ المهمَّ المقدَّمُ (69)

وذكَرَ أيضاً أنَّ أحمدَ بنَ يوسف الكاتب (70) حكَى أنه دخَل على المأمون وفي يده كتابٌ من[100] عمْرو بنِ مَسْعَدَةَ (71) وهو يُرَدِّدُ فيه النظرَ فقال : (لعلَّكَ أَفْكَرْتَ (72) في ترديدي[101] النَّظَرَ في هذا الكتاب ؟ قال : نعم يا أمير المؤمنين . قال : إني عَجِبْتُ من بلاغته واحتياله لمُرَادِهِ : « كتبتُ[102] كتابي — أيّدَ[103] اللهُ أميرَ المؤمنين — ومِنْ قِبَلِي من قُوَّادِهِ وأجنادِهِ في (السمع)[104] والطاعةِ على أحسنِ ما تكون (عليه)[105] حالةُ قومٍ تأخرتْ أرزاقُهم واختلّتْ أحوالُهم » ألا

(100) — أ و ب : ابن عمرو . والتصحيح من (العمدة : 41/2) .
(101) — أ و ب : ترديد . وزيادة الياء من العمدة أيضا .
(102) — أ و ب : كتب . والزيادة من العمدة .
(103) — ب : أيده . وفي العمدة : إلى أمير المؤمنين .
(104) — ساقطة من أ . وغير موجودة في نص العمدة .
(105) — ساقطة من أ .

(66) هو عبيد الله بن عبد الله بن طاهر . أبو محمد . أديب وشاعر . كان من خواص المامون توفي سنة 300 هـ (ديوان البحتري : 2466/4) .
(67) سليل الرئاسة والكتابة والوزارة في العصر العباسي (معاهد التنصيص : 136/3) .
(68) أحد ملوك بني العباس .
(69) انظر البيتين والخبر في (العمدة : 41/2) و (معاهد التنصيص : 136/3) .
(70) هو أبو جعفر الكوفي كان وزيرا ورئيسا لديوان المأمون . توفي سنة 213 هـ (معجم الأدباء : 162/5) .
(71) أبو الفضل من كتاب المأمون وبلغاء العباسيين . كان نبيا وبليغا وشاعرا . توفي سنة 214 هـ (معجم الأدباء : 127/16) . أو سنة 217 هـ كما في هامش (البيان والتبيين : 106/1 — 107) .
(72) أفكرت وفكرت بمعنى واحد (اللسان : فكر) .

ترى يا أحمدُ إلى إدماجه المسألةَ في الإخبار . وإعفائه (ب 100) لسلطانه من الإكثار »؟ ثم أمر له برزقِ ثمانية أشهر (73) . (وقولُه تعالى : « فَسَيَقُولُونَ : مَنْ يُعِيدُنَا ؟ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » (74) إدماجٌ لأنه أَدْمَجَ في ضرورة ذكرِ الفاعل ذكرَ الاحتجاج بالفطرة الأولى بُرهاناً على صحَّةِ الثانية)[106] « وهذا النوعُ أقلُّ في الكلام من الاستطراد وأغربُ » (75) مسلكاً . وكأنَّ فيه شائبةً من التضمين . ولولاً (أ 198) فصلُه اللاحقُ له . المقسِّمُ لجنسه . المقوِّمُ لماهيته لكان تضميناً .

النوع الثاني : **التفريع** : والموطيء (هنا)[107] من أولية مثاليةِ الاسم . ونقلُه على اشتقاقه من لفظ الفرع الذي في مقابلة الأصل لمناسبةِ المعنَى الصناعي للمعنى الجمهوري . بيِّنٌ أيضاً . والفاعلُ هو (أيضاً)[108] : أنْ يقصِدَ المتكلمْ وصفاً ثم يُفرِّعَ منه وصفاً آخَرَ يزيدُ الموصوفَ تأكيداً . ومن صوره الجزئية البديعة قولُ ابنِ المعتز :

كَلَامُــــه أخـــدَعُ من لحظِــــه
ووعـدُه أكذَبُ من طيْفِهِ (76)

بيْنَا هو يصفُ خُدَعَ كلامه فرَّعَ عنه خُدَعَ لحظه . ويصفُ كذِبَ وعدِه فرَّعَ منه كَذِبَ طيفِهِ . وقال أيضاً يصفُ ساقيْ كأسٍ (77) :

---

[105] — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
[106] — ساقطة من ب .
[107] — ساقطة من ب .

---

(73) (العمدة : 2/41 ـ 42) مع تغيير بسيط .
(74) الاسراء : 51 .
(75) (العمدة : 2/42) .
(76) البيت غير موجود بديوانه . وانظر نسبته إليه في (العمدة : 2/42) و (رفع الحجب : 1/88) و (الطراز : 3/135) و (معاهد التنصيص : 3/89) .
(77) ابن المعتز (ديوانه : 227) .

وكـأنَّ حُـمـرةَ لونِها من خـدِّهِ
وكأنَّ (طِيبَ)[109] نسيمها من نَشْرِهِ
حتى إذَا صبَّ المدامَ[110] تَبَسَّمَتْ
عن ثغرها فحسبتُها[111] من ثغْرِهِ
مـا زال يُنجزُني مواعِدَ عينِه
فَمُهُ . وأحسَبُ ريقَه من خَمْرِهِ

والبيتان الأوَّلانِ تفريع (78) في غاية الحُسن ونهايةِ البهجة والطلاوة . والثالثُ قد انتقده صاحب كتاب « العمدة » بأنه قد نَقَصَه شرطُ التفريع وهو أن يكونَ الآخرُ من الوصفين « زائداً على الأول درجةً : في الحُسْنِ إن قصَدَ المدحَ ، أو في القبح إن قصد الذَّمَّ . وهو نوعٌ خفيٌّ إلا على الحاذق البصير بالصَّنعة » (79) . « ومن التفريع الحسنِ (قولُ)[112] الصنوبري (80) :

مـا أخطَأَتْ نُوناتُه من صُدْغِه
شيئاً . ولَا أَلِفَاتُه من قَدِّهِ
وكـأنما أنـفـاسُه من شَعْرِهِ
وكـأنما قِرْطَاسُهُ من خدِّهِ[113]

---

(109) ـــ ساقطة من أ .

(110) ـــ ب : المزاج وكذا في العمدة .

(111) ـــ ب : فحسبته ، وكذا في العمدة .

(112) ـــ ساقطة من أ .

(113) ـــ ب : من جلده .

---

(78) (العمدة : 42/2) .

(79) (العمدة : 42/2) .

(80) الصنوبري هو : محمد بن احمد بن الحسين الحلبي الأنطاكي . أبو بكر . شاعر . سكن حلب ودمشق . وتوفي سنة 334 هـ (معجم المؤلفين : 91/2) . والبيتان غير موجودين سواء بديوانه أو بتتمته . وانظر نسبتها إليه في (العمدة : 43/2) و (منهاج البلغاء : 60) .

فانظر إليه كيف يزيدُ رتبةً كلَّما فرَّعَ . وكذلك قولُ ابنِ شيرزاذ (أ 199) يصف جاريةً كاتبةً : «كأنَّ خطَّها أشكالُ صورتِها . وكأنَّ بيانَها سِحْرُ مقلتِها . وكأنَّ سِكِّينَها غُنْجُ لحظِها . وكأنَّ مدادَها سوادُ شعرِها . وكأن قِرطاسَها أديمُ وجهها . وكأنَّ قلَمها بعضُ أَنَامِلِها . وكأنَّ(114) نُقَطَها قَلْبُ عاشِقِها» (81) . ونظيرُ هذه التفريعات نظْماً يَزِيدُ بِبَرَاعَةِ النظْمِ على النثر . وفي غاية الإحسان قولُ أبي عُمر بنِ علي المطوِّعي (82) :

سَحَرَ العيونَ غداةَ خطَّتْ كفُّه
في رائق القِرطاس رائع(115) سطْرِهِ
فأتى بمثل الوشْيِ واحِدَ نَسْجِهِ
أو مثلَ زَهْرِ الرَّوضِ ثانِيَ قَطْرِهِ
خط يحاكِي منه سحرَ جُفُونِهِ
وطرازَ عارِضِه ولؤلؤَ ثَغْرِهِ

وفي نقيض ذلك (ما)(116) أنشدَ أبو منصور (83) :

دَعِيٌّ في الكتابة لا رَوِيٌّ
له فيها بُعَدٌ ولا بَدِيهُ

(114) — ب : وكأنما نقطها .
(115) — أ : رائق .
(116) — ساقطة من أ .

(81) (العمدة : 43/2).
(82) المطوعي هو : أبو حفص عمر بن علي . شاب أصبح من أعيان الأدباء والشعراء مع صغر سنه . واتصل بخدمة الأمير أبي الفضل الميكالي . وألف له كتبا . شعره رقيق . أنظر أخباره في (اليتيمة : 433/4) والبيتان في (اليتيمة : 434/4) .
(83) قد يكون الثعالبي . وقد يكون : أبو منصور أحمد بن عبدون العبدوني وهو من أظهر كتاب بخارى وشعرائها . له شعر عذب (اليتيمة : 76/4) والبيتان في (اليتيمة : 118/1) و(العمدة : 43/2) و (معاهد التنصيص : 90/3) بدون نسبة وبرواية : فنشرها أبدا كريه .

كـأنَّ دواتَـه مِن رِيقِ فيـهِ
ثُلَاقُ ، فـرِيـحُـهـا أبـداً كَرِيـهُ

ومن بديع التفريع قولُ أبي الطيب في صفة الليل وفيه نَظَرٌ :

أُقَـلِّبُ فـيـه أجـفـاني كَـأنِّي
أَعُدُّ به على الدَّهْرِ الذُّنُوبَا (84)

وكذلك من بديعه أيضاً قولُ الآخَرِ (85) :

طَـلَلَانِ طَـالَ عـليهما الأمَـدُ
دثَـرَا فلا عـلَـمٌ ولا نَضَـدُ
لـبِسَـا الـبِـلَى فـكـأنما وَجَـدَا
بعدَ الأحبةِ ، بعضَ مَا أجِدُ (ب 101)

وقد أبدع أبو الفضل الهمداني في قوله :

(ولـيـلٍ كـذكـراه كـمـعـناه كاسمِه
كدينِ ابنِ عبَّادٍ كإدبارِ فائِقِ (86)

وأبو بكر الخوارزمي أيضاً في قوله)[116] (87) :

سَمْحُ البديهةِ ليس يملكُ لفظَه
فـكـأنما ألـفـاظُـه من مـالِـهِ

[116] — ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(84) (ديوانه : 267/1).
(85) محمد بن وهب — أو وهيب — الحميري (الأغاني : 87/19) و (التلخيص : 379) وورد البيتان برواية أخرى في (العمدة : 44/2) و (منهاج البلغاء : 61) وانظر ترجمته بتوسع في (الأغاني : 74/19).
(86) (اليتيمة : 300/4) و (العمدة : 44/2) وقد تقدمت ترجمة الشاعر والكاتب المبدع .
(87) أبو بكر الخوارزمي . محمد بن العباس .شاعر أديب من طبرستان توفي سنة 383 هـ (اليتيمة : 194/4) وانظر الأبيات في (العمدة : 44/2) و (معاهد التنصيص : 91/3).

وكـأنها غـزمـاتـه وسـيوفـه
من حدّهن خُلِقْنَ من إقبالِهِ (أ 200)
مُتَبَسِّمٌ في الخَطْبِ تَحسَبُ أنه
تحت العَجَاجِ ملثّمٌ بفعَالِهِ

وأبو الطيِّب في قوله :

أسِيرُ إلى أقطاعه في ثِيابِهِ
على طِرْفِهِ من دارِهِ بحُسَامِهِ
وما أمطَرَتْنِيهِ[١١٥] من البيضِ والقنا
وَرُومِ العِبِدَّى هاطلاتُ غَمَامِهِ (88)

(وهو تفريعٌ تَنَاوَلَ بتفاصيلَه من حَملي قولِ أبي تمام :

وقالوا فما آتاكَ صفْ بعضَ نَيْلِهِ
فقلتُ لهم: مِن عِندِهِ كلُّ ما عندي[١١٥] (89)

وقد أبدعَ مِهيارٌ في قوله (90) :

قِفْ تَرَنَا رُسُوماً ثَلاثَةً فِي رَسْمِ
خَيْطِ هِلَالِ لَيلَةٍ ودَارِهِمْ وَجِسْمِي

وأبدعُ[١٢٥] من ذلك كلّه قولُه (91) :

---

(١١٥) ـ ب : وما مطرتنيه . وكلاهما صحيح .
(١١٥) ـ ما بين المعقوفتين ساقط من ب .
(١٢٥) ـ ب : وقد أبدع من ذلك .

---

(88) (ديوانه : 4/115 ـ 116). والاقطاع : الأرض . والطرف : الفرس . والعبدّى : العبيد .
(89) لم أقف عليه في ديوانه ولا في غيره .
(90) مهيار الديلمي (ديوانه : 3/270) وقد تقدمت ترجمته . وبالديوان رواية أخرى .
(91) مهيار الديلمي (ديوانه : 2/198) .

وَفَحْمَةِ لَيلٍ كالشُّعُورِ اهْتَدَيْتُها
بِلَمْعَةِ بَرقٍ كالشغور لَمُوعِ

إلَى حاجةٍ من جانبِ (الرمْلِ) سُخِّرَت[121]
لها الشمسُ حتَّى ما اهتَدتْ لِطُلُوعِ

وهو مما تركَّب فيه التفريعُ والاِستعارةُ (والترصيعُ)[122] والإِشباع بقوله : « لَمُوع ».ومن بديع صوره قولُ أبي الطاهر الاسكندري (92) :

رَقَّتْ معاقدُ خصرِهِ فكأنها
مُشْتَقَّةٌ[123] من عهده وتَجَلُّدِي

وتجعَّدَتْ أصداغُه فكأنها
مسروقةٌ من خَلْقِهِ المتجَعِّدِ

(ما بالُهُ يَجْفُو وقد زعَمَ الورَى
أَنَّ الندى يختَصُّ بالوجه النَّدِي)[124]

لا تخدعَنَّكَ وجنةٌ محمرَّةٌ
رَقَّتْ . ففي الياقوتِ طَبْعُ الجُلْمُدِ

وقد أحسن المصري[125] المتأخر في قوله :

مُحجَّبٌ لو سَرَى في مثلِ طُرَّتِهِ
أغنَتْهُ غُرَّتُه الغَرَّا عَن السُّرجِ[126] (93)

---

(121) — ب : سجرت .
(122) — ساقطة من أ .
(123) — أ : مسروق .
(124) - البيت ساقط من أ .
(125) — ب : البصرى .
(126) — ب : غرته الغراء عن سرج .

---

(92) أبو الطاهر الاسكندري هو : اسماعيل — أو أبو الطاهر — بن مكنة (الرسالة المصرية 46 — 47) ولم أقف على ترجمته .
(93) ابن الفارض (ديوانه : 46) .

والجزئيات أكثر من أن تحصى . وليس يعسر أن يُزاد على ما ذكرنا .

النوع الثاني من قسمة نوع[127] التوجيه وهو الخُروجُ : والموطيء كالموطيء في سائر الأجناسِ والأنواعِ قبلَه . ونسبةُ (أ 201) النقل في الاسمِ واضحٌ بذاته . فلنقل في الفاعل وهو أن يُرِي المتكلمُ أنه يريدُ وصفَ شيء ، وهو إنما يريد آخَرَ يخْرُجُ القولُ إليه . فيتمادى في نهْجه ويستمرُّ في صوبه[128] . ومن شرط هذا النوع لُطْفُ[129] التخلص ورشاقتُه ، وشرَفُ التغلغل وفخامتُه ، واستقصاءُ المعنى وغرابتُه ، وقربُ المَقْصِدِ ومناسبتُه . حتى تجدَ النفسُ له — لِمَا جُبِلَتْ عليه وجُعلَ لها من إدراكِ النِّسبِ والوصَلِ والاشتراكات بين الأشياء — انبساطاً رَوْحانياً وطرَباً نفسانياً . كقوله في صفة النجوم والليل (94) :

كأنَّ اخضرارَ الفجر صرحٌ مَمَرَّدٌ
وفيه لآلٍ لم تُشَنْ بثُقُوبِ
كأنَّ سَوادَ الليلِ في ضَوْء صُبحه
سوادُ شَبَابٍ في بياض مَشِيبِ
كأنَ نذيرَ[130] الشمس يَحْكي بِبِشْرِهِ
عليَّ بنَ داوُدٍ أخي ونسِيبي

قيل هو لعليِّ بنِ محمد العلوي ، وأنشدها الصولي لمحمد بن أحمد الأصبهاني في علي بن داود بن الجعد . وحُكيَ أنه لما سمِعَ أبو بكر بنُ

---

(127) — أ و ب : الجنس .
(128) — ب : وصْفه .
(129) — ب : لفظ .
(130) — أ : نديم .

---

(94) الأبيات لعلي بن محمد العلوي الكوفي (سقط الزند : 30/1) و (زهر الآداب : 208/2) و (رفع الحجب المستورة : 107/1) ولعله علي بن محمد بن جعفر العلوي الكوفي الشاعر المتوفى سنة 245 هـ (معجم المؤلفين : 188/7) ولم أقف على الشعر في كتب الصولي .

دريد خروجَه قال : «والله ما سمعتُ مثلَ هذا الخروج قط». قالوا وإنما أخذَه من قول مسلمِ بنِ الوليد في يحيى بن خالد وجعفرٍ ابنه(95):

أَجِـدَّكِ مـا تـدرِينَ أنْ رُبَّ لـيـلـةٍ
كأنَّ دُجَاهَا من قُرُونكِ تُنْشَرُ[131] (ب 102)
أرِقْتُ[132] لها حتَّى تَجلَّتْ (بغرة)[133]
كـغُـرَّةِ يحيَـى حين يُـذكَـرُ جـعـفَـرُ

وما أشُكُّ أن محمدَ بن هانيء إنما أخذ خروجَه . في فائيته المشهورة . من خروج العلوي هذا . وخروج ابنِ هانيء هو قولُه (96) :

كأنَّ عَمُودَ الفجر خَاقَانُ مِعْشَرٍ
من التُّرك نادَى بالنَّجاشِيِّ فاستَخْفَى
كأنَّ لواءَ الشمس غُرَّةُ جعفر
رأى القِرْنَ[134] فازدادت طلاقتُهُ ضِعْفاً

فقد تَوفَّر لها في[135] هذين الخُروجين ما هو مشترَط فيه . وتناولَ هذا المعنى (أ 202) أبو العلاء المعري فأحسنَ التناولَ في قوله :

وقد حَلَفتْ أن تَسأَل الشمسَ حاجةً
فإن سألتْكَ اليُسْرَ برَّتْ يمينُها (97)

---

(131) — أ : ينشر.
(132) — أ : أجلت.
(133) — ساقطة من ب .
(134) — ب : الفرق .
(135) أ : من .

---

(95) مسلم بن الوليد شاعر متقدم . ولد ونشأ بالكوفة . وأول من اهتم بالبديع توفي سنة 208 هـ (طبقات الشعراء : 712) والبيتان في (ديوانه : 316) . والعلمان من وزراء بني العباس من البرامكة الذين اشتهروا أيضا بمجزرتهم على يد هارون الرشيد .
(96) (ديوانه : 209). ومحمد بن هانيء الأندلسي المتوفى سنة 362 هـ من أشهر شعراء الأندلس (معجم الأدباء : 92/19) و (تاريخ الفكر الأندلسي : 63) .
(97) (سقط الزند : 897/2).

وقد تَمَّ له لطفَ التَخَلُّصِ ورشاقتُه بما تَوَفَّر له فيه حسنُ التلطف وإشارتُه ، فتوفَّر عليه[136] من العذوبة وحلاوةِ إدراكِ النسبة والالتذاذِ بإخراج ما في القوة إلى الفعل ما ظهرت[137] مزيتُه وبرزَتْ فضيلتُه . ومن مليح الخروج قولُ أبي الطيب المتنبي :

مَرَّتْ بنا بين تِرْبَيْها فقلتُ لها
من أينَ جانَسَ هذا الشادِنُ العرَبَا ؟
فاستضحَكَتْ ثم قالت كالمغيث : يُرَى
ليثَ الشَّرى وهْوَ من عِجْلٍ إذاانتسَبَا (98)

وقد أساءا معاً في مواضعَ أُخَرٍ غيرِ هذين ، أمَّا أبو العلاء ففي قوله في خروج :

باهتْ بمَهْرَةِ عدْنَاناً فقلتُ لها :
لولاَ الفُصَيْصِيُّ كان المجدُ في مُضَرٍ (99)

وأما أبو الطيب ففي قوله في غير خروج :

قد كنتُ أحسَبُ أنَّ المجدَ في مُضَرٍ
حتى تَبَحْتَرَ فهْو اليومَ في أُدَدٍ (100)

---

(136) — ب : له .
(137) — أ : وظهرت .

---

(98) (ديوانه : 239/1) من قصيدة في مدح المغيث علي بن بشر العجلي . وكالمغيث : أي أنا كالمغيث . والشرى : الغاب . وعجل : قبيلة الممدوح .
(99) (سقط الزند : 134/1) وضمير باهت يعود على الوجناء ومهرة من قضاعة . والفصيصي من تنوخ .
(100) (ديوانه : 73/1) برواية : من أدد . ومضر ابن نزار بن معد . وتبحتر : انتسب إلى بحتر . وأدد بن قحطان أبو اليمن .

وقد سبقَ أبو نواس إلى هذا الخِذْلاَنِ بقوله في الفضل بن الربيع :

كـيـف لا أُعْـتَـدُّ مـن نَـفَـرِي
من رسولِ الله من نفَرِه (101)

وأحسنَ أبو الفتيان محمدُ بن سلطان بن حَيُّوس[138] (الغنوي)[139] (القُشيري)[140] من أصحاب كتاب «الحديقة» (102) في الاحتراز منه في قوله :

مَسَـاعٍ لـقومكَ مـا غـادرتْ
لمفـتـخِـرٍ بـعـدهـم مـفـتَـخَـرْ
تَـغض ربـيـعـةُ منهـا الـعـيونَ
ولولَا الرسولُ لغَضَّتْ مُضَرْ (103)

فأحسنَ ما شاء في استثناء الرسول ﷺ . وإذِ[141] انتهينا إلى هذا الحَدِّ من كلامنا في هذا الجنس ، فقد نرى أنَّا قد (أ 203) وفَّيناه ما ينبغي له بحسب الوقت والحال . فلنقطعِ القولَ فيه هنا ولننقلْ في الجنس العاشر.

---

(138) ـ أ و ب : ابن حيوس .
(139) ـ ساقطة من ب .
(140) ـ ساقطة من أ .
(141) ـ ب : وإذا انتهينا .

---

(101) (ديوانه : 430/2) وبرواية أخرى في (الموشح : 279) . والفضل وزير عباسي .
(102) (كتاب الحديقة) لأمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي لم أقف عليه . وله كتابان (الرسالة المصرية) و (تقويم الذهن) مطبوعان . والمؤلف كاتب وشاعر توفي سنة 528هـ (تاريخ الفكر الأندلسي : 334) .
(103) (ديوانه : 238/1) والشاعر سوري من أسرة عريقة في المجد والشرف والرئاسة توفي سنة 473هـ . وهو غير ابن حيوس الشاعر المغربي (معاهد التنصيص : 282/2) .

الجنس العاشر : التَّكْرِيرُ

والتكريرُ هو مثالٌ أولٌ لقولهم : « كَرَّرَ تكريراً : رَدَّدَ وأعاد ». والتكرار فيه (هو)[1] بِنْيَةُ (1) مبالغةٍ وتكثيرٍ ، وهو من بابِ ما تَكثُرُ فيه المصادِرُ[2] من فَعَّلْتُ بِلِحَاقِ[3] الزيادةِ وهي الفاءُ المفتوحةُ من أوله لقصد المبالغة فصار بناؤه بناءً آخَرَ على غير ما يجب للفعل كالتَّهْدَارِ[4] والتَّلْعَابِ والتَّصْفَاقِ والتَّرْدَادِ والتَّجْوَالِ والتَّقْتَالِ والتَّسْيَارِ . ولكونِ هذه التاء أبداً من شأنها أن تكون مفتوحة لا يُحتاجُ إلى استثناء الثلاثة التي جرتْ عادةُ بعض الناس باستثنائها وهي : التِّبْيَانُ والتِّلْقَاءُ والتِّنْضَالُ ؛ لخروجها بكسر التاء عن كون التاء فيها للمبالغة . وإنما لحِقَتْ لغير عِلَّةٍ . ولو كانت -- كما قيل -- للتكثير لكانت مفتوحة ؛ ولكون التاء المفتوحة للمبالغة -- كما استقرَّ في موضوع اللفظة -- نكَبنا عن ترجمة الجنس بالتَّكرار لأن الغرض إنما هو مطلَقُ (ب 103) المثال فقط . وتمامُ الموطِّيء من نقل الاسم وبيانِ النسبة بيِّنٌ بذاته . وأما الفاعلُ فهو : إعادة اللفظ الواحد بالعدد أو بالنوع (أو المعنى الواحدِ بالعدد أو بالنوع)[5] في القول مرتين فصاعداً . والتكرير اسمٌ لمحمولٍ يشابِهُ (به)[6] شيءٌ شيئاً في جوهره المشترِك لهما . فلذلك هو جنس عالٍ تحته نوعان : أحدهما : التكرير اللفظي ، ولْنسَمِّه

---

[1] — ساقطة من ب .
[2] — أ و ب : المصدر . والسياق يقتضي جمعه .
[3] — أ : فلحاق .
[4] — ب : كالهداد .
[5] — ساقطة من أ .
[6] -- ساقطة من ب .

---

(1) أنظر ملحق المصطلحات .

مشاكَلَةً . والثاني : التكرير المعنوي ، ولْنُسَمِّهِ مناسَبةً . وذلك لأنه إما أن يعيد اللفظَ وإما أن يعيدَ المعنى ، فإعادةُ اللفظ هو التكرير اللفظي وهو المشاكلةُ . وإعادةُ (أ 204) المعنى هو التكريرُ المعنوي وهو المناسَبةُ :

النوع الأول : التكرير اللفظي وهو المشاكَلةُ : والموطِّيءُ في النوعِ فمُدرَكٌ مِن الموطيء في الجنس . وَنَقْلُ الاسمِ بيِّنُ النِّسبة ، فجُملةُ الموطيء بيِّنٌ بذاته . فلنتخَطَّهُ إلى الفاعل وإن كان أيضاً كذلك مدرَكاً ، فالفاعلُ هو : إعادةُ اللفظ الواحدِ بعينه وبالعدد أو بالنوع مرتيْن فصاعداً . وهذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : الإتِّحادُ ، والثاني : المُقَارَبَةُ ، وذلك لأنه إما أن يتَّحِدَ اللفظان من كلِّ وجهٍ وعلى الإطلاق ، وهذا هو الملقب اتحاداً ، وإما أن يتحِدَا من بعض الوجوه وهذا هو الملقبُ مقاربةً :

النوع الأول : الإتِّحَادُ : والموطيءُ من أوليةِ مثاليةِ الاسم . وبيانُ نسبةِ النقل للاسمِ من جمهوري الاستعمال بيِّنٌ بذاته . والفاعلُ هو : إعادةُ اللفظ الواحدِ بالعدد وعلى الإطلاق مرتيْن فصاعداً . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : البناءُ ، والثاني : التَّجْنِيسُ ، وذلك لأنه إما أن يكونَ معنَى اللفظِ الثاني مع اتحاد اللفظين على الإطلاق هو[*] بعَينِه معنى الأولِ ، وهذا هو النوع الملقب بناءً . وإما أن يكون معنى اللفظ الثاني مبايِناً للمعنى الأول ، وهذا النوع هو الملقب تجنيساً :

النوع الأول : البِنَاءُ : والموطيءُ من أولية مثالية الاسم . والنقلُ وظهورُ النسبةِ في النقل من الظهور بحيث يجب تَخَطِّيه إلى القول في الفاعل ، فالفاعل هو : إعادةُ اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق المتَّحِدِ المعنَى كذلك مرتيْن فصاعداً خَشْيَةَ (أ 205) تَنَاسي[**] الأول لطول العهدِ به

---

[*] ــ أ : وهو .

[**] ــ ب : تناهي .

في القول. ومن صوره الجزئية قوله عز وجل: «أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ» (2) فقوله: «أَنَّكُمْ» الثاني بناءٌ على الأول وإذْكَارٌ به خَشْيَةَ تَنَاسِيهِ لطولِ العهدِ به في القول. وقوله عز وجل: «وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» (3) وما كان مثلَه. فقوله: «هُمْ» الثاني بناءٌ على الأول لَمَّا طَالَ القولُ. وكان قُوتُه بوجه ما قوةَ التأكيد اللفظي. ويمكنُ أنْ يكونَ من هذا النوعِ قولُه عز وجل في قِصَّةِ الذَّبِيحِ ثناءٌ على إبراهيم عليهما السلامُ: «إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ. وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ. وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ. سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ. كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» (4) (فقولُه: «كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» بِنَاءٌ. ولذلك قيل فيه: «كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ»)(*) بغير «إنَّ». وفي غيره من مواضع ذِكْرِهِ: «إِنَّا كَذَلِكَ» لأنه بُنِيَ على ما سبقَه في هذه القصة من قوله: «إِنَّا كَذَلِكَ» فكأنَّه — كما قيلَ — استَخَفَّ بطرح «إنَّ» اكتفاءً بذكره (ب 104) أولاً عن ذكره ثانياً، ولأنَّ التوكيداتِ بالنسبةِ إلى سِنْخِ (5) القولِ بالذات لَوَاحِقُ عَرَضِيَّةٌ، فاعتُبِرَ اللفظُ من حيث هو دونَ توكيده، وكأنَّه مما تركَّبتْ فيه الأساليبُ، ففيه اكتفاءٌ وبناءٌ. ولا غَرْوَ والبناءُ بلاغةٌ بديعةٌ وسبيلٌ من البيان عجيبةٌ، تدلُّ على قوةِ مِنَّةِ المتكلم في العبارة عن معانيه وتحفُّظِه فيها بما يُخِلُّ في القول بمبانيه، وهو أكثرُ ذلك يَقَعُ في القول عند تقدُّمِ مقتضَيَاتِ الألفاظِ كالمبتدإِ وحروفِ الشرطَيْن، أعني الواقعَ في الماضي والواقعَ في المستقبل، على ما تقررَ في العربية. وغيرَ ذلك من

(*) — ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(2) المؤمنون: 35.
(3) الروم: 7.
(4) الصافات: 105 — 110.
(5) السنخ: الأصل.

المقتضَيَاتِ . ويُستغنَى عنه عند أَمْنِ مَحْذُورِ التناسي . وقد يرد منه شيءٌ (أ 206) يكونُ بناءً بطريقِ الإجمال والتفصيلِ وذلك بأن تتقدم التفاصيلُ والجزئياتُ في القول . فإذَا خُشِيَ عليها التناسي لطول[١٥] العهْدِ بها بُنِيَ على ما سبق منها بالذكر الجُمْلي ، وأُذْكِرَتِ الجزئياتُ الداخلةُ في ضِمْنِ المقتضِي الأول به . ومن هذا الموضع قوله عز وجل : « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ . بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ، فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً . وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَاناً عَظِيماً . وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ، وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ، وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ . مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلا ٱتِّبَاعَ الظَّنِّ ، وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً . بَلْ رَفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً . وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً . فَبِظُلْمٍ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيراً . وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِٱلْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً » (6) فقولُه : « فَبِظُلْمٍ » بناء بالذكر الجمْلي على ما سبَقَ في القول من التفصيلي ، وذلك أَنَّ الظلمَ جُمْلي ما سَبَقَ من التفاصيل من النقْضِ ، والكُفْرِ ، وقتْلِ الأنبياء ، وقولِهم قلوبنا غلف ، والقولِ على مريم البهتانَ ، ودعوى قتلِ المسيح عليه السلام ، إلى ما تَخَلَّلَ ذلك من أسلوب الاعتراض في موضعيْن وهما في قوله : « بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إلاَّ قَلِيلاً » وقوله : « وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ » إلى قوله : « شَهِيداً » . ولذلك لَمَّا ذَكَّرَ بالبناء لِذِكْرِ جُمْليِّ الظلم من قوله : « فَبِظُلْمٍ » لأنه يعمُّ كلَّ ما تقدمَ قبلَه وينطوي عليه ، ذَكَرَ حينئذٍ متعلَّقَ الجار من قوله : « فَبِمَا

---

[١٥] — أ : خشي عليها التناسي بطول .

---

(6) النساء : 155 — 161 .

نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ » عقِبَ البناء لأنَّ العاملَ في الأصل حقُّهُ أن يليَ معمولَه فقال : « فَبِظُلْمٍ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ مَا أُحِلَّتْ لَهُمْ . وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيراً وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ . وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ الناسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً » . فقولُه)[11] : « حَرَّمْنَا » هو متعلَّقُ قولِه : « فَبِظُلْمٍ » وقد اشتملَ الظلمُ على ما تقدم قبلَه ، كما أنه أيضاً مشتمِلٌ على كل ما تأخَّرَ عنه من الجزئيات الأُخَرِ التي تعددت[12] بعد . فالآيةُ بالجملة أيضاً داخلةٌ في بابِ ذكرِ الشيء بعموم وخصوصٍ . فذُكِرَت[13] أولاً الجزئياتُ الأُوَلُ بخصوصِ كلٍّ واحدٍ ثم ذُكِرَ العامُّ المنطوي عليها ، فهذا تعميمٌ بعدَ التخصيصِ . ثم ذُكِرت[14] جزئيات (ب 105) أُخَرُ بخصوصها ، فتركَّبتِ الأساليبُ من وجوه كثيرةٍ في الآية وهي التعميمُ بعد التخصيص ، ثم التخصيصُ (أ 207) بعد التعميم ، ثم البناءُ ، ثم الاعتراضُ . والاعتراضان الواقعَانِ في هذه الآية مما ينبغي أن يُمثَّلَ بهما في نوع الاعتراض فهما على أكملِ حقيقته . وقد يَرِدُ منه بناءٌ كأنه بطريق المضارَعَةِ وذلك يرِدُ حيث يكون اسمانِ مقتضِيَانِ « غيرَ » من جهةٍ واحدةٍ كأنْ يكونَا « غَيْراً » بالجنس[15] « واحِداً » بالنوع ، أو « غيراً » بالنوع « واحداً » بالجنس . والاسمُ هنا[16] مَقُولٌ بعموم اسماً كان أو كلمةً أو أداةً فيتقدمُ أحدُ الاسمين في القول فيطولُ به عهدُ[17] الذكر ، فيبنَى أحدُهما على الآخَرِ من حيث هما واحدٌ بالنوع أو بالجنس . ومن هذا النوع[18] قولُه عز وجل : « وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ

---

(11) — ما بين المعقوفتين ساقط كله من أ .

(12) — ب : عددت .

(13) — أ : فذكر .

(14) — أ : فذكر .

(15) — أ : بالشخص .

(16) — أ : منها .

(17) — ب : عند .

(18) — ب : الموضع .

وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ . لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً » (7) . فقولُه عز وجل : « وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ » هو المقتضِي الأولُ المتقدمُ في القول ، وقولُه : « لَوْ تَزَيَّلُوا » هو المقتضِي الثاني وهو البناءُ لأنه المذكور[١٥] بالمقتضي الأولِ الذي هو « لَوْلَا خَشْيَةُ تناسيهِ » فهو مبْنيٌّ على الأول . ثم وردَ مقتضاهُما من الجواب لقوله تعالى : « لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ » وروداً واحداً من حيثُ أُخذَا معاً كأنهما مُقْتَضٍ منفردٌ من حيث هما واحدٌ بالنوع وهو الشرط الماضي ، فقولُه : « لَوْ تَزَيَّلُوا » بناءٌ على قوله : « وَلَوْلَا رِجَالٌ » بطريق المضارَعَةِ .

النوعِ الثاني : التجنيس : والموطيءُ من أوليةِ مثالية الاسم لقولهم : « جِنْسَ » . قال قومٌ : « كأنه جنَّس اللفظَ فجعلَه لمعنَيَيْن فصاعداً » . وقال قوم : « المجانسةُ : أن تشبه[٢٠] (أ 208) اللفظةُ اللفظةَ في تأليف حروفها » (8) « على النهج[٢١] الذي وضعَ الأصمعي عليه كتابَ « الأجناس » (9) . قالوا : « والجنسُ أصلٌ[٢٢] لكل شيءٍ تتفرعُ منه أنواعُه وتعودُ كلُّها إليه كالانسان فهو جنس ، وأنواعه : رومي ، وعربي ، وزنجي ، وأشباهُ ذلك » . وهؤلاء سَمَّوا التجنيسَ مُجَانَسَةً ، وهو خطأٌ

---

(١٥) — أ : المذكر .
(٢٠) — أ : يشبه .
(٢١) — أ : النوع .
(٢٢) — أ : اسم .

---

(7) الفتح : 25 .
(8) (اعجاز القرآن : 126) .
(9) من كتبه المفقودة ، انظر (الفهرست : 88) و (تاريخ الأدب العربي : 151/2) وأنظر (الصناعتين : 330) .

بحسب الوضع الصناعي لأنهما اسمان لمعنيين متباينين. كما تقرر في هذا المثال نظرٌ لأنَّ الذي يجري على أصولِ النظرِ هو أن الانسان إنما هو نوعٌ وسائرَ ما ذُكِرَ مما يدخُلُ تحته أصنافٌ لا أنواعٌ[23]، لأن الذي ينقسم إليه النوعُ الأخيرُ بما فوق الشخص إنَّما ينقسم إليه بفُصول عَرَضِيَّةٍ لا ذَاتِيةٍ، فهي بذلك أصنافٌ لا أنواع[24]. وما قُرِّرَ من أنَّ الجنسَ أصلٌ لكل شيء تتفرَّعُ منه أنواعُه، إنْ كان تفريقُه بين الجنس والنوع تقريرَ وضعٍ لغويٌّ. فممنوعٌ لأن أبا نصر ذكر في كتاب «الحُروف» له أن الجنس والنوع وضعاً اسمان مترادِفان على معقولٍ واحدٍ، وإنما فُرِّقَ بينهما عند النقل من الوضع الجمهوري إلى الصناعة (10). فالموطيءُ من ذلك كلِّه كالواضح. وأمَّا الفاعلُ فإعادةُ اللفظ الواحدِ بالعدد وعلى الاطلاق لمعنيين[25] متباينين مرتيْن فصاعداً لمجرَّدِ الاعراب لا لعِلَّةٍ. وهذا النوع هو جنس متوسط تحته أربعةُ أنواع (ب 106): الأولُ: تجنيسُ المماثَلَةِ، الثاني: تجنيسُ المضارَعَةِ، الثالثُ: تجنيسُ التركيبُ، الرابع: تجنيسُ الكِناية:

النوع الأول: تَجْنِيسُ الْمُمَاثَلَةِ: وبعضُهم يُسَمِّيهِ المستَوفَى (11). والموطيءُ واضِحٌ. والفاعل: إعادة اللفظِ الواحدِ بالعدد باختلافِ المعنى مرتيْن فصاعداً، وقال (أ 209) قومٌ: «هو أن يتكررَ اللفظُ باختلافِ المعنَى» (12). ومن صوره الجزئية قولُه (13):

---

(23) ـ ب: أصناف الأنواع.

(24) ـ ب: فلذلك هي أصناف الأنواع.

(25) ـ أ: فلمعنيين.

---

(10) لم أقف على هذا القول في كتاب الحروف بالضبط، ويمكن مراجعة ما يتعلق منه بالمقولات لقرابته جدا بما في المنزع. وكذلك الحال في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق).

(11) (الوساطة: 42). و (العمدة: 323/1).

(12) (العمدة: 321/1).

(13) زياد بن الأعجم أو الصلتان العبدي كما في (العمدة: 321/1).

فَانْعَ المُغِيرَةَ للمغيرةِ إذ بدَتْ
شَعْوَاءُ مُشْعَلَةٌ كَنَبْحِ النَّابِحِ

يَرْثِي المغيرَةَ بنَ المهلَّبِ. فالأولُ: اسمُ رجلٍ، والثاني: الخيلُ المُغِيرَةُ. ومِن مَلِيحِها عند أبي عليٍّ بنِ رَشِيقٍ قولُ ابنِ الرومي:

للسُّودِ في السود آثارٌ تَرَكْنَ بها
لُمْعاً من البيضِ تَثْني أَعْيُنَ البيضِ (14)

فالسودُ الأولُ: الليالي، والآخِرُ: شَعَرَاتُ الرأس واللحية. والبيضُ الأولُ: الشيباتُ، والآخِرُ: النساء. وإنه لعمري من البديع الحسنِ إلا أنه ليس تجنيساً كما زَعَمَ، بل هو ترديدٌ في صدرِ البيتِ، وتصديرٌ[26] في عَجُزِهِ. وإذا تُؤمِلَ حَدُّ واحدٍ واحدٍ من نوعَي الترديدِ والتصديرِ. وحدُّ التجنيس أُلفِيَ حَدُّ الترديد والتصديرِ منطبقاً عليه دون حدِّ التجنيس لاتحادِ معنَى اللفظَيْن في كل واحدٍ من القِسْمَيْنِ وذلك أنَّ السواد مَقُولٌ بتواطُىءٍ على سواد الليالي، وعلى سواد الشعَرات، وكذلك البياض في الشيَّاتِ وفي النِّساء فهو ترديدٌ كما قلنا[27] وتصديرٌ فقط. وهو حَسَنٌ إلا الإبدالُ الذي وقع للّيالي بالسود فإنه ــ لانبِهَامِهِ بالاشتراك والعموم في جنس السودِ ــ قَلِقٌ في باب الإبدال لأنَّ السواد[28] يقعُ[29] على أشياء كثيرةٍ فيَعْسُرُ فهمُ ما يرادُ به كإبدال الأبيض من لفظ اللَّبَنِ فإنَّ الأبيضَ يُقَالُ على أشياء كثيرةٍ فيعسُرُ فهْمُ المرادِ منه، ولأنه ليس مَنَاطَ تَشبيهٍ[30] صَرْفٍ

---

(26) ــ ب: وتصديره في عجزه.
(27) ــ ب: كما قلت.
(28) ــ أ: السود.
(29) ــ ب: يقال.
(30) ــ أ: تشبيب.

---

(14) (العمدة: 321/1).

الدهر للشباب هو أنَّ لياليه سودٌ ، ولأنه يبقَى له ذكرُ الأيام وهي بيضٌ . فهو قلِقٌ من هذه الوجوه . وإن كان لقائل أن يقول : إن (أ 210) هذا الإبدالَ قد منعَه أرسطو كما ذكرتُم لكن إنما منعه في « الخطابة »(15) وأما في « الشعر » (16) فلم يمنعْه بل جوَّزَه فيه . غيرَ أنَّ اقترانَ هذه الأُخَرِ بذلك الإبدالِ يوجِبُ النقدَ ، والبيتُ مركَّبٌ من مَحاسنَ وهي : المطابقةُ ، والترديدُ ، والتصديرُ . فَغَطَّى ذلك على ما فيه . وزعم الحاتمي أن أفضَلَ تجنيس لمحدَثٍ قولُ عبدِ الله بنِ طاهر (17) :

وإنِّيَ لِلثَّغرِ المَخُوفِ لَكَالِيءٌ
وَلِلثَّغْرِ يُجْنَى ظَلْمُه لرَشُوفُ

وقال أبو العلاء :

مَعَانِيكَ شَتَّى وَالعبارةُ واحِدٌ
فطَرْفُكَ مُغتالٌ وزَنْدُكَ مغتالُ (18)

وقال أيضاً (19) :

مَعَانٍ مِن أحِبَّتِنَا مَعَانٍ
تُجِيبُ الصَّاهِلَاتِ بِهِ القِيَانُ

وليس من التجنيس قولُ (ابن الرومي)(د1) :

(د1) ـــ أ و ب : ابن المعتز .

---

(15) (الخطابة : 188).

(16) (الشعر 58) وما بعدها.

(17) عبد الله بن طاهر بن الحسين من خواص المأمون ، أديب وشاعر ، توفي سنة 230 هـ (ديوان البحتري : 2467/4) . وانظر البيت في (حلية المحاضرة : ورقة 6) وورد برواية أخرى في (العمدة : 323/1) والثغر الأول : ثغر البلاد . والثاني : الفم . وكالىء : راع . والظلم : الريق .

(18) (سقط الزند : 1212/3) . والمغتال الأول : من الاختيال . والثاني من غولهم : ساعد غيل : إذا كان ممتلئا .

(19) المعري (سقط الزند : 172/1) برواية : أحبتنا .

له نائلٌ ما زالَ طالِبَ طالِبٍ
وَمُرْتَادَ مُرتادٍ وخَاطبَ خَاطِبٍ (20)

إذْ كان إنما ينطبقُ عليه حدُّ الترديد (فهو لذلك أولَى به ، والفرقُ بَيْنَ الترديد)[d2] والتجنيسِ اتحادُ لفظي الترديدِ وتبايُنِها في نسبتَي التعلُّقِ بالمعاني في جملة البيت أو في قَسِيمٍ منه (ب 107) . وتبايُنِ لفظي التجنيس معنىً لا في النِّسَبِ فقطْ .

النوع الثاني : **تَجْنِيسُ الْمُضَارَعَةِ** : والموطيءُ من أوليةِ مثاليةِ اسمِ المضارَعَةِ ، وظهورُ بيانِ نسبةِ النقلِ من جمهوري الوضع واضحٌ . فأما الفاعل فهو : إعادة لفظيْن بمعنيين مختلفين بزيادة حروفٍ أو نقصِها أو قَلْبِها أو تقارُبِها سَمْعاً أو خَطّاً . وأصلُ المضارَعَةِ — كما قيل — أن تتقاربَ مخارجُ الحروف . وهو في كلام العرب كثيرٌ غيرُ متكلَّفٍ ، وإنما يتكلَّفُه المحدَثون . فمِن المُعْجِزِ قولُه عز وجل : « وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ » (21) (أ 211) . وقولُه عز وجل : « وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ » (22) . ومنهُ قولُه ﷺ لرجلٍ سمِعَه يُنْشِدُ مفتخراً (23) :

إني امرُؤ حِمْيَرِيٌّ حين تَنْسُبُني
لا مِن ربيعَةَ آبائي ولا مُضَرِ

فقال له النبيُّ ﷺ : « ذَلِكَ أَلْأَمُ لِجَدِّكَ . وَأَفَلُّ لِحَدِّكَ ، وأَقَلُّ لِعَدِّكَ . وأَضْرَعُ لِخَدِّكَ ، وَأَبْعَدُ لَكَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » (24) . وهو جنسٌ

(d2) — ساقطة من أ.

(20) (ديوانه : 272/1) و (العمدة : 323/1) والبيت غير موجود بديوان ابن المعتز . وانظر نسبته أيضا لابن الرومي في (رفع الحجب المستورة : 21/1) .
(21) النمل : 22 .
(22) الأنعام : 26 .
(23) (العمدة : 326/1) منسوبا إلى أعرابي .
(24) (العمدة : 326/1) مع تغيير بسيط .

متوسط تحته أربعةُ أنواعٍ : الأولُ : الزيادة والنقص ، الثاني : القَلْبُ ، الثالث : السمع ، الرابع : الخَطُّ وهو التصحيف :

النوع الأول : **الزيادَةُ والنقصُ** : والجرجاني (25) يسمّيه التجنيسَ الناقصَ (26) . ومن صوره الجزئيةِ قولُ أبِي تمام :

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عواصٍ عَوَاصِمٍ
تَصُولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَوَاضِبِ (27)

فقولُه : « عواص عواصم » هو تجنيسُ المضارَعَةِ . وهما سواءٌ إلا زيادةُ « الميم » في الثاني ، وإلا زيادة « الباء » في قواضب . ومثلُه قولُ البحتري :

فيـالَكَ من حزمٍ وعزمٍ طَوَاهُمَا
جديدُ البِلَى تحتَ الصَّفَا والصَّفَائِحِ (28)

وقولُ أبِي العلاء :

يَعُدُّ سَنِيراً[دد] مِنْ تَفَاوُتِ لَحْظِهِ
ولبنانَ سَارًا فِي القَنا والقَنَابِلِ (29)

وقال في اللزوميات :

(دد) — ب : ثبيرا .

---

(25) علي بن عبد العزيز الأديب الناقد . والقاضي الشهير بالجرجاني ، توفي سنة 392 هـ (معجم الأدباء : 14/14 — 35) .

(26) (الوساطة : 43) .

(27) (ديوانه : 206/1) وعواص : موانع . وقواض : قواطع قاضيات .

(28) (ديوانه : 447/1) .

(29) (سقط الزند : 1076/3) . برواية : يظن سنيرا . وسنير : جبل . ولبنان : جبل دمشق . والقنابل : جمع قنبلة : قطعة من الخيل .

قَـرَنَّ بِـحَـجٍّ عُـمْـرَةً ، وَقَـرَيْـنَـنَـا
غراماً . فآهٍ مِن قَوَارٍ قَوَارِنِ (30).

ومِن رسالةٍ : « أتَى بِهِ[34] بَيْنَ احْتفاءٍ واحتفالٍ ، بينَ ذِكْرٍ مُطْرٍ مُطْرِبٍ . وَثَنَاءٍ مُغْرٍ مُغْرِبٍ ».

النوع الثاني : **تجنيسُ القَلْبِ** : ومن صوره قولُ أبي تمام :

بيضُ الصفائح لا سُودُ الصحائف في
مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشكِّ وَالرِّيَبِ (31)

فقولُه : « الصفائح والصحائف » تجنيسُ قلبٍ . وقولُ البحتري : (أ 212)

شَوَاجِرُ أَرْمَاحٍ تُقَطِّعُ بَيْنَهُمْ[35]
شَوَاجِرَ أرحامٍ مَلُومٍ قَطُوعُهَا (32)

ومثلُه قولُ أبي الطيب :

مُـمَـنَّـعَـةٌ مُـنَـعَّـمَـةٌ رَدَاحٌ
يُكَلِّفُ لفظُها الطيرَ الوُقُوعَا (33)

وقولُ أبي اسحاق بنِ خفاجة :

---

(34) ــ ب : أيا فيه .
(35) ــ أ و ب : بينها ، والتغيير من الديوان .

---

(30) (اللزوميات : 545/2). وقوار : مفردها : قارية : التي تقري الضيف . وقوارن : مفردها : قارنة أي التي تقرن الحج بالعمرة .
(31) (ديوانه : 40/1).
(32) (ديوانه : 1299/2). والشواجر : في الرماح : المتداخلة . وفي الأرحام : المتقاربة .
(33) (ديوانه : 358/2). وامرأة رداح : ضخمة العجيزة . وكتيبة رداح : ضخمة كثيرة الفرسان .

وسقَى فأَرْوَى غُلَّةً مِن ناهلٍ
أوْرَى بجانِحَتَيْهِ زَنْدَ أُوَارِ (34)

فتجنيسُ القلب في قوله : « أروى وأورى ».

النوع الثالث : **تجنيسُ السمع** : وهو من قُرْبِ أحدِ المَخرَجَيْنِ من الآخَرِ . ومن صوره قوله عز وجل : «وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» (35) . وقولُ القائِل (36) :

مَطَاعِينُ في الهَيْجَا مَطَاعِيمُ في المَحْلِ (البيت)

وأرى (ابنَ)[55] هَرْمَةَ قد أَخَذَ منه قولَهُ (37) :

وأَطْعَنَ لِلقِرْنِ[56] يومَ الوغى
وأَطْعَمَ في الزَّمَنِ الماحِلِ

وقولُ شمسِ المعالي (38) :

إن المَكارِمَ في المَكا ره[58] ، والمَغانِمَ في المَغَارِمْ

النوع الرابع : **تجنيسُ الخَطِّ** : وهو تحسينُ التصحيف وهو ما يَصِحُّ

---

(55) — ساقطة من أ .
(56) — أ : في للقرن .
(58) — ب : المكارم .

---

(34) (ديوانه : 33).
(35) القيامة : 23 .
(36) عمرو بن كلثوم الكناني (معجم الشعراء : 26) . وتتمة البيت :
وقد علمت عليا كنانة أننا مطاعين.........
وورد العجز صدرا بدون نسبة في (الايضاح (مخط) ورقة : 179) وتتمة البيت هكذا :
مطاعين في الهيجا مطاعيم للقرى إذا ابيض آفاق السماء من الفرس
(37) (ديوانه : 174). وابن هرمة ابراهيم بن علي القرشي ، شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . توفي سنة 150 هـ (تاريخ الأدب العربي : 70/2) والماحل : الجدب .
(38) شمس المعالي قابوس بن وشمكير الديلمي . شاعر وملك . توفي سنة 493 هـ (معجم الأدباء : 219/16) وانظر (اليتيمة 59/4) وورد برواية أخرى في (العمدة : 327/1) .

تَصحيفُه ، ومن صوره قولُه عز وجل : « وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً » ـ (39) . ومنه قولُ الشاعر :

فـإن حَـلُّوا فـلـيـس لهم مَـقَـرٌّ
وإن كَرّوا فليس لهم مَفَرٌّ[35] (40)

وقولُ البحتري (ب 108) :

ولمْ يـكـنِ المُغْـتَـرُّ باللهِ إذ سَرَى
ليعجِزَ « والمعتزُّ باللهِ » طالبُهْ (41)

فالتصحيفُ في قوله : « المغتر بالله والمعتز بالله » وهو تصحيفٌ مستوفىً . وأحسـنُ هذا النوع ما كان كذلك . وقولُ الآخَرِ (42) :

مـا بـعـينَيْ هذا الغزالِ[45] الغَرِيرِ
من فُتُون مستجلَبٍ من فتورِ[41] (أ 213)

وقولُ أبي الفضل الهَمَذاني :

وَلَـمَّـا بَـلَـوْنَـاكُـمْ تَـلَـوْنَـا مـديـحَـكـمْ
فيا طِيبَ ما نَبْلُو ويا حسن[42] ما نَتْلُو(43)

---

[35] ـــ أ : وإن فروا .
[45] ـــ أ : الغلام .
[41] ـــ ب : من فتور مستجلب من فتون .
[42] ب : تبلوا . أ ، ب : ويا طيب ما نتلو .

---

(39) الكهف : 104 .
(40) (العمدة : 327/1) بدون نسبة وبرواية : وان رحلوا في العجز .
(41) (ديوانه : 215/1) . والطهان : ابنا المتوكل الخليفة العباسي .
(42) البحتري (ديوانه : 884/2) .
(43) (اليتيمة : 300/4) . و (معاهد التنصيص : 112/3) . برواية : ويا حسن ما نتلو في اليتيمة ، وبرواية : ويا صدق في معاهد التنصيص .

وقولُ أبي اسحاق بنِ خفَّاجة :

فِي رُقْـعَـةٍ تحمِـلُ من رِفْـعَـةٍ
لَألاءَ أوضاحِ الوجوهِ(43) الصِّبَاحْ (44)

وقولُ بعضِهِمْ نثراً : « خُلْفُ الوَعْدِ خُلُقُ الوَغْدِ » (45) .

النوع الثالث من القسمة الأولى لنوع التجنيس : تَجْنِيسُ التركيبِ : والموطيء فيه من أولية مثاليةِ الاسم ، وأنه في مقابلة البساطة(44) . وأنَّ المركب في مقابلة البسيط . وبيانُ ظهورِ نسبةِ النقْلِ من جمهوري الاستعمال بيِّنٌ بذاته . والفاعلُ هو : إعادةُ كلمةٍ في موضعيْن من القول هي في أحدهما بسيطةٌ وفي الآخَرِ(45) مُلَفَّقَةٌ من كلمتَيْنِ . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما : التَّلْفِيقُ ، والثاني : التَّغْيِيرُ ، وذلك لأنه(46) إما أن تكون إحدى الكلمتين — وهي المركَّبةُ — تُساوِي الأُخرَى بمجرَّدِ التركيب فقط من غير(47) زيادةٍ ولا نقصٍ بحسب مَوَاجِبِ أحكامِ وضْعِ اللسان ، وهذا هو الملقب بالتلفيق . وإما أن يُساويَها بزيادةٍ أو نقصٍ وهذا هو الملقَّبُ بالتغيير ، ولا خَفَاء بسَدَادِ تلقيبه بالتغيير عن تلقيبه بالإسقاط ، كما زَعَمَ بَعْضُهم ، لأنه يَبْقَى له جُزْءُ الزيادةِ لم يتناولْه الاسمُ فكان هذا(48) أولَى :

النوع الأول : التَّلْفِيقُ : والموطيء فيه والفاعلُ بيِّنَانِ بذاتهما ومِمَّا قِيلَ مِن قَبل . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : ما يقَعُ في أثناء

---

(43) — أ و ب : وجوه . والتصحيح من الديوان .
(44) — ب : البسائط .
(45) — ب : الأخرى .
(46) — أ : انه .
(47) — أ : بغير .
(48) — أ : فهذا أولى .

---

(44) (ديوانه : 166).
(45) (العمدة : 327/1).

البيت وتضاعيفِهِ ، وإن كان اللفظُ الثاني قد يقعُ في القافية من البيت الواحد . والثاني : ما يقع (أ 214) في قافيتَي البيتين فصاعداً :

النوع الأول : ما يقعُ في أثناء البيتِ : وإن كان الثاني قد يقعُ في قافيَة ذلك البيت . ومن صوره الجزئية قولُ أبي الفتح البُسْتي (46) :

عـارِضَـاهُ بِـمَـا جـنـتْ[49] عـارِضَـاهُ
أَوْ دَعَـانِـي أَمُـتْ[50] بمَا أَوْدَعَانِي

وقولُه أيضا (47) :

لـقـاءُ أكـثـرِ مَـن تَـلـقـاهُ أَوْزَارُ
فلا تُبَالِ أصَدُّوا عنكَ أو زَارُوا
لهم لديكَ[51] إذا جاؤوكَ أوطارُ
فإنْ قَضَوْهَا تَنَحَّوْا عنك أو طَارُوا

وقولُه أيضا (48) :

يـاسـائِلِـي عـن مَـذْهَـبِـي عـامـداً
لِـيَـقْـتَـدِي فـيـه بِمِنْـهَـاجِـي
مـنـهَـاجِـيَ العَدْلُ وقَمْعُ الهَوَى[52]
فـهـلْ لِـمـنْـهَـاجِـيَ مِنْ هَاجِ ؟

---

(49) ـــ ب : جنى .
(50) ـــ أ : أصل . ب : أصلى . والتغيير من المصادر .
(51) ـــ ب : إليك .
(52) ـــ أ : العدى .

---

(46) أبو الفتح البستي هو : علي بن محمد الكاتب ، شاعر مبدع وكاتب مجدد ، كان في خواص ناصر الدولة . توفي سنة 401هـ (معجم المؤلفين : 186/7) . وانظر البيت في (البديع في نقد الشعر : 35) و (العمدة : 328/1) و (زهر الآداب : 427/2) . وينسب في (معاهد التنصيص : 210/3 ــ 211) لشمسويه المصري . وفي (رفع الحجب : 15/1) للميكالي .
(47) البستي (اليتيمة : 324/4) .
(48) البستي (اليتيمة : 332/4) .

وقوله أيضاً (49) :

إلى حتْفِي سعَى قدَمي أرَى قــدمِي أراقَ دمِي
فكم أنْقَدُّ مِن ندَمٍ[53] ولــيس بــنــافــعٍ نَــدَمِي

وقوله أيضا (50) :

إنْ سَلَّ أقدامَه يوماً ليُعمِلَها
أنســاكَ كــلَّ كَمِيٍّ هَزَّ عَامِلَهُ
وإنْ أَمَرَّ على طِرْسٍ[54] أَنَامِلَهُ
أَقَرَّ بالرِّقِّ كُتَّابُ[55] الأَنَامِ لَهُ

فقوله : « أنامله والأنام له » تركيبٌ وقعَ اللفظُ الثاني منها قافيةً .

النوع الثاني : ما يقع في القوافي : وهو لذلك يوهِمُ الإيطاء وليس به[56] . ومن صوره قولُ (أبي الفضل الميكالي)[57] (51) :

لقد راعَني بَدْرُ الدُّجَى بصُدُودِهِ
ووَكَّلَ أجفاني برَعْيِ كَوَاكِبِهْ (ب 109)

---

(53) ــ ب : ندمي .
(54) ــ ب : رق .
(55) ــ أ : أحرار .
(56) ــ أ : وليس له .
(57) ــ أ و ب : ابن المعتز .

---

(49) البستي (اليتيمة : 226/4) و (معاهد التنصيص : 222/3) وبرواية أخرى في زهر (الآداب : 427/2) .

(50) البستي (اليتيمة : 310/4) و (معاهد التنصيص : 222/3) .

(51) البيتان لأبي الفضل الميكالي عبيد الله بن أحمد الشاعر والكاتب والأمير . توفي سنة 436 هـ (اليتيمة : 354/4) و (النثر الفني : 319/2) وانظر البيتين في (اليتيمة : 369/4) و (زهر الآداب : 424/2) و (معاهد التنصيص : 224/3) وليسا بديوان ابن المعتز .

فـيـا جَـزَعِي مَـهْلاً عسـاه يَعُودُ لي
ويا كَبِدِي صَبْراً[58] على ما كَوَاكِ بِهْ(أ 215)

ومثلُه قولُ أبي القاسم السَّجْزِي[59] (52) :

بِـأبي غُلامٌ لستُ غـيـرَ غُلَامِـهِ
مُـذْ جَـادَ لِي بسلامِهِ وَكَلَامِهِ
ذو حَاجِبٍ ما إنْ رأيتُ كَنُونِهِ
أبداً، وصُـدْغٍ ما رأيتُ كَلَامِهِ

وقولُه أيضا (53) :

وحـديـقـةٍ صَـبَّحْتُـهَا في فِتيَةٍ
كـحـديـقـةٍ، والـطـيـرُ في أوكَـارِهَا
كـم مَاجِـنٍ فيـنَا وكـم مُتَعَفِّفٍ
قـد ظَلَّ يَمْجُنُ طائعاً أو كَارِهاً

وقولُه أيضاً (54) :

أرَى الدهرَ يَنْسَى ذنوبَ الرجَا لِ ويذكُرُ ذنبِي، وذنْبِي كمَالِي
يَرُومُونَ شأوِي، وَمَا إنْ لَهُمْ من الفَضْلِ قولٌ وفعلٌ كَمَالِي
فأموالُهمْ قد تُصَانُ[55] كعِرْضِي وأعْرَاضُـهُـمْ تُسْتَبَاحُ كَمَالِي

---

[58] ـ أ : مهلا .
[59] ـ ب : الجزي .
[55] ـ أ : تعلق .

---

(52) محمد بن محمد بن جبير السجزي ، أديب وشاعر ، كان كاتبا للأمير خلف (اليتيمة : 340/4) .
(53) السجزي (اليتيمة : 340/4) .
(54) السجزي (اليتيمة : 340/4 ـ 341) .

وقوله أيضا (55) :

يا ماكراً بي وبإخوانه مهلاً فما المَكرُ من المَكرُمَاتْ
عليكَ بالصحَّةِ فهيَ[61] التي تَحيَا وتُنجيكَ إذَا المَكرُ مَاتْ

النوع الثاني : التغيير : وهو مساواة الكلمةِ الواحدةِ البسيطةِ المركبة بتغييرٍ إما[62] بزيادةٍ وإما بنقصٍ ، وإن كان بنقصٍ ففي اللفظ لا في الخط . فلذلك الفاعلُ (فيه)[63] هو : أن تُساوَى الكلمةُ المركبةُ البسيطةَ بزيادةٍ أو نقصٍ يقتضيه الوضعُ لفظاً لا خطّاً . وهو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : النقصُ ، والثاني : الزيادةُ :

النوعُ الأول : النقصُ : وقد يُسَمَّى الإسقاطَ (56) . ومن صوره قولُ شمسِ المعالي :

وَمَنْ يَسْرِ فَوقَ الأرض يطلُبُ غايةً
من المجد[64] ، نَسْرِي[65] فوْقَ جُمْجُمَةِ النَّسْرِ
ومن يختلفْ في العالَمِينَ نِجَارُه
فإنّا من العَلياء نجْري عَلَى نَجْرِ (57)

---

[61] — ب : وهي .
[62] — أ : أو .
[63] — ساقطة من أ .
[64] — أ : من الأرض .
[65] — أ : يسري ، وفي العمدة نسري .

---

(55) السجزي (اليتيمة : 341/4) مع بعض اختلاف بسيط في اللفظ .
(56) كما في (العمدة : 328/1) .
(57) (العمدة : 328/1) ، وينسب في (زهر الآداب : 549/2) لأبي الفضل الميكالي . وقد تقدمت ترجمتها . والنجر : الأصل .

فبِالوصلِ في النسر جاء بالنسبةِ إلى نَسْرِي الواقعِ قبلَه بحسب (أ 216) لغةِ (إثباتِ)[55] الياء جزماً تجنيسَ تركيبٍ ، وذلك بحذْفِ همزةِ الوصل بحسب اقتضاء وضعِ اللسان حذفَها ولهذا سمَّى (قومٌ)[57] هذا النوعَ بالإسقاط . ومثلُه قولُ أبي الحسنِ (58) :

إنَّ أسيافَنا العِضَابَ الدَّوَامِي تركَت مُلكَنا قَرِينَ الدَّوَامِ
لَم نَزلْ نحنُ في سِدَادِ ثُغورٍ واصطلامِ الأبطالِ في وسْطِ لَامِ
واقتِحامِ الأهوالِ من وقْتِ حَامِ واقتسامِ الأموال من وقتِ سَامِ

فبإسقاط همزة الوصل في هذه الأماكن ساوَتْ إحدى الكلمتين الأُخرَى .

النوع الثاني : **الزيادة** : ومن صور هذا النوع قولُ أبي الفتح البُسْتِي :

قلتُ لِطِرْفِ الطبع لمَّا وَنَى
ولم يُطِعْ أمرِي ولا زجرِي :
مالكَ لا تجرِي وأنت الذي
تَحْوِي من الغايات إذ تَجْرِي ؟
فقال لي : دعْنِي ولا تُؤذِنِي
حتَّى متَى أجري بلا أجرِ ؟ (59)

فبوصل[58] الثاني بياء الإطلاق لفظاً لا خطّاً صارَ تجنيسَ تركيبٍ مع

---

(55) ـــ ساقطة من ب .
(57) ـــ ساقطة من أ .
(58) ـــ ب : فوصل .

---

(58) أحمد بن المؤمل الخراساني ، كاتب بارع من معاصري الثعالبي (اليتيمة : 148/4) و (البديع في نقد الشعر : 35) .

(59) (اليتيمة : 325/4) . و (معاهد التنصيص : 208/3) .

الأول ، ومنه ما وقع في البيت الثاني من بيتَي شمس المعالي وهو قوله : « نجري على نجر » فبوصل « نجر » بياء الإطلاق في (ب 110) القافية ساوَى الأولَ وصارَ تجنيسَ تركيب .

النوع الرابع : تجنيسُ الكِنَايَةِ : والموطيء من أولية مثالية الاسم وأنه في مقابلة الصّريحِ ، وبيانُ (نسبةٍ)[69] نقلِ الاسم واضحٌ بذاته . والفاعلُ هو : إعادةُ كلمتين بمعنيين مختلفين في موضعين من القول هي في أحدهما مُصرَّحٌ بها ، وفي الآخر مَكْنيٌّ بها عنِ الأولَى . ومن صور هذا النوع قولُ دِعبل (يَرثي امرأتَه)[70] سَلْمَى (60) :

أَنِي أُحِبُّكِ حُبّاً لو تَضَمَّنَهُ
سَلْمَى سَمِيُّكِ، خرَّ الشاهِقُ الرَّاسِي (أ 217)

فقد جنّس من غير ذكر تجنيس بل بكناية[71] عنه لأنَّ قولَه : « سَمِيُّكِ » لفظٌ كنَّى به عن سَلْمَى الجبلِ ، فهو اللفظ الثاني المُعَادُ به الأولَ المُكنَّى (به)[72] عنه ، ودلَّ على مراده بلفظِ إشارة . وزعم أبو علي (61) أن منه قولَ أبي تمام :

---

[69] ــ ساقطة من أ .
[70] ــ ساقطة من أ ، وعبارتها : دعبل بن أبي سلمى ، وانظر تحقيق ذلك في العمدة .
[71] ــ ب : تجنيس بالكناية عنه .
[72] ــ ساقطة من أ .

---

(60) دعبل بن علي الخزاعي ، شاعر مطبوع ، شيعي المذهب ، توفي سنة 246 هـ (معجم الأدباء : 99/11) وورد البيت برواية مختلفة في (ديوانه : 94) و (العمدة : 332/1) و (البديع في نقد الشعر : 131) وسلمى أحد جبلي طيء .
(61) أبو علي بن رشيق القيرواني الناقد المشهور ، توفي سنة 456 هـ (معجم الأدباء : 111/8) و (ابن رشيق ونقد الشعر : 80 ــ 102) .

إذ لا صَدُوفَ ولا كَنُودَ اسمَاهُمَا
كالمعنيَّيْنِ[٧٣] . ولا النَّوارُ نُوارُ (62)

والمرادُ[٧٤] بذلك صدرُ البيت لا عجزُه ، وهو ظاهرٌ لأن قوله : « ولا النوار نوار » هو[٧٥] مماثلة . وأمَّا ما زَعَمَ (63) أن التجنيسَ إن دَخَلَ عليه نفيٌ عادَ طِبَاقاً ، وكذلك الطباقُ يعودُ بدخول النفي تجنيسا (64) ففيه[٧٦] نظرٌ فتأمَّلْه . ومن صور (هذا)[٧٧] النوع قولُه (65) :

ضَيْعَتِي مِثْلُ اسمِها العَا م . وَدارِي مُشْتَرِمَهْ

ومثلُه قولُ البحتري :

فسقَى الغَضَا . والنَّازِليهِ وإنْ هُمُ
شَبُّوهُ بينَ جوانحٍ وقُلُوبِ (66)

وقولُ أبي الفتح بنِ أبي حُصَيْنَةَ المَعَرِّي (67) :

---

[٧٣] ـ ب : لا المعنيين .
[٧٤] ـ ب : المراد . وكذلك عبارة العمدة .
[٧٥] ـ أ : وهو مماثلة .
[٧٦] ـ أ : وفيه .
[٧٧] ـ ساقطة من ب .

---

(62) (ديوانه : 167/2). ووردت : نوارا في (العمدة : 332/1) والصدوف : المعرض . وكنود : العاق . ونوار : من نار ينور : نفر .
(63) أي ابن رشيق .
(64) (العمدة : 332/1).
(65) (العمدة : 332/1).
(66) (ديوانه : 246/1).
(67) (معاهد التنصيص : 270/2). والبيت غير موجود بديوانه والشاعر هو : الحسين ـ أو الحسن ـ بن عبد الله بن أحمد . أديب وشاعر وأمير . توفي سنة 457 هـ (معجم الأدباء : 90/10).

وَحَلَّتْ[78] بأكنافِ الغَضَا فكأنما[79]
حَشَتْ نارَه بينَ الحَشَى والأضالعِ

ومنهُ قولُ عبْد الجبَارِ بنِ حَمْدِيس (68) :

وكأنما سَكِرَ الكُمَيْتُ بلَوْنِه
فله بمِشْيَتِهِ اخْتِيَالٌ[80] طَرُوبِ

ومثْله قولُ أبي الحسن البوني (69) في مُغَنٍّ ثقيلٍ ذكَرَهُ أيضاً صاحبُ كتاب « الحديقة » :

أفْسَدَتْ كأسُكَ يا أحمقُ كفَّيْكَ وحِسَّكْ
قُلْتُ : حَقِّقْ مَا تُغنِّيهِ فقد غَيَّرْتَ جَسَّكْ
قال : غنيتُ ثقيلاً ، قلتُ : قد غنَّيْتَ نفسَكْ

النوعِ الثاني من قسمة نوعِ المشاكلة : المُقارَبَةُ : وموطِّئُه من أوليةِ مثاليةِ الاسم ، وبيانُ نسبةِ النقلِ فيه من (أ 218) جمهوري الوضعِ وَاضِحٌ بذاته . والفاعلُ هو : إعادةُ اللفظ الواحدِ بالنوع مرتيْن فصاعداً . وهذا الفصلُ[81] ــ وهو قولُنا : بالنوعِ ــ هو أحدُ الفصلَيْن اللذين بهما انقسمَ نوعُ المشاكلةِ . ولمَّا كان الأولُ قولَنا بالعدد وهو فصلُ نوعِ الاتِّحادِ ، كان هذا الثاني قولَنا بالنَّوْعِ وهو فصلُ نوعِ المقارَبَةِ[82] ، إذْ كانَا نَوْعَيْن قَسِيمَيْن في التوسط وهو المشاكلةُ وهو التكريرُ اللفظيُّ كما تقرر فيما سَلَفَ . ومعنَى كونِ الواحدِ هنا بالنوع هو أنَّ كلَّ واحدٍ من اللفظين

---

(78) ــ ب : رحلت .
(79) ــ أ : فكأنها .
(80) ــ ب : اختلال .
(81) ــ ب : وهذا هو الفصل .
(82) ــ ب : المقابلة .

---

(68) عبد الجبار بن أبي بكر بن محمد بن حمديس الصقلي . شاعر مبدع . توفي سنة 527 هـ (معجم المؤلفين : 79/5) . و (المطرب من أشعار أهل المغرب : 54) و (ديوانه : 52) .
(69) لم أقف على ترجمته . وانظر البيت الأخير بدون نسبة في (رفع الحجب : 15/1) .

المكرَّرَيْنِ يُسَاوِي الآخَرَ بقوة كلية يقتَسِمَانِها ، وذلك أنهما يكُونَان متفِقَي المادَّةِ أو الصورة ، أمَّا اتِّفَاقُ المادة فبحيث تتفقُ الحروفُ التي منها تركبتِ الكلمةُ وهي اسطِقْسَاتُها ، ولا مبالاةَ باختلاف[83] (الصورة)[84] ، وأمَّا اتفاقُ الصورةِ[85] فبحيث تتفقُ الأمْثلةُ[86] والأشكالُ والأبْنيةُ التي تَحُلُّ مَحَلَّ الصورة في مادة الحروف ، ولا مبالاة باختلاف المادة . فلذلك هذا النوعُ — وهو المقاربةُ — جنسٌ متوسط تحته نوعان : أحدُهما : التَّصْرِيفُ ، والثاني : المعادَلَةُ ، وذلك أنه (ب 111) إما أن يعيد لفظيْن فصاعداً متفقَي المادة فقط دون الصورة وهذا (هو)[87] التصرِيفُ ، وإما أن يُعِيد لفظيْن متفقَي الصورة فقط دون المادَّةِ وهذا هو المعادلةُ :

النوع الأول : **التَّصْرِيفُ** : والمَوطِّيءُ فيه من أوليةِ مثاليةِ الاسمِ . وأن التصريفَ مَقُولٌ وضعاً بمعنَى التَّغْيِيرِ . وبيانُ نسبةِ النقلِ من جمهوري الاستعمال بيِّنٌ بحيث يجب تَخَطِّيهِ إلى الفاعل ، فالفاعل هو : إعادةُ اللفظِ الواحِدِ بنوع المادةِ فقط في القوليْنِ[88] بِبنَائَيْنِ مختلفَي الصورتَيْن[89] (أ 219) مرتيْن فَصَاعِداً . وبالجملة فهو لفظٌ يُشتَقُّ من لفظ . ولهذا النوعِ في القول إذَا استُعمل في موضعِه ووقَعَ منه في موقعِه[90] رَوْنَقٌ وَحَلَاوَةٌ وَرَوْعَةٌ وطلَاوةٌ ، وللنفس نحوَه ارتياحٌ واهتزازٌ ، وله فيها تأثيرٌ بيِّنٌ واستفزازٌ اقتضَى له ذلكَ المزيةَ على التجنيسِ ، والفضلُ في الجنس عليه لأخْذِهِ من

---

(83) — أ : بخلاف .
(84) — ساقطة من أ .
(85) — ب : الصور .
(86) — ب : الأمثال .
(87) — ساقطة من أ .
(88) — ب : في القول .
(89) — ب : الصورة .
(90) — أ : موضعه .

المعنى بقِسْطٍ . وضَرْبِهِ فيه بنصيبٍ . وذلك واضحٌ جداً . وفي اشتراطِ تحقيقِ اتحادِ المادَّةِ في الاسمَيْنِ —حتى لا يكونَ هناكَ مانعٌ تصْريفيٌّ . ولا يوجدُ فيه ضَادٌّ اشتِقَاقيٌّ . أو يُكتَفَى في ذلك بصورةِ الاتحادِ وظاهِرِه . ولا يُنْظَرَ إِلَى أصول التصريف وقوانين الاشتقاق — رأيان مشهورُهما : أن هذا النوع من البيان والبديع لا يُشْتَرَطُ فيه تحقيقُ الاتحادِ بل يَكفِي من ذلك ظاهرُه ومجرَّدُ صورتِه من غير حاجةٍ إلى بحثٍ تصريفيٍ ونظرٍ نحويٍّ . والثاني : أنه لابد من الاتِّحاد تحقيقاً كما سلفَ . وإليه ذهب أبو الفتح وهو يسمي هذا النوعَ كما قد سمَّاه غيرُه . قال في كتاب « الخصائص » في « باب تداخل الأصولِ » : « وقد يعرِضُ هذا التداخلُ في صنْعة الشاعِرِ فيَرَى أوْ يُرِي أنه قد جنَّسَ وليْس في الحقيقة تجنيساً (وذلك)[51] كقول القَطَامي (70) :

مُسْتَحْقِبِينَ فُؤَاداً مَالَهُ فَادِ (البيت)

« ففؤادٌ » من لفظ « فَ ءَ دَ » و « فاد » من تركيب « فَ دَ يَ » لكنهما لما تقاربًا هذا التقاربَ دنَوَا[52] من التجنيس » (71) ثم استقرَّا جزئياتٍ في[53] هذا النوعِ[54] تؤذِنُ بما ذكرناه . ولا خفاء بارتباط

---

(51) - ساقطة من أ.
(52) — أ : دنيا.
(53) ب : من.
(54) — أ : الموضع.

---

(70) القطامي هو : عمرو بن شييم التغلبي . أحسن شعراء الاسلام . توفي سنة 101 هـ (خزانة الأدب : 323/2) و (تاريخ الأدب العربي : 236/2) بينما وفاته في (معجم المؤلفين : 3/8) سنة 130 هـ .
وتتمة البيت من (ديوانه : 79) هي :
كنة الحي من ذي الغضبة احتملوا مستحقبين ....
والمعنى : أنهم استحقبوا معهم — احتملوا — أسيرا لا فداء له من الأسر . أي التي أسرت قلبه من الحي .
(71) (الخصائص : 46/2 — 47).

الانفعالِ (72) هنا والارتياحِ بما يقرَعُ السمعَ ويَفْجَأُ البديهةَ فقط دون ما عَدَاهُ. والانفعالُ (أ 220) التخييليُّ بالجملة هو غيرُ فكريٍّ فكيف يعودُ الأمرُ غيرُ الفكري فكرياً وينقلبُ (الأمرُ)[95] البديهي اختيارياً. هذا ما لا يُعْقَلُ ولا يُمْكِنُ. فظهرَ صوابُ الرأي الأولِ والحمدُ لله. وكذلك الحكمُ لو اشتَرَطَ مُشتَرِطٌ في نوعِ التجنيسِ قبلُ مثلَ ذلك كأن يقولَ قائلٌ مثلاً:

سَرَى فَسَرَّا الظَّلماءَ طيفُ خيالِ (البيت) (73)

فيقولُ: «هذا ليس بتجنيسٍ وإن كان يوهِمُه. لأنَّ[96] «سَرَى» الأولَ من تركيبِ «سَ رَ يَ» والثاني من تركيب «سَ رَ وَ» فهو كذلك ساقطٌ». فهذا النوع ـ بحسب صحَّةِ هذا النظرِ ـ هو جنس متوسط تحته نوعان: أحدُهما: ما وَافَقَ أصلَ الاشتقاق (ونسميه الاشتقاق)[97]. والثاني: ما خالَفَهُ ونُسَمِّيه الاشتراكَ. ولم نحفِلْ بهذا الشرط كلَّ الحَفْلِ فنُثْبتْ فيه نوعاً واحداً فقط وهو ما تَوَفَّرَ عليه الشرطُ المذكورُ دون ما لَم يَتَوَفَّرْ عليه. ولم نُهمِلْه أيضاً كلَّ الإهمال فلم نَقْسِمْ هذا النوعَ المتوسطَ إلى قسمين هما نوعان (تحته)[98] وهما[99]: ما توفَّرَ عليه الشرطُ. وما لَمْ يتوفَّر عليه. فلذلك هذا (النوعُ)[100] ـ بحسب التوسُّطِ بين النظرَيْنِ ملاحظةً للتنازُعِ ـ جنسٌ متوسط تحته نوعان: أحدُهما: الاشتقاقُ. والثاني: الاشتراكُ (ب 112):

---

(95) ـ ساقطة من ب.
(96) ـ أ: كان.
(97) ـ ساقطة من ب.
(98) ـ ساقطة من أ.
(99) ـ ب: وهو.
(100) ـ ساقطة من أ.

---

(72) أنظر ملحق المصطلحات.
(73) ورد الشطر بدون نسبة ولا تتمة في (الروض المريع: ورقة: 39).

النوع الأول : الإشتقاق : وقدامة وغيره يُطلِق على النوعين اشتقاقاً (74) ، ولا مشاحّة في الأسامي . والموطّيء فيه بيّن والفاعل (أيضاً)[151] كذلك . ومن صوره قولُ قيسِ بنِ عاصِم (75) :

ونحنُ حفَزْنا الحوْفَزانَ بطَعْنَةٍ
كَسَتْه نَجيعاً من دمِ الجَوْفِ أشْكَلا

وقولُ الآخرِ (76) :

وذلكُمْ أنَّ ذُلَّ الجارِ حالَفَكُمْ
وأنَّ أنفكُمُ لا يَبْلُغُ الأَنَفا (أ 221)

فاتفق الأنْفُ والأنَفُ في المادة وهي حروف الكلمة دون البِناء ، ورجَعَا إلى أصل واحدٍ . فكان له من الحلاوة وحسنِ الموقِعِ وارتياحِ النفسِ نحوَه والاهتزازِ ما لو قَال مثلا : « وأن أنفكم لا يعرف الغضَبَا » حيث يمكن وقوعُه ، ولم يكن كذلك لعدم الاشتقاقِ المؤذِنِ بالتناسب الذي جُبِلَتِ النفسُ الناطقةُ على إدراكه والارتياحِ والطربِ بإدراكه . وكذلك قولُه : « حفزْنا الحوفزَانَ » لأنه « فَوْعَلَ » من حَفَزَ ، ولو قال مثلاً : « رددنا الحوفزانَ » لم يكن له ذلك الرونقُ وتلك الروعةُ . وقولُ جرير :

---

[151] ـ ساقطة من ب .

---

(74) (نقد الشعر : 186) و (العمدة : 324/1).

(75) هو : أبو علي المنقري . شاعر وفارس وحليم . ساد في الجاهلية والاسلام ، عمر بعد النبي ﷺ أنظر (الأغاني : 69/14 ـ 91) وأنظر البيت في (الصناعتين : 335) و (إعجاز القرآن : 128) و (سقط الزند : 700/2) بينما ينسب في (الأغاني : 80/14) و (سقط الزند : 1729/4) و (إعجاز القرآن : 128 هامش) لِسوّار بن حسان المنقري . والحوفزان : الحارث بن شريك الشيباني . وحفزته بالرمح : طعنته . والأشكل : الذي يخلط سواده حمرة أو بياض من الزبد .

(76) أحد بني عبس ولعله : التوزي عبد الله بن محمد بن هارون (اعجاز القرآن : 129 هـ) و (الموازنة : 265/1) و (العمدة : 328/1) و (نقد الشعر : 189) .

وما زَالَ مَعْقُولاً عِقَالٌ عن النَّدَى
وما زَالَ محبوساً عن الخير[102] حَابِسُ
(77)

وقولُه (78) :

تَقَاعَسَ، حتى فاتَه الخيرُ، فَقْعَسٌ
وأَعْيَا بنو أَعيَا وضَلَّ المُضَلَّلُ

فقولُه : « وضلَّ المضلَّلُ » تصريفٌ واشتِقَاقٌ ؛ وأما « تقاعَسَ فقْعَسٌ » فضارعةٌ ، وهو خارجٌ عن هذا البابِ « وأعيا بنو أعيا » كذلك لأنه مُخَاتَلَةٌ فقد تَرَكَّبَ فيه أنواعٌ من جنس المشاكلة[103]. وقولُ الآخر : (79)

فـإنْ يَشغَلُونَا عن أَذَانٍ فـإننـا
شَغَلْنَا وَلِيداً عن غِنَاءِ الوَلَائِدِ

يقوله خلفُ بنُ خليفة الأقطع في الوليد بنِ يزيد بن عبدِ الملك . وقال أبو تمام :

بـحَوَافِـرٍ حُـفْـرٍ وَصُـلْبٍ صُلَّبٍ
وَأَشَاعِرٍ شُعْرٍ وَخَلْقٍ أَخْلَقِ (80)

---

(102) — ب : عن الجد .
(103) — ب : المماثلة .

---

(77) (ديوانه : 184/1). وعقال بن محمد جد الفرزدق . وحابس بن عقال أبو الأقرع أحد المؤلفة قلوبهم .
(78) (العمدة : 324/1) بدون نسبة وقد أنشده ابن المعتز . وتقاعس : تأخر . وفقعس : حي من بني أسد أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو (اللسان : فقعس) .
(79) خلف بن خليفة الأقطع مولى قيس بن ثعلبة . سمي بالأقطع لأنه قطعت يده في سرقة فاستعاض عنها بأصابع من جلود . وهو شاعر اسلامي مطبوع . عاصر جريرا والفرزدق ومدح عمر بن هبيرة (حماسة أبي تمام : 416/1 و 495/2) و (الشعر والشعراء : 602) ..
(80) (ديوانه : 410/2). وحوافر : المقعب . وحُفْر : من حفر يحفر . وأشاعر : منبت الشعر . وأخلق : أملس .

وقوم يزعمون[104] أنه منْ أَتم صور هذا النوع اشتقاقاً وتصريفاً (81) . ومن مليح صوره قولُ أبي فراس :

سَكِرتُ من لحظه لا من مُدَامته[105]
وَمَالَ بالنوم عن عيني تَمَايُلُهُ
وما السُّلَافُ دَهَتْنِي بل سوالِفُه
ولا الشَّمُولُ ازْدَهَتْني بل شمائِلُهُ
أَلْوَى بصبرِيَ أصداغٌ لُوِينَ له
وَغَلَّ صدري بما تَحْوِي غَلَائِلُهُ (82)

وقال أبو العلاء (أ 222) :

وهل يَحْزُنُ الدمعَ الغريبَ قُدُومُه
على قَدَمٍ كادتْ من اللِّينِ تَنْهَالُ (83)

وقال ابنُ خَلَصَةَ الأستاذُ (84) :

تَمَنَّى الأعادِي والغرورُ مُنَاهُمُ
فكانوا كمن ظَنَّ السرابَ شَرَاباً
وَقَدْ دَهَمَتْ أُمُّ الدُّهَيْمِ حُصُونَهُمْ
بأدهم يُكْسَى الجوُّ منْهُ ضَبَاباً

---

[104] ـــ ب : يرون .
[105] ـــ أ : صرامته .

---

(81) (العمدة : 324/1).
(82) (ديوانه : 302/1) برواية بها اختلاف بسيط .
(83) (سقط الزند : 1234/3). وأحزنه وحزنه على لغة قريش وتميم بمعنى واحد .
(84) محمد بن خلصة ، أبو عبد الله الكفيف . شاعر أندلسي متقدم في علوم اللسان . كان حيا سنة 468 هـ (معجم المؤلفين : 283/9) وأشعاره وأخباره موزعة بالذخيرة لابن بسام .

كـأنَّ على جسم الصبـاح مُلَاءةً
بـه ، وعلى وجـه النهـار نِقَابا
خَمِيسٌ يعُمُّ الجوَّ خَوْفَ[106] عَجَاجِهِ
مَلَأْتُ الـمَلاَ قِبـاً[107] به وقِبَابا
فمِـن أشْقَـرٍ يَحْكي صفاءَ مُشَقَّرٍ
وأشْـهَبَ مُـختـالٍ يُـخَـالُ شِـهَابَـا
رَمَـاهُـمْ بِـهِ شَـهَّـادُ أنـدِيَـةِ العُلَا
وإن غاب لم يَعْدُ الذَّوابِلَ غَابَا (85)

وكان (هذا الشاعر)[108] يُكثِرُ — كما قيل[109] — من هذا الصِّنف من أصناف البديع حتى يُجاوِزَ فيه الحَدَّ (ب 113) ولا (يكادُ)[110] يُخْلِي بيتاً منه جاءه عَفْواً سَهْلاً أو مستكرَهاً متكلَّفاً ، وذلك بخلاف ما يُشتَرَطُ فيه . على أن هذه المقطوعةَ غايةٌ في الحسن ، وأكثرُها في هذا النوع فلهذا أثبتناها كُلَّها[111] (86) . وشرطُ هذا النوعِ وقَسِيمِه معاً السهولةُ وقِلَّةُ التكلُّفِ لأن ما ظهرتْ فيه الكُلفةُ فلا فائدةَ له ؛ ولذلك عِيبَ نوعُ تجْنِيسِ التركيبِ لظهور[112] الكُلفَة فيه وعُدَّ من أبواب الفراغ ، ولو اتَّفَقَ أن يَرِدَ منه شيءٌ خالٍ من[113] التكلف لكان طُرفةً رائقةً وتُحفةً أنِيقَةً فائقةً ، ولا خفاء بتحامُلِ مَن عَابَهُ إذ ذاكَ :

---

(106) ـ أ : جوف .
(107) ـ أ و ب : قنا . والتصحيح من الخريدة .
(108) ـ ساقطة من أ .
(109) ـ ب : كما قيل يكثر .
(110) ـ ساقطة من أ .
(111) ـ ب : أتينا بها كلها .
(112) ـ ب : بظهور .
(113) ـ ب : عن .

---

(85) (الخريدة : 2/94 ـ 95) .
(86) في المصدر السابق يقول المؤلف : (وقال من أخرى) ثم يورد هذه الأبيات .

النوع الثاني : الإشْتِرَاكْ : والموطيء فيه بيِّنْ والفاعلْ . ومن صوره قولُه (87) :

وقالُوا : حَمَامَاتٌ ، فَحُمٌّ[114] لقاؤُها
وَطَلْحٌ ، فزِيدَتْ والمَطِيُّ طَلِيحُ
عُقَابٌ بأعقابٍ من الدهرِ بعدَمَا[115]
جَرَتْ نِيَّةٌ تُبْلِي المُحِبَّ طرُوحُ
وقال صِحَابِي : هُدْهُدٌ فوق بَانَةٍ
هُدىً وَبَيَانٌ بالنَّجاح يَلُوحُ (أ 223)
وقالوا : دمٌ ، دامتْ مَوَاثِيقُ عهدِنَا
ودامَ لنا حُسْنُ الصَّفَاءِ صَرِيحُ (88)

وقولُه (89) :

سَلِّمْ على[116] الرَّبْعِ من سَلْمَى بِذِي سَلَمِ (البيت)

فصرَّفَ ثلاثَ كلماتٍ وهو أقصى ما يَرتقي إليه هذا النوعُ . ومثلُه قولُ البحتري :

صَدَقَ الغُرَابُ لقد رأيتُ شُمُوسَهُمْ
بالأمسِ تَغْرُبُ في جوانِبِ «غُرَّبِ» (90)

---

(114) — ب : بجم .
(115) — ب : بعدها .
(116) ب : عن .

---

(87) أبو حية النميري (اعجاز القرآن : 129) و (زهر الآداب : 523/2) وطلوح : أجهدها السير .
(88) أنظر المصدر السابق
(89) ورد هذا الشطر بدون تتمة ولا نسبة في (الروض المريع : ورقة : 39) .
(90) (ديوانه : 78/1) .

ويَقرُبُ منه قولُ ذي الرُّمَّةِ :

واسْتَرْجَفَتْ[117] هَامَها الْهِيمُ الشَّغَامِيمُ (البيت) (91)

فالهامُ وَالهِيمُ قريبان في المادَّةِ بعيدان في الاشتقاقِ ، وربَّمَا جُعِلَا مِن أصلٍ واحدٍ .

ومن ذلك قولُه (92) :

كأنَّ البُرَى والعاجَ عِيجَتْ مُتُونُه
على عُشَرٍ نَهَّى بِهِ السَّيْلَ أَبْطَحُ

وقولُ[118] البحتري أيضاً :

وذَكَّرنِيكِ ، والذكرى عَناءٌ
مَشَابِهُ منكِ بَيِّنَةُ الشُّكُولِ
نَسِيمُ الروض في ريحٍ شمالٍ
وصوْبُ المُزْنِ في راحٍ شَمُولِ (93)

وقال ابنُ أبي حُصَيْنَةَ المعري :

فإلَّا قَضَيْتِ الحج غيرَ ذميمةٍ
وفُزتِ بإطلاقِ الحجيجِ من الأَسْرِ

---

(117) ــ أ و ب : واسترجعت وكذلك العمدة : 324/1 .

(118) ــ ب : وقال البحتري .

---

(91) (ديوانه : 581) وتتمة البيت :
إذا قعقع القرب البصباص ألحيها واسترجفت ......
والشغاميم : الطوال الحسان . واسترجفت هامها : حركت رؤوسها في السير .

(92) ذو الرمة (ديوانه : 81) والبرى : جمع برة : الخلخال أو السوار وكذا الحلقة في أنف البعير . والعاج : عظم العاج وكذا الذبل . والمتن : الصلب . وعيجت : لويت . ونهى : بلغ . والعشر : شجر ناعم . والأبطح : بطن الوادي .

(93) (ديوانه : 1737/3).

أَلَا لَا أَرَى ذَاتَ الغَدَائِرِ وَالْبُرَى
مُبَرَّأَةً من نكْثِ عَهْدٍ وَلَا غَدْرِ (94)

وقال أيضاً (95) :

ما بالُ شمسِ (الحي)[119] ذاتَ شِماسِ
لـمَّا رأتْ وَضَحَ المشيبِ بِرَاسِي
يـا هـذه لـو كنتِ جِدَّ شفيقةٍ
لـرثـيتِ لي مما أبـيتُ أُقَـاسِي
(لكنْ فؤادُكِ مثلُ فودِكِ فَاحِمٌ
أبداً ، وقلبُكِ مثلُ قُلْبِكِ قَاسِي)[120]

فهذا[121] اشتراكُ إلا في قوله : « وقلبك مثل قلبك » فإنه مضارعةٌ ومقاربةٌ بتصحيف .

النوع الثاني من قسمة نوع المقاربة : **المعادلة** : والموطيء واضحٌ . والفاعل هو : إعادة اللفظ الواحِدِ بنوع الصور (أ 224) فقط في القول بمادَّتين مختلفتَي البناء مرتين فصاعداً . وهذا النوعُ هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدُهما : الترصيع ، والثاني : الموازنة ، لأنه إما أن يتحد اللفظان في ذوقِ زِنَةٍ كليةٍ هما فيها[122] واحدٌ بالنوع ، ومقطعاهُما[123]

---

(119) — ساقطة من أ .
(120) — البيت ساقط من أ .
(121) — أ : فهو .
(122) — أ : فيها .
(123) — ب : ومقطعاها .

---

(94) غير موجود بديوانه . ولم أقف عليها في غيره .
(95) لعله ابن أبي حصينة المعري . ولم أقف عليها في المصادر .

ـــ وهما الحرفان اللذان يختمان بها(124) ـــ واحدٌ . وهذا هو النوع (ب 114) المسمَّى ترصيعاً : وإمَّا أن يتفق اللفظان مع مقطعَيْهِمَا وهذا هو الموازنة :

النوع الأول : **الترصيع** : والموطّيءُ من أولية مثالية الاسم ، وأنه مَقُولٌ بمعنى التركيب الجوهري ، والترصيع(125) : التركيب ، يقال : تاج مرصَّع بالجواهر ، وسيف مرصَّع : أي مُحَلى بالرصائع وهي حَلَقٌ يُحَلَّى بها ، الواحدة : رَصِيعَةٌ . وبيانُ(126) نسبةِ نقلِ الاسم من جمهوري الاستعمال بيِّنٌ بذاته . والفاعلُ هو : إعادة اللفظِ الواحد بالنوع في موضعيْن من القول فصاعداً هو فيهما متفِقُ النهاية بحرفٍ واحدٍ ، وذلك (أنْ)(127) تصير الأجزاءُ وألفاظُها متناسبةَ الوضع متقاسمةَ النظْم بمعتدلةَ الوزنِ متوخّىً في كلِّ جزئين منهما أن يكون مقطعاهُما واحداً ، وهذا هو الفصل الذي (به)(128) يباينُ الموازنةَ كما سلف . ويُشتَرَطُ فيه أيضا سهولةُ المأخذِ وعدمُ التكلف ، وهو أن يكون المتكلمُ مستمراً على دَيْدَنِهِ ، والكلامُ جارياً على سُنَنِهِ حتى إذا عَرَضَتْ لَهُ فرصةُ السجع ، وعَنَتْ نُزهَةُ الترصيعِ متيسرَةً من غيرْ عَسْفٍ ، سهلةً من غير عُنْفٍ ، انتهزَها حذِراً من التكلف الغثِّ والباردِ الرَّثِّ ، وهو المَعِيبُ من هذا النوع المسترذَل الذي ذَكَرَ قُدامة (96) أنه رأى قوماً يَعِيبُونَه وهو ألا يُجعَلَ له حدٌّ ولا يُضرَبَ له قدْرٌ (أ 225) وطُلِبَ مع ذلك باستكراهٍ وجُهْدٍ ، بل الذي يَحسُنُ ما ذكرناه . ومن

---

(124) ـ أ : بهما .
(125) ـ ب : الترصيع .
(126) ـ أ : ومن بيان .
(127) ـ ساقطة من أ .
(128) ـ ساقطة من ب .

---

(96) (نقد الشعر : 47) .

صوره قوله عز وجل : « إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعاً » (97) . وقوله تعالى : « وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ . فِي رِقٍّ مَنْشُورٍ . وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ . وَالسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ، وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ » (98) . وقوله تعالى[129] : « فَٱلْحَامِلَاتِ وِقْراً . فَٱلْجَارِيَاتِ يُسْراً . فَٱلْمُقَسِّمَاتِ أَمْراً » (99) . وقوله عز وجل : « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ . وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ » (100) . وقوله تعالى[130] : « إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ . وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ . ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ » (101) . وقوله عز وجل : « وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ » (102) . وقد أدخلْنا هذه الآيةَ في الْمُضَارَعَةِ (103) . ولا غَرْوَ فإن الأساليبَ قد تَتَرَكَّبُ . وقال لي شيخُنا أبو عبد الله (104) — قدَّسَ اللَّهُ روحَهُ — : « إن سورة الواقعةِ في نوع الترصيع » ، وتتَبُّعُ أجزائها يُؤْذِنُ بأن فيها موازنةً ؛ فيَحْتَمِلُ كلامُ الشيخ — رضي الله عنه — وجهَيْنِ : أحدُهما : أن تكون[131] تسميةُ السورة بجملتها ترصيعاً اعتبارِيّاً بأحَدِ جزئَيْها ، والثاني : أن يكون سَمَّاهَا بجملتها ترصيعاً إلغاءً للفصلِ[132] بين الترصيع والموازنة كما فعَلَ أبو الفَرَج قدامةُ

---

(129) — أ : عز وجل .
(130) — ب : عز وجل .
(131) — ب : يكون .
(132) — ا : إلقاء او ب : للفصلين .

---

(97) المعارج : 19 — 21 .
(98) الطور : 1 — 6 .
(99) الذاريات : 2 — 4 .
(100) القلم : 2 — 3 .
(101) الأعراف : 201 — 202 .
(102) النمل : 22 .
(103) أنظر ص : 485 .
(104) لم أقف على ترجمته . ولم أستطع تمييزه من بين شيوخ العصر الذين تتبعت أسماءهم .

فإنه جعل التَّرصيعَ والموازنةَ باباً واحداً وترجمَ عليهما[133] باسم الترصيع (105).

وبالجملة فما لَمْ يكن منها في نوع التَّرصيع فهو في نوع الموازنة ، وهما متقاربان ، وكلٌّ ذلك مما وَرَدَ في التنزيل ، وما ورد منهما فيه ففي أعلى طبقة لتوفُّر الشرط فيهما . ومن صوره نَثْراً قولُ أبي علي البَصِيرِ (106) في بعضِ كلامه ، حكاهُ أبو الفَرَجَ قدامةُ (أ 226) الكاتبُ : « حتى عاد تَعْرِيضُكَ تصريحاً ، وتَمريضُك تصحيحاً » (107) فأتَى بجزئين متوازنَيْن متَّحِدَي الصورة والبناء والمقطَع والنهايةِ ، مسجوعَيْن بحرفٍ واحدٍ وهو[134] « الحاء » من غير تكلُّفٍ ومن غير استِكراهٍ وتعسُّفٍ ، و « الضاد » حيث جعَلَ بإزاء التعريض من الجزء الأول التمريضَ من الجزء الثاني ، وهو عندي أحرَى بالدخول في هذا الضرْبِ والارتقاء إلى هذا النوعِ . وأمَّا المقطَعُ الذي هو (ب 115) الحاءُ فإنما هو من صورة الكلام المفَقَّرِ ولا يسمَّى الكلامُ المفَقَّرُ مُرَصَّعاً وذلك واضحٌ إلا على توسُّعٍ وخروجٍ عن هذا النوع المخصوصِ بهذا الاسمِ إلى استعمالٍ جمهوريٍّ ، ومن صوره في[135] الشعر قولُ الخنساء (108) :

حامي الحقيقة ، محمُودُ الخليقةِ ، مهـ
ـدِيُّ الطريقةِ ، نَفَّاعٌ وضَرَّارُ

---

(133) ـ أ : عليها .
(134) ـ أ : وهما .
(135) ـ ب : من الشعر .

---

(105) (نقد الشعر : 38).
(106) شاعر بليغ وكاتب مترسل ، كانت بينه وبين أبي العيناء المتوفى سنة 282 هـ مهاجات . وله فيه أشعار (الفهرست : 184) .
(107) ليس موجودا بباب الترصيع من (نقد الشعر) .
(108) الخنساء هي : تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، شاعرة الرثاء . توفيت سنة 50 هـ (تاريخ آداب اللغة العربية : 166/1) وانظر (ديوانها : 49) والحقيقة : ما يحق له أن يحميه .

جَوَّابُ قاصيةٍ، جَزَّارُ ناصِيَةٍ
عَقَّادُ أَلوِيَةٍ، للخيل جرَّارُ

وقولُ أبي العلاء في مرثيةٍ :

ويَقِلُّ في حقِّ الحُسَينِ تَغَيُّرُ الـ
ـحَرَسَيْنِ بَلْهَ الدُّرِّ في الأَصْدَافِ (109)

وقولُه (فيها)[135] (110) :

أبقيتَ فينا كوكبَيْنِ سَنَاهُمَا في الصُّبح والظَّلْماء ليس بخَافِ
قَدَرَيْنِ في الإرداء بل مَطَرَيْنِ في الإجداء بل قَمَرَيْنِ في الإسدافِ
مُتَأَنِّقَيْنِ وفي المكارِمِ أرْتَعَا[136] مُتَأَلِّقَيْنِ[137] بسُؤدَدٍ وعَفَافِ

وقولُه أيضاً (111) :

أَلِفْتِ المَلَا حتى تَعَلَّمتِ بالفَلَا
رُنُوَّ الطَّلَا أَوْ صنعةَ الآلِ في الخَدْعِ

وقولُه أيضاً (112) :

تَلَاقٍ تَفَرَّى عن فراقٍ تَذُمُّه
مآقٍ، وتَكْسِيرُ الصَّحائِحِ في الجَمْعِ (أ 227)

---

(135) — ساقطة من أ.
(136) — أ : ارتعا . ب : والعلا . والتصحيح من الديوان .
(137) — أ : متألفين .

---

(109) (سقط الزند : 1270/3) والحسين هو السبط المرئي . والحرسين : الليل والنهار . والحرس أيضا : الدهر .
(110) المعري (سقط الزند : 1297/3 — 1299) والاسداف : من أسدف الليل : اذا أظلم .
(111) المعري (سقط الزند : 1345/3) .
(112) المعري (سقط الزند : 1335/3) . وتفرى : انشق .

وقولُ أبي الفتيانِ محمدِ بنِ سُلطانِ بنِ حيُّوس[139] الغَنَوي فيما أنشده صاحبُ (الحديقة) :

ولأَنْتَ غُـرَّةُ أسْـرةٍ أَيْمَانُـهَـا
مَلأَى من الإعـطـاء والإعْـطَـاب
مِن رَازِقٍ في لَزْبَةٍ[140]، أو سابِقٍ
في حَلْبَةٍ، أوْ ناطِقٍ[141] بصَوَابِ (113)

وربما وردَ هذا النوعُ من البديع معتبَراً بَيْنَ بيتَيْن فصاعداً بقياسِ أحدِهما إلى الآخر. ومن صُور هذا الضرْب قولُ ابنِ الرومي :

أَبـدانُـهُـن ومـا لَـبِـسْـ ـنَ من الحرير معاً حريرْ
أَردافُـهُـن ومـا مَـسَـسْـ ـنَ من العبيرِ معا عبيرْ (114)

ويَبْعُدُ لعدم انطباقِ قولِ جوْهَرِ الترصيع عليه أن يكون منه قولُ أبي نُواس، وإن كان القاضي قد جعلَه منه :

دِيَـارُ نَوَارِ مَـا دِيَـارُ نَوَارِ
كَسونَكَ شَجْواً هنَّ منه عَوَارِ (115)

وكذلك قولُه — وإن كان القاضي قد جعله مما التَفَّ فيه الترصيعُ بالتجنيس — (116) :

أَلَمْ تَجزَعْ على الربْعِ المُحِيلِ وأَطلالٍ وآثـارٍ[142] مُـحُـولِ

---

(139) — أ و ب : حيوس.
(140) — ب : في شدة.
(141) — ب : ناظر.
(142) — ب : وآثار وأطلال.

---

(113) (ديوانه : 98/1). واللزبة : الشدة.
(114) (ديوانه : 435/1).
(115) (ديوانه : 435/2).
(116) ابن المعتز (ديوانه : 365) والمحول : الجدبة. والقاضي في الموضعين : الباقلاني وانظر (إعجاز القرآن : 131 و 145).

وليس بترصيعٍ أيضاً لعدمِ انطباقِ قولِ الجوهر عليه، وإنما هو تصريعٌ اقترَنَ به تَصريفٌ أو مضارَعَةٌ. ولا خَفَاءَ بتبايُنِ حَدَّي المُصَرَّعِ والمُرَصَّعِ. وتبايُنِ حدَّي الترصيع والتصْريع مع أن التصريع من موضوع صناعة العروض أو صناعة القوافي لا من موضوع البلاغة.

النوع الثاني: **الموازنةُ**: والموطيءُ من أولية مثاليةِ الاسمِ، وأنه مُفاعلةٌ من الوزْنِ. وبيانُ نسبةِ نقلِ الاسمِ إلى المعنى الصناعي من الوضع الجمهوري واضحٌ، بحيث (يجب)[143] لذلك تخطِّيه إلى الفاعل فالفاعل هو: إعادةُ اللفظ الواحد بالنوع في موضعيْن من (أ 228) القول فصاعداً هو فيهما مُختَلِفُ[144] النهايةِ بحرفيْن متباينَيْنِ، وذلك أنه تَصْيِيرُ[145] أجزاءِ القولِ متناسبةَ الوضع متقاسمةَ النظْم معتدلةَ الوزن، مُتَوَخّىً في كل جزءٍ[146] منهما أن يكون بزِنَةِ الآخَرِ (دون أن يكون)[147] مقطَعَاهُما واحداً، وهو فصلُ[148] الموازنةِ الذي يُبَايِنُ[149] به الترصيعَ كما سلَفَ. وشرطُ الترصيعِ المشتَرَطُ فيه هو نفسُه شرطُ الموازنَةِ (ب 116)، وقد تقررَ قبلُ فلا نعيدُه هنا. ومن صور هذا النوع من المُعْجزِ قولُه تعالى: «فاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً. إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالمُهْلِ. وَتَكُونُ ٱلجِبَالُ كَٱلعِهْنِ» (117). وقولُه تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى. تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى. وَجَمَعَ فَأَوْعَى» (118). وقولُه (تعالى)[150]: «وَٱللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى. وَٱلنَّهَارِ إِذَا

(143) ساقطة من ب.
(144) — ب: مختلفي.
(145) ب: تصيير.
(146) — ب: جزئين.
(147) — ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(148) — أ: فصل.
(149) — أ: تباين.
(150) — ساقطة من ب.

(117) المعارج: 5 — 9.
(118) المعارج: 15 — 18.

تَجلَّى. وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنْثَى. إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى. فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى . وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى . إنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى . وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالْأُولَى . فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى . لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى . وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى . وَلَسَوْفَ يَرْضَى » (119) . وَقَوْلُه تعالى : « وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى . مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى . وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى . وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى . أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى . وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى . فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ . وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فحَدِّثْ » (120) . وهو في القرآن كثيرٌ (وفي المفصَّل منه)[151] وخاصةً في قِصَارِهِ ، ولا يكادُ يُحصى[152] كثرةً (أ 229) . ومن صوره من الكلام ما كتبَ بعضُ الكُتَّاب : « إذَا كنتَ لا تُؤتَى من نَقْصِ كَرَمٍ ، ولا أُوتَى من ضَعْفِ سَبَبٍ ، فكيفَ أَخَافُ منكَ خيبةَ أملٍ ، أَوْ عُدولاً عن اغتفارِ زَلَلٍ ، أو فُتُوراً عنْ لَمِّ شَعَثٍ وإصلاحِ خَلَلٍ ». فوضَعَ — كما قالَ قُدامة (121) — قولَه : « نقص » بإزاء « ضعف » و « كرم » بإزاء « سبب » و « عدولا » بإزاء « فتور » مناسبةً في وضعِ الألفاظِ وموازنةً بينها . وإلا فقد كانَ يمكن أن يُقالَ — مثلاً — مكانَ « نقص » « قلة » ومكان « سبب » « شكر » ، ومكان « فتور » « تقصير » فلَمْ تَكُن الألفاظُ حينئذٍ تَتَوَازَنُ . وهو أيضاً كثيرٌ . ومن صوره ممَّا التفَّ فيه الترصيعُ بالموازنة . قولُ ابنِ الرومي :

---

(151) — ساقطة من أ.

(152) — أ : تحصى.

---

(119) الليل : 1 — 21 .

(120) الضحى : 1 — 11 .

(121) لم أقف عليه في (نقد الشعر) .

فلراهبٍ أَلَّا يَريبَ أَمَانُهُ ولراغبٍ أَلَّا يَرِيثَ نَجاحُهُ (122)

إلاَّ أنه قد يَغلُبُ أحدُ الأسلوبيْن إذا تركَّبا والتفَّ أحدُهما بالآخر. وأبو الفَرَج[153] قُدامة يجعلُ الشرفَ في الجنس (للنوع)[154] الأولِ على الثاني هنا؛ ويَرَى أنه يُعدَلُ إلى الثاني عند تَعذُّرِ الأول؛ فالأولُ أبعدُ المنازلِ وأعسرُها على المتناوَلِ؛ والثاني أوطأُ مرْكَباً وأقربُ مذْهَباً؛ فلذلك لا يُعدَلُ إليه إلا بعد تعذُّرِ الأول. ونحن نَرَى أن الأوَّلَ؛ وإن ذَهَبَ بمزية اللُّزوم (123)، فالثاني أيضا (فائزٌ)[155] بِخَصْلِ السهولَةِ والبُعْدِ عن التكلفِ؛ وذلك هو الشأنُ في[156] هذا الباب. ورُبما نَزَلَ المتكلم في هذا البابِ إلى الخروج عن الترصيع والموازنةِ جملةً؛ ولذلك يجب؛ إن لم يتسَهَّلْ؛ أن يكون الجزآنِ من القول متوازنَيْن في القدْرِ؛ فليكنِ الجزءُ الأخير — كما قيل — أطولَ. وهذا آخرُ ما يجْري مَجْرَى البلاغة من هذا الباب. ومعنى هذا — فيما أحسب — هو ما تقرر في كتاب «الشعر» لأرسطو من اشتراط (وجوب)[157] كون الفقرة الثانيةِ أطولَ من الأولى؛ والقوةُ تعطي بهذا (أ 230) المعنَى نوعاً ثالثاً. بيدَ أنَّا نكَبْنا عنه لنُزُولِهِ في الجنس وشَرَفِ المُثْبِتِينَ (عليه)[158]، فأمَّا ما نَزَلَ عن ذلك كلِّه حتى تكونَ الألفاظُ مُضَرَّسَةً، والأجزاءُ مُجَمَّعَةً، وآخرُها[159] غيْرَ مسجوعةٍ،

(153) — أ: أبو الحسن.
(154) — ساقطة من ب.
(155) — ساقطة من ب.
(156) — أ: من.
(157) — ساقطة من أ.
(158) — ساقطة من أ.
(159) — ب: آخرها.

(122) (ديوانه: 78/1).
(123) أنظر ملحق المصطلحات.

ومقاطِعُها[155] غيرَ مختتَمةٍ بحروفٍ واحدةٍ أو متضارِعةٍ[156] ؛ فذلِكَ خارجٌ عن البلاغة ؛ فمَنْ تَكلَّمَ على هذا المَهْيَعِ وسلَكَ هذا النهجَ فلْيَلْحَقْ (ب 117) بجنسه من العَوامِّ فهوَ العدلُ فيه واللهُ الموفق . ومِن صوره أيضاً قولُ أبي العلاء :

الـطـاهِـرُ الآبـاء والأَبْـنَـاء و الـ
ـآرابِ والأَثْـوَابِ وَالأُلاَّفِ (124)

لِأنه كما لم يَلتزِمْ[162] فيه اتحاد نهاياتِ الأجزاء ومقاطِعَها ، لمْ يُعَدَّ تَرْصِيعاً ، وكان انطباقُ حدِّ الموازنة عليه أولَى اعتباراً بالأبسط وأخْذاً بالأقَلِّ .

النوع الثاني من قسمة جنس التكرير العالي : المُنَاسَبَةُ : وقد سمِّيَ في البلاغة النظرية في كتاب « الشعر » موازنة باعتبارِ معادَلَةِ أجزاء القول بعضِها لبعض[163] ؛ والتنام نسبةِ بعضِها إلى بعضٍ بتلك المعادَلَةِ . والموطيءُ فيه بيِّنٌ ، والفاعلُ ، وذلك أنه ليس ينبغي أنْ يُظَنَّ بنا أنَّا نُريدُ باسمِ المناسبة الذي نُرادفُ به التكريرَ المعنوي ، أن يكرِّرَ المتكلمُ المعنَى الواحِدَ بالعدد في القولِ مرتيْن فصاعِداً ؛ لأنَّ ذلك ليس يُعَدُّ من القول مغسولاً خِلْواً من البديع وعُطُلاً عُرْياً من البيان فقط ، بل مرذولاً[164] غثّاً ومستكرَهاً رَثّاً . وهو بابٌ من النقد معروفٌ مترْجَمٌ عليه بالتكرير . وعَرَضَ له مع هذا الجنسِ العاشِرِ اشتِراكٌ في الاسم بالاشتراكِ المحضِ الذي

---

(155) ـ ب : مقاطعها .
(156) ـ ب : مضارعة .
(162) ـ ب : يلزم .
(163) ـ أ : ببعض .
(164) ـ ب : موذولا .

---

(124) (سقط الزند : 1264/3) . والآراب : الحاجات

ليس بتواطيءٍ ولا بتشكيكٍ وهو التكريرُ الذي إن كان في القول الواحدِ أو القصيدةِ (أ 231) الواحدةِ فهو الخذلانُ ، وبه عابَ بعضُهم أبَا الطيب فقال في تعديدِ معايبِه : « وَيُكَرِّرُ المعاني بمُجَاوَرَةِ الأبياتِ » وإن كان في جملة شعرِ ديوانِ الرجلِ فهو أخفُّ وأبعدُ عن النقد لاستقلال كلِّ قصيدة بنفسها وانفرادِها بذاتها ؛ وإن كانُوا قد حكَموا للبيت الواحد بهذا الحكم ، فبالحرَى للكلمة(١٥٤) المستقِلَّة . وإذا(١٥٥) لم يكن قصدُ هذا المعنى واستحالةُ(١٥٦) إرادتِه في هذا الموطيء فإنما نريد بالمناسبة والتكرير المعنوي إيرادَ المعنى وما يليقُ به . فلذلك قولُ الجوهر الذي بحسب الاسم في النظر الموطِّيءِ للفاعل (هو)(١٥٧) : تركيبُ القول من جزئيْن فصاعِداً كلُّ جزءٍ منهما مضافٌ إلى الآخَرِ ومنسوبٌ إليه بجهةٍ(١٥٨) ما من جهاتِ الإضافة . ونحوَ ما من أنحاءِ النِّسبة . والمناسبةُ في أجزاء القولِ اسمُ جنسٍ متوسطٍ تحته أربعةُ أنواع : الأولُ : إيرادُ المُلائِم ، الثاني : إيراد النقيضِ ، الثالث : الانجرار ، الرابع : التناسُب . وذلك لأن المناسبة في أجزاء القول هي على أربعةِ أنحاء : أحدُها : أن يأتي بالشيء وشبيهِه مثل الشمس والقمر والسنان والصارم ، والسرْج واللجام ، والسيف والفِرِنْدِ . وهذا النوعُ هو الملقبُ بإيراد الملائم . أو يأتي بالأضداد مثل : الليل والنهار . والصبح والمساء ، والحياة والموت ، وهذا النوعُ هو الملقّب بإيراد النقيض ، أو يأتي بالشيء وما يستعمل فيه مثل : القوس والسهم ، والفرس واللجام . والقلم والدواة ، والقرطاس والعلم ، وهذا النوع هو الملقب بالانجرار ، أو يأتي بالأشياء المتناسبة مثل : القلب والملك ، إذ يقال

(١٥٤) — ب : الكلمة .

(١٥٥) — أ : وإذ لم .

(١٥٦) — أ : واستحالت .

(١٥٧) — ساقطة من ب .

(١٥٨) — أ : بجهة أمر ما .

نسبةُ القلب في البدَن نسبةُ الملك في المدينة ، وهذا النوع هو الملقب بالتناسب (ب 118) ، والمناسبةُ الواقعةُ فيه إنما (أ 232) توجد من أربعة أشياء . وهو أن يكون ها هنا أربعةُ أشياء : نسبةُ الأول منها إلى الثاني نسبةُ الثالثِ إلى الرابع ، فأُخذَ الأولُ بدَلَ الثالث وسمِّيَ باسمه وذلك مثلُ ما قيل في الشُّبَّانِ الذين[١٧٠] أُصِيبُوا قديماً في الحرب : « إنهم فُقِدُوا في المدينة » . كما لو أن أحداً أخرجَ الربيعَ من السنةِ . وقريبٌ من هذا قولُ أبي الطيب :

مَغَاني الشِّعْبِ طِيباً في المَغَاني   بمنزلةِ الربيع من الزَّمَانِ (125)

وما أَوْرَدْنَاه[١٧١] من المُثُلِ كافٍ مِن صورِ واحدٍ واحدٍ من هذه الأنواع وهي مع ذلك غيرُ عسيرةٍ فلا يُعْوِزُك استدراكُها ولا يَتَعَذَّرُ عليكَ — متى أردتَ — احضارُها[١٧٢] ممَّا لديكَ و(مما)[١٧٣] سَلَفَ لنا ، ولأنَّ المناسبةَ في أجزاء القول هي على هذه الأنحاء الأربعة لم يكنْ على سالكِ واحدٍ من هذه الأنحاء الأربعةِ بدلاً من الآخَرِ نقدٌ ، ولا مؤاخذة لعدمِ انحصارِ وجوهِ المناسبةِ في واحدٍ منها بعينِه فقط ونقْدِ الاختصاصِ به دونَ غيرِه بعد أن يكون قد سلَكَ بعضَها وانتهَجَ أخْذَهَا . فإنْ تَنَكَّبَ عن المناسبةَ رأساً وسلَكَ سبيلاً غيرَها جملةً فضَرَسَ[١٧٤] (126) في النَّهْجِ وأساءَ في النظْم فذلك هو العيبُ[١٧٥] .

---

(١٧٠) ب : الشبّان اللذان .
(١٧١) — ب : وما أوردنا .
(١٧٢) — ب : احضاؤها .
(١٧٣) — ساقطة من ب .
(١٧٤) — ب : وضرس .
(١٧٥) — ب : المعيب .

---

(125) (ديوانه : 383/4) والمغاني جمع مغنى : المنزل الذي غني أي أقام به أهله ثم ظعنوا عنه . والشعب : المنفرج بين البلدين . والمراد هنا : شعب بوان بشيراز كثير الشجر والمياه .
(126) ضرس من الضرس : امتحان الرجل فيما يدعيه من علم أو شجاعة (اللسان : ضرس) .

وهناك يكون للمؤاخذةِ[١٦٥] سلطانٌ عليه ولِمحَكِّ النقدِ سبيلٌ إليه ، ولذلك عِيبَ على الكُمَيْتِ قولُه (127) :

تَكَامَلَ فيها الدَّلُّ والشَّنَبُ   (البيت)

لأنَّ الدل غيرُ شبيه بالشنب . وعلى عُكَاشَةَ العَمِّي أيضاً قولُه (128) :

من فضةٍ قد طُوِّقَتْ عُنَّابا   (البيت)

لأنَّ العنابَ غيرُ مناسبٍ للفضة . ولم يكن نقدُ قولِ امرىء القيس :

كــأنِّيَ لم أركَبْ جواداً لـلـذَّةٍ
ولم أتَبَطَّنْ كاعباً ذاتَ خلخالِ (أ 233)
ولم أسبَإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولَمْ أقُلْ
لخَيْلِي : كُرِّي كَرَّةً بعدَ إجفالِ (129)

بأنه غيرُ مناسبٍ ، وأن التناسبَ فيه عكسُ هذا وهو أن يكونَ صدرُ البيت الأول للثاني وصدرُ الثاني للأول ، ولا نقدُ قول[١٦٦] أبي الطيب :

---

[١٦٥] ــ ب : للواحدة .
[١٦٦] ــ ب : ولم يكن نقد على قول ..

---

(127) الكميت بن زيد الأسدي . شاعر مقدم وعالم بلغات العرب . عرف بتشيعه لبني هاشم توفي سنة 126 هـ (معاهد التنصيص : 93/3) و (تاريخ آداب اللغة العربية : 315/1) وتتمته :
أم هل ظعائن بالعلياء نافعة   وان تكامل .....
وورد بثلاث روايات في (الموشح : 304 . 305 . 306) وبرواية أخرى في (الأغاني : 348/1) .
(128) هو عكاشة العمي بن عبد الصمد . شاعر فحل لم يمدح الخلفاء . هام بنعيم وعاش أيام المهدي والهادي العباسيين (الأعلام : 42/5) وانظر تتمة البيت في (الأغاني : 260/3) :
من كف جارية كان بنانها   من فضة .....
(129) (ديوانه : 35). ولم أتبطن : جعله من البطانة له . ولم أسبا الزق : لم أشتر الزق المملوء خمرا والاجفال : الانهزام والاقلاع بسرعة .

وقفتَ، وما في الموت شكٌّ لواقف
كأنكَ في جفنِ الرَّدَى وهْوَ نَائِمُ
تَـمرُّ به الأبـطالُ كَلْمَى هَزِيمَةً
ووجهُكَ وَضَّاحٌ وثغرُكَ بَاسِمُ (130)

فإن التناسبَ فيه هو أن يكون (أيضا)[١٧٤] صدرُ الأول للثاني، وصدرُ الثاني للأول. لأنَّ لِمَا قال امرؤُ القيس وجْهاً من هذه الأنحاء الأربعة، وكذلك ما قَالَه أبو الطيب. وللمنفصِلِ في التقصِّي عن عُهْدَةِ إلزامه أن يُجيب بما يَسْتَتِبُّ له في الوضع من أحد هذه الأنحاء مثالُ ذلك ما حُكِيَ أنه لمَّا أنشدَ أبُو الطيب المُتنبي سيفَ الدولة قصيدتَه الميمِيَّةَ التي أولُها :

على قدرِ أهلِ العزمِ تأتِي العزائمُ (البيت) (131)

وقد غَصَّ المجلسُ بالعلماء والشعراء والأدباء وجهابذةِ النقد، فلمَّا أتى على آخرِها استحسنَها الحاضرُونَ جميعاً. فقال أحدُهم : «إنها لحسنةٌ لولا أن فيها شيئاً» قال سيف الدولة : «وَما ذلك الشيءُ؟» (ب 119) قال : إنَّه لمَّا قَالَ فيها :

وقفتَ وما في الموت شكٌّ لواقِفٍ
كأنك في جفن الردى وهْو نائمُ
تمُرُّ بك الأبـطال كَلْمَى هزيمَةً
ووجـهُكَ وضَّـاحٌ وثـغـرُك بـاسـمُ

ولو[١٧٥] ركَّبَ عجزَ البيتِ الأولِ على صدر الثاني، وعجزَ الثاني على

---

[١٧٤] — ساقطة من ب.
[١٧٥] . أ : فلو.

(130) (ديوانه : 101/4 ـ 102) وكلمى : جمع كليم : الجريح. وهزيمة : مهزومة.
(131) (ديوانه : 94/4) وتتمة البيت :
.... وتأتي على قدر الكرام المكارم

صدر الأول لكانَ أحسَنَ في صناعة الشعر . وأليق بالمعنى وباللفظ ، فكان يقولُ :

وقفتَ وما في الموت شك لواقف
ووجهُكَ وضّاحٌ وثغرُك باسمُ
تمرُّ بك الأبطال كَلْمَى هزيمةً
كأنك في جفن الردى وهو نائم (أ 234)

فاستغرَبَ[180] الحاضرُونَ هذا النقدَ وصوَّبُوا رأي المنتَقِدِ وقالوا كلُّهم : « لو قال ذلك لكان يُصِيبُ[181] الصوابَ » . ووجَمَ المتنبي لذلك وفكَّرَ في جواب المنتقِدِ حتى وجدَه فقال له : « قد قال امرؤُ القيس :

كأنيَ لم أركَبْ جواداً لِلَذَّةٍ » (البيتان)

فقالَ المنتقد : « وقد غَلَطَ امرؤُ القيسِ وجهِلَ كما جهِلت ، فإنه كان الأَوْلَى (أن)[182] لو قال :

كأنيَ لم أركَبْ جواداً ولم أقلْ
لِخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بعدَ إجفال
ولم أسبإِ الزِّقَّ الرويَّ للذة
ولم أتبطَّن كاعباً ذاتَ خلخالِ

فأتى بذِكرِ الحربِ والكرِّ والفرِّ في بيتٍ وذكَرَ الشربَ واللذةَ والنساءَ في بيت . فيصحُّ المعنى وَيطابقُ اللفظ » . والتبَسَ الأمرُ على سيف الدولة ، وخَجِلَ المتنبي ووجَم وأدخلَ رأسَه تحت ثوبه وأخذَ يُفكِّرُ في الجواب حتى

---

(180) ـ أ : فاستصوب .

(181) ـ ب : لكان لقد يصيب .

(182) ـ ساقطة من أ .

عَثَرَ عليه وأُلْهِمَ إليه[183] . فأخرَجَ رأسَه من تحت الثوب وقال للمنتقد : « الله تعالى أصدقُ منكَ حين يقول : « إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » (132) فأتى بالجوع مع العُرْيِ ، وأتى بالظما مع الضَّحْوِ فقال[184] سيف الدولة : « الله أكبرُ ، هذه واللّهِ الحجةُ البالغةُ ، صدقَ الله وهو أصدقُ القائلين » قال : « فانقطعَ المنتقدُ ووجَمَ وفلَجَ عليه أبو الطيب » . قال : « ولو قال امرؤُ القيس كما قال المنتقِد لسقَطَ من الكلام فائدةٌ كبيرةٌ ، فإن سِبَاءَ الزق معلومٌ أنه إنما يكون للذة . وإنما أراد أن يَذْكُر هنا لذةَ ركوبِ الصيد وكان على ما زعَم يسقُط هذا من الشعر » . قال : « ومع ذلك فإن امرأَ القيس لا يُحمَلُ أنه يَجْهَلُ مثلَ هذا وهو القدوةُ في صناعة الشعر وهو أشعَرُ الشعراء » . وكان هذا الرجلُ أعني (أ 235) المتنبي مُحَسَّداً ، وقد كان (له)[185] في زمانه شعراءُ وأدباءُ بَهَرَهُمْ بطبعه ونُبْلِهِ ، وزاد عليهم بغزارة عِلْمِه ، فلذلك ما كان يُحْسَدُ . وجوابُ المتنبي — فيما ذكَرَ الثعالبي في كتاب « اليتيمة » — أن قال : « أصلح الله مولانا إنْ صحَّ أن الذي استدرَكَ هذَا على امرىء القيس أعلمُ منه بالشعر فقد أخطأتُ أنا وأخطأَ امرؤُ القيس ، ومولانا يعْلَم أنَّ الثوب لا يعرفُه البَزَّازُ معرفةَ الحائِك لأنَّ البزازَ لا يعرف (ب 120) إلَّا جملتَه ، والحائِكَ يعرفُ جملتَه وتفاصيلَه لأنه هو الذي أخرجَه من الغَزْلِيَّةِ إلى الثَّوْبِيَّةِ » ، وإنما قَرَنَ امرؤُ القيس لذةَ النساء بلذة الركوب (للصيد)[186] . وقَرَنَ السماحةِ في شِراء[187] الخمر للأضياف بالشجاعة في منازلة الأعداء . وأنا لمَّا ذكرتُ الموتَ في أول البيت أتبعتُه بذكر

---

[183] — ب : الحجة .

[184] — ب : قال .

[185] — ساقطة من أ .

[186] ساقطة من ب .

[187] — ب : شفاء .

---

(132) طه : 118 — 119 .

الردى وهو الموت ليجانِسه[١٤٨] . ولمَّا كان وجهُ الجريحِ المنهزِمِ لا يخلو من أن يكون عَبُوساً ، أو عينُه باكيةً قلت : « ووجهُكَ وضاحٌ وثغرُك باسم » لأجمعَ بين الأضداد في المعنى ، وإن لم يتَّسِعِ اللفظُ (لجمعها)[١٤٩] . فأُعْجِبَ سيفُ الدولة بقوله ووصلَهُ بخمسين ديناراً من دنانيرِ الصِّلَاتِ وزنُها خمسُمِائةِ دينَار » (133) .

وقد أوردنا هذه الحكايةَ بألفاظها ليكونَ الناظرُ (يتخذُها مِثالاً)[١٥٠] لهذا الكلي ينتزِعُ من مادَّتها قانوناً كليّاً في استخراجِ النِّسَبِ في أجزاء القول . وإذِ انتهينا إلى هذا الموضع من هذا الوضع واستوعبْنا القولَ في الجنس العاشر من الأجناس العشَرَةِ التي بَنَيْنَا هذه الصناعةَ عليها وحَلَّلْنَاها على معتاد نهجِ التحليل (إليها وهي : الإيجازُ ، والتخييلُ)[١٥١] ، والإشارةُ . والمبالغةُ . والرصفُ . والمظاهرةُ . والتوضيحُ . والاتساعُ . والانثناءُ . والتكريرُ . (أ 236) كما استوعبْنَاه في تلك الأُخَرِ مِن قَبل ، فإنَّا نَرَى أنَّا قد وفَّينا بالغرضِ الذي نريد[١٥٢] من تفهيم هذه الصناعة وترتيبها على النهج الصناعي بمبلغ الوُسْعِ ومقدارِ الطاقة . فلنقطعِ القولَ هنا ولنجعلْه[١٥٣] آخرَ كِتَابِنَا هذا . ولِوَاهِبِ العقل الحمدُ بلا نهاية ، والشكرُ بلا غاية . كما هو أهلُه . والصلاةُ على سيدنا محمدٍ (نبيِّه)[١٥٤]

---

(١٤٨) — ب : لمجانسه .

(١٤٩) ساقطة من أ .

(١٥٠) — ساقطة من أ .

(١٥١) — ساقطة من أ .

(١٥٢) — ب : الذي نؤمه .

(١٥٣) — أ : ونجعله .

(١٥٤) — ساقطة من ب .

---

(133) (اليتيمة : 34/1) و (الصبح المبي : 84 — 85) مع استيفاء القصة بالمنزع

و(على)[154] آله (وسلَّمَ تسليما)[155] .

(قال الإمام أبو محمدٍ مؤلِّفُه رضي الله عنه : كَمُلَ هذا الوضعُ وفُرِغَ من إملائه وتأليفِه بحمد الله في الحادي والعشرين لصفر (سنة)[156] أربعٍ وسبعمائةٍ)[157] .

---

(١٥٤) — ساقطة من ب .

(١٥٥) — ساقطة من أ .

(١٥٦) — زيادة يقتضيها السياق .

(١٥٧) — ما بين المعقوفين ساقط من ب .

الفهـارس

فهرس الآيات

— ق —

— ك —

ــ و ــ

فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار

— خ —

— د —

– ر –

ـقلت لطرف الطيع لما ونى	زجري	السريع	أبو الفتح البستي	495
ما لك لا تجري وأنت الذي تحوى	تجري	السريع	أبو الفتح البستي	495
فقال لي دعني ولا تؤذني	أجر	السريع	أبو الفتح البستي	495
ـفإلا قضيت الحج غير ذميمة	الأسر	الطويل	ابن أبي حصينة المعري	507
ألا لا أرى ذات الغرائر والبرى	غدر	الطويل	ابن أبي حصينة المعري	508
ـوسقى فأروى غلة من ناهل	أوار	الكامل	ابن خفاجة	488
ـالحمد لله أني في جوار فتى	ضرار	البسيط	الحطيئة	185
لا يرفع الطرف إلا عند مكرمة	عار	البسيط	الحطيئة	185
ـوأناخ حيث دموع عيني منهل	نار	الكامل	ابن خفاجة	223
ـكأن المدير لها باليمين	باليسار	المتقارب	أبو النضر المصري	233
تدرع ثوبا من الياسمين	الجلنار	المتقارب	أبو النضر المصري	233
ـسمح الخيال على النوى بمزار	نهار	الكامل	ابن خفاجة	240
ـوالليل قد نضح الندى سرباله	صدار	الكامل	ابن خفاجة	241
ـوبجر ذيل غمامة لبست به	الأنهار	الكامل	ابن خفاجة	241
ـديار نوار ما ديار نوار	عوار	الطويل	أبو نواس	513
ـما بعيني هذا الغلام الغرير	فتور	الخفيف	البحتري	489
ـوشارفنا نجم الثريا كأنه	أمير	الطويل		225
ـفإذا رنا وإذا شدا	سفر	ج الكامل	ابن خفاجة	349
فضح المدامة والحيا	والقمر	ج الكامل	ابن خفاجة	349
ـمساع لقومك ما غادرت	مفتخر	المتقارب	ابن حيوس أبو الفتيان	475
تغض ربيعة منها العيو	مضر	المتقارب	ابن حيوس أبو الفتيان	475
ـقد سقاني المدام والـ	مؤتزر	المقتضب	ابن المعتز	227
والثريا كنور غصـ	نثر	المقتضب	ابن المعتز	227
ـجازت اليد إلى أرحلنا	خدر	المديد	طرفة	281
ـأبدانهن وما لبـ	حرير	ج الرمل	ابن الرومي	512
أردافهن وما مسـ	عبير	ج الرمل	ابن الرومي	512

— ز —

ـغضي جفونك ياريا	غمزا	ج الكامل	بديع الزمان الهمداني	242
واقني حياءك ياريا	هزا	ج الكامل	بديع الزمان الهمداني	242
وارفق بجفنك يا غما	وخزا	ج الكامل	بديع الزمان الهمداني	242
ـبيض الصفاح وسمر الرما	وخزا	المتقارب	الخنساء	362
وتلبس في الحرب نسج الحديـ	وقزا	المتقارب	الخنساء	363
ـوالصبح قد مد عمود نوره	المقفز	الرجز	أبو العلاء المعري	224
ـان نفخت فيه الصبا رأيته	الخزز	الرجز	أبو العلاء المعري	225
ـيا دهر باقه أذق غرابها	كرّز	الرجز	أبو العلاء المعري	238

— ق —

— ك —

— ل —

لما أجلت المهر فوق رؤوسهم	عقالا	الكامل	أبو فراس الحمداني	255
ــسرى برق المعرة بعد وهن	الكلالا	الوافر	أبو العلاء المعري	258
ــلو أن الباخلين وأنت منهم	المطالا	الوافر	كثير عزة	452
ــكأن أراقها نفثت سماما	نحيلا	الوافر	أبو العلاء المعري	258
تردد ماؤه علوا وسفلا	يسيلا	الوافر	أبو العلاء المعري	258
ــالرمح لا أملأ كفي به	تزواله	السريع	ابن زيابة/عمرو بن معدي	432
والدرع لا أبغي به ثروة	ماله	السريع	ابن زيابة/عمرو بن معدي	432
ــان سل أقدامه يوما ليعملها	عامله	البسيط	أبو الفتح البستي	492
وان أمر على طرس أنامله	الأنام له	البسيط	أبو الفتح البستي	492
ــولاحت لساريها الثريا كأنها	مسلسل	الطويل	الأشهب بن رميلة	226
ــتقاعس حتّى فاته الخير فقعس	المضلل	الطويل	جرير	503
ــصببنا عليها ظالمين سياطنا	وأرجل	الطويل	ابن المعتز	271
ــوترجع أعقاب الرماح سليمة	العوامل	الطويل	أبو العلاء المعري	251
ــتوفي البدور النقص وهي أهلة	كوامل	الطويل	أبو العلاء المعري	251
من الهيف لو أن الخلاخل صيرت	الخلاخل	الطويل	أبو تمام	275
ــمها الوحش الا أن هاتا أوانس	ذوابل	الطويل	أبو تمام	288
ــدعاك الهوّى واستجهلتك المنازل	شامل	الطويل	النابغة الذبياني	315
ــفقلقلت بالهم الذي قلقل الحشا	قلاقل	الطويل	أبو الطيب المتنبي	413
ــكناطح صخرة يوما ليقلعها	الوعل	البسيط	الأعشى ميمون بن قيس	322
ــسكرت من لحظه لا من صرامته	تمايله	البسيط	أبو فراس الحمداني	504
وما السلاف دهتني بل سوالفه	شمائله	البسيط	أبو فراس الحمداني	504
ألوى بصبري أصداغ لوين له	غلائله	البسيط	أبو فراس الحمداني	504
ــإذا أنت لم تقصر عن الجهل والخنا	جاهل	الطويل	أوس بن حجر/زهير	184
كأن الدجى نقع وفي الجو حومة	رسل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	234
كأن مطايانا سماء كأننا	الرحل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	234
كأن السرَى ساق كأن الكرَى طلا	نقل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	234
كأن الفلا ناد به الجن فتية	الرمل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	234
ــسماء الدجَى ما هذه الحدق النجل	عطل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	243
ــأفاءت بنو مروان ظلما دماءنا	عدل	الطويل	ابن الخطار الكلبي	281
ــكل آت لا بد آت وذو الجهـ	فضل	الخفيف	صالح بن عبد القدوس	249
....هو البدر الا أنه البحر زاخر	الوبل	الطويل	بديع الزمان الهمداني	289

ـــليالي لم يحذر حزون قطيعة	وصال	الطويل		241
ـــجال في أنجم من الحلي بيض	مذال	الخفيف	ابن خفاجة	260
فبدا الصبح ملحفا بالثريا	بالهلال	الخفيف	ابن خفاجة	260
ـــلات هنا ذكرى جبيرة أم من	الأهوال	الخفيف	الأعشى ميمون	281
ـــولكنما أسعى لمجد مؤثل	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	314 321
ـــأيضحك مأسور وتبكي طليقة	سالي	الطويل	أبو فراس الحمداني	381
ـــلا يصلح النفس إذ كانت مصرفة	حال	البسيط	أبو العتاهية	443
ـــولاح هلال مثل نون أجادها	ابن هلال	الطويل	أبو العلاء المعري	224 261 462
ـــأرى الدهر ينسي ذنوب الرجا	كمالي	المتقارب	أبو القاسم السجزي	493
يرومون شأوى وما ان لهم	كمالي	المتقارب	أبو القاسم السجزي	493
فأموالهم قد تصان كعرضي	كمالي	المتقارب	أبو القاسم السجزي	493
ـــكأني لم أركب جوادا للذة	خلخال	الطويل	امرؤ القيس	520 522
ولم أسبا الزق الروى ولم أقل	اجفال	الطويل	امرؤ القيس	520 522
ـــسمح البديهة ليس يملك لفظه	ماله	الكامل	أبو بكر الخوارزمي	469
وكأنما عزماته وسيوفه	اقباله	الكامل	أبو بكر الخوارزمي	470
متبسم في الخطب تحسب أنه	بفعاله	الكامل	أبو بكر الخوارزمي	470
ـــوذكرنيك والذكرى عناء	الشكول	الوافر	البحتري	507
نسيم الروض في ريح شمال	شمول	الوافر	البحتري	507
ـــألم تجزع على الربع المحيل	محول	الوافر	ابن المعتز	513
ـــنسيت مكان العقد من دهش النوى	ومسيل	الطويل	أبو العلاء المعري	257

— م —

ـــوكم من جواد قد حسناه بعدما	شيمها	الطويل	أبو محمد الرقاشي	224
ـــأثرنا سحاب النقع لما تجاوبت	الدما	الطويل	أبو محمد الرقاشي	242
ـــأكر عليهم دعلجا ولبانه	تحمحما	الطويل	عامر بن الطفيل	331
ـــتأخرت أستبقي الحياة فلم أجد	أتقدما	الطويل	الحصين المري	336
فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا	الدما	الطويل	الحصين المري	336
ـــلعلي إذا مالت بي الريح ميلة	يتندما	الطويل		294
ـــفلو أن حيا يقبل المال فدية	مغنما	الطويل		385
ولكن أبى قوم أصيب أخوهم	الدما	الطويل		385
ـهم قطعوا الأرحام بيني وبينهم	المحارما	الطويل	غلاّق بن مروان بن الحكم	332

—كليب لعمري كان أكثر قاصدا	بالدم	الطويل	النابغة الجعدي	424
رمَى ضرع ناب فاستمر بطعنة	المسهم	الطويل	النابغة الجعدي	425
—لقد جئت قوما لو لجأت إليهم	مغرم	الطويل	الفرزدق	425
لألفيت فيهم معطيا ومطاعنا	المقوم	الطويل	الفرزدق	425
—إلى حتفي سعَى قدمي	دمي	ج الرجز	أبو الفتح البستي	492
فكم أنقد من ندم	ندمي	ج الرجز	أبو الفتح البستي	492
—سيلقَى إذا ما الجيش كان عرمرما	عرمرم	الكامل		410
—أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	أم سالم	الطويل	ذو الرمة	276
—وبيماء لا يخطو بها الوهم خطوة	الرواسم	الطويل	أبو طالب المأموني	285
وقد نشرتْ أيدي الدجَى من سمائها	بالدراهم	الطويل	أبو طالب المأموني	285
—لو كنت فيها يا فرزدق تابعا	للقوادم	الكامل	جرير	316
—بأروع من طي كأن قميصه	وحاتم	الطويل	البحتري	426
سماحا وبأسا كالصواعق والحيا	متراكم	الطويل	البحتري	426
—نفلق هامن لم تنله سيوفنا	القماقم	الطويل	الفرزدق	439
—أما وأبي الطير المربة بالضحَى	لحم	الطويل	أبو خراش الهذلي	209
—مغافرهم تيجانهم وحباهم	الجذم	الطويل	أبو العلاء المعري	318
—فسقَى ديارك غير مفسدها	تهمي	الكامل	طرفة	324
—قف ترنا رسوما	رسم	ج الرجز	مهيار الديلمي	470
خيط هلال ليلة	وجسمي	ج الرجز	مهيار الديلمي	470
—على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	كلام	الطويل	الفرزدق	305
—أحلت دمي من غير جرم وحرمت	سلامي	الطويل	البحتري	362
فليس الذي حللته بمحرم	بحرام	الطويل	البحتري	362
—فلما ذر قرن الشمس حتَّى كأننا	هشام	الطويل.	أبو محمد اسحاق الموصلي	462
—ان كنت كاذبة الذي حدثتني	هشام	الكامل	حسان بن ثابت	462
ترك الأحبة أن يقاتل دونهم	ولجام	الكامل	حسان بن ثابت	462
—ان أسيافنا العضاب الدوامي	الدوام	الخفيف	أبو الحسن أحمد بن المؤمل	495
لم نزل نحن في سداد ثغور	لام	الخفيف	أبو الحسن أحمد بن المؤمل	495
واقتحام الأهوال من وقت حام	سام	الخفيف	أو الحسن أحمد بن المؤمل	495
—أسير إلى اقطاعه في ثيابه	بحسامه	الطويل	أبو الطيب المتنبي	470
وما أمطرتنيه من البيض والقنا	غمامه	الطويل	أبو الطيب المتنبي	470
—بأبي غلام لست غير غلامه	وكلامه	الكامل	أبو القاسم السجزى	493

ذو حاجب ما ان رأيت كنونه	كلامه	الكامل	أبو القاسم السجزي	493
ــإذا أيقظتك حروب العدا	نم	المتقارب	بشار	382 385
ــان المكارم في المكا	المغارم	ج الكامل	شمس المعالي	488

— ن —

ــمنطق صائب وتلحن أحيا	لحنا	الخفيف	مالك بن أسماء	268
ــهلا سألت جموع كنـ	أبنا ؟	الكامل	عبيد بن الأبرص	325
ــوإذا الدرزان حسن وجوه	زينا	الخفيف	ابن بطويه الحسين	389
ــكانت منازل ألاف عهدتهم	اخوانا	البسيط	الأخطل	194
ــيجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة	احسانا	البسيط	قريط بن أنيف	297
ــقد علمت ان لم أجد معينا	طينا	الرجز	أبو بكر بن دريد	295
ــألا لا يجهلن أحد علينا	الجاهلينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	402
ــتخيلت الصباح معين ماء	العيان	الوافر	أبو العلاء المعري	254
فكاد الفجر تشربه المطايا	شنان	الوافر	أبو العلاء المعري	254
ــكأن الليل حاربها ففيه	السنان	الوافر	أبو العلاء المعري	256
ومن أم النجوم عليه درع	الطعان	الوافر	أبو العلاء المعري	256
ــكأن بنانها سرقتك شيئا	البنان	الوافر	أبو العلاء المعري	321
ــمعان من أحبتها معان	القيان	الوافر	أبو العلاء المعري	484
ــخليلي من كعب أعينا أخاكما	معين	الطويل	بشار	460
ولا تبخلا بخل ابن قزعة انه	حزين	الطويل	بشار	460
إذا جئته في الفرط أغلق بابه	كمين	الطويل	بشار	460
ــوقد حلفت أن تسأل الشمس حاجة	يمينها	الطويل	أبو العلاء المعري	473
ــولما رأتنا نذكر الماء بيننا	عيونها	الطويل	أبو العلاء المعري	259
كأنا توقت وردنا نمد عينها	جبينها	الطويل	أبو العلاء المعري	259
ــقرن بحج عمرة وقرينتا	قوارن	الطويل	أبو العلاء المعري	487
ــفان أمس مكروبا فيارب بهمة	الجبان	الطويل	امرؤ القيس	308
وان أمس مكروبا فيارب قينة	بكران	الطويل	امرؤ القيس	308
ــهجان اللون كالذهب المصفى	جان	الوافر	ربيع بن مقروم	324
ــومن لو أراه عانيا لفديته	لفداني	الطويل	عروة بن حزام	359
ــوكالسيف ان لا يبته لان متنه	خشنان	الطويل	أبو الشيص	426
ــوكنت كذي رجلين رجل صحيحة	الحدثان	الطويل	النجاشي	435
ــفأما التي صحت فأزد شنؤة	عمان	الطويل	النجاشي	435
ــأبعد الحارث الملك ابن عمرو	عمان	الوافر	امرؤ القيس	446

أشطار الأبيات

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

الكتاب	المؤلف
(1) كتاب الأبيات المشكلة الاعراب:	أبو علي الفارسي.
(2) كتاب الايضاح:	أبو علي الفارسي.
(3) كتاب اعجاز القرآن:	القاضي الباقلاني.
(4) كتاب الأجناس:	الأصمعي.
(5) كتاب البيان والتبيين:	الجاحظ.
(6) كتاب التذكرة:	أبو علي الفارسي.
(7) كتاب الثمانية (المتفقة أسمائها)	أرسطو.
(8) الحماسة:	أبو تمام.
(9) كتاب الحديقة:	أمية بن عبد العزيز الأندلسي
(10) كتاب الحروف:	أبو نصر الفارابي.
(11) كتاب الخطابة:	أرسطو.
(12) كتاب الخصائص:	أبو الفتح ابن جني.
(13) كتاب الشفاء:	ابن سينا.
(14) شرح كتاب الحكيم:	أبو نصر الفارابي.
(15) كتاب طوبيقى:	أرسطو.
(16) كتاب الشعر:	أرسطو
(17) كتاب العين:	الخليل بن أحمد.
(18) كتاب العمدة:	ابن رشيق.
(19) كتاب القياس:	أبو نصر الفارابي:
(20) كتاب القياس:	ابن سينا.
(21) كتاب قاطغورياس:	أرسطو.
(22) الكتاب:	سيبويه.
(23) اللزوميات:	أبو العلاء المعري.
(24) كتاب المقولات:	أرسطو.
(25) المقولات	الفارابي
(26) كتاب الموازنة:	الآمدي.
(27) كتاب المنطق:	أرسطو.
(28) مقالة في الرد على المشائين:	الأسكندري الافروديسي.
(29) كتاب النكت:	الرماني.
(30) كتاب النزهة:	ابن وكيع.
(31) يتيمة الدهر:	الثعالبي.

فهـــرس الأعـــلام

(1) أعلام المتن

— أ —

— ب —

— ت —

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ذ —

— ر —

— ز —

— س —

— ش —

— ص —

— ط —

— ظ —

— ع —

— ق —

— ك —

— ل —

— م —

(2) أعلام الـدراسـة
والهامش

ـ أ ـ

— ب —

— ت —

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

— ر —

— ش —

— ص —

— ط —

— ظ —

— ع —

— ك —

— ل —

— م —

— ن —

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس المصطلحات والمفردات العامة

ـ أ ـ

— ب —

— ت —

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ذ —

— ر —

— ز —

— س —

— ش —

— ص —

— ض —

— ط —

— ظ —

— ع —

— ق —

— م —

— ن —

— ي —

فهرس المصادر والمراجع

ـ أ ـ

الاحاطة لابن الخطيب ، تحقيق : محمد عبد الله عنان/ دار المعارف/ القاهرة/ 1955 .

الاحاطة : مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم : 1582 .

احصاء العلوم للفارابي ، تحقيق : د. عثمان أمين/ مكتبة الأنجلو المصرية/ ط 3/ 1968 .

أخبار البحتري للصولي ، تحقيق : د. صالح الأشتر/ دار الفكر بدمشق/ ط 2/ 1964 .

أخبار أبي تمام للصولي . تحقيق : المجموعة/ المكتب التجاري للطباعة/ بيروت .

الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه ، تأليف : د. عباس الجراري/ مكتبة المعارف/ ط 1/ 1979/ المغرب .

أزهار الرياض للمقري ، تحقيق : المجموعة/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ 1939 .

اعجاز القرآن للباقلاني . تحقيق : أحمد صقر/ دار المعارف/ 1954/ القاهرة .

اعراب القرآن للزجاج ، تحقيق : ابراهيم الأبياري/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ 1964 .

الأعلام للزركشي/ ط 2 .

الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن ابراهيم المراكشي/ المؤلف/ ط 1/ 1936 .

الاعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن ابراهيم المراكشي/ مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط في ملك الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله .

الأغاني للأصفهاني : دار الكتب المصرية/ 1963 .

الأغاني للأصفهاني : الهيئة العامة للتأليف والنشر/ 1970 ـ 1974 .

إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين/ اشراف بدوي/ دار المعارف/ 1962/ القاهرة .

الأمالي للقالي/ دار الكتب المصرية/ ط 2/ 1926 .

أمالي المرتضى للشريف الرضي . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار إحياء الكتب العربية/ ط 1/ 1954 .

انارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام : أحمد بن مبارك السجلماسي (مخط) بالخزانة العامة رقم 1081 ك .

أنباء العمر بأنباء الغمر للحافظ بن حجر العسقلاني/ القاهرة/ 1969 .
أنس الساري والسارب لأبي عبد الله محمد بن أحمد القيسي (ابن مليح السراج) تحقيق : محمد الفاسي/ مطبعة محمد الخامس/ فاس/ 1970 .
أنوار التجلي على ما تضمنته قصيدة الحلي لأبي محمد عبيد الله بن أبي القاسم الثعالبي الفاسي الجزائري (مخط) بالخزانة الملكية رقم : 394/ الرباط/ المغرب .
الأنيس المطرب لابن أبي زرع . تحقيق : محمد الهاشمي الفلالي/ المطبعة الوطنية/ 1936/ الرباط .
الايضاح لأبي علي الفارسي (مخط) ضمن مجموع بالخزانة العامة رقم 222 ق/ الرباط .
ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : اسماعيل باشا/ مطبعة وكالة المعارف/ 1945 .

— ب —

البحر المحيط لأبي حيان التوحيدي/ مطبعة السعادة/ مصر/ 1328هـ .
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني/ مطبعة السعادة/ ط 1/ 1348 .
البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ . تحقيق : أحمد أحمد بدوي وحامد عبد الحميد/ مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده/ مصر/ 1960 .
البديع لابن المعتز ضمن كتاب (ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان) : محمد عبد المنعم خفاجي/ مكتبة النجاح/ ط 2/ 1950 .
البرهان لابن سينا . تحقيق : بدوي/ دار النهضة العربية/ القاهرة/ 1967 .
البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم/ مطبعة عيسى البابي/ مصر/ 1956 .
البرهان في وجوه البيان لابن وهب . تحقيق : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي/ مطبعة جامعة بغداد/ ط 1/ 1967 .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي/ القاهرة/ ط 1/ 1966 .
البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق محمد عبد السلام هارون/ لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ط 1/ 1950 .
البيان العربي : بدوي طبانة/ دار العودة/ ط 5/ 1972/ بيروت .

— ت —

تأليف في العروض لحازم القرطاجني (مخط) بتونس .
تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان/ ط مراجعة شوقي ضيف/ دار الهلال/ 1957 .
تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ترجمة عبد الحميد النجار/ دار المعارف/ 1959 — 1962/ القاهرة .

تاريخ الاسلام السياسي : حسن ابراهيم حسن/ مكتبة النهضة المصرية/ ج 1/ ط 5/ 1959 .
تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : رضوان الداية/ دار الأنوار/ ط 1/ 1968/ بيروت .
تاريخ النقد الأدبي عند العرب : إحسان عباس/ دار الأمانة ــ مؤسسة الرسالة/ ط 1/ 1971/ بيروت .
تالي كتاب وفيات الأعيان : فضل الله بن أبي الفخر الصقاعي . تحقيق : جاكلين سوبلة/ المعهد الفرنسي للدراسات العربية/ 1974 .
تذكرة الحفاظ للذهبي/ دار احياء التراث العربي/ بيروت .
تراجم اسلامية : محمد عبد الله عنان/ مكتبة الخانجي/ ط 2/ القاهرة/ بدون تاريخ .
الترجمانة الكبرى لأبي القاسم الزياني . تحقيق : عبد الكريم الفلالي/ مطبعة فضالة (المحمدية)/ 1967 .
تعريفات الجرجاني/ الدار التونسية للنشر/ 1971 .
التعريف بابن خلدون لابن خلدون . تحقيق : بتاويت الطنجي/ لجنة التأليف/ القاهرة .
التعريف بابن خلدون (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 1345د .
التعريف بالمغرب : محمد الفاسي/ معهد الدراسات العربية العليا/ جامعة الدول العربية/ 1961 .
التلخيص للقزويني . شرح البرقوقي/ دار الكتاب العربي/ ط 2/ 1932/ بيروت .
التنبيه على أوهام القالي ضمن كتاب (الأمالي للقالي) لأبي عبيد البكري/ دار الكتب المصرية/ ط 2/ 1926 .
تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني/ مطبعة دائرة المعارف النظامية/ ط 1/ 1926/ الهند .

— ج —

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي/ دار الكتب المصرية/ ط 2/ 1952 .
جامع الدروس العربية للشيخ الغلاييني/ المطبعة العصرية للطباعة والنشر/ ط 10/ 1968/ بيروت .
جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي/ دار المنصور للطباعة والوراقة/ 1973 .
جذوة الاقتباس ... المطبعة الحجرية .
جذوة الاقتباس ... (مخط) بالخزانة الملكية رقم 3813 .
جواهر الأدب لأحمد الهاشمي/ دار الفكر/ 1965/ بيروت .
جواهر الكمال في تراجم الرجال لأبي عبد الله الكانوني العبدي/ المطبعة العربية/ ط 1/ 1356/ المغرب .

— ح —

حازم القرطاجني ونظرية أرسطو في البلاغة والشعر : بدوي . ضمن كتاب (إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين) (أنظر : إلى طه حسين ..) .

الحاشية على شرح المحلي لجمع الجوامع : الحسن بن محمد العطار .

الحلة السيراء لابن الأبار ، تحقيق : حسين مؤنس/ الشركة العربية للطباعة والنشر/ ط 1/ 1963 .

الحلل السندسية في الأخبار الأندلسية : شكيب أرسلان/ دار مكتبة الحياة/ 1355/ بيروت .

حلية المحاضرة للحاتمي (مخط) بخزانة القرويين بفاس في نسختين رقمها : 590 — 1977 .

حماسة البحتري ، تحقيق : الأب شيخو اليسوعي .

حماسة أبي تمام ، تعليق ومراجعة : محمد عبد المنعم خفاجي/ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده/ 1955 .

حماسة ابن الشجري/ دار المعارف العثمانية/ 1345 .

الحياة الفكرية في العصر المريني والوطاسي (بالفرنسية) محمد بنشقرون/ الرباط/ 1974 .

— خ —

الخريدة للأصفهاني (قسم شعراء المغرب والأندلس) تحقيق : آذرتاش آذرنوش . تنقيح وزيادة : محمد المرزوقي والجماعة/ الدار التونسية للنشر/ 1971 .

خزانة الأدب للبغدادي ، نشر : المطبعة السلفية وإدارة الطباعة المنبرية/ 1347/ القاهرة .

الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار/ دار الكتب المصرية/ ط 2/ 1955 .

الخطابة لأرسطو ، تحقيق : بدوي (الترجمة العربية) مكتبة النهضة المصرية/ 1959 .

الخطابة لابن سينا (الشفاء/ المنطق) تحقيق : محمد سليم/ المطبعة الأميرية/ 1954/ القاهرة .

— د —

دراسات في الأدب العربي : غوستاف غرنباوم/ ترجمة : إحسان عباس والمجموعة/ دار مكتبة الحياة/ 1959/ بيروت .

الدرر الكامنة ، لشهاب الدين العسقلاني ، تحقيق : محمد سعيد جاد الحق/ دار الكتب الحديثة/ ط 2/ 1966 .

درة الحجال لابن القاضي ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث/ ط 1/ 1970/ القاهرة .

درة الحجال ... تحقيق : علوش/ مطبوعات الأبحاث العليا المغربية/ 1936 .

دلائل الاعجاز تحقيق بتاويت/ ط المغرب .

دليل مؤرخ المغرب لابن سودة/ ط تطوان/ 1369 .

الديباج المذهب لابن فرحون/ مطبعة السعادة/ ط 1/ 1329/ مصر.
ديوان ابراهيم بن هرمة . تحقيق : محمد نفاع وحسين عطوان/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ 1969 .
ديوان الأخطل . تحقيق وشرح : أنطون صالحاني/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ 1891 .
ديوان الأخطل/ دار المشرق/ بيروت/ 1969 .
ديوان اسحاق الموصلي . تحقيق : ماجد أحمد العزي/ مطبعة الايمان/ بغداد/ 1970 .
ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق : عبد الكريم الدحيلي/ شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة/ ط 1/ 1954 .
ديوان أشعار الهذليين/ دار الكتب المصرية/ 1945 .
ديوان الأعشى الأكبر . تحقيق : محمد حسين/ المطبعة النموذجية/ مكتبة الآداب .
ديوان الأفوه الأودي ضمن كتاب (الطرائف الأدبية) للميمني/ دار الكتب العلمية/ بيروت .
ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار المعارف/ ط 2/ القاهرة/ 1964 .
ديوان أوس بن حجر . تحقيق : محمد يوسف نجم/ دار صادر/ 1960 .
ديوان البحتري . تحقيق : حسن كامل الصيرفي/ دار المعارف/ 1963 .
ديوان بشار . تحقيق : بدر الدين العلوي/ دار الثقافة/ بيروت/ 1963 .
ديوان أبي تمام . تحقيق : محمد عبده عزام/ دار المعارف/ 1964/ القاهرة .
ديوان تميم بن المعز . تحقيق : المجموعة/ دار الكتب المصرية/ ط 1/ 1957 .
ديوان جرير/ دار صادر/ 1964 .
ديوان حازم القرطاجني . تحقيق : عثمان الكعاك .
ديوان حازم القرطاجني . تحقيق : محمد الحبيب بلخوجة .
ديوان حسان/ دار صادر/ 1961 .
ديوان ابن أبي حصينة المعري . تحقيق : محمد أسعد/ المطبعة الهاشمية/ 1956/ دمشق .
ديوان الحطيئة/ دار صادر/ 1967 .
ديوان ابن حمديس . تحقيق : جلستينوكليا ياريللي/ طبع برومية الكبرى/ 1897 .
ديوان ابن حيوس . تحقيق : خليل مردم/ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق/ 1951 .
ديوان ابن خفاجة . تحقيق : السيد مصطفى غازي/ منشأة المعارف الأسكندرية/ 1960 .
ديوان الخنساء/ دار صادر/ 1963 .
ديوان أبي دؤاد الايادي . ضمن كتاب غرنباوم (دراسات في الأدب العربي) .
ديوان دعبل الخزاعي . تحقيق : محمد يوسف نجم/ دار الثقافة/ بيروت/ 1962 .
ديوان ذو الرمة . صححه : كارليل هنري هيس مكارتني/ طبع على نفقة كمبرج بمطبعة الكلية/ 1337 .

ديوان ابن الرومي . شرح : الشيخ محمد شريف سليم/ دار احياء التراث العربي/ بيروت .
ديوان ابن الرومي ، تحقيق : حسين نصار/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ 1973 ــ 1974 .
ديوان زهير/ دار صادر/ 1964 .
ديوان ابن زيدون ، تحقيق : علي عبد العظيم/ مطبعة النهضة بمصر/ 1957 .
ديوان سقط الزند/ دار الكتب المصرية/ 1945 .
ديوان السموءل/ دار صادر/ 1964 .
ديوان الشريف الرضي/ منشورات الأعلمي للمطبوعات/ بيروت .
ديوان الصنوبري ، تحقيق : احسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت/ 1970 .
ديوان الصنوبري (تتمة) . تحقيق : لطفي الصقال ودرية الخطيب/ دار الكتاب العربي بحلب/ ط 1/ 1971 .
ديوان طرفة/ دار صادر/ بيروت/ 1961 .
ديوان الطرماح ، تحقيق : عزة حسن/ دمشق/ 1968 .
ديوان عامر بن الطفيل/ دار صادر/ 1963 .
ديوان العباس بن الأحنف . تحقيق : عاتكة الخزرجي/ مطبعة فضالة (المغرب)/ 1977 .
ديوان عبد الله بن الدمينة . تحقيق : أحمد راتب النفاخ/ مكتبة دار العروبة/ 1959 .
ديوان عبد بني الحسحاس/ دار صادر .
ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق : حسين نصار/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/ ط 1/ 1957 .
ديوان أبي العتاهية ، تحقيق : شكري فيصل/ مطبعة جامعة دمشق/ 1965 .
ديوان العجاج . تحقيق : عزة حسن/ مكتبة دار الشرق/ بيروت .
ديوان عدي بن زيد ، تحقيق : محمد جبار المعيبد/ شركة دار الجمهورية للنشر والطبع/ بغداد/ 1965 .
ديوان عروة بن حزام . تحقيق : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب/ مجلة كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ع 4/ 1961 .
ديوان عمر بن أبي ربيعة/ دار صادر/ 1961 .
ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، صنعة هاشم الطعان/ وزارة الثقافة والاعلام بالعراق .
ديوان عنترة ، تحقيق : عبد الرؤوف شلبي/ المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة .
ديوان أبي فراس الحمداني ، تحقيق : سامي الدهان/ مطبوعات المعهد الفرنسي بدمشق/ 1944 .
ديوان الفرزدق ، تحقيق : عبد الله اسماعيل الصاوي/ مطبعة الصاوي/ ط 1/ 1936 .
ديوان القطامي ، تحقيق : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب/ دار الثقافة/ ط 1/ بيروت/ 1960 .

ديوان كثير عزة . تحقيق : برس هنري/ مطبعة بول كاربونال/ الجزائر/ 1930 .
ديوان كشاجم . تحقيق : خيرية محمد محفوظ/ مطبعة دار الجمهورية/ بغداد/ 1970 .
ديوان لبيد . شرح : احسان عباس/ الكويت/ 1962 .
ديوان اللزوميات للمعري/ دار صادر/ 1961 .
ديوان المتنبي . وضع عبد الرحمن البرقوقي/ دار الكتاب العربي/ ط 2/ بيروت/ 1938 .
ديوان المتنبي . وضع عبد الرحمن البرقوقي/ مطبعة السعادة بمصر/ 1930 .
ديوان مسلم بن الوليد . تحقيق : سامي الدهان/ دار المعارف/ القاهرة .
ديوان ابن المعتز/ دار صادر/ 1961 .
ديوان مهيار الديلمي/ دار الكتب المصرية/ 1925 .
ديوان النابغة الذبياني/ دار صادر /1963 .
ديوان النابغة الذبياني . تحقيق : شكري فيصل/ دار الفكر/ بيروت/ 1968 .
ديوان النابغة الجعدي/ ط 1/ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق/ 1964 .
ديوان نابغة بني شيان/ دار الكتب المصرية/ ط 1/ 1932 .
ديوان أبي نواس . تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي/ دار الكتاب العربي/ بيروت .
ديوان ابن هانئ الأندلسي/ دار صادر/ 1964 .
ديوان الوأواء الدمشقي . تحقيق : سامي الدهان/ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق/ 1950 .
ديوان يزيد بن الطثرية . صنعة : صالح الضامن/ مطبعة أسد/ بغداد/ 1973 .

— ذ —

الذخيرة لابن بسام (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 112 (القسم الرابع) .
الذيل والتكملة (بجميع محققيه وطبعاته لما طبع منه ووقفت عليه) .
الذيل والتكملة (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم : 1586د .
ذيل طبقات الحفاظ للذهبي . تأليف : تلميذه الحافظ أبو المحاسن الحسيني الدمشقي/دار احياء التراث العربي/ بيروت .

— ر —

رسالة الدكتور فؤاد سيزكين إلى محقق المنزع .
رسالة في قلب كافوريات الاخشيدي من المديح إلى الهجاء . تأليف : عبد الرحمن حسام الدين زاده الرومي . تحقيق : محمد يوسف نجم/ دار الأمانة/ ط 1/ 1972 .
رسالة الغفران للمعري . تحقيق : بنت الشاطئ/ دار المعارف/ ط 3/ 1967/ القاهرة .

رسالة الكشف عن مساوئ المتنبي للصاحب ضمن كتاب (الابانة عن سرقات المتنبي للعميدي)، تحقيق : ابراهيم الدسوقي/ دار المعارف/ 1961/ القاهرة .
الرسالة المصرية ضمن سلسلة (نوادر المخطوطات) لأمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي . تحقيق : عبد السلام هارون/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ط 1/ 1951/ القاهرة .
رسالة في المنطق لأثير الدين الأبهري (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 1128ك .
الرسالة الموضحة للحاتمي . تحقيق : محمد يوسف نجم/ دار صادر/ 1969 .
رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة لأبي القاسم الشريف السبتي (الغرناطي)/ مطبعة السعادة بمصر/ 1344 .
رفع الحجب (مخط) بالخزانة الملكية رقم : 344 .
روضة النسرين في دولة بني مرين لابن الأحمر/ المطبعة الملكية بالرباط/ 1962 .
الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون لابن غازي/ المطبعة الملكية بالرباط/ 1964 .
الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي (مخط) في نسختين بالمغرب : الأولى بالخزانة العامة بالرباط رقم : 3172 . والثانية بخزانة تمكرونت رقم : 2515 .

— ز —

زهر الآداب للحصري . تحقيق : زكي مبارك/ دار الجيل/ ط 4/ 1972 بيروت .

— س —

سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي/ مصر/ 1932 .
سلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني/ المطبعة الحجرية/ فاس .
السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد/ مطبعة بنشقرون/ مصر .

— ش —

شد الزنّار على جحفلة الحمار لحازم القرطاجني (ذكر في نفح الطيب) .
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي/ المكتب التجاري/ بيروت .
شرح الأشموني/ القاهرة/ 1939 .
شرح المحبي (ذكره حاجي خليفة) .
شرح المعلقات العشر/ الشركة اللبنانية للكتاب/ بيروت/ 1969 .
شرح كتاب التجنيس (لحازم) لابن رشيد السبتي . ولم يصلنا .
شرف الطالب في أسمى المطالب لابن قنفذ ، تحقيق : محمد حجي/ دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر/ الرباط/ 1976 .

شروح على أرسطو ـ تحقيق : بدوي/ دار المشرق/ بيروت/ 1968 .
الشعر والشعراء لابن قتيبة/ دار الثقافة/ ط 2/ 1969 بيروت .
شعر الخوارج : إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت/ ط 3/ 1974 .

— ص —

صبح الأعشى للقلقشندي/ وزارة الأوقاف والارشاد القومي ـ المؤسسة المصرية .
الصبغ البديعي : أحمد ابراهيم موسى/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ 1969/ القاهرة .
صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ، مج 6 ع 1 ، 2/ 1958 (مقال عن ابن البناء المراكشي لمحمد الفاسي) .
الصناعتين للعسكري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم/ مطبعة عيسى البابي الحلبي/ ط 2/ 1971 .

— ض —

الضوء اللامع للسخاوي/ نشر مكتبة القدسي/1353 القاهرة .

— ط —

طبقات الشعراء لابن المعتز/ دار المعارف/ القاهرة .
طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين الداودي ، تحقيق : علي محمد عمر/ نشر مكتبة وهبة/ ط 1/ 1972/ مصر .
الطراز ليحيى العلوي/ مطبعة المقتطف/ 1914/ مصر .

— ع —

العرب وأدب اليونان : محمد خير الدين الحلواني/ المكتبة العربية بحلب/ ط 1/ 1969 .
العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق : أحمد أمين والمجموعة/ دار المعارف/ ط 3/ 1963/ القاهرة .
العمدة لابن رشيق ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر/ ط 2/ 1955 .
عيار الشعر لابن طباطبا العلوي ـ تحقيق : طه الحاجري ومحمد زغلول سلام/ المكتبة التجارية/ 1956 القاهرة .
عيون الأخبار/ دار الكتب المصرية/1925 .

— غ —

غيث المواهب العلمية بشرح الحكم العطائية (مخط) بالخزانة الملكية رقم 4144 .

— ف —

الفاضل للمبرد . تحقيق : عبد العزيز الميمني/ دار الكتب المصرية/ ط 1/ 1956 .

فصلة من مجلة البحث العلمي : ع1/ 64 (مقال للأستاذ محمد المنوني) .

فصلة من مجلة الثقافة المغربية : ع 5/ 71 (مقال للأستاذ محمد المنوني) .

الفقه على المذاهب الأربعة : عبد الرحمن الجزيري/ المكتبة التجارية الكبرى/ ط 1/ 1972 .

فن الشعر لأرسطو : بدوي/ دار الثقافة/ 1973 بيروت .

في الشعر لأرسطو : شكري عياد/ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة/ 1967 .

فهرس أحمد المنجور . تحقيق : محمد حجي/ دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر/ 1976 الرباط .

فهرس السراج (مخط) بالخزانة العامة رقم 2643 بالرباط .

فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني/ المطبعة الجديدة بالطالعة بفاس/ 1346 .

فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد/ مكتبة النهضة المصرية ومطبعة السعادة/ القاهرة .

— ق —

أبو القاسم الشريف : ذكريات مشاهير المغرب : عبد الله كنون/ ط 1/ بيروت .

قدامة بن جعفر والنقد الأدبي : بدوي طبانة/ مكتبة الأنجلو المصرية ط 3/ 1969 .

القزاز القيرواني : حياته وآثاره : المنجي الكعبي/ دار النشر التونسية/ 1968 .

قصيدة في النحو لحازم القرطاجني (مخط) بالمكتبة الأحمدية بتونس/ رقم 1610 .

قضايا النقد الأدبي والبلاغة ، محمد زكي العشماوي/ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/ مصر/ 1967 .

القوافي لأبي الحسن الأخفش . تحقيق : عزة حسن/ دمشق/ 1970 .

القياس لابن سينا . تحقيق : سعد زايد/ الهيئة العامة للمطابع الأميرية/ 1964 .

— ك —

الكامل للمبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار نهضة مصر .

كتاب المجموع أو الحكمة العروضية لابن سينا في معاني كتاب ريطوريقا . تحقيق وشرح : محمد سليم سالم/ مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة/ 1950 .

كتاب المقرب لابن عصفور (ذكر في نفح الطيب) .

الكتاب لسيبويه/ مطبعة بولاق/ مصر/ 1916 .

كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . تحقيق : محسن مهدي/ دار المشرق/ 1968 بيروت .
كتاب الحروف للفارابي . تحقيق : محسن مهدي/ دار المشرق/ 1970 بيروت .
كتاب في التجنيس (لحازم) (ذكره السيوطي في البغية : 25) .
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي . نشره أحمد جودت/ مطبعة اقدام/ دار الخلافة العلية/ 1317 .
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي . تحقيق : لطفي عبد البديع وعبد المنعم محمد/ المؤسسة المصرية العامة/ 1963 .
كشف الظنون لحاجي خليفة/ مطبعة وكالة المعارف/ 1941 .
كليات العلوم لابي البقاء/ دار الطباعة بولاق مصر/ 1281 .
كناش (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 1081 (في التراجم) .

— ل —

لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي/ ط الأوفست/ مكتبة المثنى/ بغداد .
لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي/ دار احياء التراث العربي/ بيروت .
اللسان لابن منظور . ترتيب : يوسف خياط ونديم مرعشلي/ دار صادر — دار لسان العرب/ بيروت .
لسان الميزان لابن حجر العسقلاني/ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية/ الهند/ ط 1/ 1326 .
لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد لابن القاضي ، تحقيق : محمد حجي/ دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر/ 1976 الرباط .

— م —

مجلة دعوة الحق ع 4/ 1962 (مقال عن السجلماسي وكتابه المنزع لسعيد أعراب) .
مجلة البحث العلمي (مقالات عن العصر المريني لمحمد المنوني) الأعداد : 2/ 64 . 3/ 64 . 4 ، 1965/5 .
مجلة الكتاب العراقية ع 1/ 1975 . (مقال للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي عن : واو الثمانية) .
مجلة الفيصل ع 78/10 (مقال عن ابن عانس لمحمد فهمي الحمداني) .
مجلة الدّوحة غشت/ 1977 (مقال للدكتور الحبابي عن : المشرق لا يعرف المغرب) .
محك النظر في المنطق للغزالي / دار النهضة الحديثة/ بيروت/ 1966 .
المسالك والممالك لابن فضل الله العمري (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 2642د .
المسالك والممالك لابن حوقل ، نشر وتحقيق : م ، ج ، جوجي/ ليدن/ مطبعة بريل/ 1972 .
المسند الصحيح الحسن في مآثر أبي الحسن لابن مرزوق الحفيد (مخط) بالخزانة العامة بالرباط رقم 111 ق .

مصادر النقد الأدبي في المغرب كتاب سيصدر قريبا للمحقق علال الغازي .
المصادر العربية والمعربة : محمد طاهر حمادة/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر/ 1972 .
المضنون به على غير أهله .
المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق : ابراهيم الأبياري وغيره/ دار العلم للجميع/ بيروت/ 1955 .
معاني الحروف للرماني ، تحقيق : عبد الفتاح اسماعيل شلبي/ دار نهضة مصر .
معاهد التنصيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر/ 1947 .
المعجب في تلخيص دول المغرب لعبد الواحد المراكشي ، تحقيق : محمد الفاسي/ مطبعة الثقافة/ سلا/ 1938 .
معجم الأدباء لياقوت الحموي/ نشر مرجليوت ومراجعة وزارة المعارف المصرية/ 1936 .
معجم العين للفراهيدي ، تحقيق : عبد الله درويش/ بغداد .
معجم البلدان لياقوت الحموي/ مطبعة السعادة بمصر/ ط 1/ 1906 .
معجم الشعراء للمرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج/ دار إحياء الكتب العربية/ 1960 .
معجم المطبوعات العربية والمعربة : يوسف سركيس/ ط مصر/ 1346 .
معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة/ مطبعة البرقي/ دمشق/ 1961 .
معيار العلم في فن المنطق للغزالي ، تحقيق : مصطفى أبو العلاء/ مكتبة الجندي/ مصر .
مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله/ دار الفكر/ دمشق/ ط 2/ 1969 .
مفتاح العلوم للسكاكي .
مقدمة ابن خلدون/ مطبوعات بنشقرون/ مصر .
مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : علي عبد الواحد وافي/ لجنة البيان العربي/ ط 2/ 1965 .
مقدمة طه حسين لكتاب (نقد النثر) .
مقصورة حازم القرطاجني ضمن ديوانه المطبوع (في تحقيقين) .
المقولات العشر ، محمد الحسيني البليدي ، تحقيق : ممدوح حقي/ مطبعة فضالة/ 1972 .
ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة لابن رشيد السبتي (مخطوط) مصور بمعهد مولاي الحسن بتطوان عن نسخة الاسكوريال (يدرسه حاليا لنيل دبلوم الدراسات العليا : الأستاذ حدادي أحمد بجامعة محمد بنعبد الله بفاس) .
ملحق جريدة المغرب للثقافة المغربية ع 3/ 1938 (مقال لمحمد الفاسي عن نهضة المرينيين) .
ملحق بروكلمان (بالألمانية) .

الملحق التابع للبدر الطالع (ضمن نفس الكتاب) : محمد بن محمد بن يحيى زبارة/ مطبعة السعادة/ القاهرة/ ط 1/ 1948 .
ملخص علم البديع للسجلماسي : لابن ليون التجيبي ، لم يصلنا .
مناهج تجديد : أمين الخولي/ دار المعرفة/ 1961/ القاهرة .
المنزع : مخطوطة تطوان رقم : 932 .
المنزع : مكروفيلم السويد — برلين سابقا — رقم : 2055/ 47 .
المنطق لأرسطو ، تحقيق : بدوي/ دار الكتب المصرية/ 1948 .
منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني ، تحقيق : محمد الحبيب بلخوجة/ دار الكتب الشرقية بتونس/ 66 .
المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، تحقيق : أحمد بن يوسف نجاتي/ دار الكتب المصرية/ ط 1/ 1956 .
الموازنة للآمدي ، تحقيق : أحمد صقر/ دار المعارف/ 61 ـ 1965/ القاهرة .
الموسوعة العربية الميسرة : اشراف محمد شفيق غربال/ دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر/ القاهرة/ 1965 .
الموشح للمرزباني ، تحقيق : علي محمد البجاوي/ دار نهضة مصر/ 1965 .

— ن —

النبوغ المغربي لعبد الله كنون/ دار الكتاب اللبناني/ بيروت/ ط 2/ 1961 .
نخب تاريخية لأخبار المغرب الأقصى (القسم الثالث الخاص ببني مرين) جمع : ليفي بروفنسال/ مطبوعات لاروز/ باريز/ 1948 .
نشر المثاني لأبي عبد الله محمد بن الطيب القادري/ المطبعة الحجرية .
نفح الطيب للمقري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتاب العربي/ بيروت .
نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق : كمال مصطفى/ مطبعة السعادة بمصر/ ط 2/ 1962 .
نقد الشعر العربي إلى القرن 5هـ : أمجد الطرابلسي (بالفرنسية) المطبعة الكاثوليكية/ دمشق/ 1956 .
النكت في اعجاز القرآن للرماني ضمن كتاب (ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) تحقيق : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام/ دار المعارف بمصر .
نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ، تحقيق : ابراهيم الأبياري/ نشر الشركة العربية للطباعة والنشر/ ط 1/ 1959 .
نيل الابتهاج لأبي العباس أحمد بابا التنبكتي/ المطبعة الجديدة/ فاس .
نيل الابتهاج ... بهامش كتاب الديباج لابن فرحون (سبق ذكره) .

— و —

الوساطة للجرجاني ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي/ مصر/ 1966 .

— ي —

يتيمة الدهر للثعالبي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط 2/ 1956 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الجنس الرابع : المبالغة
(336 — 271)

القسم الثالث : التجريد :

الفصل الثاني : التداخل :

القسم الأول : الملابسة :

القسم الأول : اخراج احدى الجهات بصورة الأخرى :

القسم الثاني : تسمية السبب باسم المسبب ومقابله :

القسم الثالث : وضع المدح موضع الذم ومقابله :

القسم الرابع : تسمية الشيء بأولاه أو بعقباه :

القسم الثاني : المزايلة :

القسم الأول : تداخل كيفية الصيغ :

الفرع الأول : تداخل كيفية القول المركب :

المعلم الأول : تداخل شكلي الايجاب والسلب :

المعلم الثاني : تداخل شكلي الطلب والخبر :

الفرع الثاني : تداخل كيفية الألفاظ المفردة :

الجزء الأول : تداخل أشكال الأجناس :

الجزء الثاني : تداخل أشكال الأعداد :

الجزء الثالث : تداخل شكلي المثال الأول والمشتق :

القسم الثاني : تداخل كمية الصيغ :

الجنس الخامس : الرصف
(363 — 337)

الجنس السادس : المظاهرة
(413 — 364)

الفصل الثاني : المناظرة :

القسم الأول : التصدير :

الجنس السابع : التوضيح
(428 ـ 414)

الجنس الثامن : الاتساع
(440 ـ 429)

الجنس التاسع : الانثناء
(475 ـ 441)

الباب الأول : الانفتال :

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء